وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية العلوم السياسية




# مبادئ العلاقات الدولية



الاستاذ الدكتور
سعد حقي توفيق
استاذ العلاقات الدولية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بغداد

كلية العلوم السياسية

# مبادئ العلاقات الدولية

الاستاذ الدكتور

سعد حقي توفيق

استاذ العلاقات الدولية

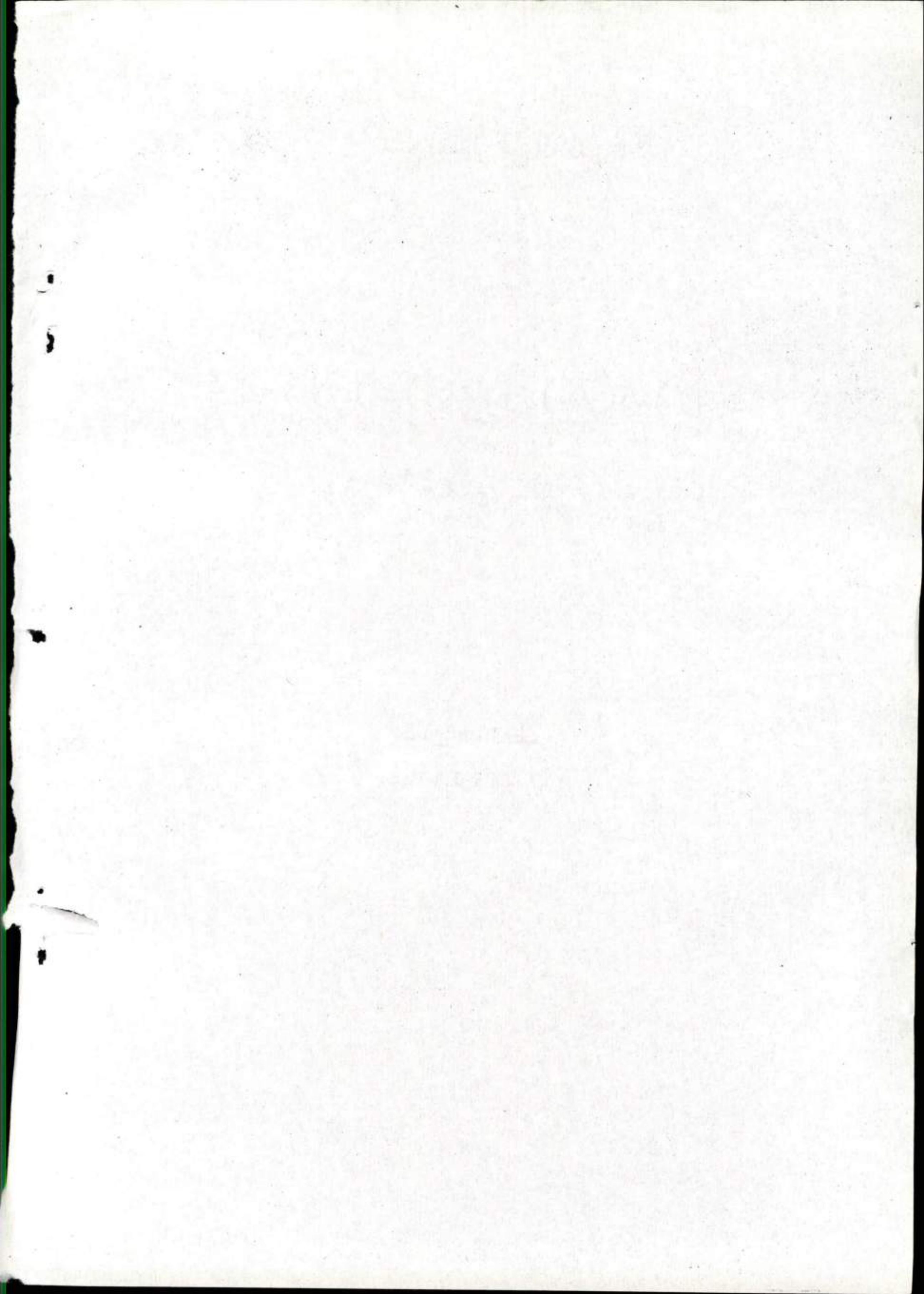
بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيها الذين امنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا

خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين

صدق الله العظيم

سورة البقرة اية ٢٠٨



## المقدمة

العلاقات الدولية حقل حديث العهد مقارنة بحقول العلوم الانسانية الاخرى كالتاريخ والقانون والاجتماع وما شابهها. وهي تشكل الان فرعاً رئيساً من فروع العلوم السياسية فضلاً عن كونها العمود الفقري لجميع مواضيع الشؤون الدولية لما تنطوي عليه ابعاد شاملة. وقد بدأ تدريسها في العراق مع تأسيس قسم العلوم السياسية في كلية الاداب عام ١٩٥٩ حيث ادخلت بوصفها احدى المواد الدراسية. وبمرور الزمن تطورت دراستها فأصبحت دراسة منهجية علمية معمقة اخذت تركز على دراسة المناهج الحديثة في التقصي والبحث العلمي.

ومما لا شك فيه ان المكتبة الجامعية في العراق لازالت تعاني من نقص ظاهر في مادة العلاقات الدولية بسبب قلة الكتب المؤلفة في هذه المادة اضافة الى ان معظم المصادر الاساسية مكتوبة في اللغة الانكليزية خلا عدد قليل من الكتب المترجمة الى العربية.

وبما ان دراسة العلاقات الدولية اليوم تنطوي على دراسة القوة والتعاون فقد وجدنا من المناسب اعتماد هذه المعادلة في دراسة المنهج المخصص لها، وتم التركيز على مسائل جوهرية ثلاث:

الاطار النظري واساسيات الموضوع اولاً وهذا ما اشتملت عليه الفصول الاربعة الاولى، وسياسة القوة والحرب وهذا ما تضمنه الفصلان الخامس والسادس. واخيراً سياسة التعاون والتي تضمنتها الفصول المتبقية من الدراسة.

لقد سعينا ان تكون هذه الدراسة جزءاً مكملاً لما قام بـه اشقاؤنا الاساتذة العرب من دراسة في العلاقات الدولية ونهلنا من كتاباتهم بما انطوت عليه من افكار ومعلومات. نرجو ان يسد هذا الكتاب نقصاً في المكتبة العربية ويفتح آفاقاً لدراسة اوسع في المستقبل. ومن الله التوفيق.

**د.سعد حقي توفيق**

# الفصل الاول
# في معنى العلاقات الدولية

## المبحث الاول: مفهوم العلاقات الدولية

لم تعد العلاقات الدولية موضوعاً لفئة قليلة من الناس، بل انها ظاهرة واسعة ومعقدة ذات آثار متعددة الجوانب على الجميع تقريباً. واذا كان المختصون في العلاقات الدولية ينظرون الى حقلهم بوصفه حقلاً اكاديمياً، فأن المواطن العادي اصبح مرتبطاً به بشكل اكثر لان الاحداث الدولية تؤثر على حياة الناس بصورة عامة. فنظام الاتصالات العالمي يجلب المعرفة للملايين من الشعوب يومياً مثلما تعمل المؤسسة التعليمية على زيادة معارف الطلاب[١].

لقد استخدمت كلمة دولية International لاول مرة من قبل جرمي بنثام في الجزء الاخير من القرن التاسع عشر بالرغم من ان ما يناظرها في اللغة اللاتينية قد استخدم من قبل ريجارد زوك قبل قرن من ذلك. وقد استخدم الناس هذه الكلمة لتعريف فرع القانون الذي اخذ يطلق عليه "قانون الامم" او "قانون الشعوب". وهو اصطلاح للقانون الروماني يشير الى المبادئ التي كان يطبقها الرومان في القضايا التي تتضمن علاقات مع اجانب[٢]. ثم استخدم من قبل المختصين الذين يدرسون الروابط الدولية تحت الاطار القانوني فقط. وان المختصين في القانون يسعون الى تحديد مضمون القواعد

---

[١] Conway W. Henderson "International Relations: Conflict and Cooperation at the turn on the 21st Century", Mcgraw-Hill, U.S.A. 1998, P.3.

[٢] Quincy Wright "The Study of International Relations" Apelton-Century, Crofts, Inc, New Youk 1956, P.3.

الواجبة التطبيق بين اللاعبين في المسرح الدولي وتفسيرها والتحقق من تطبيقها[1].

ان مصطلح الدولية International استخدم بوصفه حاجة حقيقية لتعريف العلاقات الرسمية بين الملوك. وربما تعد كلمة بين الدول Interstates اكثر دقة من تعبير الدولية لان مصطلح الدولية في العلوم السياسية هو المصطلح الذي ينطبق على مثل هذه المجتمعات[2].

ان الدراسة العلمية للعلاقات الدولية تنطوي على دراسة الظواهر الدولية بشكل موضوعي وشامل والقاء الضوء على الاسباب والعوامل المحددة لتطورها والعمل على تطوير نظرية منها. انها تعني ايجاد "انتظام او "ثوابت" او "قوانين" بالمعنى الذي ذهب اليه مونتسكيو، أي ايجاد روابط ضرورية تشتق من طبيعة الاشياء[3].

ولفترة طويلة استخدم مصطلح الدولية International للاشارة الى العلاقات بين الدول فقط في وقت لم تكن العلاقات تعني سوى العلاقات بين الدول. ولا شك انها نظرة قاصرة لجوهر العلاقات الدولية الذي يعكس اليوم ساحة واسعة ومتشابكة من التفاعلات بين كيانات عديدة ومختلفة الطبيعة[4].

---

[1] **Daniel colard "les Relations Internationales de 1945 'a nos Jours", Paris, Armand colin 7 edition, 1997 p.20.**

[2] **Quincy Wright Op-Cit, p.3.**

[3] **Daniel colard Op.cit, p.21**

[4] **P.F. Gonedec "Relations Internationales" Paris, 'ed Montchrestien, 1974, P.7.**

## تعريف العلاقات الدولية

يعرف جون بورتون العلاقات الدولية بأنها "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من اجل التفسير والتنبؤ[١] ويعرفها رينولدز "انها تهتم بدراسة طبيعة وادارة والتأثير على العلاقات بين الافراد والجماعات العاملة في ميدان تنافس خاص ضمن اطار من الفوضى وتهتم بطبيعة التفاعلات بينهم والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل"[٢]، ويعرفها ماكليلاند بأنها "دراسة التفاعلات بين انواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات"[٣]، اما كوينسي رايت فيقدم تعريفاً واسعاً للعلاقات الدولية، وينبع من نظرته الى العلاقات الدولية بأنها "علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية او غير رسمية"[٤]، ويرى فريدريك هارتمان بأن مصطلح العلاقات الدولية" يشمل كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والافكار عبر الحدود الوطنية"[٥].

ويعرفها ماكس كونيل "هي الصلات والتدفقات الاجتماعية من اية طبيعة كانت التي تعبر الحدود الوطنية والتي تكون خارج سلطان السلطة الوطنية الواحدة والتي يشارك فيها لاعبون يرتبطون بمجتمعات دولية

---

[١] John Burton "International Relations: A generl Theory" Cambridge University Press, 1965, p.15.

[٢] P.A. Reynolds "An Introduction to International Relations", Longman Paperback, London, 1970, p.183.

[٣] Maclleland A. Charles "What is International Relations?" in "Contemporary International Politics: Introductory Reading" by Bruce sanders and Allan Durbin, John Wiley and son inc, London, 1971, p.40.

[٤] Quincy Wright, op-Cit, p.8

[٥] Fredrick Hartmann "The relations of Nations", Forth edition, Macmillan pub co. Inc, New York, 1973, p.6.

مختلفة"[1] ويعرفها مارسيل ميرل بأنها "كل التدفقات التي تعبر الحدود، او حتى تتطلع نحو عبورها، هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية. وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول، ولكن ايضاً، على العلاقات بين الافراد والمجموعات العامة والخاصة، التي تقع على جانبي الحدود"، كما تشمل "جميع الانشطة التقليدية للحكومات، الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب...الخ ولكنها تشتمل ايضاً وفي الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة اخرى اقتصادية، ايديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية، سياحية والخ..."[2]، ويرى دانيال كولار بأن دراسة العلاقات الدولية "تضم" العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية"[3]. ويرى كونوي هندرسون بأن العلاقات الدولية "هي دراسة من يحصل على ماذا ومتى وكيف في قضايا الشؤون الخارجية او القضايا التي تعبر الحدود الوطنية"[4].

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف شامل وجامع للعلاقات الدولية يتفق حوله جميع الباحثين والمختصين فأن الاطلاع على هذه التعاريف يوضح لنا ان العلاقات الدولية ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية. اذ استخدم معظم المختصين عبارات مطلقة وشاملة لتعريفها مثل، كيانات اجتماعية بالنسبة لماكليلاند وجماعات عامة وخاصة بالنسبة لكل من كوينسي رايت وميرل ورينولدز وكونيل وكولارد. وهي لا تتضمن العلاقات الرسمية وانما تشتمل على العلاقات غير الرسمية

---

(1) Max Gounelle "Relations Internationals", Dalloz 3e edition, Paris, 1996, P.1

(٢) مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" ترجمة د.حسن نافعة ط.١، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص٩٨-٩٩

(٣) Daniel colard, op-cit p.21

(٤) Conway W.Henderson, op-cit p.20

ايضاً. فالتجارة والمال هي امور تساهم في تطوير الروابط بين الدول. وحركة السياحة وطلب العلم خارج البلاد وهجرات الشعوب وتطوير العلاقات الثقافية والفنية عبر مختلف وسائل الاعلام عملت هي الاخرى على تطوير العلاقات الدولية[١]. وبدون شك تتفوق النشاطات الخاصة او حتى تتجاوز التعامل الرسمي بين الحكومات وتعد جزءاً من نتاج الحضارة الحديثة، فضلاً عن ان مستويات المعيشة قد ازدادت بزيادة السلع والخدمات والتي يلعب النشاط التجاري الخارجي دوراً فيها. كما اسهم التقدم في العلوم والتكنولوجيا المدعوم بواسطة تبادل المعرفة بين العلماء وزيادة كثافة نشاط الاتصالات الدولية في تطوير العلاقات بين الدول[٢] بدون شك ان النشاطات الخاصة للمواطنين والمنظمات تخلق سلوكاً دولياً اكثر من التعامل بين الدول نتيجة للتدفق الهائل اليومي لها الا ان تأثيراتها ليست هي دائماً كبيرة الحجم مثل التعامل الحكومي[٣].

وحينما نتحدث عن العلاقات الدولية فأننا غالباً ما نقصد العلاقات بين الدول لانها هي التي تصنع القرارات المؤثرة على الحرب والسلام وان حكوماتها لها سلطة تنظيم الاعمال والتجارة والسفر واستغلال الثروات واستخدام الافكار السياسية والقضاء والجنسية والاتصالات والقوات المسلحة وممارسة الامور الاخرى المتعلقة بالشؤون الدولية. ولكن العلاقات الدولية هي انعكاس لعدد غفير من الاتصالات بين الافراد ونشاطات المنظمات الدولية والمؤسسات الثقافية. فحين يسافر مواطن الى خارج حدود بلاده او حينما تتعلق النشاطات بين الدول بالصادرات والصناعات وحينما تسعى دولة

---

[١] Quincy Wright op-cit, p.4

[٢] Norman Padelford and George Lincolin "International Politics: Foundations of International Relations", The Macmillan company, New York, 1954, p.4

[٣] Ibid, p.6

ما لتطوير تجارتها مع دولة اخرى فأن العلاقات الدولية تصبح قائمة. ويشمل ذلك ايضاً ارسال الدول لبعثاتها الدينية للعمل في دول اخرى او حينما ترسل وكالة دولية انسانية مثل منظمة الصليب الاحمر او الهلال الاحمر مساعدات الى بلد يعاني من كوارث[1].

وهكذا فالعلاقات الدولية لا تشمل العلاقات بين الدول فقط وانما تشمل الكيانات الاخرى مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وتشتمل على نشاط واسع من الاتصالات والنقل والتجارة والمال والزراعة والعمل والصحة والعلوم والفلسفة والثقافة مما قد ارسى العديد من العلاقات الاجتماعية الدولية وساعد ذلك على ظهور مصطلح "الدولية" international لاضفاء نشاط واسع على العلاقات بين الدول[2]. واليوم ونحن في مطلع القرن الحادي والعشرين، يزداد الحديث عن تزايد نشاط اللاعبين من غير الدول Non state actors بما فيهم الارهابيين ونشاط الكنائس والمؤسسات الاسلامية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات التي تمثل الجماعات الاثنية في العلاقات الدولية[3] والدول مهما بلغ حجم سكانها سواء اكان صغيراً مبعثراً في قرى اوكبيراً يصل تعداده الى عشرات الملايين، لن تقيم علاقات دولية اذا ما انعدم الاتصال فيما بينها. فلا يمكن ان نؤشر قيام علاقات دولية الا بعد ظهور الاتصالات بين الدول والعزلة، طبقا لذلك، لا تسهم بتاتاً في قيام العلاقات الدولية[4].

ان هدف العلاقات الدولية هو السعي للحصول على معرفة عامة حول سلوك الجماعات السياسية وسلوك الافراد والمساعدة على فهم الاحداث

---

(١) Ibid, P.3-4

(٢) Quincy Wright, op-cit. P.6

(٣) Conway w. Henderson, op-cit, p.20

(٤) Maclleland A charles op-cit p.38-39

او القضايا السياسية عن طريق اجراء الاستنباط وتصنيف الاهداف واختيار البدائل وبيان نتائجها المحتملة واختيار الطريقة الاكثر ملائمة للوصول الى الغاية المطلوبة[١] وبما ان العلاقات الدولية تهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير في دراسة وتفسير الاحداث في العلاقات بين الدول فأن الساسة وصناع القرار ربما يصبحون في موقف يقدرون من خلاله تحديد السياسات التي يمكن ان تحقق بثقة اهدافهم الوطنية وبما يؤدي الى حل المشكلات الدولية والمساهمة في تطوير العلاقات بين الدول وتحقيق نتائج افضل للاستقرار والسلام[٢]. لذا يظل تحقيق السلام الهدف الاسمى للعلاقات الدولية.

ونظراً لما يعتقده البعض بأن الدول تسعى للتصرف في علاقاتها الخارجية طبقاً لنفس المبادئ الاخلاقية التي تدفع الافراد في التصرف، فأن ذلك يجعلها تقتنع بأن لها مصلحة مشتركة وشاملة تقوم على اساس اقامة السلام بواسطة مؤسسات دولية. ان العلاقات الدولية تساعدنا في الكشف عن افضل السبل التي تساهم في معرفة ماذا تريد الشعوب؟ ولماذا انتظمت في مجموعات خاصة؟ ولماذا سلكت هذه الطريقة في التصرف[٣]؟

واخيراً بوسعنا تعريف العلاقات الدولية بأنها "ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية والتي تعبر الحدود الوطنية وتجري بين مختلف وحدات المجتمع الدولي".

---

[١] **Fredrick Dunn "The scope of International Relations" in stanly Hofmann "contempory Theorey in International Relations" Prentic Hallinc, U.S.A. 1962 p13-14.**

[٢] **John Burton op-cit p.5-6**

[٣] **P.A. Reynolds op-cit, P.183**

## المبحث الثاني

## السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية

يعرف مارسيل ميرل السياسة الخارجية بأنها "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج، بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود"[١].

من هذا التعريف نستطيع ان نستنتج بأن السياسة الخارجية هي قرارات وافعال. فهي قرارات لانها جزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، وافعال لانها تعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود. فالسياسة الخارجية ما هي الا مبادئ وافعال تتخذها هيئات ومؤسسات داخل الدولة[٢]. تتضمن السياسة الخارجية، اذن، الافعال الخارجية المتخذة من قبل صانعي القرار بهدف تحقيق اهداف بعيدة المدى واهداف قريبة المدى. وان الفعل مقيد من قبل الظروف المدركة لصالح ما يسعى صانع القرار الى تحقيقه، مثل الظروف الجغرافية والاقتصادية والديموغرافية والهيكل السياسي والثقافة والتقاليد والموقف الاستراتيجي والعسكري. ولكن الفعل يتخذ بالاشارة الى دور الاجهزة الاخرى المشابهة والتي تعمل على المسرح الدولي وهو مقيد بها. ان العناصر تتفاعل مع بعضها في البيئة، وان من ضمن مقيدات صناع القرار هي الظروف الداخلية والخارجية التي يتأثرون بها عند اختيار الوسائل المناسبة في بعض القضايا الخاصة، وان الخيارات تتأثر ايضاً بالاجراءات والعمليات[٣].

---

(١) مارسيل ميرل "السياسة الخارجية" ترجمة د.خضر خضر، جرس برس، سلسلة آفاق عربية (٢)، بيروت، بلا تاريخ، ص٣.

(٢) P.A. Reynolds, op-cit, p.35

(٣) Ibid, p51

وتصنع السياسة الخارجية بواسطة مجموعة من الاجهــزة الرســمية وغير الرسمية. وهي عادة عملية تتكون من سياقات طويلــة تشــترك فيهــا اجهزة متعددة تأتي في مقدمتها السلطتان التشريعية والتنفيذية. ويتفاوت تأثير ذلك حسب طبيعة الانظمة السياسية الا انه بصورة عامة للسلطة التنفيذية دور رئيس في صنع السياسة الخارجية ولكنه دور مقيد حســب طبيعــة النظــام السياسي. اذ ان السلطة التنفيذية في ظل الانظمة الديمقراطيــة لا تســتطيع العمل الا وفق رقابة السلطة التشريعية. ومن الناحية العمليــة فــأن لا احــد يستطيع الاعتراض على حق السلطة التنفيذية باتخاذ المبادرة علــى صــعيد السياسة الخارجية الا انه لا شيء يمنع ابداً من اشراك السلطة التشريعية في ممارسة المسؤولية الاكثر اهمية. وفي ميدان رقابة السلطة التشريعية علــى السياسة الخارجية نلاحظ تراجع دور البرلمان بسبب ارتداء عمليات التــدخل العسكري تسميات جديدة مثل: المساهمة بتثبيت النظام، عملية بوليس، تطبيق اتفاقيات الدفاع، استجابة لنداء حكومة اجنبية والخ... ان التنوع في اســتخدام مصطلح الحرب اخذ يسمح بتغطية تراجع وتدهور سلطات البرلمان في قطاع رئيس من السياسة الخارجية[١].

وفي ميدان الشؤون الخارجية تلعب السلطة التنفيذية دوراً اكبر وذلك يتبع طبيعة النظام السياسي سواء اكان برلمانياً ام رئاسياً. وبالاضــافة الــى دور رئيس الدولة ورئيس الوزراء فأن هناك ادوات واجهزة ادارية متعــددة تلعب دوراً في صنع القرار السياسي الخارجي. اما الاجهزة غير الرســمية فتشمل الاحزاب السياسية على اختلاف طبيعة الانظمة السياسية. ففي نظــام الحزب الواحد نجد هناك تركيزاً للسلطة يمارس بصورة مطلقة، والصــعوبة التي نجابهها في ظل نظام الحزب الواحــد هــو صــعوبة الاطــلاع علــى المنافسات والخلافات التي نجابهها في ظل نظام الحزب الواحد لما لها مــن

---

[١] **مارسيل ميرل، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.**

قيمة في فهم السياسة الخارجية. فلا يمكن مثلاً فصل التفسيرات والتبدلات في مجرى السياسة الخارجية السوفيتية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفيتي حول مسألة تأثير الشخصية على السياسة الخارجية للدولة السوفيتية[1].

في حين تلعب الاحزاب السياسية في اطار التعددية الحزبية في الانظمة التمثيلية دوراً مهماً في صنع السياسة الخارجية بالرغم من استقرار وعدم استقرار الحكومات. وهناك جماعات المصالح الاجتماعية والاقتصادية كالمزارعين والصناعيين والصيادين، لاسيما، في مجتمعات متداخلة. فأن لكل واحدة منها مصالح تدافع عنها ليس فقط بوجه منافسيها الوطنيين وانما بوجه المنافسة الخارجية ايضاً. فموضوع السياسة الزراعية الاوربية المشتركة يهم المزارعين في اوربا لان عائداتهم تخضع في الوقت نفسه لمستوى الاسعار وحجم الانتاج وطاقة التصدير، وبالتالي فهم يسعون دوماً الى تعبئة قواهم للحصول من وزراء دولهم على تأمين الحلول الاكثر اقتراباً من مصالحهم. وهكذا نجد بأن وزراء الزراعة في دول الاتحاد الاوربي يدركون بأن عليهم التوفيق بين التضامن الجماعي لدول الاتحاد الاوربي وبين الدفاع عن مصالح المنتجين الوطنيين في بلدانهم. اذ يتطلب الامر احياناً تعويض الخسائر التي يتعرض لها المنتجون في هذه القضايا[2].

ان التأثير المنطقي الاساسي للسياسات الخارجية يقع في الاهداف التي تسعى الدول الى تحقيقها. وهذا ما نراه عادة فيما يتعلق بالحفاظ على امن الدولة وتحقيق رفاهيتها والحفاظ على القيم. ان البحث عن الامن هو هدف دائم وكل السياسات الخارجية للدول قد تأثرت به[3].

---

(١) المصدر السابق، ص٧٢-٧٣.

(٢) المصدر السابق، ص٧٨-٧٩.

(٣) P.A. Reynolds op-cit p.51

ان السياسة الخارجية للدولة هي جزء من سياستها الوطنية. وان على كل دولة ان تختار ما ينبغي عليها ان تقوم به فيما يخص الشؤون الدولية، وفي اطار حدود قوتها وواقع بيئتها الخارجية. وان الفشل في ذلك يؤثر على مصالحها الحيوية. ان السياسة الخارجية هي المفتاح الرئيسي في العملية التي تترجم بها الدولة اهدافها المدركة الواسعة ومصالحها في الفعل الصحيح لتحقيق هذه الاهداف والحفاظ على المصالح[١].

ان اية سياسة خارجية حينما تخرج وراء حدود الدولة فأنها تلتقي بغيرها من السياسات الخارجية للدول الاخرى وهي تسعى لتحقيق اهدافها وقيمها[٢]، وان التفاعل الناجم عن ذلك يطلق عليه السياسة الدولية: International Politics، أي التفاعل السياسي الدولي الذي ينطوي في آن واحد على نمط من الصراع والتعاون[٣]. ويعرف جوزيف فرانكل السياسة الدولية بأنها "تتضمن السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتهم المتبادلة، بالاضافة الى تفاعلاتهم مع المنظومة الدولية (System) ككل ومع الجماعات الاجتماعية من غير الدول، بالاضافة الى فعل المنظومة الدولية والسياسات المحلية لكل الدول"[٤]. ويوضح التعريف ان التفاعل السياسي يشمل جميع وحدات المجتمع الدولي وليس فقط الدول بدليل تطرق فرانكل الى المنظمات الدولية والجماعات الاجتماعية من غير الدول، وبالتالي فأن محصلة هذا التفاعل السياسي الدولي يطلق عليه بالسياسة الدولية. فالباحث

---

[١] **Norman Padelford and George Lincolin op-cit p.197.**

[٢] **Charles Lerche and Abdul A.Said "Concepts of Inernational Politics" , 2nd ed, Prentice-Hall, Englewood, Cliffs, U.S.A, 1970 p.24.**

[٣] د.مازن الرمضاني "السياسة الخارجية دراسة نظرية" جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١، ص٥٠-٥٦.

[٤] **Joseph Frankel "International Politics: Conflict and Harmony" Penguin books, England, 1973, p12.**

الذي يحلل افعال الدولة تجاه البيئة الخارجية والظروف-غالباً هي داخلية- والتي تصاغ في ظلها تلك الافعال فأنه يتعامل مع السياسة الخارجية، في حين ان الشخص الذي يدرك هذه الافعال من قبل دولة واحدة وردود الفعل من قبل الآخرين فأنه ينظر اليها بوصفها سياسة دولية او عملية تفاعل بين دولتين او اكثر[1].

ويعتقد البعض بأن السياسة الدولية هي ليست غير مهتمة بفعاليات الجماعات الخاصة مثل الشركات الخاصة المنتجة للنفط في اقطار الخليج العربي او الفرق الرياضية حينما تتنافس ضمن الالعاب الاولمبية. ان فعاليات هؤلاء الاشخاص والجماعات الخاصة تتعلق بالسياسة الدولية طالما انها عناصر في البيئة التي تسير فيها السياسة الدولية. اذ قد يكون هؤلاء مرتبطين بتفاعلات وعلاقات المجتمعات السياسية المنظمة، والى مدى محدود، قد يعمل الافراد والجماعات الخاصة بصفة شبه رسمية كوكلاء وقتيين للمجتمع القومي الذي ينتمون اليه. كما قد يؤثرون بشكل بارز على هيبة ومكانة ذلك المجتمع وبالتالي على قدرة المجتمع ككل لانجاز اغراض معينة ازاء مجتمعات قومية اخرى. وفي كل حالة يكون الاختيار في ما اذا كانت المجتمعات القومية المنظمة تتفاعل. فاذا ما كانت كذلك فأن التعامل والوضع البيئي الذي يظهر فيه (اذا ما شمل التعامل بعض تعارض الغرض والمصلحة) يقع ضمن محيط السياسة الدولية[2].

ان اجراء مقارنة للسياسات الداخلية لكل الدول هو امر بالغ الصعوبة، في حين ان سياساتها الخارجية هي اكثر قبولاً للتحليل المقارن

---

[1] **K.J. Holsti "International Politlics: A Framework for Analysis" Fifth Edilion, Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, U.S.A., 1988, p.17**

[2] **Harlod and Margarete Sprout "Foundation of International Politics" D.Van Nostrand Company, Inc U.S.A., 1963, p.75**

طالما لا يمكن دراستها بشكل منفرد مثلما هو ممكن بالنسبة للسياسة الداخلية. وعليه يجب دراسة السياسة الخارجية للدولة في حالة تفاعل مع السياسات الخارجية للدول الاخرى، بالاضافة الى التفاعل مع العناصر الاخرى في المنظومة الدولية[١]. السياسة الدولية هي البيئة التي تتفاعل فيها الوحدات او اللاعبون الذين يختلفون في القوة والموارد والانظمة في الغايات المرغوبة ويسعون لحل خلافاتهم[٢]. وان الاختلاف بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية هو ان الاخيرة تنطوي على مضمون اكبر للعنف ونسبة عالية من التغيير والخصائص الاخرى. وان من نتائج هذا الاختلاف هو ان السياسة الدولية اكثر تبعية للعلاقات الدولية في الجوانب غير السياسية كالاقتصاد مثل (التنمية والتجارة والمساعدات). وفي علم الاجتماع مثل (روابط الدم بين العوائل الحاكمة)، وكذلك في الجانب العسكري. والسياسة الدولية تنقصها هذه الجوانب[٣]. اضافة الى ذلك فأن بعض الكتاب لازال يحددها في العلاقات التي تجري بين الدول فقط. ومن هنا يرى كل من بالميروبيركنس بأن السياسة الدولية تعالج سياسة المجتمع بالمعنى الضيق من خلال التركيز على الدبلوماسية وعلى العلاقات بين الدول[٤].

ان دراسة السياسة الدولية هي اكثر تعقيداً من دراسة السياسة الخارجية بسبب حالة عدم التجانس بين عناصر البيئة التي نعيش فيها. ان اجراء مقارنة بين السياسات الداخلية للدول هي مسألة معقدة طالما لا يمكن

---

[١] **Joseph Frankel op-cit p.12**

[٢] **David V. Edward "International Political Analysis" Hold Rinehart and Winston, Inc, U.S.A., 1969, p.10-11**

[٣] **Ibid, p.11**

[٤] **Norman Palmer and Perkins Howard "International Relations: The World in Transitions" Second edition, Houghton, Mifflin company, Boston, U. S. A. 1957. p.xiv**

دراستها بشكل منفرد، واذا كان ذلك ممكناً في تحليل السياسة الداخلية فأن المسألة صعبة في ميدان السياسة الخارجية.

وفي الواقع ان اساس أي سياسة خارجية يكمن في مهمة الدولة لتعظيم قيمها المركبة وبما ان السياسة الخارجية تتحرك في المسرح الدولي فأنها تلتقي بغيرها من السياسات الخارجية. وان السياسة الدولية هي ممارسة للاختلافات الموجودة في قيم المجتمع الدولي، ان الاختلاف جوهري بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية في المجال الذي يرجع الى الخصوصيات والتنوع الغريب في المجتمع الدولي. وعلى الرغم من ان السياسة الداخلية، في الاقل، في المجتمعات المستقرة تسير في اطار مجموعة من القواعد وتخضع لآلية اجتماعية وحكومية. فأن السياسة الدولية تفتقر اليها، اذ ان الدول هنا حرة في اقتفاء السياسة التي تراها مناسبة[1].

ومن الفروق بين السياسة الدولية والسياسة الخارجية هي ان عناصر السياسة الخارجية هي غير عناصر السياسة الدولية. فعناصر السياسة الخارجية هم الافراد والمؤسسات والاحزاب في حين ان عناصر السياسة الدولية هي الدول والمنظمات الدولية والجماعات الناشطة. وهكذا فعناصر التحليل في السياسة الخارجية هي غير ذلك في السياسة الدولية ولكل منهم مجاله الخاص في الدراسة[2].

من هنا بوسعنا ان نستنتج ان السياسة الدولية تشمل التفاعلات السياسية الدولية. غير ان التفاعلات التي تجري في المسرح الدولي هي ليست سياسية فقط وانما هناك ايضاً تفاعلات تشمل الجوانب الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية وغيرها من انواع التفاعلات الاخرى التي

---

[1] **Charles O. Lerche and Abdul A. Said op-cit p.25.**

[2] **د.كاظم هاشم نعمة "العلاقات الدولية" كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص٢٩-٣٠.**

تكون بمجملها ظاهرة العلاقات الدولية. فبالاضافة الى تناولها للعلاقات السياسية بين المجتمعات المستقلة، فأن العلاقات الدولية تدرس اتحادات التجارة الدولية، الصليب الاحمر الدولي، التجارة الدولية النقل الاتصالات تنمية القيم والمعتقدات الدولية. ان طالب السياسة الدولية هو ليس معني بشكل مباشر بهذه الانواع من العلاقات او الظواهر الا اذا كانت تقع في اطار الاهداف الرسمية من قبل الحكومات بوصفها وسائل اقناع لتحقيق الاهداف السياسية والعسكرية. فالعاب التزلج على الجليد هي علاقات دولية، ونفس الشيء بالنسبة لمؤتمر الجمعية الدولية للعلوم السياسية. ولكن طالب السياسة الدولية يهتم بهذه المسائل اذا كان هناك صلة مباشرة ومعقولة للعلاقات بين الدول. واذا ما اردنا ان نرسم خطاً واضحاً للتمييز بين السياسة الدولية والعلاقات الدولية فأن دبلوماسية البنج-بونج مهمة لانها كانت عربة جديدة استخدمت من قبل الحكومة الصينية لاقامة علاقات دبلوماسية اكثر اهمية مع الولايات المتحدة.

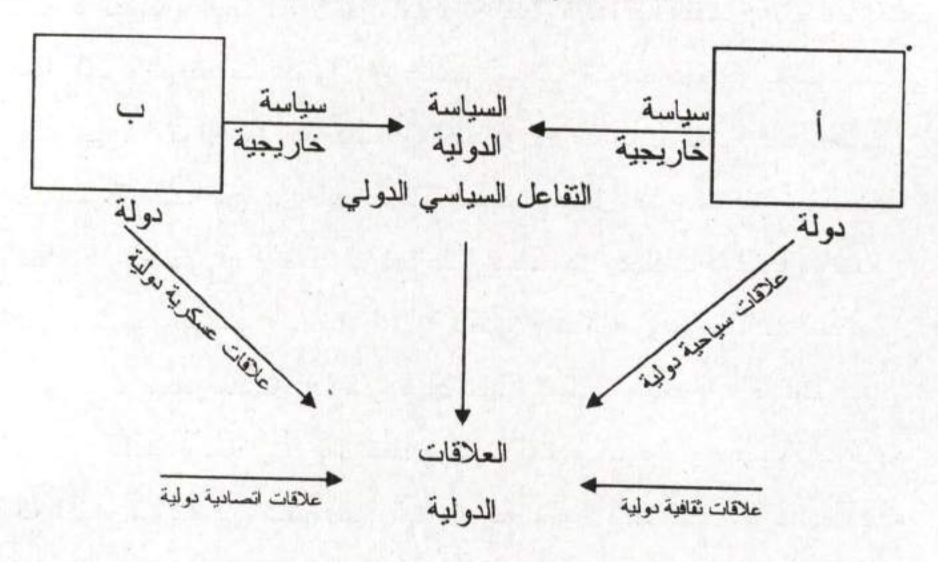
في حين ان لعبة التنس العادية بين استراليا ونيوزلندة لا تستحق الاهتمام. وبشكل مماثل فأن طلاب العلاقات الدولية يهتمون بجميع جوانب التجارة الدولية، في حين يكون الاهتمام في السياسة الدولية بالتجارة الدولية فقط في المدى الذي تستخدم فيه الحكومات اساليب التهديد الاقتصادي والمكافأة والعقاب للاغراض السياسية، وذلك حينما تعد الحكومات دولاً معينة بخفض التعريفات الجمركية مقابل ان تسمح لها هذه الدول بأقامة قواعد عسكرية فوق اراضيها(1).

من هنا يصبح واضحاً ان ظاهرة السياسة الدولية هي جزء من العلاقات الدولية، الا ان اساس هذه العلاقات يرجع الى السياسة الخارجية التي هي بمثابة الامم لكل النشاطات والتفاعلات في العلاقات الدولية،

---

(1) **K.J. Holsti op-cit p21-22**

**فالسياسة الخارجية هي التي تكون السياسية الدولية ، وهـذه بدورها تخلق العلاقات الدولية ، انظر الشكل رقم ( ١ ) .**




شكل رقم ( ١) العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسية الدولية العلاقات الدولية

## المبحث الثالث

## القانون الدولي العام والعلاقات الدولية

لقد تطور القانون الدولي العام مع قيام نظام الدولة الحديثة. ومثلما تطور القانون الداخلي لتلبية حاجات الافراد في اطار المجتمع فأن القانون الدولي تطور لتحديد اختصاصات الدول. وساعد ذلك على تجاوز الفوضى في العلاقات الدولية بواسطة قبول الدول لقواعد السلوك التي تحكم اعضاء المجتمع الدولي. وحتى مع وجود مؤسسات دولية فأن هناك دول تتحداها لكثرة محاولات خرق القانون الدولي. فالدول هي، في الواقع، محكومة بمصالحها الوطنية. وفي البداية فأنة من المهم الاعتراف بأن القانون الدولي اساساً هو نظام لقانون عرفي على الرغم من وجود معاهدات وقعت في خلال القرنين الماضيين وعرض الكثير من القضايا على القضاء الدولي الذي اتخذ حيالها العديد من القرارات.

ان طبيعة القانون الدولي تقوم على وجود قواعد انشئت طوعياً بواسطة دول تلتزم بها اكثر من شيء مفروض عليها من قبل سلطة عليا خارجية. والدول طبقاً لذلك لا ترغب في تطبيق قواعد قانونية تحد من حريتها وتعمل على اعطاء الاولوية لهدف تحقيق مصالحها الحيوية. كما ان الاجراءات المتخذة لحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية قد ساهمت وبشكل ناجح في تطوير العلاقات الدولية. ومع ذلك فأن السؤال الذي يطرح في اوساط العلاقات الدولية، هل ان القانون الدولي هو قانون بمعنى الكلمة كما هو الحال بالنسبة للقانون الداخلي او ما يسمى بقانونية القانون الدولي؟. ان طبيعة القانون الدولي تنبع من كونها قواعد انشئت طوعياً اكثر من كونها مفروضة من سلطة عليا خارجية كما ذكرنا، واذا كان القانون الدولي يعرف بمجموعة القواعد التي هي مسندة من سلطة عليا خارجية، فأنه يفشل للتجاوب مع متطلبات التعريف لان مسألة الارغام تبقى، بشكل رئيس،

متروكة للدولة المتضررة وان ذلك يعتمد على قدرة السلطات الدولية على فرض الجزاءات[1].

وفي الواقع ان القواعد القانونية لا يمكن ان تخلق وتصبح فعالة الا على اساس اجماع الدول التي هي مسألة اساسية ي تفعيل القانون الدولي[2]. اذ ان فاعلية القانون اذا كانت بين دول وافراد تتأثر بواسطة عنصر الطوعية، وعندما يعرض عليهم شيء يقبلونه يسمى قانوناً. وهكذا فأن الدول تقبل ضمناً بأنها اصبحت مقيدة وذلك عند ممارستها تطبيق الترتيبات القانونية التي قبلتها[3]. وعليه لابد من وجود اجماع من اجل خلق قواعد القانون الدولي[4].

ان المعنيين بالقانون الدولي يقارنون بين المجتمع الداخلي والمجتمع الدولي، فالاكراه الذي تطور في المجتمع الداخلي لا يأخذ عند التطبيق نفس المعنى في المجتمع الدولي. وبشكل واضح يطبق الجزاء في المجتمع الداخلي على اولئك الذين يخالفون تطبيق القانون. اما الاكراه في القانون الدولي فهو، في الواقع، اكراه بواسطة دولة او عدة دول وربما يبدو احياناً بأن الذي يستخدم قوة الاكراه يدعي بأن الاعمال المتخذة ضد الدولة المخالفة لقواعد القانون الدولي تتم في مصلحة المجتمع الدولي. وفي التطبيق، وبالرغم من ذلك، فأن ايا من الدول لا تستطيع الادعاء بأنها تمثل مصلحة المجتمع الدولي، وهي مسألة صعبة الفهم لانه ليس هناك تشبيها ينطبق على القانون

---

(1) Margaret Ball and Hugh Killough "International Relations" The Ronald Press company, New York, 1956, p.101-102.

(2) P.F. Gonidec op-cit p.226

(3) Robert Purnelle "The Society of States: An Introduction to International politics" Wiedenfeld and Nicolson, London, 1973, p.184.

(4) P.F. Gonidec, op-cit, p.220

الداخلي. ومن اجل التغلب على هذه الحالة فقد وضعت الدول تحت سلطة المنظمات الدولية[١].

وان كون الدول الشخص الرئيس للقانون الدولي العام، فأن ذلك يتبع بأن القانون يتعلق اساساً بمثل هذه الوحدات مثلما هو معترف بها كدول في المجتمع الدولي. ومع بعض الاستثناءات فأن الافراد او الجماعات الاجتماعية او الاقليمية لا يستطيعون المطالبة بالحقوق تحت القانون الدولي ما لم ينظر اليهم بواسطة الدول الاعضاء في النظام بوصفهم دولاً مستقلة ومتساوية مع غيرها من الدول[٢].

## خصائص القانون الدولي

**اولاً:** ان الدول تقليدياً هي الشخص الرئيس في القانون الدولي العام منذ عدة قرون والتي يطلق عليها بالدول القومية.

**ثانياً:** ان فكرة الانضمام الى القانون الدولي هي عمل طوعي. وان من نتائج هذه الفكرة هي ان قرار قبول القانون الدولي كقيد يبقى بيد السلطات المحلية، وبالنظر لعدم وجود اجراءات اكراهية عالمية ومعترف بها ومقبولة لمعالجة خروقات القانون الدولي او رفض قبول احكامه فأن القانون الدولي يستطيع ان يعمل بفعالية وذلك حينما يحوز على اجماع الدول المعنية[٣]. ويمكن ان نشير بهذا الصدد الى قدرة مجلس الامن على تحقيق الاجماع بين اعضائه بعد انتهاء الحرب الباردة وذلك

---

[١] **John Burton op-cit, p102.**

[٢] **Frederick L. Schuman "Interntional Politics" McGRAW-HiLL Book company, Inc, New York, 1958, p110**

[٣] **Cecil Jr Crabb "Nations in Multipolar world" Harper and Row pub New York, U.S.A. 1968, p.122.**

باصدار قرارات تستند الى الفصل السابع ولاسيما في قضية احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ وللقرارات التي صدرت بعدها وبعد تحرير الكويت عام ١٩٩١، وقضية التدخل في الصومال عام ١٩٩٢ وقضية هاييتي عام ١٩٩٤. ولم يعد استخدام حق الفيتو وسيلة عادية تلجأ اليها الدول الكبرى لتعطيل قرارات لا تتفق مع مصالحها. ولا تشذ الصين عن هذه القاعدة. ففي وقت الازمات التي لا توافق على حلها بطريقة تطبيق الفصل السابع، لا نجد الصين تبدي معارضتها وانما تكتفي بالامتناع عن التصويت[1]. وقد صدرت الكثير من القرارات من مجلس الامن، لاسيما، بعد انتهاء التدخل العسكري للاطلسي في كوسوفو عام ١٩٩٩، وكذلك بعد انتهاء حرب الخليج الثالثة حيث صدر القرار ١٤٨٣ في ٢٢أيار/ مايو ٢٠٠٣ الذي اعترف بموجبه بسلطة الائتلاف في ادارة العراق سواء في ديباجة القرار او في باقي نصوصه[2].

وعلى الرغم من بعض التعقيدات التي تمنع ظهور تفعيل القانون الدولي فأنه يصبح حقيقة بأن الاحترام للقانون الدولي من الناحية التاريخية قد تطور بشكل واضح. وانه اصبح حقيقة اليوم، كما كان حقيقة في القرن الثامن

---

**(١) د.نبيل العربي "الامم المتحدة والنظام الدولي الجديد" السياسة الدولية، القاهرة العدد (١١٤)، اكتوبر، ١٩٩٣، ص٤٦-٤٧، وانظر كذلك د.شفيق المصري "النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٢، ص٤٦-٤٧.**

**(٢) اشار القرار في الديباجة".. واذ يسلم بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق على هاتين الدولتين، بوصفها دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة (السلطة) " وكذلك اشار في الفقرة٤ من القرار "يطلب من السلطة ان تعمل بما يتسق مع ميثاق الامم المتحدة والقوانين الدولية الاخرى على تحقيق رفاه الشعب العراقي عن طريق الادارة الفعالة للاقليم"- انظر نص القرار في وثائق مجلس الامن SIRES/ ١٤٨٣/٢٠٠٤**

عشر والتاسع عشر بأن القوى العظمى لا يمكن اكراهها امام مقود القانون الدولي. وحتى القوى العظمى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً اخذت تقبل وتقيد نفسها بالقانون الدولي وهذا يتضمن مسائل كثيرة مثل ايصال البريد الدولي، تنظيم الهجرة، حقوق وواجبات السفر في اعالي البحار. وكذلك تتضمن مواضيع ذات مضمون سياسي كبير مثل الاستكشافات العلمية وغير العسكرية للقارة الجنوبية انتاركتيكا، استكشافات الفضاء الخارجي والتعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وحتى على مستوى القضايا السياسية.

ومنذ سقوط دول المحور على سبيل المثال فأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً قد قبلا بشكل كبير بعض القواعد الصريحة خلال الحرب الباردة. فقد امتنعت الولايات المتحدة عن التدخل في منطقة نفوذ الاتحاد السوفيتي في اوربا الشرقية ولم يهاجم السوفيت منطقة الاطلسي وتجنبت موسكو التورط في قضية برلين وتم التنسيق بين العملاقين بشأن منع قيام مواجهة عسكرية في كشمير وعلى طول الحدود بين العرب واسرائيل وفي قبرص ايضاً[١]. ان الاذعان والقبول للقانون الدولي يمكن ان يأخذ شروطاً ثلاث[٢]:-

**اولاً:** وذلك حينما تتفق الدول فيما بينها بأن مصالحها المتبادلة قد انجزت او تحققت بواسطة احترام وتوسيع القانون الدولي مثل دور قوات الطوارئ الدولية التابعة للامم المتحدة في الشرق الاوسط.

**ثانياً:** وذلك حينما تفرض دولة قوية القانون الدولي على دولة ضعيفة، مثلاً قيام الحلفاء بمحاكمة مجرمي الحرب بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك اجبار الامم المتحدة للقوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية على

---

[١] **Cecil, v. crabb Jr. op-cit p.122**

[٢] **Ibid, p.122-123.**

الانسحاب من الاراضي المصرية بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

**ثالثاً:** وذلك حينما تقرر الدول الكبرى والصغرى بشكل متشابه ولاسباب مختلفة بأن الاذعان للقانون الدولي ضروري من اجل تفادي الفشل الدبلوماسي والنفسي وذلك حينما تتفق القوى النووية لايقاف التجارب النووية ومنح الحرية للاقاليم المستعمرة.

وبأمكان الدول اتباع استراتيجيات اساسية ثلاث في منهج القانون الدولي حيث غالباً ما تكون، في التطبيق، منقادة الى واحدة منها او الى جميعها:

**اولا:** ان الدول يمكن ان تقبل القانون الدولي وذلك لقناعتها به وللاعتقاد بدوره وساعية باخلاص للقبول بمتطلباته. فالامم المتحدة تسعى لتقوية وتوسيع القانون الدولي. لهذا فأنه يصبح القوة الاكثر حيوية في توجيه الشؤون الدولية مثل الاتفاق لعرض الخلافات الدولية والاقليمية للتحكيم والمساهمة في جهود الامم المتحدة. وتجاه هذه القضايا فأن الدول الكبرى والوسطى والصغرى قد انضمت على السواء الى القانون الدولي وعملت على تحويله الى قوة كبرى من اجل تعزيز السلم والامن الدوليين(١).

**ثانياً:** ان الدول يمكن ان ترفض كلية القانون الدولي. ففي هذه الحالة تسعى الدول الى عرقلة فعالياته وذلك عن طريق رفض الحفاظ على متطلباته. مثل قيام الاتحاد السوفيتي سابقاً بتعزيز هيمنته على بلدان شرق اوربا خلافاً للاتفاقات اثناء الحرب العالمية الثانية. وقامت الصين بتحرير التبت من حكامها، وكذلك قامت الولايات المتحدة بارسال طائرة استكشاف فوق الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٠. ففي هذه

---

(١) **Ibid, p.128**

الحالات فأن القانون الدولي قد خرق وتم التغاضي عنه دون ان ينال الطرف الذي قام بالخرق العقاب[1].

**ثالثاً:** وفي الحالة الثالثة فأن العلاقة بين القانون الدولي والسياسة الوطنية اكثر تعقيداً. ففي ظل هذه الاستراتيجية فأن الدول يمكن ان تستخدم القانون الدولي بوصفه اساساً للسياسة الوطنية من اجل تحقيق اهداف السياسة الخارجية[2].

ان القانون الدولي يستخدم من قبل الدول لتحقيق اهدافهم الوطنية وبالمزج بين استخدام القوة والمفاوضة يصبح القانون الدولي وسيلة كبرى للسياسة. لقد كانت الدول مجبرة على توجيه علاقاتها الخارجية في اطار قانوني واعترفت بأن القانون الدولي ضروري لها. وان الاعتراف بهذه الحقائق يدفع صناع القرار للركون الى القانون الدولي لتحقيق اهدافهم بطريقتين:-

**الاولى:** العمل على اضفاء الشرعية على سياساتهم من اجل الحصول على القبول الدولي لها. وحينما يتطابق السلوك الوطني كلياً مع متطلبات القانون الدولي، فأن هذا يصبح امراً سهلاً نسبياً. وحينما لا يتطابق ذلك او حينما تكون السياسات الوطنية مسألة مشكوك بها من وجهة نظر القانون الدولي، فان الدول عندئذ، يمكن ان تبحث عن استخدام القانون الدولي كوسيلة للدعاية ساعية لتبرير قراراتها السياسية التي تتحقق بوسائل اخرى. لقد كانت وجهة نظر الهند فيما يتعلق بنزاع الحدود حول الهملايا مع الصين مثالاً على ذلك. اذ ان نزاع الحدود قد استمر لفترة طويلة واستخدمت الهند القانون الدولي لمساندة مطالبها للسيادة على مناطق النزاع.

---

(1) Ibid, p.128

(2) Ibid, p.128

**الثانية:** العمل على استخدام القانون الدولي كوسيلة لاضعاف الاجراءات التي يتخذها الخصم. ففي عام ١٩٥٦ وخلال السنوات التي تلته تمسكت الولايات المتحدة بالقانون الدولي لتعطيل المحاولات السوفيتية لفرض ارادة السوفيت على هنغاريا وفي عام ١٩٦٢ زعمت واشنطن بأن الجهود السوفيتية لوضع الصواريخ في كوبا تخرق مبدأ مونروا وقواعد الامن الاقليمي في منطقة الدول الامريكية. وخلال الازمة الكوبية حاول الاتحاد السوفيتي التمسك بشدة بأن الحصار العسكري الامريكي والمقاطعة الامريكية لتجارة كوبا هي غير قانونية.

وفي الواقع، ان استخدام القانون الدولي لتحقيق اهداف السياسة الخارجية ليس حكراً على بلد او مجموعة من البلدان. وان هذا الفهم لدور القانون الدولي ربما لقي اكثر تبريراته الصريحة من لدن صناع القرار في الدول الاشتراكية. وان القادة الشيوعيين يؤكدون بأن القانون الدولي يوجد "لاسناد الاهداف الماركسية الشاملة وان القانون الاشتراكي هو سلاح قوي في الصراع ضد اعداء الشعب[١].

ويمكن تحديد دور القانون الدولي في العلاقات الدولية بما يأتي[٢]:-

١. **تحديد قواعد السلوك:** يساهم القانون الدولي في وضع قواعد السلوك لتنظيم العلاقات بين الافراد والجماعات والمنظمات. وبدون وجود قواعد للقانون الدولي متفق عليها فلن تكون هناك علاقات منظمة بين وحدات المجتمع الدولي.

٢. **تسهيل حل المنازعات بالطرق السلمية:** هناك طريق آخر معاكس لاستخدام القوة لحل الخلافات بين الدول. ويقصد به الحل السلمي

---

(١) **Norman Padeldford and George Lincolin "The Dynamics of International Politics" The Macmillan Company, London, 1967, p.436.**

(٢) **Ibid, p.434-436.**

للخلافات الدولية. فالقانون يهيء الاساس الذي يتفق بموجبه الاطراف لاحالة خلافاتهم الى طرف ثالث او الى الوساطة او التوفيق او التحكيم او التسوية القضائية. وان المساعي الحميدة لدولة اخرى يمكن ان تقدم الى طرفين او اكثر من المتنازعين لجلبهم لاجراء الاتصالات من اجل تسوية سلمية. ان الاساس الذي يقوم عليه الحل يمكن ان يكون سياسياً او بأية وسيلة منصفة لحل النزاع.

٣. **القانون الدولي هو وسيلة للسياسة الوطنية:** تتفق الدول على ان القانون الدولي يعمل على تحقيق اهدافها في العلاقات الدولية. وبامكان الدول تطوير مصالحها عن طريق الدعوة للقوة المعنوية للقانون وكذلك تضمين نصوصه عقوبات لافعالها وسياساتها عند مخالفتها لقواعده.

٤. **تقييد سياسة القوة والعدوان:** ان القانون الدولي يعمل بوصفه وسيلة لكبح صراعات القوة بين الدول. ومع التقييدات المفروضة بواسطة الرأي العام فأن القواعد المتفق عليها للسلوك والمتضمنة في القانون والمعترف بها من قبل اجماع مشترك من الدول تشكل قيداً على ممارسة القوة من قبل القوي ضد الضعيف التي بدونها تكون العلاقات الدولية فوضوية. ان القانون الدولي لا يمنع الدول من الدفاع عن اقليمها وسلامتها واستقلالها السياسي او حماية مصالحها الحيوية بالقوة اذا ما احتاجت الى ذلك. وقد اتفقت كل الدول من خلال الانضمام الى الامم المتحدة بأن اعمال العدوان يجب ان تقاوم. وان الاجراءات الجماعية الفعالة يجب ان تتخذ من قبل اعضاء الامم المتحدة من اجل منع وابعاد التهديدات للسلام الدولي.

٥. **القانون الدولي هو قوة اندماج في المجتمع الدولي:** ان فكرة المجتمع الدولي تتطلب ايجاد قيم وآليات من اجل حل الخلافات

وتسهيل اقامة الاتفاقيات وتنمية المصالح المتبادلة. وان القانون الدولي يجسد القيم الدولية ويقوي الاجراءات التي يجب ان تسير عليها الشؤون الدولية في داخل علاقات قانونية منظمة. وان تطبيق القانون من خلال الدبلوماسية والتحكيم والاجراءات السلمية هي مسألة ضرورية لحل الخلافات الدولية والتوصل الى اتفاق في اطار المجتمع الدولي.

## المبحث الرابع:

## المصلحة الوطنية National Interest

تعتبر المصلحة الوطنية من المواضيع الجوهرية في العلاقات الدولية. ويمتاز مصطلح المصلحة الوطنية بالعمومية والغموض وينطوي على معاني عدة. انه مسعى لتفسير العقلانية في سلوك صناع القرار في البيئة الدولية، ويعني الحفاظ وحماية قيم الامة ضد الآخرين. وكان يعني في القديم رغبة الملك في الحفاظ او توسيع مجال سيطرته على ارضه وشعبه. وانتقلت المصلحة الوطنية للاشارة الى القيم التي يتمسك بها البعض وربما اعضاء مجتمع معين. كما انها مسألة تتعلق بالبقاء الوطني للامة، والتي تعني قدرة المواطنين على اختيار شكل الحكومة وممارسة مجموعة من الحقوق الفردية المحددة بواسطة القانون والمحمية من قبل الدولة[1].

انه مصطلح، على الرغم مما ينتابه من غموض، يبقى ذا اهمية مركزية في أي محاولة لتفسير ووصف السلوك الدولي. فالطلاب والممارسون للعلاقات الدولية يتفقون على ان التبرير الاساسي لفعل الدولة هو المصلحة الوطنية. لقد قال نابليون بأنه كان يعمل لمصلحة فرنسا حينما شن حملته العسكرية ضد روسيا، وبرر هتلر سياساته التوسعية وفتح جبهاته المتعددة بأسم المصلحة الوطنية لالمانيا. وان ستالين قتل ونقل الفلاحين الروس والعناصر المضادة للسوفيت بأسم مصلحة الاتحاد السوفيتي. وان جونسون رئيس الولايات المتحدة الاسبق قد اقتنع بأن مصلحة امريكا والعالم

---

(١) **Fred A. Sonderman "The Concept of the National Interest" in William Clinton Olson "The Theory and practice of International Relations" Prentice-Hall inc, New Jersey, U.S.A. 1987, p128-130**

الغربي كانت في خطر في المواجهة في فيتنام. وفي كل واحد من هذه النماذج وجدنا بأن القادة كانوا يبررون سياساتهم بأسم المصلحة الوطنية[١].

وغالباً ما ترتبط المصالح والقيم الجوهرية بمسألة الحفاظ على البقاء للوحدة السياسية وانها من جملة الاهداف القصيرة المدى لان الاهداف الاخرى لا يمكن تحقيقها ما لم تحافظ الوحدات السياسية التي تسعى اليها على وجودها. ان التعريف الدقيق لتعبير المصالح والقيم الجوهرية في أي بلد يعتمد على مواقف صناع القرار، فضلاً عن ان هناك تفسيرات عديدة للحفاظ على البقاء[٢].

في عام ١٩٩٨ عرف مجلس الامن القومي للولايات المتحدة المصالح الحيوية بانها المصالح" ذات الاهمية الواسعة، الطاغية بالنسبة لبقاء وسلامة وحيوية امننا من بين هذه: الامن الطبيعي لاراضينا وأراضي حلفائنا، وسلامة المواطنين، ورفاهنا الاقتصادي، وحماية بنانا التحتية الحيوية. سنفعل ما يتوجب علينا للدفاع عن هذه المصالح بما في ذلك عند الضرورة، استخدام قواتنا العسكرية من جانب واحد وبشكل حاسم عند الضرورة"[٣].

كما عرف بروس جنتلسون المصلحة الوطنية باربعة اشياء: القوة، السلام، الرفاهية والمبادئ الوطنية، وهي الجوانب التي تحكم السياسة

---

[١] Theodore Couloumbis and James H.Wolfe "Introduction to International Relations: Power and Justice" Prentice-Hall of India private limited, New Delhi, 1986, p.107

[٢] K.J. Holsti OP.cit, P.124

[٣] مايكل كلير "الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية" ترجمة عدنان حسن، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢، ص٣٦.

الخارجية الامريكية"[1]. وعرف سكوت المصلحة الوطنية بانها تمثل" كل قيمة ذات اهمية لاي من اللاعبين الدوليين يسعى الى تحقيقها او الحفاظ عليها او العمل على زيادتها"[2]. ويقول صامويل هنتنجتون ان المصلحة القومية هي" خير عام يهتم به جميع الامريكيين او معظمهم، والمصلحة القومية الحيوية هي مصلحة يكونون مستعدين لبذل اهتمامات امنية ومادية من ناحية، واهتمامات معنوية واخلاقية من ناحية اخرى". وقد اعتبر هنتنجتون العمل العسكري الامريكي لتحرير الكويت عام ١٩٩١ مصلحة قومية امريكية لان العراق هدد بالخطر الحصول على بترول الخليج العربي[3].

اذن المصالح الوطنية هي بمثابة القوة الدافعة والمحددة الاتجاهات السياسة الخارجية للدول، وكل اختلاف في تفسير مضمون المصالح الوطنية بواسطة اجهزة اتخاذ القرارات الخارجية المسؤولة، لابد وان يترتب عليه فوراً وبالضرورة اجراء تغييرات مماثلة في مضمون هذه السياسة الخارجية[4]. وبسبب غياب السلطة العليا في البيئة الدولية، وفي ظل قيامها على دول متعددة ذات سيادة تعمل كل منها على حماية مصالحها الوطنية، لايتصور وجود ما يمكن ان نسميه" بالخير العام" او" بالمصلحة العليا" على مستوى العالمي فما تراه دولة ما في صالحها يعد من وجهة نظرها- الخير

---

(1) **Bruce W. Jentelson "American Foreign Policy: The Dynamics of ohoice in the 21st Century" Nortor and company, U.S.A. 2000, p.10**

(2) **د.ممدوح محمود مصطفى منصور "سياسات التحالف الدولي" القاهرة، مكتبة مدبولي ١٩٩٩، ص٢٤.**

(3) **صامويل هنتنجتون "تآكل المصالح القومية الامريكية" آفاق/ مجلة فصيلة تصدر عن اكاديمية المستقبل للتفكير الابداعي ص٧**

**http/ www. Aafaq. Org**

(4) **د.اسماعيل صبري مقلد "الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الاساسية" بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ط٢، ١٩٨٥، ص٢٨.**

العام الذي تسعى الى تحقيقه باعتباره امراً تستدعيه مصلحتها العليا. ومن ثم يكون لكل دولة ان تقرر مدى صحة ما تقوم به من تصرفات في ضوء مصالحها الوطنية[١].

وترسم الدول خط سيرها في القضايا الدولية وفقاً لاولوياتها والتي تعكس اهداف السياسة الدولية الحيوية: الامن، حفظ الذات، الكفاية الاقتصادية، الهيبة والقوة. ان جميع الدول ترتب اولوياتها بحيث تكون قرارات السياسة الخارجية لديها مبنية على تقدير واقعي لتاثير الاجراءات على الصعيدين المحلي والخارجي، هذه القيم والاولويات هي مكونات المصلحة الوطنية، وهي تعكس اهداف السياسة الدولية الخطيرة في الوقت نفسه الذي لابد من اخذ القضايا الداخلية المحلية بعين الاعتبار: كما تعتمد الدولة في سعيها وراء مصالحها الوطنية على المصادر المتاحة لارغام او لاقناع الدول الاخرى على التعاون في المناطق تتواجد فيها مصالح الجميع وبما ان النجاح في توسيع مصلحة الدولة يعتمد على ما لديها من قوة، فان هذا سيتبع وجوب تعريف مثل هذه المصالح من حيث القدرة على التأثير في الاحداث على المدى القصير، ومن حيث تحقيق الاهداف البعيدة المدى. هذه العلاقة بين القدرة وتعريف المصالح تدفع الدول الاقوى الى التدخل على المستوى العالمي لتحدد المجال السياسي للدول الاضعف[٢]. ولكي يمكن تقويم موضوع المصلحة الوطنية تقويماً صحيحاً فلابد من الاتفاق على طبيعة المخاطر ووزن الاخطار التي يمكن ان تهدد الدول محل الاعتبار ولكن الخبرة العلمية تشير الى ان مثل هذه التقديرات تنبثق في الاساس عن ادراك

---

(١) د.ممدوح محمود مصطفى منصور، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(٢) روبرت كانتور "السياسة الدولية المعاصرة" ترجمة د.احمد ظاهر، عمان مركز الكتب الاردني، ١٩٨٩، ص٧٩.

او تصور صناع القرار لشخصية الخصوم ان لم يكن لطبيعة المشاكل التي يتعين حلها[1].

ان الاهداف التي يمكن ان تعبر عن نفسها المصلحة الوطنية تكمن فيما يأتي[2]:-

١. العمل على حماية السيادة الوطنية ودعم الامن القومي والسلامة الاقليمية للدولة
٢. تنمية قدرات الدولة من القوة
٣. زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة
٤. الدفاع عن ايديولوجية الدولة والعمل على نشرها في الخارج
٥. صيانة الثقافة الوطنية وحمايتها من اخطار الغزو الخارجي
٦. نشر السلام في العالم.

وعليه اذا اردنا ان نفهم المصلحة الوطنية علينا ان نفهم الاهداف الاساسية التي تسعى الدولة الى تحقيقها. فالدولة تطور رفاهية مواطنيها وتوفر الدفاع المشترك والحفاظ على قيم الامة وطريقة الحياة فيها[3]. وقد حددت لجنة المصالح القومية لامريكا اغراض جديدة تبرر استمرار دور الولايات المتحدة في الشؤون العالمية يشبه الدور الذي ادته في الحرب الباردة في عام ١٩٩٦ خمس مصالح قومية حيوية: منع شن هجمات على الولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل، ومنع ظهور دول معادية لها للهيمنة

---

(١) مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" ترجمة د.حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي ١٩٨٦، ص٢٧٧.

(٢) د.اسماعيل صبري مقلد "الاستراتيجية والسياسة الدولية" مصدر سبق ذكره، ص٢٨-٣٠.

(٣) Charles W. Kegley, Jr and Eugene R. Witt Kopf "World Politics ; Trend and Transformation" Fifh edition st Martics press, New York, 1995, p553

في اوربا وآسيا، ودول معادية على حدود الولايات المتحدة او تكون لها السيطرة على البحار، ومنع انهيار النظم العالمية للتجارة واسواق المال، وامدادات الطاقة والبيئة، وضمان بقاء حلفاء الولايات المتحدة. وحددت اللجنة التهديدات التي تتعرض لها هذه المصالح، بالارهاب النووي المعادي للولايات المتحدة الذي من المكن ان يكون تهديداً في الامد القريب، وظهور الصين بأعتبارها دولة لها الهيمنة في شرق آسيا يمكن ان يكون تهديداً في الامد البعيد[١]. وينظر موركنثاو الى السياسة الدولية على انها عملية توفيق بين المصالح الوطنية للدول، وهو يرى ان فكرة المصالح الوطنية لا تفترض وجود عالم مسالم، كما لا تفترض حتمية الحرب، ولكنها تقوم على افتراض وجود صراع مستمر، وتهديد بالحرب، وهذه الصراعات والتهديدات يمكن التقليل من اخطارها عن طريق التوفيق بين المصالح المتنازعة بالاجراءات الدبلوماسية. ويقول ان المصلحة الوطنية في التحليل الاخير تعني البقاء القومي. بما في ذلك القدرة على الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة، وهذه المصلحة بالذات تمثل هدفاً اساسياً لا يمكن التنازل عنه او المساومة عليه[٢].

وقد قام توماس روبنسون بتصنيف المصالح الوطنية عن موركنثار بالشكل الآتي[٣]:

١. المصالح الاولية: وتتضمن الحفاظ على الوحدة الجغرافية والسياسية والهوية الثقافية وبقاء الامة ضد التجاوزات الخارجية. والمصالح

---

[١] صامويل هنتنجتون "تآكل المصالح القومية الامريكية" مصدر سبق ذكره ص٨.

[٢] د.اسماعيل صبري مقلد "نظريات السياسة الدولية" الكويت، منشورات ذات السلاسل ١٩٨٧، ص٦٧-٦٨.

[٣] Thomas W. Robinson "National Interests" in James Rosenua "International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and theory" The Free Press, New York, 1969, p.184-185

الاولية لا يمكن المساومة عليها وان جميع الامم تتمسك وتدافع عنها بأي ثمن.

٢. المصالح الثانوية: وهي مصالح مواطني الدولة في الخارج تقوم الدولة بحمايتها وحماية الحصانات الدبلوماسية لممثليها في الخارج.

٣. المصالح الدائمة: وهي تلك المصالح الثابتة خلال فترة طويلة من الزمن، انها تختلف بمرور الزمن ولكن ببطء. فمثلاً بريطانيا ولفترة طويلة من الزمن تتمسك بحرية الملاحة في البحار وبالتفسير الضيق للمياه الاقليمية.

٤. المصالح المتغيرة: هي تلك المصالح التي تحددها الامة في أي وقت طبقاً لمصالحها الوطنية مثل اراء المسؤولين والرأي العام والمصالح القطاعية والسياسات الحزبية لامة معينة. وبهذا الصدد فأن المصالح المتغيرة تختلف عن المصالح الاولية والدائمة. فمثلاً لم تنظر بريطانيا الى احداث جيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٨ كونها مسألة ذات مساس بمصالحها الوطنية.

٥. المصالح العامة: هي تلك المصالح التي يمكن ان تطبقها امة على مناطق جغرافية واسعة ولعدد كبير من الدول او في عدة حقول خاصة مثل الاقتصاد والتجارة والدبلوماسية والقانون الدولي مثل مساعي بريطانيا للحفاظ على توازن القوى في القارة الاوربية.

٦. المصالح الخاصة: وهي المصالح التي تتحدد في الزمان والمكان المعين، وهي غالباً ما تعبر عن تطور منطق المصالح العامة. فمثلاً كانت بريطانيا ولفترة من الزمن تنظر الى استقلال الاراضي المنخفضة كمطلب رئيس للحفاظ على توازن القوى في اوربا.

ويضيف روبنسون ثلاث مصالح دولية اخرى عند موركنثاو وبالشكل الآتي[1]:-

٧. المصالح المتطابقة: وهي تلك المصالح الوطنية التي تتمسك بها الدول بشكل مشترك (وهي واحدة من المصالح الوطنية التي تم اعدادها في الفقرة ٦). فمثلاً كان هناك مصلحة مشتركة للولايات المتحدة وبريطانيا على ان القارة الاوربية لن تكون تحت سيطرة قوة منفردة.

٨. المصالح المتكاملة: هي تلك المصالح التي بالرغم من انها ليست متطابقة الا انها قادرة على تشكيل اساس للاتفاق حول قضايا معينة. لقد كان لبريطانيا مصلحة في استقلال البرتغال عن اسبانيا للسيطرة على منطقة المحيط الاطلسي، في حين كان للبرتغال مصلحة في بقاء بريطانيا مهيمنة على البحار كوسيلة للدفاع ضد اسبانيا.

٩. المصالح المتصارعة: هي تلك المصالح التي يمكن ان تتحول من خلال الدبلوماسية ووقوع احداث معينة او بمرور الزمن الى مصالح متكاملة وان الشيء نفسه يمكن ان يقال عن امكانية تحول المصالح المتطابقة او المتكاملة الى مصالح متصارعة.

وقد صدرت عن البيت الابيض وثيقة في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٩ تحت عنوان استراتيجية امن قومي لقرن جديد وعبر تكرار وتطوير جملة الافكار الواردة في وثيقة ١٩٩٥ لمجلس الامن القومي حول الانخراط والتوسيع، قامت الوثيقة الجديدة بتحديد ثلاثة اصناف من المصالح القومية التي تتطلب تعريض الوحدات العسكرية الامريكية للخطر دفاعاً عنها:

---

[1] Ibid, p.185

١. المصالح الحيوية: وبخاصة الامن المادي لاراضي الولايات المتحدة واراضي البلدان الحليفة بما فيها البنى التحتية الحاسمة، والحفاظ على الرخاء الاقتصادي للبلاد.

٢. المصالح القومية الهامة: تلك التي لا ترقى الى مستوى البقاء القومي من حيث الاهمية ولكنها مفضية الى رخاء البلاد الاساسي، نحو الحيلولة دون الانهيار السياسي او سقوط البلدان بيد الاعداء فيها مصالح اقتصادية للولايات المتحدة.

٣. المصالح الانسانية وما اليها: الحيلولة دون، وقوع الكوارث البشرية او الطبيعية التي يمكنها ان تسبب قدراً واسعاً من المعاناة او التخفيف منها، ووقف انتهاكات حقوق الانسان الصارخة، والعمل على تعزيز الديمقراطية[١].

---

[١] سيوم براون "وهم التحكم: القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين" تعريب فاضل جتكر، بيروت، الحوار الثقافي، ٢٠٠٤، ص٥٤.

## المبحث الخامس
## العلاقات الدولية بوصفها حقلاً مستقلاً

### اولاً: تطور دراسة العلاقات الدولية

كانت العلاقات الدولية تدرس، في البداية ضمن حقول اخرى من المعرفة. فقد بدئ بدراستها ضمن موضوع التاريخ الدبلوماسي، ثم انتقلت دراستها الى حقل القانون الدولي والمنظمات الدولية بعد الحرب العالمية الاولى، ثم اصبحت تدرس تحت عنوان "السياسة الدولية" في الاربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي. ومع ذلك، ومنذ عام ١٩٤٥، وتحت جهود حثيثة من البحث العلمي، شهدت دراستها تطوراً مذهلاً، لاسيما في الولايات المتحدة، وساهمت في ذلك اربعة عوامل[1]:-

١. الثورة في اسلحة الحرب

٢. الثورة العلمية-التكنولوجية التي زادت بشدة من الاعتماد المتبادل بين الشعوب.

٣. نمو القوة الشيوعية

٤. بزوغ الثورة المناهضة للاستعمار.

وقد دفعت هذه المسائل المجتمع الامريكي لمجابهة عدة قضايا وتحديات كان البعض منها فريداً في نوعه ومستواه. كما ان تعبئة الكفاءات الدراسية والعلمية الامريكية اثناء الحرب العالمية الثانية قد ايقظ التوقعات بأنه من الممكن الاستفادة من هذه الكفاءات في حل المشاكل الناجمة عن التوغل الامريكي في شؤون العالم. وساهمت مؤسسات رسمية واهلية في تقاسم هذه

---

[1] Raymond Platige "International Relation: Problems of evolution and advancement" Garengie Endowment for Inernational Peace, Colifornia, U.S.A. 1966, p.5

التوقعات وساد الاعتقاد بأن رصد الاموال من اجل البحث العلمي والدراسة قد اصبح مسألة مفيدة على نحو لم يسبق له مثيل. وادى ذلك الى ظهور عدد من مراكز البحث العلمي والمعاهد والبرامج في الجامعات واماكن اخرى من المجتمع الامريكي بما في ذلك دول العالم الغربي[١].

وفي الوقت نفسه فأن امكانات البحث في مؤسسات الحكومة الامريكية قد اتسعت وان صلات جديدة قد اقيمت بين الممارسين والباحثين. والى جانب هذا التوسع فان اشخاصاً آخرين من حقول علمية اخرى اخذوا يبدون بعض الاهتمام بالمشاكل التطبيقيةللحقل. وتحت تأثير هذه العوامل فأن عدداً من التطورات قد اخذت مكانها في الخمسينات والستينات، اذ اخذت تظهر مراكز بحثية متخصصة بدراسة المناطق الجغرافية (Area Studies) تتخصص بدراسة مناطق محددة من العالم وجاءت بنتائج بحثية مفيدة جداً. وكان ذلك دافعاً لجمع معلومات حول تحليل العلاقات الثقافية وتطوير دراسات اقتصادية واجتماعية وتربوية. وتطورت كذلك الدراسات المقارنة. الا ان التطور المذهل الذي يمكن رصده والذي ساهم في نقل دراسة العلاقات الدولية الى آفاق واسعة هي دخول العالم في العصر النووي وما ترتبت عليه من نتائج هامة على تطور حقل العلاقات الدولية[٢]. فلم تعد الحرب الشاملة امراً ممكناً بين الاطراف الرئيسية في النظام الدولي كما كان سابقاً. وهكذا فقد دخلت العلاقات الدولية في مرحلة جديدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان من نتائجها ادخال مواضيع ومفردات جديدة اخذت تساهم في توسيع دراستها مثل الردع النووي والاستقرار واللاستقرار. وطرحت مسألة توثيق الاتصالات بين الدول المتعادية في ظل امتلاكها للاسلحة النووية، بل حتى مسألة كيفية ابقاء الصراعات محدودة ومنع اندلاع حرب نووية شاملة

---

[١] Ibid, p5.

[٢] Ibid, p5-9

وتحديد الوسائل المناسبة لتجنب الحرب. ولا شك ان انتهاء عصر الاستعمار وقيام الحرب الباردة كان دافعاً لزيادة الاهتمام بدور الدول الصغرى في الساحة الدولية. بالاضافة الى ذلك تأثر تحليل العلاقات الدولية بمسألة الاعتمادية الدولية. اذ ان زيادة عدد الدول المستقلة وتوسع وتسارع الاتصالات وانتقال التكنولوجيا وتطور دور المنظمات الدولية والتبادل الثقافي شكل اعتبارات جديدة في دراسة العلاقات الدولية. والاهم من كل ذلك هو تأثير الحاسب الآلي تأثيراً كبيراً لانه جاء بفوائد تمثلت في الامكانات الخارقة في خزن وجمع المعلومات واستخدامها لاغراض البحث العلمي واصبح بأمكان محللي السياسة الدولية اجراء مختلف الاختبارات لدراسة التطورات الدولية ببدائل مختلفة[١].

ولما كانت العلاقات الدولية تتراوح بين حدين اقصيين، أي بعبارة اخرى أن طبيعة السياسات في العلاقات الدولية تنطوي على حالتي الصراع والتعاون، وعادة الاثنين يتمازجان في كل الشؤون الانسانية، بما فيها المجال الدولي. فالحاجة الى التعاون تبدو واضحة وذلك حينما تقوم بعض الاشكال من الصراع تتساوق معها اشكال من التعاون. ان الخشية من الفشل في التعاون يمكن ان ينجم عن اندلاع الحروب او الضعف الاقتصادي مما يكون ذلك عاملاً يهدف الى دفع الدول الى مزيد من التعاون. ان هناك افتراض في بأنه على الحد الاقصى يوجد الصراع الذي يعني اندلاع الحرب وعلى الجهة المعاكسة هناك افتراض على وجود درجة عالية من المصالح المتجانسة. وبينهما هناك خليط من النموذج الصراع-التعاون، مثلما شاهدناه خلال فترة الحرب الباردة، وميل العلاقات الدولية الى التعاون بعد انتهائها[٢].

---

[١] **Davis B. Babrow "International Relations: New Approaches" The Press, New York, 1972, p.9-10**

[٢] **Conway W. Henderson op-cit p.10**

## ثانياً: ايجابيات الاستقلالية في حقل العلاقات لدولية

منذ سنوات طويلة يدور جدل حول ما اذا كانت العلاقات الدولية تشكل ام لا حقلاً مستقلاً. واعتبرت جامعات كثيرة ان العلاقات الدولية هي حقل مستقل. ويقصد بالحقل المستقل، وجود مواضيع محددة وطرق تحقق مستقلة وقدرة على التوصل الى استنتاجات، وطبقاً لذلك ينظر الى العلاقات الدولية بوصفها جمعاً من المعرفة لحقل واسع من العلوم الاجتماعية تتميز بوجود مواضيع محددة لها حدود معينة. فضلاً عن وجود اطار مفاهيمي يميزها عن المواضيع الاخرى. كما يجب ان يكون هناك قدر من الاتفاق على مواضيعها الفرعية وتكوينها وطرق البحث فيها وان تحوز على نوع من الاعتراف من بعض الاشخاص الذين يتخصصون في موضوعاتها. وكذلك وجود اتفاق على معيار من البراعة والمهارة فيها. وربما يمكن القول بأن جوهر العلاقات الدولية هو مادة مركبة تستخدم طرائق مختلفة بواسطة انظمة مختلفة. ولكن، مع ذلك، يختلف هذا البناء المتراكم من المعرفة عن أي شكل من حقول المعرفة الاخرى والطرائق التركيبية التي تنطبق عليه[1].

وهناك سبب جوهري يشجع على السعي نحو لاستقلالية، اذ لا يستطيع أي عالم لجتماعي من الاستمرار في التقصي العلمي بدون ان يضع في ذهنه صورة انموذج لحقله. واذا ما نظرنا الى العلميين الاجتماعيين وهما علم السياسة وعلم الاجتماع فأننا نرى بأن هذين الحقلين يستخدمان المجتمع المتكامل كأنموذج. وهو المجتمع الذي يتفق حول مفهوم محدد للمصلحة

---

(1) **Peter Toma "What is the substance of comtemporary International Relations" in "Basic Issuses in International Relations" ed Allyn and Bacon, Inc, Boston, U.S.A. 1974, p.3**

العامة. وفي هذا المجتمع فأن الوظائف الاجتماعية تتم وتتجز بطريقة تحافظ وتحقق الوحدة والتجانس والتركيب الداخلي في المجتمع[١].

ان وجود حقل مستقل في العلاقات الدولية يتطلب جملة من الامور هي:-

**اولا:** يرتبط قيام حقل معرفة معين بتطور النظرية في ذلك الحقل. وعلينا ان نتسائل ما هي النظرية المراد انجازها؟. وكيف يمكن تحقيق علمية العلاقات الدولية؟ وهل بأمكاننا ان نتوصل الى القدرة على توقع الاحداث وتفسيرها بعد حدوثها؟. وعند ذاك نجد انفسنا امام مجابهة طبيعة النظرية نفسها. وما هي النظرية التي ينبغي التوصل اليها[٢]؟

**ثانيا:** ان وجود حقل في أي علم من العلوم يرتبط بوجود طرق بحث علمي. وان وجود حقل مستقل سيساهم بدون شك في تبني اساليب جديدة للبحث وتطوير اساليب اخرى مأخوذة من الحقول القريبة لغرض دراسة العلاقات الدولية. ويمكن ان نشير بهذا الصدد الى طرق القياس الكمي. واذا كانت الطريقة العلمية استقرائية وان معرفة الحقيقة حول العالم يمكن ان تتم بواسطة الملاحظة وتصنيف المعلومات الكمية فان نظرية العلاقات الدولية يمكن الوصول اليها من خلال الانتفاع من طريقة القياس الكمي في البحث عن الحقائق العلمية[٣].

**ثالثا:** يتطلب التقصي العلمي توضيحات لمعاني عدد من المصطلحات. فمن بين المصاعب التي يعاني منها دارسو العلاقات الدولية هو الغموض في استخدام المصطلحات التي تستخدم كمرادفات مثل العلاقات، السياسة

---

[١] **Stanley Hoffmann, op-cit, p.9**

[٢] **Charles O. Lerche and Abdul A. Said op-cit p.5**

[٣] **Ibid, p5.**

العالمية، الشؤون العالمية، السياسات بين الامم، السياسة الدولية، وهكذا فأن تحديد هذه المصطلحات بعناية يساعد على وجود الحقل العلمي[١].

**رابعاً:** من المفترض ان يحوز الحقل استراتيجية بحث منفردة. وبما ان العلاقات الدولية تؤكد على دراسة الاستقصاءات فقد اصبح بالامكان تحويل البحوث والدراسات والنشاطات الاكاديمية الى دراسات ونشاطات ذات فوائد[٢].

ان ما يشجع على استقلالية حقل العلاقات الدولية اليوم العوامل الآتية:

**اولاً:** ان الدراسات المعاصرة في العلاقات الدولية اتجهت للبحث عن السببية اكثر من البحث عن العوامل القانونية. فالاحكام القيمية قد قبلت عالمياً لتكون ملائمة لتطبيق السياسة الخارجية. وسيكون بوسع الدارسين في هذا الحقل اجراء تحليل عقلاني وعلمي للظواهر الدولية، وعليه ان وجود حقل مستقل للعلاقات الدولية سيساعد على تطوير القواعد التي تحكم علاقة السبب-النتيجة في تحليل سلوك الدول وسيساهم ذلك ايضاً في تجنب الجنوح نحو مكامن الاخطار اثناء الازمات الدولية[٣].

**ثانياً:** في العلوم السياسية هناك نوع من المحاباة نحو ما يمكن ان نطلق عليه بـ"العلوم الاجتماعية السلوكية" ولا سيما الانثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعي وهي حقول من شأنها ان تعمل على تقديم صورة فهم شامل للانسان وتعمل على فتح الطريق امامه من اجل تحديد تأملاته. ان تطور ما يمكن ان نطلق عليه بفلسفة العلم قد دفع الباحثين الى توضيح معاني بعض المصطلحات مثل مفهوم الثقافة وقانون الاوليجاشية. وقد فتح علماء الانثروبولوجيا افاقاً جديدة امام الدارسين ولكنها لم تكن

---

[١] Ibid, p5.

[٢] Raymond Platige op-cit p20-21

[٣] Charles O. Lerche and Abdul A. Said op-cit, p.5

علاجاً يضع حداً لشكوك اساتذة العلاقات الدولية كما هو الحال بالنسبة لشكوك الفلاسفة[1].

**ثالثاً:** ان توجه حقول المعرفة الاخرى نحو الاستقلالية كان دافعاً لعشرات الباحثين والدارسين للنزوع نحو الاستقلالية في حقل العلاقات الدولية. اذ اخذ الطلاب يسعون الى التوصل الى تعميمات وذلك حينما تكون المعلومات غير قابلة للتلاعب ولكنها قابلة للملاحظة والتصنيف. وكلما ازدادت تعميماتهم كلما اصبح هناك تحولاً نحو الاستقلالية في الحقل[2].

**رابعاً:** ان تحول العلوم الاخرى مثل الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس الى اتجاهات حديثة في دراسة موضوعاتها دفع المختصين في العلاقات الدولية الى تحديث موضوعاتهم والسعي نحو ايجاد حقل مستقل. ولم يستخدم هؤلاء مفاهيماً من حقول معرفة اخرى فقط وانما اخذوا يستعيرون انواعاً ووسائل لجمع المعلومات استخدمتها تلك الفروع من المعرفة وغالباً ما تتضمن الكتب والمقالات في هذه العلوم معلومات واسعة حول التجارة واكتشافات الاسلحة والمثل الثقافية. فهي اخذت تفسر كيف يستخدم المحللون التجارب المختبرية والاحصاء والرياضيات وحينما نقارن ونحلل على ما كانت عليه العلاقات الدولية بين الامس واليوم فنجد ان دراستها اصبحت اكثر علمية واكثر سعياً نحو الموضوعية وليست موضوعاً لحكمة انسانية فقط. فضلاً عن ان الرغبة في الاتجاه نحو التغيير اصبح ملائماً لحلقة اكثر سعة من حلقة المختصين بدراستها بشكل مباشر[3].

---

[1] Ibid, p6.

[2] Ibid, p6.

[3] Davis B. Babrow op-cit p.5

**خامساً:** بمزور الوقت اصبحت دراسة العلاقات الدولية متينة ومتطورة اكاديمياً واكثر انتقاءاً في الطبيعة وهي تعمل على توسيع حدود موضوعها. وتقليدياً فأن المختصين في العلاقات الدولية قد اعطوا اهتماماً كبيراً للدولة كلاعب ولمصالح الدولة وبدرجة رئيسة للامن القومي والقوة. وان الاهتمام بموضوع سباق التسلح والازمات والحروب واسبابها اخذ يساهم في توسيع حدود العلاقات الدولية. وان بعض الدارسين قد يركزون بدرجة كبيرة على الدبلوماسية والقانون الدولي والنظام الدولي وعلى مسائل التكامل الدولي وحتى على مقترحات حكومة عالمية. وان الدراسات الحديثة في العلاقات الدولية اخذت تأخذ بنظر الاعتبار دراسة البيئة والاثنيات والمرأة. وان الانقسامات الاثنية قد ساهمت في تفكيك اوصال يوغسلافيا وجيكوسلوفاكيا بعد انتهاء الحرب البارده[١].

**سادساً:** ان النظرية يمكن ان توجد سواء اكانت مبرهنة ام غير مبرهنة. والنظريات المبرهنة عامة ما تكون في اطار العلوم الطبيعية مثل قانون الجاذبية. ان بعض الفلاسفة في العلوم لا يرون في النظرية بأنها شيء يمكن برهنته كلياً، بالاضافة الى ذلك، ان النظرية قد تكون قائمة حتى يتم نفيها. وعندما يفشل الدارسون في التوصل الى نظرية فأنهم يعملون وفق منهج approach الذي يوفر معياراً لطرح اسئلة حول الموضوع المطلوب. وان الاجوبة على الاسئلة يمكن ان تقترح تصوزاً كيف يعمل العالم الحقيقي او بعض الاجزاء منه. وان استخدام المناهج اكثر من النظريات هو امر مألوف للدارسين في العلاقات الدولية[٢].

---

(١) Conway W. Henderson op-cit p22-23

(٢) Ibid, p23

## ثالثاً: سلبيات حقل العلاقات الدولية

وعلى العكس، هناك من ينكر وجود حقل مستقل في العلاقات الدولية فمورتون كابلان لا يرى وجود حقل مستقل للعلاقات الدولية بسبب عدم وجود جوهر حقل مشترك يمكن اغناءه كما هو الحال بالنسبة لعلم السياسة. بعبارة اخرى، فعلى الرغم من ان للعلاقات الدوية موضوع فأنه لا يمكن اعتبارها حقلاً مستقلاً، لان الحقل بالنسبة لكابلان يتضمن مجموعة من المهارات والوسائل وهيكلاً نظرياً وافتراضات وموضوعاً محدداً. وان شكلت العلاقات الدولية التي يعرفها كابلان، بأنها تتضمن المبادلات عبر الحدود الوطنية، جزءاً من كل اكبر. ويرى بأنه حتى في حالة وجود موضوع لها فأنه غامض، لان المبادلات تجري عادة ضمن اية دائرة علوم معرفة اخرى مثل التجارة الخارجية في اطار دائرة علم الاقتصاد والتوتر الدولي ضمن حقل علم النفس، وهكذا ينتهي كابلان بعدم وجود حقل متخصص في العلاقات الدولية التي هي بالنسبة له جزء من العلوم السياسية[١].

ويذهب في نفس الاتجاه جورج كينان الذي يرى بانه لا يمكن التصور بأن الشؤون الخارجية هي مسألة تقع خارج الاطار المنظم للحياة وانه لا يوجد شيء مجرد مثل الشؤون الخارجية. وطبقاً لكينان فأن العلاقات الدولية هي ليست علماً لانها ابتداءاً مادة لسلوك الحكومات والتي بدورها مادة لسلوك الانسان ضمن الاطار السياسي لبيئته. وان جوهر السلوك بالنسبة لكينان يكمن في مسألة القوة. وبالرغم من ان العلاقات الدولية قد قطعت شوطاً كبيراً في العقود الماضية، ولكن ذلك ليس شرطاً كافياً للتحول الى نظرية عامة[٢].

---

[١] Peter Toma op-cit p.2-3

[٢] Stanley Hoffmann op-cit p.5

ويشكل الاختلاف حول مفهوم العلاقات الدولية جزءاً من الجدل الدائر حول استقلالية حقل العلاقات الدولية. فهناك عدم اتفاق حول تعريفها. والكتاب يجادلون، بل يدافعون عن تعاريفهم الخاصة وكأن جوهر السياسة الدولية او علم الاجتماع وغيرها من العلوم الاجتماعية ثابت لا يتغير. ويختلف الباحثون في تعريفهم للعلاقات الدولية، اذ يركز كل منم في تعريفه على جانب معين. فيرى البعض بأن العلاقات الدولية تعني العلاقات بين الدول. ولكن هذه النظرة فيها تجاوز على الحقائق، فالدول ليست وحدها عناصر العلاقات الدولية، فهناك الافراد والايديولوجيات وجماعات المصالح والتي تعد صناعاً للقرار في العلاقات الدولية، في حين يركز البعض الآخر على القوة معياراً للعلاقات الدولية.

ان هذا التعريف لا يتفق مع الحقيقة القائلة بأنه ليس من الواضح فيما اذا انطوت بعض الفعاليات على قوة الدول ام لا. فمن الجلي عدم تضمن الاتصالات البريدية على عنصر القوة في حين تشتمل التجارة الدولية عليها. واذا ما عرفنا العلاقات الدولية بأنها علاقات بين جماعات القوى فأننا سنواجه حقلاً اكثر اتساعاً بشكل تدفعنا الحاجة لتمييز العلاقات السياسية عن غيرها من العلاقات، ويكون بوسعنا عندئذ اعطاء تعريف ادق لمفهوم جماعات القوى. اما اذا عرفنا حقل السياسة الدولية بأنه يتعلق بالعلاقات بين الجماعات والتي هي بالتأكيد مهمة للمجتمع الدولي فسنعود عندئذ الى البداية وسيقودنا تعريف المجتمع الدولي الى متاهات جديدة[١].

وتعد مسألة تحديد وسائل واغراض حقل العلاقات الدولية من المشاكل التي تفترض وجود حقل للموضوع. اذ تعاني العلاقات الدولية من عدد من الارباكات التي تشترك فيها الحقول الاخرى ايضاً، فيشير الاستاذ كوينسي رايت الى وجود (٢٣) حقلاً ترتبط بها والتي يمكن جمعها بأربعة

---

[١] Ibid, p5.

حقول رئيسة مثل: المساعدة الفنية، الدعاية العالمية، فـن الحـرب واخيـراً الرقابة على العلاقات الخارجية. وهناك دراسة تحدد ما يقـارب مـن (٢٧) منهجاً جزئياً والتي تبدأ من تحديد الفعل التعليلي الـى المطالـب التحليليـة الهيكلية-الوظيفية، واخيراً السلام والحرب. ان مثل هذا العدد مـن المنـاهج الجزئية يضع العلاقات الدولية امام محتوى ضيق ولا احد يفكر بـأن اكثـر الحقول تمتلك الكثير من المفردات التي تضمها بالرغم من ان ذلـك لا يعـد حقلاً. فضلاً عن ذلك لا يعد التعاون بين الحقول امراً ايجابياً علـى الـدوام، وما لم يكن هناك حقلاً يشرف على كل المناهج، فأن اياً منها سيعد العلاقات الدولية حقلاً ضيقاً من وجهة نظره. ومن جهة اخرى، فأن الاغراض التـي تحاول المناهج الاخرى الوصول اليها مختلفة كثيراً، فأن البعض منها وصفية اساساً. وفي الوقت الذي تسعى فيه بعض المناهج نحو تفسير علمـي مثـل دراسة دور بعض العوامل او بعض انواع السلوك في الشؤون الدولية فـأن مناهج اخرى تحاول التعرف على ما يجب ان يكون عليه هذا السـلوك مـن وجهة نظر الاخلاق والقانون، فيما لا يزال آخرون يتجهون للتركيـز علـى الجوانب التطبيقية[١].

ان انكار وجود حقل مستقل للعلاقات الدولية ينبع من الاحساس القائم على ان كل علم من العلوم الاجتماعية الاخرى يهتم بقدر معـين بالشـؤون الدوليـة. فالاقتصاديون يهتمون بالجوانب المالية والاقتصادية للعلاقات الدولية والجغرافيون يهتمون بالجوانب الجغرافية للعلاقات الدولية تحت اسم الجيوبـولتكس. ويـدرس المؤرخون العلاقات الدولية تحت عنوان التاريخ الدبلوماسي، بينما يدرس رجـال القانون الجوانب القانونية للعلاقات الدولية.

وهذا يعني بأن هذه الحقول المستقلة لا تهتم الا في جانـب واحـد مـن المشاكل الدولية. فرجل القانون يهتم بدراسة قواعد القانون التـي تحـدد هياكـل المجتمع الدولي والتي تحكم او تحاول ان تحكم العلاقات بين الدول. وبشكل عـام

---

(١) Ibid, p.6-7

فان كل هذه الحقول المستقلة مثل القانون والاقتصاد والجغرافية والتاريخ تهتم جزئياً بدراسة المجتمع الدولي كل من زاوية معينة وان هذه الجوانب المجزأة للعلاقات الدولية لا تسمح في واقع الحال بقيام حقل مستقل لها. ومثلما ولدت العلاقات الدولية في اطار علم السياسة فقد اصبح للمختصين في السياسة والذين يبدون اهتماماً بدراسة المشاكل الدولية ميلاً طبيعياً لنقل اهتماماتهم من دراسة المشاكل الداخلية صوب المشاكل الدولية. وبقدر ما كان هذا الميل شديداً فأن اهداف وطرق دراسة العلاقات الدولية التي هي فرع انظم بشكل متأخر الى شجرة العلوم السياسية لن تكون مختلفة عن اهداف وطرق دراسة العلوم السياسية. لانه بالنسبة لاولئك الذين يرون بأن علم السياسة هو علم السلطة ام علم الدولة فأنه لن يكون هدف العلاقات الدولية اكثر من امتداد لحقل علم السياسة. ولا يمكن ان ننكر عندئذ وجود صلات قوية بين مشاكل السياسة الداخلية ومشاكل السياسة الخارجية. ولابد من مد جسور بين النظام السياسي الداخلي والنظام الدولي[١].

ان وجود حقل مستقل يتطلب وجود شعور من قبل الباحثين والمختصين حول موضوع له نوع من الوحدة ومدى معين وله حدود تفصله عن المواضيع الاخرى ووجود اجماع حول مواضيعه الفرعية وتنظيماته وطرائق البحث فيه ويحوز على اعتراف من قبل المختصين به حول موضوع ومعيار الخبرة فيه[٢].

ان حقول من المعرفة مثل الرياضيات وعلم الحيوان والاقتصاد والقانون والطب واللغات هي ما تنطبق عليها بالضبط هذه المعايير[٣]. والعلاقات الدولية اليوم هي حقل في طور الظهور ولا زالت تعبر عن وحدة ضعيفة من زوايا الاساليب والمنطق ولازال الاتفاق بشكل اكبر من زوايا الضرورة والتاريخ[٤].

وبايجاز، فالعلاقات الدولية بوصفها حقلاً للتقصي والبحث لازالت ساحة هشة بشكل واضح تتنافس فيها برامج البحوث والستراتيجيات وتتعايش وتتداخل في

---

(١) P.F. Gonidec op-cit, p.5-6

(٢) Quincy Wright op-cit p23-24.

(٣) Ibid, p.24

(٤) Ibid p.26

عزلة فريدة. ومثل أي حقل للمعرفة، فقد اصبح من غير المرغوب فيه اعتماد استراتيجية بحث منفردة للحقل. وبالتأكيد فأنه من غير المرجح بأن أي حقل للتقصي والبحث لا يستطيع ان يحوز على استراتيجية بحث منفردة. ومع ذلك، يبقى الافتراض بأن بمقدور حقل العلاقات الدولية تحقيق فوائد جمة نتيجة للمحاولات الجدية لتطوير البحوث الاستراتيجية ونشاطاتها الدراسية وجعلها اكثر فائدة اذا ما بقيت العلاقات مرنة. وهناك اسئلة لازالت بحاجة الى اجابة مثل: ما هي الاتجاهات الرئيسة للحقل؟. ما هي المقاييس التي يمكن بواسطتها حساب الافكار والاستقصاءات؟. كيف يمكن تقويم منجزات الحقل على اسس دائمة واظهار نقاط ضعفه وايضاح الجوانب التي هي بحاجة لاعادة نظر او تعزيز؟. واخيراً، كيف يمكن تحديد الاتجاهات التي تؤدي الى تحقيق تقدمه[١]؟. اسئلة ما زالت العلاقات الدولية تفتقر الاجابة عليها.

---

[١] Raymond Platige op-ci p.20-21

# الفصل الثاني
# النظام السياسي الدولي

## المبحث الاول: في مفهوم النظام الدولي

لا يوجد تمييز واضح بين مصطلح المنظومة او المنتظم او النسق (System) وبين مصطلح النظام (Order) في ادب العلاقات الدولية في الوطن العربي. اذ استخدم معظم الاساتذة العرب مصطلح (System) للتعبير عن مفهوم النظام (Order) مما ادى الى حصول بعض اللبس في فهم معنى هذين المصطلحين.

### اولاً: المنظومة او المنتظم او النسق (System)

ان مصطلح (System) يطلق عليه المنظومة او المنتظم او النسق يعني "مجموعة من الاجزاء المتفاعلة"، وهو التعريف المبسط الذي طرحه ديفيد ايستن[1]. ويعرف جوزيف فرانكل النظام الدولي بأنه "مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام"[2]. ويعرفه ماكللاند بأنه "نسخة موسعة لحركة اثنين من اللاعبين في حالة تفاعل"[3]. اما مارسيل ميرل فيعرفه بأنه عبارة عن "مجمل العلاقات بين عدد محدود من اللاعبين الذين يضمهم نمط بيئي معين ويخضعون لصيغة تنظيمية ملائمة"[4]. ويعرفه ريمون آرون "انني اسمي المجموع الذي يتكون من

---

(1) Joseph Frankel op-cit p.39

(2) Ibid, p.39

(3) Charles A. Maclleland "Theory and International System" The Macmillan Company, New York, 1966, p.20

(4) مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.

وحدات سياسية التي تقيم يما بينها علاقات منتظمة ويمكن ان تصبح جميعاً مشتركة في حرب عامة، نظاماً دولياً (منظومة)"[1]. ويعرفه د.محمد طه بدوي الذي يطلق عليه بالنسق بأنه "مجموعة من عدد كاف من الوحدات السياسية بقوى متدرجة، يقود علاقات القوى فيما بينها عدد صغير من القوى القطبية"[2].

ان هذه التعاريف توضح لنا وجود مسألتين: اولاهما وجود وحدات في المجتمع الدولي بمختلف الانواع، وثانيهما: قيام حركة تفاعل وبنسب متفاوتة بين هذه الوحدات. واذا كانت التعاريف التقليدية للمنظومة (System) تؤكد على ان الدولة تمثل الفاعل الرئيس ووحدة التحليل في السياسة الدولية وان بقية الفواعل واللاعبين الآخرين كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية ما هي الا امتداد لاردات الدول القومية[3]، فأن المنظومة الدولية اخذت تشكل اكثر تعقيداً من مجرد تفاعلات بين الدول القومية وحكوماتها حول الظواهر السياسية والامنية. اذ يشارك اليوم لاعبون آخرون الى جانب الدول في عملية التفاعل كالشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن المنظمات الدولية، وتساهم التفاعلات التكاملية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التكنولوجي في تفاعلات المنظومة الدولية[4].

ان التفاعلات هي اساس النظام وبأنعدامها لا يوجد النظام. وان استمرارها يعطي خاصية للنظام، وان اللاعبين هم المصدر آلاساسي للفعل،

---

**(1) المصدر السابق، ص٤٥٩**

**(2) د.محمد طه بدوي "مدخل الى علم العلاقات الدولية" دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص٢١٣.**

**(3) د.عبد المنعم سعيد "العرب ومستقبل النظام العالمي" بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص١٧.**

**(4) المصدر السابق، ص١٨-١٩.**

واذا ما استمرت تفاعلاتهم خلال فترة محددة، فكل لاعب ربما يتأثر بالتجربة السابقة، وعلى هذا الاساس يمكن القول بأن التفاعلات في حد ذاتها مصدر للسلوك. ومن التجربة السابقة فأن اللاعبين يكون بمقدرهم توقع ما سيحدث مستقبلاً[1].

ان التفاعلات تعني الفعل المتخذ من قبل لاعب معين في العلاقة مع لاعب آخر. وان اغلب انواع التفاعلات تتخذ الطابع الروتيني اليومي حيث تشمل على تدفق الاحداث بين الدول بشكل رئيسي. وبما ان العلاقات لا تقتصر على التفاعلات السلمية بين الدول وانما على التفاعلات الصراعية فأن التفاعلات الروتينية يمكن ان تشمل التفاعلات بين دول متعادية مثل الهند والباكستان، وعادة ما يطلق عليها بالتفاعلات التنافسية[2].

ان درجة تأثير المنظومة تعتمد على التفاعلات التي تجري بين اجزائها مما ينجم عنها ردود فعل ايجابية وسلبية. فأي فعل من جانب الدولة (أ) يستلزم رد فعل من جانب الدولة (ب)، وان وقوع أي فعل من جانب الدولة (أ) يعد عملاً محرضاً بأتجاه الدولة (ب) مما ينجم عن ذلك رد فعل من جانب الدولة (ب). وان رد فعل الدولة (ب) يعد عملاً محرضاً بأتجاه الدولة (أ) ويؤدي الى اثارة رد فعل من جانبها. واذا ما ادركنا ان الوحدات تعيش في اطار علاقة انتظامية فأن أي فعل من قبل الدولة (أ) يسبب تغييراً في سلوك الدولة (ب)، وان رد الفعل هذا من جانب الدولة (ب) بسبب تغييراً في سلوك الدولة (أ). ان العملية التي يتغير بموجبها سلوك الدولة (أ) نتيجة لتغيير سلوك الدولة (ب) والتي جاءت نتيجة لتحريض رئيس من قبل الدولة (أ) تسمى بالاثر الرجعي او التغذية العكسية (Feedback) والتي تكون اما

---

(١) **Joseph Frankel op-cit, p.39**

(٢) **William Coplin and Charles W. Kegley Jr "Analyziny International Relations-A Multimethod Introduction" Praeger publishers, Inc, New Jersey, U.S.A. 1975, p.136-137**

ايجابية او سلبية. وهذا يعني بأن رد فعل من جانب الدولة (ب) يمكن ان يعمل على تحريض الدولة (أ) للاستمرار او التشديد على سلوكها السابق يسمى بالاثر الرجعي الايجابي. او يمكن ان يدفع ذلك رد الفعل الدولة (أ) على تغيير سلوكها السابق او ايقافه فيطلق عليه عندئذ بالاثر الرجعي السلبي ويمكن ادراك رد الفعل الايجابي وذلك حينما تتبنى الدولة (أ) برنامجاً تسليحياً بسبب عداوتها لدولة (ب) والتي تستمر في تطوير برنامجها التسليحي. ويكون الاثر الرجعي سلبياً عندما يؤدي استمرار صناع القرار في الدولة (أ) ببرنامجهم التسليحي الى دفع صناع القرار في الدولة (ب) بتغيير سلوكهم الى الحد الذي تنتفي فيه حاجة الدولة (أ) للاستمرار ببرنامجها التسليحي او تعمل على تقليصه[1].

وتبدو المسألة اكثر تعقيداً وذلك حينما لا تقتصر علاقة التفاعل بين دولتين فقط وانما تشترك فيها عدة دول اخرى مثل (جـ، د، هـ). فعندما يقرر صناع القرار في الدولة (أ) اموراً تخص برنامجهم التسليحي فأنهم، بدون شك، يجب ان يأخذوا بنظر الاعتبار ردود فعل الدولة (ب) والدولة (جـ) ايضاً. فضلاً عن ذلك، فأن صناع القرار في الدول (ب،جـ) يجب ان يأخذوا بنظر الاعتبار فيما اذا كان برنامج الدولة (أ) التسليحي يشكل تهديداً على احدهما او كلاهما معاً. وعند تحديد ردود افعالهم تجاه ذلك، فأن عليهم الا يأخذوا بنظر الاعتبار النتائج التي تترتب على الدولة (أ) فقط وانما على بعضهم البعض ايضاً. ومن جوانب تعقيد المسألة ايضاً هو ان التفاعلات التي تجري بين وحدات النظام هي ليست من نوع واحد. فالعلاقات بين دول (أ) و(ب) لا تقع ضمن تفاعلات برامج التسلح فقط وانما تتضمن التفاعلات

---

[1] P.A. Reynolds op-cit p.189

الناجمة عن النشاطات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية والدعاية والتخريب وكذلك حركة الافراد والجماعات في العالم[١].

ان التفاعل بين الوحدات ذات السيادة يجب ان يكون بحدة كافية كي يصبح تفاعلاً منتظماً، واذا لم يصل الى الحدة المطلوبة فأنه يصعب الحديث عن منظومة او تزول عند ذاك المنظومة القائمة اما اذا كان التفاعل يجري بحدة كافية فأن المنظومة تحقق تكاملاً سياسياً تفقد فيه الوحدات جوهر استقلالها[٢].

## انواع التفاعلات

للتفاعلات عدة انواع[٣]:-

١. التفاعلات من حيث الشكل: التفاعلات تختلف من حيث الشكل. فهناك تفاعلات مباشرة وغير مباشرة على مستوى حكومي وغير حكومي، ويمكن ان يكون :

أ. تفاعل حكومي مباشر: مثل التعاون الاقتصادي، الاتصالات الدبلوماسية، الحرب.

ب. تفاعل غير حكومي مباشر: مثل السياحة.

ج. تفاعل حكومي غير مباشر: وذلك حينما يتأثر صناع القرار بأحد المقومات او النظام الفرعي ببعض التطبيقات والتجارب في الانظمة الفرعية (مثل التصنيع في البلدان النامية او تبني

---

(١) Ibid, p.189-190

(٢) Joseph Frankel op-cit p.39

(٣) Bahgat Korany "Social change, Charisma and International Behaviour : Toward a Theory of Foreign Policy-Making in the Third World" Institut Universitaire de Hautes Etudes Internationales, Geneva, Sijthoff Leiden, 1976, p.39-40

نوع معين من التخطيط للانتقال الى التكامل الاقليمي بين دول جديدة بعد نجاح التجربة الاوربية).

د. تفاعل غير حكومي غير مباشر: مثل اثار انتشار مختلف وسائل الاعلام عبر الحدود والاتصالات الخاصة.

٢. التفاعلات من حيث المضمون

التفاعلات يمكن ان تكون تعاونية وتصارعية. ومن النادر جداً ان تجد احدهما منعزلة عن الاخرى. وان الانموذج الغالب هي التفاعلات التعاونية-التصارعية.

٣. التفاعلات من حيث الحدة: التفاعلات تختلف من حيث الحدة، لذا تتراوح حدتها بين الحد الاعلى والحد الادنى في سلم ايجابي وسلبي. وتكون التفاعلات غير متساوية في الحدة في النظام الدولي. فحدة التفاعلات بين اللاعبين في النظام الفرعي الاوربي الغربي ابان الحرب الباردة هي اكثر من تلك التفاعلات التي كانت تجري بين الدول الافريقية.

**خصائص المنظومة**

**١. حدود المنظومة (Boundries)**

يقصد بها المنطقة التي تكون فيها التفاعلات بين الوحدات لها تأثير على المنظومة[١]. كما انها تحدد التعامل مع بيئة المنظومة وتعمل على التمييز بينها وبين المنظومة نفسها. وهذا التحديد يساعد على توضيح الصلة بين النظام الفرعي والنظام الدولي[٢].

---

[١] **Joseph Frankel Op-Cit, p.39**

[٢] **Bahgat Korany Op-cit, p.39**

### ٢. عضوية المنظومة (Membership)

وهي الدول التي تشكل اعضاء المنظومة. وعلى الرغم من احتواء المنظومة الدولية على عدد كبير من الوحدات غير ان عدداً محدوداً منها فقط له تأثير عليها. ونقصد بذلك المساهمين الرئيسيين في المنظومة وهم الدول الكبرى[١].

### ٣. هيكل المنظومة (Strcture)

يمكن تحديد ثلاثة عناصر يقوم عليها هيكل المنظومة[٢]:-

أ. توزيع القدرات: سواء كانت موزعة ام لا بشكل عادل

ب. تكوين المنظومة: تقسم المنظومة الى نظام احادي القطبية، نظام ثنائي القطبية، نظام متعدد الاقطاب.

ج. الشكل الهرمي للمنظومة: يمكن تحديد نظام مهيمن، نظام تابع، نظام فرعي. وفي كل الانظمة توجد مناطق مركزية والتي تكون فيها التفاعلات بدرجة عالية من الحدة. ولكن يجب الا نأخذ هذا المعيار بشكله المطلق اذ تجري التفاعلات احياناً في المناطق المتأخمة بحدة عالية ايضاً كما هو الحال في دخول منطقة الشرق الاوسط وامريكا اللاتينية مناخ الحرب الباردة في الخمسينات[٣]، وبشكل متأخر قارة افريقيا ايضاً.

### ٤. اغراض الوحدات: (Intentions)

وتحدد بواسطة النظام السياسي للدولة وايديولوجيتها ويتجسد ذلك في مفهوم المصلحة الوطنية. وهناك جانبان على درجة كبيرة من الاهمية يجب اخذهما بنظر الاعتبار، اولاً: المركز الذي تحتله الوحدات في المسرح

---

[١] Joseph Frankel Op-cit, p.41-42

[٢] Bahgat Korany Op,cit, p.38

[٣] Joseph Frankel Op,cit, p.41

الدولي بين حدي العزلة والمشاركة الفعالة. ثانياً: المركز الذي تحتله الوحدات في المسرح الدولي بين حدي المساندة وعدم المساندة الكاملة للنظام القائم[١].

**٥. مستوى العمليات الدولية (International Processes):**

ويقصد بذلك دراسة العمليات من زاوية المنظومة، بمعنى درجة الانتظام والتكامل وعدم التكامل. ويمكن دراستها من زاوية الوحدات ايضاً. وان تحليل العمليات الدولية يتطلب اعداد قائمة للعناصر والعوامل الواجب توفرها. وكل الدارسين يوافقون على دور المهارة والدبلوماسية وعلى العنف والحرب[٢].

## ثانياً: النظام الدولي International Order

يعرف انتوني دولمان النظام الدولي بأنه "انموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين له القدرة على تأمين القيام بالفعاليات المختلفة طبقاً لمجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة"[٣]. ويعرفه نورمان بادلفورد وجورج لنكولن بأنه عبارة عن"ترتيب للعلاقات بين الدول في وقت معين"[٤]. وطبقاً لبيتر ليون فأنه "يتكون من مجموعة من الانظمة تعمل بوظائف معينة ومتميزة عسكرية ودبلوماسية وقانونية واقتصادية"[٥]. ان احد جوانب النظام يمكن ان يلخص

---

[١] **Ibid, p.42**

[٢] **Ibid, p.42**

[٣] **Antony Dolman "Resources, Regimes, World Order" Pergamon on Policy Studies, U.S.A. 1981, p.9**

[٤] **Norman Paddleboard and George Lincolin "Dynamics oF International Politics" op-cit, p.7.**

[٥] **Peter Lyon "New States and International Order" in James Alan "The Bases of International Order" , oxford University Press, London, 1973, p.53 Peter Lyon "New States and International Order" in James Alan "The Bases of International Order" , oxford University Press, London, 1973, p.53**

بمنظومة (System) التي تعني "وجود في أي وقت ما نظرية وانتظام في شؤون المجتمع[١]، وان عناصر المنظومة تعد مكملة للنظام"[٢].

ان أي نظام يعكس قيم ومصالح الدول القوية والاكثر تأثيراً والتي يمكن ادامة ذلك بواسطة قوتها. واذا اريد للنظام التواصل فأنه يجب ان يدعم بالقوة التي هي ضرورية لتلك الدول التي تعمل على حماية مصالحها واغراضها[٣]. النظام الدولي يبين بأن "الدول، فضلاً عن كونها مستجيبة لبعضها البعض بشكل كامل وعشوائي، فأنها، في الحقيقة، تمارس العلاقات فيما بينها على قاعدة مبنية على افتراضات مشتركة وقواعد واجراءات والتي يمكن ان ترفضها بصورة مطلقة حتى اكثر الدول ثورية"[٤].

ان التغييرات في النجاحات والاخفاقات للموجات المتتابعة للدول النامية توفر ادلة كثيرة على وجود النظام الدولي[٥] الذي تتعلق دراسته بهيكل القوة والسلطة والتأثير وانواع الصراعات وطرق حلها المستخدمة من قبل اللاعبين الدوليين من اجل تحقيق اهدافهم[٦].

ويرى البعض بأن النظام الدولي هو ليس فقط مجموعة من الترتيبات او الفعاليات وانما هو عبارة عن جانب من التقاليد والتي يمكن الحفاظ عليها وتبنيها وتحولها او زوالها[٧]. ان النظام Order يوحي بأن ثمة عملاً ارادياً واعياً من جانب الانسان بقصد ادارة قطاع معين من قطاعات علاقات الواقع الاجتماعي على

---

(١) James Alan "Law and Order in International Society" in James Alan Ibid, p.61

(٢) Ibid, p.61

(٣) Norman Padelford and George Lincolin "Dynamics of International Politics", op-cit, p.17

(٤) Geoffrey Stern "Morality and International Order" in James Alan, Op.cit, p.133

(٥) Peter Lyon op.cit, p.27

(٦) Antony Dolman op.cit, p.9

(٧) Peter Lyon op-cit, p.25

نحو ما يبدو انه امثل او اكمل. والنظام غالباً ما يكون مفروضاً فليس ثمة تنسيق دون تبعية، الامر الذي يعني ان القول بوجود "نظام" ما يوحي ضمناً بوجود السلطة العليا المنظمة. اما لفظة منتظم او نسق او منظومة فتوحي بأن ثمة اتزاناً ميكانيكياً يتحقق-بمنأى عن الارادة الانسانية الواعية-نتيجة توازن مجموعة من القوى المتفاعلة، على نحو يحول دون الفوضى من ناحية، ودون سيطرة أي منها على ماعداها من ناحية اخرى. انها تعني تصورنا لواقع معين على انه مكون من قوى متميزة تتفاعل فيما بينها وتتبادل التأثير فيما بينها ايضاً، على نحو يهيئ لانتظام علاقاتها بمنأئ عن حالة الفوضى الدولية من ناحية. وفي وجه كل تطلع الى الامبراطورية العالمية من ناحية اخرى[1].

---

**[1] د.ممدوح محمود مصطفى منصور "سياسات التحالف الدولي" مصدر سبق ذكره، ص٢١-٢٢.**

## المبحث الثاني

## خصائص النظام الدولي

يتصف النظام الدولي بالخصائص الآتية:

**اولاً: الشمولية:** لم يكن ممكناً الحديث عن نظام دولي قبل اكثر من قرن من الزمن، اذ كانت العلاقات بين الدول محصورة ي اطار ضيق، وهي علاقات تسودها المنافسة والصراع في القارة الاوربية. ولم يكن ممكناً الحديث عن نظام دولي وانما عن نظام اوربي فقط[1]. وبأنتهاء الحرب العالمية الثانية يمكن القول بأن سمات وملامح النظام الدولي اخذت تظهر وتمثلت في المشاركة المتكافئة لكل الدول في شبكة مكثفة من المنظمات الدائمة والعالمية اولاً وازدياد كثافة المعاملات الاقتصادية ثانياً وظهور الاتصالات السريعة في ميدان الاعلام ثالثاً وظهور الاسلحة النووية وما جاءت به من نتائج على صعيد العلاقات الدولية رابعاً[2].

لقد ظهرت شبكة وانماط جديدة من العلاقات بين الدول تختلف في الخصائص والانتشار. فهناك العلاقات التجارية والثقافية والايديولوجية والسياسية والتسليحية والتربوية وعدد لامتناه من العلاقات. ان الخصائص المميزة لعالمنا المعاصر تتمثل في الزيادة العددية والانتشار لشبكة العلاقات التي حدثت نتيجة للتطورات التكنولوجية وخصوصاً في ميدان الاتصالات مما ادى الى تغير تطلعات وقيم الافراد. فظهرت الاعتمادية التي اخذت بالازدياد وتطورت الحياة وبرزت الرغبات مما ادى الى خلق علاقات

---

(1) **مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص٤٦١.**

(2) **المصدر السابق، ص٤٦٢.**

متزايدة[1]. واخذ النظام الدولي يشبه "المدينة الكونيـــة" فـــازدادت العلاقـــات اكتظاظاً وحركة نتيجة للثورة المستمرة في ميادين الاتصالات والمواصـــلات مما ادى الى توسيع شبكة الاعتماد المتبادل تكثيفها. ولم يعد ممكنـــا رصـــد حالات الاعتماد المتبادل في المجال السياسي والامني بالنظر لتعقيداته بـــنفس الحال في المجال الاقتصادي الذي يمكن قياسه. ونجم عن هذا الوضع ازدياد وسائل التفاعل وتنوعها بين الدول. ونتج عن ذلك غياب اولويات ثابتة فيمـــا يتعلق باهداف الدولة نتيجة عدم القدرة على احداث تمييز واضح بين السياسة العليا والسياسة الدنيا ووجود وسائل تأثير كبيرة غير القوة المسلحة ومحدودية دور هذه الاخيرة. وانعكس ذلك على السياسة الخارجية فـــي ميـــدان صـــنع القرار مثلما كان نتيجة لازدياد واختراق المجتمع الوطني للدولة ايضاً[2].

**ثانياً: عدم التجانس:** يتميز المجتمع الدولي بعدم التجانس. والمقصود بـــذلك النظام الذي يقوم على مجموعة من دول تنتمي في نظمها الداخلية الـــى قيم وايديولوجيات متباينة متصادمة ذات اثر بالغ في تقريـــر سياســـتها الخارجية ويشير الباحثون في هذا الصدد الى ما يؤدي اليه التجانس من استقرار في النظام الدولي وما يؤدي اليه عدم التجانس من تهديد لهـــذا الاستقرار[3].

والنظام الدولي يكون غير متجانس بسبب الاختلافات الموجودة بين الدول وايديولوجياتهم. وتؤدي التدرجية في مراتب القوة الى ايجاد تعـــارض بين الدول الكبرى والدول الصغرى، بين الاقويـــاء والضـــعفاء، بـــين دول ضعيفة اقتصادياً، بين دول ذات جيوش ضخمة ودول ذات جيوش صـــغيرة.

---

(1) **John Burton "Systems, States, Diplomacy and Rules" Cambridge University Press, 1968, p.5**

(2) **ناصيف يوسف حتي "القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص١١.**

(3) **د.محمد طه بدوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٦.**

ونعني بالدول القوية هي تلك الدول التي لها قدرات عسكرية هجومية قادرة على تغطية أي نقطة في العالم ولها قوة سياسية تسمح لها بالتدخل في كل القضايا الدولية مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية[١]. وبدون شك ساهمت الفجوة في مجالي توزيع الثروة القومية في ايجاد حالة عدم التجانس في النظام الدولي. كما ساهم استبعاد المنظمات الدولية من ممارسة دورها الفعال في زيادة التوتر الدولي. ان الصراعات الايديولوجية والاثنية ساهمت ولازالت تساهم في احداث عدم التجانس في السياسة الدولية[٢].

ان عدم التجانس يرجع اصلاً الى كون المجتمع الدولي نفسه منقسماً جغرافياً الى عدد كبير من الدول تتمتع نظرياً بالسيادة والمساواة امام القانون ولكنها تتباين تبايناً شديداً من حيث الحجم والقوة، ويوجد هذا الاختلاف ايضاً داخل كل دولة، وكذلك داخل الاقاليم حينما تختلف فيما بينها بسبب نمو وتطور كل اقليم عن غيره[٣]. وحينما تتنوع انماط الفاعلين بوجود المنظمات الدولية يصبح المجال مفتوحاً لقيام حالة عدم التجانس في المجتمع الدولي. اذ تمكنت المنظمات الدولية بوصفها فاعلاً آخر الى جانب الدول ان تكسب قدراً من الاستقلالية عند ادائها لوظائفها مما اتاح لها ان تمارس قدراً من النفوذ الخاص بالرغم من انها لم تشكل بعد عنصراً من عناصر سلطة سياسية قادرة على فرض ارادتها على اعضائها[٤]. وربما قد تلعب ايضاً مسألة تعدد

---

[١] **Pierre Hassner "Le systeme International et les nouveaux Etats" dans "La Communite Internationale face aux Jeunes Etats", Duroselle J.B et Meyriat. J., Armand Colin, Paris, 1964, p.25-26.**

[٢] **مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٤٦٦-٤٦٨.**

[٣] **مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص٤٦٦.**

[٤] **المصدر السابق، ص٤٦٦.**

روابط التضامن التي قد تجد دولة معينة منخرطة فيها دوراً معيناً في حالة عدم التجانس.

فامام مصر مهام كبيرة في ان تختار دوراً بين توجهاتها العربية وبين مساهمتها الفعالة في الاتحاد الافريقي. ويتعين على فرنسا ان تبذل جهوداً كبيرة لكي تتمكن من تحقيق اهداف عدة في آن واحد منها: مسألة الاستقلال الوطني وحلف الاطلسي، التكامل الاوربي، الدفاع عن اللغة الفرنسية من غزو الانكليزية وكذلك من اجل الحفاظ على علاقات خاصة مع شركائها الافريقيين[١].

ان عدم التجانس بين الدول يرجع ايضاً الى انعدام المساواة بين اعضاء المجتمع الدولي. واذا كانت هذه المسألة غير معروفة في اطار المحفل الدولي سابقاً فأن الامر يختلف في الوقت الحاضر اذ لم تكن الدول القومية عند ذاك تمتلك نفس الثروات او نفس الاسلحة والكل ينتمي الى نفس الحضارة ويقبل نفس القيم. بينما وصلت عدم المساواة في القوة الى نسبة خطيرة. وان تحرر الشعوب المستعمرة وزيادة عدد الدول المستقلة ادى الى بروز ظاهرة عدم المساواة في المجتمع الدولي. فمع ظهور مشاكل سياسية واقتصادية نجمت عن ظاهرة تصفية الاستعمار ودخول البلدان النامية المسرح الدولي برزت فجوة كبيرة بين العالم الصناعي والدول النامية، فضلاً عن ذلك ان اللامساواة في القوة قد تفاقمت بسبب اختلاف الثقافات والحضارات ويمكن اضافة الاختلافات العنصرية والاديان مما يصعب عندئذ ايجاد لغة مشتركة للفهم بين الدول وحتى احياناً نجد ان الفوارق الثقافية من الامور التي يصعب تجاوزها[٢].

---

(١) المصدر السابق، ص٤٦٨.

(٢) **Marcel Merle "La vie Internationale" ed Armand colin, Paris, 1963, p.11**

ان حالة عدم التجانس هي حالة دائمة في النظام الدولي. وبالرغم من المحاولات التي تبذلها شتى الدول والمؤسسات الدولية لاحتواء الازمات الدولية ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة لها فأن العالم مازال يعاني من مشاكل اساسية تلعب دوراً كبيراً في اثارة التوترات في العالم بسبب زيادة السكان الذي سيزيد من المشاكل الاقتصادية وما ستؤول اليه من انعكاسات سياسية اجتماعية. وربما يؤدي ذلك الى اثارة نزاعات تم تصعيدها عن طريق اجتذاب اجراءات خارجية اليها. وسيعاني العالم من نزاعات اثنية-وطنية بسبب فشل الدول في بناء شرعية وطنية وانتعاش الهويات الاصولية نتيجة لعودة الفرد الى التمسك بنسق القيم المجتمعية التي تحدد تلك الهويات. وسيؤدي ذلك الى قيام قيادات داخل الدولة ذات اتجاهات انفصالية او تيارات عبر الدولة او تقوية هذه التيارات فيما لوجدت مما يؤدي الى قيام نزاعات داخلية ذات قدرة للتحول الى نزاعات اقليمية. وقد حدث ذلك بعد انتهاء الحرب الباردة. فقد عانت يوغسلافيا اثر تفككها من الحرب الاهلية في البوسنة عام ١٩٩٢-١٩٩٥. وكذلك الحرب الاهلية في كوسوفو ١٩٩٩ مما ادى الى التدخل العسكري الدولي. والابعاد الدولية للقضية الكردية في العراق وتركيا. وما حدث من حروب اهلية في رواندا وبوروندي وفي الكونغو والاحداث الدامية في الجزائر ومن حروب بين ارتيريا واثيوبيا في عام ١٩٩٩ واحداث بين اليمن وارتيريا. ويمكن ان نشير الى بناء الدولة في الصومال وبناء الدولة في العراق بعد انتهاء الاحتلال.

ان عدم التجانس يرجع الى طبيعة الوحدات السياسية نفسها وبما ان الوحدة السياسية الاساسية في النظام هي الدولة القومية، اذن فأن تنوع اشكال الوحدات السياسية يعد احد اشكال عدم التجانس. فضلاً عن ذلك ان الدول غير متساوية في حجمها السكاني ومواردها الطبيعية وقوتها العسكرية وهي

لا تمتلك نفس النظام السياسي ولا نفس النظام الاقتصادي ومع ذلك فأن كل هذه الدول تعتبر بمثابة لاعبين في المسرح الدولي[1].

## ثالثاً: التفاعل بين الوحدات ورفض العزلة

لقد اصبح العالم بمثابة قرية صغيرة بسبب الثورة في وسائل الأتصال والتطور المذهل في وسائل الاعلام. فتحقق الترابط التام بين مختلف اجزائه. فضلاً عن تطور وسائل المواصلات، لاسيما المواصلات الجوية، اسهم وبشكل يثير الاهتمام في زيادة حركة الاتصالات والتفاعلات بين مختلف وحدات المجتمع الدولي. وتمكنت الشعوب بفضل ذلك من تحقيق فوائد كبيرة جداً. اذ ان هذه التطورات العلمية والتكنولوجية السريعة، لاسيما، تلك التطورات التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين مكنت الشعوب ليس في نقل سلعهم فقط وانما في نقل افكارهم وتجاربهم ايضاً. وفي خضم ذلك، لم تعد الدول تستطيع ان تعيش بعزلة، لان العزلة لم تعد من سمات العصر الحديث. واخذت الدول تعرف مفهوم المشاركة الجماعية احداهما مع الاخرى والتي من احد جوانبها تعزيز متطلبات الامن. واصبح للمشاركة الجماعية دور، لا يستهان به للاسهام بايجاد الحلول لبعض المشاكل التي كانت تعاني منها الدول في الماضي وفي بعض المجالات التي كانت مجبرة على التعاون واخذت الدول تعمل تدريجياً على تحقيق التضامن فيما بينها. ان الرغبة في المشاركة الجماعية قد تم تحفيزها نتيجة شدة التوترات بين الدول والتي ترجع الى دوافع ايديولوجية غير ان جذورها العميقة تعود الى التناقضات المفروضة على المجتمعات التقليدية بسبب الثورة الصناعية. ومنذ الحروب الصليبية والحروب الدينية نست اوربا صراعاتها الايديولوجية. ان حروب الثورة الفرنسية قد ارتبطت بتحقيق فكرة معينة ولكنها سرعان ما

---

(1) Daniel colard op-cit p.17-18

تحولت فيما بعد الى توسع امبريالي وادت في النهاية الى تقوية الدول المنافسة لفرنسا[1].

وفي عصر العولمة حيث تجتاز حركة التبادلات، لاسيما، السلع والمعلومات والاستثمارات الحدود ازدادت حركة التفاعلات شدة بين الدول التي لم يعد بامكانها الانكفاء على النفس حيث يعمل الانترنيت والكمبيوتر على تحقيق تقارب ليس بين الحكومات فقط وانما بين الشعوب. واصبحت المعرفة اليوم اكبر عامل يساهم في تنشيط التفاعل.

وتعد الشركات متعددة الجنسيات المستفيد الاول من مسألة العولمة التي تأتي استجابة لحاجاتها العضوية في الانتشار والتطور والتوسع. فلتلك الشركات رغبة حقيقية في زيادة رقعة وتوسيع اسواقها من خلال دمج اسواق بلدان الجنوب بالاخرى في الشمال. ففي ظل نظام ثنائي القطبية انتشرت هذه الشركات حتى وصلت الى اسواق الشمال كلها واندمجت هذه الاسواق بشكل كبير. وبعد انهيار انهيار المعسكر الاشتراكي قامت هذه الشركات بالانتشار السريع الى اسواق الدول التي انحلت عن المعسكر الاشتراكي، او التي تخلت عن طريق التنمية الذي اختطته لمدة طويلة من مسيرتها ساعدتها في ذلك المؤسسات الراسمالية التي تدعو الى تحرير الاسواق[2].

وخلال عقد التسعينات وبناءاً على الحرية السائدة في ارجاء المعمورة نمت معاملات المؤسسات المالية العالمية نمواً انفجارياً. فمنذ عام ١٩٨٥ ارتفعت قيمة تداول العملات الاجنبية والاوراق المالية على المستوى العالمي الى ما يزيد على عشرة الاضعاف. وفي خلال يوم عمل واحد تجري الان عمليات بيع للعملات الاجنبية بقيمة تبلغ في المتوسط، حوالي (١,٥) مليار دولار حسب احصائيات بنك التسويات الدولية (BIC). وتعادل هذه القيمة المكونة من اثني عشر صفراً مجموع الناتج القومي الاجمالي السنوي في المانيا او اربعة اضعاف ما ينفقه العالم في

---

(١) **Marcel Merle op-cit p.**

(٢) **د.محمود خالد المسافر "العولمة الاقتصادية: هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب" بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٠٤-١٠٥.**

السنة على البترول وبقيمة متشابهة يتم تداول الاسهم وسندات الدين المصدرة من المؤسسات الاقتصادية الكبرى وسندات الدين الحكومي وعدد لا يحصى من التعاقدات الخاصة. واليوم اصبح كل سوق من الاوراق المالية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بباقي الاسواق على عكس ما كان قبل عشرة اعوام. فقد غدا بأمكان كل فرد في العالم التعرف على مستوى الاسعار السائد في كل بورصات العالم واجزاءاً صفقات البيع والشراء التي تتغير بدورها هذه الاسعار التي تبث هي الاخرى بواسطة الكمبيوتر الى كل ارجاء المعمورة[1].

**رابعا: انعدام السلطة الدولية:**

تختلف طبيعة المجتمع الدولي اختلافاً جوهرياً عن طبيعة المجتمع الداخلي. فالمجتمع الداخلي هو مجتمع منظم لوجود حكومة تفرض سلطتها على جميع اعضاءه طوعاً او كرهاً في حين يفتقر المجتمع الدولي الى وجود اداة تفرض سطوتها على جميع اعضائه. وفي الوقت الذي يتألف فيه المجتمع الدولي من دولة حرة في مصيرها يتميز المجتمع الداخلي بكونه منظماً تنظيماً دقيقاً يتمثل بوجود سلطة عليا تخضع لها كافة الفئات الاجتماعية بينما يتأسس المجتمع الدولي وهو خال من أي تنظيم جماعي. واذا ما قامت الدول بتاسيس منظمات دولية فان ذلك يتكون بشكل تعاون طوعي وان استمرار هذه المنظمات الدولية رهينة بادارة الدول وفي المجتمع الدولي لا توجد اية سلطة علوية واذا ما وجدت هذه السلطة فانها ترتبط بارادة الدول اصلاً واذا كان للدولة حكومة وجيش وشرطة فان المجتمع الدولي يفتقر اليها اذان السلطة في المجتمع الداخلي مركزية وان قواعد القانون متدرجة بشكل هرمي: دستور، قوانين، مراسيم، قرارات، ولانجد مثل ذلك في المجتمع الدولي. لان الدولة انطلاقاً من اعتبارات السيادة لاتقبل أي قانون او سلطة

---

(1) **هانس-بيتر مارتين وهارالد شومان "فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية" ترجمة د.عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٣٨، اكتوبر- تشرين الاول ١٩٩٨، ص١٠١.**

عليها الا بارادتها ومن هنا فان السلطة في الساحة الدولية هي سلطة غير مركزية وغير مشروطة وغالباً ما تتميز بالعنف. ان تطبيق القرارات والعقوبات في المجتمع الدولي يعتمد على الارادة الحرة وعلى قناعات الدول ومن هذا فان غياب السلطة وقواعد السلوك يعبر عن وجود مجتمع منظم ضيق تسوده الفوضوية احياناً وهذا ما يدفع بعض المختصين في العلاقات الدولية الى تفسير هذه الحالة على انها ليست على اجماع ناجمة عن توقيع على "العقد الاجتماعي" ولكن عبارة حالة فطرة تحدث عنها هوبز في كتاباته وهي حالة من الفوضى تسود العلاقات الدولية وحالة الفطرة ترتكز على علاقات القوة. والدول لابد ان تتعايش وهي مجبرة على اقامة علاقات فيما بينها سواء اكانت علاقات قائمة على اساس السلم او الحرب[١].

وقد نجد ان هناك منظمات دولية في المسرح لدولي تعطي انطباعاً بأقامة سلطة على الدول ولكن التحليل يبين لنا بأن هذه المنظمات هي ليست في احسن الاحوال سوى قدر من الارتباط والتعاون الطوعي بين الدول. وانه اية سلطة فوق سلطة الدول قادرة على فرض ارادتها لم تقم منذ اندثار المسيحية في العصور الوسطى[٢].

---

[١] **Daniel Colard op-cit, p.17-18**

[٢] **Marcel Merle op-cit p.9**

## المبحث الثالث

## وحدات النظام الدولي

يتكون النظام الدولي من مجموعة من الوحدات مختلفة في الحجم والتأثير يمكن تصنيفها الى مجموعتين:

أ. اللاعبون الاساسيون

ب. اللاعبون الثانويون

### أ. اللاعبون الاساسيون

**اولاً: الدول**

يكاد يتفق المعنيون في العلاقات الدولية على ان الدولة هي الفاعل الرئيس في مسرح السياسة الدولية. ويرجع في ذلك الى تمتعها بالسيادة. أي عدم خضوعها لاية سلطة اخرى في الداخل والخارج. فالسيادة هي المعيار الذي يميز الدولة عن غيرها من الجماعات الدولية. وبالرغم من الانتقادات التي وردت عليها فأن هذا المفهوم قد تكرس كلياً بواسطته الممارسات الدولية، فضلاً عن كون السيادة تشكل احدى المبادئ الاساسية لمنظمة الامم المتحدة مادة ٢فق امن الميثاق[1].

ويستند حق السيادة الى عدة حقوق، فلا يمكن ان يرفض للدول حق المساهمة في الحياة الدولية وبالتالي لايجوز ان تقوم دولة كبرى بالاستيلاء على دولة اخرى. وهذا المبدأ يعطي للدولة الحق في التسلح والدفاع عن النفس وكذلك الحق في استخدام الوسائل الخاصة لضمان استمرارها وامنها[2].

---

[1] **Jean Beaute "Relations Internationales" Les cours de Droit, Paris, 1979, p.236.**

[2] **Ibid, p.239**

ويتبع عن السيادة حق اخر وهو حق الاستقلال. فالدولة ذات السيادة لاتخضع لاية سلطة او هيئة اخرى تفرض عليها ما لم يكن ذلك بموافقتها، وهذا الحق في الاستقلال يسمح للدول بان تعمل على ابعاد أي تدخل في الشؤون الداخلية. فلا يجوز لدولة اخرى ان تستخدم اسلوب الضغط ضد دولة اخرى لاجبارها على تصرف معين وان هذا المنع لا يتعلق بالضغوط العسكرية فقط ولكن يشمل ايضاً الامتناع عن ممارسة الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية التي تمارسها الدول القوية ضد الدول الضعيفة[١].

ويجب ان نلاحظ ان حق الاستقلال يعطي لصاحب السلطة العليا في الدولة القيادة العليا على كل الاشخاص الذين يخضعون لها وان هذا يرتبط بما يطلق عليه بالاختصاص الكامل الذي هو التعبير القانوني لاصالة الدولة ويتضمن الاختصاصات الداخلية والخارجية[٢]. ففي مجال الاختصاصات الداخلية تتولى الدولة تنظيم ادارة الحكم وتقوم بادارة شؤون الاقليم المختلفة وبمهمتي التشريع والقضاء. وفي مجال الاختصاصات الخارجية تتولى الدولة تنظيم علاقاتها مع الدول الاخرى عن طريق تبادل التمثيل السياسي والقنصلي وحضور المؤتمرات وابرام المعاهدات والاشتراك في المنظمات الدولية[٣].

ومن ناحية ثالثة فأن تمتع الدولة بالسيادة يعني ان لها شخصية قانونية، أي القدرة على التمتع بالحقوق والواجبات وتعد الدولة عندئذ شخصاً

---

[١] Ibid, p.240

[٢] Ibid, p.241

[٣] د.علي صادق ابو هيف "القانون الدولي العام" ط١، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٢، ص١٢٤.

معنوياً بوصفها مجموعة بشرية تمتلك مساحة اقليمية محددة وافراد يحملـون اسمها[١]. وهذا يعني[٢]:-

١. تعترف الدول بعضها بالبعض الآخر بشكل متبادل كأشخاص للقانون تحمل حقوق والتزامات في مجال العلاقات الدولية.
٢. لها الصلاحية لتعيين الاشخاص الذين يمثلونها في العلاقـات الدولية.
٣. ان تصبح اطرافاً في المعاهدات وفـي المنظمـات الدوليـة وبمقدورها اصدار القرارات والقوانين الوطنية حول المناطق البحرية والجنسية والهجرة.

ومن ناحية رابعة هناك حق ينبع عن مفهـوم السـيادة يتعلـق فـي المساواة. فالدول متساوية من الناحية القانونية يترجم عـن طريـق تبـادل الالتزامات والتمتع بالحصانات القضائية وعـدم التمييـز والمسـاهمة فـي المنظمات الدولية[٣].

ان سيادة الدولة ومبدأ المساواة الذي يتفرع عنه لا يعني عدم وجـود مساواة واقعية والتي تجد اصولها واساسها في عناصر النظـام الاجتمـاعي التي تحدد بناء.

الدولة. فهناك دول واسعة الاقليم ودول صـغيرة الاقلـيم، دول ذات شعوب كبيرة الحجم ودول ذات شعوب صغيرة الحجـم، دول ذات انظمـة سياسية مستقرة ودول ذات انظمة سياسية ضعيفة وغير مسـتقرة والـخ...

---

(١) P.F. Gonidec op-cit, p.90-92

(٢) Jean Beaute op-cit p241

(٣) Max Gounelle op-ci p.100

ولكن في مجال القانون الدولي لا تعني هذه الاختلافات شيئاً. بيد ان هذه الاختلافات قائمة فعلياً على مستوى العلاقات الدولية. ان اللامساواة من الناحية الواقعية تؤدي الى لامساواة في المسؤوليات في ادارة شؤون العلاقات الدولية ويصبح ذلك ممكناً حينما تتمكن الدول الاقوى بموافقة الدول الاخرى في المجتمع الدولي من الحصول على مركز متميز عن غيرها من الدول في اطار المنظمات الدولية. وهذا هو حال مجلس الامن ي اطار الامم المتحدة اذ يستأثر الاعضاء الدائميون بأمتيازات عن غيرهم من الدول الاخرى[١].

ان خضوع الدول الى قواعد القانون الدولي لا يعني عدم تمتع الدول بالسيادة ولا يعد ذلك تقييداً لها، على العكس، ان السيادة تتفق كلياً مع قبول الدول لقواعد القانون الدولي التي تقيد من حرية عملها. ان الجوهر يقضي بأن هذا التقييد قد قبل بشكل حر وليس بشكل مفروض عليها من قبل سلطة اعلى منها في مجال عملها[٢].

فضلاً عن ذلك، ان مجرد حصول الدولة على مظاهر السيادة الداخلية، وذلك حينما تحوز الحكومة على تأييد المواطنين لها وتتمكن من اقامة الاجهزة الداخلية، لا يعني اهليتها للتأثير في المجالات الخارجية. لان السيادة ووضعها القانوني يعتمد على قبولها والاعتراف بها من قبل الدول الاخرى. وعلينا ان نميز بين مسألتين: علينا ان نميز بين الدولة بوصفها لاعباً، ذلك الكيان الذي يشكل جزءاً من شبكة العلاقات الرسمية والقانونية والتي يتطلب استمرارها تحديدها بمعاهدات واتفاقيات واتصالات رسمية من جهة وبين الحكومة من جهة اخرى والتي حينما نحدد سياستها تاخذ بعين الاعتبار مظاهر عدة بالاضافة الى تلك القانونية والتي بواسطتها تلتزم الدولة سياسياً وحتى قانونياً. فبالرغم من كون الصين دولة كبرى الا انها بقيت حتى

---

(١) **P.F. Gonidec op-cit, p.95**

(٢) **Ibid, p.95**

عام ١٩٧١ غير معترف بها من قبل الولايات المتحدة بسبب نظامها الشيوعي. فالصين الشرعية بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة كانت الصين الوطنية (حكومة تايوان) وليس الصين الشعبية. اذ لم توجد حتى ذلك الوقت معاهدات تعاقدية ولا حقوق او حتى قروض بين الصين الشعبية والولايات المتحدة. ولكن جمهورية الصين الشعبية هي دولة بمعنى من المعاني، لها الحق من الناحية القانونية بعقد المعاهدات وتعد لاعباً دولياً وعلى الدول الاخرى الاعتراف بها من اجل ان تحوز على اهلية العمل في المسرح الدولي. ومن ناحية العلاقات الدولية فأن الدولة تأتي الى الوجود حينما يتم الاعتراف بها من قبل الدول الاخرى. فالصين والحالة هذه تعد لاعباً دولياً لان هناك دولاً كانت تعترف بها وتقيم علاقات قانونية وسياسية رسمية معها بالرغم من عدم اعتراف الولايات المتحدة بها آنذاك[1].

**معيار تصنيف الدول**

**يمكن اعتماد معيارين لتصنيف الدول**

أ. معيار القوة: وبموجب ذلك يتم تقسيم الدول الى اربعة اصناف:

**اولاً: دول عظمى:** وهي اقوى الدول في العالم. وكانت في ظل نظام ثنائي القطبية الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً. وفي ظل النظام الاحادي القطبية حالياً تعد الولايات المتحدة القطب الاحادي. وتعد دول عظمى تلك الدول التي تمتلك عدة اعتبارات منها، المساحة وحجم السكان والثروات الطبيعية والتقدم التكنولوجي، ولكن الاهم من كل ذلك هو امتلاكها للاسلحة النووية[2]. ومن الجدير بالذكر ان القوى العظمى هي نسبياً اقل اعتماداً على الخارج فيما يتعلق بأنتاجها للطاقة او للمواد الاولية بشكل عام. على العكس من ذلك، توجد دول صناعية

---

(1) P.F. Reynolds op-cit, p.16-17

(2) مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٢.

كبرى الا انها هشة في هذا الجانب[1]. وفي ظل القطبية الاحادية يعتبر امتلاك الهيكل الثلاثي للقوة الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي المعيار الرئيس للقوة العظمى والتي تجسدها اليوم الولايات المتحـدة بوصـفها قطباً احادياً.

**ثانياً: الدول الكبرى:** وهي الدول التي ترغب في القيام بدور عـالمي ولكـن قدراتها لا تساعدها في القيام به الا في مجال محـدود مـن العلاقـات الدولية. ويمكن ان نحدد بعض القوى العسكرية في العـالم، لاسـيما، الدول النووية مثل الصين، فرنسا، بريطانيا بالاضـافة الـى روسـيا الاتحادية حالياً. ولازالت هناك دول كبرى تمارس قوة جـذب خاصـة على الصعيدين الايديولوجي والدبلوماسي والاقتصادي مثـل، فرنسـا وبريطانيا واليابان والمانيا. ففرنسا وبريطانيا لا تزالان تتمتعان بمركز نفوذ لدى الدول التي كانت تستعمرها سابقاً[2]. اما اليابان والمانيا فهمـا اليوم قوى كبرى اقتصادية وتكنولوجية لما تمتلكانـه مـن المقومـات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية مما منحهما ذلك قدرة عاليـة علـى المنافسة في الاسواق العالمية، لاسيما، اليابان التي تعد اكبـر عمـلاق اقتصادي اليوم[3].

**ثالثاً:** وهناك دول متوسطة ليست لديها طموحات وليس بمقدورها ان تلعـب دوراً عالمياً، ولكنها تمتلك من الوسائل ما يمكنها ان تلعب دوراً اقليمياً. وهناك عدد من الدول تمارس هذا الدور المتميز في بعـض المنـاطق الاقليمية مثل دور مصر في منطقة الشرق الاوسط والـوطن العربـي ودور تركيا في اطار الجمهوريات الاسلامية والشرق الاوسط حاليـاً.

---

[1] **Pirre –Marie Martin "Introduction aux relations Internationales , ed Private, Paris, 1982, p.41-42.**

[2] **مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص٣٢٣-٣٢٤.**

[3] **المصدر السابق، ص٣٢٤.**

وتتمتع كل من نايجيريا والجزائر بدور محدود في اطار الدول الافريقية الناطقة بالانكليزية والفرنسية[1]. ويمكن ان نضيف بعض الدول الاوربية التي تمتلك مقومات التقدم العلمي والثقافي دون قدرة عسكرية كبيرة او مساحة واسعة مثل ايطاليا واسبانيا.

**رابعاً: الدول الصغرى:** وهي تلك الدول التي تتميز بصغرها وضعفها والتي يمكن ان تلعب دوراً محلياً وينحصر دور هذه الدول في محاولة الحفاظ على الاستقلال وحماية الحدود من غزو خارجي، وهذا هو حال الغالبية العظمى من دول العالم[2]. وغالباً ما يؤخذ المعيار النفسي لتحديد الدولة الصغيرة باعتبارها "قوة صغيرة تعترف بانها لا تستطيع الحصول على الامن الا باستخدام قدراتها الذاتية بالدرجة الاولى، وبأن عليها الاعتماد اساساً على معونة دول اخرى او مؤسسات اخرى او عمليات او تطورات اخرى من اجل ذلك"[3]. وعلى الرغم من استخدام بعض المعايير مثل التجمعات التراتيبية وتحليل التفاوت في استهلاك الطاقة، والوضع القانوني، ادراك الذات سياسياً، السكان، الناتج القومي الخام، مساحة الارض، لتحديد الدول الصغيرة فأن موريس ايست يستخدم معيار السياسة الخارجية لتحديدها وذلك من خلال المعايير الآتية[4]:-

أ. مشاركة متدنية المستوى في شؤون العالم.

ب. مستويات عالية من النشاط في المنظمات القائمة بين حكومات متعددة.

---

(1) **المصدر السابق، ص٣٢٤-٣٢٥.**

(2) **المصدر السابق، ص٣٢٥.**

(3) **د.حسن علي الابراهيم الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج" مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص٦٩-٧٠.**

(4) **المصدر السابق، ص٧٠.**

ج. مستويات عالية من دعم القواعد القانونية الدولية.

د. تجنب السلوك والسياسات التي تميل الى عــزل الاقــوى فــي النظام الدولي.

ه. تجنب استخدام القوة اسلوباً لادارة شؤون العالم.

و. مجال وظيفي وجغرافي ضيق من الاهتمام بنشاطات السياســة الخارجية.

وفي الواقع لايمكن تعميم الاقتصاديات على جميع الدول الصغرى اذ هناك دول صغرى متقدمة مثل سويسرا والدنمارك او لكسومبورغ وغيرهــا من الدول الاوربية.

**ب: المعيار السياسي- الاقتصادي- التكنولوجي:**

وبالرغم من التركيز في هذا المعيــار علــى العوامــل السياســية-الاقتصادية-التكنولوجية فانه يمكن مزج عامل القوة العسكرية معها. وهو الا نموذج الذي يتبناه الاستاذ دانيال كولار وبموجبه تقسم الــدول الــى ســبعة مجاميع[١].

**اولاً: المعيار العسكري:** ومعيار التقسيم هنا يقوم على التفرقة بــين الــدول المالكة للسلاح النووي والدول غير المالكة اصلاً والدول المالكة للسلاح النووي رسمياً هي خمسة: الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، فرنسا، بريطانيا، والصين. وقد دخلت دولتان النــادي النــووي وهمــا الهنــد والصين في ايار ١٩٩٨. ولكن هذا المعيار قد لا يكون دقيقاً وذلك دول لها القدرة على انتاج السلاح النووي او انها قد انتجتــه بالفعــل مثــل اسرائيل وهذه الدول هي ايران وكوريا الشمالية.

---

[١] Daniel Colard op-cit, p.94,96

**ثانياً: معيار التوجه الفضائي: لقد** ظهرت دول لها القدرة على ارسال الاقمار الاصطناعية الى الفضاء الخارجي مثل الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والصين والهند واليابان وبريطانيا وفرنسا واوربا.

**ثالثاً: معيار الانظمة الاجتماعية-الاقتصادية-** يمتلك العالم انموذجين للانتاج: نادي الدول الراسمالية ونادي الدول الاشتراكية. فتتميز الدول الرأسمالية بالملكية الفردية لوسائل الانتاج واقتصاد السوق والديمقراطية السياسية الليبرالية، وتتميز الدول الاشتراكية بالملكية الجماعية لوسائل الانتاج والاقتصاد المخطط وقيام انظمة سياسية شمولية (الحزب الواحد او دكتاتورية البرولتياريا). وان الصراع بين هذين الانموذجين ادى الى قيام الحرب الباردة بين الشرق والغرب.

**رابعاً: معيار التنمية:** ان عدم المساواة بين الدول قد ادى الى انقسام العالم الى قسمين: دول متقدمة ودول نامية. والدول المتقدمة هي غنية وصناعية ومتقدمة علمياً. والدول النامية هي فقيرة وغير صناعية واغلبها متخلفة تكنولوجيا مما ادى الى بروز انقسام اقتصادي شمال-جنوب.

**خامساً: معيار الجغرافية-السياسية والجغرافية الاقتصادية:** لقد تأسست في عام ١٩٧٥ مجموعة السبعة الكبار: الولايات المتحدة، كندا، فرنسا، بريطانيا، ايطاليا، المانيا، واليابان. وقد اضيفت اليهما روسيا فاصبحت مجموعة الثمانية. ويلتقي زعماؤها سنوياً في لقاءات دورية لدراسة المشاكل العالمية. وهكذا فأن هذه المجموعة تجمع امريكا الشمالية واوربا وآسيا. ومن جهة اخرى فقد تجمعت البلدان النامية في مجموعة الـ٧٧والان تضم ١٢٥ دولة.

**سادساً: معيار التقدم العلمي-التكنولوجي:** ويمكن ان نحدد دولاً متطورة تكنولوجيا او دول عظمى تكنولوجية مثل الولايات المتحدة واليابان

ونادي الدول الاوربية الاعضاء في مشروع اليوريكا (١٩) عضواً. ونادي السبعة لوكالة الفضاء الاوربية.

**سابعاً: المعيار السياسي:** ان معيار التمييز يرجع الى انقسام المجتمع الدولي للفترة ١٩٥٠-١٩٩٠ الى مجاميع ثلاث: دول عظمى، دول منحازة، دول غير منحازة. بعبارة اخرى، دول العالم الغربي ودول العالم الشرقي ودول العالم الثالث. ان دول العالم الثالث التي تتبنى عدم الانحياز قد تعرض الى ازمة دولة وازمة سيادة بواسطة المتغيرات الدولية الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتي تمثلت بالعولمة والتكامل الاوربي واللامركزية والنزعة الاقليمية.

لقد اخذ مفهوم الدولة القومية السائد اليوم يشهد تحولاً وتبدلاً. وانسجاماً مع الفلسفة السائدة، تسمى كل دولة نفسها امة. لكنها ليست اليوم كذلك بدلالة مفهوم القرن التاسع عشر للامة باعتبارها وحدة لغوية وثقافية. ولا تفي بهذا التعريف من القوى الكبرى عند مطلع القرن الحادي والعشرين سوى ديمقراطيات اوربا واليابان. فالصين وروسيا يجمعان نواة قومية وعرقية مع صفات متعددة الاثنيات. وتساوي الولايات المتحدة بشكل متزايد بين الهوية القومية وتعدد الاثنيات. وتسود في ما تبقى من العالم قاعدة الدول ذات التركيب الاثني المختلط، ويتعرض تماسك هذه الدول للخطر من قبل المجموعات الاثنية من رعاياها التي تسعى للحكم الذاتي او الاستقلال على قاعدة مذهبي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين للقومية وتقرير المصير. بل ان هبوط معدل الولادات وتزايد الهجرة اخذا يشكلان تحدي تعدد الاثنيات في اوربا[1].

---

[1] **هنري كيسنجر "هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين" ترجمة عمر الايوبي، بيروت، دار الكتاب العربي ٢٠٠٢، ص١٢.**

## ثانياً: المنظمات الدولية

عبارة عن "جماعات قائمــة بموجــب معاهــدة تعقــد بــين عــدة دول.ووجودها يعبر عن ظاهرة التعاون في المجتمع الدولي ويؤدي تاسيسها الى اقامة هيئات خاصة تشكل وجوداً قائماً بذاته يتألف من الــدول المكونــة لها"[1].

وهكذا تتأسس المنظمات الدولية من قبل الدول وبأتفاقهم . وان الدول القومية باتت تدرك ان حجمها غير كاف لكي تلعب دوراً عالمياً رئيسياً لــذا اخذت تسعى لتجميع نفسيهما في وحدات ويتمثل الاتحاد الاوربــي التعبيــر الاكثر شمولاً عن هذه السياسة. لكن ثمة تجمعات انتقالية مماثلة اخذت تبرز في نصف الكرة الغربي وفي مؤسسات مثل اتفاقية التجارة الحرة لا مريكــا الشمالية "نافتا" ومركسور في امريكا الجنوبية واتحاد امم جنوب شرقي اسيا" اسيان" في اسيا. وبرزت فكرة اقامة منطقة تجارة حرة اولية في اسيا برعاية صينية- يابانية مشتركة[2].

ويكاد يتفق جميع الكتاب على ان المنظمات الدولية هي لاعــب فــي العلاقات الدولية رغم عدم اتفاقهم على كونها لاعباً رئيسياً ام ثانوياً. وفي هذا الصدد هناك وجهتا نظر:-

**أ. المنظمات الدولية بوصفها لاعباً رئيسياً في العلاقات الدولية**

يتفق عدد من المعينين في العلاقات الدولية على ان المنظمات الدولية تعد لاعباً رئيسياً اسوة بالدول، ويرجع ذلك الى تمتعها بالشخصية القانونيــة، فتصبح للمنظمة سلطة تفوق سلطة الدول الاعضاء وتتحول عندئــذ ســلطة الدول الاعضاء الى سلطة محددة. وترى وجهة النظر هذه ان مجــرد قيــام المنظمة يجعلها تتمتع بحياة خاصة وبنوع من الحرية ازاء الدول الاعضــاء.

---

[1] **Marie-Pierre Martin Op.cit, p.50**

[2] **هنري كيسنجر، المصدر السابق، ص١٢.**

وهذا هو الذي يدفع البعض الى اعتبارها لاعباً رئيساً. ان الشخصية القانونية للمنظمة تمنح عادة من قبل الدول الاعضاء وان وجهة نظر محكمة العدل الدولية في عام ١٩٤٨ حول قضية الكونت برناردوت عبرت عن الاعتراف بان المنظمات الدولية لاعباً في العلاقات الدولية وان ما اعلنته المحكمة حيال منظمة الامم المتحدة يساوي بنفس القدر الاعتراف بأكثر المنظمات الدولية في العالم[1]. ورغم ذلك فان شخصية المنظمة في مضمونها تختلف عن شخصية الدول المكونة لها[2]، اذ ترجع المسالة الى ان شخصيتها القانونية تختلف تبعاً للصلاحيات التي يمنحها ميثاقها والذي تنشأ بموجبه المنظمة لغرض تحقيق اهدافها. فتمتع المنظمات الدولية بحق التمثيل وان كانت تمارس في ظروف تختلف احياناً عن ظروف الدول فتقوم بايفاد مراقبين دوليين وتعقد اتفاقيات متنوعة وتجري مفاوضات مع الدول وتقوم بممارسة الوساطة[3]، فمثلاً قيام منظمة الوحدة الافريقية بمهمة الوساطة في الحرب التي دارت بين اثيوبيا وارتريا في مطلع عام ١٩٩٩. وتقوم المنظمة بعقد المعاهدات[4] وبأتخاذ القرارات رغم المأخذ. كما لاتلزم التوصيات، من الناحية المبدأية الدول ولا تنطوي على اية قوة الزامية ولكنها من جهة ثانية ليست مجردة من أي مفعول قانوني، فالتوصية تقدم سنداً قانونياً للدولة التي تقبله وتعمل بموجبه. وهناك توصيات تنطوي على نتائج معينة كتلك المنصوص عليها في معاهدات الاتحادات الاوربية " التوصيات بالنسبة

---

(1) **Ibid, p.51.**

(2) **جان رينية دبوي "القانون الدولي" منشورات عويدات-بيروت، لبنان بدون تاريخ ص١٦٤.**

(3) **المصدر السابق، ص١٦٤-١٦٥.**

(4) **Marie- Pierre Martin op-cit p.51**

للاتحاد الاوربي للفحم والفولاذ والتوصيات بالنسبة للاتحاد الاوربي" هي ملزمة للدول بالنسبة للنتيجة المتوقعة الوصول اليها[1].

ان المنظمة تستمد قوتها وسلطتها من اتفاق الدول المتعاقدة للسماح لها بممارسة بعض الوظائف مثل الاشراف على امور التجارة وفرض الرسوم الكمركية. وكل هذه المنظمات لها سلطة الدخول في معاملات قانونية من كل نوع مع منظمات اخرى وهذه قد لا تكون دولاً او منظمات دولية عامة او مؤسسات اخرى[2] كما تساهم المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي. صحيح ان الدول اللاعب الرئيسي في العلاقات الدولية الا ان المنظمات الدولية تلعب دوراً كبيراً في تطور القانون الدولي خاصة في مجال العلاقات الاقتصادية وساهمت في تطوير قواعد القانون الدولي كقانون الخدمة المدنية الدولي ومؤسسات مثل البنك الدولي للانشاء والتعمير[3]. ومن جانب اخر ادخلت المنظمات الدولية سلسلة من العلاقات التي حلت محل العلاقات التقليدية واصبح المجتمع الدولي مؤطراً مؤسساتياً. ولم تعد حالة الطبيعة او الفوضى هي التي تحكم العلاقات بين الدول. ويرى بعض منظري النظرية الوظيفية امثال ميتراني وهاس بأن المنظمات الدولية هي عامل للاداء السياسي وينطلقون من الفكرة القائلة بأن الدولة القومية القديمة لا يمكن ان تحل لوحدها المشاكل المعاصرة. وبالنتيجة فأن المنظمات الدولية تعمل على التحويل التدريجي للاختصاصات في بعض المجالات الى ادارات دولية وظيفية وعندئذ تفقد الدول سيادتها. والاهم من ذلك فأن اهم انجاز

---

(1) **مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص٣٦٤.**

(2) **فريدمان ولفانغ "تطور القانون الدولي" منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، بدون تاريخ، ص١٢٨.**

(3) **المصدر السابق، ص١٢٩**

تحققه المنظمات الدولية هي في ميدان التعاون الذي يكون من الكثافة بحيث لا تعد الحرب بين اعضائها امراً ممكناً[١].

وبدون المنظمات الدولية لا يعد لمشاكل الدول النامية صدى في العالم. فالضغوط التي مارستها البلدان النامية من خلال المنظمات الدولية مستفيدة من كثرتها العددية فيها بحيث اخذت استراتيجيتها الجديدة تتجاوز ما تحدده الدولة بشكل فردي[٢]. كما اصبح للدبلوماسية المتعددة التي جاءت بها الدول النامية ثقلاً مهماً حيث ساهمت في تكوين المجاميع في الامم المتحدة مثل المجموعة الافروآسيوية، مجموعة امريكا اللاتينية، الدول الاشتراكية سابقاً، الدول الرأسمالية وما ترتب على دور المجاميع، الدول خلال فترة الحرب الباردة، في ان تماسكها بسبب قانون العدد قد قلل من تأثير الدور المتزايد للدول الكبرى[٣].

ان مجرد النظر الى اهداف المنظمات الدولية نجد ان هذه الاهداف هي على قدر من العمومية بحيث يعطيها ذلك سلطة قوية على الدول الاعضاء اذ انها تعمل على تقييد اختصاصات الدول الاعضاء. ومن خلال قضية الكونت برنادوت التي اشرنا اليها يمكن الاستنتاج بأن الشخصية القانونية للمنظمات الدولية تسمح لها بأن تمارس نوعاً من حق الحماية الدبلوماسية لصالح موظفيها وبأمكانها ان تطالب بتعويض موظفيها الذين تعرضوا للاضرار[٤].

وبعد انتهاء الحرب الباردة برزت سياسة الاجماع الدولي بين الاعضاء الدائميين في مجلس الامن من اجل الحفاظ على السلام العالمي. فقد

---

(١) aniel Colard op-cit p.102

(٢) P.F. Gonedic op-cit p.175

(٣) Ibid. p.175

(٤) Ibid. p.175

تحققت سياسة تعاون وثيقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اثناء غزو العراق للكويت من اجل تحقيق انسحاب القوات العراقية من الكويت، وكذلك يمكن ان نلتمس تعاوناً وثيقاً بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية اذ كانت الجهود واضحة لتعزيز دور الامم المتحدة. واستطاع مجلس الامن ان يبين بأنه قادر على استصدار قرارات لحماية السلام وبموجب الفصل السابع[1]. وفي ظل المتغيرات الدولية الجديدة اخذ مجلس الامن يقوم بأعادة تفسير العوامل التي تشكل تهديداً للسلام والامن الدوليين. كما ان تطور مهمات حفظ السلام يعد من وجهة نظر العالم دليلاً حياً على قدرة الامم المتحدة على الاستجابة لهذه المتغيرات[2].

**ب. المنظمات الدولية بوصفها لاعباً ثانوياً في العلاقات الدولية**

ان الحدود التي تمارس في اطارها المنظمات الدولية دور اللاعب في العلاقات الدولية هي ليست كما تراها النصوص. وفي هذا الصدد يرى البعض بأنه من اجل ان تلعب المنظمات الدولية دوراً فاعلاً في العلاقات الدولية فأنه يتعين عليها ان تلعب دوراً محدداً ومستقلاً عن ارادة الدول المكونة لها[3]. ولا يبدو بالنسبة لكثيرين بأن المنظمات الدولية قادرة على اداء دور رئيس في العلاقات الدولية او انها قادرة ايضاً على اتخاذ القرارات، وان ما تصدره من قرارات لا تعدو في كونها مجرد توصيات لا

---

[1] **Charles W. Kegley, Jr and Eugene R. WittkopF "World Politics: Trend and transformation" St Martins Press, New York, 1995, p.552**

[2] **د.بطرس بطرس غالي "نحو دور اقوى للامم المتحدة" السياسة الدولية العدد ١١١ يناير ١٩٩٣ ص١٠-١١ وكذلك د.بطرس بطرس غالي "الامم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية" السياسة الدولية، العدد (١١٥) يناير ١٩٩٤، ص١١-١٢.**

[3] **مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص٣٦٤.**

تتمتع بأي تأثير ملزم، اذ انها غير مصحوبة بأية عقوبة في حالة عدم التزام الدول الاعضاء في تنفيذها[1].

ويرى انصار هذا الرأي بأن ما تتمتع به بعض المنظمات او بعض اجهزتها بسلطة اتخاذ القرارات على نحو مستقل فأن ذلك يعد وضعاً استثنائياً وان الامر لا يتعلق بصدور قرارات وانما هو اقرب الى شبه القرار لان تبني مثل هذا القرار يتطلب موافقة مسبقة من جانب كل الاطراف المعنية او ان تنفيذه يتوقف على الموافقة اللاحقة لهذه الاطراف[2]. ومع ذلك فهناك بعض القرارات تعد الزامية بالنسبة للاعضاء سواء اكانوا في نطاق الامم المتحدة او الاتحادات الاوربية. فالفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة يمنح مجلس الامن سلطات تصرف واسعة للوقوف بوجه العدوان. وبوسع المجلس اتخاذ الاجراءات التي تعهدت الدول بتنفيذها بموجب المادة (٢٥) من الميثاق. كما ان اتفاقات السلام والامن في العالم تعقد خارج اطار الامم المتحدة وذلك عن طريق اتفاق الدول العظمى. والدول الخمس الكبرى هي التي تنفرد في اداء الدور الفاعل في الامم المتحدة، ولا سيما الدولتين العظميين اثناء فترة الحرب الباردة. ولكن بسبب عدم مقدرتها على اداء هذا الدور الفعال في المسرح السياسي-العسكري فأن المنظمة تبقى بوصفها ميداناً او مسرحاً عالمياً متميزاً. ومن اجل اداء عملها فيجب حيازة موافقة القوتين العظميين ومن ثم اقراره عبر المنظمة العالمية[3]. ويمكن ان نشير بهذا الصدد الى ان اتفاقات نزع السلاح بين الدولتين العظميين في فترة الحرب الباردة قد تمت خارج نطاق الامم المتحدة. وبعد انتهاء الحرب الباردة اصبح للولايات المتحدة بوصفها القطب الاحادي الدور الحاسم في

---

[1] المصدر السابق، ص٣٦٤.

[2] المصدر السابق، ص٣٦٤.

[3] **Charles Zorgbibe "Les Relations Internationales" P.U.F., paris, 1975, p.145**

اقرار الكثير من قرارات مجلس الامن، لاسيما تلك القرارات التي تستند الى الفصل السابع من الميثاق. فضلاً عن ذلك لعب القطب الاحادي دوراً مهماً في التوصل الى بعض الحلول، وان كانت جزئية احياناً لبعض المشاكل مثل اتفاق دايتون لاحلال السلام في البوسنة عام ١٩٩٥ وكذلك اتفاقات اوسلو لحل القضية الفلسطينية عام ١٩٩٣، وكذلك المشروع الامريكي لحل القضية الفلسطينية (خارطة الطريق).

وطالما تؤسس المنظمات الدولية باتفاق الدول فأن اقرار التنازل عن السيادة يرجعُ الى ارادة الدول المؤسسة لها. وهذا التنازل لا يكون عادة الا بحدود وهو ما يشكل الاجهزة التي تتألف منها المنظمة. كما ان هشاشة المنظمات الدولية ترجع الى ان الدول هي التي تقف خلف اجهزتها، وهذا يدل على عدم الانسجام السياسي بين الفئات التي تكون منظمة الامم المتحدة. ففي الوقت الذي كانت تعتبرها الدول الرأسمالية كياناً مستقلاً، فأن الدول الاشتراكية كانت تعتبرها مجرد اطار مفتوح للمداولة. ويشير الاستاذ جان رينية دبوي الى حجم التنازلات الحكومية حيث يرى ان الاختصاصات المنقولة الى المنظمة هي من الصغر بمكان بحيث لا تسمح لها ان تمارس سلطة على الدول الاعضاء[١]. صحيح انه من الناحية القانونية ان كل الدول والمنظمات الدولية هي من اشخاص القانون الدولي لانها تتمتع بالشخصية القانونية. ولكن المنظمات الدولية على العكس من الدول لا تملك اقليمياً وهي مجبرة اذن على اقامة اجهزة ادارية من اجل التوقيع مع الدول اتفاقاً يكون الهدف منه تحديد الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها في الاقليم المعني. وبدون هذا التنازل لا توجد فعالية للمنظمة الدولية. وبمعنى آخر فأن احدهما يمتلك اختصاصات وظيفية والاخر يمتلك الاختصاص الشامل. ويمكن ان يكون نفس الشيء بالنسبة للسيادة. ويجب علينا ان نتذكر بأن المنظمات

---

[١] **جان رينه دبوي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٠-١٦٣.**

الدولية تنجم عن اتفاق معقود بين الدول وكقاعدة عامة ليس لها السلطة لان تفرض عليها قرارات الزامية. ولهذا السبب يقول الاستاذ كونيدك بأن "المنظمات الدولية ليست بشكل مؤكد لاعبا مستقلاً، وعليه انها بشكل بسيط اطار دائم تتمكن من خلاله الدول التعبير عن مواقفها. انها هيئة او مؤتمر دولي تعبر من خلاله عن المصالح المختلفة للدول ووسيلة من اجل تسهيل التعاون بين الدول التي تبقى ذات سيادة كاملة"[١].

وهناك عدد من الكتاب السوفيت ينكرون وجود شخصية للمنظمة الدولية استناداً الى ان حقوق الدول وحقوق المنظمات الدولية تختلف نوعاً من حيث اسس وطبيعة كل منها. وهكذا يرى هؤلاء ان حقوق الدول تستند الى سيادتها، بينما تستند حقوق المنظمة الدولية الى اتفاقات بين الدول. أي انها حصيلة حقوق السيادة التي تتمتع بها الدول. ولا تعمل المنظمة الدولية الا ضمن الصلاحيات المدونة التي وقعته الدولة المؤسسة لها[٢].

وفي داخل المنظمات الدولية لا يمكن تجاهل والتقليل من مقاومة بعض الدول التي يمكن ان تخلق ازمات حقيقية قد تضر بمصداقية المنظمات الدولية وكذلك غياب سلطة فوق قومية تعمل على منح الدول سلطة التنفيذ عند اتخاذ القرارات. فالدول هي التي تمتلك وسائل التنفيذ ووسائل القوة والموارد[٣].

ويرى مارسيل ميرل بأنه اذا ما ارادت ان تلعب المنظمات الدولية دور الفاعل المستقل في العلاقات الدولية فأنه يتعين عليها حقاً ان تلعب دوراً محدداً ومستقلاً عن ارادة الدول المكونة لها. فاذا ما استخدمنا التحليل النسقي

---

[١] P.F. Gonidec op-cit p.172

[٢] د.صالح جواد الكاظم "دراسة في المنظمات الدولية"، مطبعة الرشاد بغداد، ١٩٧٥، ص١٧٠.

[٣] P.F Gonidec op-cit p177-178

في هذه الحالة أي اعتبرنا المنظمة الدولية بمثابة منظومة تحتل مكاناً وسط دائرة تحددها المدخلات والمخرجات فانه لا يمكن اعتبارها فاعلاً مستقلاً الا اذا كانت قادرة:-

**اولا:** على تحويل المطالب او المدخلات الى قرارات تمثل استجابة المنظومة الى البيئة المحيطة بها.

**ثانياً:** على التأثير من خلال آلية التغذية العكسية على البيئة المحيطة بها أي قدرة المنظمة على اتخاذ القرار المستقل.

ويعتقد مارسيل ميرل بأن هذا ليس من نصيب المنظمة الدولية لانها غير قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة عن ارادة الدول الاعضاء. والقرارات التي تصدرها المنظمة الدولية ما هي، في واقع الحال، سوى توصيات ليست مصحوبة بأية عقوبة في حالة عدم التزام الدول الاعضاء بتنفيذها وهو ما يحدث عادة. ويشير ميرل الى قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة تجاه الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية[1].

وهكذا فأن تحريك المبادرات في المنظمات الدولية يرجع اولاً واخيراً الى الدول التي ترغب ان يكون لها دور في اعطاء الفاعلية للمنظمة[2]. التي تبقى تابعة للقوى التي تنشطها وتدفعها لانها لا تشكل كتلة متجانسة ومندمجة قادرة على فرض ارادتها على الدول كما يرى دانيال كولار[3].

وفي الواقع يرى البعض بأن فصلاً جديداً من تاريخ الامم المتحدة بدأ بعد انتهاء الحرب الباردة وغدت المنظمة الدولية بما اصبح لها من جاذبية تستخدم على نحو متزايد وبصورة اكثر الحاحاً في بذل الجهود الدولية

---

**[1] مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٤.**

**[2] P.F. Gonidec op-cit p.176**

**[3] Daniel colard op-cit p.102**

الرامية الى التصدي للمشاكل المستعصية الحل. فبالاضافة الى اصدارها للقرارات التي تستند الى الفصل السابع من الميثاق فأنه اخذت تهتم بمواجهة المصادر غير العسكرية للتهديد بسبب حالة عدم الاستقرار الدولي. وبعد ذلك تطوراً فكرياً كبيراً ي مفهوم السلم والامن الدوليين، فأخذت تهتم بشكل متزايد في ميدان حقوق الانسان وقوافل الاغاثة والشرعية الدولية. وقد يرى البعض في ذلك توجهاً جديداً يسير في اتجاه الاستجابة لما تفرضه متطلبات التحول نحو الكونية والتعددية من تغيير[1].

### ب. اللاعبون الثانويون

لا تتحدد العلاقات الدولية ضمن اطار العلاقات بين الدول Interstates فتوجد هناك تيارات وتدفقات وهيئات عابرة للحدود تتمكن من التخلص من رقابة الحكومات. فهناك جماعات سياسية وايديولوجية وروحية او منظمات خاصة تضم علاقات ما وراء الحدود، وتسمى بالقوى العابرة للقومية، الا انها على درجة كبيرة من الضعف بحيث لا تستطيع منافسة الدول، ولكن لا يمكن اهمالها باي شكل من الاشكال لما لها من تأثير على العلاقات بين الدول.

#### اولاً المنظمات غير الحكومية

هي كل تجمع او رابطة او حركة مشكلة على نحو غير قابل للاستمرار من جانب اشخاص ينتمون الى دول مختلفة لغرض تحقيق

---

(1) **انظر د.حسن نافعة "دور الامم المتحدة في تحقيق السلم والامن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة" في كتاب "الامم المتحدة: ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن: وجهة نظر عربية من اعداد د.جميل مطر و د.علي الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، ١٩٩٦، ص١٦٧-١٦٨ وانظر كذلك د.نبيل العربي "الامم المتحدة والنظام الدولي الجديد" السياسة الدولية، العدد (١١٤) اكتوبر ١٩٩٣ ص١٥١-١٥٣.**

اغراض ليس من بينها تحقيق الربح[١]. ومن سماتها المبادرة الخاصة. ان تأسيس المنظمات غير الحكومية يتم خارج اطار التوجيه الحكومي. وقد تكون مبادرة تأسيسها مزدوجة أي بتشجيع من قبل الافراد والمنظمات الدولية. ومن قبيل الاستثناء يكون عنصر المبادرة في تأسيسها من قبل الدول لانها تضم جماعات واشخاصاً لا يتلقون اية توجيهات من السلطات الحكومية المحلية او الدولية[٢]. كما تخلق المنظمات غير الحكومية قدراً من التضامن بين اشخاص ينتمون الى بلدان مختلفة عديدة. وتتكون هذه المنظمات من تجمعات الافراد والحركات التي تنتمي الى اكثر من دولة، ثلاث دول في الاقل، طبقاً للمعيار الذي اقره اتحاد الروابط الدولية. وعندما نجد ان مثل هذه الظاهرة تتميز بالتكرار وتمس الملايين من البشر فأن ذلك يعد في حد ذاته دليلاً على ان الدول القومية ليست في وضع يمكنها في الواقع من اشباع كافة احتياجات وتطلعات رعاياها.

اذن لا تتكون المنظمات غير الحكومية من دول، وانما تتألف من جماعات وتجمعات وحركات لا يمثل الربح هدفاً لها وتتنافس بشكل عفوي وحر من قبل جماعات خاصة الا انها تعبير عن تضامن عبر قومي. انها ظاهرة قديمة ولكنها توسعت بشكل ملفت للنظر مع تطور التبادل والاتصالات الحديثة. ومع مطلع القرن العشرين بلغ عددها (١٨٠) منظمة وفي عام ١٩٤٥ بلغت ٢٥٠٠ منظمة وفي اواخر القرن العشرين بلغت (٤٠٠٠) منظمة والتي ترتبط اولا ترتبط بالسياسة. واكثر هذه المنظمات لها مقرات في القارة الاوربية وبشكل اقل في القارة الامريكية. وفي قارات آسيا وافريقيا. ان انتشار المنظمات غير الحكومية يرتبط في كل قطاعات النشاط الاجتماعي كالنشاط السياسي والقانوني والاجتماعي والثقافي والفني والصحي

---

(١) **مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص٣٨٠.**

(٢) **المصدر السابق، ص٣٨٣.**

والديني والرياضي والخ... لقد انطلقت هذه المنظمات من ضعف دور الدولة، انها بحاجة الى دول قوية لتنفيذ اهدافها. فمنظمة العفو الدولية على سبيل المثال، المنظمة التي تتعلق بحقوق الانسان ولها (مركز استشاري) في الامم المتحدة (حيث تمتلك عدداً من المنظمات غير الحكومية مركزاً استشارياً) تمارس الضغط من اجل معاهدة ضد التعذيب، اذ توجه الجهود للرأي العالمي من اجل تجنيد الدول وتعتمد على الدول المهمة في الوقوف بوجه هذا النوع من الممارسات وتطالب الدول بتطبيق عقوبات تجارية وقطع المساعدات عن الدول التي تمارسها. ان انتشار الديمقراطية حول العالم قد شجع المجتمعات المدنية القومية على الدعوة لمقترحات نحو سياسات جديدة واصلاحات في اطار حكوماتها[1].

ومن اجل الاطلاع على حجم هذه الشبكة من العلاقات الجادة عبر الحدود واشكال التضامن الذي تتصف به يمكن ان نقسمها الى ما يأتي[2]:-

أ. دولية الاحزاب السياسية: لقد احتفظت الاحزاب السياسية ولفترة طويلة من الزمن بخصائصها الوطنية ولكنها سرعان ما اتخذت شكلاً تعددياً مع انتشار الايديولوجية الماركسية. وان الحرية السياسية لهذا النوع ولدت في عام ١٨٦٤ مع تأسيس الاشتراكية الدولية وكذلك الاتحاد الدولي للديمقراطية المسيحية وقد ساعد تأسيس البرلمان الاوربي على ايجاد صلات وثيقة بين الاحزاب السياسية الاوربية حينما توجهت الى الانتخابات مباشرة.

ب. الدولية النقابية: فقد تأسست نقابات دولية تضم العمال واتحادات النقابات الدولية الحرة والاتحاد الدولي للعمل.

---

[1] Conway W. Henderson op. cit., p.77.

[2] Daniel colard op-cit p.103-104

ج. وهناك دوليات مختلفة: الاتحادات الدينية. وفي المجال الانساني هناك منظمات كالصليب الاحمر والجمعيات ذات الطابع العلمي واتحادات الشباب العالمية وغيرها مثل المنظمات الداعية الى نزع السلاح وحماية البيئة[1] والمنظمات غير الحكومية لا تمتلك وضعاً قانونياً دولياً. وكونها تمتلك مقراً في دولة ما فأنها تخضع للتشريعات الصادرة من دولة المقر. وعليه فانها تعاني من تدخل السلطات المحلية لدولة المقر في شؤونها الداخلية. وعادة لا تخاطب التشريعات الصادرة من دولة المقر سوى الجماعات الوطنية. لذلك لا تصلح هذه التشريعات من حيث المبدأ التعامل مع الحاجات الخاصة بالروابط او الجماعة التي يمتد نشاطها الى خارج الحدود[2].

ان عدم وجود قانون يحدد الوضع الدولي للمنظمات غير الحكومية لا يؤثر كثيراً على دورها لان المخاطر الناجمة عن تدخل السلطات المحلية في شؤونها قد تكون اكبر من حالة وجود نظام يصدر خصيصاً للتطبيق على هذه المنظمات وهذا ما يجعلها تتمتع بكثير من التسامح في البلاد الغربية ولكن الحال يتبدل حينما تعتبر انشطتها ضارة بمسألة الامن القومي مما يدفع ذلك اتخاذ الدول الاجراءات التي تقيد من نشاطاتها التي قد تكون موجهة الى الخارج[3].

ان منح المنظمات غير الحكومية وضعاً استشارياً رغم انه لا يعني تمتعها بالشخصية القانونية فأنه يقيم نوعاً من التعاون المفيد بين المنظمات الدولية الحكومية التي تجسد مصالح الدول وبين المنظمات غير الحكومية التي تجسد مصالح ومثاليات محددة. ويرتكز هذا التعاون على

---

(1) **Ibid, p.106**

(2) **مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٤.**

(3) **المصدر السابق، ص٣٩٥.**

دائرة من الاتصالات والمعلومات ويؤدي الى اسهام خصب في العادة من جانب المنظمات غير الحكومية في اعمال المنظمات الحكومية، ويتخذ هذا الاسهام شكل المشاركة في مناقشة المسائل المطروحة داخل المنظمة او القيام بمهام ميدانية محددة في اطار المهام الميدانية للمنظمة الحكومية. وهكذا تتعاون المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية في تحويل وتطبيق برامج التنمية التي تقوم بها المنظمات الدولية المتخصصة مثل اليونسكو ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية[١].

## ثانياً: الشركات المتعددة الجنسيات

يطلق تعبير "متعدد الجنسيات" على الشركات الضخمة التي تشكل شركات فرعية في عدد من البلدان الصناعية وتسويق منتجاتها. وتعمل الشركات الفرعية ضمن بلد خارجي ولكنها تحافظ على روابطها مع الشركة الام في الوطن[٢]. وبالنظر لكون السوق الداخلي في البلد الذي ولدت فيه الشركة الام ضيقاً فانها تسعى لعبور الحدود الى بلدان اخرى[٣]. فيمتد نشاطها الى خارج حدود بلدها الاصلي الذي تنشأ منه وتتخذ لها مقراً رسمياً فيه. ويكون لها من النفوذ الذي تمارسه ويترتب على ذلك ان تنبثق من هذه الشركة الام شركات تحاول البحث عن الهيمنة الاجنبية وتعمل الدولة الام على تشجيع وتوسيع شركاتها فيما وراء الحدود وذلك لعدة اسباب[٤]:-

١. ضمان الامدادات من الموارد التي هي ضرورية بالنسبة للامن القومي مثل النفط واليورانيوم.

٢. اسباب سياسية تتمثل في العمل على دعم النفوذ الوطني في دولة ما.

---

(١) المصدر السابق، ص٣٩٧.

(٢) روبرت كانتور "السياسة الدولية المعاصرة" مصدر سبق ذكره، ص١٨٣.

(٣) Marie- Pierre Martin op-cit p.54

(٤) مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص٤١٦.

٣. اسباب اقتصادية تتمثل في العمل على زيادة الدخل القومي اعتماداً على مكاسب خارجية.

وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالخصائص الآتية[1]:-

١. انها مؤسسات خاصة تعبر عن الطابع غير الحكومي لهؤلاء اللاعبين.

٢. هدفها الاساسي هو تحقيق الربح اذ انها تقع في اطار الانتاج الرأسمالي.

٣. انها تعمل بواسطة عدد كبير من الشركات ذات شخصية قانونية مستقلة او كما ذكرنا انفا بواسطة شركات فرعية وهذا يبين الصيغة التعددية لعمل هذه الشركات.

٤. انها تتواجد في عدة دول. فهي تعبر الحدود وتخرج نحو المسرح الدولي.

٥. انها تمتلك مركز تنظيم وقراراً وهي تعكس في هذا الاطار جانب الوحدة في اتخاذ القرار.

ومن هذه الشركات التي ظهرت في البداية شركة نستلة في سويسرا وشركة فيليبس في هولندا، ولكن سرعان ما اخذت الشركات الامريكية تحذو حذوها وتخرج عبر الحدود من اجل التخلص من التشريعات الوطنية المضادة للاحتكارات. ومن ابرز الشركات المتعددة الجنسية هي شركات النفط.

اذ ان الشركات المتعددة الجنسية تعبر عن قيام كارتل او تحالف عام بين المنتجين العاملين في حقل معين، منها حقل النفط. وقد تأسس الاحتكار النفطي في عام ١٩٢٩ مثل شركة شل وشركة ستاندرد اويل. وفي هذه الحالة فأن جنسية المجموعات التي يتشكل منها الاحتكار تبقى كما هي

---

[1] Marie- Pierre Martin op-cit p.54

وتتمتع كل منها بأستقلالية ذاتية في العمل. ولكن يبقى اعضاء الاحتكار في حالة تضامن تام عندما يتعلق الامر بالتفاوض مع البلدان المنتجة او بتحديد سعر البيع للمستهلكين[1]. ويمكن معرفة كبر حجم الشركات في مجالات ثلاث[2]:-

١. ضخامة حجم مبيعاتها. في عام ١٩٨٠ حققت شركة اكسون مبيعات تقدر بـ (١٠٣) مليار دولار زيادة عن عام ١٩٧٩ بنسبة تقدر بـ (٣٠%).

٢. انها تستخدم عدداً كبيراً من العاملين. فشركة جنرال موتورز الامريكية استخدمت ما يقارب من (٨٠٠) الف شخص بينما استخدمت شركتا فوردو فيليبس حوالي (٤٠٠) الف شخص لكل واحدة منهما.

٣. الحجم الكبير لانتشارها في العالم. فشركة IBM لها فروع في اكثر من (٨٠) بلداً وشركة موبيل في (٦٢) بلداً وشركة ITT في (٤٠) بلداً.

وفي عصر العولمة يزداد عدد هذه الشركات حيث تدل التقديرات على ان هناك اليوم نحو ٦٥الف شركة عبر وطنية وقرابة ٨٥٠الف شركة اجنبية منتسبة لها في شتى انحاء العالم. ويمكن قياس التأثير الاقتصادي لهذه الشركات بطرق مختلفة. ففي عام ٢٠٠١ كانت الشركات الاجنبية المنتسبة توظف نحو ٥٤ مليون موظف مقارنة بعدد بلغ ٢٤مليون موظف في عام ١٩٩٠ اما رقم مبيعاتها الذي بلغ قرابة ١٩تريليون دولار فقد كان اعلى بمقدار الضعف من قيمة الصادرات العالمية في عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ١٩٩٠. وقد زاد رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من ١,٧ تريليون دولار الى ٦,٦ تريليون دولار على مدى الفترة نفسها. وتستأثر الشركات

---

(١) مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٦.

(٢) Marie-Pierre Martin op-cit p.55

الاجنبية المنتسبة في عام ٢٠٠١ بعشر الناتج المحلي الاجمالي العالمي وثلث الصادرات العالمية[١].

وتركز هذه الشركات نشاطاتها في بعض القطاعات المحددة مثل النفط (الشركات السبعة الرئيسة)، السيارات، خدمات التأمين، المالية والسياحة. ولها استراتيجية مالية واقتصادية ونقدية مستقلة على العكس من الشركات الوطنية التي ترتبط بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة. انها تتعامل مع العالم بوصفه سوقاً موحدة لمنتجين ومستهلكين. وهذا ما يطرح مشاكل امام اللاعبين الرئيسيين في العلاقات الدولية الاوهم الدول[٢].

ان الصلات بين الشركات المتعددة الجنسيات وبين الدول تطرح من خلال العلاقة الموجودة بين الدول الام والدولة المستقبلة. فعلى مستوى الدولة الام، فأن السلطات الحكومية تستطيع تشجيع او ايقاف اقامة فروع لشركاتها الرئيسة في الخارج بأتخاذ جملة من الاجراءات. وغالباً ما تتوافق المصالح العامة والخاصة لان القوة الاقتصادية لدولة ما في الخارج تعزز قوتها السياسية. والملكية الفردية لوسائل الانتاج تنشط التوسع لما وراء حدود الشركات الوطنية. فالرأسمالية تقتضي المنافسة وتحرير التبادلات وقوانين السوق على كافة المستويات. وعلى مستوى الدولة المستقبلة فأن موقف السلطات الوطنية، لاسيما اذا كان هناك دولة من دول الجنوب سيكون موقفاً صعباً لان فتح الحدود الوطنية بشكل واسع امام الشركات المتعددة الجنسيات يعني التعرض لمسألة حساسة جداً الا وهي مسألة الاستقلال السياسي، ولكنه يعني من ناحية ثانية تشجيع التنمية الاقتصادية. وان غلق الابواب امام

---

**(١) تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٢: الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية-استعراض عام-مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الامم المتحدة، نيويورك، جنيف ٢٠٠٢، ص١.**

**(٢) Daniel Colard op-cit p.106-108**

الشركات المتعددة الجنسيات يعني التعرض لمخاطر معاكسة الا ان الحل الامثل يتمثل في السيطرة على نشاطات هذه الشركات، اذ بوسع الدولة المستقبلة اصدار تعليمات الاستثمار والعمل على مراقبة نشاطاتها من اجل الحد من مساوئها وتستطيع ان تتخذ بعض الاجراءات المالية مثل، فرض الضرائب، منعها من تصدير الارباح واجبارها على اعادة الاستثمار في البلد المستقبل. ويأتي التأميم آخر اجراء تتخذه الدولة المستقبلة لمعاقبة الشركات التي لا تحترم المتطلبات الاقتصادية الوطنية. وهناك صيغة اخرى للتعامل بين الاثنين تقوم على التشاور والتوفيق مثل عقد اتفاقات بين الدولة الام والدولة المستقبلة وتنسيق السياسات الوطنية ووضع قوانين ضريبية وانشاء هيئات قضائية دولية خاصة[١].

## ثالثاً: حركات التحرر الوطني

يقصد بها جماعات من الاشخاص منظمة بشكل معين تشن كفاحاً مسلحاً من اجل تأسيس دولة مستقلة والتي يجب ان يكون شعبها الذي تمثله ذا سيادة[٢]. وفي هذه الحالة تتوفر مقومات للدولة ولكنها غير كاملة عند وقت المطالبة بالاستقلال اما بسبب عدم حيازة الشعب على اقليم يطالب به او لان غالبية السكان القاطنين فوق الاقليم محرومون، بدون حق، من ممارسة السلطة العليا فيه. وليس من الضروري ان تحوز حركات التحرر الوطني على سلطة فعالة على كافة ارجاء الاقليم الذي تطالب به. فخلال الحرب الانفصالية في بيافرا بنجيريا (١٩٦٧-١٩٧٠) سيطر الانفصاليون على جزء كبير من ارض الاقليم الذي يطالبون به، ومع ذلك لم يعدوا من قبيل حركات الحرر الوطني، وعلى العكس، فأن منظمة التحرير الفلسطينية لم تمتلك

---

(١) Ibid, p.109

(٢) Marie-Pierre Martin op-cit p.57

السيطرة على أي جزء من ارض فلسطين التي تطالب بها (قبل اتفاقات اوسلو ١٩٩٣) ومع ذلك عدت بمثابة حركة تحرر وطني. اذن المهم في الامر ليس هو الاقليم وانما الحصول على الاعتراف[١].

وعليه، ومن اجل ولوج حركات التحرر الوطني المسرح الدولي، لاسيما ميدان الامم المتحدة، ينبغي عليها ان تحوز في البداية على الاعتراف من قبل المنظمات الاقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي) وجامعة الدول العربية. وفي عام ١٩٧٣ تم الاعتراف بثلاث عشرة حركة تحرر وطني. وعلى هذا الاساس شاركت عدة حركات تحرر وطني في مؤتمر قمة الجزائر الرابع لعدم الانحياز المنعقدة للفترة (٥-٨) ايلول سبتمبر ١٩٧٣[٢].

وقد اكدت الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٧٢ بأن حركات التحرر الوطني في انغولا وغينيا بيساو والرأس الاخضر وموزمبيق تعتبر الممثلة للتطلعات الحقيقية لشعوب هذه الاقاليم. وفي ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٣ صدر قرار عن الجمعية العامة دعت فيه قادة هذه الحركات التحررية في المستعمرات الافريقية للمشاركة بصفة مراقب في النقاشات المتعلقة بشؤون بلدانها. واعلن المؤتمر الثالث للامم المتحدة حول قانون البحار المنعقد في ١٢ تموز ١٩٧٤ بأن "حركات التحرر الوطني المعترف في مناطقها الاقليمية من قبل منظمة الوحدة الافريقية او من قبل جامعة الدول العربية يمكن ان تعين ممثلين لها يشاركون بصفة مراقبين"[٣].

---

[١] Ibid, p.57

[٢] Edmond Jeuve "Relation Internationales du Tiers-Moude" ed Berger-Levrault, Paris, 1977, p.148.

[٣] Edmond Jeuve "Ordre et desordre Interationales" Les cours de Droit, Paris, 1979, p139

وفي ٢٨تشرين الاول ١٩٧٤ اعترفت الجمعية العامة للامم المتحدة بمنح منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب دائم في جلساتها. ومن ذلك الوقت اصبحت منظمة التحرير الفلسطينية تمتلك بعثة دائمة لها في الامم المتحدة. وان هذا الموقف يشير بأنه من اللحظة التي تحظى بها حركة تحرر وطني بأعتراف واسع فأنها لن تعد عند ذلك بمثابة جماعة من الافراد فقط ولكن بمثابة نواة دولة في المستقبل. وغالباً ما يطلب من قادتها تقلد مهام قيادة الدولة عند تأسيسها[١].

وقامت منظمة الوحدة الافريقية بتقديم دعم ليس له مثيل لحركات التحرر الوطني التي تعترف بها بالرغم من الانقسامات التي تعاني منها المنظمة. وعلى الرغم من تأكيد المنظمة على ان احد اهدافها هو تحرير افريقيا الا ان قادتها سعوا الى تقييد عمل هذه الحركات التحررية واحكام الرقابة عليها[٢].

لقد نشط دور حركات التحرر الوطني في السياسة الدولية مع تبلور مبدأ حق تقرير المصير الذي يعني جانبين:-

**الجانب الاول:-** يعني الرغبة في احترام الاستقلال اذا ما قصد منه تطبيقه على دولة.

**الجانب الثاني:** يعني وجود شعب يمتلك خصائصه الجغرافية والاثنية والدينية واللغوية. ووجود مطالب سياسية اذا ما قصد منه تطبيقه على جماعة انسانية. أي الاعتراف لهذه الجماعة بالاهلية لاختيار

---

(١) Marie-Pierre Martin op-cit, p.58

(٢) Edmond Jeuve "Relations Internationsales du Tiers-Monde" op-cit p.148.

انتمائها السياسي بواسطة الارتباط بشكل معين بدولة والاعتراف بتغيير السيادة او تحقيق الاستقلال السياسي(١).

كما ان بروز حق تقرير المصير منذ نهاية الحرب العالمية الاولى على اثر اندحار دول عظمى وتكريسه في معاهدات فرساي وسان جرمان وعصبة الامم وبروزه بعد الحرب العالمية الثانية اثر اندحار دول المحور وتكريسه في ميثاق الامم المتحدة قد ساهم في تعزيز دور حركات التحرر الوطني في العلاقات الدولية. ولكن الاهم من ذلك هو بروز حركة تصفية الاستعمار التي تحولت بوصفها احد المنطلقات الفكرية للدول النامية مما دفع الامم المتحدة الى اصدار قرارها المرقم (١٥١٤) في ١٤كانون الاول ١٩٦٠ حول منح الاستقلال للاقاليم الخاضعة للاستعمار مما اعطى ذلك شرعية لحركات التحرر الوطني في المسرح الدولي. ومع مرور الزمن صدرت الكثير من القرارات الدولية التي تساند هذا الحق(٢). والادهى من هذا وذاك ان التوصل الى تعريف العدوان في عام ١٩٧٤ اعطى لهذا المبدأ مشروعية اكبر بعد ان اصبح واضحاً ان هناك فاصلاً بين عمل عدواني وعمل غير عدواني(٣).

## الجماعات الارهابية

اضيفت الجماعات الارهابية بوصفها لاعبين من غير الدول الى الوحدات الاخرى في العلاقات الدولية بسبب الدور المتزايد الذي اخذت تلعبه في الساحة الدولية، لاسيما بعد انتهاء فترة الحرب الباردة ونتيجة لاتساع

(١) Edmond Jeuve “Ordre et desordre Internationals. Op-cit, p.129

(٢) Ibid, p.133

(٣) د.كاظم هاشم النعمة، مصدر سبق ذكره، ص١٩١.

نشاطاتها التي اخذت تمتد عبر الدول وتمر بشـبكة قويـة مـن التنظيمـات الممولة.

ويعرف كونوي هندرسون الارهاب بأنه "عمل او تهديد بالعنف مـن قبل شخص او مجموعة اشخاص يسعون الى خلق جو من الخوف والانذار". ان هذه الممارسة تهدف الى جعل اللاعبين الآخرين بمـا فـيهم الحكومـات يعملون على تنفيذ مطالبهم والسعي لبث الخوف والرعب في نفوس الناس[١]. ويعرفه ويلكنسون بأنه "نتاج العنف المتطرف الذي يرتكب من اجل الوصول الى اهداف سياسية معينة يضحي من اجلهـا بكافـة المعتقـدات الانسـانية والاخلاقية"[٢]. ويعرفه ثورنتون بأنه "استخدام الرعب كعمل رمزي الغايـة منه التأثير على السلوك السياسي بواسطة وسائل غير اعتيادية تستلزم اللجوء الى التهديد او العنف"[٣].

ولعل من ابرز الصعوبات التي تواجه القائمين على وضع تعريـف محدد وشامل للارهاب الدولي هي تعدد وسـائل العنـف وتبـاين الصـور والاشكال التي ينتهجها مرتكبو الاعمال الارهابية في تنفيذ عملياتهم. فقد اثبت الارهابيون براعة فائقة وذكاءاً في استخدام وسائل العلم الحـديث وتقنياتـه المتقدمة في سبيل تحقيق اهدافهم. وتنقسم الاعمال الارهابية الى افعال ترتكب ضد وسائل النقل المدني بانواعها المختلفة، كأختطـاف الطـائرات والسـفن وتغيير مسارها واحتجاز ركابها، كما تشمل تلك العمليـات الاخطـار التـي تتعرض لها الطائرات وهي رابضة في ارض المطـار، والهجمـات التـي تتعرض لها المنشات الارضية في المطار ومكاتب شركات الطيران. وهناك

---

[١] **Conway W. Henderson, op.cit, p.80**

[٢] **د.احمد محمد رفعت ود.صالح بكر الطيار "الارهاب الدولي" باريس-مركز الدراسات العربي-الاوربي، ١٩٩٨، ص٢١٥.**

[٣] **المصدر السابق، ص٢١٦.**

افعال ترتكب ضد الاشخاص وتشمل عمليات الاعتداء على السلامة الجسدية كحوادث الاغتيال الموجهة ضد رموز السلطة العامة وموظفي الدولة ورجال السياسة والدين واعضاء البعثات الدبلوماسية والهيئات الدولية وقادة الدول والحكومات. وهناك افعال ترتكب ضد الاموال، وتشمل اشعال الحرائق والقاء القنابل وتدمير الممتلكات العامة والخاصة وتخريب وسائل النقل العام وتفجير السفارات وشركات السياحة وغيرها. وكل هذه الاعمال الارهابية تهدف الى اشاعة حالة من الرعب والفزع بين العامة والخاصة، وتهديد امن واستقرار المجتمع الدولي والاخلال بسلامة مرافقة الحيوية، وزعزعة العلاقات الودية التي ينبغي ان تسود المعاملات الدولية.

والارهابيون يركزون على اهداف محددة كما يعمل ارهابيو الباسك في اسبانيا حينما يقتلون الجنرالات ورجال السياسة وحينما يغتال الارمن الدبلوماسيين الاتراك. والارهابيون لا يتوانون عن قتل الابرياء والمدنيين غير المسلحين من اجل جعل قضيتهم مفهومة او لمعاقبة بلد معين. لقد اسقط السيخ الهنود طائرة هندية بوينغ (٧٤٧) في ارلندة عام ١٩٨٥ لان الهند ترفض منح السيخ الذين يسكنون في ولاية البنجاب الهندية استقلالهم. وكذلك اتهام ليبيا باسقاط طائرة بأن امريكان فوق اسكتلندا في عام ١٩٨٨. ان الاحداث الارهابية تقع في كل مكان وليس في وقت ومكان محددين. انها تقع في اوربا وامريكا اللاتينية والشرق الاوسط وقد ركزت الاهداف الارهابية منذ التسعينات على ضرب المصالح الامريكية داخل وخارج الولايات المتحدة[١].

---

[١] Conway w. Henderson, Op-cit, p.80

## اسباب الارهاب

١. هناك قضية يسعى من ورائها الارهابيين لذلك فانهم يعطون حياتهم ثمناً لها. فمعظم العمليات الارهابية واعمال العنف غالباً ما تكن وراءها دوافع سياسية من بينها الحصول على حق تقرير المصير للشعوب، او مقاومة الاحتلال، او رفض التفرقة العنصرية وانتهاك حقوق الانسان، او جذب انتباه الرأي العالم العالمي الى قضية تهم جماعة من الناس او الاحتجاج على سياسات غير عادلة تنتهجها سلطات الدولة ضد مواطنيها.

٢. الاوضاع الصعبة التي تعيشها بعض الشعوب، وهذا يرجع الى اللاعدالة واللامساواة حينما تعيش الاغلبية في فقر والاقلية في غنى. والارهاب عمل يقوم به اليمين واليسار على السواء.

٣. يرجع الارهاب الى عدم قناعة الاقليات الاثنية مثل الانفصاليين السيخ في بنجاب الهند والباسك في شمال اسبانيا والجيش السري الارلندي في ارلندة الشمالية والمنظمات الارمنية والتأميل في سري لانكا. ان هذه المنظمات السياسية تطالب بالحصول على الحكم الذاتي ان لم يكن الاستقلال.

٤. وقد يكون الدافع وراء العمليات الارهابية هو الاضرار بأقتصاد دولة معينة، كتدمير منشآتها الصناعية او التجارية، او مهاجمة مكاتب شركات الطيران والمنشآت السياسية التابعة لها لاثارة الذعر والرعب بين المتعاملين معها. وتهدف هذه العمليات الى انزال اضرار مادية بتلك المؤسسات، باعتبار انها تشكل مورداً اقتصادياً ومصدراً من مصادر الدخل الهامة للدولة. وقد يكون الدافع الاقتصادي هو حاجة الجماعة الارهابية الى دعم مالي يمكنها من مواصلة عملياتها للوصول الى الاهداف التي قامت من اجلها.

٥. غالباً ما يعتمد الارهاب في تحقيق اهدافه على عنصر هام وهو نشر الافكار التي يعمل من اجلها وطرحها امـام الـرأي العـام العـالمي والمنظمات الدولية للحصول على دعمها وتأييدها لقضية. فقـد تـرى احدى المنظمات الثورية ان هناك تجاهلاً من الرأي العام لقضيتها فتلجأ الى تنفيذ بعض العمليات الارهابية المثيرة بهدف جذب انتباه العالم الى القضية التي تدافع عنها، وخلق نوع من التعاطف مع من يدافعون عنها واجبار الحكومات والدول على الاعتراف بعدالتها وشرعيتها(١).

وعلى الرغم من الاوضاع المأسوية التـي تـنجم عـن الاعمـال الارهابية فأن الارهابيين قد حققوا عدة اهداف. ولكنهم غالبـاً مـا يحققـون نجاحاً تكتيكياً وذلك حينما يحررون رفاقهم من السجون او يحتجزون رهينـة من اجل المال، فأنهم غالباً ما يفشلون في تحقيق هدف استراتيجي مثل تحقيق حكم ذاتي او استقلال او تغيير سياسة حكومة(٢).

وقد ادى تعرض الولايات المتحدة لهجمات في ١١ايلول ٢٠٠١ الى تبني واشنطن لحملة دولية لمكافحة الارهاب وتكوين تحـالف واسـع لهـذا الغرض واعتمدت واشنطن على القوة العسكرية وعلـى التبريـر القـانوني والدعم السياسي. وقد ركزت الحملة على الارهاب على اسـتخدام مجلـس الامن واسباغ اهمية قصوى على قراراته المتعلقة بالارهاب بحيـث صـار الانطباع واضحاً ان قانوناً دولياً جديداً يقوم على هـذه القـرارات، تحقـق واشنطن سطوتها على العالم، يوشك ان يتبلور. ان مرحلة ما بعد احداث ١١ أيلول اتسمت بعدد من الخصائص:

---

(١) د.احمد محمد رفعت ود.صالح بكر الطيار، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٩-٢١٠. وكذلك **Ibid, p.82.**

(٢) **Conway W. Henderson, op-cit, p.83**

١. تصدي مجلس الامن مباشرة بسلطات الفصل السابع من خلال لجنة مناهضة الارهاب، لمساندة الحملة العسكرية الامريكية واستخدام واشنطن للمجلس بسهولة لاحكام رقابتها على الدول وضمان تنفيذها لقرارات المجلس.

٢. شمول القرارات لكل المنافذ التي تحاصر الظاهرة الارهابية وارتفاع القرارات الى مستوى الالزام القانوني والعملي بل باتت واشنطن تقف بحزم وراء هذه القرارات[١].

وقد اتخذ مجلس الامن عدة قرارات حول مكافحة ظاهرة الارهاب مثل القرار ١٣٦٨ في ١٢ أيلول ٢٠٠١ الذي يطلب فيه من جميع الدول تقديم مرتكبي هجمات ١١ أيلول الى العدالة وكذلك القرار ١٣٧٣ في ٢٨ أيلول ٢٠٠١ الذي يقرر منع ووقف تمويل الاعمال الارهابية والقرار ١٣٧٧ في ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠١ بشأن الجهود العالمية لمكافحة الارهاب وكذلك القرارات ١٤٥٢ في ٢٠٠٢ و١٤٥٦ في ٢٠٠٣ و١٥١٦ في ٢٠٠٣ الا ان هذه القرارات تناست ما تقوم به اسرائيل من اعمال تتضمن القتل وهدم المنازل وتدمير الاراضي الفلسطينية ومصادرتها.

## الفرد

على الرغم من ان الاتجاهات المعاصرة في العلاقات الدولية اخذت تعطي اهتماماً بالفرد، الا ان عناية خاصة به اخذت بالازدياد بفعل المتغيرات الدولية الجديدة. صحيح انه لا يمكن الاقرار بوجود مستويات متكافئة بين الفرد والدولة وصعوبة الاعتراف للفرد بالانضمام الى المنظمات الدولية الا

---

[١] **د.عبد الله الاشعل "تطور الجهود القانونية الدولية لمكافحة الارهاب" السياسة الدولية، العدد (١٤٩) يوليو ٢٠٠٢، ص٦١-٦٣.**

ان ضمانات حماية حقوقه وحرياته الاساسية اصبحت مكفوفة دولياً، ولاسيما، بعد الحرب العالمية الثانية. ففي اثناء الحرب الباردة اثيرت في الغرب قضية المنشقين في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى واثيرت دبلوماسية حقوق الانسان من قبل الرئيس الامريكي الاسبق جيمي كارتر مدعومة من قبل بعض الدول الغربية مثل فرنسا، اذ انها عملت على تبرير قطع المساعدات للدول ذات الانظمة الدكتاتورية مثل الارجنتين وشيلي وبولندا وارغواي[١].

لقد ادرجت حقوق الانسان في ميثاق الامم المتحدة وقد ورد ذلك في ديباجة الميثاق وفي المواد ١و١٩و٥٥و٦٢و٦٨و٧٦. وفي موازاة ما تحقق من الميثاق من تمجيد وتبجيل لحقوق الانسان فقد سعت الامم المتحدة لتقنينها دولياً أي تعزيزها وترسيخ عنصر الالزام فيها بواسطة اعلانات واتفاقيات وصكوك دولية. وقد شكل الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٠كانون الاول ١٩٤٨ واعلان الامم المتحدة للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري في ٢١ كانون الاول ١٩٦٩ وكذلك الميثاق المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبواسطة الميثاق المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية وذلك في ١٦كانون الاول ١٩٦٦ والاتفاقية الدولية للقضاء على جريمة الفصل العنصري وقمعها في ٣٠تشرين الثاني ١٩٧٣ مثالا على اهتمام المجتمع الدولي بحقوق الانسان[٢].

لقد تأسست لجنة حقوق الانسان التي انشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٤٨ وتتكون من ٤٣ دولة منتخبة من المجلس على

---

[1] **Daniel Colard "Les Relations Internationales de 1945 a' nos joars, op. Cit, p.113 –Max Gounelle op-cit, p.154.**

[٢] **د.محمد المجذوب "القانون الدولي العام" بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية ط٥، ٢٠٠٤، ص٣٠٣-٣٠٩.**

اساس جغرافي لمدة ٣سنوات وتنبثق من لجنة حقوق الانسان اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الانسان وتتكون من ٢٦عضواً تنتخبهم لجنة حقوق الانسان على اساس التوزيع الجغرافي لمدة ٤سنوات وتمثل هيئة خبراء مستقلين[١]. وقد الحق بالاتفاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بروتوكول اختياري يسمح للدول المصادقة على الاتفاق ان تعترف بالاعلان على حدة باختصاص اللجنة. ومهمة اللجنة عند ذلك هي النظر في الرسائل الواردة من الافراد الخاضعين لسيادة دولة طرف تعترف باختصاص اللجنة في هذا الشأن الذين يدعون انهم ضحايا انتهاك قامت به دولة طرف لاي حق من الحقوق الواردة في الاتفاق. ومن واجبات اللجنة عند ذلك ان تلفت نظر الدولة المتهمة بخرق الاتفاق وان تدعوها لتقديم التفسيرات والمعالجات التي يمكن ان تتخذها هذه الدولة ان وجدت. ان صلاحيات اللجنة هي تقديم اقتراحاتها للدولة والفرد دون ان تستطيع اتخاذ الاجراءات القسرية بحق الدولة التي تنتهك واجباتها الدولية[٢].

ان اهم تطور حصل بالنسبة لمكانة الفرد في العلاقات الدولية هو منح ضمانات حقوق الانسان على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية وتتجسد في[٣]:-

أ. اندماج الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان في النظم القانونية للدول، اذ اخذت دساتير الدول تنص على حقوق الانسان الاساسية ويقصد بذلك احترام القوانين الداخلية للاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الانسان وعدم

---

[١] د.رياض عزيز هادي "حقوق الانسان: تطورها-مضامينها-حمايتها، كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد-٢٠٠٥، ص١٢٧.

[٢] د.ريمون حداد "العلاقات الدولية" بيروت، دار الحقيقة، ٢٠٠٠، ص٤٠٤.

[٣] د.هاني سليمان الطعيمات "حقوق الانسان وحرياته الاساسية" عمان دار الشروق للنشر والتوزيع ٢٠٠١، ص٣٨٢-٣٩٧.

مخالفة النظام القضائي الداخلي المعمول به في اية دولة لاحكام تلك الاتفاقيات. ويجب على الدول الاطراف في الاتفاقيات الدولية ان تتخذ جميع الاجراءات التشريعية والادارية لضمان حقوق الانسان في دولها ويعني ذلك ادراج النصوص المتعلقة بحقوق الانسان وحرياته الاساسية وضماناتها في دساتيرها.

ب. تقديم تقارير دورية الى الامين العام للامم المتحدة. فقد ادرك واضعو الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الانسان بأن الاجراءات التي يمكن ان تقوم بها الدول في سبيل تفعيل تلك الاتفاقيات وادخالها حيز التنفيذ غير كافية، لذا ضمنوها بعض الاجراءات الدولية من اجل ادخالها حيز التنفيذ ومن هذه الاجراءات نظام التقارير الدورية. فقد نصت المادة (١٦) من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة (٤٠) من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية والمادة (٩) من الاتفاقية الخاصة بالقضاء على التمييز العنصري على ضرورة تعهد الدول الاطراف في هذه الاتفاقيات بتقديم تقارير دورية عن الاجراءات التي اتخذتها، والتي من شأنها ان تؤدي الى تأمين الحقوق المقررة فيها على ان يتم ارسال هذه التقارير الى الامين العام للامم المتحدة والذي يقوم بدوره باحالتها الى اللجان والاجهزة الاخرى المختصة.

ج. نظام الشكاوي: يقوم هذا النظام على اساس اعطاء كل من الافراد والدول الاطراف في الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الانسان، حق تقديم الشكاوي ضد أي دولة تنتهك البنود المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات. وما يهمنا هنا هو الشكاوي المقدمة من قبل الافراد الذين يدعون بأنهم ضحايا انتهاكات حقوق الانسان حيث بمقدورهم التقدم بشكوى الى الامين العام للامم المتحدة او لاي جهاز من اجهزتها اذ تم

تحديد شروط معينة بشأن الشكاوى المقدمة من قبل الافراد كذلك اقرت الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان لعام ١٩٥٠ جواز قيام الفرد بتقديم شكوى مباشرة الى اللجنة الاوربية لحقوق الانسان عن الدولة التي يعتقد انها مسؤولة عن انتهاكات حقوقه وهي امكانية متاحة ايضاً لمجموعات الاشخاص والمنظمات غير الحكومية[١] سواء اكانوا من مواطني مجلس دول اوربا ام لا شرط ان تكون هذه الدولة قد اعلنت اعترافها باختصاص هذه اللجنة في هذه المسألة[٢].

وكذلك اجازت اللجنة الامريكية لحقوق الانسان النظر في الشكاوى المقدمة من الافراد والجماعات ومن المنظمات غير الحكومية ضد أي دولة عضو في منظمة الدول الامريكية ضد انتهاكات حقوقهم. كما نصت الاتفاقية الافريقية لحماية حقوق الانسان والشعوب لعام ١٩٨١ على قيام اللجنة الافريقية لحقوق الشعوب بالنظر في الشكاوى المقدمة من قبل الافراد والجماعات اذا ما انتهك حقاً من حقوقها المنصوص عليها في الميثاق[٣].

وتلعب المنظمات غير الحكومية دوراً في حماية حقوق الانسان ولاسيما على الصعيد الوطني اذ يتوقف نشاطها في ان تكون غير رسمية وغير خاضعة للحكومات وان يتم تأسيسها بحرية وبمبادرات ذاتية مما يضفي عليها بشكل حقيقي صيغة المنظمات غير الحكومية ويعزز من استقلاليتها في حركتها ونشاطاتها وتستخدم هذه المنظمات وسائل عديدة لتحقيق اهدافها وتتمثل في المراقبة على سياسات الحكومات في مجال حقوق الانسان ورصد الانتهاكات في هذا الميدان واخذت تشكل قوى ضاغطة على الحكومات داخل دولها او حتى خارجها من خلال تقديم تقاريرها المضادة لتقارير الحكومات

---

(١) د.رياض عزيز هادي "حقوق الانسان"، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.

(٢) د.هاني سليمان الطعيمات، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٧.

(٣) المصدر السابق، ص٤٠٠.

المعنية حول اتفاقيات حقوق الانسان في المحافل الدولية كلجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة واللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الانسان واللجنة المعنية بحقوق الانسان. ان تزايد اعداد المنظمات غير الحكومية عامة والمعنية بحقوق الانسان خاصة في العديد من دول العالم ومنها الدول النامية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة يأتي متزامناً واتجاه هذه الاخيرة نحو التعددية وانحسار الانظمة الدكتاتورية فيها. فضلاً عن ان تزايد اعداد المنظمات غير الحكومية دليل واضح على مطالبة الناس واقبالهم على المشاركة في اطار مؤسسات المجتمع المدني، اضافة الى تنامي الوعي باهمية قضية حقوق الانسان[1].

وعلى الصعيد الدولي ظهرت منظمات غير حكومية تعنى بحقوق الانسان مثل منظمة العفو الدولية وهي منظمة متخصصة بالدفاع عن حقوق السجناء والسياسيين تأسست عام ١٩٦١ كحركة تطوعية عالمية تعمل من اجل حقوق الانسان وهي تقدم نفسها كمنظمة غير حكومية مستقلة عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية وهي لا تؤيد او تعارض اراء الضحايا التي تسعى لحماية حقوقهم. وهدفها هو العمل على مراعاة احكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان وتعمل على الافراج عن الاشخاص المسجونين والمعتقلين والمقيدة حرياتهم وذلك بسبب معتقداتهم السياسية والدينية وتقاوم احتجاز أي شخص لآرائه السياسية دون تقديمه الى المحاكمة. وهناك اكثر من مليون عضو مشترك في اكثر من ١٤٠ دولة ومنطقة. وتوجد ايضاً منظمة مراقبة حقوق الانسان التي تأسست عام ١٩٧٨ وتسعى الى منع انتهاكات حقوق الانسان بما تنشره من معلومات مما جعلها مصدراً اساسياً للمعلومات للمعنيين بحقوق الانسان. وتقوم باجراء تحقيقات لتقصي الحقائق حول

---

[1] د.رياض عزيز هادي "حقوق الانسان" مصدر سبق ذكره، ص١٢٠-٢٤.

انتهاكات حقوق الانسان في كل الدول في العالم ثم تقوم بنشر نتائج تلك التحقيقات في كتب وتقارير سنوية[١].

وهكذا فان انتهاك حقوق الفرد وحرياته الاساسية اصبح مبعث اهتمام المجتمع الدولي الذي اخذ يمارس التدخل من اجل حمايتها.

وسنتناول هذه الظاهرة بشيء من التفصيل في الفصل المتعلق بالسيادة وحقوق الانسان لاحقاً. وفي المقابل يكون الفرد، بصفته مسؤولاً في الدولة، مصدراً لانتهاك حقوق الانسان في دولته او في دول اخرى وهنا اخذ المجتمع الدولي يمارس وجباته في حماية هذه الحقوق كما سيلي.

## المحكمة الجنائية الدولية

بعد المجازر التي وقعت في البلقان ووسط افريقيا وبمبادرة من مجموعات الضحايا وبعض الدول مثل كندا والمانيا والنرويج وبعض منظمات حقوق الانسان مثل منظمة مراقبة حقوق الانسان قررت الجمعية العامة للامم المتحدة البدء بعملية صياغة مسودة لانشاء المحكمة الجنائية الدولية حيث تم تأسيسها بموجب مؤتمر روما لعام ١٩٩٨ ودخلت حيز التنفيذ في ١تموز/ يوليو ٢٠٠٢. وكانت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة لعام ١٩٩٣ والمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بروواندا لعام ١٩٩٤ اول هيئتين قانونيتين تمارسان سلطة قضائية على جرائم ارتكبت في نزاعات داخلية مسلحة. وطورت هاتان المحكمتان الخاصتان معيار المسؤولية الفردية في زمن الحرب ولاسيما بالنسبة للقادة السياسيين الذين كانوا يعتقدون في السابق انهم يتمتعون بالحصانة. وقد اظهرت هذه المحاكم

---

[١] المصدر السابق، ص٤٨-٥٢.

الحاجة الى انشاء محكمة دائمة. فقد كانت هناك مخاوف متنامية من ان الطريقة التي انشئت بها-وفقاً لشروط المنتصرين ومجلس الامن-يجب الا تتكرر اذا اريد ان يكون احترام القانون الانساني الدولي معياراً شاملاً. ثانياً، كان مجال المحاكم الخاصة محدوداً بالدعوى المحالة. كما كانت اقامة الدعوى فيها بطيئة. فقد لزم ست سنوات لكي يتم سماع الدعوى المقامة ضد ميلو سوفيتش امام المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة. ولم يكن سجل انجازات المحكمة الجنائية الخاصة برواندا افضل بكثير[١].

تشكل المحاكم الجنائية الدولية بموجب مبدأ تتمة المحاكم الوطنية ويجب ان تمر القضية عبر المحاكم الوطنية قبل ان تصل الى المحكمة الجنائية والدولية. ولا تقدم القضية الى المحكمة الجنائية الدولية الا في الظروف التي لا تتمكن فيها المحكمة الوطنية من محاكمة القضية اولا ترغب في ذلك. وفي حالات تورط اطراف من غير الدول، لا تدخل القضية تحت الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية الا اذا قرر مجلس الامن بموجب الفصل السابع من الميثاق لفت انتباه المدعي العام الى الوضع. وتنظر المحكمة في جرائم الابادة العرقية والجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان. وللحكمة الجنائية الدولية ولاية على الافراد دون الحكومات. ويمكن ان تدعي المحكمة الجنائية الدولية الولاية القضائية على الجرائم فقط اذا حدثت الواقعة على ارض دولة طرف او يجب ان يكون المتهم مواطناً في دولة طرف او يجب ان يكون احد الاطراف المتورطين او اكثر دولة

---

(١) شارون ويهارتا "المحكمة الجنائية الدولية" انظر "التسلح ونزع السلاح والامن الدولي" الكتاب السنوي ٢٠٠٣ معهد ستوكهولهم لابحاث السلام، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية-كانون الثاني-يناير ٢٠٠٤، ص٢٧٥-٢٧٦.

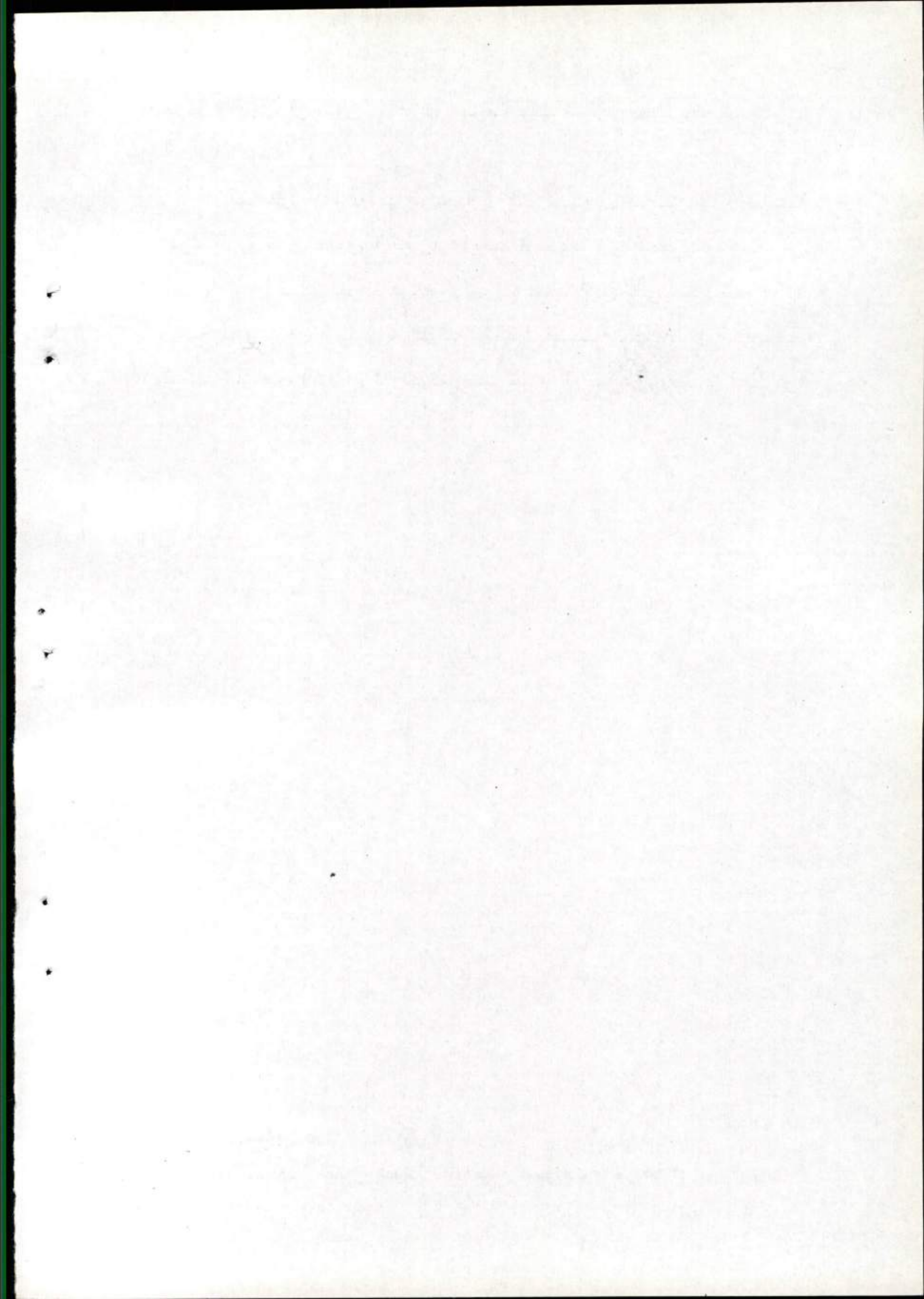
طرفاً او يجب ان تكون دولة غير طرف قبلت الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية[1].

لهذا فأن هناك توجهاً دولياً بارزاً نحو تدويل المسؤولية الجنائية الفردية عن خرق حقوق الانسان. فالحصانة لم تعد سراً يحمي الرؤوساء من العقاب عند ارتكاب جرائم دولية. والتذرع بتنفيذ اوامر الرؤوساء لم يعد وسيلة للتهرب من المسؤولية الفردية. والفرد اصبح مدولاً، أي خاضعاً للمسائلة الدولية، لدى اقترافه جريمة ضد حقوق الانسان، أي لدى اعتباره ضحية لهذه الحقوق[2].

---

[1] المصدر السابق، ص٢٧٩-٢٨٠.

[2] د.محمد المجذوب "القانون الدولي العام" مصدر سبق ذكره، ص٣٢٥.



# الفصل الثالث

# نظريات العلاقات الدولية

## المبحث الاول
## النظرية في العلاقات الدولية

يعرف كينيث والتز النظرية بـــ"مجموعة من القوانين المتعلقة بسلوك ظاهرة معينة"[١]. ويعرفها دافيد ادوادز بـــ "مجموعة من الافتراضات حول ظاهرة معينة، وفي حالتنا (أي العلاقات الدولية) المقصود بها، وضع افتراضات حول الظاهرة السياسية الدولية مثل الحروب والازمات والاحلاف"[٢]. ويرى فيليب بريار في نظرية العلاقات الدولية بـــ"مجموعة متجانسة ومنهجية من الافتراضات هدفها توضيح مجال العلاقات الاجتماعية والتي نسميها بالدولية"[٣]. وهكذا فالنظرية تساعد على فهم الظاهرة السياسية الدولية[٤]، وهي موجهة اصلاً لتفسير هذه العلاقات وهيكلها وتطورها، ولاسيما، تحديد العوامل الحاسمة التي تؤثر فيها، وحتى يمكن ان تساهم في تفسير التطور المستقبلي لهذه العلاقات، او في الاقل، استخراج بعض الاتجاهات لهذا التطور. ان نظرية العلاقات الدولية، مثل كل نظرية، تنطوي على خيار وضع معطيات وبناء موضوع ووضع الصيغ واعداد ودراسة النماذج وبرهنة النظرية[٥].

ان ايجاد نظرية في العلاقات الدولية يتطلب ايضا بناء نموذج للاختيار وجمع المعلومات التي تستخدم في الاختيار، وعقب ذلك يتم اخضاع

---

(١) Keneth N. Waltz "Theory of International Politics" Addison- Wesley pub Company, U.S.A, 1979, p.2.

(٢) David V. Edwards "International Political Analysis" Holt, Rinehart and Winston Inc, U.S.A. 1969, p.40

(٣) Philippe Braillard "Theories des Relations Internationales" , Press Universitaires de France, Paris, 1977, p.17

(٤) Theodore Couloumbis and James H. Wolfe" Introduction to International Relations: Power and Justice", Prentice-Hall of India-Privae Limited, New Delhi, 1986, p.

(٥) Philippe Braillard op-cit p.17

الفرضية للاختبار حيث تكون النتيجة تعديل او اعادة تشكيل الفرضية[1]. وفي الواقع، ان المفاهيم النظرية تخترع ولا تكتشف ويستخدم الاستقراء على مستوى الفرضيات والقوانين. ويرى كينيث والتز ان القوانين تختلف عن النظريات ومرد ذلك الى الاختلاف في التمييز بين الطريقة التي تكتشف بها القوانين والطريقة التي تبنى بواسطتها النظرية. والفرضيات ربما تستدل من النظرية، واذا ما تأكدت الفرضيات فانها تسمى قوانين[2]. غير ان الحكم على نظرية معينة في علميتها يستند في قدرتها على التنبؤ. وعلى الرغم من امكانية وضع بعض القوانين العامة للسلوك البشري سواء على صعيد فردي او جماعي فأنه من الصعب الزعم بالقدرة الكافية على التنبؤ[3].

ان بناء النظرية في العلاقات الدولية يمكن تحديده من خلال:-

١. ادراك السياسة الدولية بوصفها دائرة او مجالاً محدوداً.

٢. اكتشاف قانون او انتظام في اطارها.

٣. تطوير طريقة الانتظامية لملاحظة رصد التكرار في جوانب السلوك في بعض النماذج. ومن خلال ذلك يمكن العثور على سلوكيات ونتائج محددة تتشابه مع منهاج السياسة المقترح[4].

والنظرية في العلاقات الدولية يمكن كشفها من خلال:-

١. إنها تتضمن، في الأقل، وضع فرضيات، والتي ربما تكون غير صحيحة.

---

[1] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة الدكتور وليد عبد الحي، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٥، ص٣٥.

[2] Keneth Waltz op-cit, p.7

[3] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

[4] Keneth Waltz op-cit p.116-117

٢. ان النظرية يجب ان تصمم في اطار ما تريد تفسيره. فنظرية توازن القوى على سبيل المثال تهدف الى تفسير نتائج افعال الدول، تحت ظروف معينة. وان هذه النتائج ربما لا تدل على دوافع اللاعبين او تنطوي على اهداف سياساتهم.

٣. ان النظرية بوصفها نظامات-تفسيرياً لا تحسب اعتبار للخصوصيات[١].

## اركان النظرية

ان وجود نظرية في العلاقات الدولية يتطلب توفر الاركان الآتية:-

أ. **المعلومات:** ان طبيعة المعلومات تميز السياسة الدولية عن غيرها من انواع السياسات بما يحدث بين دولتين او اكثر من الاتصالات الدبلوماسية والحرب والازمات وصنع السلام وعقد المعاهدات والتجارة والمساعدات والاحلاف وضبط التسلح وحفظ السلام وغيرها. وبما ان للدول اهدافاً ومصالح متصارعة ومختلفة فانها تسعى لاقتفاء مسالك وطرق متصارعة. وان مصدر البيانات في تحقيق هذه الاهداف هو صناع القرارات. ولهذا يتم التركيز على العوامل والاعتبارات التي تؤثر على صناع القرار لعمل قرار معين، وبالنتيجة فأن الاهتمام بالمعلومات لا ينصب فقط على السياسة الخارجية وانما على السياسة الداخلية ايضاً وخصائص قادتها ودوافعها الاقتصادية بالاضافة الى المحددات الاخرى للسياسة الوطنية[٢].

ب. **الادوات:** ينصب الاهتمام على تحليل الاهداف من اجل التقصي عن العوامل المؤثرة على الظاهرة السياسية. وكذلك العمل على فحص

---

[١] **Ibid, p.118**

[٢] **David Edwards op-cit p.30**

الظاهرة على عدة مستويات قبل مستوى الافراد ومستوى الجماعة. والعلاقات الدولية يمكن دراستها في اطار افعال الافراد مثل الرئيس التنفيذي لصنع القرارات، او الدبلوماسيين والجنود الذين ينجزون القرارات، او التفاعل بين الافراد في الجماعة. وكذلك صناع القرار في اطار الحكومة، ومنفذي السياسات في اطار الحكومة، الدبلوماسيون في مؤتمر او تفاعل الجماعات (وخصوصاً الامم في المسرح الدولي او كما يسمى النظام الدولي). وان كل واحد من هذه المناهج مفيد لبعض الانواع من الدراسة[١].

ج. **طرق البحث:** ويتم ذلك بواسطة القيام بأنجاز بعض العمليات عن طريق الاهتمام بشرح الظروف المؤدية الى شن الحرب، والظروف التي تسبق اندلاعها مثل (التوتر، التراجع الاقتصادي، عدم الاستقرار العسكري، الاضطرابات السياسية). فحينما نكتشف تطابق الظاهرة مع الاحداث السابقة المماثلة، فأننا نتلمس حدوث نفس الاطار الذي اثرت عليه الظاهرة، وبشكل عام سيكون بوسعنا التوصل الى خلاصة حول اسباب ارتباط مثل هذه الحالة من العلاقات بمعرفتنا العامة حول عمل الاشياء[٢].

د. **الاهداف:** ان هدف الدراسة هو التوصل الى بيانات عامة تفسر اهداف السياسة الدولية. ان هذه البيانات العامة يمكن ان توضع ضمن عدة تصنيفات ومنها وضع افتراضات حول الظروف التي تقع خلال حدث معين (فاذا حشدت دولة قواتها على حدود دولة اخرى، فالحرب ستحدث او قد تحدث او على العكس فأن الحدث ربما تسبقه ظروف معينة وان الحرب ستحدث او ربما تحدث اذا كان هناك اضطراب سياسي او اقتصادي في الدولة). وحينما تجمع هذه الافتراضات او توحد فأن

---

(١) Ibid, p.31-32.

(٢) Ibid, p.32-33

النظرية يمكن التوصل اليها. فالنظرية تشرح بأن الحروب تقع بسبب الظروف الاقتصادية في الدول المتحاربة[1].

## تصنيف النظرية في العلاقات الدولية:

هناك منهجان في نظرية العلاقات الدولية يتنازعان الاهتمام:-

**اولهما: المنهج التقليدي:** وهو من اكثر المناهج المتداولة المعروفة في دراسة العلاقات الدولية، ويعد من اول المناهج النظرية التي ظهرت لدراستها، وتميل الاتجاهات النظرية الحديثة الى الاقلال منه. ويقوم على رصد الوقائع والاحداث الدولية وتحليلها مثل المنهج التاريخي والقانوني والمدرسة الواقعية.

**ثانيهما: المنهج العلمي:** وهو المنهج الذي يقوم على استخدام البراهنين المنطقية والرياضية والقيام بأجراءات دقيقة تجريبية للتحقق[2]. فهناك عدد من المعطيات التي يمكن معالجتها كمياً والبرهنة التي تعتمد على الارقام والحساب وتكون عادة اكثر صلابة ومتانة. وكان التيار السلوكي هو الذي وجه كل طاقاته نحو الدراسة الكمية للسلوك والتي اسفرت عن العديد من الابحاث التطبيقية. ومن اسباب ظهور هذا الاتجاه العلمي: تأثير التقاليد التجريبية في دراسات علم النفس وعلم النفس الاجتماعي، نفوذ الليبرالية الفردية، والريبة تجاه التفسيرات المؤسسة على استقلالية الوقائع الاجتماعية (دوركايم، ماكس فيبر) والرغبة الطبيعية في محاولة استغلال طاقات العقول الالكترونية

---

(١) Ibid, p.33

(٢) Philippe Braillard op-cit, p.32-33

والتي كانت في متناول ايدي الباحثين الامريكيين منذ فترة طويلة استغلالاً كاملاً[١].

وتصنف الجهود النظرية في العلاقات الدولية الى المستويات التالية[٢]:-

أ. **النظرية طبقاً لدرجة الاعداد:** ان بعض الاعمال النظرية تعد قضايا منهجية لدراسة العلاقات الدولية. ومن اجل تحقيق ذلك بمستوى معين يتطلب الامر اعداد فرضيات لتوجيه البحوث، وبالتالي، العمل على ايجاد قوانين تهدف الى شرح الظواهر والتي، في الواقع، تعد اجوبة لاسئلة او انها نص نهائي للفرضيات.

ب. **طبقاً للمدى:** هناك نظرية جزئية ونظرية عامة. وان المبادئ والمزايا المتعلقة بها هي نفسها في ميدان علم الاجتماع وعلم السياسة. فنظريات السياسة الخارجية (صنع القرار) هي من النظريات الجزئية.

ج. **طبقاً للهدف:** يمكن تقسيم النظرية تبعاً لذلك:-

١. النظرية التجريبية الموجهة لدراسة الظواهر الواقعية.

٢. النظرية الفلسفية الموجهة لتحقيق دراسة مثالية او اعطاء احكام عن الواقع تحت اسم بعض القيم او وصف للواقع القائم على مفهوم اولوية طبيعة الانسان او مفهوم المؤسسات المتعددة.

٣. النظرية الموجهة نحو الفعل: أي دراسة الواقع والعمل على استيعاب النظرية من اجل فهم كيفية العمل بواسطة السلطة. ومن النظرية الجزئية وحتى العامة يمكن اجراء التقسيم الآتي[٣]:-

---

**[١] مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص١٠٨-١٠٩.**

**[٢] Stanley Hoffman "Theories et Relations Internationales" dans Philippe Braillard, Theories des Relations Internationales" op-cit p.29-30**

**[٣] Ibid, p.30**

أ. النظرية طبقاً للطريقة: وهناك الطريقة الاستنتاجية التي تسعى الى بناء نماذج مجردة من خلال عدد محدد من الطروحات واكتشاف بعض النماذج من قواعد السلوك العقلانية واستخراج الخطوط المهمة من ذلك.

ب. النظرية طبقاً لطريقة التطبيق: ويمكن تقسيم ذلك الى:-

١. **نظريات مفاهيمية:** وهي النظريات التي تعمل على استخراج المفاهيم الاساسية التي تستخدم لفهم العلاقات بين الدول، بمعنى المواضيع التي تستخدمها النظريات لانواع اخرى من التعميم والتي تسعى لتحديد قواعد وخصائص السلوك والانواع المختلفة للعلاقات التي تنبع من هذه القواعد.

٢. نظريات العوامل الواقعية التي تفسر تطور الاحداث عبر المراحل التاريخية او طريق رصد سلوك اللاعبين.

## ايجابيات النظرية في العلاقات الدولية

تحقق النظرية في العلاقات الدولية عدة وظائف مهمة وبالشكل الآتي[١]:-

١. انها تساعد على تنظيم المعلومات، ولذلك نستطيع ترتيبها في عملنا التالي من اجل ان تكون مفهومة. وبالخصوص انها ستمكننا من ادراك الانتظام واللاانتظام في المعلومات التي نسعى الى شرحها.

٢. انها تساعد على فهم الاحداث بتنظيمها سببياً، لذلك انها تهتم بتفسير حدوثها. وهكذا فهي تهيء مجموعة من الاجوبة لبعض الاسئلة التي تقودنا الى التساؤل حول سبب قيام الحروب وتفكك الاطراف وغيرها.

٣. ان النظريات المتطورة تبسط المعلومات حول العالم وتفسرها عن طريق تعميم الحالات الفردية في تصنيفها العام. وهكذا فاذا استطاعت

---

[١] David Edwards op-cit, p.41-42

النظرية توضيح سبب اندلاع الحروب فسيكون بوسعنا التمكن من دراسة بعض الازمات والحروب الاقليمية، وعندئذ سيكون بمقدورنا تجنب الاضطرابات حول سبب اندلاع الحروب.

٤. انها تعمل على زيادة وتطوير البحث العلمي، فحينما نطور النظرية حول الاحداث السياسية الدولية، فأننا سندرك العوامل الحاسمة ونتعرف على العوامل المعروفة او التي لم تفهم بشكل تام. ان النظرية ستوفر اطاراً تمكننا من ان نضع فيه المعلومات ضمن اطار من علاقات السببية.

٥. ان النظرية تعمل على عرض مواضيعها بشكل منظم والتي هي مفيدة في نفس الوقت للحقول الاخرى من المعرفة. وهكذا فأن دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية او التاريخ الدبلوماسي يمكن ان يحقق عدة فوائد من الفرضيات السياسية الدولية والنظريات التي تجمعها. بالاضافة الى ذلك، وبسبب ان النظرية تقوم اصلاً على التعميم اكثر من التخصيص فأن دراسة العلاقات السياسية الدولية توفر لنا افتراضات مفيدة حول العمليات وبشكل يؤدي الى ايجاد نظرية عامة في السياسة.

٦. ان النظرية يمكن ان تعبر عن فائدتها في تطبيقات رئيسة متعددة اذ انها تساعد على التنبؤ، فهي تبين لنا كيف تتطور السياسة الدولية وما هي النتائج التي تتمخض عنها؟. وبشكل عام ان القدرة على التنبؤ المقنع يتطلب ايجاد نظرية شاملة مؤكدة لنوع غير متوفر حالياً. ولكن مع ذلك، فأن النظريات الجزئية يمكن ان توفر لنا قدراً من التكهن ذا فائدة.

## سلبيات النظرية في العلاقات الدولية

١. هناك صعوبات رئيسة امام بناء النظرية ي العلاقات الدولية تتعلق بمسألة تحديد المصطلحات. ففي العلوم الطبيعية يمكن ان يتفق عالمان من بلدين مختلفين حول شرعية بعض الصيغ، في حين يواجه طلاب

العلاقات الدولية جهوداً مضنية في تعريف بعض المفاهيم الاساسية. مثل الديمقراطية، العدالة، التنمية السياسية، وحتى القوة. وهناك اختلافات كثيرة حول بعض المفاهيم في السياسة الدولية. ان العلاقات الدولية هي موضوع للتقصي تطور بشكل كبير في البيئة الامريكية بالنتيجة انه يلبي بشكل اكبر احتياجات المجتمع الامريكي من احتياجات المجتمع الدولي[١].

٢. هناك تقييد مهم في عملية الحصول على المعلومات تتعلق بكفاية النماذج المستخدمة في بناء الفرضية. فطلاب العلوم الطبيعية عادة ما يعملون على تطوير ظاهرة علمية في المختبر، في حين لا يتمتع منظرو العلاقات الدولية بهذه المزية فالنخب القيادية للقوى المتصارعة قد تستجيب او لا تستجيب بنفس الاسلوب عند مقارنة الازمات خلال مدة معينة من الزمن. فلم يكن من المؤكد التنبؤ فيما اذا كان تهديد خروشوف في عام ١٩٥٨ في ان تتحول برلين الغربية الى مدينة حرة خلال ستة اشهر ذا مصداقية ام لا. فلا يمكن التأكد من ان عامل الشخصية يمثل دراسة تجريبية[٢].

٣. ان عدم استقرار الظاهرة السياسية في العالم يدفع الباحث الى مواجهة مشكلة هامة تتمثل في عدم قدرته على اخضاع هذه الظاهرة الى الطريقة التجريبية[٣]. واذا كانت الظاهرة في العلوم الطبيعية تتغير احياناً فكيف الحال بالنسبة للعلوم الاجتماعية، ومنها العلاقات الدولية التي تتميز بصفة التغيير[٤].

---

[١] Theodore Couloumbis and James Wolfe op-cit p.35-36

[٢] Ibid, p.36

[٣] دورثي وبالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

[٤] David Edwards op-cit, p.28

٤. ان المنظرين في العلاقات الدولية، كما في العلوم الاجتماعية الاخرى، لا يعملون في التجريد. ان مواضيع المناهج النظرية تتوفر من خلال الثقافة والولاء الوطني والانتماء السياسي والتجربة الثقافية والعائلة والاصدقاء. كل هذه الافاق تخلق ضغوطاً على الباحث، اذ ان بعضها يقوي الاطار النظري في حين يضعف البعض الآخر ويعمل للتأثير على مخرجات التقصي النظري[١].

٥. يرى البعض بأن النظريات في السياسة الدولية، وفي ميدان العلوم الاجتماعية عموماً تتميز بالضعف، وهذا الضعف يخلق قدراً من اللاتأكدية في المعنى النظري. وفي السياسة الدولية كون النظريات ضعيفة فأن النقاش والطروحات حول مواضيع عدة (مثل ضيق الاعتمادية الدولية وترتيب معين للقوة ومزايا القوة) قد جعل من الصعب التطرق الى امور متنوعة بينما يستخدم المعنيون نفس المصطلح. فالاستخدام الفني للمصطلحات ضعيف. وقد وجد البعض بأن الحل يتمثل في تحويل المصطلحات الى معنى عملي مما يعني الحاجة الى جهود اكبر من قبل الباحثين[٢].

---

[١] Ibid, p34

[٢] Kenneth Waltz op-cit, p.11

## المبحث الثاني

## المنهج التاريخي Historical Approach

يعد المنهج التاريخي من اقدم المناهج لدراسة العلاقات الدولية. وهو من المناهج التقليدية ويهدف الى البحث وتقديم الحقائق المتعلقة بتطور المجتمعات في العلاقات الدولية في زمن محدد. والغرض منه هو اعادة بناء الماضي على اساس دراسة الاحداث الوثائقية من اجل تفسير تطور الاحداث في المجتمعات. وينظر المؤرخ الى الحاضر كنتيجة للماضي وينظر الى المستقبل من خلال القوانين التاريخية التي تسيطر على كل الظواهر والتغييرات الاجتماعية. وقد درست قوانين الحتمية التاريخية عند بعض المؤرخين والتي تعين المؤرخ لفهم ماذا يجب ان يحدث وليس ماذا يحدث[1]. لقد تحدث ارنولد توينبي عن قضية التحدي والاستجابة ويعتقد بأن الحضارات ولدت في بيئات قاسية حيث خلق هذا الوضع شعوراً بالتحدي عند الانسان، والحضارة عنده لا تنمو الا نتيجة مواجهة المجتمع لسلسلة من التحديات والتي تخلق حيوية لدى هذا المجتمع ليواجه من جديد تحدياً آخر[2]. وكذلك نظرا كارل ماركس الى المادية التاريخية بوصفها قانوناً حتمياً في تطور المجتمعات حسب مرحلة تطورها الاقتصادي-الاجتماعي وتطور مستوى الانتاج الذي وصلت اليه. كما نهل هنري كيسنجر من دراسة السياسة الاوربية في القرن التاسع عشر كمدخل لفهم اوربا في الحاضر ومن

---

(1) Peter A. Toma "Introductory essay: What is the sabstance of comtemporary International Relations and how can the main factors and variables responsible for international phenomena be identified and understood? In Peter Toma and Others in "Basic issues in International Relations" Second editions, Allyn and Bacon, Inc, Boston, 1974, p.7

(2) جيمس دورثي وروبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص٤٣-٤٤.

خلال اقامة نظام اوربي مستقر نهل كيسنجر من اللعبة الدولية[1]. وفي الواقع، ان اعداد السياسة الخارجية يتعرض الى تبعية مصادر متعددة. فرجل الدولة يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار الجغرافية والاقتصاد، ولاسيما التاريخ، فمذكرات الدول هي برهان على حقيقة سياساتهم. وكلما درست التجارب كلما زاد التعمق حول تفسير الحاضر وفق تجارب الماضي التي تواجه دولة معينة. وقد يحدث ان تكون هناك تجربة مؤثرة بأن يكون الشعب اسير ماضيه[2].

ان فلاسفة التاريخ يذكرون بأن السياسات العالمية تمثل نقطة تقاطع للسياسات الخارجية المختلفة، وان هذه السياسات تعتمد على القدرة على التأثير على الدول المنتمية الى نفس الحضارة. وان دور فلاسفة التاريخ هو مهم بسبب الطرق التي يتبعونها بمقارنة الثقافات والحضارات كما كانت تحمل دروساً في العلاقات الدولية. وانهم يمتلكون طريقة لازالة الشك بوضع افتراضات واضحة وحتى مركزية حول الانسان والمجتمع والتاريخ[3].

لقد تأثرت الشؤون الخارجية بالروابط والصراعات بين الدول في الماضي، فضلاً عن ان مبادئ العلاقات بين الدول قد ترسخت عبر الممارسات الطويلة. والتاريخ الدبلوماسي زاخر بشكل خاص بأظهار كيف يتمكن رجال الدولة من تحقيق النجاح والفشل في الماضي وماذا وجدوا من فوائد او من اخطار. وان واحداً من القيم الاساسية للمنهج التاريخي تقع عرضة للتغييرات التي طرأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وفي البداية اقتصرت الممارسات الدبلوماسية رسمياً على دائرة محددة من

---

(١) **Charles Zorgbibe op-cit, p.27**

(٢) **Ibid, p.28**

(٣) **Stanley Hoffmann "Contemporary Theory in international relations" op-cit, p.38**

العلاقات التي انجزها عدد من الممارسين الدبلوماسيين في اطار تحرك دولي تسيطر عليه عدد من الدول الكبرى[1].

ان التاريخ الدبلوماسي يمكن ان يستخدم كمركبة مفيدة لدراسة تطور العلاقات الدولية. كما انه وسيلة مساعدة لتتبع او للكشف عن السياسات المختلفة في سياقها التاريخي. وان المنهج التاريخي يمكن ان يساعد على توفير اسس فعالة لفحص المدى الذي تتوافق فيه ممارسات الدول مع القواعد والاهداف المعلنة بوصفها اساساً للسياسة. والتاريخ يساعد على كشف الكيفية التي تم التوصل بها الى القرارات بالاستفادة من الرأي العام وجماعات المصالح. والتاريخ هو افضل مختبر لفحص واختبار العلاقات وبيان السبب والنتيجة في السياسات العالمية. وان نتائج السياسات المعنية والافعال يمكن التوصل اليها اذا ما تذكرنا بأن كل موقف دولي هو فريد وان التاريخ لا يعيد نفسه[2].

ويعد ريمون آرون المؤرخ الشخصية الهامة الذي لا ينفصل عن اللاعبين، ويعده نتيجة لذلك المحكم على الاحداث. فالقواعد بالنسبة لارون مثبتة في النصوص وان قرار المحكم هو الحكم[3].

والمؤرخ يعترف بأن منهجه لدراسة المشاكل والقضايا والاحداث التي يختارها والتي تبدو له مفيدة يتأثر بالاطار الاجتماعي الذي طور نفسه ضمنه، كما انه يسعى للكشف عن الحاضر في اطار مصالحه وفي سعيه للبحث عن الدروس هو التوصل الى احكام عامة، ولكن بعض المعنيين في العلاقات الدولية يؤكدون بأن السلوك الانساني هو، الى درجة كبيرة، فردي

---

(1) N. Padelford and G. Lincolin "The Dynamics of International Relations" op-cit, p.30

(2) Ibid, p.30-31

(3) Raymond Aron "Paix et guerre entre les Nations", Calman-Levy, Paris, 1962, p.22

غير عقلاني وغير ثابت كانما هو غير قابل للتكهن وان الدعوة الى وضع قوانين هي طبقاً لذلك فكرة مظللة. وفي اطار تحقيق هذا الاتجاه. فالتاريخ لا يعيد نفسه بالتفصيل ولكن يعيد نفسه في الاطار العام. وان المهمة في هذا الصدد تتمثل في تحديد المتغيرات المتكررة. ويبقى من غير المحتمل ان يكون الرد المنفرد لموقف معين امر ممكن التكهن به. ولكن من النادر بأن تكون النتائج المختلفة للفعل او الناتج النهائي لمجموعة من الافعال قابلة للتكهن بدرجة كافية من الاحتمالية[١].

وينهل تاريخ العلاقات الدولية من المصادر الآتية[٢]:-

١. الوثائق الرسمية مثل المعاهدات والتصريحات والبيانات والخطب والمؤتمرات الصحفية والمناقشات البرلمانية. ويمكن التحقق بسهولة من صحة هذه الوثائق لكن يصعب بالطبع التحقق من مدلولها ومضامينها.
٢. التقارير التي يعدها الخبراء لحساب او تحت اشراف الحكومات او المنظمات الدولية المختصة ويمكن ان تعتبر هذه التقارير بمثابة اعمال تمهيدية من شأنها التأثير على سلوك القادة. وكذلك عقد المؤتمرات ومذكرات الشخصيات التي مارست دوراً هاماً في المسائل الدولية مثل مذكرات الجنرال ديغول وكيسنجر والتي تزودنا بمعلومات غنية عن الكثير من خفايا السياسة الدولية.
٣. المعلومات التي تبثها وسائل الاعلام ووكالات الانباء والصحافة والراديو والتلفزيون ويعد هذا المصدر الوسيلة الاساسية للحصول على معلومات عن الاوضاع الجارية.
٤. الشهادات الشفوية لاستكمال المصادر المكتوبة.

---

(1) **P.A. Reynolds op-cit, P.7-8**

(٢) **مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص١٠٦-١٠٨.**

## الانتقادات على المنهج التاريخي

**اولاً:** لا يوجد حكم مطلق في التاريخ يقول كل شيء في العلاقات الدولية. كما يرى ريمون آرون، والرد المجرد للاحداث التاريخية لا يعلمنا شيئاً ما لم ينهل المؤرخ من بعض حقول المعرفة الاخرى، كالاجتماع والجغرافية وعلم النفس. وان الاستفادة من الحقول الاخرى للمعرفة قد اتسعت ولم يعد المنهج التاريخي يزودنا بالنتيجة النهائية بشكل يفوق ما تزودنا به علوم المعرفة المتطورة في العصر الحديث[1].

**ثانياً:** ان قدرة المنهج التاريخي على التنبؤ في العلاقات الدولية هي مسألة صعبة، اذ ان فائدة المنهج التاريخي كطريقة للتكهن يرتبط بالقناعة بأن تطابق تجربة الماضي مع اتجاهات المستقبل يتعلق بمستوى ونسبة التغيير خلال الزمن فاذا كان السلوك حول قضية معينة هو نوعاً ما مستقر فأنه يمكن قياس النماذج خلال زمن معين فعندئذ يمكن تحليل السلوك السابق كأساس لتحليل السلوك المستقبلي. ولكن في فترات التغييرات السريعة والجذرية فقدت التجارب التاريخية القدرة على التكهن، ويصبح عندئذ تطبيق المنهج التاريخي غير فعال في العلاقات الدولية[2].

**ثالثاً:** ان التاريخ كأي حقل اكاديمي منفرد لا يمكن ان يخبر رجال الدولة بوضوح كيف بأمكانهم العمل والرد تحت ظروف جديدة مع لاعبين آخرين منهم. والتاريخ لا يمكن ان يعلم صناع القرار ماذا يتوجب عليهم ان يقرروا في أي زمن معين. انه يمكن ان يقترح السبيل المباشر وذلك بالتركيز على احداث الماضي والاتجاهات والمصالح القائمة. فعملية صنع القرار السياسي الخارجي لا يمكن ان تنجز في

---

(1) Peter A. Toma "Introductory essay" op-cit P.7

(2) Ibid, P.7

اطار التاريخ، وانما في الاطار الذي تستخدم فيه العناصر. والتاريخ على الرغم من كونه مفيداً الا انه منهج غير كاف للدراسة وحده، اذ ان طالب السياسة بحاجة الى معرفة اكثر حول فن صنع القرار(١).

**رابعاً:** ان الجدل هو من السعة من اجل المسك بكل العوامل الرئيسة في الشؤون العالمية وحساب القوى الرئيسة المؤثرة في فترة محددة وعليه فمن غير الممكن الاعتماد على عامل واحد الا وهو التاريخ في تحليل العلاقات الدولية كما ذكر توينبي بشأن الحضارة وماركس بشأن تأثير المادية التاريخية على حركة تطور المجتمعات(٢).

**خامساً:** ينكر المنهج التاريخي امكانية وجود علاقة السببية او التحليل السببي او الفهم النظامي في الوقت الذي اخذت فيه مناهج جديدة تؤكد على هذه المؤثرات في التحليل، ولاسيما، ما تؤكد عليه الاتجاهات الحديثة في تحليل العلاقات الدولية(٣).

**سادساً:** من الصعب استنتاج قوانين من التاريخ. وان عملية استخراج قوانين من التاريخ والعمل على ايجاد غاية في التاريخ نفسه اكثر من الطبيعة الاخلاقية للانسان سيضع المؤرخ في الطريق المسدود وعدم الثبات في جميع نماذج قواعد لتقويم القوانين المقتبسة تجريبياً. ومنذ ان يرى فلاسفة التاريخ في التاريخ كشفاً لاكثر من مجرد تكرار الانموذج الاساس فأن العالم يتم التعامل معه ليس على اساس حقل وانما على اساس خطة والذي تعمل فيه بعض القوى نحو غاية معينة. ان وحدات التحليل المستخدمة من قبل الفلاسفة هي مجموعة كبيرة مثل: الطبقات،

---

(١) N. Padelford and G Lincolin "The Dynamics of International Relations" op-cit, P.31

(٢) Stanley Hoffmann "Contemporary Theory in International Relations" op-cit, P.38

(٣) Ibid, P.39

الشعوب، الحضارات والثقافات، وفي بعض الاحيان فأن مثل هذه الوحدات مفيدة لنا، ومع ذلك فأنها لا يمكن ان تكون ادوات تحليلية فقط طالما كان علينا ان نتعامل مع تلك الادوات[1].

**سابعاً:** وبشأن مصادر التاريخ ترد بعض الانتقادات[2]:-

أ. ان معظم الوثائق المحفوظة داخل الارشيفات تبقى محاطة بالسرية لمدة ثلاثين عاماً. وفي غياب الوثائق الاساسية فأن الباحث يجد نفسه مضطراً الى الاكتفاء بما يمكن ان يحصل عليه من مادة.

ب. ان الوثائق الرسمية بحاجة احياناً الى ترجمة وقد تؤدي الى تفسيرات متباينة لا يمكن التغلب عليها مثلما ظهر بالنسبة لقرار مجلس الامن الشهير (٢٤٢) لعام ١٩٦٧ بين الترجمتين الفرنسية والانكليزية حول الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة.

ج. في حالات كثيرة هناك تناقض بين التصريحات الرسمية للدول وبين السلوك الواقعي لها. واحياناً تقوم الدول على السير ضمن خطى لا تتفق مع تصريحاتها الرسمية.

د. ان المذكرات وذكريات الشخصية التي مارست ادواراً هامة في السياسة الدولية تزودنا في الواقع بمعلومات عن شخصية مؤلفيها والظروف التي صنعوا فيها قراراتهم اكثر مما تزودنا عن الحقيقة لان هؤلاء اللاعبين الكبار لا يمكن ان يبتعدوا عن الادوار التي لعبوها.

ه. صحيح ان وسائل الاعلام تزودنا بالكثير من المعلومات الهامة عن تطورات الاحداث الدولية الا ان حرية التعبير لازالت غير ممكنة في عدد كبير من الدول التي تسيطر فيها الحكومات على الوسائل السمعية والبصرية وتستخدمها كأدوات للدعاية.

---

[1] Ibid, P.39

[2] مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦-١٠٨.

## المبحث الثالث

## المنهج الاخلاقي-المثاليMoral-Idialist Approah

يلعب هذا المنهج في ايجاد قناعة راسخة عند الشعوب بدور الاخلاق في بناء العلاقات الدولية. اذ يوجد هناك اعتقاد واسع بأن غياب القواعد الاخلاقية المشتركة بين الشعوب هو المسؤول بشكل كبير عن اندلاع النزاعات والعنف الذي يجري بين الدول. ولهذا فأن التأكيد على اساس السلوك التعاوني والاكثار من الحلول السلمية للنزاعات الدولية يمكن ان يضمن فقط حينما تتفق الدول على قواعد اخلاقية عامة. وان هذه القواعد الاخلاقية تعين على ايجاد اهلية العمل في العلاقات الدولية. وان استخدام القوة طبقاً لهذا المنهج هو عمل مدان اخلاقياً، وان ضمان السلام يقام على اساس القيم الاخلاقية. كما ان انضمام الشعوب الى هذه القواعد غالباً ما يأتي على اساس الاتفاق والقناعة بدور هذه القواعد في اقامة ارضية للسلام العالمي. فضلاً عن ان قبول هذه القواعد سيجعل من الصعب لكل طرف في النزاع ان يرتبط بعمل شرير ضد الآخر[١].

ويرى دعاة هذه النظرية بأنه في الوقت الذي تتوجه فيه الضرورات الاخلاقية وتخاطب سلوك الافراد في الاساس ولكنها تمس حياة المجتمع ايضاً، بما في ذلك جوانبه الدولية، في الاقل، من خلال تأثيرها على عملية ضبط سلوك كل فرد على حدة[٢]. انها تبدأ بالاعتقاد بأن الطبيعة الآنسانية تقوم على الاحسان والمساواة بين الناس والدول بوصفهم لاعبين في السياسة الدولية. انها تدعي بأن الدول هي امتداد للانسان وتسعى وتبحث من اجل

---

[١] Werner Levi "The relative Irrelevance of Moral Norms in Intenational Politics" in James Roseau "International Politics and Foreign Policy" The Free Press, New York, 1969, P.191

[٢] مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

تحقيق الانسان المثالي، انها تركز على الناس اكثر من الدول وان اهتمامها الرئيس ينصب على ان التشابه بين اللاعبين الدوليين (الافراد والدول) هو من اجل تعزيز المثاليات الانسانية. وبقدر ما يرفض المثاليون القوة في العلاقات الدولية فأن بعضهم يرى بأنه يمكن تبريرها اذا كانت تخدم الافكار المثالية مثل تحقيق الحرية والعمل على انهاء الحروب او اية قاعدة مثالية يرون انها مفيدة[1].

وتعد الاديان مصدراً للعديد من المبادئ في هذا الميدان، غير ان الاخلاق ليست حكراً على الاديان. فالاسس الاخلاقية تضرب بجذورها في فلسفات عديدة بل، وببساطة شديدة، في عبادة العقل. والواقع ان السلطات الدينية لم تنقطع طوال التاريخ عن تحذير القائمين على السلطة من عواقب اساءة استخدامها عند مباشرتهم لها. فقد بذلت الكنيسة الكاثوليكية جهوداً ضخمة منذ القرون الوسطى للتقليل من اللجوء الى القوة المسلحة او في الاقل للحد من آثارها. فنظرية الحرب العادلة التي تناقلها القدماء وقننها توماس الاكويني في القرن التاسع عشر اخضعت شرعية استخدام القوة الى شروط ثلاثة: عدالة الاساس القانوني، عدالة القضية، سلامة القصد. وقد شارك الفلاسفة ورجال الكنيسة في ادانة الحرب، ونقد الاستعمار والنضال من اجل الغاء الرق والعبودية والمطالبة من اجل توزيع اكثر عدالة للثروة[2].

ويؤكد المثاليون بأن هناك قوانين تلزم الدول الاعضاء في المجتمع الدولي في علاقاتهم المتبادلة. ويعتقدون بأن عصبة الأمم وميثاق باريس وميثاق الامم المتحدة قد حققت نجاحاً في تقييد القضايا والتي ربما كانت قد تلجأ من اجلها الدول الى الحرب. والمثاليون يدعون بأن الناس والدول

---

(1) **David C. Jordan "World Politics in Our Time" D.C Heath Company, U.S.A. ,1970, P.60-61**

(2) **مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٢٥-٢٧.**

يبحثون عن المثاليات والقواعد والمبادئ، وانهم يمتدحونها عندما تخدمهم وينتقدونها عندما تتجاهلهم. ويبدو ان هناك افتراضاً بأن التغييرات الاجتماعية والتكنولوجية قد قادت الى تجانس عالمي اكثر من اثارة مشكلة صيانة السلام. وحيال كل قضية يرون بأن الحرب هي امر غير مسموح به وانهم يتوقعون من الآخرين مشاركتهم هذا الانطباع ويصبحون عندئذ اكثر حباً للسلام. كما يعتقدون بأن النزاعات تنجم عن الظروف الاجتماعية وليس من الميل العدواني الغزيزي للانسان في المجتمع، وبالنتيجة فأنهم يسعون الى معالجة الامراض الاجتماعية والاقتصادية وبأسرع ما يمكن[١].

ومن الناحية المثالية، فأن هذه القواعد الاخلاقية ستصبح راسخة الى درجة عالية في المؤسسات الدولية وتصبح جزءاً مترسخاً من البيئة الاجتماعية لصناع القرار السياسي الى الحد الذي لا تصل فيه المصالح والاهداف المتعارضة مع هذه القواعد الى مرحلة حادة وتؤدي في نهاية المطاف الى استخدام القوة. وان هذا الاعتقاد يساعد على اقامة مجتمع مندمج وهو اساس الهيكل القيمي لاعضاء المجتمع. لقد اصبحت المسألة الرئيسة هي اكتشاف الدور الذي تلعبه القيم في الحفاظ على مجتمع سلمي وتحديد فيما اذا كانت القيم توافق اية وسيلة مناسبة للسلم[٢]. كما ان امتلاك القيم الاخلاقية، في الواقع، هو بناء مجتمعي وان القيم المشتركة ربما تؤدي الى اندماج المجتمع لكونها امراً يشترك فيه اعضاء المجتمع وبما يؤدي الى اظهار سلوك سلمي واقامة مجتمع سلمي[٣].

---

(١) David Jordan op-cit P.61-62

(٢) Ibid, P.61-62

(٣) Levi Werner op-cit, P.191-192

## طبيعة القواعد الاخلاقية

ان هناك بعض الاسباب التي تجعل القواعد الاخلاقية اكثر تأثيراً من اتجاه المصالح والسلوك ومنها[1]:-

١. ان القواعد الاخلاقية هي بالضرورة وضعت في صيغ عامة وواسعة، واصبحت نتيجة لذلك، موضوعاً لتفسيرات مختلفة واسعة ازاء قضية معينة. ومن زاوية وظيفة القاعدة الاجتماعية فأن مرونة السلوك واختلاف التفسيرات تؤدي الى طريق غير ملائم طالما ان السلوك المرغوب او المتوقع لم يتحقق وحينما تكون هناك قاعدتان في نزاع فأن مدى السلوك المسموح لكل منهما ربما لا يقود ابداً الى سلوك غير تصارعي. فالتعايش السلمي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يدعو لاقامة السلوك على اساس القيم الاجتماعية المتبادلة.

٢. ان القواعد الاخلاقية تتكون من النظام القانوني لقيم فردية متعددة رغم كونها عرضة للتغيير. وكما تتطور الحاجات الاجتماعية وتتطلب وضع قيم جديدة فانها تضيف قواعد جديدة ايضاً. وان هذه القواعد الفردية ليست بالضرورة متطابقة مع غيرها من القواعد الاخرى وان هذا يكون صحيحاً بالنسبة الى ذلك الجزء من النظام الذي ينطبق على كل اعضاء المجتمع او على تلك الاجزاء المنطبقة على بعض اللاعبين وادوارهم. ان قيم عديدة تستند الى ادوار ولكن تتجانس الادوار وربما ليس كذلك الاخلاق واحياناً تستخدم القواعد الاخلاقية في مواقف مختلفة. اذ تستطيع دولتان ان تختار تطبيق قواعد مختلفة تستند الى سلوكيات مختلفة على الرغم من ان النظام القيمي العام للاطراف لا يكون متشابهاً. كما ان تعريف الموقف الذي يحدد القواعد المطبقة يدخل انواعاً عديدة من العوامل التي لا صلة لها بالقواعد القانونية مثل ثقافة

---

(1) Ibid, P.196-197

الامة والبيئة والتجربة التاريخية. وان الامم ترى في موقف بعضها البعض نتيجة عدة عوامل تكون القواعد الاخلاقية جزءاً خارجاً عنها فالقواعد الاخلاقية في بعض المواقف قد لا تكون محددة للسلوك.

٣. ان القواعد الاخلاقية ضعيفة تجاه السلوك نتيجة لاختلاف الحدة التي تتمسك بها القواعد الفردية فيظهر ان تدرجية التوترات هي محددة جزئياً من قبل القاعدة الاخلاقية للحفاظ على المجتمع ومن قبل الجزء الواسع من الثقافة والمصالح للجماعة. فالقواعد يتم التمسك بها جماعياً ولكن ليس بنفس الحدة، ولهذا السبب فهي لا تؤدي الى ممارسة السلوك نفسه.

## المبحث الرابع

## المنهج القانونيNormative Approah

تقوم فكرة المنهج القانوني على انه لا يمكن اقامة مجتمع دولي ما لم يخضع افراده لقواعد السلوك، والمقصود بذلك خضوع الدول لقواعد القانون الدولي العام. ويكون الحكم عندئذ على سياسات الدول وفقاً لانطباقها على قواعد القانون الدولي اكثر من تأثرها بالمتغيرات والظروف التي تؤثر على سلوك الحكومات[1]. ويتبادل الكتاب الرأي بشأن ان تأثير القواعد القانونية في العلاقات الدولية ينطلق من الفكرة القائلة بأن الدول تهتم بزيادة قوتها فقط، او بشكل متواضع، ان الدول ستفشل في البقاء ما لم تسع نحو زيادة قوتها. وهكذا تتبع الدول قواعد القانون الدولي لانها تريد العيش في عالم يسوده السلام والقانون[2].

ويرى المعنيون في السياسة الدولية بأن خضوع الدول الى قواعد قانونية اخذ يشكل مشكلة مهمة في الفلسفة السياسية تعبر عن نفسها في المسرح الدولي كما تعبر الديمقراطية عن نفسها في السياسات الداخلية. وتنقسم هذه المشكلة الى قسمين. فبعضهم ينظر الى السياسة كوظيفة للاخلاق والبعض الآخر ينظر الى الاخلاق بوصفها وظيفة للسياسة. فاولئك الذين يزعمون باولوية الاخلاق على السياسة يتمسكون بأن من واجب الفرد الخضوع لمصلحة المجتمع ككل مضح بمصلحته من اجل مصلحة الآخرين الذين هم اكثر عدداً. ان الذين يزعمون بأولوية السياسة على الاخلاق يرون

---

(١) K.J. Holsti op-cit. P.4-5

(٢) Morton Kaplan and Nicholas Katzenbach "The rol of norms in International Politics" in B. Sanders and Alan Durbin in "Contemporary International Politics: Interoductory Readings: op-cit, p.48

بأن الحاكم يسمو على المحكومين لانه الاقوى بينما هم الاضعف وهكذا يخضع الفرد لقواعد اكبر من الخضوع الطوعي. وعليه فأن وجهة النظر القانونية هي امتداد لوجهة النظر المثالية التي تبدأ من اولوية الاخلاق بأعتبارها التزاماً على الفرد والذي من واجبه الخضوع للقواعد الموضوعة في مصلحة المجتمع. وبأتباعه مصلحة المجتمع، فأن الفرد يساهم، في الواقع، بتطوير مصلحته ايضاً. فضلاً عن ان القوانين الاخلاقية يمكن ان تقام بواسطة العقل[١].

ان المنهج القانوني يقوم على دور القانون الدولي في ضمان وصيانة الامن والسلام في العالم. اذ ان حل المنازعات الدولية يتطلب ايجاد الوسائل المناسبة لتسويتها، وان ذلك يتم من خلال انشاء مؤسسات دولية تساهم في القضاء على مصادر العدوان في المجتمع الدولي[٢].

وقد رأى المعنيون في السياسة الدولية ورجال القانون بأن نظام توازن القوى قد جر العالم الى سلسلة من الحروب التي جلبت الخراب والويلات للشعوب وان حل ذلك يتم من خلال انشاء منظمات دولية، حيث تم تأسيس عصبة الامم بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى بموجب معاهدة فرساي لعام ١٩١٩ والتي كان لها دور في اعطاء دفعة كبيرة لظهور المنهج القانوني.

وتعد المنظمات الدولية انظمة مؤسساتية للتعاون تمتد وظيفتها من التعاون الفني والاقتصادي الى الحفاظ على السلام العالمي. وضمن هذا الاطار تعمل المنظمات الدولية على تطوير الاعتمادية بين مختلف اللاعبين

---

[1] **Edward Hallet Carr "The Twenty years Crises 1919-1939: An Introduction to the study of International Relations" Macmillan, St. Marilins Press, London, 1970, P.41-42**

[٢] **د.اسماعيل صبري مقلد "العلاقات السياسية الدولية": دراسة في الاصول والنظريات" ط٣ مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٤، ص١٧.**

الدوليين وتتمكن عندئذ من تطوير الظروف الملائمة لتحقيق الاندماج بين الدول على المستويين الاقليمي والعالمي. ومن شأن هذا الدور ان يساهم في اتمام الوظائف الحقيقية للمنظمات الدولية في اطار نظام دولي او فرعي[١]. كذلك تساهم المنظمات الدولية في ايجاد الوسائل المناسبة لحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية. ويبدو انه من الصعب الادعاء بالقضاء على النزاعات الدولية. واذا كان الامر صعباً للقضاء على النزاعات فأنه من الصائب منع تبلور النزاعات الى حد الصدام المسلح[٢].

وفي اطار نظرية المنظمات الدولية يمكننا ان نميز على المستوى الدولي بين اتجاهين:-

**الاول:** ويتمثل بالدراسات المتعلقة بوظيفة المنظمات الدولية والتفاعلات بين اعضائها وعملية اتخاذ القرارات والامكانيات التي تمتلكها في بعض الحالات بصفة لاعبين مستقلين نسبياً.

**الثاني:** ويتعلق بدور المنظمات الدولية ومدى مساهمتها الفعالة في الاندماج على المستويين الاقليمي والدولي وفعاليتها في ضمان السلام وحل النزاعات بالطرق السلمية.

وفي الواقع ان من شأن هذه الدراسات ان تشكل استيفاء للوظائف التي تؤديها المنظمات الدولية في ظل نظام دولي او فرعي ومتابعة تطور هذه الوظائف ومقارنتها بتلك التي وضعت في بداية نشأتها. وبالنسبة للمنظمات غير الحكومية فأن التركيز ينصب على الدور الذي يمكن ان تلعبه بوصفها لاعباً في النظام الدولي ولاسيما حول تأثير عملها على الحكومات الوطنية وبالعكس[٣].

---

[١] **Phillipe Braillard op-cit P.140**

[٢] **Ibid, p.379**

[٣] **Ibid, p.140**

لقد توخى مؤسسو العصبة هيكلاً مؤسساتياً مثالياً يقوم على منع الحرب ومقاومة العدوان وحل المنازعات حلاً سلمياً. ولكن كانت هناك فجوة بين ما هو كائن وبين ما يجب ان يكون عليه. أي كانت فجوة كبيرة بين الاطار النظري الذي قامت عليه العصبة والاطار التطبيقي لها. وانطوى عهد العصبة على نواقص نظرية. ولما كان العهد ينص على معاملة كل الدول الاعضاء بشكل متساو فأنه قد ضمن للدول الكبرى اغلبية دائمة في مجلس العصبة، وطالما لم يسع العهد لالغاء الحرب كلية ولكنه عمل فقط على تحديد الاسلوب الذي يمكن الرجوع اليه بشكل مشروع. ان الالتزامات المفروضة على اعضاء العصبة لتطبيق العقوبات على حالات خرق العهد لم تكن بدون غموض[١]. وقد بذلت الجهود لتغطية النواقص في عهد العصبة بواسطة الرفض المطلق لكل الحروب وجعل تطبيق العقوبات امراً تلقائياً. وبذلت المساعدة المتبادلة لعام ١٩٢٣ وبروتوكول جنيف ١٩٢٤ وميثاق لوركارنو ١٩٢٥ وميثاق بريان كيلوج ١٩٢٨. وفشلت العصبة في وضع حد لبعض حالات العدوان التي عصفت بالعلاقات الدولية مثل قيام اليابان بغزو منشوريا عام ١٩٣١ وقيام ايطاليا بغزو الحبشة ١٩٣٥ والحرب الاهلية الاسبانية ١٩٣٦-١٩٣٩ والنزاع الايطالي-اليوناني ١٩٢٣ والنزاع الالماني-البولندي حول دانزك ١٩٣٩. وعلى الرغم من العقوبات التي فرضتها العصبة على ايطاليا ومطالبتها اياها بالتخلي عن الحبشة الا انها تمادت في عدوانها ومما زاد الطين بلة هو قيام بعض دول العصبة بالتعاطف مع ايطاليا المعاقبة مثل المانيا والنمسا وهنغاريا مما ادى في نهاية الامر الى دخول العصبة في طريق مسدود. لقد تصور كار بان العصبة عبارة عن اداة مستوحاة من المذاهب الليبرالية للقرن التاسع عشر وان نهايتها كانت منتظرة[٢]. والمشكلة

---

[١] **Edward Hallet Carr, op-cit, p.28-29**

[٢] **Ibid, p.30-31**

هو ان قواعد القانون الدولي قد خرقت بين فترة واخرى وان بعض الدول كانت اقل تقييداً واقل اعترافاً بأهمية قواعد السلوك من غيرها. وفي القرن التاسع عشر ولفترة معينة، فأن عدة دول وفي ظل بعض الظروف الدولية قد حققت بعض المكاسب من خلال خرق القواعد المتعلقة بالحرب او انها اساءت معاملة الملكية في الاراضي المحتلة وبعض الدول مارست القمع ضد سكان الدول المحتلة، ومن شأن ذلك المساهمة في اضعاف القواعد العامة للقانون..اذ كلما تعمل الدول على اضعاف قاعدة معينة فأنه ليس من السهل في الغالب التفاوض حول وضع قواعد جديدة. وهذا يفسر جزئياً استمرارية عمل القواعد العرفية. وحتى عندما تصبح القواعد القانونية غير مرغوب بها عند بعض اللاعبين الرئيسيين في المسرح الدولي، فأنهم يكونون حذرين في خرقها خشية من ضعف القاعدة العامة للقانون، وحتى عندما يخرقون القاعدة القديمة فأنهم لا يستطيعون الاستمرار في القيام بذلك. والمشكلة هو انه من الصعب تقدير المدى الذي يكون فيه القانون مفيداً بشدة لصالح الدول[١].

نتائج سلبية على الطرق التي نهجها الدارسون في حقل العلاقات الدولية، فضلاً عن ان الكثير من المعنيين لم يعد بوسعهم عدم الاكتراث حيال التوجهات التفسيرية والاخلاقية والتشريعية لنهاية حقبة العشرينات. واخذوا يؤكدون بأنه مثلما هي مهمة المعاهدات والمنظمات الدولية فأن الاهمية الاكبر في السياسة الدولية يجب ان تعطى للاهداف مثل الامن والتوسع والعمليات مثل التجارة والدبلوماسية والوسائل مثل الدعاية والتخريب[٢].

وعندما قامت منظمة الامم المتحدة في عام ١٩٤٥ فأنها كانت تعبيراً عن الحاجة الملحة لاقامة منظمة عالمية تتجاوز نقاط الضعف التي احاطت بالعصبة وتأخذ بنظر الاعتبار اقامة منظمة عالمية تستخدم القوة اذا تطلب

---

[١] Morton Kaplan and Nicolson Katzenbach op-cit, p.120

[٢] K.J. Holsti op-cit, p.5

الامر. ومع ذلك فأن المرحلة التي جاءت بها الامم المتحدة تعد عصراً جديداً من الدبلوماسية البرلمانية التي فتحت آفاقاً جديدة في العلاقات الدولية التي تقوم على:

١. اقامة منظمة دائمة لها مسؤوليات واهداف محددة.

٢. مناقشات عامة يكون لها صدى واسع

٣. قواعد اجرائية تحكم استمرار المناقشات

٤. قرارات يتم تبنيها بعد التصويت بالاغلبية.

ومما ساعد على ظهور هذا النمط من الدبلوماسية هو الزيادة في عدد الدول النامية التي ظهرت على المسرح الدولي منذ عام ١٩٥٥ ولاسيما في عام ١٩٦٠ والتي استطاعت ان تحقق الهيمنة على الجمعية العامة للامم المتحدة مستفيدة من التصويت بالاغلبية[1]. واخذت تطرح هذه الدول مسألة تطوير الامم المتحدة ولاسيما عمل مجلس الامن الذي جمد بواسطة حق النقض وتحسين القواعد والاجراءات في هيئات المنظمة العالمية واعطائها الوسائل المناسبة من اجل انجاز دورها بشكل افضل في حدود الميثاق. وطرحت قضية القيام باصلاحات ديمقراطية في الامم المتحدة مثل تعديل المادة (١٠٩) من الميثاق. واكدت هذه الدول على احلال الديمقراطية في المنظمة بحيث تشمل كل الدول الاعضاء في ان يكونوا متساويين امامها.

لقد انتقدت المنظمة العالمية على اساس ان وضعها ينطبق على وضع القرن التاسع عشر اكثر من انطباقه على القرن العشرين. واهم تلك الانتقادات التي كيلت على الامتيازات الممنوحة للدول الكبرى والتي بأمكانها ان تعرقل عمل المنظمة بواسطة حق النقض وان تقوم المنظمة بدلاً من ذلك على اساس المشاركة المتساوية في التصويت وطرح البعض معايير جديدة للتصويت[2].

---

(١) **Charles Zorgbibe op-cit, p.139**

(٢) **Ibid, p.148**

ان أي حكم او عقوبة ضد احد الاعضاء الدائميين الذين لهم حق استخدام النقض لا يمكن تنفيذه الا بموافقة ذلك العضو. ولا يمكن المجادلة بأن الحصانة التي يتمتع بها الاعضاء الدائميون في مجلس الامن لا تؤثر في الجهاز القانوني للميثاق. وفي اسوء الحالات تكون الدول الخمس الكبرى مخالفة للقانون ومخلة بنظام سيظل سارياً لبقية اعضاء المجتمع الدولي. ومثل هذا الرأي يعني القبول بنظامين قانونيين: احدهما للدول الخمس الكبرى التي تسيطر على نسبة ساحقة من القوة العسكرية والصناعية في العالم والآخر لبقية العالم. ومن جهة سياسية لا يعتمد الحفاظ على السلام في هذه الحالات على العقوبات القانونية ولكن على توازن القوى بين الدول الكبرى[١].

ان من ابرز المآخذ على المنهج القانوني تكمن في ان مبادئ السيادة الوطنية وتأكيد المصلحة القومية قد انتصرت في اكثر الاحيان على قواعد القانون الدولي ويتضح من استعمال القوة حيث تكون مبادئ القانون الدولي واضحة تماماً[٢].

---

[١] **ولفغانغ فريدمان "تطور القانون الدولي" منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، بلا تاريخ، ص٧٢.**

[٢] **المصدر السابق، ص١٦٨.**

## المبحث الخامس

## المدرسة الواقعيةRialist Approach

جاءت المدرسة الواقعية كرد فعل على المدرسة المثالية. وهي حصيلة الخلل الذي اصاب العلاقات الدولية في الثلاثينات حينما تعرض المنهج القانوني-المثالي الى انتكاسة شديدة والى خيبة امل. وعلى خلاف المدرسة المثالية التي تنظر الى العلاقات الدولية كما يجب ان تكون عليه فانها تدعو الى ملاحظة ما تسير عليه هذه العلاقات في الواقع. ويرفض الواقعيون مقولات المثاليين بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الامم ويشددون على ان الدول تتضارب مصالحها وتدخل في صراع يقود الى الحرب. وعلى خلاف المدرسة المثالية يعتقد الواقعيون ان الطبيعة البشرية ثابتة او في الاقل يصعب تغييرها بسهولة، فالانسان ليس مجبوراً على حب الخير والفضيلة فالانسان ينزع للشر والخطيئة وامتلاك القوة. ونتيجة للصعوبة في تحقيق السلام عن طريق القانون الدولي او التنظيم الدولي، يصبح من الضروري البحث عن سبل اخرى لتنظيم واستخدام القوة، ويعتبر الواقعيون ان توازن القوى هو احد الوسائل الهامة في هذا المجال، اذ عندما تتساوى القوى بين مجموعة من الدول يكون من المتعذر على احداها ان تسعى للهيمنة[1].

ان هذه المدرسة تنطلق من الفرضية التي تؤكد بأن الدول تسعى دائماً لتعزيز قوتها، ومن ابرز من تحدث عن ذلك هو هانز موركنثاو والذي اكد على ان جوهر السياسة الدولية يقوم على ركنين اساسيين هما القوة والمصلحة، وان المصلحة تتحدد في اطار القوة. وان الدول تسعى للبحث عن القوة وهي مجبرة على ذلك لتفادي الدمار. كما ان التفسير حول لماذا تسعى

---

[1] **جيمس دورثي وروبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص٥٩-٦٠.**

الدول للبحث عن القوة يرتبط بطبيعة الانسان. اذ يرى البعض بأن الانسان سواء في اطار الدولة او كفرد منقاد بواسطة الرغبة نحو القوة، وبعبارة اخرى ان اسباب السلوك التجريبي للدول واجهت افتراضاً يتعلق بتبريرات الانسان. فالانسان يبحث عن القوة بسبب الطبيعة الفطرية غير الامنة لبيئته. وان الناس مجبرون للحصول على القوة ليس بسبب ان القوة غير مرغوبة في سبيل تحقيق غاياتهم ولكنها وسيلة لتحقيق المتطلبات النفسية. والانسان يبحث عن القوة اما بوصفها غاية او بوصفها وسيلة. وان سلوك الدولة هو مجرد إمتداد لسلوك الانسان وان الواقعيين يرون بأنه اذا لم تبحث الدول عن القوة في سبيل تحقيق غاياتها فأنها سوف تبحث عنها لاسباب تتعلق بالحفاظ على الذات وانه اذا لم تقم الدول بذلك، في الوقت الذي تقوم به دول اخرى، فأنه سيكون محكوماً عليها بمعاناة الاكراه والاندحار وحتى الاندثار[١].

وفي اصولها تستند المدرسة الواقعية الى نظرية حالة الطبيعة عند هوبز اذ ينطلق هوبز من مقولة مفادها ان الانسان يميل دوماً الى الصراع مع اقرانه من البشر مدفوعاً في ذلك اما في البحث عن المنفعة او دفاعاً عن امنه او طمعاً في المجد. وترتبط هذه الحالة الطبيعية في ذهن هوبز، بغياب السلطة المنظمة، اذ طالما يعيش البشر بدون غطاء من سلسلة مشتركة يحترمونها فانهم يصبحون في وضع شبيه بحالة الحرب. وان الطريقة الوحيدة لتجنب اللجوء الدائم الى العنف تكمن في اقامة سلطة يتمكن البشر في حمايتها من العيش بسلام[٢].

والعلاقات الدولية يمكن ان تدرك لتشمل مجموعة من المصالح تقع وراء القوة، ويرى موركنثاو بأن المصلحة قد تركزت في السياسة الدولية. ذلك ان كل حكومة تهتم بالصراع وعليها ان تعدل افعالها طبقاً لمتطلبات

---

(١) **David Jordan, op-cit, p.58**

(٢) **مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.**

القوة. وحينما يتسائل البعض عن جدوى الصراعات بين الامم ويطالب بأن يكون التعاون بديلاً عن القوة يجيب انصار القوة بأن الرغبة في القوة هي ببساطة جزء من طبيعة الانسان وان الحاجات الانسانية قد تأثرت بواسطة هذه الارادة وان الاصلاحات لا يمكن تحقيقها لتصبح الظروف القائمة والدائمة للانسان في المجتمع. ويرى انصار القوة بأن منطق القوة لا يمكن تجاوزه ومتى ما تظهر منظومة من العلاقات بين الكيانات السياسية ذات السيادة الى الوجود فأن قواعد القوة تسود بلا محيص. ويرى هؤلاء بأن تقييد السلوك بواسطة القواعد الاخلاقية والقانونية يبرهن درجة عالية من الضعف لتغيير العلاقات بين الوحدات السياسية الى أي شكل من غير تلك الاشكال القائمة على انماذج اعتبارات القوة[١].

وعادة فأن رد فعل الانسان في المجتمع تجاه الآخرين يكون وفق طريقين متعاكسين. ففي بعض الاحيان يعبر عن الانانية والرغبة في تقديم مصالحه على حساب الآخرين. وفي اوقات اخرى فأنه يعبر عن الروح الاجتماعية والتعاون مع الآخرين من اجل الدخول معهم في علاقات من الرضا وحتى من اجل اخضاع انفسهم لهم. وفي كل مجتمع فأنه يمكن رؤية هاتين الطريقتين، فلا يمكن ان يقوم أي مجتمع ما لم يظهر نسبة كبيرة من اعضائه درجة معينة من رغبة في التعاون وتحقيق الرضا المتبادل، ولكن في كل مجتمع يتطلب وجود بعض العقوبات من اجل تحقيق التضامن المطلوب للمحافظة عليه، وهذه العقوبات مطبقة من قبل الجماعة او الفرد المسيطر (الحاكم) والذي يعمل بأسم المجتمع فالعضوية في اغلب المجتمعات هي طوعية. وان العقوبة القصوى التي يمكن تطبيقها هي الطرد. ولكن خصوصية المجتمع السياسي، والتي تأخذ في العصر الحديث شكل الدولة

---

(١) **Charles A. Meclelland "Theory and International System" The Macmillan Company, New York, 1966, p.65**

تكمن في ان العضوية هي اجبارية. والدولة التي تشبه المجتمعات الاخرى يجب ان تقوم على اساس المصالح المشتركة بين اعضائها ولكن القسر يمارس بشكل منظم بواسطة الجماعات الحاكمة من اجل فرض الولاء والطاعة ويعني بشكل لا يقبل الجدل بأن الحكام يمارسون السيطرة على المحكومين(١).

لقد اعتقد الكتاب المثاليون بعد الحرب العالمية الاولى بأن اقامة عصبة الامم كان يعني ازالة القوة في العلاقات الدولية واحلال الحوار بدل الجيوش وان سياسة القوة والتي نظر اليها بوصفها دليلاً على مساوئ النظام الدولي السابق اصبحت امراً منبوذاً. ان هذا الاعتقاد قد استمر لاكثر من عشرة سنوات وكان بسبب الظروف التي مرت بها الدول الكبرى والتي كانت مصالحها الاساسية تكمن في الحفاظ على الوضع الراهن. ويرى البعض بأن الافتراض بازالة القوة يمكن ان يؤدي الى حل المشاكل السياسية لم يكن صحيحاً وان المساواة الشكلية للكل في الحوار في ظل العصبة لم يجعل من القوة عاملاً اقل فعالية(٢).

لقد اراد موركنثاو اعداد نظرية عامة يمكن تطبيقها على كل علاقة سياسية حينما يرى ان القوة، واكثر تحديداً الصراع من اجل القوة، قد تحدد بشكل عميق في الطبيعة الانسانية والتي تعد مصدره، طبيعة ليست سليمة لانها تضع في كل انسان الرغبة والميل نحو القوة. وبالنسبة للسياسة الدولية فأن كل دولة تتطلع نحو القوة، وهي تسعى اما الى الحفاظ على الوضع الراهن او تغييره، وتؤدي بالنتيجة الى قيام ما نطلق عليه بتوازن القوى والى السياسات التي تهدف الى الحفاظ على هذا التوازن(٣).

---

(١) **Edward Hallet Carr. Op-cit, p.96**

(٢) **Ibid, p.103-104**

(٣) **Philippe Braillard"Theories des Relations Internationals" op-cit, p.69-70**

## المدرسة الواقعية الجديدة New Realist Theory

وتعرف ايضاً بالواقعية البنيوية او الواقعية العصرية. وتعتبر ذاتها امتداداً للواقعية التقليدية في الثمانينات. ومن ابرز كتابها كينيث والتز وستيفن كريزنر وروبرت جيلبن وروبرت تاكر وجورج مودلسكي ويسعى هؤلاء الى تقديم نظرية علمية موضوعية للعلاقات الدولية وذلك بعكس الواقعية التقليدية التي كانت تقوم على البديهة. وبالرغم من انطلاق هذه المدرسة من المسلمات والمفاهيم الاساسية ذاتها في الواقعية، فانها تحاول تحويل العلاقات الدولية الى علم اجتماعي[1].

وكما هو الحال في الواقعية التقليدية فأن الفوضى وغياب المؤسسات المركزية (الحكومة العالمية) يميز هيكل النظام. وفي هذا تبقى الدول اللاعب الرئيس وتسعى لضمان بقائها. وطبقاً للواقعية الجديدة فأن الدول لا تختلف في المهمة التي تواجهها الا في قدراتها. فالقدرات تحدد مركز الدول في النظام وان توزيع القدرات يحدد هيكل النظام. والشيء نفسه فأن التغييرات في توزيع القدرات تحفز التغييرات في هيكل النظام كما هو الحال في توزيع القوة من النظام الاحادي الى النظام الثنائي او من الثنائي الى المتعدد. والقوة تبقى ايضاً مفهوم مركزي في الواقعية الجديدة في حين ان السعي نحو القوة سوف لن يكون غاية في حد ذاته كما هو الحال في الواقعية التقليدية ولا ينبع من الطبيعة الانسانية، وبدلاً من ذلك فأن الدول تقتفي القوة كوسيلة للبقاء كما يفسر كينيث والتز. وتحاول الدول في وسائل حساسة استخدام الوسائل المتاحة من اجل تحقيق غاياتها. ان تلك الوسائل تقع في صفين، الجهود الداخلية قبل (التحرك لزيادة القدرات الاقتصادية، زيادة القوة العسكرية، تطوير استراتيجيات ذكية)، والجهود الخارجية مثل (التحرك نحو تقوية

---

(1) **د.ناصيف يوسف حتي "النظرية في العلاقات الدولية" بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٥، ص٦٢.**

وتوسيع تحالف ما او لاضعاف التحالف المعادي). ان توازن القوى يظهر بشكل تلقائي انطلاقاً من غريزة البقاء وان توازن القوى يتشكل فيما اذا رغبت كل او بعض الدول اقامة والحفاظ على التوازن او فيما اذا كانت الدول تهدف الى الهيمنة العالمية. ان توازن القوى يجب ان يشكل العنصر الاساسي للواقعية الجديدة وان هذا الاستنتاج يعزز الفكرة التي تقول بأن هيكل النظام الدولي يحدد الناتج وليس خصائص الوحدات التي تكون النظام. وان الواقعيون الجدد يعترفون بأن الدول تسعى الى تحقيق عدة اهداف والتي في بعض الاحيان تتذبذب بتغير الاحداث في السياسات الداخلية. ان الواقعية الجديدة تساعد على تفسير لماذا تظهر آفاق التعاون والتغيير الدولي وترى بأن الخوف مستوطن في النظام الدولي، وطالما ترغب الدول في البقاء فانها يجب ان تدرك مدى التهديدات الخارجية المفروضة من قبل الاخرين وتعمل على حماية نفسها منها، وعندئذ فأنها يجب ان تكون حساسة لمركزهم النسبي في توزيع القوة. ان اعاقة التعاون هي مسألة ملازمة ليس في مقاصد الاطراف في المساعي التعاونية المحتملة ولكنها ترجع الى عدم الامن الناجم عن فوضوية النظام. ان شروط اللاامن-في الاقل، لا تأكدية كل واحد وحيال مستقبل ومقاصد وافعال الآخر-يعمل ضد التعاون. ويضيف والتز سبب آخر في ابتعاد الدول عن التعاون يتمثل في خشيتها من تبعيتها للدول الاخرى ولرفاهيتها. وان علاقة التبعية يمكن ان تأخذ شكل علاقة المتفوق-التابع طريق ذا اتجاه واحد او يمكن ان تأخذ شكل الاعتماد المتبادل-طريق ذا اتجاهين. وان نوعين من العلاقة يمكن ان تكون قائمة في السياسة الدولية وطبقاً لمنطق الواقعية الجديدة فأن كلا هما يمكن ان يدركا كتهديد[1].

---

[1] **Charles W. Kegley, Jr and Eugene R. Wittkopf, op-cit p.30**

## الانتقادات على النظرية الواقعية[1]:

١. ان هذه النظرية لم تأخذ بنظر الاعتبار سوى عامل القوة واهملت المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقات الدولية. ومهما تكن اهمية متغير القوة فأنه لا يمكن ان يصل الى تفسير، على المستوى العام، نوع معين من العلاقة الاجتماعية المعقدة والتي يدخل فيها عدد كبير من المتغيرات. ولهذا فأن تعريف السياسة الذي يقترحه موركنثاو ضيق جداً.

٢. ان مفهوم القوة لم يعرف جيداً وجاء استخدامه بشكل عام جداً. فالقوة قد اسئ تعريفها بالنتيجة ما بين وسيلة ودافع وعلاقة.

٣. ان مصطلح المصلحة الوطنية المعرف وفقاً لمصطلح القوة تعرض هو الاخر للانتقاد. فالمصلحة الوطنية لا يمكن تحديدها وقياسها بسهولة وبشكل موضوعي لانها مفهوم ذاتي بشكل كبير وينطبق على فترة لم يكن فيها النظام الدولي متجانساً.

٤. ان النظرية الواقعية تقوم قبل كل شيء على رؤية محددة للعلاقات الدولية وفق النمط الذي كان سائداً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مع وجود نظام دولي متجانس نسبياً. الا انه لا يمكن تطبيقها على النظام الدولي المعاصر. فضلاً عن ان الخصيصة التجريبية التي يريد موركنثاو اعطائها لنظريته محددة جداً.

---

(١) **Philippe Braillard op-cit p.71**

## المبحث السادس

## المنهج السلوكي Behavioral Approach

منذ الخمسينات اخذت العلوم السياسية تتجه صوب العلوم الاجتماعية وعلم النفس والاقتصاد والانثروبولوجيا وغيرها من اجل وضعها ضمن مناهج بحث في حقل مستقل ولاكتشاف المعلومات التي تساعد على بناء المفاهيم والنظريات. ان النتائج التي تمخضت عن ذلك يمكن ان نطلق عليها الثورة السلوكية- في علم السياسة-والتي تمثلت في السعي لابعاد العلوم السياسية عن القانون والفلسفة والتاريخ والتوجه بها نحو الجوانب النظرية المنهجية للعلم[1].

ويرى انصار هذا المنهج بأن علم السياسة هو حقل علم اجتماعي، وهذا يعني بأن عالم السياسة يدرس تلك الجوانب من سلوك الافراد والمجتمع والتي تقع بشكل مباشر او غير مباشر في المسرح السياسي. ومن مزايا هذا المنهج هو انه يتخلى عن الاعتبارات القانونية والاحكام القيمية للاخرين لان الحلول ونماذج الاختيارات التي يعتدبها قد تجذرت في توجهات الثقافة الخاصة وافضليات ذلك المجتمع الذي يعالجه ويتعامل معه[2].

ان الغاية من المنهج السلوكي هو تطبيق المنهاج والطرق والمفاهيم العلمية والمعلومات والحصول على تقنين المعرفة والتي لا يمكن تقنينها بدون المعلومات اذ ان صنع المعلومات يعد احد العناصر الرئيسة للتمييز بين الدراسات التقليدية والسلوكية في مناهج البحث في العلوم السياسية. والباحث في العلاقات الدولية، ضمن هذا المنهج، يركز على الحقائق الدبلوماسية

---

[1] Maria J. Falco "Truth and Meaning in Political Science: An Introduction to Political Inquiry" Charles Emerril pub com, U.S.A. 1973, p.102.
[2] Ibid, p.2-5

والعسكرية والاقتصادية التي تبدو اكثر ملائمة لاهتماماته. وتنصب الجهود في المنهج السلوكي على القيام بأجراء مقارنة بين حدثين او موقفين لا يمكن ان يكونا بالضرورة متشابهين، حيث ان كلاً منها منفرد وقائم بذاته. كذلك ان القيام باجراء المقارنة والتعميم يمكن ان يميز وجود انتظام او تشابه. وفي نفس الوقت فان امكانية اجراء المقارنة هي نسبية ومقاربة. ويجب التأكد من وجود مستويات كافية من الانتظام والتشابه بين عدة قضايا واحداث لكي- يمكن القيامّ بالتعميم. وبدون شك فأنه بدون تصنيف للاحداث فأن الحقائق لا يمكن ان تتحول الى معلومات والتي بدونها ينعدم التعميم. ومن اجل نقل المعلومات الى نقطة متقدمة فأن العالم السياسي يستخدم قواعد واضحة من اجل تحويل مجموعة من الحقائق الى معلومات وهذا يتطلب القيام باجراءات عملياتية تبدأ بقياس المتغيرات. فعند انتقاء عدد محدد من القضايا التي يرغب في استخدامها اساس للتعميم نعمد الى تحديد المتغيرات المستقلة والوسيطة والتابعة الضرورية للتحليل. ومن اجل الحصول على قياس ادق لهذه المتغيرات والعلاقة فانه من المفيد اجراء، مستوى واسع من التحليلات الاحصائية واستخدام الحاسبة الالكترونية اذ ان استخدام الطرق المنهجية والاحصائية سيضع الباحثين في الطريق الصحيح من اجل ايجاد حلول للمشاكل التي تواجههم في دراسة العلوم السلوكية[1].

ان دراسة المنهج السلوكي في العلاقات الدولية تنبع من الفرضيات بأن سلوك الامم هو في الواقع نتيجة لسلوك الافراد والجماعات والتنظيمات الاجتماعية والذي لا يتضمن فقط سلوك رؤساء الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع والاحزاب السياسية والمدارس واتحادات العمل ولكن يتضمن ايضاً

---

**[1] David Singer "Behavioral Science Approach to International Relations: Payoff and Prospect" in James Rosenau "International Politics and Foreign Policy: A Reader in research and Theory" The Free Press, New York, 1969, p.65-66.**

العائلات والمدارس والجمعيات المهنية. وقد درس علماء الاجتماع وعلماء النفس والانثروبولوجيا بدرجات مختلفة من الصرامة والابداع سلوك الافراد والجماعات وكان ذلك دافعاً لعلماء السياسة ليحذّون حذوهم(١).

وحينما نتحدث عن سلوك الانسان كمتغير فنحن نعني بأن السلوك في النظام الدولي انما يتأسس على الرغبات والاهداف والمعتقدات الشخصية والفردية والعناصر الاخرى الممزوجة بعضها ببعض تحت عنوان الخصوصيات الفردية. والمقصود هنا سلوك صناع القرار الذين يؤثرون على سلوك الدولة في الشؤون العالمية. ان هذا المنهج يتضمن دراسة سلوك الانسان لسببين(٢):-

**اولاً:** ان الانسان مركز للكون ويرغب في ان يكون سبب الاحداث التي تدور حوله.

**ثانياً:** يتفاعل الانسان مع آخرين مثله يومياً، ولهذا فهو يشعر بأن السلوك بين الامم لا يختلف كثيراً عن سلوكه.

ان تفسيراً شاملاً للسلوك السياسي الدولي يقوم على سلوك الانسان نفسه. وهناك عدة مناهج تربط سلوك الانسان بالنظام الدولي ويمكن توصيفها بما يأتي:-

**اولاً: الغريزة:** وتعني بأن تفسير سلوك الانسان على المستوى الدولي ينبع من ترتيب فطري. ويرى كينيث والتز بأن محور الاسباب الرئيسة للحرب توجد في طبيعة سلوك الانسان. وان مثل هذا التفسير في وقت السلم يرجع الى الفطرة الرئيسة النابعة من عدم وجود دوافع خارجية

---

(١) **Ibid, p.68.**

(٢) **Michael P.Sullivan "International Relations: Theories and Evidence", Prentice-Hall, Inc, Englewood, New Jersy, 1976 p.19-20**

لاحباط نظريات العدوان التي تقوم على رد فعل فطري يتم تحريكه بواسطة قوة خارجية. ويورد والتز رأي سبينوزا بأن غرض أي فعل هو الحماية الذاتية للاعب والصراع بين العقل والعاطفة، فاذا كان الانسان يعيش بواسطة عقله لوحده فانه عندئذ يستطيع ان يتعلم العيش جنباً الى جنب مع الناس الآخرين بدون ضرورة للصراع، ومع ذلك فأن عاطفته غالباً ما تقوده لتجعله يشعر بمزيد من الفخر حينما يلحق الاذى بالاخرين(١).

وقد عالج ميشيل سوليفان العلاقة بين الغريزة والحرب وتوصل الى ان هناك بعض المتغيرات الخاصة التي تكشف عن غريزة الانسان العدوانية ومع ذلك فأن الاعتماد على الغريزة لبس بتغيير كاف وضروري للعدوان. ويرى بأن النزعة الغريزية عند الانسان لا تسبب الحرب بشكل دائم مما يدفع الى القول بأن الغريزة تسبب سلوكاً سلمياً ايضاً، وان كلتا الغريزتين تعملان في اوقات متفرقة، والغريزة، كذلك لا يمكن ان تفسر التباين في سلوك الدولة نحو الحرب(٢).

**ثانياً:** هناك علاقة خاصة بين الصور والسلوك تقام في صورة المرآة، ولاسيما عند دراسة العلاقات الامريكية-السوفيتية ابان الحرب الباردة فقد وجد، خلال تلك الفترة، ان هناك سوء فهم متبادل بين الطرفين. فكل طرف قد صور الآخر بوصفه معتدياً ومستغلاً لشعبه وليس له ثمة شعبية في داخل الدولة ويفتقد للثقة ويتبنى سياسة خارجية غير عاقلة. ويرجع الامر الى ان هذه الصور قد تأثرت بالحرب الباردة.

وقد وجد فرانك وايزبوند بأن تمسك الامم بهذه الصور عن الاخر من غير المحتمل ان تمارس سلوكاً تعاونياً مع الطرف الآخر على المدى البعيد.

---

(١) **Ibid, p.23-24**

(٢) **Ibid, p.26**

كما ارتبطت هذه الصور احياناً بشن الحرب او استمرارها. فقد كانت النمسا عام ١٩١٤ تتحدث عن السلوك الاجرامي لصربيا وصور هتلر اعداءه في عام ١٩٣٩ بحملهم الضغينة ضد المانيا، كما هاجمت فيتنام الشمالية والفيتكونغ بشدة السياسة الامريكية اثناء الحرب في فيتنام. وبشكل معاكس فقد صور النمساويون انفسهم بصفة محبين للسلام والنظام وديمقراطيين، كما برأ هتلر نفسه من جرائم الحرب العالمية الثانية، كما بررت الولايات المتحدة حربها في فيتنام في اطار الاخلاقية والحضارة الغربية، وصور الفيتكونغ وفيتنام الشمالية انفسهم بوصفهم مسالمين ويكنون الاحترام لاستقلال الدول الاخرى. وهكذا تتغير الصور في مداها وشدتها خلال فترة الازمات والحروب[١].

**ثالثاً: نظام القيم:** يعمل نظام القيم كموجه او عنصر تغلغل لكل الافراد. ولكل فئة سياسية نظام قيمها الخاص. فالقادة البوشفيك في روسيا كان لهم نظام قيم خاص والقادة السوفيت كذلك وكانوا يعتقدون بأن عليهم تعظيم مكاسبهم وهدفهم تحقيق النصر لمعسكرهم. والقادة الامريكان امتلكوا ايضاً نظام قيم خاص. ووصف هنري كيسنجر وزير خارجية امريكا الاسبق نظام الاعتقاد عند وزير الخارجية الامريكي الاسبق جون فوستر دالاس بأنه انموذج لنية غريزية سيئة وبين بأن نظرة دالاس للعداء السوفيتي قد تغلغلت في نظام الاعتقاد الخاص به وقادته الى الاستنتاج بأن سلوك الاتحاد السوفيتي لم يكن مخلصاً ولكنه كان بمثابة وظيفة لتطوير قدراته لانه في عقل دالاس كان السوفيت شريرين فطرياً[٢].

---

[١] Ibid, p.44

[٢] Ibid, p.45.

**رابعاً:** دور الشخصية: تلعب الشخصية تأثيراً في السلوك السياسي الدولي من خلال مسألتين:-

**الاولى:** صعوبة التنظير في خصائص الشخصية حول نوع الموقف.

**الثانية:** ان القياس المناسب لمحددات الشخصية هي مسألة صعبة في العلاقات الدولية. ومن الصعب جداً ايجاد اجماع حول محددات الشخصية، فضلاً عن ان مسألة قياس التباين في خصائص الشخصية هي مسألة صعبة ايضاً. وفي عدد محدود من القضايا استخدمت بعض الشخصيات مثل ستالين وهتلر كدليل على تأثير الفرد، سيما،دراسة قدرة الشخصية في اتخاذ قرارات قادرة على تغيير السلوك. ومع ذلك فأنه من الصعب جداً العثور على خصائص الشخصية في القرارات[1].

## مدرسة ما بعد السلوكية Postbehavioralism

تلتقي منطلقات وحجج هذه المدرسة مع منطلقات المدرسة المثالية في العلاقات الدولية من حيث ان الاثنتين تركزان على اهمية القيم سواء اكان في اهداف البحث او في مسلماته. وترفضان المنطق الذي يقول بوجود بحث مجرد من اية قيمة، اذ ان ذلك غير ممكن وغير جائز ايضاً وتدعوان الى توجيه الابحاث للاهتمام بقضايا الساعة ولخدمة اهداف السلم وايجاد السبل لتلافي الحروب والنزاعات وبناء مجتمع دولي افضل. وتطورت بشكل خاص في اطار (مدرسة ما بعد السلوكية) الروح المحافظة عند السلوكية من حيث اهتمام هذه الاخيرة فقط في دراسة وفهم الظواهر السياسية ووصفها

---

(١) Ibid, p.59

دون الاهتمام ببذل الجهود لحل الازمات والنزاعات التي تهدد الانسانية. ويقول ايستن في هذا الصدد ان مسؤولية مدرسة ما بعد السلوكية تكمن في محاولتها كسر حواجز الصمت التي اقامتها المدرسة السلوكية، ودفع العلوم السياسية لمعالجة الحاجات الحقيقية للبشرية في فترات الازمات. ويرى ايستون "ان البحث السلوكي لا يمكن ان يكون مجرداً من القيم، ويدعو الى عكس ذلك اذ يعتبر مثلاً ان الباحثين والاكاديميين عامة عليهم مسؤولية تاريخية خاصة لحماية قيم الحضارة الانسانية وذلك بوضع المعرفة في خدمة هذه القيم[١].

وتلتقي مدرسة ما بعد السلوكية في هذا السياق مع المفهوم التقليدي للنظرية السياسية الذي تحدث عنه ليوشتراوس في اواخر الخمسينات عندما اعتبر ان الهدف الاساسي للبحث السياسي هو الحصول على المعرفة الضرورية لبناء مجتمع العدل والحق[٢].

ومن وجهة اخرى تنتقد مدرسة ما بعد السلوكية المدرسة الواقعية لتركيز هذه الاخيرة على الدولة كالطرف الاهم في السياسة العالمية معتبرة ان الاطار المفهومي الذي قدمته الواقعية صار عتيقاً وغير صالحاً ويعتبر بعض الكتاب من انصار مدرسة ما بعد السلوكية ان هناك اطرافاً غير الدولة تلعب دوراً موازياً بالاهمية للدولة واحياناً اكثر اهمية من العديد من الدول في النظام الدولي، ويرون انه مع تزايد الترابط الدولي والتداخل والاختراقات المتبادلة صار من الصعب ان لم يكن من شبه المستحيل اعتبار الدولة تعمل بوحي المصلحة القومية، واعتبروا بالتالي ان هذا المفهوم الاخير لم يعد صالحاً لتفسير سلوكية الدولة نتيجة لازدياد المصالح "عبر الدولة" "ووفوق الدولة" وتشعبها، لان مفهوم المصلحة القومية، صار غامضاً. وانتقدت

---

[١] د.ناصيف يوسف حتي، "النظرية في العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٥٩.

[٢] المصدر السابق، ص٥٩.

مدرسة "ما بعد السلوكية" ايضاً مفهوم سيادة الدولة واعتبرت انه صار بمثابة خرافة نتيجة للاختراقات الموجودة في النظام الوطني للدولة. ان القيم والاهداف التي جاءت بها هذه المدرسة تتمثل في التغلب على العنف للتوصل الى الغاء النزاعات والحروب وزيادة الازدهار الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق حقوق الانسان والعدالة السياسية والاهتمام بشؤون التلوث والحفاظ على البيئة. وتنتقد مدرسة ما بعد السلوكية المدرسة الواقعية لسببين اساسيين اولهما، اكاديمي تحليلي وهي ان الواقعية لا تأخذ بعين الاعتبار تأثير الترابطات عبر الدولة والترابطات الكونية والاعتماد المتبادل على السياسة العالمية، وثانيهما ان الواقعية تركز على قضايا الامن ولا تحاول ايجاد سياسات تساعد البشرية على التغلب على الازمات الكونية التي تهددها. ان هذه المدرسة ما بعد السلوكية تشبه المثالية في العشرينات والثلاثينات من حيث انها تعتبر ان هدف النظرية السياسية تقديم المعايير الاخلاقية التي على اساسها يمكن تقويم المجتمع الدولي والاطراف الدولية لتحديد من هو جيد وعادل ومن هو غير جيد وغير عادل. وتلتقي هذه المدرسة مع المثالية في المسلمة الرئيسية التي تقول بأن هناك انسجام في المصالح بين الافراد وبين المجتمع الكوني وايضاً بين المصلحة القومية والمصلحة العالمية في شؤون التنمية والامن والحفاظ على المصادر الطبيعية. ويدعو اصحاب هذه المدرسة الى اقامة مؤسسات فوق الدولة لادارة النزاعات التي تنشأ بين الدول والمساهمة في حلها وكذلك لادارة واستغلال المصادر الطبيعية وتأمين توزيعها بشكل عادل بين مختلف الدول[1].

---

[1] المصدر السابق، ص٥٩-٦١.

## الانتقادات على المدرسة السلوكية

**اولاً:** سعى علماء الاجتماع الى جمع المعلومات التي يمكن ان تقاس وتعامل احصائياً، الا انه هناك، في الواقع، معاناة حول المعلومات الكمية المناسبة في الشؤون الدولية، اذ بدت انها مسألة بعيدة المنال وان الحصول على مصادر مناسبة هو محدود واخذت تتطلب وجود درجة عالية من الدعم المالي(١).

**ثانياً:** لقد جاهد علماء الاجتماع من خلال ارتباطهم بالنزعة العلمية نحو بناء نظرية فعمدوا الى اقصاء العناصر المحابية والقيم، وهذا لا يعني بالضرورة بأن القيم والاخلاق سوف لا تدخل في انتقاء محور البحث السلوكي. ان استقلال الابحاث عن هذه القيم والاخلاق يمنع علماء الاجتماع من التحقيق والاستقصاء في المشاكل الاجتماعية. ان دراسة العلاقات الدولية في اطار المنهج السلوكي اصبحت مشكلة اكبر منذ ان ارتبطت المصلحة في مثل هذه الدراسات بالتوترات والصراعات والحروب الدولية(٢).

**ثالثاً:** يتقيد السلوكيون في ابحاثهم واهتماماتهم بما يمكن ان تقدمه لهم المناهج وتقنيات البحث العلمي. فاصبح المنهج السلوكي اسير المناهج العلمية والطرائق السلوكية لا تحاول التعبير عن الواقع والحقيقة الدولية بقدر ما تحاول فرض بنيان نظري ولم تتمكن من استخراج نماذج كاملة للدراسة(٣).

**رابعاً:** ان استخراج قواعد نظرية عامة من جداول احصائية لا تساعد على فهم طبيعة العلاقات الدولية لان العينات التي انتقيت للدراسة قد اخذت من سجل التاريخ، أي انها اخضعت الى تفسير وتم تحليلها كمياً وفق الطرق العلمية

---

(١) **Louis Kriesberg "Social Processes in International Relations: A Reader" , John Wiley and com, Inc, U.S.A, 1968, p.8**

(٢) **Ibid, p.8**

(٣) **د.ناصيف يوسف حتي "النظرية في العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.**

الحديثة، وعليه فأن التحليل الكمي السلوكي لا يفوق ما تأتي به النظرة التاريخية الثاقبة[1].

**خامساً:** يعاب على المنهج السلوكي في محاولته لاستخراج قواعد نظرية من خلال ضبط التكرار في الاحداث الدولية لتحديد مظاهر الانتظام وذلك لان التغيير هي مسألة مألوفة في العلاقات الدولية. اضف الى ذلك ان تشخيص انتظام في حدث دولي معين لا يمكن ان يكون هو المعيار الذي يفسر الاحداث لاستشراف المستقبل بل ربما هذه الظاهرة بحد ذاتها بحاجة الى تفسير[2].

## المبحث السابع

## منهج النظامSystem Approach

تعتبر هذه المدرسة امتداداً لافكار فون برتالنفي الذي تعود دراسته في هذا الميدان الى العشرينات من القرن العشرين. وكذلك افكار تالكوت بارسونز وديفيد ايستون. وتعد احد المناحي المتطورة للمنهج السلوكي. وهناك طريقتان لدراسة النظام: الطريقة التجريبية والطريقة التحليلية. وقد استخدمت كلتاهما بسعة في العلوم الطبيعية والهندسية. ولكن بسبب التعقيد الهائل للعلوم الاجتماعية وصعوبة اجراء الطريقة التجريبية معها فأن الطريقة التحليلية قد استخدمت بشكل واسع في العلوم الاجتماعية، ولاسيما، في علم العلاقات الدولية. تحت هذه الطريقة وضعت الافتراضات الاتية حول النظام في النظرية العامة للنظم[3]:-

---

(١) د.كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.

(٢) المصدر السابق، ص٦٤.

(٣) Jayantanyja Bandyopadyay "General Theory of International Relations", Allied pub limited, New Delhi 1993, p.39

أ. ان النظام هو مجموعة من الاجزاء المترابطة
ب. تتفاعل اجزاء النظام فيما بينها
ج. ان كل جزء يمكن ان يتصف بدرجة معينة من الاستقلال الكلي عن الاجزاء الاخرى المرتبطة به.

وعلى هذا الاساس فأن النظام هو عبارة عن "وسط مترابط نتيجة لسبب او مدخل نحو مخرج"[1].

ان كل شيء في الحياة يمكن ان يدرك بوصفه نظاماً System وفي الوقت نفسه يمكن ان يدرك بوصفه نظاماً فرعياً Subsystem لنظام اكبر. فالدورة الدموية عند الانسان تعد نظاماً كيمياوياً، وهي في الوقت نفسه تعتبر نظاماً فرعياً لنظام الدم والذي بدوره يعد نظاماً فرعياً لجهاز الانسان الذي هو نظام فرعي للمجتمع الانساني. ونفس الامر يمكن ان يدرك بالنسبة للنظام الشمسي ونظام الثمن في علم الاقتصاد وهكذا[2].

ان من ساهم في تطوير هذه النظرية في العلاقات الدولية هو جورج موديلسكي وريتشارد روزكرانس وماكلاند واندروسكوت وبارسونز. ولكن ابرز دعاة هذه النظرية هو مورتون كابلان الذي ساهم في تحديد قواعد نماذج للتفاعل داخل نماذجه التي وضعها للنظام الدولي. والاهداف التي يسعى اليها في هذه النظرية هي "التوصل الى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها وكذلك التوصل الى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسة والفرعية وانتقالها من شكل الى شكل آخر[3].

---

(١) **Ibid, p.39**

(٢) **P.A Reynolds, op-cit, p.186**

(٣) **د.اسماعيل صبري مقلد "العلاقات السياسية الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.**

ان التحليل النظمي يسمح بصياغة قوانين للديناميه الاجتماعية، لانه لا ينصرف الى معالجة قرار بعينة وانما يعمل من جهته للاحاطة بعملية تسلسل رد الفعل والتي من خلالها يتم اتصال النظم بعضها بالبعض على نحو يؤدي الى تغلبها على العقبات التي تواجه طريقها[1].

وتستخدم نظرية النظام اساساً في تطبيق النظام الدولي الشامل. وان استخدامها يكمن في التمكن من رؤية السياسة الخارجية في اطارها الاوسع وتمييزها عن غيرها من النماذج التي تظهر في السياسات الخارجية للدول. ان مفهوم النظام في العلاقات الدولية هي استخراج مباشر لمفهوم النظام كما هو مستخدم في نظرية النظم العامة والتي تشكل مجهوداً علمياً من اجل ايجاد صلة بين كل حقول المعرفة. وبسبب من هذا الهدف الرئيس، فأن الدراسات في هذا الحقل تسعى لان تكون متعدد الحقول ومن ثم تصبح ذات جذب كمصدر كافي احتياطي لعدة مدركات وتطلعات للمنظرين في العلاقات الدولية[2].

ان تعبير النظام قد استخدم استخداماً واسعاً بل حتى غامضاً في العلوم الاجتماعية. وان التعريف يرتكز حول مجموعة من اللاعبين يتفاعلون ضمن هيكل النظام بواسطة عملية ويخضعون الى قيود مختلفة والى عمليات متنوعة من التفاعلات. وان التعاريف المختلفة لا تخرج عن تعاريف لنظرية النظم العامة والتي تعرف النظام بوصفه "أي شيء يشكل اجزاء موضوعة سوية ومرتبة في كل منظم ومترابط او مجموعة من الاجزاء المترابطة بعضها ببعض[3].

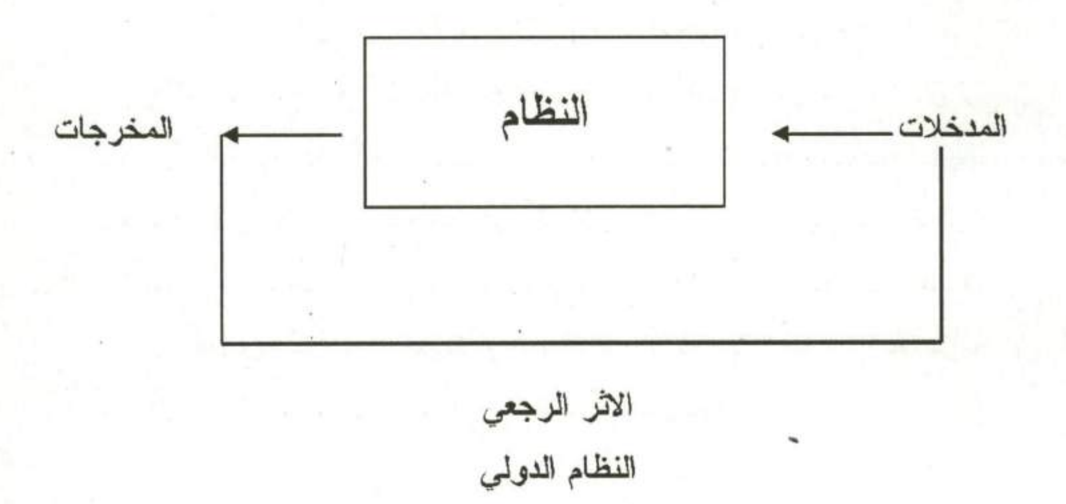
---

(١) مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.

(٢) **Joseph Frankel "Contemporary International Theory and the behaviour of states" Oxford University Press, 1973, p.32.**

(٣) **Ibid, p.33-34**

ان فائدة استخدام مصطلح النظام الدولي بدلاً من المصطلحات التقليدية عائلة الامة، المجتمع الدولي، الجماعة الدولية هو قائم على الحقيقة بأنها محاولة استخدام التفكير العلمي لتوضيح المتغيرات والنماذج، في حين ان المفاهيم القديمة قد استخدمت بدون ترتيب وبدون أي غرض. بالاضافة الى ذلك، استخدم هذا المصطلح للتأمل في الشؤون الاجتماعية في اطار النظام، مثل شخصية النظام، الانظمة الاقتصادية والاجتماعية وايضاً الشؤون الدولية. ان منهج النظام هو مفيد من اجل المساعدة في تحليل سلوك الدول ضمن ترتيباتها[1]. وقد اورد مورتون كابلان تحليل النظام الدولي بالشكل الآتي رقم (٢).




**النظام الدولي**

١. المدخلات: في حالة النظام الدولي مثل الدول القومية فأن المدخلات تتضمن:

---

[1] Ibid, p.34

استيراد التجارة، المساعدة الاقتصادية والعسكرية، نشاطات المشاركة الخارجية الدولية، نقل التكنولوجيا، الدبلوماسية، الاتصالات، الاعلام الخارجي والمدخلات الثقافية.

٢. المخرجات: مثل السياسة الخارجية وابعادها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتكنولوجية والثقافية.

٣. الاثر الرجعي او التغذية العكسية:- يعني فيما اذا كانت السياسة الخارجية للدولة (أ) ملائمة للدولة (ب)، فأن قيمة المدخلات المستلمة من قبل الدولة (أ) من الدولة (ب) ستزداد نتيجة لذلك. ومن جهة اخرى فأن المدخل الموجه من قبل الدولة (ب) الى الدولة (أ) لا يؤدي الى المخرج المرغوب للسياسة الخارجية للدولة (أ) والتي هي غير ملائمة كما ان الدولة (ب) ستقلل من قيمة مدخلات (أ) او توقفها من اجل تقليل التغيير في السياسة الخارجية للدولة (أ) لصالح الدولة (ب)، فمن الناحية الاولى تكون التغذية العسكية ايجابية بينما تعني الثانية تغذية عكسية سلبية. واخيراً فأن الاضطراب يشير الى الى كل التدخلات غير المنظمة العابرة والخفية والمفاجئة الخارجية والتي لم تتضمن من بين المدخلات العادية، مثل العدوان الخارجي العسكري، نشاطات وكالة الاستخبارات العسكرية الخارجية او الرشاوى المستلمة من مصادر خارجية[1].

## المتغيرات المؤثرة على نظرية النظم

ويمكن تصنيف المتغيرات المؤثرة على نظرية النظم الى نوعين[2]:-

أ. **المتغيرات المستقلة:** وتشمل

---

[1] Jayantanyja Bandypadhyay, op-cit, p.40-41.

[2] Joseph Frankel "Contemporary International Theory and behaviour of states" op-cit, p.36-41

١. الوحدة او اللاعب: ان الوحدة او اللاعب في النظام الدولي هو كيان منظم رسمياً يتكون من الكائنات الحية، والذي هو غير خاضع كلياً لاي لاعب آخر. ان الدول في عصرنا الراهن هي الدول-القومية والتي تشكل النوع الاكثر بروزاً بين اللاعبين في النظام الدولي المعاصر كالمنظمات الدولية وغيرها.

٢. الهيكل: يشير الى علاقة الخصائص بين اللاعبين عبر فترة من الزمن. وهناك انواع مختلفة من التجمعات من الاحلاف الرسمية الى الجماعات غير الرسمية، وانواع من التفاعلات المختلفة مثل نظام ثنائي القطبية والكتل وغيرها. ان هياكل النظام الدولي يمكن ان تكون غير رسمية اكثر من كونها رسمية.

٣. العمليات: ويمكن تمييزها عن الهياكل من خلال كونها تشير الى اشكال وطرق التفاعلات بدلاً من علاقات الخصائص. انها تتضمن التفاعلات الفردية بينما تتعامل الهياكل فقط مع الانتظاميات عبر الزمن. وهناك عدة طرق رئيسة لتحليل العمليات من خلال الوسائل العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والخ.. اما اشكال التفاعلات فانها ثنائية ومتعددة وطبقاً لموقعها في الهيكل، فأنها تتراوح بين الصراع والتعاون وبين القسر والاقناع. وتدخل عناصر الفعل كمقيدات في حين تعد العوامل المؤثرة على العمليات بمثابة قواعد اللعبة.

**ب-المتغيرات التابعة**

ان منهج النظام يمكن ان يستخدم لتفسير اية ظاهرة، دولية والتي تعامل، لاغراض التحليل، كمتغير تابع. ويمكن تصنيف المجاميع التحليلية بالشكل الآتي:-

١. القوة: هي ظاهرة سياسية رئيسة بشكل مختلف، ولكن كل التعاريف تشير الى القدرة على جعل الآخرين يسلكون السلوك الذي نريده نحن، وهناك مستويات لتحليل القوة:

أ. القوة كحيازة

ب. القوة حركة مجتمع

ج. القوة سجية في العلاقات الانسانية ويمكن تقسيم القوة الى (١) الى القوة الكامنة (٢) القوة المتاحة.

٢. ادارة القوة: هو مفهوم يشير الى المشكلة الرئيسة لتنظيم القوة، وغالباً ما تستخدم لوصف وتصنيف النظام الدولي. ونستطيع ان نحدد سيطرة مباشرة تحت النظام الامبريالي والاستعماري وسيطرة غير مباشرة في ظل مناطق النفوذ وتحت اشكال انظمة الهيمنة، وكذلك انموذج الحكم المشترك Condominim وذلك حينما يتعاون اللاعبون الرئيسيون في مراقبة القضايا الرئيسة حسب قواعد النظام (المحفل الاوربي في العلاقة مع الدول الصغرى). وان القوة يمكن ان تدار وفق مختلف انواع التوازنات او من خلال ترتيبات جماعية.

٣. الاستقرار في النظام: ان الاستقرار هو احد جوانب النظام الدولي ويكون:-

أ. الاستقرار الهيكلي: ويقصد به الاستمرار في الاختلافات الاساسية في النظام بدون تغيير اساسي.

ب. الاستقرار الديناميكي: ويحدد اتجاه للحركة على نحو متعادل تبعاً لتوزيعات القوة.

اما التعبير المعاكس للاستقرار فهو اللااستقرار ويمكن ان يصنف الى:-

أ. اللااستقرار الكامن او الخفي.

ب. الاشكال الاخرى للاستقرار.

وهناك صلة بين الاستقرار وادارة القوة. وهي عبارة عن ترتيبات فعالة لادارة القوة. ان التغيير يمكن ان يفسر الاستقرارية وذلك حينما يدرك ديناميكياً او استاستيكيا أي بشكل جامد. ولكن ليس ذلك بالضرورة، فالتغيير يمكن ان يزيد من الاستقرار عن طريق تخفيض عناصر اللااستقرار بدون اظهار تغييرات كمية في المتغيرات الاساسية للنظام. وفي ظلّ نظام توازن القوى ثنائي القطبية فأن اللاعبين مقيدون بسبب قدراتهم النووية.

٤. التغيير في النظام الدولي: هي ظاهرة معقدة تحدث عموماً في نماذج مترابطة في المتغيرات المستقلة والتابعة. وقد اهتم المنظرون في العلاقات الدولية بدراسة ظاهرة التغيير في النظام الدولي عن طريق دراسة سعتها ومداها وشكلها والدرجة التي تحققت في النمذجة وطبيعة درجة الاعتماد المتبادل والترابط بين العوامل التراكمية وغير التراكمية.

٥. انتقال النظام: يشير النظام الى التغيير النوعي في واحد او اكثر من المتغيرات الاساسية. وهنا يجب اجراء التمييز بين الانهيار والانتقال الى نظام آخر. وبعض الفرضيات تتعامل مع درجة الترابط بين الوحدات كعامل لزيادة رجحان انتقال النظام او دور اللاعب الاساسي في تطور النظام.

## انماط النظام عند مورتون كابلان

أ. نظام توازن القوى: هو نظام دولي اجتماعي والذي لا يمتلك اجزاء مثل النظام السياسي الفرعي. وان اللاعبين في ظل هذا النظام هم من الدول القومية مثل فرنسا والمانيا وايطاليا ويجب ان يكونوا خمسة لاعبين في الاقل من اجل تمكين النظام على اداء وظيفته بفعالية، ويتصف نظام توازن القوى بالقواعد الآتية:

١. يعمل اللاعبون على زيادة قدراتهم ولكنهم يفضلون المفاوضة مع بعضهم بدلاً من القتال.

٢. تتفاعل الاطراف بدلاً من ان تفشل في زيادة القدرات.

٣. يوقف الاطراف القتال بدلاً من تصفية لاعب طرف رئيس.

٤. معارضة الاطراف لاي تحالف او لاي طرف يهدف للحصول على مركز مسيطر في النظام.

٥. ايقاف الاطراف عن منع الطرف الذي يسعى لاقامة منظمة عالمية.

٦. سماح الاطراف للاعب مندحر من اجل العودة الى النظام بصفة شريك او العمل على جلب لاعب غير اساس وادخاله الى النظام ومعاملة اللاعبين الرئيسيين بصفة شريك مقبول.

ان القواعد الستة التي تعتمد عليها العضوية في النظام تعد القواعد الاساسية لنظام توازن القوى، فاذا انخفض عدد اللاعبين الرئيسيين فأن نظام توازن القوى يعد غير مستقراً. ولهذا فأن الحفاظ على عدد اللاعبين الرئيسيين فوق المستوى من العدد غير الطبيعي يعد شرطاً ضرورياً لاستقرار النظام.

ويرى مورتون كابلان بأن عدد القواعد الرئيسة لا يمكن ان يقل عن ذلك. والفشل في تطبيق اية قاعدة عن العمل سوف يؤدي الى الفشل في تطبيق بقية القواعد الاخرى. وان اية قاعدة رئيسة في النظام تتعادل مع بقية قواعد المجموعة(١).

ب. نظام ثنائي القطبية المرن: يختلف نظام ثنائي القطبية المرن عن نظام توازن القوى، اذ يساهم فيه لاعبون من قوى كبرى في النظام الدولي.

---

(١) **Morton Kaplan "Variants on six models of International System" in James Rosenaua "International Politics and Foreign Policy: A Reader in researche and Theory", The Free Press, New York, 1969, p.292-293.**

وهذه القوى الكبرى يمكن ان تكون لاعبي كتل مثل الاطلسي او الكتلة الشيوعية او لاعبين عالميين مثل الامم المتحدة. وكل اللاعبين الوطنيين تقريباً ينتمون الى اللاعب العالمي (المنظمة الدولية). والعديد منهم-بضمنهم اغلب اللاعبين الوطنيين الكبار-ينتمون الى واحد من الكتل الكبرى. وبعض اللاعبين الوطنيين لا ينتمي الى تنظيمات الكتل (مثل دول عدم الانحياز).

## قواعد نظام القطبية المرن

١. ان كل الكتل المنتمية الى التدرجية او التدرجية المزدوجة تسعى الى ازالة الكتلة المناهضة.

٢. ان كل الكتل المنتمية الى التدرجية او التدرجية المزدوجة تسعى للتفاوض بدلاً من ان تقاتل، او قاتل في حروب محدودة بدلاً من حروب عامة.

٣. ان كل لاعبي الكتلة يعملون على زيادة قدراتهم النسبية بقدر قدرات الكتلة المعارضة لهم.

٤. ان كل اللاعبين الذين لا ينتمون الى الكتل يسعون للتفاوض لزيادة قدراتهم بدلاً من القتال ويسعون للقتال في حروب صغيرة بدلاً من الفشل في زيادة قدراتهم.ولكنهم يفضلون عدم الخوض في حروب عامة.

٥. ان كل اللاعبين يلتزمون في خوض حروب كبرى بدلاً من السماح للكتلة المنافسة من الوصول الى مركز القوة المهيمنة.

٦. ان كل اعضاء الكتلة مدعون لاخضاع اهداف المنظمة العالمية لاهداف كتلتهم في حالة زيادة حجم الصراع بين هذه الاهداف.

٧. ان كل الدول غير المنتمية للكتل مدعوة الى تنسيق اهدافهم الوطنية مع اهداف الممثل العالمي وتحاول اخضاع اهداف اعضاء الكتل الى اهداف الممثل العالمي

٨. ان الاعضاء غير المنتمين للكتل يعملون على تخفيض خطر الحرب بين اعضاء الكتل ويرفضون مساندة سياسات احدى الكتلتين ضد الاخرى.

٩. يسعى الممثل العالمي (الامم المتحدة) لتعبئة الدول غير المنتمية الى الكتل ضد قضايا الانحراف مثل اللجوء الى القوة(١).

ج. نظام ثنائي القطبية الصلب: يمثل هذا النظام تعديلاً لنظام القطبية المرن الذي تختفي فيه كلياً الدول غير المنتمية للكتلة واللاعب العالمي. وما لم تنتظم كلتا الكتلتين هرمياً فأن النظام سيتجه نحو اللااستقرار. ولا يوجد هناك دور معتدل في نظام ثنائي القطبية الصلب، لهذا فأنه يعكس درجة عالية من التوازن. ولهذا السبب فأنه ليس على درجة عالية من الاستقرار، او انه نظام مندمج ومتكامل(٢).

د. النظام العالمي: ان النظام العالمي يمكن ان يتطور كنتيجة لتطور عمل او وظيفة الممثل العالمي في نظام ثنائي القطبية المرن. والنظام العالمي يمكن ان يكون مندمجاً ومتماسكاً على الرغم من ان جماعات سياسية غير رسمية يمكن ان تأخذ مكاناً في اطار هذا النظام، وان صراعات المصالح يمكن ان تظهر طبقاً لذلك. فضلاً عن ايجاد جهاز من الموظفين السياسيين والاداريين والذي يكون ولاءه الاساس للنظام الدولي نفسه اكثر من أي نظام اقليمي فرعي. وسواء اكان النظام الدولي مستقراً ام لا فأنه سيعتمد

---

(١) Ibid, p.297

(٢) Ibid, p.298

على توفر الموارد والتسهيلات وعلى النسبة بين القدرات وقدرات اللاعبين الذين هم اعضاء النظام[1]

ه. النظام الهرمي: يولد من النظام العالمي ربما بسبب القناعة نحو اقامة نظام دولي اكثر اندماجاً وتماسكاً. ومن المحتمل ان يكون نظاماً ديمقراطياً، واذا فرض النظام الهرمي على رغبة اللاعبين الوطنيين بواسطة كتلة قوية فأن النظام ربما يكون استبدادياً. ان النظام الهرمي يتضمن نظاماً سياسياً وفي اطاره، فأن الخطوط الوظيفية اقوى من الخطوط الجغرافية، وهذه الخصائص الاندماجية للنظام الهرمي تجعله اكثر استقراراً. ان طبيعة الاندماج في هذا النظام تجعل من الانسحاب امراً ذا تكاليف مرتفعة جداً[٢].

و. نظام الوحدة المعترضة: ويعني امتلاك دول صغرى للاسلحة النووية اسوة بالقوى الكبرى المالكة لها اصلاً، مما يعني قدرتها على شن هجوم بالضربة الاولى على غيرها من الدول، ولما كان لجميع الدول النووية القدرة على الانتقام فهذا يؤدي الى اقامة الردع بين الجميع ويؤدي الى استقرار النظام، ولاسيما اذا ما انضمت هذه الدول الى احلاف وبالنظر للخطورة الناجمة عن امتلاك هذه الدول الصغيرة للاسلحة النووية فأن احتمال حدوث حرب نووية محدودة هي مسألة واردة[٣].

## الانتقادات على نظرية النظام

١. ان المنظرين غير قادرين على الاتفاق حول تعريف عدد انواع اللاعبين بشكل كاف وحول المتغيرات الاساسية وعناصر الفعل. وان اغلب الدراسات حول الموضوع تسعى لوضع منهجية وتصنيف لكل

---

[1] Ibid, p.298.

[٢] Ibid, p.298

[٣] Ibid, p.298-299

باحث. لذلك فأن جمع ومقارنة وجهات النظر المختلفة هي مسألة صعبة[1].

٢. تنتقد النظرية بسبب الاغراق في التجريد. وبسبب كونها نظرية سلوكية فأنه يصعب استخراج نظام لعمل التنظيمات السياسية من دراسة البنى العضوية والوظائف السيكولوجية للكائن الحي[2]، ولاسيما، انها تعتمد في بناء نظامها على الاخذ من عناصر نظريات مطبقة في مجالات علم الاحياء والاقتصاد والاجتماع، وهذه العلوم ذات طبيعة تختلف عن طبيعة العلاقات الدولية[3].

٣. انتقدت نظرية النظم لعجزها عن تقديم اطار يساعد على التنبؤ، وبالتالي فأن دراسات اصحاب هذه النظرية ليست الا تكراراً. اذ ان وضع انموذج سلوكي لمجموعات معينة من الدول مثلاً والاستناد في ذلك على مجموعة من الافتراضات حول المتغيرات التي يعتقد بأنها تحدد سلوك هذه المجموعات، فاذا كانت هذه الافتراضات مشكوك فيها وان الانموذج قائم على تبادل المواقع بين هذه الجماعات، فأن التنبؤ لسلوك هذه الجماعات سيكون في المستقبل مجرد اعادة للفرضيات الاصلية مرة اخرى. وذلك لان الانموذج نابع من عالم مفترض لا حقيقي وبالتالي فأن هذه النماذج تمثل انتصاراً للشكل على الجوهر[4].

٤. وتنتقد هذه النظرية على صعوبة الاستفادة من الدراسات الكمية في المجال السياسي. اذ يصعب تحويل المفاهيم المستخدمة في هذه النظرية الى مؤشرات عملية يمكن قياسها وبالتالي من الصعب الوصول الى

---

(1) **Joseph Frankel "Contemporary Interantional Theory and the behaviour of Statates", op-cit, p.41**

(2) **دورثي وبالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧.**

(3) **د.اسماعيل صبري مقلد "العلاقات السياسية الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.**

(4) **دورثي وبالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧.**

معيار يحدد طبيعة ومواقع العلاقات بين الدول وهذه نتيجة كون مفاهيم نظرية النظم هي تجريدية[١].

٥. ان استخدام النظام الشامل اداة للتحليل لا يساعد بشكل مباشر على تفسير مشاكل السياسة الخارجية[٢]، فالذي يتحكم في تفسير السياسة الخارجية متغيرات عديدة كالضغوط والقوى والمؤثرات والتي لا صلة لها بهذا المنطق الذي يتصوره دعاة هذا المنهج[٣].

---

[١] المصدر السابق، ص١٣٨.

[٢] Joseph Frankel "contemporary International Theory" op-cit, p.41

[٣] د.اسماعيل صبري مقلد "العلاقات السياسية الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

## المبحث الثامن

## نظرية التوازنEquilibrium Approach

تعد افكار جورج ليسكا اساس هذه النظرية. وقد انطلق ليسكا في نظريته للتوازن الدولي من خلال الافكار التي طرحها كل من كاتلن ولاسويل وبارسونز حول توجههم العام في استخدام نماذج منظمة. وركز هؤلاء تحليلهم على الشخصية الانسانية وارادتها على الفعل والتفاعل بين الافراد والجماعات في بيئة اجتماعية مادية وركزوا طروحاتهم على التوزيع والاندماج للقيم المختارة بواسطة وسائل آلية لسلطة مؤسساتية تمارس سلطة اكراه من خلال القوة كوسيلة شبه محددة وسعوا في دراستهم لتغطية اوضاع التغيير والاستقرار الاجتماعي. لقد نظر كاتلن الى التوازن بوصفه شرطاً اساسياً للنظام والاندماج الاجتماعي من اجل توازن الاردات ضمن علاقات مستقرة ومسيطر عليها. بينما استخدم لاسويل فكرة التوازن مع الاخذ بنظر الاعتبار لمشكلة القوة والامن. في حين وضع تالكوت بارسونز فكرة التوازن بوصفها عملية منظمة للتغيير في النظام الاجتماعي المتكامل والمدعم بواسطة عدد من الآليات للسيطرة الاجتماعية. وعلى ما يبدو ان المنظرين الثلاثة يتفقون مع التوازن في المجتمع السياسي في اطار التفاعل بين اللاعبين في البيئة وبوجود نوع معين من السلطة الاجتماعية القائمة على اسس اخلاقية وقانونية وحسية[١].

ولكن المسألة المهمة التي واجهت ليسكا تتمثل في كيفية تطبيق هذه الافكار والجهود النظرية في العلاقات الدولية. وفي الواقع، ان مفاهيم قيمة قد

---

[١] **George Liska "International Equilibrium" in Stanley Hoffman" Contemporary Theory in International Relations" Prentice-Hall, 3rd ed, U.S.A. 1962, p.139**

طورت لتحليل مجتمع مندمج ومتكامل نسبياً ليس من السهل ان ينطبق تلقائياً على النظام الدولي الذي لا يشكل مجتمعاً مندمجاً ومتكاملاً. لقد استقت نظرية التوازن افكارها من نظرية التوازن النظامي. اذ ان مفهوم التوازن قد استخدم بشكل واسع في عدد من حقول المعرفة. فتطبيقه في النظرية الاقتصادية واضح جداً. وقد استخدمته بترحاب النظريـــة الاقتصادية من اجل تطوير علم الاقتصاد. وقد اطلـــق ليسكا على التوازن اســـم التوازن الثابت Static Equilibrium ولما كانت حالـــة التوازن الثابت ليست كذلك في الواقع الاجتماعي فأن ليسكـــا اطلق عليـــه بالتوازن الديناميكي Dynamic Equilibrium والذي ينظر اليه بوصفه آليه استقرار نسبي مؤقت، اذ يفسد التوازن بواسطة العوامل المؤدية الى التغيير الا انه سرعان ما يعود الى حالته الاصلية لوجود نظام للحماية الذاتية لردود الفعل التعادلية التلقائية على الاضطرابات التي تؤثر عليه. والتوازن عند ليسكا يقوم على فكرتين:-

**اولاً:** انه قاعدة نظرية

**ثانياً:** ان التغيير صفة ملازمة للتوازن من حالة مؤقتة غير مستقرة الى حالة مستقرة.

وقد تركزت افكاره على التوازن المؤسساتي، وعمد الى تطبيق التوازن في المنظمات الدولية طبقاً لهيكلها والتزامات اعضائها ومداها الوظيفي الجغرافي. والمنظمة الدولية تكون في حالة توازن اذا توفرت الشروط الاتية:-

**اولاً:** وجود تطابق بين القيودة المفروضة عليها وبين ارادة اعضائها في الامتثال لهذه القيود.

**ثانياً:** وجود تطابق بين التأثير الذي تمارسه الدول الاعضاء في المنظمة وقوتهم الحقيقية.

**ثالثا:** ان تكون التزامات الدول الاعضاء في المنظمة على درجة عالية من التعاون لتقديم المساعدة المتبادلة ضد تهديدات الامن.

**رابعاً:** ان تكون الوظائف والقواعد القانونية الممارسة في المنظمة الدولية تتطابق مع الحاجات المتعلقة باغراضها، ولاسيما، مع حاجات الدول الاعضاء في المنطقة الجغرافية التي تغطيها المنظمة(١).

ان عملية التوازن في ظل هذه النظرية تتأثر بالعوامل النفسية للافراد والجماعات والثقافات والاقتصاد. فالعامل النفسي للافراد والجماعات يتأثر بمشاعر الامن وعدم الامن. ان مقاومة الضغط الداخلي للثقافات يعتمد بشكل كبير على فعالية معنوياتهم والمقومات المادية عند التقائها بالحاجات على مستوى الاستقرار والتغيير. واذا كانت المثالية تتمثل في تنوع الثقافة عند حدود الاعتماد السياسي والاقصادي فأن سوء استخدام القوة وبشكل انفرادي يمكن ان يؤدي الى زيادة النزاعات الثقافية وينبه الطرف المهدد (بفتح الدال) للتعويض عن ضعفه بواسطة التشديد على الخصوصيات المستمرة للثقافة. وفي أي حدث فأن غياب الردود المتبادلة والتعاون والاتصالات السلمية الثنائية للقيم او اشباع الحاجات بين الجماعات الثقافية والايديولوجية والاثنية والاقتصادية ينعكس، بالتأكيد، على عدم التوازن الاجتماعي ويزيد ويفاقم من عملية التوازن العسكري-السياسي والمؤسساتي وان مثل هذا التفرع في اطار التوازن يصبح بالامكان التعامل مع المنظمات كجزء من عملية تداخل العوامل المؤسساتية والعسكرية-السياسية والاجتماعية-الاقتصادية والضغوط مكونة توازن متعدد(٢).

---

(١) **Ibid, p.140**

(٢) **Ibid, p.141**

ان تحليل العلاقات الدولية في اطار نظرية التوازن يرتكز على نقاط رئيسة ثلاث:-

**اولاً:** التأكيد على دور الدولة كلاعب منفرد في السياسة الدولية مدفوع برغبة موحدة وتحت تأثير قيادتها ومتبعة اجراءات امنية وساعية لتحقيق الرفاهية والهيبة سيزيد من مساهمتها في السياسة الدولية في اطار القوة السياسية. وعندما يكون توازن القوى مسيطر عليه بواسطة وسائل منظمة دولية فعالة فأن توزيع الامن والرفاهية والهيبة (ضمن الشروط القائمة على التوازن الدولي العسكري-السياسي والاجتماعي-الاقتصادي والمؤسساتي يتوقف في ان يكون نتيجة للصراع والمنافسة ويمكن ان نضيف ايضاً توزيع سلطوي للقيم مقيد بقواعد قانونية وعقوبات الالتزامات الامنية للمنظمة الدولية والمدى الوظيفي والهيكل المؤسساتي. ومتى ما تشعر الدول بأن توزيع الامن والرفاهية والهيبة هو الوسيلة المثلى لمركز قوتهم ومن غير الممكن تحسينه بواسطة جهود منفردة في اعادة التوزيع فأن نظام الدولة يكون عندئذ في حالة توازن مثالية.

**ثانياً:** تعمل النظرية على تقييم سياسات الدولة فيما اذا كانت اهدافها تعمل طبقاً لقواعد النظام. ومن الامور التي يجب اخذها في الاعتبار العقوبات المرتبطة بمختلف اشكال السلوك وشروط الاستقرار والتغييرات المنتظمة والمتطلبات الوظيفية والبدائل للوصول الى القيم المطروحة ووظيفة سبل العمل للنظام الدولي الكلي او كجزء واحد منه.

**ثالثاً:** البيئة الاجتماعية والمادية التي تسعى الدول للحفاظ عليها وتحسين موقفها انفرادياً وفق ترتيب معين.

ان المقومات الاساسية لتحليل البيئة هي:

١. تعددية الامم بشخصية متأثرة بالعوامل المادية والثقافية.

٢. تركيب الاقليم الجغرافي للدولة وفق نموذج جيوبوليتكي محدد بالمستوى التكنولوجي.

٣. العمليات الدولية وفوق القومية والمؤسسات التي لا يمكن اخضاعها لواحد من المقومين الآخرين.

٤. وفي جميع وجهات النظر فأن فكرة التوازن هي مفهوم ملائم وموحد بالشكل الآتي:-

أ. ان كل الدول تبحث عن الامن في كل السياسات من اجل تحقيق مركز افضل في التوازن الدولي.

ب. ان غالبية الدول يجب ان تتصرف وفق الدرجة التي تحافظ على توازن نظام الدولة وتطوره وذلك بالوسائل السلمية والى تحقيق شكل متطور من اشكال المجتمع.

ج. ان عدة جوانب مهمة لبيئة العلاقات الدولية يمكن ان تفسر في اطار التوازن.

د. ان المفهوم المزدوج للتوازن بوصفه بناءاً نظرياً وسياسة مرغوبة للحفاظ على القيم الانسانية يطرح على السواء الاطار التحليلي والقانوني بالاضافة الى بعض المتطلبات السببية للديناميات المطلوبة البحث عنها[١].

## الانتقادات على نظرية التوازن

تعرضت النظرية الى الانتقادات التالية[٢]:-

---

[١] Ibid, p.142

[٢] Mahendra Kumar "Theoretical Aspects of International Politics" Shiva Lal Agarwala and Company, India, 1990, p.123-126.

١. لقد لاحظ طلاب العلاقات الدولية بأن العمليات الدولية لا يمكن ان تؤدي مطلقاً الى اية حالة توازن، لان الظروف الموضوعية نفسها هي في حالة تغيير مستمر. وقد لوحظ ان التوازن غير ممكن التحقيق لان التكنولوجيا والسكان والموارد هي الاخرى معرضة للتغيير.

٢. ان مفهوم التوازن قد استخدم كوسيلة تحليلية وليس كوسيلة تفسيرية كما هو الحال في النظرية الواقعية. ففي النظرية الواقعية تبحث الدول عن افضل مركز للقوة في حين تبحث الدول في نظرية التوازن عن التوازن المثالي المرغوب تحقيقه. ولكن اذا قبلت هذه النظرية الاستنتاج المنطقي، فالدول عندئذ لا تحاول فقط تشجيع التوازن وانما تشجيعه بطريقة وضع افضل للتوازن.

٣. ان مجمل نظرية التوازن تؤكد على ان العلاقات الدولية تسعى نحو الاستقرار والتوازن ولكنها تهمل الحقيقة بأن الجهود نحو التوازن قد تتعرض الى التغيير ايضاً.

٤. كذلك انتقدت نظرية التوازن التي جاء بها جورج ليسكا لانه كان يعني في التوازن توزيع القوة في اطار المنظمات الدولية وليس التوازن في العلاقات الدولية.

٥. ان مفهوم التوازن ضيق وواسع. انه ضيق لانه يهمل اغراض اللاعبين ويترك عملية التغيير احياناً. وانه واسع جداً لانه على الباحث ان يميز بين عدة انواع من التوازن وكيف يمكن ان يحقق التوازن بين كل الجزئيات. ويرى ستانلي هوفمان بأن نظرية التوازن يمكن ان تعمل بفاعلية حينما توجد متغيرات يمكن قياسها في عالم يمكن فيه تحديد السلوك الانساني بواسطة قوانين ميكانيكية ووفقاً لقواعد، ولكن بما ان السلوك الانساني غير ثابت فأن تأثير نظرية التوازن يكون محدود ايضاً.

٦. ان صعوبة التحليل انما تنبع من ان مفهوم التوازن الذي يطبق في العلاقات الدولية هو مستعار من الاقتصاد. وفي الاقتصاد فأن الفكرة الاساسية تبرز من ان التوازن يقوم على اساس المساواة بين العرض والطلب، وانه من الصعب جداً اجراء مماثلة بين ما يجري من توازن في الاقتصاد القائم على اساس العرض والطلب وبين السياسة الدولية. ان هذه المماثلة لم تقيم ايجابياً من قبل المختصين في العلاقات الدولية. لان مفهوم التوازن في الاقتصاد يمكن دراسته، وبالامكان تحديد حجم العرض والطلب كمياً. وهذا ايضاً مفيد في العلاقات الدولية اذا كان لدينا معلومات متماثلة حول المتغيرات المهمة. ولكن طالما ان السلوك الانساني غير ثابت فأن اغلب المتغيرات في العلاقات الدولية غير قابلة للقياس، ولهذا فأن امكانية التحقق التجريبي للتوازن هو محدود.

## المبحث التاسع

## نظرية صنع القرار السياسي الخارجي

## Foreign Decision-Making Approach

تركز هذه النظرية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية، اذ انها تساعد على تحديد كيف تعمل الدولة (او صناع القرار) ولماذا تعمل كما هي حيال موقف دولي معين[1]. وتركز ايضاً على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في اطاره، كما تحاول التعرف على الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي نفسه من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول

[1] David Jordan, op-cit, p.57

اتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها ازاء الاطراف الخارجيين الذي يتفاعل معهم[1]. ن اهمية هذه النظرية تكمن ايضاً في كيفية تغيير الاهداف، بالاضافة الى وضع الطرق المناسبة للرد على المعلومات من اجل ان يكون النظام مهيئاً في بيئة متغيرة. وان ايجاد نظام خدمة ذاتية حقيقي يمكن ان يكون قادراً على الحصول على معلومات دقيقة من اجل ان يتمكن من وضع ألياته واهدافه لمواجهة التفسيرات في البيئة[2].

وتدرس هذه النظرية العلاقات الدولية ليس على اساس الدول بصورتها المجردة وانما على اساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، اذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين. فهم يعملون بأسم الدولة، ومن ثم فأن الدولة تعني صناع قراراتها. فالدولة (أ) هي لاعب تترجم سياسات وقرارات صناع قراراتها الذين هم بمثابة لاعبين. والنظرية لهذا تركز على اللاعبين الافراد الذين هم صناع قرارات الدولة، وعلى اعادة بناء الموقف وكما تم تحديده بواسطة صناع القرار، الذي يعد مسألة رئيسة لتحليل سلوك هؤلاء الرسميين[3].

وفي التركيز على سلوك الافراد والمسؤولين عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فأنه يصبح من الممكن تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولاً الى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية وذلك باعتبار السلوك الانساني محصلة للعديد من العوامل النفسية

---

(١) **د.اسماعيل صبري مقلد "نظريات السياسة الدولية" دار السلاسل، الكويت، ١٩٨٧، ص١٨١.**

(٢) **David Jordan, op-cit, p.68**

(٣) **Richard Snyder, H.W. Bruck and Sapin Burton "The Decision-Making Approach to Study of International Politics" in James Rosenau "International Politics and Foreign Policy :A Reader in Research and Theory" The Free Press, New York, 1969, p.202.**

المعقدة كالدوافع والمشاعر والتصورات والتنبؤات المتعلقة بالمستقبل، وايضاً باعتبار ان هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني[١].

ويرى سنايدر وزملاؤه الذي هو من ابرز من كتب في هذه النظرية بأن الذين يدرسون في السياسة الدولية يهتمون بالدرجة الاساسية بالافعال وردود الافعال بين الوحدات السياسية التي يطلق عليها بالدول-القومية. وان التركيز على الافعال يتطلب تحليل العمليات. وان الافعال تنبع من ضرورة اقامة وتأمين وتنظيم اتصالات مقنعة وموجهة بين الدول وممارسة بعض الرقابة على الاتصالات غير المرغوبة. اما الافعال فانها تمثل محاولة لتحقيق بعض الاهداف ومنع وتقليل انجاز الاهداف غير المتفق عليها او المهددة للدول الاخرى[٢].

ويقوم الهيكل الذي طرحه سنايدر حول نظرية صنع القرار على الشكل الآتي[٣]:-

أ. البيئة الداخلية لصنع القرار وتشمل:

١. البيئة غير الانسانية

٢. المجتمع

٣. البيئة الانسانية

أ. الثقافة

ب. السكان

ب. الهيكل الاجتماعي والسلوك ويشمل:

١. القاسم المشترك الرئيس

توجهات القيم

---

[١] د.اسماعيل صبري مقلد "نظريات السياسة الدولية" مصدر سبق ذكره، ص١٨١.

[٢] Richard snyder, op-cit, p.199

[٣] Ibid, p.201

٢. المشترك الدستوري

النماذج

٣. الخصائص الرئيسة للمنظمات الاجتماعية

٤. دور الاختلافات والاختصاصات

٥. الجماعات: الانواع والوظائف

٦. العمليات الاجتماعية المناسبة

أ. تكوين الرأي

ب. المؤثرات الاجتماعية على البالغين

ج. المؤثرات السياسية

ج. عملية صنع القرار

صناع القرار

د. الفعل

هـ. البيئة الخارجية لصنع القرار وتشمل

١. البيئة غير الانسانية

٢. الثقافات الاخرى

٣. المجتمعات الاخرى

٤. المجتمعات المنظمة والموظفة كدول

**فعل الحكومة**

ولعل ابرز ما نلاحظه على هذا التصنيف هو ان هذه النظرية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بعملية صنع القرار السياسي الخارجي وبالشكل الآتي:-

١. ان النظرية تدعو لدراسة وحدة اتخاذ القرار في اطار البيئة النظامية التي توجد فيها هذه الوحدة، وصانع القرار يتخذ

قراره من خلال ادراكه للبيئة التي هي البيئة الداخلية والبيئة الخارجية.

أ. البيئة الداخلية: فالدولة تسلك سلوكها الخارجي متأثرة باعتبارات المجتمع الداخلي من حيث التنظيم والوظيفة وسلوك الشعب وعاداته. وتعطي اهتمامها للاخلاق والمواقف والقوة الوطنية والاحزاب السياسية.

ب. البيئة الخارجية: وتشير بشكل عام الى تلك العوامل والظروف لما وراء حدود اقليم الدولة مثل افعال وردود الافعال للدول الاخرى (صناع قراراتها) والمجتمعات التي يعملون من اجلها.

- ان تطابق العوامل الخاصة والظروف في المواقف العامة والخاصة يعتمد على المواقف والادراك وتقديرات صناع قرار الدولة (أ) وعلى كيفية تعرضهم للتحريضات[1].

٢. يرى سنايدر ان الفعل يكون قائماً تحليلياً وذلك عند ما توجد المقومات الآتية:-

أ. اللاعب او اللاعبين

ب. الاهداف

ج. الوسائل

د. الموقف

والموقف يمكن ان يعرف بواسطة اللاعب او اللاعبين ضمن اطار طريقة (اللاعب او اللاعبين) الذي يعد نفسه في علاقة مع غيره من اللاعبين الاخرين ويرتبط معهم بالاهداف والوسائل المتاحة وفي الاطار الذي تتحول فيه هذه الاهداف والوسائل الى استراتيجيات للفعل وتعرض الى العوامل المناسبة للموقف. ان هذه الطرق التي تربط اللاعب بالموقف تعتمد على

---

[1] Ibid, p.203

طبيعة اللاعب او توجهه. وهكذا فالدولة (أ) المشار اليها سابقاً يمكن ان ينظر اليها بوصفها مشارك في نظام الفعل المتضمن اللاعبين الآخرين، والدولة (أ) توجه الفعل طبقاً للطريقة التي ينظر بها الى موقف معين وبواسطة ومن قبل بعض المسؤولين وطبقاً لما يريدون. وان فعل اللاعبين الآخرين واهدافهم ووسائلهم وعناصر المواقف الاخرى كلها مرتبطة باللاعب[١].

ان هذه النظرية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بالموقف، ثم تسعى لتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات، ولكنها لا تضع فرضيات تطلب من صانع القرار ان يعمل على اساسها. انها تلعب دوراً هاماً في كشف العديد من الجوانب الهامة في السياسة، كما انها تفيد من البحوث التي تسعى لدراسة الافراد بوصفهم صناع قرار بشكل افضل من النظريات الاخرى[٢].

٣. ان هذه النظرية تقوم على ان صنع السياسة الخارجية هو ليس فقط موضوعاً لافراد (صناع القرار) يقرون موقفاً ويحسبون الطريق الافضل للتعامل معها، وانما يتطلب توفر عدد غفير من العوامل الاخرى وتشمل العوامل، البيئة والتي يعمل في ظلها صناع القرار مثل شبكة الاتصالات التي تغير من تدفق المعلومات والنشاطات المنسقة. وبعبارة اخرى ان منهج صنع السياسة الخارجية يهتم بمقومات الفعل وادراك الموقف ومصادر المبادرة والبدائل ونمط الاتصالات والدوافع وحتى العوامل الاخرى التي تدخل ضمن عملية صنع السياسة الخارجية. وان هذا المنهج يساعد على القاء

---

[١] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٧.

[٢] Peter A. Toma "What is the substance of a contemporary International Relations"? op-cit, p.12

نظرة على دراسات الصراع والتعاون. فالفعل يوجد كما ذكرنا حينما تتوفر مقوماته (اللاعبون) الاهداف، الوسائل، الموقف). وسواء كان الموقف قد حدد ودياً ام عدائياً بواسطة اللاعب وحسب الطريقة التي يتعامل بها مع اللاعبين وحسب الاهداف والوسائل التي وضعت ستراتيجيات للفعل فأنه يخضع الى العوامل المناسبة التي تؤثر عليه. وهكذا فأن فعل الدولة الذي اتخذ بواسطة الاشخاص العاملين بأسم الدولة الذين يحددون الموقف، فالدولة لذلك تصبح كما ذكرنا تعبير لصناع قراراتها. وان السبب الذي يدفع الدولة لتسلك هذا السلوك يرتبط بطريقة صناع قراراتها لتحديد الموقف (٢).

٤. ان محصلة هذه النظرية وفقاً للمخطط الذي طرحه سنايدر تقوم على الاعتبارات التالية:

أ. وجود صلة بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، أي خط أ-هـ والسبب في ذلك يرجع الى ان السياسة الدولية، هي ليست عملية تفاعل على المستوى الحكومي بين الدول. اذ لا يمكن اهمال الاطار الخاص وغير الحكومي. فالمجتمعات تتفاعل فيما بينها في مساحة واحدة او في مدى واسع لاساليب من خلال شبكة كبيرة من الاتصالات والتجارة والروابط العائلية والجمعيات المهنية والقيم المشتركة والمبادلات الثقافية والسفر ووسائل الاعلام والهجرة، اذ ان مثل هذه النماذج يمكن ان تخضع لتنظيم حكومي تحت شكل معين[1]. وتحت ظل أي مستوى تتطلب التفاعلات الثقافية غير الحكومية مستوى معين من التحليل والذي يجعل ممكناً ايجاد بعض الفهم والذي يتمثل

---

[1] Richard Snyder op-cit, p.204

في كيف تشترط بعض التفاعلات فعلاً رسمياً. وان العلاقات الدولية غير الحكومية لا تدخل في تحليل سلوك الدولة ما لم تتمكن ان توضح لنا بأن سلوك صناع القرار هومحدد وموجه نحو مثل هذه العلاقات[١].

ب. هناك علاقة بين ب و ج أي بين المنظمات من جهة وبين صنع القرار من جهة ثانية. ومن خلال الامور الاخرى، ان هذا يمثل تأثير القوى الاجتماعية الداخلية على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية. كما ان ب-ج يتضمن بأن تأثير الظروف والعوامل في المجتمع قد تم ادراكه خلال عملية صنع القرار السياسي[٢].

ج. ان الخط ب-د هو مهم ايضاً لانه يؤثر بأن تجارب الامة انما هي افعالها الخارجية. وان فعل الدولة جاء اساساً ليؤثر على الظروف في البيئة الخارجية[٣].

د. ان فعل الدولة يجب ان ينظر اليه من خلال ردود الافعال للدول الاخرى على طول الخطوط ج، د، هـ٤، ج وان التغييرات في البيئة الخارجية يمكن ان تؤثر على عل الدولة على طول الخطوط ج،د،هـ، أ٣، ب،ج وذلك من خلال التغييرات في العلاقات غير الحكومية والتي هي معترف بها وتؤخذ بنظر الاعتبار عند صنع القرار[٤].

---

[١] Ibid, p.204

[٢] Ibid, p.204

[٣] Ibid, p.204

[٤] Ibid, p.205

## الانتقادات على نظرية صنع القرار

١. ان النظرية التي جاء سنايدر وزملاؤه، تتطلب عدداً كبيراً من الباحثين لجمع المعلومات وعدداً كبيراً من المنظرين لتقويم المعلومات ضمن تصنيفاتهم، واذا لم تكن هذه المتطلبات متوفرة وكبيرة فأن النتائج ستكون غير واقعية. وحتى لو افترضنا وجود حشد كاف من الباحثين والمنظرين فأن المعلومات المطلوبة من قبل سنايدر وزملائه تشتمل على كل الدول وكل الوحدات القرارية في المسرح الدولي. ومهما تكون عليه المصادر المتاحة فأن المعلومات لا يمكن جمعها بسهولة[١].

٢. ان مخطط سنايدر وزملائه لا ينطبق على كل الدول، ويعمل على تحويل الدول الى مفهوم احادي للنظام السياسي حيث يستخدم سنايدر نموذجاً معيناً للنظام السياسي والذي قد يصلح انموذجاً معيناً لعلاقات دولية بحد ذاته ولكن هذه النسخة من الانموذج لا تنطبق على كل انواع الانظمة السياسية الموجودة في المسرح الدولي[٢].

٣. يفشل هذا المنهج في ان يقترح أي من العناصر لها صلة بالموضوع. كذلك ينشأ هذا المنهج من فكرة خالية من اية قيمة لانه يحاول ان يحلل القرارات المختلفة المتمثلة في حقل الشؤون الخارجية دون ان يتجشم عناء الاجابة عن التساؤلات المتعلقة بأي القرارات تكون صائبة وايها تكون خاطئة[٣].

٤. يدل هذا المنهج على ان علم السياسة مؤلف من خطوات وخيارات واعية بدرجة عالية يمكن تحليلها في اطار تصنيفات محددة الا ان التطورات في

---

[١] Roy E.Jones "Analyzing Foreign policy: An Introduction to some conceptual Problems", Routledge and kegan Paul, 1972, p.42.

[٢] Ibid, p.42

[٣] Mahendra Kumar, op-cit, p.171

العلاقات الدولية لا تحدث بهذا النمط ولا يمكن ان تعزل الافعال في الشؤون الدولية تماماً في الوقت الملائم. يفسر سنايدر بأن منهج صنع القرار يهدف الى اعادة خلق عالم من صناع القرار مثلما يرونه تماماً بدلاً من اعادة تكوين الموقف بحس موضوعي[١].

٥. ان النظرية تسقط من العلاقات الدولية كل شيء لا يمثل الاضافة المجردة للقرارات. فالنظرية تهمل المتغيرات المؤثرة ضمن سياسات القوى وقواعد السلوك الدولي مثل توازن القوى او القانون الدولي والقيم الانسانية. اذ لا تعطي النظرية أي معيار لتفسير نماذج سياسات القوى او وصف لقواعد السلوك الدولي وعوضاً عن ذلك تشرع بمعالجة مشكلة كشف العلاقة بين الدوافع والافعال[٢].

٦. تعاني النظرية من صعوبة حصر القوى التي تؤثر في مسار مشكلة من مشاكل السياسة سواء اكانت قوى سياسية او عسكرية او اقتصادية او ثقافية او اجتماعية وكذلك تعاني من صعوبات تتمثل في دراسة نوايا الدول الاخرى[٣].

٧. تثار تساؤلات في اطار البيئة الداخلية والخارجية والتي في نظامها يتخذ القرار حول المعين الذي يستمد منه صانع القرار توجهاته من قائد او ايديولوجية او احزاب سياسية او من الرأي العام وجماعات الضغط وتثار تساؤلات حول اذا كان القرار يتخذ في لحظة الانتخابات وحول تأثير الحلفاء الخارجيين في اتجاه القرار والمصادر التي يستند اليها صناع القرار لتكوين انطباعاتهم في قضية معينة[٤].

---

(١) **Ibid, p.177**

(٢) **Ibid, p.178**

(٣) **جيمس دورثي وروبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص٣١٢.**

(٤) **المصدر السابق، ص٣١٤.**

## المبحث العاشر

## نظرية اللعبةGame Theory

تقوم هذه النظرية على وجود تشابه بين العاب التسلية التي تستعمل على وضع استراتيجية وبين كثير من مواقف الحياة الواقعية التي يدرسها المتخصصون في العلوم الاجتماعية[1]، ومنها الى العلاقات الدولية. وقد تطورت هذه النظرية اساساً في الرياضيات والاقتصاد ثم انتقلت الى العلاقات الدولية وكان من اوائل المساهمين في تطويرها في العلاقات الدولية مارتن شوبيك واوسكار مورغن ستيرن وكارل دويتش[2]. انها تطبيق خاص للمنهج السلوكي وتعني هذه النظرية بدراسة سلوك لاعبين او اكثر في علاقاتهما المتبادلة حول قضية تهم كلاهما. ان جوهر النظرية لا يقوم على وصف سلوك اللاعبين فقط، ولكن معرفة السلوك الامثل لكل لاعب في مواجهة ردود الفعل المتوقعة من جانب خصمه. ويتمثل السلوك الامثل من جانب كل لاعب في محاولة تعظيم المكاسب الى اقصى حد ممكن وتقليل الخسائر الى ادنى حد ممكن[3].

انها نظرية استراتيجية لاتخاذ القرارات في مواقف النزاع او الصراع وهدفها ترشيد الاختيار من بين البدائل القرارية المختلفة التي تعززها المواقف الصراعية. وهي كما يرى اصحابها تعالج صراعات المصالح كلعبة في الاستراتيجية وهي بوصفها اداة للتحليل تنطبق على كل اشكال الصراع السياسي وعلى صراعات السلم والحرب بصفة خاصة. انها

---

(1) د.محمد محمود ربيع "مناهج البحث في السياسة" منشورات كلية القانون والسياسة جامعة بغداد، ١٩٧٨، ص٢٠٨.

(2) Mahendra Kumar op-cit, p.179-180

(3) مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.

طريقة رياضية لدراسة بعض جوانب عملية اتخاذ القرارات، ولاسيما، في المواقف التي تغلب عليها صفة الصراع او التعاون[١]. ويتطلب هذا الامر تعيين قيم عددية للنتائج المحتملة او العوامل الحاسمة وهذه القيم تحكمية في كونها تعين الاوزان التي قد تمثل اولويات الاطراف في اللعبة. ورغم ذلك فأن نظرية اللعبة تعرض الخيارات بطريقة معقولة ويمكن ان تكون وسيلة ذات قيمة في ادراك اخطار أي حالة نزاع[٢].

وقد عرف فون نيومان الذي ساهم في وضع هذه النظرية بأنها "مجموعة من العمليات الرياضية التي تهدف الى ايجاد حل لموقف معين يحاول فيه الفرد جاهداً ان يضمن انفسه حداً ادنى من النجاح عن طريق اسلوبه في المعالجة رغم ان افعاله واسلوبه لا تستطيع تحديد نتيجة الحدث بشكل كامل وانما مجرد التأثير فيه"[٣].

كما يعرف مارتن شوبيك نظرية اللعبة بأنها "طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع"[٤]، وكما يقول توماس شيلنج بأن هذه النظرية "معنية باوضاع يكون السلوك الافضل لكل طرف معتمداً على قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الاخر وهذا يعني التمييز بين العاب الاستراتيجية والعاب الحظ"[٥].

تقوم النظرية على اسس ثلاثة:-

١. **الخيارات:** لكل طرف من اطراف اللعبة خيارات واولويات، وامامه فرص لاختيار بدائل متاحة امامهم. ولكن كل بديل مفتوح امام كل

---

[١] **د.اسماعيل صبري مقلد "نظريات السياسة الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٣.**

[٢] **روبرت كانتور "السياسة الدولية المعاصرة" ترجمة د.احمد ظاهر، مركز الكتب الاردني، عمان ١٩٨٩، ص٥٠٧-٥٠٨.**

[٣] **د.محمد محمود ربيع، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٧.**

[٤] **جيمس دورثي وروبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٧.**

[٥] **المصدر السابق ص٣٣٧.**

طرف منهم يؤثر على قيمة ما يحققه اللاعب الاخر من عائد. وان هذه الاختيارات المتاحة لاي لاعب هي متاحة لجميع اللاعبين الآخرين[1]. ان هذه النظرية تساعد ولاسيما، ونحن نتعامل مع الاوضاع الاستراتيجية الدولية، في توضيح الخيارات البديلة امام صانع القرار وتساعدنا على فهم المشكلة والقدرة على حل منهجية التحليل بشكل اكثر عمقاً[2].

٢. **الاهداف:** كل لاعب يتمسك بهدف ويسعى الى تحقيق الفوز وان اللاعب الذي يسعى للخسارة سيكون شخصاً غير سوي. فكل لاعب لا يكتفي بالكسب بل يسعى الى تحقيق اكبر قدر ممكن من الكسب وتقليل الخسائر الى ادنى حد ممكن[3].

٣. **العقلانية:** ان النظرية تقوم على اساس تحديد السلوك العقلاني الذي يمكن اللاعب من الفوز. والمقصود سلوك صناع القرار. انها لا تتناول ما يسلكه الناس فعلاً، اذ ان الافراد قد يتصرفون بشكل متناقض وغير عقلاني في بعض الاحيان. وقد استخدم دعاة هذه النظرية السلوك العقلاني على اساس انه الاكثر قدرة على جعل النظرية اصلح للتفسير[4]. والسلوك العقلاني يعني بأن كل لاعب في السياسة الدولية يمتلك مجموعة من القيم والاهداف المحددة ويقرر سياسته طبقاً لذلك بدون اخطاء. ويجب ان يتم ذلك على اسس رياضية. ولهذا فأن نظرية اللعبة هي طريقة للتحليل وهي ايضاً دليل لاختيار افضل طريق للعمل،

---

[1] **حامد احمد موسى هاشم "نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصرا ع العربي-الاسرائيلي، رسالة ماجستير منشورة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٤، ص ط.**

[2] **جيمس دورثي وروبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٦.**

[3] **مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.**

[4] **جيمس دورثي وروبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٧.**

فالدول مطلوب منها ان تبحث عن افضل الطرق للعمل في المواقف والتي تظهر نتائجها في افعال الاخرين. وان الهدف من ذلك هو تحديد هذه الافعال العقلانية التي تستطيع ان تقود وتؤدي الى قرارات ووسائل للعمل الاكثر ملائمة من اجل تحقيق الهدف[١].

## عناصر النظرية

يفترض تحليل اللعبة وجود اربعة عناصر اساسية[٢]:-

أ. اللاعبون: اللاعب هو وحدة اتخاذ القرار المستقلة في اللعبة.

ب. القواعد: وتحدد كيفية استخدام الموارد المتاحة في المباراة، حيث انها تحدد لكل لاعب مدى الخيارات المتاحة امامه.

ج. الاستراتيجية: وتحدد تحركات اللاعب في حالة تحرك الخصم في اتجاه معين.

د. العوائد: وهي التي يحصل عليها اللاعب كنتيجة لاتباعه استراتيجية معينة ويعبر عن المحصلة بتعبير رقمي.

ه. المعلومات: وهي تساعد اللاعبين على تحديد الاستراتيجيات، وفي اللعب الاستراتيجية هناك معلومات غير كاملة حول ما سيحدث في مثل هذه اللعب، وان اللاعبين يضعون اشارات لممارسة الاتصال بعضهم ببعض من اجل تشجيع الاصدقاء وتضليل الخصوم[٣].

---

[١] Mahendra Kumar op-cit, p.180-181

[٢] حامد احمد موسى هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ز وكذلك دورثي وبالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٨.

[٣] David Jordan op-cit, p.75

## انواع اللعب

### اولا: اللعبة الصفرية

هي اللعبة التي يمثل أي مكسب يحققه طرف فيها خسارة متساوية القدر بالنسبة للطرف الآخر[١]، أي ان المكسب الذي يحققه الطرف (أ) يساوي الخسائر التي يفقدها (ب) كما هو الحال في لعبة الشطرنج او الالعاب التي يكون اطرافها اثنين، اذ تنتهي كل حركة او لعبة بما يساوي+ للطرف و-١ للطرف المقابل[٢]. والحقيقة ان اللعبة الصفرية هي حالة من الصراع الدائم غير القابل للتوفيق[٣]، اذ نكون بصدد لعبة صفرية حينما يحاول احد طرفي النزاع فرض الاستسلام بلا قيد او شرط على الطرف الاخر والانتصار الكامل عليه يقابله افتراض هزيمة كاملة للطرف الآخر[٤]. وعادة ان كل لاعب مشترك في قضية دولية يسعى الى تحقيق اقصى حد من المكاسب مقابل اقصى حد من الخسائر لخصمه ولكنه سيصل الى ادنى حد من الربح اذا كان قد وجد ان هذا هو الممكن تحقيقه، وتنطبق نفس الحالة على الحد الاقصى من الخسارة وقبول الحد الادنى والممكن منها[٥]. وهذا هو الوضع الذي ساد اثناء الحرب العالمية الثانية واسفر عن هزيمة المحور نتيجة لها، اذ استسلمت كل من المانيا واليابان استسلاماً كاملاً. اما في فترة الحرب الباردة فأن المباراة هي اقرب الى الصفرية لان الهدف المعلن لكل

---

(١) مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.

(٢) دورثي وبالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٩.

(٣) حامد احمد موسى هاشم، مصدر سبق ذكره، ص.

(٤) مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.

(٥) حامد احمد موسى هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ز.

نظام القضاء على الطرف الآخر[1]، وكذلك لصعوبة تحقيق احد الاطراف لامنه الشامل طالما بقي الطرف الآخر في وضعه القائم عليه[2].

ومن زاوية اقتصادية يرى البعض بأن الصراع الامريكي-السوفيتي كان صراعاً صفرياً، كان الانتاج الامريكي يساوي ضعف الانتاج السوفيتي، ويعمل على تأمين راحة المستهلك في حين كان الاقتصاد السوفيتي يركز على الصناعات الثقيلة والعسكرية وحقق في كليهما نجاحاً واضحاً، ماذا لو كان قد استمر النمو السوفيتي لسنوات عديدة متفوقاً علىالنمو الامريكي فهذا كان يعني توفير امكانيات ضخمة لتحقيق تفوق عسكري، كما ان وجود معدل نمو كبير في الاتحاد السوفيتي كان سيدعم ولاء الشعب للنظام وبالتالي يقدم للنظام امكانيات جديدة في المنافسة مع الولايات المتحدة في مجال التجارة والمساعدات الخارجية والفضاء والانتشار العسكري في المحيطات وبالتالي كان من شأن ذلك ان يزيد من النفوذ السياسي الدولي السوفيتي[3].

ويعتقد كل من دورثي وبالستغراف ان التمييز بين اللعبة الصفرية وغير الصفرية لا يعتمد كما يعتقد الكثير على ما اذا كانت نتيجة اللعبة هي بقاء طرف وزوال الطرف الاخر ولكن التمييز على اساس الفوز الشامل او الخسارة الشاملة لهدف معين وليس بالضرورة لوجود او عدم وجود الاطراف على طريقة الروليت الروسي التي تبقى اللعبة فيها مستمرة حتى دحر احد اللاعبين. وباختصار، عندما يتنازع الطرفان على هدف معين فيفشل احدهما وينجح الاخر في تحقيق الهدف نكون امام لعبة صفرية، ولكن اذا لم يتمكن الطرفان من تحقيق الهدف تماماً وسعياً الى التساوم بينهما والحصول على اقل من الهدف الاول نكون هنا امام النموذج غير الصفري،

---

[1] مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.

[2] دورثي وبالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٢.

[3] المصدر السابق، ص٣٥٣.

ولذا فأن الالعاب الصفرية او غير الصفرية مرتبطة في تحديدها بالاطراف والنتائج والبدائل المطروحة لتحقيق الاهداف[١]. وتكون اللعبة الصفرية مباراة لشخصين Two Persons game ولعبة لعدة اشخاص N. Person game.

**ثانياً: اللعبة غير الصفريةNon-Zero-game**

وتفترض وجود مساحة واسعة للتنسيق والتعاون بين طرفي عملية الصراع اذ انهما قد يخسران او يكسبان معاً[٢]. وقد يسلك الطرفان تجاه بعضهما سلوكاً تعاونياً او غير تعاوني. وفي حالة السلوك التعاوني يكون لدى الاطراف امكانية الاتصال ببعضهم مباشرة وتبادل المعلومات. اما في حالة التعامل او السلوك غير التعاوني، فأن الاتصال المباشر لا يتوفر ولا يعرف احدهما سلوك الآخر الا بعد الاقدام على هذا السلوك، بالرغم من ذلك فأنه في حالة عدم الاتصال فأن هناك نوعاً من الاتصال "الضمني" بين الاطراف والذي يساعد كل طرف في تفسير سلوك الطرف الاخر من خلال البدائل التي يختارها في اطار سلسلة طويلة من الالعاب[٣]، وفي ظل هذا النوع من اللعب يتقاسم الطرفان نتائج الكسب والخسارة[٤].

وفي معظم الاحيان فأن التنافس الصراعي بين النظم والدول هو من قبيل الالعاب غير الصفرية[٥]، فالاوضاع التي تحتوي على المساومة هي مباراة غير صفرية. وكذلك حالة الوفاق الدولي (الوفاق الامريكي-السوفيتي)

---

[١] المصدر السابق، ص٣٥٤.

[٢] حامد احمد موسى هاشم، ص ز.

[٣] دورثي وبالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٣.

[٤] مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.

[٥] المصدر السابق، ص١٢٨.

هي حالة استمرار للصراع وتعد مباراة غير صفرية، اذ اصبحت لدى الطرفين قناعة بأن الحرب النووية تمثل خسارة اكبر من الكسب[١].

ومع ذلك، هناك نوع من الالعاب التي يكون فيها احد اللاعبين يلعب لعبة صفرية في حين يلعب اللاعب الاخر لعبة غير صفرية. فاثناء الحرب الفيتنامية لم يكن هدف الولايات المتحدة هو القضاء على فيتنام الشمالية بينما حدد خصوم الولايات المتحدة اهدافهم بانسحاب القوات الامريكية واسقاط حكومة فيتنام الجنوبية وتوحيد فيتنام الشمالية والجنوبية تحت ظل جمهورية الفيتنام. هنا نجد ان الولايات المتحدة كانت تلعب مباراة غير صفرية، بينما كانت فيتنام الشمالية تلعب على الارض المحددة للعمليات العسكرية مباراة صفرية[٢]. ففي المباريات الصفرية فان مواقف الاطراف لا تمنح مجالاً للاتصال او التفاوض او المساومة كما يخلو من الكسب المشترك الذي ينبع في العادة من الحاجة الى التعقل او التعاون. كما انه في هذا النوع من المواقف الصراعية فأنه من المستحيل تحقيق الاتفاق الوسط وتخلو سبلهما من الحافز على التعاون بينما يكون للمواقف التساومية والكسب المشترك اعتباراً اساسياً في المباريات غير الصفرية[٣].

## الانتقادات على نظرية اللعبة

١. ان المشكلة الكبرى هي ان السياسة الدولية ليست لعبة ولكن هناك قواعد تحدد من وقت الى آخر الا انها تتغير واللاعبون هم الذين يغيرونها واللعبة لا يمكن ان تعكس صورة العالم الحقيقي او التنبؤ

---

[١] دورثي وبالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٣.

[٢] مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.

[٣] د.اسماعيل صبري مقلد "نظريات السياسة الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٧.

بافتراضات حول كيف يمكن ان يسلك اللاعبون سلوكهم، بالرغم من ان النظرية يمكن ان تعبر عن قدر من بعد النظر[١].

٢. توفر النظرية ادراكاً لصناع القرار للتعامل مع بعض المشاكل الاستراتيجية ولكنها لا تكون مفيدة اذا كانت المعلومات حول بعض المواقف الاستراتيجية ناقصة والتي قد تؤدي الى مواقف غير واقعية في العلاقات الدولية[٢].

٣. ان النظرية يمكن ان تحكم سلوك اللاعبين حينما يكون لديهم خيارات محددة من الاستراتيجيات ومستوى من الافضليات العقلانية. وان الانموذج المثالي لذلك هي اللعبة الصفرية والتي يعترف المختصون بعدم وجودها في العلاقات الدولية. والاكثر من ذلك فأنه في اكثر المواقف الدولية يكون مستوى القيمة العقلانية للخصم غير معروف، وبالتالي لا يمكن التوصل للحكم على سلوك اللاعبين[٣].

٤. ان نظرية اللعبة لا تفسح مجالاً رحباً امام سياسات اخرى غير سياسة المواجهة طالما ان نتيجة الصراعات التي يخوضها صناع القرار هي اما تحقيق الكسب او الخسارة. فعندئذ سيتبنون سياسات واستراتيجيات تؤمن لهم تحقيق اعظم كسب متاح، ومن هنا سوف لن يكون هناك مجال للثقة بين الدول طالما ان اساس العلاقات بين الدول هو المواجهة والصراع[٤].

---

[١] David Jordan op-cit, p.75

[٢] Ibid, p.76

[٣] Ibid, p.76

[٤] د.كاظم هاشم نعمة "العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٨٦.

# الفصل الرابع
# العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

تتأثر العلاقات الدولية بعوامل متنوعة تقليدية وحديثة. وفي الماضي كان للعوامل التقليدية مثل الجغرافية والسكان دور اكبر في التأثير في العلاقات الدولية، إلا انه مع تطور الزمن والعلم اخذ تأثيرها يقل تدريجياً حيال بروز عوامل جديدة مؤثرة أبرزها التطور التكنولوجي ودور صناع القرار. كذلك بقي تأثير الموارد الأولية مهما في الوقت الحاضر مع ان استخدامها قد تطور بمرور الزمن حتى دخول العالم في عصر الذرة. ومع ذلك لازال بعض المعنيين يعتقدون باستمرار تأثير العوامل التقليدية في الوقت الحاضر الى جانب العوامل الحديثة ومرد ذلك الى قناعة أصحاب الاختصاص ضمن الحقول الأخرى بتأثير العوامل التي تنتمي الى حقله، فالجغرافيون يشددون على دور الجغرافية الحاسم في العلاقات الدولية، وكذلك المختصون في السكان والقضايا العسكرية سواء في زمن السلم او في ظل الحرب التقليدية. وسنحاول ان نتناول ذلك في هذا الفصل بشيء من التفصيل.

## المبحث الاول

## العامل الجغرافي

يعد العامل الجغرافي من ابرز العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية، حيث قال نابليون ان سياسة الدولة تكمن جغرافيتها، قــول لا تــزال آثاره راسخة في اذهاننا حتى اليوم. ويرى المختصون في العلاقات الدوليــة بأن هناك علاقة وثيقة بين الجغرافية والسياسة. وقد اطلق على هذه الصــلة بعلم السياسة الجغرافية والجيوبولتكس. وهو العلم الذي يبحــث فــي تــأثير الظروف الجغرافية الطبيعية على حياة الدولة السياســية وعلــى علاقاتهــا الخارجية. وقد ظهر بعض العلماء في هذا الميدان منذ اواخر القرن التاســع عشر الذين اهتموا بدراسة تأثير الجغرافية على الدولة مثل الالماني راتــزل الذي تحدث عن نظرية المجال الحيوي والتي تقوم على عنصري المســاحة والموقع، وسرعان ما تأثرت به المدرسة النازية الالمانيــة والتــي دفعــت بأفكارها المتطرفة المانيا الى الدخول في كارثة الحرب العالمية الثانية. وفي مجال القوة البرية ظهر البريطاني ماكندر والذي تحدث عن منطقة حيوية في العالم اطلق عليها منطقة القلب وهي روسيا وتحيط بها منطقة كبرى تتــألف من ثلاث قارات هي اوربا وآسيا وافريقيا اطلق عليها جزيرة العالم. وقــال من يحكم شرق اوربا يحكم منطقة القلب ومن يحكم منطقة القلب يحكم جزيرة العالم ومن يحكم جزيرة العالم يحكم العالم. وبــين ماكنــدر ان المعطيــات الجغرافية لمنطقة القلب قد اعطت روسيا مركزاً عالمياً فريــداً وان مســتقبل القوة في العالم سيكون للقوة البحرية. ولهذا فقد حذر حكومة بريطانيــا مــن مغبة الاحتماء وراء قوتها البحرية ونصحها بإنشاء القوة البرية الــى جانــب قوتها البحرية لان الغلبة ستكون للقوة البرية واقترح عليها ان تتحالف اما مع

ألمانيا ضد روسيا او مع روسيا ضد ألمانيا لمنع تحالف هاتين الدولتين الذي يؤدي الى قيام أعظم قوة برية في العالم انطلاقاً من منطقة القلب.

وفي ميدان القوة البحرية ظهر الاميرال الامريكي ماهان الذي دعى الى مبدأ سيادة الأسطول. وقال ان المستقبل سيكون للقوة البحرية. وقد تـأثر ماهان بالموقع الجغرافي لبريطانيا الذي عده موقعاً فريداً لكونه جزرياً. وبين بأن عماد القوة البحرية يتمثل في السيطرة على الممرات البحريـة وإقامـة القواعد البحرية وإنشاء الأسطول. وكان هدفه من ذلك حث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالاستفادة من خصائص الموقع البحري البريطاني وقوتها البحرية وتشجيعها على الاعتماد على قوتها البحريـة فـي تكـوين قوتهـا العسكرية[١].

ان دراسة العامل الجغرافي يتطلب دراسة الموقع والمساحة والحدود وتأثير ذلك في العلاقات الدولية.

ويقصد بالموقع دراسة موقع الدولة فلكياً ونوع الموقع، كذلك دراسة الموقع تجاه الدول المتجاورة. وفي دراسة الموقع الجغرافي نجد ان أول مـا يتبادر الى الذهن موقع الوحدة السياسية من الناحية الفلكية، أي الموقع بالنسبة لخطوط الطول والعرض. ولعل التحديد بالنسبة لخطوط العرض أهـم منـه بالنسبة لخطوط الطول ذلك لانه على أساس الدرجات العرضية يتشكل المناخ بوجه عام، وكذلك النشاط البشري، وهذه أمور حيوية في تشـكيل اتجاهـات الدولة السياسية[٢].

---

[١] **حول الجيوبولتكس وتأثيرها في العلاقات الدولية وحول القوة البرية والبحرية والمجال الحيوي انظر:**

**Daniel Colard op-cit, p.65-66 Pierre Celeries "Geopolitique et Geostrategie" Que Sais-je? P.U.F. 1969, p.12-15.**

[٢] **د.محمد عبد الغني سعودي "الجغرافية والمشكلات الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١، ص١٧.**

ويذهب البعض الى ان القوى الكبرى الموجودة الان ترتبط بالمناطق المعتدلة حيث تتمتع بالتغيير المناخي للفصول او التغيير الاعصاري الذي يبعث على النشاط. ونظرية الحكم البيئية قديمة وتعزى القوى السياسية الى المناخ وهذا بدوره يرجع الى الموقع الجغرافي. انها فكرة استعمارية، اذ ليست المدنية ولا القوى السياسية احتكاراً للمناطق المعتدلة. والمدنية، في الحقيقة، تقوم في المناطق التي يصل اليها الانسان من اجل استغلال البيئة الى اعلى المراحل. ولذلك نشأت المدنيات القديمة في البيئات الزراعية حينما كانت الزراعة هي اكثر الحرف انتاجاً (مصر والعراق). وعندما ظهرت حرفة الصناعة كأكثر انتاجاً انتقلت المدنية الى المناطق التي تتوفر فيها مقومات الصناعة فهي الان في مراكز الفحم والحديد[1].

اما بالنسبة لنوع الموقع، فنقصد به وقوع الدولة بالنسبة للماء واليابسة أي الموقع البحري والموقع البري. وفي الواقع ان كل موقع جغرافي ثابت على الكرة الارضية ولكن قيمته السياسية تتغير وذلك في اطار علاقة الاقليم او الدولة بجيرانه. اذ ان هذا هو الذي سيحدد اهمية الموقع الجغرافي، وبصفة اخص علاقة الاقاليم بمراكز الثقل الحضارية او السياسية في العالم. ففي فجر التاريخ كانت مصر والعراق مراكز الثقل الحضاري في العالم. وكذلك كانت الجزر البريطانية هامشية تقع على حافة العالم القديم عندما كانت مراكز الثقل في البحر المتوسط. ولكنها بعد اكتشاف العالم الحديث اصبحت في مركز متوسط في حوض المحيط الاطلسي الشمالي، بين غرب اوربا وشمال شرق الولايات المتحدة، أي بين مراكز كثافة السكان العظمى في الدوائر المعتدلة الباردة في العالم[2].

---

(1) **المصدر السابق، ص١٨.**

(2) **د.دولت احمد صادق وآخرون "الجغرافية السياسية" ط٣، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٥، ص٣٦.**

وبالنسبة لعلاقة الماء بالموقع الجغرافي، فالمناطق الجزرية والساحلية عامة اقل قارية في مناخاتها من المناطق الداخلية واكثر قرباً من مواصلات بحرية سهلة ورخيصة مما يشجع على النشاط البحري التجاري. وكانت الكثير من الدول تتصارع وتحارب من اجل الحصول على واجهة بحرية حتى ولو كانت ضيقة مثل بولندا (١٩١٨-١٩٣٩) وزائير. كما ان الواجهات البحرية غالباً ما كانت نقطة الانطلاق للدول الاستعمارية في اتجاهات معينة مثل واجهة فرنسا البحرية على المتوسط ادت الى انطلاقها تجاه شمال افريقيا واهتماماتها المتزايدة بقناة السويس وحوض البحر المتوسط عامة[١].

وهناك عوامل كثيرة تشجع شعوب الدول البحرية في التوجه نحو البحر ومنها مثلاً تطور ادوات الملاحة واكتشاف البوصلة وتطور علم الخرائط واختراع واستعمال الاسطرلاب ووجود مواد بناء السفن وتطور علم تصميمها. وهناك عوامل نفسية منها روح المغامرة والرغبات الشخصية وحب الاستطلاع اضافة الى عوامل اقتصادية، كالحاجة الى المواد الاولية وعامل التكامل الاقتصادي بين الاقاليم والدول. وهناك ايضاً مجموعة من العوامل الطبيعية، كدرجة صلاحية الساحل لانشاء المرافئ والموانئ التجارية او العسكرية وطول الساحل او الظهيرة ثم غنى او فقر هذه الظهيرة[٢].

وتختلف الواجهات البحرية اختلافاً كبيراً في قيمة كل منها، فهناك واجهات بحرية ميتة او شبه ميتة مثل سواحل الاتحاد السوفيتي السابق او كندا او الاسكا على المحيط الشمالي. وذلك بالمقارنة بواجهات بحرية ضيقة

---

**[١] د.محمد رياض "الاصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبولتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط" دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص١١٩.**

**[٢] د.عبد الرزاق عباس حسين "الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتكية" مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٧٦، ص٢٧٦-٢٧٧.**

لهذه الدول على بحار مفتوحة الحركة: البلطيق والاسود وبحر اليابان بالنسبة للاتحاد السوفيتي او مصب سانت لورنس وقناة هدسون-مدهوك وساحل كولومبيا البريطاني بالنسبة لكندا. كما ان الواجهة البحرية لا تقاس اهيمتها بطولها بل بقيمتها المتعددة الاطراف (بحار خالية من الجليد وتطل على مسارات الحركة البحرية التجارية العالمية) وتبلغ فيه الواجهات البحرية اقصاها حينما تصبح مهمة لعدد من الدول المجاورة بالاضافة الى اهميتها بالنسبة للدولة ومصالحها القومية، مثال ذلك الواجهة البحرية اللبنانية التي تخدم لبنان وتجارة الترانزيت لعدد آخر من الدول العربية الى واجهة تنزانيا البحرية بالنسبة لمصالح زامبيا وزائير الاقتصادية[1]. وكذلك اهمية ميناء العقبة الاردني لتجارة العراق.

اما الدول المغلقة فهي الدول المحاطة بحدود ارضية من جميع الجهات[2]، والتي تعاني بعامة من كثير من المشاكل الاقتصادية لعل اهمها تحكم الدول الساحلية فيها بل انها احياناً تقع تحت رحمتها وقد تسعى الدول الداخلية الى اقامة اتحاد جمركي او اتحاد سياسي او الوصول الى البحر عن طريق ممرات من ارض الدولة الساحلية[3]. ان هذا النمط من المواقع يشكل عبئاً كبيراً على الدولة ويحرمها من فرص الاتصال بشكل مباشر مع أي وحدة سياسية عدا الوحدات الملاصقة لها في الحدود، مما يجعل الاعتماد على الدول المجاورة كبيراً جداً، لاسيما من يمتلك منفذاً على البحر. وتضطر الدول المقفلة ارضاً الى بناء قوة برية وجوية متميزة تعوض عن نقطة الضعف الرئيسة من حرمانها الاطلال على البحر فتزداد مشاكل هذا النمط

---

(1) د.محمد رياض، مصدر سبق ذكره، ص١١٩-١٢٠.

(2) د.عبد الرزاق عباس حسين، مصدر سبق ذكره، ص٢٨١.

(3) د.محمد عبد الغني سعودي، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

في مواقع الدول بارتفاع عدد الدول المجاورة[1]. وهناك الكثير من الدول القارية لكن لها مسافة قصيرة من الحدود البحرية كالعراق والاردن ويمكن ان نطلق عليها بالدول شبه القارية[2]. فضلاً عن ذلك هناك دول لها واجهات بحرية تحولت الى دول قارية مثل اثيوبيا بعد استقلال اريتريا عام ١٩٩٣ التي شغلت الواجهة البحرية السابقة لاثيوبيا. كما قد تتعرض الدول المقفلة ارضاً او المغلقة الى التورط بمشاكل سياسية وعسكرية مع الدول المجاورة لها بسبب اشتراكها معها في الحدود السياسية وهذه الظاهرة ناتجة عن الموقع القاري بالدرجة الاولى وتتضاعف هذه المشاكل كلما زاد عدد الدول المجاورة لها[3]. وتسعى الدولة المغلقة الى ضمان مرور تجارتها وسكانها عبر اراضي الدول الساحلية عن اقرب وارخص طريق باستمرار وبدون تدخل تلك الدول. غير ان هذا المطلب قد لا يتوفر لها لان الدول الساحلية قد تقطع الطريق في أي وقت اذا ما ارادت ممارسة الضغط السياسي على الدولة المغلقة لاتفه الاسباب وحتى بدون سبب احياناً وقد تتوقع الدول المغلقة في اغلب الاحيان ارتفاع نفقات نقل بضاعتها من الصادرات والواردات[4].

كذلك للموقع تأثير من ناحية العلاقة مع الدول المجاورة. فموقع الدولة في العلاقة مع الدول الاخرى هو حقيقة جغرافية ذات اعتبار كبير والدولة التي تمتلك او لا تمتلك دولة مجاورة له معنى استراتيجي وله تأثير على الامن القومي للدولة. فالولايات المتحدة منعزلة عن القارة الاوربية بواسطة البحار بما يقارب ثلاثة ألاف ميل من جهة الشرق وستة الآف ميل من جهة الغرب.

---

**[1] د.محمد ازهر السماك "الجغرافية السياسية الحديثة" جامعة الموصل، ١٩٩٣.**

**[2] د.عبد الرزاق عباس حسين، مصدر سبق ذكره، ص٢٨١.**

**[3] المصدر السابق، ص٢٨١.**

**[4] المصدر السابق، ص٢٨٣-٢٨٤.**

وفي القرن الثامن عشر والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين كانت المسافة البحرية عبارة عن حاجز دفاعي ضد الغزو. ولكن بسبب التغيير في التكنولوجيا لم يبق لتلك القيمة الدفاعية اثر اذ اصبحت الصواريخ العابرة للقارات قادرة على اجتياز المسافات البحرية بسهولة ومع ذلك فأن افتقار الدول لاعداء مجاورين يبقى مسألة مهمة. فضلاً عن ان عدم وجود دول مجاورة يجعل النزاعات اقل وقوعاً. فالولايات المتحدة لا تمتلك دولة مجاورة لها كبرى وتستمر في التمتع بمزايا هذا الموقع مما يوفر لها بدون شك خيارات سياسية متنوعة. وعلى العكس فأن وجود الآلاف من الاميال لحدود مشتركة بين دول قوية كبرى يشكل وسيلة لمنافسات ومنازعات طويلة كما هو الحال للحدود المشتركة بين الاتحاد السوفيتي سابقاً والصين[1].

ان الموقع يعطي الميزة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً. فالولايات المتحدة ترتبط بأوربا وآسيا بالبحار. اما الاتحاد السوفيتي فأنه يربط هاتين القارتين بالارض، وان هذا المركز يعطي الاثنين موطئ قدم في هاتين القارتين اللتين لعبتا الدور الاكثر فعالية في الشؤون العالمية خلال القرن التاسع عشر. ومن المحتمل ان تلعبا ذلك في المستقبل، بالاضافة الى ذلك فأن الولايات المتحدة تقع في الجزء المركزي لامريكا الشمالية، في حين ان حدود الاتحاد السوفيتي سابقاً في شرق اوربا وشرق آسيا وفي الشرق الاوسط والمانيا وفرنسا والصين متجذرة بواسطة الارض لقارة واحدة. ولهذا فأن هذه الحدود اقل فائدة جغرافياً في التوغل في الشؤون العالمية. في حين تمثل الولايات المتحدة القاعدة المكانية المثلى لاية قوة عظمى. ففي الوقت الذي تكون فيه كثير من الدول هشة للهجوم النووي في عصر الصواريخ فأن الولايات المتحدة ليست على غرار القوى الكبرى الاخرى محمية ليس فقط

---

[1] **Robert L. Wendzel "International Relations: Policymaker focus" John Wiley and sons, Inc, U.S.A., 1977, p.90**

بجيران اصدقاء بل بجيران ضعفاء وتحت هذه الظـروف تـزداد حصـانة الولايات المتحدة ضد هجوم اقليمي من الدول المجاورة[1].

## المساحة

هي عنصر من عناصر القوة المكانية للدولة، ومن الناحية العسكرية فأن سعة المساحة تتيح فرص نشر المواقع الاقتصادية الحيويـة، وخاصـة الصناعة على امتداد اقليمها، وما يترتب عليه من نشر مراكزهـا السـكانية والمناطق الحيوية الاخرى الامر الذي يساعد على تحقيق اهداف استراتيجية ايجابية لصالح الدولة. وتتيح المساحة فرص الـدفاع بـالعمق وتلعـب دوراً بارزاً في احراز النصر النهائي، اذ يمكن ان تتمتـع الدولـة ذات المسـاحة الكبيرة سياسة اخلاء الارض وتعمل على تطبيق المبـدأ المعـروف ببيـع الارض وشراء الزمن. وهو ذات المبدأ الذي اعتمدته روسيا في حربها مـع فرنسا في زمن نابليون ١٨١٠-١٨١٢، وكذلك مع المانيا النازية في الحرب العالمية الثانية وتمكنت من الصمود وان تعمل على طـرد الغـزاة والحـاق الهزيمة بهم. وفي خلال الحرب اليابانية-الصـينية تمكـن اليابـانيون مـن الاستيلاء على المدن الصينية الهامـة ومراكزهـا الصـناعية وخطوطهـا الحديدية. اما الصينيون فقد تراجعوا صوب الغرب ونقلوا عاصمتهم اليها[2]. اما الدول ذات المساحة الصغيرة فأنها لا تلبث الا ان تنهار بسرعة فائقة امام جارة قوية لها. فقد اضطر الجيش الهولندي في الحرب العالمية الثانية الـى التسليم بعد اربعة ايام من القتال فقط[3].

---

[1] **Steven Spiegel "Dominance and Diversity: The International hierarchy" Little Brown and Company, inc, U.S.A. 1972, p.43-44**

[2] **د.محمد ازهر السماك، مصدر سبق ذكره، ص٤٣-٤٤.**

[3] **د.محمد عبد الغني سعودي، مصدر سبق ذكره، ص٢٧-٢٨.**

وفي الواقع، لا تأخذ المساحة بشكلها المطلق لانها تعتمد على عنصر السكان، اذ ان المساحة والسكان لا يمكن فصلهما، فاذا كانت المساحة مقترنة بكثافة مرتفعة من السكان او عدد كبير من السكان في الاقل، وبموارد طبيعية مستغلة استغلالاً حسناً، فانها تعد مصدر قوة للدولة تضعها في مصاف الدول الكبرى ومن الامثلة على ذلك الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية اذ كل منهما يحتل كتلة متصلة من الارض، كذلك ان اتساع المساحة يؤدي الى تنوع الغلات لانها تجمع تكوينات مناخية مختلفة وتجمع في استغلالها الزراعي والرعوي بين حاصلات الاقاليم المعتدلة والاقاليم الحارة. وان اتساع المساحات قد يضم تكوينات جيولوجية متعددة وما يتبعها من صخور مختلفة وبالتالي وجود معادن مختلفة[1].

وفي الحرب النووية فأن البلدان ذات المساحة الواسعة تعمل على امتصاص الضربة النووية وبالتالي فأن توزيعاً متساوياً لانتشار السكان يساعد على نجاتهم مثل الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية عكس الدول الصغيرة المساحة التي سرعان ما تتعرض اراضيها الى الدمار حينما تتركز الضربات النووية على المساحة الصغيرة. وقد هدد خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي الاسبق بتدمير بريطانيا بستة قنابل نووية فقط.

لقد غير العصر النووي اهمية دور القوة فيما يتصل بعلاقة البلدان الرئيسية بعضها ببعض. فحتى بداية العصر النووي، كانت شرارات الحروب تندلع بالنزاع على الاراضي او الوصول الى الموارد والثروات. وفي العصر الحديث. فقدت الارض كثيراً من اهميتها كعنصر للقوة القومية، فالتقدم التكنولوجي يمكن ان يعزز قوة الدولة اكثر من أي توسع اقليمي يمكن تصوره. فسنغافورة التي لا تملك أي موارد غير ذكاء شعبها وقادتها، يزيد

---

(1) **انظر دولت صادق وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٤٠. وكذلك انظر محمد عبد الغني سعودي، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.**

دخل الفرد فيها كثيراً عما هو في دول اكبر حجماً واعظم موارد. وهي تستخدم هذه الثروة جزئياً لبناء قوى عسكرية مؤثرة محلياً في الاقل لردع نوايا مخططات الدول المجاورة الطامعة[١].

## الحدود

تعتبر الحدود الفاصل بين سيادة وسيادة دولة اخرى، فهي ذلك الخط الذي تتقابل عنده سيادتان. اذ انتهت تلك الفترة التي كانت تفصل فيها سيادة الدولة عن السيادة الاخرى بواسطة مساحة كبيرة من الارض أي التخوم. اذ كانت سيادة الدولة الفعلية تتضائل تدريجياً بالبعد عن مركز الدولة. وهكذا اختلفت وتغيرت طبيعة الحدود على مدى العصور التاريخية بسبب اختلاف وظيفتها وهي فصل السيادات بعضها عن بعض[٢].

وللحدود معان متداخلة قانونية وعسكرية وسياسية. فالحدود بالمعنى القانوني، عبارة عن مناطق اتصال بين سيادات الدول وانظمتها الشرعية وفي المفهوم العسكري، انها المنطقة الاولى او الجبهة الاولى التي يجب ان تحمى والتي ينطلق منها الهجوم والدفاع عن اقليم الدولة وجميع عناصرها الاخرى[٣]، وتشكل الحدود عندئذ خطوطاً دفاعية، والتي الى وقت قريب كانت كثير من الدول تهتم بتحصين حدودها. وهذه الفكرة قديمة بقدم سور الصين العظيم. وقد اعتمدت فرنسا الى سنة ١٩٤٠ على خط ماجينو واقامة نطاقاً من الحصون الدفاعية في الشمال الشرقي. اما حديثاً فأن التقدم

---

**[١] هنري كيسنجر "هل تحتاج اميركا الى سياسة خارجية؟" مصدر سبق ذكره، ص١٣.**

**[٢] د.محمد عبد الغني سعودي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤-١٠٥.**

**[٣] د.عبد الرزاق عباس حسين، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.**

التكنولوجي وخاصة فيما يتعلق باساليب الحرب والاسلحة الحربية قد قلل من وظيفة الحدود الدفاعية ولم تعد الدول تعتمد على تحصين حدودها في ضمان امنها، وخاصة بالنسبة للدول العظمى التي تمتلك معدات عسكرية حديثة فتاكة كالصواريخ والطائرات وجميع اصناف الآليات ذات القابليات العالية[١].

ومن الناحية الاقتصادية تساعد الحدود السلطة المحلية على فرض الضرائب مثل الجمارك على الواردات وفي بعض الاحيان على الصادرات بالاضافة الى انها تعين السلطات للسيطرة على حركة العملة والمعادن الثمينة وغيرها[٢].

كما ان ظهور المنظمات الاقتصادية والاحلاف العسكرية والايديولوجية والاتجاه العام نحو ظهور الدولة الكبرى عن طريق تكوين اتحادات بين الدول منذ الحرب العالمية الثانية كل هذه ادت الى تحولات مختلفة في الدور الذي تلعبه الحدود الدولية والمثال على ذلك قيام الاتحاد الاوربي[٣].

ويؤدي ارتباطات مناطق الحدود بمواصلات جيدة داخل الدولة الى امكان قيام استثمارات وتحسينات في موارد اقليم الحدود الانتاجية بينما تحرم المنطقة من ذلك اذا خلت من الطرق الحديثة. ففي اقليم الحدود الفرنسية- الاسبانية في منطقة البرانس نجد ان المنطقة الفرنسية من هذه الحدود مخدومة بالسكك الحديدية في بعض اجزائها بينما المنطقة الاسبانية محرومة في بعض اجزائها من مثل هذه الخدمة وقد ترتب على ذلك ان المناطق الفرنسية من هذا الاقليم القريبة من الخطوط الحديدية تزرع محاصيل السوق، وعلى رأسها الخضروات المبكرة التي تنقل بالخطوط الحديدية الى اسواق

---

[١] المصدر السابق، ص١٠٧-١٠٨.

[٢] المصدر السابق، ص١٠٦.

[٣] المصدر السابق، ص١٠٨.

استهلاكها ونقل بعض الفائض منها بوسائل النقل العادية الى سوق برشلونة الصناعي[1].

**والحدود على نوعين:**

1. الحدود الطبيعية: وهي الحدود التي تتفق والحواجز الطبيعية كالبحر والصحراء والانهار.
2. الحدود الاصطناعية: وهي اما حدود فلكية تتبع خطوط عرض او خطوط طول او تنشأ خطوط اتفاقية هندسية.

والمشكلة هي ان الحدود السياسية احياناً لا تراعي ظروف السكان ورغبات المواطنين بقدر ما تراعي مصالح الدول المستعمرة. وقليل جداً من الحدود السياسية في العالم تتفق مع الحدود الاثنوغرافية، ويرجع ذلك الى عاملين رئيسيين هما[2]:-

**اولاً:** الاختلاط والتداخل بين الشعوب بعضها البعض الآخر بحيث لا يمكن عمل فاصل واضح وعازل بينهما. وهذا معناه انه لا يمكن تخطيط الحدود التي ترسم بفصل الشعوب فصلاً دقيقاً وبالتالي نجد كثيراً من الشعوب تدخل داخل حدود شعوب اخرى مجاورة.

**ثانياً:** ان تخطيط الحدود عادة ما يتم على اسس غير اثنولوجية بل على اسس المصالح الاقتصادية والحربية.

ومن الامثلة على النزاعات بين الدول هو النزاع بين افغانستان والباكستان. فتدعي افغانستان بأن قبائل الباتان في الباكستان تعود اليهم وتنكر الاخيرة رغبة قبائل الباتان في الانفصال وتكوين دولة الا ان المعاهدة الانجليزية-الافغانية لعام ١٨٩٣ قد حددت بين مناطق النفوذ لبريطانيا سابقاً

---

(١) **محمد رياض، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٣.**

(٢) **د.محمد عبد الغني سعودي، مصدر سبق ذكره، ص١١٨-١١٩.**

الدول المستعمرة آنذاك وقسم خط الحدود الاقليم الذي تعيش فيه قبائل الباتان بطريقة جعلت ٢,٤ مليون نسمة داخل منطقة النفوذ البريطاني (أي الباكستان فيما بعد) وقد تطور النزاع بين البلدين في الستينات واثر ذلك على علاقاتهما السياسية[١].

اما غالبية الحدود السياسية الافريقية فهي حدود مفروضة او موضوعة من الخارج، اذ وضعتها القوى الاوربية خلال العقدين اللذين تبعا مؤتمر برلين ١٨٨٤. وكانت السلطات الاستعمارية تخفف من حدة فصل اعضاء القبيلة الواحدة بين مستعمرتين وذلك بالتخفيف من قيود الانتقال على الجانبين. وقد يرجع هذا الى ان كثير من السلطات الادارية لم تعرف الحدود الفعلية لكل وحدة سياسية، ولذلك كانت عمليات الانتقال والهجرة من الامور المألوفة غير ان استقلال هذه المستعمرات السابقة دون تعديل للحدود ومحاولة كل دولة جديدة ممارسة حقها في السيادة بوضع القيود على الانتقال عبر الحدود، ادى الى ظهور مشاكل خطيرة على تلك الحدود[٢]. ومن الامثلة على المشاكل الحدودية بين غانا وتوغو وبين نايجيريا والكمرون وبين اثيوبيا والصومال وبين الهند والباكستان والمشاكل الحدودية بين بيرو وشيلي وبوليفيا وكذلك بين شيلي والارجنتين.

---

(١) المصدر السابق، ص١٢٢-١٢٤.

(٢) المصدر السابق، ص١٢٤-١٢٥.

## المبحث الثاني

## الموارد الاولية

تشكل مسألة الحصول على الموارد الاولية اهمية قصوى لعموم البلدان. فبسبب كونها حيوية جداً ويندر ان نجد بلداً قد حقق الاكتفاء الذاتي فأن طلب الحصول عليها غالباً ما يصبح هدفاً ملحاً من اهداف السياسة الخارجية. ومن الناحية التاريخية فأن ضرورة الحصول على الموارد الاولية غالباً ما كان تبريراً رئيساً لاستخدام القوة من قبل الدول الاستعمارية للسيطرة على الاقاليم المستعمرة. واليوم فأن هذه الطريقة المباشرة لم تعد تستخدم كما كانت سابقاً. بل اصبح التفاوض حول اتفاقات التجارة من اكثر الطرق استخداماً للحصول على الموارد الاولية. حتى باتت الدول تعتمد اليوم على التجارة من اجل الحصول عليها بأية طريقة اخرى. وبسبب وجود فوائد متبادلة تتضمنها كل اتفاقيات التجارة فأي طرف يسعى للحفاظ على علاقات الصداقة. ومع ذلك تؤثر درجة الاعتماد والهشاشة على طبيعة المخاطرة، واحياناً، منذ ان اصبحت التسهيلات الضرورية للنقل لجلب الموارد من الدول الاجنبية مهمة جداً فأن السيطرة على هذه التسهيلات اضحت مسألة خطيرة. فاعتماد بريطانيا وفرنسا على قناة السويس كطريق للتجارة كان عاملاً مهماً في قرار العدوان على مصر عام ١٩٥٦[١].

وهكذا اضحت الحياة الاقتصادية للدولة مشروطة بامتلاك او عدم امتلاك الموارد الاولية والتي لها تأثير استثنائي في السياسة الدولية واصبح من النادر ان تنعم دولة بمستويات عالية من الحياة لشعبها او ان يكون لها مركز هام في الشؤون العالمية اذا كانت تعاني من عوز في الموارد الاولية.

---

[١] Robert Wendzel "International Policymakers and Policymaking" Jhon Wiley and sons, U.S.A. 1981, 102-103

والقوة العالمية تبدو مستحلية بدون تحقيق التصنيع الذي بدوره يعتمد على توفر المعادن[1].

وليست هناك دولة اليوم تتمتع باكتفاء ذاتي في الموارد الغذائية لسبب بسيط هو انه ما من دولة مهما كبرت مساحتها تضم جميع انواع البيئات الملائمة لانتاج جميع انواع الغذاء الضرورية للانسان في الوقت الحاضر، ورغم ان فرنسا والاتحاد السوفيتي سابقاً والولايات المتحدة قد وصلت الى ما يشبه الكفاية الذاتية فأن اياً منها لا تستطيع انتاج الموارد الغذائية ذات الاصل الاستوائي والموسمي. فقصب السكر مثلاً لا يزرع في فرنسا بينما يزرع في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً بصعوبة وبتكلفة عالية. ومع ذلك فقد يكون صحيحاً ان كلا من الدول الثلاث يمكنها ان تبقى من غير حاجة الى استيراد المواد الغذائية لفترة معينة من الزمن عند الضرورة ولكن الغذاء في هذه الحالة لابد ان يكون رتيباً، محدد النوع، ولابد من اتخاذ سياسة التقنين او توزيع الغذاء بالبطاقات وتعيين قدر ثابت منه لكل فرد[2].

لهذا فان اغلب الدول النامية والمتقدمة تواجه مشاكل النقص في الموارد الغذائية والموارد الاولية. ففي الهند على سبيل المثال فان الاراضي غير قادرة على توفير الحد الادنى من امدادات الغذاء بدون السيطرة على الزيادة السكانية وبدون انفاق رأس المال الكافي لتحسين التربة وتحديث طرق الزراعة[3]. وهناك دول مثل بريطانيا وبلجيكا وسويسرا والمانيا والسويد

---

(1) **Padelford and Lincolin "International Politics: Foundation of International Relations", op-cit, p.29**

(2) **د.محمود امين عبد الله "في اصول الجغرافيا السياسية" مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٨، ص١١٢.**

(3) **Harold and Margarete op-cit, p.379**

اكثر اعتماداً على الموارد الغذائية الخارجية، وفي الظروف العادية تستورد بريطانيا نحو نصف حاجاتها من الطعام[1].

وفي اواخر الربيع واوائل الصيف في عام ١٩٩٦ ارتفعت الاسعار العالمية للقمح والذرة حتى وصلت الى ارقام قياسية جديدة وكانت هذه الاسعار المثيرة نتيجة لانخفاض الانتاج مقارنة بارتفاع الطلب عليها. ففي عقد التسعينات تباطئ انتاج الحبوب العالمي بصورة دراماتيكية في حين استمر الطلب عليها في التصاعد، يحفزه على ذلك زيادة في عدد السكان قدرها ما يقرب من ٩٠ مليون نسمة في العام وكذلك ارتفاع لم يسبق له مثيل في الثراء في آسيا، بزعامة الصين في ذلك وتم سد جزء من هذه الفجوة في السنوات الاخيرة، عن طريق استخدام المخزون المدور-أي الكميات التي تتبقى في صوامع الغلال عند بداية كل محصول جديد. وبحلول عام ١٩٩٦ تناقصت هذه الكميات الى مجرد كمية تكفي لاستهلاك ٥٠يوماً فقط، وهو ادنى مستوى من المخزون المدور في التاريخ. وتتلاقى عدة اتجاهات في خلق القدرة وارتفاع الاسعار منها تعرض الاراضي الى التعرية وتحويل اراضي المحاصيل الى الاستخدامات غير الزراعية وتحويل الاراضي الزراعية الى مصانع وطرق ومدن جديدة. لقد تقلصت مساحة محصول الحبوب في التسعينات بنسبة ليس لها مثيل وبعد حد معين فأن هذا التقلص، اذا استمر نمو اعداد السكان، سيفوق الزيادة في الانتاجية، الامر الذي سيؤدي الى تردي كمية الحبوب المنتجة بالنسبة للفرد الواحد[2].

---

[1] د.محمود امين عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص١١٢.

[2] ليستر آر براون "مواجهة احتمال ندرة الغذاء" في ليستر آر او براون وآخرون "اوضاع العالم-١٩٩٧" تقرير معهد ويرلد وتش حول التقدم نحو مجتمع قابل للبقاء" ترجمة د.علي حسين حجاج، عمان الاهلية للنشر، ١٩٩٩، ص٥٧-٦٦.

واذا كانت دولة ما تتمتع باكتفاء ذاتي في الموارد الاولية فأنـــه مـــن غير المحتمل ان يكون ذلك من اهتماماتها الرئيسة في الشؤون العالمية. ولكن لا توجد دولة ما عدا الاتحاد السوفيتي سابقاً يمتلك مـــوارد اوليـــة بـــانواع وكميات كافية للدعم الكامل للصناعة، حتى ان الاتحاد السوفيتي سابقاً كـــان عنده بعض النقص في بعض الموارد[١].

ان الدول اختلفت بشكل كبير في قدرتها علـــى تعـــديل المتطلبـــات المتزايدة للموارد الاولية. انها اختلفت في الدرجة التي تنـــتج بهـــا المـــوارد الاولية كالغذاء والفحم والحديد اولاً، وفي سهولة وصعوبة جعـــل المـــوارد الاولية امينة ضد فعل الاعداء ثانياً، وفي قدرتها زمن الحرب علـــى جلـــب الامدادات من الخارج الى الداخل ثالثاً، وفي قدرتها على اكمـــال او اضـــافة للعوز الداخلي من الموارد الخارجية رابعاً. ان بريطانيا تجســـد كـــل هـــذه الظروف، اذ انها تحتوي على كميات كبيرة من الفحم وكميـــات قليلـــة مـــن الحديد، وبعض الموارد القليلة الاخرى ولكن بريطانيا بعد الثورة الصـــناعية اصبحت تعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد الغذائيـــة المســـتوردة والاليـــاف الصناعية، وقائمة طويلة جداً من الموارد من اية قـــارة لتعـــويض الـــنقص الداخلي، وكانت قادرة على حماية السفن التي كانت تنقل هذه المـــوارد الـــى الجزر البريطانية. وقبل تطور الغواصات والطائرات، فأن قدرات بريطانيـــا بقيت تعتمد على طلب الموارد الغذائية والموارد الاولية من الخارج. وبعـــد ادخال المدمرات فأن اعتماد بريطانيا على ما وراء البحار بقي متزايداً. وان وضع بريطانيا قد ضعف بشكل كبير حينما جاء دور الطائرات التي قامـــت بالهجمات على الجزر البريطانية اثناء الحرب العالمية الثانية. وفـــي فرنســـا فأن عدم امان الموارد الداخلية لاسيما خامات الحديد اصبح مســـألة حاســـمة

---

(١) **Padelford and Lincolin "International Politics: Foundation of International Relsations", op-cit, p.30**

ولفترة مبكرة، مما دفعها لاتخاذ الاحتزازات المناسبة فيما يتعلق بوقوع مواردها المعدنية ولاسيما الحديد على حدودها الشرقية، الحدود الهشة، والتي اجتازتها الجيوش الالمانية ثلاث مرات خلال الفترة ١٨٧٠-١٩٤٠. وعلى العكس من ذلك، فأن الولايات المتحدة تمتعت بدرجة امن عالية بمواردها الوطنية فلم تقرب منها قوة اخرى ما عدا الامكانية المحتملة للاتحاد السوفيتي ابان الحرب الباردة. وان اغلب الموارد الاساسية متوفرة تقريباً اما في الاقليم الامريكي او في الدول المجاورة لها. فخامات النيكل متوفرة في كندا وامينة كأنها موجودة في ولاية الينوي. وان القهوة والمنغنيز متوفر في البرازيل والموارد الاخرى في الكاريبي[١].

ومع ذلك فأن جميع الدول تعتمد على بعضها بدرجات متفاوتة في الحصول على الموارد الغذائية. وهذه حقيقة يمكن اعتبارها ذات اثر سلبي في مكونات القوة. فمن الممكن ان يؤدي الحصار البحري، اذا ما نجح الى قطع موارد الغذاء الخارجية ومنعها من الوصول الى غايتها. وقد كان من اهم الاهداف الاستراتيجية في الحربين العالميتين الاولى والثانية هو الوصول الى هذه النتيجة فقد استطاعت الغواصات الالمانية ان تشل حركة الموارد الغذائية المتجهة الى بريطانيا. ومع ذلك، لم تحقق الاستراتيجية الالمانية في الحرب العالمية الثانية نفس الدرجة من النجاح التي حققتها في الحرب العالمية الاولى لسبب رئيسي وهو ان خطوط المواصلات البحرية كانت محمية بالطائرات بحيث يصعب قطع الامدادات. ومن ناحية ثانية كان من اهداف سياسة دول الحلفاء في كلتا الحربين قطع امدادات الغذاء عن المانيا، الامر الذي جعلها تفكر في استخدام كثير من البدائل الغذائية كما استخدمت البدائل الصناعية[٢].

---

(١) **Harold and Margaret Sprout, op-cit, p.380-81**

(٢) **د.محمود امين عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.**

وفي الواقع ان الموارد الاولية لوحدها لا تخلق القوة اذ يجب استغلالها، فالى جانبها ينبغي ان تتوفر الصناعة ورأس المال والتكنولوجيا لكي يتم استخدامها على احسن وجه. فبعد الحرب العالمية الثانية وبتوفر القروض الامريكية اصبح للحديد البرازيلي قيمة كبرى بالنسبة للبرازيل والولايات المتحدة على السواء. كذلك هناك عامل مهم يتعلق بتغير قيمة الموارد الاولية نتيجة للتطور التكنولوجي. فقيمتها تزداد استجابة للرغبات والافعال الانسانية. لقد اصبح اليوم اليورانيوم ذو قيمة عالية كبرى بعد انفاق المليارات من الدولارات والذي وضع الفحم على الهامش[1].

فالتقدم السريع والمستمر في العلوم الهندسية قد زاد من الطلب على الموارد الاولية سواء بالنسبة للكمية والنوعية وان المستوى للتنمية الاقتصادية اخذ يزيد من حجم هذه المتطلبات. ومع زيادة المعرفة العلمية والهندسية والتي عملت على تطوير الصناعة فأن ذلك قد ادى الى جعل المجتمعات الصناعية اقل تأثراً بالحصار والمقاطعة وقد كانت الموارد الاولية سلاحاً فعالاً في الحرب الباردة[2]. فخلال الخمسينات مارس الغرب سياسة حبس الموارد الاولية عن المعسكر الاشتراكي مثل الاتحاد السوفيتي والصين وباقي الدول الاشتراكية. وكانت الفكرة الاساسية وراء ذلك هي ان حرمان الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية من بعض المواد الاساسية سيضعف تطوير صناعاتهم ويعيق تنفيذ برامجهم التسليحية[3].

ان القدرة على تحويل الموارد الاولية الى مهمة سياسية اصبحت من سمات العلاقات الدولية. فالمساعدات المقدمة تحت شكل مواد غذائية يمكن

---

(١) **Ernst Hass and Allen Whiting" Dynamics of International Relations" McGraw-Hill Book Company, Inc, New York, 1956, p.91-9**

(٢) **Harold and Margaret Sprout, op-cit, p.383**

(٣) **Ibid, p.382**

ان تقوي الروابط السياسية بين الانظمة الصديقة لاسيما في البلدان التي تخضع للمجاعات الدولية مثل الهند. وان الاعانات تحت شكل الموارد الاولية يمكن ان تؤدي الى نتائج مشابهة مع البلدان التي هي في المراحل الاولى للتحديث الصناعي وكانت الموارد الاولية سلاحاً في المنافسة الامريكية السوفيتية ابان الحرب الباردة[1].

من هنا يمكن تحديد الاثار التالية عند الحديث عن تأثير الموارد الاولية في العلاقات الدولية[2]:-

**اولا:** يجب التمييز بين مجرد امتلاك الموارد الأولية واستخدامها. اذ ان الموارد تفضي الى القوة الاقتصادية والعسكرية. فالموارد المعدنية على سبيل المثال يجب ان تستخرج من باطن الارض وتمتلك قبل ان تدخل في عملية الانتاج. فاذا لم يكن للدولة طاقة استخراجها وادخالها في عملية الانتاج فأن مواردها المعدنية تكون ذات تأثير ضعيف على قوتها. ويمكن منح امتيازات تطوير الانتاج والاستخراج للدول والشركات الاجنبية وفي مثل هذا الوضع فأن الدولة المالكة تحقق بعض الفوائد السياسية والاقتصادية ولكنها تخسر في المقابل بعض الجوانب لصالح الطرف الممنوح الامتياز.

**ثانيا:** على الدولة المالكة للموارد ان تمتلك ايضاً السيطرة السياسية على اقليمها من اجل ان تحقق الفائدة القصوى من مواردها. فاذا كان الاقليم تابعا لدولة اجنبية مثل اوربا الشرقية ابان الحكم الشيوعي حينما كانت خاضعة للهيمنة السوفيتية والتي لم تكن تمتلك السيطرة الكاملة على استخدام مواردها لذا فهي لم تكن تجني الفوائد منها.

---

(١) **Ibid, p.382-383**

(٢) **Robert Wendzel "International Relations: A policymaker Focus" op-cit, p.101-102**

**ثالثاً:** من الصعب جداً ان يتم قياس الفوائد الناجمة عن امتلاك مورد واحد فقط وبالنظر لكون الدول لا تمتلك موارد متساوية من الناحية الكمية والنوعية فأن الموقف مختلف. فالحديد لا يساوي النفط والنحاس لا يساوي المنغنيز.

**رابعاً:** ان النقص في الموارد يقيد الاهداف الوطنية ويعمل على وضع قيود على انجازها ايضاً.

**خامسا:** لا توجد دولة في العالم حققت الاكتفاء الذاتي. فالولايات المتحدة في الاقل تعتمد على غيرها من الدول، ولكنها تستورد اكثر من ٩٠% من حاجاتها الصناعية مثل الماس الصناعي والمنغنيز والكوبالت ونسبة كبيرة من الحديد وما يقارب من ثلث نفطها. وان كل الامم تمتلك درجة معينة من الاعتماد ولكن بعضها اكثر هشاشة من غيره.

**سادساً:** ان امتلاك الموارد الاولية يوفر احياناً لدولة او لمجموعة من الدول قوة سياسية والتي بدونها لا يمكن امتلاكها، والمثال على ذلك هو امتلاك بعض الدول العربية في الشرق الاوسط للنفط. وان امتلاك الدولة للموارد الاولية يجعل منها هدف للتأثيرات السياسية والتي تسعى للافلات منها وان احد الاهداف الرئيسة للقوى المتصارعة في الكونغو في الستينات كونها تحتوي على كميات كبيرة من النحاس واليورانيوم والكوبالت. وان احد اسباب تمسك صربيا بكوسوفو كون الاخيرة على الرغم من قلة نموها تمتلك نحو (٥٠%) من احتياطيات يوغسلافيا من الفحم ونحو (٦٠%) من احتياطياتها من الرصاص والزنك.

ان دول العالم غير متساوية بأمتلاك الموارد الاولية. وان الموارد الثلاثة الرئيسة في العالم، الفحم، الحديد والنفط موزعة بشكل غير متساوي وتعد اساس قيام الصناعة. والنقطة التي يجب الانتباه اليها هي تنوع الموارد ولاسيما ان المعادن المطلوبة لدعم اقتصاد الصناعة الحديثة والحاجة تبدو في

هذا الوقت اكثر من أي وقت مضى بضرورة توفرها. فهناك حاجة للاستخدام الصناعي لمعادن مثل التتانيوم للمحركات النفاثة والجيرمانيوم للترانسسترات واليورانيوم للاسلحة النووية(١).

ان التغلب على النقص في الموارد الاولية يحتاج الى وقت والموارد الجديدة لا يمكن العثور عليها او التنقيب عنها واكتشافها وتحويلها الى عمليات انتاجية الا بعد جهود طويلة كما كان الحال في اكتشاف واعداد حقول خامات الحديد الجديدة في انتاريو-كيوبك-لابرادور في كندا وكذلك في فنزويلا وان عامل الزمن يجب ان يقاس ليس في اطار المستقبل القريب ولكن ضمن اطار المتطلبات الضرورية المحتملة(٢).

## النفط والعلاقات الدولية

لقد تزايد الطلب على الطاقة، لاسيما، النفط استجابة للتصنيع والتمدن والثراء المجتمعي وادى الى توزيع عالمي لاستهلاك الطاقة توزيعاً شديد التفاوت واستهلاك الفرد الواحد من الطاقة في الدول الغربية الصناعية على سبيل المثال يزيد اكثر من (٨٠) مرة على استهلاك الفرد الواحد في الجزء الواقع جنوب الصحراء الكبرى في افريقيا. كما ان حوالي ربع سكان العالم يستهلكون ثلاثة ارباع الطاقة الاولية في العالم ككل. وفي عام ١٩٨٠ بلغ الاستهلاك العالمي للطاقة زهاء (١٠) تيرواط (تيرواط يساوي مليار كيلوواط)، واذا ما بقي استهلاك الفرد الواحد على مستوياته الحالية فان سكان العالم الذي سيبلغ تعدادهم (٨,٢) مليارات بحلول عام ٢٠٢٥ سيحتاجون الى حوالي (١٤) تيرواط منها ما يربو على (٤) تيرواط في البلدان النامية واكثر

---

(١) **Padelford and Lincolin "International Politics: Foundation of International Relations" op-cit, p.31**
(٢) **Ibid, p.33**

من (٩) تيرواط في البلدان الصناعية- أي بزيادة تبلغ ٤٠% على عام ١٩٨٠- اما اذا اصبح استهلاك الفرد من الطاقة متساوياً بانتظام على الصعيد العالمي عند المستويات الحالية للبلدان الصناعية فان العدد نفسه من سكان العالم سيحتاج بحلول عام ٢٠٢٥ الى زهاء (٥٥) تيرواط[١].

ان زيادة الطلب على النفط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ترجع الى سهولة نقله وملائمته للاستعمال وعدم تركه فضلات مثل الفحم الحجري وكونه اقتصادياً. ولا يمكن ان نستثني رخص اسعاره عند بدايات انتاجه مما حفز الدول الصناعية الغربية للاستفادة منه في تطوير صناعاتهم واقتصادهم مستفيدين من رخص اسعاره وعدم تناسبها مع قيمته الحقيقية لاسيما في الخمسينات والستينات من القرن العشرين. ومع اندلاع حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ اصبح للنفط قيمة سياسية مضافة حيث قرر العرب في تلك الفترة استخدامه كسلاح سياسي من اجل تحقيق الاهداف القومية العربية لخدمة القضية الفلسطينية. ونتيجة لذلك ازدادت اسعاره بشكل ليس له مثيل مما اثر سلباً على اقتصاد الدول الغربية. وكان من جراء استخدام النفط كسلاح سياسي ان ازدادت قيمته الاستراتيجية وبدأت الدول الغربية تحسب حساباتها عند اتخاذها لقراراتها السياسية الخارجية ودفعها الى تغيير مواقفها السياسية نحو مواقف اكثر اعتدالاً وحيادية ازاء قضية الصراع بين العرب واسرائيل. وقد استثنى القرار العربي فرنسا لمواقفها الموضوعية والحيادية تجاه قضية فلسطين. وكان العرب يهدفون من وراء ذلك تحقيق هدفين في آن واحد: الاول ويتمثل في تشجيع دول اوربية اخرى لتحذو حذو الموقف الفرنسي. والثاني ويتمثل في تشجيع فرنسا لتلعب دوراً قيادياً في اوربا.

---

**[١] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك" ترجمة كامل عارف ومراجعة د.علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة، الكويت (العدد ٤٢) تشرين الاول ١٩٨٩ ص١٤٧.**

وكذلك غيرت اليابان سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية وتجسد ذلــك في البيان الذي اصدرته الحكومة اليابانية في ٢٢تشــرين الثــاني/ نــوفمبر ١٩٧٣. وهكذا اصبح النفط عاملاً في السياسة الدولية.

لقد تكالبت الدول الغربية على الدول المنتجــة للــنفط وحاولــت ان تضمن وجود انظمة سياسية حليفة موالية لها اذ ان تأمين امداداتها بالنفط يعد مسألة حيوية في سياستها الخارجية حيث ان غالبية البلدان الغربية دول ليست منتجة للنفط وتعد من اكبر الدول المستهلكة له في العالم. وحتــى الولايــات المتحدة التي هي اكبر منتج للنفط في العالم فان استهلاكها النفطي اكبر مــن انتاجها مما دفعها للاستيراد من الخارج ولاسيما من منطقة الخليج العربــي. وهددت الدول الغربية مرات عديدة باستخدام القوة لمنع ارتفاع اسعار الــنفط ولضمان وصوله اليها وما حرب الخليج لعام ١٩٩١ الا صورة من صــور تشبث الغرب بحماية آبار النفط وتأمين وصوله اليهم، اذ ان مســألة تحقيــق الرفاهية والاستقرار للمجتمعات الغربية تعد مسألة حيوية بالنسبة لامن الغرب عموماً.

ومنذ الثمانينات لم يعد النفط تلك السلعة الاستراتيجية التــي يمكــن التحكم بها والقدرة على اخضاع العالم الغربي لمشيئة الدول المنتجة، لاسيما الاقطار العربية. ان انخفاض اسعار النفط قد اضعفت دوره السياســي علــى الرغم من قدرة الدول العربية من تصدير قرابة ٢٠مليون برميل يومياً أي ما يعادل ٢٦,٣% من اجمالي الطلب العالمي على النفط البالغ ٧٦ مليون برميل يومياً[١].

---

[١] **حسن محمد الحفني "سلاح النفط العربي بين مفاجأة ١٩٧٣ وقيود ٢٠٠٢" شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، المجلد الرابع/ العدد ٣٠ صيف ٢٠٠٢، ص٤٣.**

ان اسباب الضعف السياسي لسلاح النفط العربي يرجع الى الاسباب الآتية:-

**اولاً:** الاعتبارات السياسية: اذ ان حظر النفط العربي عن الاسواق الامريكية والدولية لن تقابله الادارة الامريكية بالرضوخ، لاسيما في ضوء انهيار التوازنات الدولية منذ بداية التسعينات من القرن العشرين وانفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على النظام العالمي. فقد تعمدت الادارة الامريكية الى تحزيك المجتمع الدولي لمعاداة الدول العربية بدعوى ان الاخيرة تتحكم في وتحتكر السوق النفطية وتضر بالاداء الاقتصادي العالمي وتسعى الى ادخاله في دوامة الركود، ما قد يخول لها الحرية المطلقة لمواجهة هذا التصرف الذي يمكن ان تعتبره "نوعاً من الارهاب" يستدعي محاربته خاصة مع اختلاط المفاهيم في العالم بعد احداث ١١سبتمبر او قد يعطي ذلك الدول الغربية مبرراً لتجميد الاموال لديها بالخارج بحجة "محاربة الارهاب"[1].

**ثانياً:** الاعتبارات الاقتصادية الداخلية المتعلقة بالدول العربية، فالنفط هو شريان الحياة الاقتصادية بالنسبة للدول العربية المنتجة للنفط وخصوصاً الخليجية، ومن ثم فقدان العائدات النفطية نتيجة لحظر او لخفض الصادرات قضية ترفضها الحكومات العربية بسبب الاعتماد العربي المتزايد على العائدات النفطية التي تساهم حالياً بنحو ٨٠-٩٠% من اجمالي الصادرات العربية وحوالي ٦٥-٧٥% من ايراداتها العامة ونحو ٣٠-٤٠من اجمالي ناتجها المحلي، كما تشكل المصدر الرئيسي للدخل القومي العربي ومن ثم فأن أي تراجع تشهده تلك العائدات من شأنه احداث زيادة في العجوزات المالية لهذه الدول ونقصاً في مواردها من النفط الاجنبي، كذلك الحاجة العربية للاستثمارات الاجنبية، وخاصة

---

[1] **المصدر السابق، ص٤٤-٤٥.**

الامريكية، يما يتعلق بالنفط والغاز، بالاضافة الى قيام الدول العربية بالاستثمار خلال الثلاثين عاماً الاخيرة، في اقامة معامل تكرير في الولايات المتحدة واوربا وبالتالي فأن قطع الامدادات النفطية يعني اغلاق هذه المعامل وتحمل الدول العربية لخسائر فادحة تؤثر على خطط التنمية فيها[١].

**ثالثاً:** اتخاذ الدول المتقدمة والمستهلكة للنفط عدداً من الاجراءات لمواجهة نشاط اوبك وذلك كرد فعل لثورة اوبك التي عبرت عن نفسها في مظاهر كثيرة من بينها تحرر النفط العربي من سيطرة الشركات العالمية. وكان هدف الدول المستهلكة هو الحد من اعتمادها على نفط الاوبك، ولاسيما النفط العربي، وجاء تأسيس وكالة الطاقة الدولية لعام ١٩٧٤ خطوط اساسية للوصول الى تلك الاهداف الاستراتيجية. وتمكنت الدول الصناعية من تحقيق نجاحات في مجال ترشيد استهلاك الطاقة وتحقيق الاستفادة الاكمل من الوقود[٢].

**رابعاً:** تمكن الدول الصناعية المستهلكة من احراز نجاحات باهرة في رفع كفاءة الطاقة منذ ارتفاع اسعار النفط في السبعينات. وخلال السنوات التي تلت الازمة النفطية شهدت بلدان صناعية عديدة انخفاضاً كبيراً في محتوى الطاقة من النمو نتيجة زيادات في كفائة الطاقة متوسطها ١,٧% سنوياً في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٣-١٩٨٣. وهذا الحل

---

**[١] المصدر السابق، ص٤٥.**

**[٢] د.فاضل الجلبي "النفط العربي والمتغيرات" انظر "عرب بلا نفط نظرة مستقبلية في آثار هبوط العوائد النفطية" من اعداد عبد المجيد فريد، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص٧١.**

في رفع كفاءة الطاقة يكلف اقل نتيجة التوفير الذي تحقق في الامدادات الاولية الاضافية المطلوبة لتشغيل معدات تقليدية[1].

**خامساً:** التحول نحو بدائل جديدة للطاقة. فقد تـم احـلال مصـادر الطاقـة الاخرى محل النفط بدرجة كبيرة ولاسيّما الفحم والطاقة النووية، حيـث طرأت زيادة كبيرة في استهلاك الطاقة الناتجة منها بعد عـام ١٩٧٩ اذ تم استبدال ما يعادل (٢,٧) مليون برميل نفط بطاقة اخرى ناتجة مـن الفحم او الذرة، وادت الزيادة في الاسعار خلال السبعينات الـى قلـب التوازن في التكلفة النسبية للنفط مقابل الفحم والطاقة النوويـة، حيـث اصبح النفط اكثر تكلفة، واصبح ذلك يعنـي ان مسـتقبل النمـو فـي استهلاك الطاقة سوف يتحقق اعتماداً على مصـادر الطاقـة الاخـرى وليس اعتماداً على النفط ومن ثم انخفض نصيب الـنفط مـن اجمـالي امدادات الطاقة العالمية[2].

وترى مصادر علمية ان الطاقة المتجددة يمكن ان توفر من الناحية النظرية من (١٠) الى (١٣) تيرواط أي ما يعادل الاستهلاك العالي الـراهن من الطاقة. وتوفر في اواخر الثمانينات زهاء تيرواطين سنوياً حوالي ٢١% من الطاقة التي تستهلك على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من ان مصـادر الطاقة المتجددة في مرحلة بدائية نسبياً من التطور ولكنها تمنح العالم مصادر طاقة اولية كافية ومستديمة وستتطلب التزامـاً كبيـراً لمواصـلة الابحـاث والتطور اذا ما اريد تحقيق امكاناتها ويمكن ان نضيف ايضاً الطاقة الشمسية التي يزداد استخدامها في مناطق عديدة من استراليا واليونان والشرق الاوسط والولايات المتحدة. وكذلك يزداد استخدام الطاقة الجيوحرارية من مصـادر

---

[1] **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك" مصدر سبق ذكره، ص٢٨٣.**

[2] **د.فاضل الجلبي، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.**

الحرارة الطبيعية في باطن الارض والتي تزيد على ١٥% سنوياً في البلدان الصناعية والبلدان النامية[1].

**سادساً:** قيام الدول المنتجة للنفط غير الاعضاء في الاوبك بانتاج كميات كبيرة من النفط تفوق حاجة السوق العالمي. فهذه الدول تمتلك ثلث الاحتياطي العالمي وتنتج كميات كبيرة من النفط في حين يبلغ الاحتياطي المؤكد لبلدان الاوبك ثلثي الاحتياطي العالمي[2]. انظر الجدول رقم حول احتياطي النفط العربي والعالمي والطلب العالمي على النفط. وقد اصبحت هناك حاجة ملحة للتوصل الى اتفاق بين الدول الاعضاء في الاوبك حول تحديد سقف للانتاج يتناسب مع الطلب العالمي على النفط.

وبالرغم من ان القرن الحادي والعشرين، من المرجح، ان يجلب تغييرات كثيرة في طريقة عيش الناس، لا يوجد، في الوقت الحاضر، مؤشر على ان العالم سوف يخفض حاجته الى النفط كمصدر للطاقة او وقود للنقل، او كمادة اولية لاجل مواد اخرى، او كمورد حيوي في الحرب. في الواقع، من المرجح ان يزداد استهلاك النفط في العالم. وان هذا النمو سيكون واضحاً في كل جزء من العالم لكنه سيكون واضحاً في المناطق النامية في آسيا وامريكا اللاتينية حيث التصنيع السريع يولد حاجة هائلة الى الطاقة ووقود النقل.

ومن المرجح ان يزداد استهلاك العالم النامي ضعفين او ثلاثة اضعاف المعدل في البلدان الصناعية حيث سيرتفع استهلاك النفط في الصين والهند بنسبة تبلغ (٣,٨%) في السنة. لقد تصور البعض بأن انتشار اجهزة

---

**[1] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك" مصدر سبق ذكره، ص٢٧٧-٢٧٩.**

**[2] د.فاضل الجلبي، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.**

الحاسوب والاتصالات ذات السرعة العالية سوف يقلل الحاجة الى السفر والنشاطات الاخرى المستهلكة للطاقة. غير ان وصول عصر الكومبيوتر لم يترافق، في الواقع، مع أي هبوط ملحوظ في الطلب على النفط. بل ان العكس هو الصحيح، اذ ان استهلاك النفط الذي يحفزه الاستعمال المتزايد للسيارات الخصوصية، آخذ بالارتفاع في الولايات المتحدة وفي البلدان الاخرى التي تقتني اعداداً كبيرة من اجهزة الحاسوب. اضف الى ذلك ان الاستخدام الكثيف للانترنيت قد انتج فورة في الطلب على الكهرباء وهذه ايضاً ولدت حاجة زائدة الى النفط والغاز الطبيعي. ومن المرجح ان يزداد الاستهلاك العالمي للنفط بوتيرة ثابتة في السنوات المقبلة اذ تتنبأ وزارة الطاقة الامريكية بأن الاستهلاك العالمي سيرتفع (١,٩%) ما بين الاعوام ١٩٩٧-٢٠٢٠ ليصل الى (١١٣) مليون برميل يومياً[1]. ان زيادة اسعار النفط الى اكثر من ٥٠دولاراً للبرميل الواحد في النصف الاول من عام ٢٠٠٥ والى اكثر من ٦٠ دولار في مطلع عام ٢٠٠٦ اخذ يزيد من اهمية النفط كعامل مؤثر في العلاقات الدولية.

---

[1] **مايكل كلير "الحروب على الموارد" مصدر سبق ذكره، ص٤٧-٤٨ وكذلك ص٥٠.**

جدول رقم (١) تطور انتاج الغاز الطبيعي عربياً وعالمياً (١٩٩٥ - ١٩٩٦)

| | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 40,860 | 46,530 | 48,090 | 48,980 |
| البحرين | 10,440 | 10,211 | 10,630 | 11,124 |
| تونس | 740 | 1,190 | 2,120 | 2,380 |
| الجزائر | 137,740 | 138,840 | 148,920 | 153,520 |
| السعودية | 73,970 | 77,650 | 47,570 | 49,780 |
| سورية | 4,390 | 5,780 | 6,400 | 7,740 |
| العراق | 3,410 | 3,480 | 3,800 | 4,000 |
| قطر | 18,800 | 18,800 | 23,710 | 26,200 |
| الكويت | 10,868 | 10,892 | 10,870 | 10,860 |
| ليبيا | 17,705 | 17,720 | 17,230 | 15,280 |
| مصر | 14,778 | 15,925 | 18,150 | 18,520 |
| **اجمالي اوابك** | **333,701** | **347,018** | **337,490** | **348,384** |
| عمان | 6,783 | 7,192 | 10,179 | 10,364 |
| اليمن | 13,350 | 14,620 | 14,910 | 15,300 |
| **اجمالي الدول العربية** | **353,834** | **368,830** | **362,579** | **374,048** |
| اندونيسيا | 85,100 | 89,470 | 88,680 | 84,370 |
| ايران | 79,570 | 86,010 | 82,600 | 89,000 |
| الجابون * | ... | ... | ... | ... |
| فنزويلا | 47,540 | 55,105 | 59,150 | 54,510 |
| نيجيريا | 35,100 | 35,450 | 32,280 | 31,750 |
| **اجمالي دول اوبك غير العربية** | **247,310** | **266,035** | **262,710** | **259,630** |
| **اجمالي اوبك** | **550,663** | **579,947** | **562,900** | **568,250** |
| المملكة المتحدة | 83,510 | 98,320 | 93,590 | 97,610 |
| النرويج | 47,190 | 59,450 | 70,370 | 72,590 |
| الولايات المتحدة | 672,350 | 687,550 | 685,630 | 693,330 |
| المكسيك | 38,850 | 43,360 | 46,170 | 49,520 |
| كندا | 192,510 | 198,110 | 199,470 | 203,490 |
| كومنولث الدول المستقلة | 722,310 | 733,090 | 687,140 | 705,120 |
| الصين | 17,030 | 18,990 | 21,200 | 22,110 |
| باقي دول العالم | 382,726 | 411,080 | 427,970 | 444,330 |
| **اجمالي العالم** | **2,757,690** | **2,884,900** | **2,856,940** | **2,921,894** |
| نسبة الاوابك للعالم (%) | 12.10 | 12.03 | 11.81 | 11.92 |
| نسبة الدول العربية للعالم (%) | 12.83 | 12.78 | 12.69 | 12.80 |
| نسبة الاوبك للعالم (%) | 19.97 | 20.10 | 19.70 | 19.45 |

المصدر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط

جدول رقم (٢) تطوير انتاج الخام الخام عربياً وعالمياً ( ١٩٩٥ - ١٩٩٦ )

| | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 2,160 | 2,160 | 2,161 | 2,244 | 2,060 |
| البحرين * | 146 | 157 | 163 | 183 | 176 |
| تونس | 89 | 87 | 82 | 81 | 83 |
| الجزائر | 752 | 806 | 846 | 827 | 766 |
| السعودية | 8,023 | 8,102 | 8,012 | 8,280 | 7,700 |
| سورية | 591 | 582 | 563 | 553 | 537 |
| العراق | 737 | 740 | 1,384 | 2,181 | 2,653 |
| قطر | 390 | 407 | 609 | 613 | 633 |
| الكويت | 2,007 | 2,011 | 2,107 | 2,051 | 1,883 |
| ليبيا | 1,399 | 1,394 | 1,434 | 1,506 | 1,336 |
| مصر | 840 | 809 | 827 | 809 | 807 |
| **اجمالي اوابك** | **17,134** | **17,255** | **18,187** | **19,328** | **18,634** |
| السودان | ... | ... | ... | 12 | 57 |
| عمان | 852 | 885 | 904 | 899 | 904 |
| اليمن | 344 | 305 | 373 | 385 | 406 |
| **اجمالي الدول العربية** | **18,330** | **18,445** | **19,464** | **20,624** | **20,001** |
| اندونيسيا | 1,328 | 1,327 | 1,330 | 1,315 | 1,288 |
| ايران | 3,595 | 3,596 | 3,603 | 3,713 | 3,462 |
| الجابون ** | 302 | ... | ... | ... | ... |
| فنزويلا | 2,379 | 2,381 | 2,412 | 3,409 | 2,783 |
| نيجيريا | 1,843 | 1,863 | 1,877 | 1,959 | 1,969 |
| **اجمالي دول اوبك غير العربيه** | **9,447** | **9,167** | **9,221** | **10,396** | **9,502** |
| **اجمالي اوبك** | **24,915** | **24,787** | **25,774** | **28,098** | **26,532** |
| المملكة المتحدة | 2,666 | 2,534 | 2,543 | 2,633 | 2,735 |
| النرويج | 2,908 | 3,214 | 3,149 | 3,021 | 2,969 |
| الولايات المتحدة | 8,371 | 8,340 | 8,290 | 8,010 | 7,643 |
| المكسيك | 3,074 | 3,273 | 3,022 | 3,071 | 2,931 |
| كندا | 2,383 | 2,423 | 1,910 | 2,017 | 1,863 |
| كومنولث الدول المستقلة | 6,998 | 7,092 | 7,000 | 7,008 | 7,073 |
| الصين | 2,976 | 3,110 | 3,189 | 3,200 | 3,202 |
| باقي دول العالم | 9,381 | 10,469 | 12,280 | 13,480 | 14,327 |
| **اجمالي العالم** | **66,534** | **68,067** | **70,069** | **73,460** | **72,234** |
| نسبة الاوابك للعالم (%) | **25.75** | **25.35** | **25.96** | **26.31** | **25.79** |
| نسبة الدول العربية للعالم (%) | **27.55** | **27.10** | **27.78** | **28.08** | **27.69** |
| نسبة الاوبك للعالم (%) | **37.45** | **36.42** | **36.78** | **38.25** | **36.73** |

المصدر : منظمة القطار العربية المصدرة للنفط

جدول رقم (٣) احتياطي الغاز الطبيعي عربياً و عالمياً ( ١٩٩٥ - ١٩٩٦ )

(مليار متر مكعب عند نهاية السنة)

| | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 5,859.0 | 5,784.0 | 6,000.0 | 6,003.0 | 6,003.0 |
| البحرين | 139.0 | 132.0 | 142.0 | 118.3 | 110.0 |
| تونس | 86.0 | 76.0 | 78.0 | 78.0 | 78.0 |
| الجزائر | 3,690.0 | 3,680.0 | 3,690.0 | 3,690.0 | 4,522.0 |
| السعودية | 5,264.0 | 5,705.0 | 5,777.0 | 5,777.0 | 5,777.0 |
| سورية | 235.0 | 235.0 | 241.0 | 241.0 | 241.0 |
| العراق | 3,360.0 | 3,360.0 | 3,110.0 | 3,110.0 | 3,110.0 |
| قطر | 8,500.0 | 8,500.0 | 8,500.0 | 8,500.0 | 8,500.0 |
| الكويت | 1,494.0 | 1,489.0 | 1,480.0 | 1,480.0 | 1,480.0 |
| ليبيا | 1,313.0 | 1,311.0 | 1,315.0 | 1,313.0 | 1,313.0 |
| مصر | 645.0 | 849.0 | 815.0 | 1,019.0 | 1,133.0 |
| **إجمالي أوابك** | **30,585.0** | **31,121.0** | **31,148.0** | **31,329.3** | **32,267.0** |
| السودان | ... | ... | ... | ... | 85.0 |
| عمان | 707.0 | 769.0 | 793.0 | 815.0 | 815.0 |
| اليمن | 425.0 | 479.0 | 479.0 | 479.0 | 479.0 |
| **إجمالي الدول العربية** | **31,717.0** | **32,369.0** | **32,420.0** | **32,623.3** | **33,646.0** |
| أندونيسيا | 3,500.0 | 3,851.0 | 4,010.0 | 4,010.0 | 4,010.0 |
| إيران | 19,350.0 | 23,000.0 | 23,000.0 | 23,002.0 | 23,002.0 |
| الجابون * | 104.0 | ... | ... | ... | ... |
| فنزويلا | 4,064.7 | 4,051.5 | 4,120.0 | 4,035.1 | 4,035.0 |
| نيجيريا | 3,474.0 | 3,476.0 | 3,483.0 | 3,511.3 | 3,511.0 |
| **إجمالي دول أوبك غير العربية** | **30,492.7** | **34,378.5** | **34,613.0** | **34,558.4** | **34,558.0** |
| **إجمالي أوبك** | **59,972.7** | **64,207.5** | **64,485.0** | **64,431.4** | **65,263.0** |
| المملكة المتحدة | 700.0 | 760.0 | 765.0 | 765.0 | 755.0 |
| النرويج | 3,000.0 | 3,001.0 | 3,654.0 | 3,654.0 | 3,654.0 |
| الولايات المتحدة | 4,676.0 | 4,714.0 | 4,759.0 | 4,735.2 | 4,645.0 |
| المكسيك | 1,916.0 | 1,810.0 | 1,796.9 | 1,796.9 | 851.0 |
| كندا | 1,929.0 | 1,841.0 | 1,830.0 | 1,808.7 | 1,809.0 |
| كومنولث الدول المستقلة | 57,370.0 | 56,172.0 | 55,672.0 | 55,982.0 | 55,982.0 |
| الصين | 1,070.0 | 1,120.0 | 1,370.0 | 1,367.7 | 1,368.0 |
| باقي دول العالم | 16,036.0 | 14,856.0 | 15,105.0 | 12,868.0 | 13,028.0 |
| **إجمالي العالم** | **148,982.0** | **151,053.0** | **151,997.0** | **150,149.0** | **150,286.0** |
| نسبة الأوابك للعالم (%) | **20.5** | **20.6** | **20.5** | **20.9** | **21.5** |
| نسبة الدول العربية للعالم (%) | **21.3** | **21.4** | **21.3** | **21.7** | **22.4** |
| نسبة الأوبك للعالم (%) | **40.3** | **42.5** | **42.4** | **42.9** | **43.4** |

* انسحبت من أوبك .

المصدر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط

## جدول رقم (٤) احتياطي النفط الخام عربياً وعالمياً (١٩٩٥ - ١٩٩٦)-

(مليار برميل عند نهاية السنة)

| | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 98.1 | 98.1 | 98.1 | 98.1 | 98.1 |
| البحرين | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 |
| تونس | 0.4 | 0.3 | 0.3 | 0.3 | 0.3 |
| الجزائر | 10.0 | 10.0 | 10.0 | 10.0 | 10.0 |
| السعودية* | 261.5 | 261.5 | 261.5 | 261.5 | 263.5 |
| سورية | 2.5 | 2.5 | 2.5 | 2.5 | 2.5 |
| العراق | 112.0 | 112.0 | 112.5 | 112.5 | 112.5 |
| قطر | 4.5 | 4.5 | 4.5 | 4.5 | 4.5 |
| الكويت* | 96.5 | 96.5 | 96.5 | 96.5 | 96.5 |
| ليبيا | 45.0 | 45.0 | 45.0 | 45.0 | 45.0 |
| مصر | 3.1 | 3.0 | 3.0 | 2.9 | 2.9 |
| إجمالي أوابك | 633.8 | 633.6 | 634.2 | 634.0 | 636.0 |
| السودان | ... | ... | ... | ... | 0.3 |
| عمان | 5.2 | 5.2 | 5.3 | 5.5 | 5.4 |
| اليمن | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 |
| إجمالي الدول العربية | 643.0 | 642.8 | 643.5 | 643.5 | 645.7 |
| إندونيسيا | 5.3 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 |
| إيران | 93.7 | 92.6 | 92.6 | 89.7 | 89.7 |
| الجابون** | 2.4 | ... | ... | ... | ... |
| فنزويلا | 66.3 | 72.7 | 74.9 | 72.6 | 72.6 |
| نيجيريا | 20.8 | 20.8 | 20.6 | 22.5 | 22.5 |
| إجمالي دول أوبك غير العربية | 188.5 | 191.1 | 193.3 | 189.8 | 189.8 |
| إجمالي أوبك | 616.1 | 618.7 | 821.5 | 817.9 | 819.9 |
| المملكة المتحدة | 4.3 | 4.5 | 5.0 | 5.2 | 5.2 |
| النرويج | 8.4 | 11.2 | 10.4 | 10.9 | 10.8 |
| الولايات المتحدة | 22.5 | 22.4 | 22.0 | 22.6 | 21.0 |
| المكسيك | 49.8 | 48.8 | 47.8 | 47.8 | 28.4 |
| كندا | 4.9 | 4.9 | 4.8 | 4.9 | 4.9 |
| كومنولث الدول المستقلة | 57.0 | 57.0 | 57.0 | 57.0 | 57.0 |
| الصين | 24.0 | 24.0 | 24.0 | 24.0 | 24.0 |
| باقي دول العالم | 43.9 | 41.6 | 43.0 | 46.1 | 46.8 |
| إجمالي العالم | 1,046.3 | 1,048.3 | 1,051.0 | 1,051.7 | 1,033.6 |
| نسبة الأوابك للعالم (%) | 60.6 | 60.4 | 60.3 | 60.3 | 61.5 |
| نسبة الدول العربية للعالم (%) | 61.5 | 61.3 | 61.2 | 61.2 | 62.5 |
| نسبة الأوبك للعالم (%) | 78.0 | 78.1 | 78.2 | 77.8 | 79.3 |

* يشمل نصف احتياطي المنطقة المقسومة.

** انسحبت من منظمة أوبك

المصدر: مصدر الملحق (1/6) ، ومعلومات من كل من وزارة الطاقة [illegible]

المصدر : منظمة الأقطار المصدرة للنفط

جدول رقم (٥) الطلب العالمي على النفط ( ١٩٩٥ - ١٩٩٦)

| | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | نسبة التغير 1999/1998 (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الدول الصناعية** | | | | | | |
| امريكا الشمالية | 19.7 | 20.3 | 20.8 | 21.2 | 21.6 | 1.9 |
| أوروبا الغربية | 14.6 | 14.9 | 15.0 | 15.3 | 15.3 | 0.0 |
| المحيط الهادي | 6.7 | 6.7 | 6.7 | 6.4 | 6.4 | 0.0 |
| **إجمالي الدول الصناعية** | **41.0** | **41.9** | **42.5** | **42.9** | **43.3** | **0.9** |
| الزيادة بالمليون برميل يوميا | 0.4 | 0.9 | 0.6 | 0.4 | 0.4 | |
| **الدول النامية** | | | | | | |
| الدول العربية | 3.1 | 3.2 | 3.3 | 3.4 | 3.5 | 2.9 |
| دول أخرى في الشرق الاوسط وافريقيا | 3.2 | 3.2 | 3.2 | 3.3 | 3.3 | 0.0 |
| الدول الأسيوية النامية | 11.3 | 12.2 | 13.1 | 12.9 | 13.5 | 4.7 |
| دول امريكا اللاتينية | 5.9 | 6.2 | 6.4 | 6.8 | 7.0 | 2.9 |
| **اجمالي الدول النامية** | **23.5** | **24.8** | **26.1** | **26.4** | **27.3** | **3.4** |
| الزيادة بالمليون برميل يوميا | 1.1 | 1.3 | 1.3 | 0.3 | 0.9 | |
| **الدول المتحولة** | | | | | | |
| الاتحاد السوفيتي السابق | 4.8 | 4.4 | 4.3 | 4.2 | 3.9 | 7.1- |
| دول اوروبا الشرقية | 0.7 | 0.8 | 0.8 | 0.8 | 0.8 | 0.0 |
| **اجمالي الدول المتحولة** | **5.5** | **5.2** | **5.1** | **5.0** | **4.7** | **6.0-** |
| التغير بالمليون برميل يوميا | 0.1- | 0.3- | 0.1- | 0.1- | 0.3- | |
| **مجموع العالم** | **70.0** | **71.9** | **73.7** | **74.3** | **75.3** | **1.3** |
| الزيادة بالمليون برميل يوميا | 1.4 | 1.9 | 1.8 | 0.6 | 1.0 | |

المصدر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط

## المبحث الثالث

## السكان

يعد من العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية وله اهمية من ناحيتين، من الناحية العسكرية ومن الناحية الاقتصادية، فمن الناحية العسكرية كانت الدول في الماضي تعتز بضخامة حجم سكانها لانه يعد المصدر الرئيسي لقوتها ويعتقد في العلاقات الدولية ان العدد الكبير من السكان ضروري لتكوين قوة عسكرية فعالة فلا توجد قوة عسكرية حديثة ذات تاثير اقليمي اذا لم يكن وراءها عدد كبير من السكان. وعلى الرغم من تقدم التكنلوجيا فان الاعداد الكبيرة من السكان تبقى تقاتل وتستمر في عدة حروب بالاضافة الى ذلك فان قوات مسلحة حديثة وكبيرة الحجم تحتاج الى اعداد كبيرة من الرجال للتصنيع والامدادات والعمليات وتساهم في تصليح الاسلحة المدمرة وتدمير نظم الاسناد وفي حالة الحرب الطويلة الامد فان عدداً كبيراً من السكان ضروري لادامة العمليات العسكرية والحفاظ على الاقتصاد الوطني[١].

ان المشاة الحديثة المزودة بالعلوم الحديثة تحتاج الى عدد كبير من الرجال يقفون خلف خطوط الجبهة الامامية من اجل الحفاظ على معداتهم والقيام بتمويلهم وقد اثبتت الحرب الكورية والحرب الهندية- الصينية بدون شك بانه لايوجد هناك بديل عن رجال المشاة وكانت الامبراطوريات الاستعمارية تستند في قوتها على جيوش الاقاليم المستعمرة من اجل تضخيم جيوشها كما كان الحال بالنسبة للفيلق الاجنبي الفرنسي[٢].

---

[١] **Steven Spigel, op-cit, p.95-96**

[٢] **AFK Organski "world Politics" Alfred A Knopf, New York, 1959 p.141**

ان عدداً كبيراً من السكان يصعب احتلاله والسيطرة عليه فالاحتلال العسكري للاقاليم المكتظة بالسكان يحتاج الى عدد كبير من الرجال وربما يؤدي الى استنزاف الايدي العاملة للبلد الغازي فقد وجدت المانيا النازية ان احتلال اوربا مسالة باهضة الثمن وعانت في توسعها من نقص حاد في الايدي العاملة[١].

لقد استطاعت المانيا ان تنتصر في المعارك ضد روسيا القيصرية المتفوقة عليها عددياً في الحرب العالمية الاولى. اذ دحرت الفيالق الالمانية الجيوش الروسية على الرغم من توزع القوة الالمانية على الجبهة الغربية ولكن بعد الحرب العالمية الثانية لم تتمكن المانيا من تكرار انتصارها السابق على الرغم من ان الجيوش النازية حاربت على ابواب موسكو وستالينغراد حيث قتلت واسرت الملايين من الجنود الروس والمدنيين مدمرة المراكز الصناعية والزراعية الروسية اذكان هناك اختلاف كبير بين عام ١٩١٤ و١٩٤٢. يرجع ذلك الى ان التطور النوعي او التحول في الموارد البشرية الروسية مما ادى الى تغيير كمي وتفوق نوعي في القوة الروسية فمن الناحية النوعية كان لدى المانيا من المقاتلين بين سن العشرين والخامسة والاربعين اقل مما لدى روسيا. ومع ان التراجع في نسبة المواليد نتيجة لكثرة القتلى فأن النقص في الالمان اصبح اكثر حدة سنوياً ولاسيما حينما اصبحت ضد روسيا المتفوقة سكانياً[٢].

ولكن دولة بعدد كبير من السكان ربما لا تمتلك قوة عسكرية كافية، فالهند عند بداية الاستقلال على سبيل المثال لها عدد ضخم من السكان ولكن قوتها العسكرية كانت صغيرة. ولا تعد القوة العسكرية الضخمة مصدراً لقوة كبرى اذا كانت ترفض الالتزام بالحرب. ان جزءاً كبيراً من قوة ايطاليا

---

[١] Ibid, p.142

[٢] Ernst Hass and Allen Whiting, op-cit, p.111-112

الفاشية خلال الثلاثينات يرجع ليس الى ضخامة قوتها العسكرية، ولكن في الحقيقة الى موسليني الذي كان يرغب ويتحمس للقتال في حين لم تكن كذلك حكومات بريطانيا وفرنسا(١).

اما العامل الثاني فيتعلق بكون السكان قوة اقتصادية. فالدولة التي تضم عدداً كبيراً من السكان بوسعها انجاز تنمية نظامها الاقتصادي وتقويته بكفاية من اجل التأثير على الدول الاخرى. وبدون افراد كافيين فأنه من الصعب الحصول على اعداد من الكفاءات الانسانية الضرورية المتخصصة. وانه من غير المحتمل جداً ان يمتلك عدد صغير من السكان من القدرات والكفاءات المطلوبة لاقتصاد متقدم. وبدون اقتصاد قوي فأن الدولة لا تستطيع ان تمارس تأثيراً سياسياً كافياً لمدة طويلة من الزمن. كذلك يعد العدد الكبير من السكان سوقاً كبيرة للسلع والخدمات للاخرين(٢). ويعتمد حجم الناتج الاقتصادي للدولة على عدة عوامل وان احدها هو حجم القوة العاملة.

وقد يبدو ان التحسينات التكنولوجية تؤدي الى ايجاد متطلبات اقتصادية لايدي عاملة قليلة. ولو تأملنا في هذه المسألة لوجدنا ان عصر الماكنة لم يؤد الى تحويل العاملين الى عاطلين عن العمل. فقد اوجدت الماكنة فرص عمل، والانتاج الاقتصادي من جهة اخرى عامل مهم للقوة العسكرية لانه يساهم في انتاج سلعاً للمستهلك والتي تجعل من الدولة غنية وتبعاً لذلك قوية والدولة التي تريد انتاج كميات كبيرة من السلع والخدمات تحتاج الى ايدي عاملة كثيرة. ومع ان الصناعات الكبرى يمكن ان تعمل على ايجاد اسواق لمنتجاتها في الخارج، فأن مثل هذه الصناعات اكثر احتمالاً للظهور حينما يصبح سوقاً واسعاً في الداخل نقطة انطلاق نحو الخارج(٣).

---

(١) **AFK. Organski, op-cit, p.141**

(٢) **Robert Wendzel "International Politics: Policymakers and policymaking", op-cit, p.96**

(٣) **AFK Organski, op-cit p.143**

ان دراسة تأثير السكان في العلاقات الدولية يتطلب تحديد بعض الظواهر ذات الصلة والتي منها المستوى التقني ونمو وتجانس السكان والهجرات السكانية.

ان اهم شيء يجب معرفته هو تحديد نسبة السكان المنتجين لبقية السكان لما ذلك من اهمية من الناحيتين العسكرية والاقتصادية. فالاطفال والمتقدمون في السن هم اساساً غير منتجين في هذا الاطار ويشكلون استنزافاً لموارد الدولة. فضلاً عن الحدود الدقيقة لسنوات الانتاج تختلف بمرور الظروف الزمنية والثقافة وتتراوح بين ١٥-٦٠ سنة للانتاج الاقتصادي و ١٨-٣٥ للخدمة العسكرية[1].

اما مستوى الثقافة العامة فهو مهم جداً لان الثقافة تؤثر على مستويات مهارات السكان من الناحيتين الكمية والنوعية. فبدون شعب متعلم بشكل مقبول فأن الاقتصاد الصناعي لا يتمكن من الانطلاق ولا يمكن ان يكون هناك ايضاً تنمية وتقدم تكنولوجي بدون تعليم الجمهور. حتى ان النقص في التعليم كمياً ونوعياً يؤثر على القدرة العسكرية فمثلاً لا تستطيع القوات المسلحة بمستويات ذات مهارة منخفضة ان تحقق منافسة مع مختلف صنوف القوات المسلحة في حالة الحرب[2].

## الهجرات الخارجية

من الظواهر المألوفة منذ القديم حدوث حركات للجماعات البشرية من اقليم الى آخر وبدرجات متفاوتة والتي استمرت بعد ظهور الوحدات السياسية عبر الحدود دون اية ضوابط او قيود حتى كانت العصور الحديثة. وبعد ان تطورت العلاقات الدولية بدأت الدول تعمل على الحد من هذه

---

(1) **Robert Wendzel, op-cit, p.98**

(2) **Ibid, p.99**

الحركات الجماعية للشعوب وتضيق مجالها، وخاصة تلك الحركات التي تستهدف الاستيطان الدائم. وتعد الظروف الاقتصادية غير الملائمة السبب الرئيس الذي يدفع الافراد الى ترك اوطانها طلباً لظروف معيشة افضل في مناطق اخرى من العالم[١]. ويقدر ان عدد المهاجرين الذين يعبرون الحدود قانونياً وصل الى حوالي ١٠٠مليون في كافة انحاء العالم، في حين بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين رقماً ما بين (١٠-٣٠) مليون. وتعاني اكثر من مائة دولة الآن من تدفقات هجرات رئيسية خارجية منها او قادمة لها، وفقاً لما تقوله منظمة العمل الدولية. ويمثل ربع عدد هذه الدول مصدراً ومستقبلاً للهجرة في وقت واحد. وهناك عوامل مختلفة تعمل على اقتلاع الناس من جذورهم. وتتراوح هذه العوامل من العنف والاضطهاد المستعصيين الى البطالة واسعة الانتشار والتباينات في الثروة والدخل وشح الاراضي والتوزيع غير العادل لها والتردي البيئي. وفي الغالب لا تعمل هذه العوامل في معزل عن بعضها بعضاً بل بصورة مجتمعية[٢].

وفي الواقع تعمل الحكومات اما على تقييد الهجرة او تشجيعها حسب الظروف الاقتصادية والعسكرية التي تمر بها. اذ قد تعمد الى منع مواطنيها من الهجرة بسبب حاجتها اليهم للخدمة العسكرية. وقد وضعت بعض الدول تقييدات على الهجرة تتعلق بالحفاظ على عنصر معين مثل محاولة الحكومة الاسترالية بابقاء القارة الاسترالية بيضاء في حين وضعت الولايات المتحدة حصة محددة سنوية للمهاجرين اليها[٣].

---

[١] **د.محمود امين عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص١٤٩-١٥٠.**

[٢] **مايكل ريينر "احداث التحول في الامن" انظر ليستر براون وآخرون" اوضاع العالم ١٩٩٧، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٣-٢٢٤.**

[٣] **Harold and Margaret Sprout op-cit, p.406**

وفي الوقت الراهن وضعت دول الاتحاد الاوربي تقييدات شديدة على الهجرة وذلك بالنظر للمشاكل التي تنجم عن كثرة اعداد المهاجرين لاسيما من الناحية الاقتصادية حيث توجد اعداد كبيرة من مواطني هذه الدول الاوربية عاطلة عن العمل فضلاً عن الاثار الاجتماعية التي تنجم عن الهجرة اليها اذ يعيش المهاجرون في بيئة تختلف عن البيئة التي يهاجرون اليها.

## التماسك الداخلي

تثير مسألة تعدد الجماعات العرقية في دولة واحدة مشاكل كثيرة اذ تؤثر على استقرار الدولة. فحينما تشعر الاقلية الاثنية بوجود خصائص تجمعها تختلف عن الجماعة او الجماعات العرقية الاخرى الموجودة في نفس الدولة فانها قد تثير مطالب سياسية ربما تهدد وحدة الدولة. وعندما تكون احدى الاقليات الاثنية محاذية للدولة او الوطن الام وتشاركها بلغة وثقافة مشتركة وعلى خلاف الجماعة الحاكمة فانها قد تثير حالة من الصراع الداخلي الذي سرعان ما ينتقل الى الدولتين قد تنتهي باستقلال هذه الجماعة الاثنية[١].

كذلك ان الجماعات التي تقوم على اساس السلالة تشعر بوجود خصائص تجمعها. فالسمات الطبيعية لجماعات السلالة تعمل على جعل السلالة العامل الاكثر ديمومة لانتماء الجماعة ضمن الامة. وعندما توجد اكثر من سلالة في اكثر من بلد تكون السيطرة السياسية عليها محتكرة من قبل السلالة المسيطرة فأن ذلك يؤدي الى صراعات دولية[٢].

وبدون شك لا توجد امة تشتمل على سلالة نقية فالخليط السلالي هو القاعدة وغيره هو الاستثناء. ولكن هذه الحقيقة لم تمنع بعض الدول من ان

---

[١] Hass and Whiting, op-cit, p.117-118

[٢] Ibid, 117

تقيم سياستها على اساس من المغالطات كمغالطة التفوق السلالي للجرمان في المانيا النازية التي اسرفت في الاصرار على الخطأ بدعوى ان السلالة الآرية هي سيدة السلالات وانها خلقت للسيادة والتفوق الذهني والعقلي. كما نشبت الاحقاد العنصرية بين الشعوب البيضاء وشعوب المستعمرات وطبعها بطابع التوتر الدولي وغالباً ما تعكر صفو العلاقات الدولية وتعرضها للخطر [١].

وتلعب التوترات العرقية، بطبيعة الحال، دوراً ما. نصف دول العالم تقريباً مارست نوعاً من النزاعات ما بين الاعراق المختلفة في السنوات الاخيرة. وقد وجدت دراسة لمعهد السلام في الولايات المتحدة اجريت عام ١٩٩٣ ان هناك (٢٣٣) جماعة من جماعات الاقليات معرضة للخطر نتيجة للتمييز السياسي والاقتصادي. وكانت هذه الجماعات تضم ٩١٥ مليون شخص في عام ١٩٩٠، حوالي ١٧% من تعداد سكان العالم. ولم تقم سوى ٢٧مجموعة من بين هذه المجموعات الـ(٢٣٣) بعدم تسجيل أي تنظيم سياسي او احتجاج او ثورة او صراع بين هذه الجماعات المختلفة منذ عام ١٩٤٥[٢].

## التحولات الديموغرافية

وتنقسم الى ثلاثة مراحل[٣]:-

١. مرحلة النمو العالي وتتميز بارتفاع نسبة الولادات والوفيات، ونطلق عليها بمرحلة النمو العالي لان نمو السكان يبقى في الاعلى. وتتميز

---

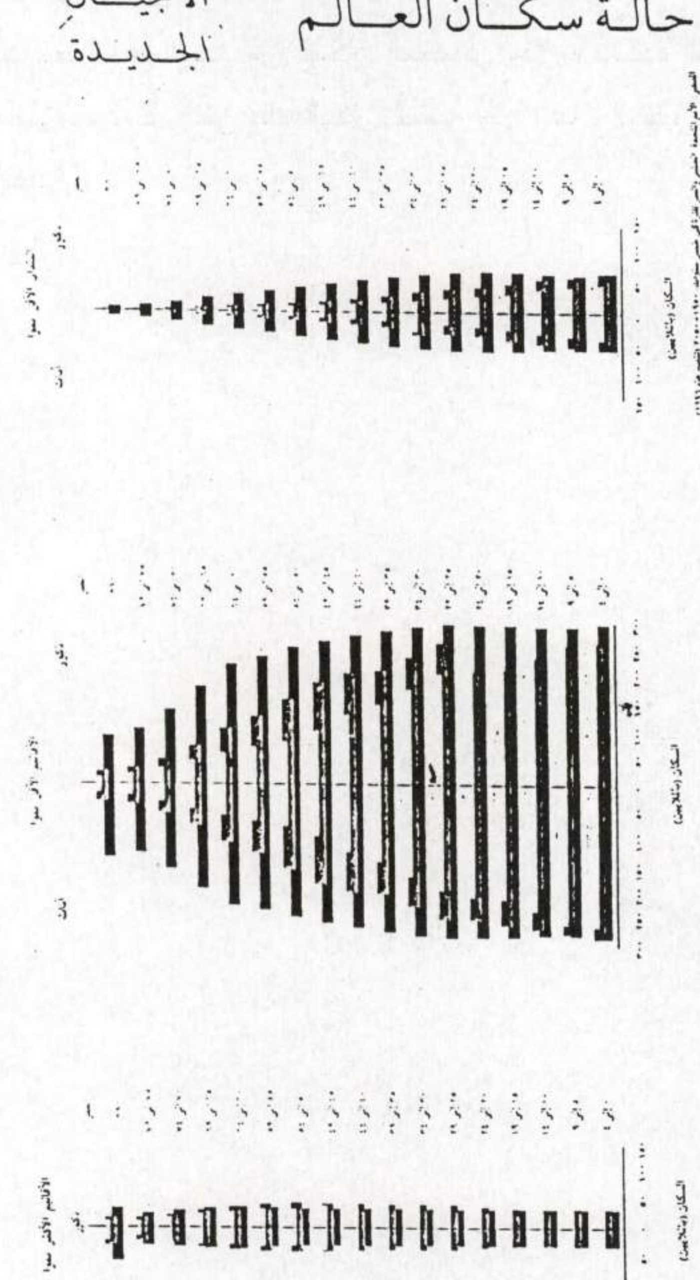
(١) د.محمود امين عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩ وكذلك د.دولت صادق وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.

(٢) مايكل رينر "احداث التحول في الامن" انظر ليستر براون وآخرون" اوضاع العالم ١٩٩٧، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٠.

(٣) Orgoniski AFK, op. cit., p.145

هذه المرحلة بارتفاع نسبة الاطفال بسبب الولادات والوفيات العالية. وهذا يعني وجود عدد من السكان المعتمدين مقارنة بعـدد السـكان العاملين. والمثال على ذلك البلدان النامية مثل آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية.

الهيكل السكاني حسب العمر والجنس، ١٩٩٥ و ٢٠١٥ و ٢٠٥٠



الشكل رقم (٣)

٢. مرحلة النمو الانتقالي: تكون الولادات في هذه المرحلة عالية ولكـن تقل فيها نسبة الوفيات بسبب تحسن الظروف الاقتصادية والصـحية والتقدم الصحي، والنتيجة هو نمو هائل في السكان. وتكـون نسـبة الاطفال الى السكان الى حد ما قليلة في حين توجد هناك نسبة عالية من البالغين الشباب. لقد دخلت الولايات المتحدة ودول اوربا الغربية هذه المرحلة منذ القرن التاسع عشر واليوم تـدخل فيهـا دول مثـل روسيا والارجنتين.

٣. مرحلة التراجع الاولي: وهذه هي المرحلة التي دخلت فيها الولايات المتحدة ودول اوربا الغربية، حين تكون نسبة الوفيات اقل مما هـي عليه في المرحلة السابقة وينخفض فيها معدل الولادات بنسبة عالية. بحيث ان الفجوة بينهما لاتكون كبيرة نسبة نمو السكان هي ابطأ من قبل. وفي هذه البلدان هناك عدد قليل من الاطفال وعدد كبيـر مـن الشيوخ في البلدان المتقدمة النمو. انظر الشكل(٣) ان انخفاض معدل الولادات في اوربا الغربيـة الـى درجـة كبيـرة بحيـث اعتقـد الديموغرافيون بان النمو السكاني لهذه الدول يصل الى نهايته. وقـد اثبت الحقائق خطأ هذا الرأي. فحينما انتهـى الركـود الاقتصـادي والحرب فان معدل الولادات انتعش من جديد واستمر نمو السـكان. ومع ذلك فان اغلب البلدان العالية التصنيع تنمو اليوم بمعدل ابطـئ مما كانت عليه في فترة بداية التصنيع[١].

[١] Ibid, p.146

## نمو السكان

لقد نما عدد السكان العالم بين عامي ١٩٥٠- ١٩٨٥ بمعدل سنوي مقداره (١،٩%) مقارنة مع(٠،٠٨%) في منتصف القرن التاسع عشر على عام ١٩٥٠ ويرتكز النمو السكاني حاليا في المناطق النامية في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية التي تبلغ حصتها في النمو السكاني العالمي ٨٥% منذ عام ١٩٥٠ وقد يؤدي التسارع في النمو السكاني في الدول النامية وهبوط مستويات الانجاب في البلدان الصناعية الى تغيير انماط توزيع الاعمار بشكل كبير، فالشباب هم العنصر السائد في البلدان النامية وفي عام ١٩٣٠ كان ٣٩% من سكان البلدان النامية في اعمار من خمسة عشر عاماً بينما كانت النسبة في البلدان الصناعية ٢٣% فقط وبالاضافة الى ذلك تزداد نسبة الكبار في السن في هذه البلدان فقد كانت نسبة هؤلاء في البلدان النامية ٤% فقط. لذلك فان عدد اقل نسبياً من السكان في عمر العمل في البلدان الصناعية سيتحملون عبء اعاشة اعداد كبيرة من كبار السن[1].

وقد بلغ عدد سكان العالم في العام ٢٠٠١ " ٦،١٤٨،١" مليون نسمة في حين بلغت نسبة النمو السكاني العالمي للفترة من ٧٥- ٢٠٠١ "١،٦%" وفي البلدان النامية ١،٩% والبلدان الاقل نمواً ٢،٥% والدول العربية ٢،٧% وافريقيا جنوب الصحراء ٢،٨%[2]. وكان النمو السكاني الذي لم يسبق له مثيل والذي شهدته السنوات الخمسون الماضية نتيجة ادخال تكنلوجيات متدنية الكلفة في ميدان الصحة والتحسينات في مجالي الزراعة والتغذية قد ادى الى انخفاض سريع في الوفيات وبخاصة وفيات الرضع في البلدان النامية في حين كان انخفاض معدلات الخصوبة ابطأ من ذلك بكثير كما ادى الى انخفاض في عدد ولادات الاطفال في هذه البلدان. ان التخفيضات المثيرة

---

(١) **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية مستقبلنا المشترك" مصدر سبق ذكره، ص١٥٣-١٥٧**

(٢) **Human Development Report 2003 Unitid Nations, p.253**

للاعجاب في البلدان النامية في عبء المرض والوفاة السابقة لاوانها وتحقيق تقدم في التحصيل العلمي وزيادة تنفيذ الحق في الخيار الايجابي مما ادى الى انخفاض معدلات الولادات وتباطؤ النمو السكاني وتعمل هذه التغييرات على تحول تكوين السكان على الصعيد الوطني. ويبين الشكل( ) البنى السكانية لاقل البلدان نمو والبلدان الاقل نمو والبلدان الاكثر تقدماً والتوقعات حول تغير هذه البنى في السنوات الخمس التالية. اذ ما زالت البلدان الاقل نمواً في المرحلة كبيرة من تحول في معدلات الولادات والوفيات المرتفعة الى المعدلات المنخفضة. ويرتكز سكانها في المجموعات الاصغر سناً ومع مرور الوقت وانخفاض معدلات الخصوبة والوفيات ستصبح هياكلها السكانية اكثر شبهاً بالهياكل الحالية في البلدان الاكثر نمو والتي تنخفض فيها. ان تزايد السكان في سن العمل بالمقارنة مع المعالين الاكثر سناً والمعالين الاصغر سناً يفتح فرصة للبلدان النامية يمكنها اثناءها ان تستثمر في مجال الصحة ومجال التعليم وان تبنى رأس المال البشري وتضمن انخفاضاً في معدلات الخصوبة والوفيات على النمو المتوقع وستحفز هذه الاستثمارات التنمية الاقتصادية وتساعد على المحافظة عليها[1].

لقد ظهرت دراسات حديثة تشاؤمية حول المستقبل القاتم الذي ينتظر زيادة السكان في العالم. اذ ظهرت المالثوسية الجديدة وهي ترجمة حديثة للتحليل الاقتصادي الذي قدمه الاقتصادي الانكليزي مالثوس في القرن التاسع عشر وذهب فيه الى ان السكان يتزايدون بمعدل اسرع من زيادة الغذاء مما يوحي بان المجاعة ستعاود البشرية وتتكرر بانتظام وتذهب هذه النظرية بان اكثر موارد الارض غير قابلة للتجدد وان العالم سيستنفذ الكثير من الموارد الاساسية خلال الخمسين عام القادمة والقسط الباقي يجب اقتسامه بصورة

---

**(1) انظر حالة السكان في العالم ١٩٩٨ صندوق الامم المتحدة للسكان ايلول ١٩٩٨،ص ١-١٦.**

عادلة بين الامم وبين الجيل الحالي والاجيال القادمة ونظراً لتناقص المـوارد مع الزمن فان أي تنمية اقتصادية تجعل الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقراً وتعتقد هذه المدرسة بان الحلول التكنلوجية المقترحة لمشـكلات التلـوث او ندرة الموارد الطبيعية هي اوهام قصيرة النظر تضاعف من قدر المشكلة كما ترى ان النمو السكاني والانتاج الاقتصادي شبيهان بافة مرضـية يستشـري كلاهما الان اكبر مما تتحمل الارض في حالة ثبات النمـو الاقتصـادي او السكاني مستقبلاً مما سيفاقم من حجم المأساة المقبلة[1].

ان المسالة الرئيسية التي نود الاشارة اليها ليست في عـدد سـكان العالم حيث يدل المفهوم الشائع القائل باننا قد بلغنا حدود طاقة الارض كمـا تذكر المالثوسية الجديدة المهم هو ما اذا كانت توجد موارد كافية في البلـدان التي يجوع فيها العديدون وفي الواقع ان الموارد في هذه البلـدان موجـودة ولكنها تعاني دائماً من قلة او سوء الاستخدام مما يخلـق الجـوع لكثيـرين والتنمية للقلة. وفي العالم لايزرع سوى نحو ٤٤% من الاراضي الصـالحة للزراعة في العالم. وفي كل من افريقيا و امريكا اللاتينية لايزرع سوى اقل من ٢٠% من الاراضي التي يمكن زراعتها. ويمكن لمحاصيل الحبوب فـي البلدان النامية ان تفوق الضعف قبل ان تصل الى متوسط المحصـول فـي الدول الصناعية. وترى الدراسات الحديثة بانه لايوجد هناك سبب فيزيـائي يحول دون ان تفوق انتاج الغذاء في معظم البلدان النامية الانتاج في البلـدان الصناعية[2].

---

**[1] هيرمان كان واخرون بعد مائتي عام الثورة العلمية والتكنلوجية خلال القرنين القادمين، ترجمة شوقي جلال عالم المعرفة الكويت، العدد ٥٥ تموز ١٩٨٢ ص ٥٦- ٥٩.**

**[2] فرانسيس مولارية وجوزيف كولينز" صناعة الجوع" خرافة القدرة، ترجمة احمد حسان، عالم المعرفة، والكويت، العدد ٦٤ نيسان ١٩٨٣، ص١٨- ١٩.**

ان المسألة المهمة التي ينبغي الانتباه اليها هي ضرورة اقامة التوازن بين حجم السكان والموارد المتوفرة ومعدل النمو السكاني الى حجم الاقتصاد المخصص لتلبية الحاجات الاساسية للسكان ليس الان فقط بل للاجيال القادمة وينبغي على الحكومات اتباع سياسات سكانية تنطوي على اهــداف ســكانية قومية عريضة، وثيقة الصلة بالاهداف الاجتماعية- الاقتصــادية الاخــرى فالعوامل الاجتماعية والثقافية تسيطر على جميع العوامل الاخرى في التاثير على الانجاب واكثر هذه العوامل اهمية دور المرأة في العائلــة والاقتصــاد والمجتمع بصورة عامة[1].

---

[1] اللجنة العالمية للبيئية والتنمية" مستقبلنا المشترك" مصدر سبق ذكره، ص١٦٤-١٦٥.

## المبحث الرابع

## العامل الاقتصادي

يعد هذا العامل من ابرز العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية. وغالباً ما تستخدم الدول الوسائل الاقتصادية للسعي من اجل تحقيق اهدافها وان القدرة الاقتصادية في عالمنا المعاصر هي التي تحدد القدرة السياسية والعسكرية.

### الاعتماد الدولي

يشكل التبادل التجاري الدولي جزءاً من كلية العلاقات الدولية اذ لايوجد من بلاد العالم من يعتمد على انتاجه المحلي بصيغة مطلقة في اشباع حاجات سكانه من السلع والخدمات. كذلك ان الكثير من تلك البلاد من ينتج من السلع او يمتلك الموارد ما يفيض عن حاجاته من الاستهلاك المحلي لذلك فقد قام التبادل بين الدول ليحصل كل منها على ما يحتاجه مما يتوفر لديه من السلع والخدمات ويعطي لغيره ما يفيض عن حاجته الاستهلاكية والانتاجية. وهكذا تجري عملية تبادل بين السلع بين الدول، اذ تعد صادرات دولة ما وردات دولة اخرى، في حين تعتبر واردات دولة ما صادرات دولة اخرى. وعندئذ تتخصص كل دولة في انتاج سلعة معينة او مجموعة من السلع تقوم بتصدير فائضها الى العالم الخارجي وان الاساس يقوم على تخصص دولة ما في انتاج سلعة معينة وتصديرها الى غيرها من الدول تتحدد في قواعد السلوك الاقتصادي وهي سعي الانسان لاشباع حاجته في حدود موارده المتاحة[1].

---

[1] د. وجدي محمود حسين " العلاقات الاقتصادية الدولية" دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، بلا تاريخ، ص١٤.

ان اهم مسالة تعيننا في هذا المضمار تتمثل في رغبة الدول لتحقيق الاكتفاء الذاتي فالعيب في عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي يجعل بعض الدول هشة وفي عدة مناطق في العالم يعيش السكان على معونات ويعانون من الجوع. ان المسالة الرئيسية تتمثل في توفير الغذاء للسكان بحيث تتمكن الدولة من انتاج ما يكفي من الغذاء لسد حاجتها. لقد عانت بريطانيا من مساوئ هذه المشكلة في زمن الحرب لانها تنتج اقل من نصف الغذاء الذي تحتاجه، ومن هذه الناحية التاريخية فانها احتاجت الى بحرية ضخمة لتامين حماية خطوط امداداتها الغذائية[1].

ان التنمية الاقتصادية تهدف ان تكون السمة الواضحة للتحديث. والانتقال من الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد الاكتفاء الذاتي هو احد الاهداف المركزية للمجتمعات الحديثة كما ان انموذج النمو والدرجة المطلوبة للتحديث تختلف من دولة الى دولة اخرى، فبعض الامم تتكيف بسهولة مع النشاط الاقتصادي للتحديث مثل اليابان والمانيا.

وهناك عامل ملموس في هذا المجال يتمثل في تحقيق التوازن بين حاجات والسكان والموارد الطبيعية. ففي بعض المجتمعات تميز التحديث بواسطة توفر الارض الجيدة والموارد الطبيعية (اجزاء من امريكا اللاتينية وبورما وتايلند) وان متطلبات التحديث والنمو الاقتصادي تقتضي اجراء تغييرات جذرية ومبكرة في المنافع العامة والزراعة. ان بناء المنافع الهامة (رأس المال الاجتماعي مثل الاتصالات، الكهرباء، الماء مطلوبة على السواء لاجل تحقيق النشاطات الاقتصادية الجديدة ولتحديث الزراعة وتوسيع الاسواق وخفض التكاليف، ومن اجل الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية ولتوفير الوسائل التي تستطيع الحكومة انجازها. كذلك ان التوسع السريع في الزراعة ضروري لان السكان الذين ينسحبون من الزراعة للعمل في

---

(1) Robert Wendzel, op-cit, p.106-107

الصناعة وقطاع الخدمات يتحركون نحو نحو التنمية السريعة ويتطلب الامر توفير الغذاء اليهم. بالاضافة الى ذلك فمن المحتمل ان ينمو السكان بشكل اسرع من تلك التي يتخذها التغيير الاقتصادي. وان بعض الطلب المتزايد على الغذاء يمكن تلبيته بواسطة الاستيراد المدفوع من قبل الصادرات الجديدة وعن طريق المساعدات الممنوحة من الخارج. ومن غير المحتمل ان تنجح غالبية البلدان في الحفاظ على النمو ما لم تتمكن من انتاج غذائها[1].

واحياناً توصف فوائد الاعتماد المتبادل على انها مكسب لاحد الاطراف يؤدي الى خسارة الطرف الآخر والعكس صحيح، او مكسب من جانب الطرفين او خسارة الطرفين. ويميل بعض الاقتصاديين الليبراليين الى النظر الى الاعتماد المتبادل من خلال المكاسب المشتركة فقط، أي الحالات التي يكسب فيها الطرفان وتصبح حالتهما افضل. غير ان عدم الالتفات الى عدم تساوي المكاسب بين كلا الطرفين والى المنازعات الناجمة حول توزيع المكاسب النسبية، يؤدي بهؤلاء المحللين الى اغفال العناصر السياسية للاعتماد المتبادل. ومن الموثوق فيه ان كلا الطرفين يمكنه تحقيق مكاسب من التجارة. فمثلاً اذا قامت اليابان وكوريا الجنوبية بالاتجار في المنسوجات واجهزة التلفزيون، فكيف اذن سيتم توزيع المكاسب؟. حتى اذا حقق الطرفان المكاسب من سيحصل على قدر اكبر من هذه المكاسب؟ وهذا يعني ان حصول طرف ما على مكاسب اكبر، يعني تقليل مكسب الطرف الآخر، وهو ما يمثل خسارة بالنسبة للطرف الاخير، وتكون النتيجة عادة نشوب صراع سياسي حول الاعتماد الاقتصادي المتبادل. وحتى لو حقق جانبا الاعتماد المتبادل مكسباً مشتركاً فقد يكون هناك نزاع حول من يحصل على نصيب اكبر من المكاسب. ويقع بعض المحللين السياسيين في خطأ حين يعتقدون انه بزيادة الاعتماد المتبادل في العالم فسيحل التعاون محل المنافسة، ومنطقهم

---

[1] Harold and Margaret Sprout, op-cit, p.74-75

في ذلك ان الاعتماد المتبادل يخلق فوائد مشتركة، وهذه الفوائد المشتركة تشجع على التعاون. ولكن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يمكن ان يستعمل ايضاً كسلاح والدليل على ذلك ازمة بترول ١٩٧٣. والاعتماد الاقتصادي المتبادل قد يكون اكثر فاعلية من القوة في بعض الاحوال، لانه قد تكون له مراحل دقيقة ونفقات جانبية اقل. وفي بعض الظروف، تكون اقل اهتماماً بمكاسبها المطلقة من الاعتماد المتبادل، عن كيفية استخدام منافسيهم للمكاسب الاكثر نسبياً التي يمكن ان تستخدم ضدهم[١].

## المساعدات الخارجية

ويقصد بها نقل المال والسلع والاستشارة الفنية من المانح الى المستلم وهي وسيلة للسياسة استخدمت في العلاقات الخارجية لعدة قرون. ان الحاجات الاقتصادية اليوم هي حادة ومنتشرة انتشاراً واسعاً بين اكثر ٦٥% من سكان العالم. فالتنمية الاقتصادية والتصنيع هما من بين الاهداف الرئيسة للسياسة العامة في جميع بلدان العالم. ولكن دولاً عديدة لاتأمل تحقيق هذه الاهداف بدون مساعدة المجتمعات التي تمتلك التطور ورأس المال والمهارات الفنية. وبدون شك ان برامج المساعدات تعود بالفائدة لكل من المانح والمستلم. فالدول المستلمة للمساعدات تستلم المال والقروض والمواد والمعرفة من اجل تحقيق اقتصاد متطور واستقرار سياسي وامني وعسكري. والدول المانحة تأمل في الحصول على الربح السياسي والتجاري. واليوم وفي الاغلب، تساهم جميع الدول الصناعية في تقديم المساعدات وان اغلب البرامج هي ثقافية، وهناك برامج جماعية تقوم بها المؤسسات الدولية.

---

**[١] جوزيف س. ناي، الابن "النزاعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ" ترجمة د.احمد امين الجمل ومجدي كامل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة، ١٩٩٧، ص٢٣٨.**

والجهات التي تقدم برامج المساعدات الجماعية مثل البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي وبرنامج المساعدة الفنية للامم المتحدة والذي من خلاله تعمل الدول الاعضاء في المنظمة الدولية على اعداد وتهيئة كوادر في البلدان النامية. ومن برنامج المساعدات للمنظمات الدولية فأن القوى الكبرى قادرة على استخدام هذه المساعدات بوصفها وسيلة فعالة لمساندة دبلوماسيتها بالاضافة الى كل من الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وفرنسا والمانيا فأن السويد وايطاليا وكندا واستراليا تمنح قروضاً ومساعدات ثنائية لدول معينة ومختارة. ان الكمية المخصصة للمساعدات ليست كافية للسماح للدول المانحة بتحقيق اهداف وحاجات الدول المستلمة. فهذه الدول غالباً ما تقدم المساعدات من اجل تنمية التجارة الخارجية لبلدانهم. وتمنح بعض الدول مثل فرنسا مساعدات موجهة بالدرجة الاساسية الى المستعمرات الفرنسية السابقة في افريقيا. وكان الاتحاد السوفيتي يقدم مساعدات في السبعينات الى ٣٥ دولة في حين وصلت المساعدة الامريكية الاقتصادية او العسكرية الى اكثر من ٧٥ بلداً في مناطق غير شيوعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي بداية السبعينات فأن حوالي ٨% من المساعدة الاقتصادية الامريكية كانت تقدم الى بعض الحلفاء المهمين او المحايدين مثل البرازيل، الهند، كوريا الجنوبية، اسرائيل، مصر، باكستان، نيجيريا، تونس، تركيا[١].

## انواع المساعدات الخارجية

١. **المساعدة العسكرية:** وتستخدم لتعزيز الاحلاف. وفي القرن الماضي، كانت كل من فرنسا وبريطانيا قد انفقتا الملايين من الفرنكات والباونات لتقوية حلفائهما. وفي اثناء الحرب الباردة انفقت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على المساعدات العسكرية اكثر من برامج المعونة الاقتصادية، وكانت الاهداف من وراء ذلك الحفاظ على

---

(١) **K.J. Holsti op-cit, p.230-231**

امنهم بواسطة تعزيز القدرات العسكرية لحلفائهم. وبمساعدة الدول المستلمة لبناء قوة عسكرية كفوءة وحديثة فأن الدول المانحة تأمل في الحصول على هدف امني وسياسي آني. فمنذ انسحاب بريطانيا من الخليج العربي في اواخر الستينات ومطلع السبعينات باعت الولايات المتحدة اسلحة ومعدات عسكرية بمئات الملايين من الدولارات الى بعض الدول المحافظة في الشرق الاوسط على امل ان تقوم هذه البلدان بالحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة وتعمل على منع الحكومات الراديكالية العربية من السيطرة على انابيب النفط. وبأختصار فأن المساعدة العسكرية تستخدم كوسيلة للحفاظ على توازن القوى او الهيمنة وانها تقلص من احتمال ارسال مانح المساعدة لقواته المسلحة خارج اراضيه او القيام بالتدخل العسكري لحماية مصالحه[١].

٢. **المساعدة الفنية:** انها الوسيلة الاقل تكلفة من كل انواع برامج المساعدة اذ انها تعمل على نشر المعرفة والمهارات اكثر من السلع والاموال وان الاشخاص اصحاب المهارات الخاصة في الدول الصناعية يساهمون في تقديم الخبرة لمختلف المشاريع التي تقام في البلدان النامية. وهناك بعض المشاريع الامريكية مثل النقطة الرابعة، فيلق السلام، السيطرة على الملاريا، التنمية الزراعية وغيرها.

٣. **مساعدات التنمية:** ان المساعدة الخارجية للتنمية تعمل على تهيئة التنمية الاقتصادية. ان هذه البرامج تحتاج الى منح مالية. وان الهدف المزعوم هو مساعدة البلدان النامية للحصول على الرأسمال الضروري للتنمية السريعة ومنحهم ترتيبات قروض ملائمة مثل القروض ذات

---

[١] Ibid, p.232

الآجال الطويلة. وقد قدم الاتحاد السوفيتي تسهيلات كبيرة من القـروض خلال الخمسينات والستينات[1].

وبعد انتهاء الحرب الباردة وضعت الولايـات المتحـدة والـدول الغربية شروطاً لمنح المساعدات للدول النامية ومن بينها قيام هذه الاخيـرة بتطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وتبني الاقتصاد الحـر. حيـث تعطى الاولوية في منح المساعدات للحكومـات التـي تطبـق الديمقراطيـة وتجري الانتخابات على اساس التعددية السياسية. وفي الواقع ان الربط بـين منح هذه المساعدات وتطبيق هذه القيم السياسية والاقتصـادية فـي البلـدان النامية سيكون له نتائج حاسمة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي لما لهـذه المساعدات من اهمية فائقة في التنمية ويعد ذلك من قبيـل الضـغوط التـي تمارسها الدول الغربية على هذه البلدان[2].

## التجارة الدولية

وتعني حجم السلع والخدمات والموارد ورأس المال المتبادل دولياً[3]. ان موضوع السياسة التجارية يتمثل في الموقف الذي تتخذه الدولـة للتغلـب على اختلال المبادلات الدولية نتيجة العلاقات الاقتصادية بين اشخاص تابعين لها واشخاص تابعين لدول اخرى. وهناك نوعان مـن السياسـة التجاريـة: سياسة حرية التجارة حيث تطلق حرية المبادلات التجارية دون تـدخل مـن الدولة. والثانية سياسة الحماية حيث تتدخل الدولـة للتـأثير علـى اوضـاع المبادلات التجارية سواء من حيث حجمها او اتجاهاتها او طرق تسويتها. ان

---

(١) Ibid, p.232-233

(٢) د.رياض عزيز هادي "العالم الثالث: من الحزب الواحد الى التعددية" دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥، ص٧٦-٧٧.

(٣) Robert Wendzel op-cit, p.138

السياسات التجارية في التطبيق العملي عادة ما تتضمن خليطاً من اتجاهي الحرية والحماية[1].

وتؤثر التجارة الدولية تأثيراً كبيراً في العلاقات الدولية، فمن متطلبات سريان المنافسة بين الدول في علاقاتها الاقتصادية واطلاق حرية المبادلات، ان يتحقق النفع المشترك للدول اطراف التبادل بما يؤدي الى زيادة حجم الناتج العالمي من السلع والخدمات بفضل التخصص الدولي. وعلى اساس ذلك فأن تعظيم حجم الناتج والدخل على مستوى الدول جميعاً، يفترض ويتطلب اطلاق حرية التجارة بغير تدخل او قيود[2]. ويرى انصار حرية التجارة ان اطلاق حرية التبادل التجاري بين الدول هو ضمانة للسلم وان هذا الاجراء سيسمح لكل امة بالوصول الى الميزات الاقتصادية التي كانت وقفاً على الامم الاخرى، وسيخفف ذلك من الجشع وبالتالي من روح الحرب[3]. وفي الولايات المتحدة سادت نظرة بأن العيش في امن ورفاهية يتطلب تحقيق حرية التجارة التي رأى فيها الليبراليون، ولمدة مائة وخمسين عاماً، حجر الاساس للسياسات الخارجية الامريكية التي تطالب باستمرار ايجاد اسواق خارجية للصادرات الامريكية[4].

ان معرفة مدى اعتماد الاهداف الاقتصادية للدولة على التجارة الخارجية يتطلب معرفة نسبة التجارة من النشاط الاقتصادي الفعلي للدولة ومعرفة ما اذا كانت التجارة تشكل مفتاحاً لتحقيق المناطق الاقتصادية.

---

[1] د.وجدي محمود حسين "العلاقات الاقتصادية الدولية" مصدر سبق ذكره، ص١٧٧.

[2] المصدر السابق، ص١٧٥.

[3] بيير رينوفان وجان باتيست دور وزيل "مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية" ترجمة فايزكم نقش، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦٧، ص٩٨-٩٩.

[4] Christopher Laune and Banjamin Schwarz "American Hegemony Without an Enemy" Foreign Policy No. 92, Fall, 1993, U.S.A. p.21-22

ويساعدنا ذلك على التأكد فيما اذا كانت صادرات الدولة ضعيفة وتعتمد على تقلبات التجارة. فاذا كانت الدولة تعتمد بشدة على التجارة الخارجية في تنميتها الاقتصادية فهي بحاجة الى تصدير السلع لاجل الحصول على السلع التي تفتقر اليها عن طريق الاستيراد من الخارج. فاذا كانت الدولة لا تستطيع ان تصدر بما يكفي او ان الموارد المالية التي تستلمها من جراء التصدير منخفضة جداً فينبغي عليها عندئذ ان تسعى للحصول على مساعدات اقتصادية كبيرة والا فان اقتصادها لن يتقدم[1]. والمشكلة هو ان معظم البلدان المتخلفة تعتمد في الوقت الراهن في الحصول ما بين ٥٠و٩٠% من واردات صادراتها على محصول واحد او محصولين والتركيز على عدد محدد من المحاصيل مما يضعف بنيتها الاقتصادية وهذا يعني عدم قدرتها في السيطرة على مصيرها. بالاضافة الى كثرة تاثيرها بتقلبات السوق الناجمة عن الاعتماد على محاصيل قليلة جداً[2]. ونفس الشيء الذي يذكر بالنسبة لتقلبات اسعار النفط في السوق العالمية بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط والتي تعتمد اعتماداً كبيراً على انتاج النفط في موازنتها العامة فقد انخفضت اسعار النفط انخفاضاً حاداً في شهر كانون الاول ١٩٩٨ ووصل سعر البرميل الواحد حوالي عشرة دولارات في حين يتميز فصل الشتاء عامة بزيادة الطلب على النفط.

## وسائل الضغط الاقتصادي

١. **الرسوم الجمركية:** ان كل السلع الاجنبية القادمة لبلد معين تخضع لرسوم جمركية وذلك لغرض حصول الدولة على دخل وحماية المنتجين الوطنيين من المنافسة الاقتصادية او أي سبب اقتصادي

---

[1] **Robert Wendzel op-cit, p.140**

[2] **فرانسيس مولارية وجوزيف كولينز "صناعة الجوع" "خرافة القدرة" مصدر سبق ذكره ص٢٣٤ - ٢٣٥.**

داخلي. ان نظام التعريفات يمكن ان يستخدم بفعالية كعقاب حينما يحصل البلد او يفقد اسواقاً رئيسة لمنتجاته فقد منحت الحكومة الامريكية خلال الحرب الباردة كلا من بولندا ويوغوسلافيا معاملة الافضلية في التعريفات كجهود للحفاظ على هذين البلدين في خارج نطاق التاثير السوفيتي(١).

وغالباً ما يسعى صناع القرار الى استخدام اسلوب التعريفات الجمركية من اجل ممارسة الضغط الاقتصادي على دولة اجنبية، اذ سيكون لاستخدامها تاثير دولي فعال، لانه كلما زادت الرسوم الجمركية كلما زاد سعر السلعة وهذا يعني ان السلعة الاجنبية ستكون اقل منافسة واقل مبيعاً وان الخشية من هذه الحجة ربما تقود المنتجين الى تعديل سياساتهم عن طريق استخدام الافضليات التعريفية(٢).

٢. الحصص: من اجل السيطرة على استيراد بعض السلع تحدد الحكومات حصصاً معينة للسلع المستوردة. وتحت مثل هذه الاجراءات فان الممول عادة مايرسل بضاعته الى بلد بسعر مفضل ولكن بكميات محدودة خلال فترة معينة. فالحكومة الامريكية تحافظ على تحديد حصص معينة في استيراد السكر من الفلبين وجمهورية الدومنيكان ومن الدول المنتجة الاخرى. بسبب قيام هذه الدول ببيع نسبة كبيرة من السكر" القسم الاعظم من صادراتها" الى الولايات المتحدة فان أي تغيير في حجم الحصص سيلحق خسائر باقتصادهم(٣).

٣. المقاطعة: ويقصد بها الامتناع عن استيراد سلع دولة يتخذ قرار المقاطعة ضدها. فقد قاطعت الدول الغربية شراء النفط الايراني بعد ما

---

(١) K. J. Holsti op-cit, p.217-219

(٢) Robert Wendzel op-cit, p.138

(٣) K. J. Holsti op-cit, p.218

قامت ايران في عهد الرئيس وزراءها مصدق بتاميم شـركات الـنفط العاملة في عام ١٩٥١[١].

٤. الحظر: ويقصد به حرمان دولة محددة من الحصول على السلع التي يمكن ان تزيد من قدرتها العسكرية[٢]، وتقوم الدولة بمنع رجال اعمالها من عقد أي تبادل مع تلك الدول المتخد ضـدها قـرار الحظـر . وان الحظر، بما يعزز على مستوى معـين مـن السـلع مثـل المـوارد الاستراتيجية[٣]، فقد عرضت دول حلف الاطلسي خلال الحرب الباردة حظراً استراتيجياً على كل من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية وكذلك فرضت الولايات المتحدة حظراً شاملاً على كوبا. كما مارست البلـدان العربية المنتجة للنفط بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ضغوطاً اقتصادية على دول الصناعية والغربية عن طريق فرض حظر علـى الـنفط علـى الولايات المتحدة وهولندا مما سبب ارتفاع اسعار النفط[٤].

## الاعتماد الدولي في عصر العولمة

لقد خلقت الروابط التجارية والمالية والتي تم نسجها عبر الحـدود حالة من الاعتماد المتبادل يصعب العودة عنها حتى في حالة الازمات كمـا فقدت الحكومات جانباً كبيراً من قدرتها على الرقابة التي كانت تمارسها على اداء الاقتصاد الوطني قد تكون له اثار جانبية مثل انتشار الرفاهية او اثـار سلبية على تصدير التضخم او البطالة او هروب رؤوس الاموال[٥].

---

[١] Robert Wendzel op-cit, p.139

[٢] Ibid, p.139

[٣] K J. Holsti, op-cit, p.246

[٤] Robert Wendzel, op-cit, p.139

[٥] مارسيل ميرل سوسيولوجيا العلاقات الدولية مصدر سبق ذكره ص٢٥٣.

ان اهم تحدي يواجه البلدان النامية في عصر العولمة هو كيفية مواجهة التخلف وتحقيق التنمية. اذ يشهد المجتمع الدولي الان زيادة في الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة وعلى الرغم من محاولات البلدان النامية تحقيق مستويات عالية من التنمية الا ان جهودها لازالت في بداية الطريق والمسيرة التنموية صعبة فلا تزال صادرات البلدان النامية تعتمد اساسياً على الموارد الطبيعية او اليد العاملة غير الماهرة وان وارداتها قد توسعت بمعدل اسرع من توسع صادراتها وادى ذلك الى تدهور ميزانيتها التجارية ومن الدول النامية هناك الدول الاقل نمواً لاتزال تتصف في معظمها بحالة الفقر المدقع. ان ٨١% من السكان يعيشون على ما لايقل من دولارين في اليوم وان ٥٠% منهم يعيشون في فقر مدقع وعلى اقل من دولار واحد في اليوم وبلغ متوسط استهلاكهم ٦٤% في اليوم[1].

كما تعتبر مشكلة الديون مسالة رئيسية وهي قضية بنيوية وليست وطنية لايمكن تحملها لان نسبة كبيرة منها تقع على عاتق الحكومات وليس القطاع الخاص وان خدمة الدين تقلص الموارد المتاحة للاستثمار العام في راس مال المادي والبشري كما انها تمنع تدفقات راس المال والخاص وانها اخذت تمنع فعالية المعونة[2] وقد بلغت الديون الخارجية للدول النامية في عام ٢٠٠١ "٢١٩٤،٨" مليار دولار وبلغت خدمة الديون الخارجية لنفس العام "٣٢٧,٦" مليار دولار[3].

ان البلدان النامية لاتزال تصدر منتجات قائمة على الاستخدام الكثيف للموارد واليد العاملة معتمدة فعلياً على الموردين الذين يؤمنون لها اليد

---

[1] البلدان النامية في التجارة العالمية تقرير التجارة والتنمية للامم المتحدة ٢٠٠٢- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، ٢٠٠٢، ص٥٣- ٥٥.

[2] المصدر السابق ،ص٢١-٢٢.

[3] المصرف العربي للتنمية في افريقيا- التقرير السنوي ٢٠٠١ ،ص١٠- ١١.

العاملة الرخيصة الاجور والمتدنية المهارات. ولم تتمكن هذه البلدان من اقامة علاقة دينامية بين الصادرات ونمو الدخل تمكنها ان تسد الفجوة بين دخلها ودخل البلدان الصناعية كما ان صادراتها لاتزال تشكل ١٠% من الصادرات العالمية من المنتجات التي تستعمل على درجة عالية من انشطة البحث والتطوير وتتسم بالتعقد التكنولوجي(١). ان معدلات الفقر ما زالت عالية في البلدان النامية وازدادت في ٣٧ بلداً من ٦٧. وفي ١٩ بلداً فان اكثر من شخص من اربعة هو جائع وان الموقف قد فشل في التحسن ان لم يكن قد ساء. وفي التسعينيات فان نمو الدخل الفردي كان اقل من ٣% في ١٢٥ بلداً نامياً . وفي ٥٤ دولة منها تراجع معدل الدخل الفردي(٢).

لقد ادت العولمة الى انشغال الاقتصاد الدولي في السنين الاخيرة بقضية مركزية تتمثل بكيفية اداء الاقتصادات الوطنية لوظائفها نتيجة لالتحاق اكثر بلدان العالم بسوق عالمي واحد. ونتيجة للتغيرات في السياسة الاقتصادية والتكنلوجيات فان الاقتصادات التي قد فصلت عن بعضها البعض بسبب تكاليف النقل العالي والحدود الاصطناعية على التجارة والمال قد ارتبطت الان بشبكة كثيفة من التفاعلات الاقتصادية(٣).

ان السمة العامة للاقتصاد الدولي الجديد هو زيادة الروابط بين الدول ذات الدخل العالي والدخل المنخفض. اذ ارتبطت بقوة الاقتصادات المتقدمة لكل من اوربا واليابان والولايات المتحدة من خلال تدفقات التجارة منذ السنوات الستينية ويعتقد البعض ان التطور الجديد الذي ينعكس في العلاقات

---

(١) تقرير التجارة التنمية ٢٠٠٢ ص٧١، مصدر سبق ذكره.

(٢) **Humman Development Report 2003, United Nations, New York, Oxford University press, 2003, p.3**

(٣) **Jeffrey Sache "International Economics: Unlocking the Mysteries of Globalization" Foreign Policy, U.S.A. Spring 1998, p.97**

الدولية في اطار العولمة يتمثل في اندماج الدول الافقر في العالم في النظام العالمي للتجارة والمال والانتاج كشركاء ومساهمين في السوق اكثر من مستعمرات تابعة[١].

وترى بعض وجهات النظر الاقتصادية ان النمو المتسارع في البلدان النامية خلال عقدين من الزمن حدث في البلدان التي حققت نمواً جديداً في الصادرات ولاسيما في السلع المصنعة. وقد اصبح واضحاً اليوم ان الاقتصاديات التي تحاول السير بشكل منفرد عن طريق حماية اقتصاداتها من الاستيرادات من خلال الحواجز التجارية فانها تنمو بشكل اقل كثيراً من الاقتصاديات المفتوحة الصادرات[٢].

لقد حققت البلدان النامية حسب تقييمات صندوق النقد الدولي نمواً بمقدار ٦% خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ وهي نسبة اعلى من تلك التي تحققت في الثمانينات والتي قدرت ٤%. التحولات الايجابية في اقتصادات هذه البلدان والتي جرت خلال عقد الثمانينات قد نجمت عن الجهود المبذولة لتحقيق الاصلاحات الاقتصادية. ان التضخم المعتدل وتخفيض عجز الميزانية قد ساعدا على الحفاظ واعادة الاستقرار المالي وتوفير اجواء عمل ملائمة. ان الاصلاحات الهيكلية لاقتصاد السوق قد قللت من السلبيات وانعشت الحوافز والمنافسة من خلال تحرير الاسعار واقامة الخصخصة والانفتاح على التجارة والاستثمار الخارجي.

وان آثار هذه الاستراتيجية كانت واضحة على البلدان النامية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية والشرق الاوسط. وان عدد البلدان التي اخذت تقوم بالاصلاح قد ازداد تدريجياً سنة بعد سنة في عالم الجنوب[٣].

---

[١] Ibid, p.98

[٢] Ibid, p.101

[٣] World Economic Outlook-May 1995-A Survey of Staff of International Monetray Found. Washington DC. 1995, p.5-6.

كما تعزز كذلك مركز الدول النامية فيما يتعلق بالسياسات التجارية اذ ان عضوية هذه الدول في منظمة التجارة العالمية تدخلها في عضوية المجموعة الكاملة في دورة اراغواي والمؤلفة من الغات والاتفاقية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وبالتالي سيتم اشراكها في آلية حل النزاعات في جميع المناطق. اذ سيكون بمقدور الدول الصغرى، من الان وعلى نحو افضل، التأكيد على حقوقها السياسية والتجارية اذا ما ارادت تسوية نزاعاتها مع الدول الكبرى. اذ سيكون بوسع اية دولة نامية في منظمة التجارة العالمية ان تؤكد حقها في العمل ضد البلدان الاخرى الكبيرة او الصغيرة وان يحل النزاع لصالحها[١].

وهكذا جاءت العولمة كتطور مؤثر في العلاقات الدولية لتثير عدة قضايا مهمة:-

**اولاً:** ان العولمة تشكل ضاغطاً على جميع الدول من اجل تغيير سياستها وتؤكد على امور جوهرية مثل تحرير السياسات التجارية ورفع السيطرة على رأس المال وفتح الاسواق المالية للاستثمار الاجنبي وتقليص دور الدولة في الاقتصاد.

**ثانياً:** تعد العولمة قوة متزايدة للمستثمرين والشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية العالمية. واصبح بوسع هؤلاء اللاعبين مطالبة الدول باجراء تغييرات في سياساتهم الاقتصادية وان يؤثروا على اقتصادات الدول التي لا تمتثل لذلك.

---

[١] **Dieter Bender "The developing Countries in the New World Trade Organisation", Economics Volume 55-56, 1997, Germany, p.34**

**ثالثاً:** اصبحت العولمة تطرح نفسها بشكل فعال في العلاقات الدولية. واخذ ذلك يطرح تساؤلاً حول الدولة القومية وهل بوسعها التخلص من الضغوط التي تفرضها العولمة[1]؟

## المبحث الخامس

## العامل العلمي والتكنولوجي

يعد من اهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية ويزداد تأثيره بشكل مضطرد. وقد حقق التقدم التكنولوجي تغييرات جوهرية في حياة الانسان والمجتمع. وشمل ذلك التحولات في ميدان الدبلوماسية والاستراتيجية والثقافة والاقتصاد. والغت الابتكارات العلمية عامل المسافة بين الوحدات الدولية. فعلى سبيل المثال تمكنت الطائرة كونكورد من اختصار الطيران بين باريس وواشنطن الى ثلاث ساعات ونصف فقط، واصبح الذهاب والاياب بين اوربا وامريكا يتم في اليوم نفسه وهو تطور لم يكن ممكناً من قبل ونفس الشيء بالنسبة للقطارات[2].

ان اهم تطور اقتصادي في وقتنا الحاضر هو ظهور نظام جديد لخلق الثروة لا يقوم على العضلات كما كان في السابق، بل على العقل. وان المعرفة اصبحت مفتاح النمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة كان لها سبق البدء في استخدام الحاسب الآلي الا ان اليابان كانت اسرع منها في احلال تقنيات الموجة الثالثة القائمة على

---

[1] **Helen Milner "International Political Economy: Beynod Hegemonic Stability "Toreign Policy, Spring, 1998, p.120**
[2] **Daniel Colard, op-cit, p.75**

المعلومات محل التقنيات القائمة على المجهود العضلي المنتمية للموجة الثانية المنحسرة. فقد شاع اليوم استخدام الروبوتات وبدأت اساليب التصنيع المتطورة القائمة على الاستخدام المكثف للحاسبات الآلية والمعلومات في طرح منتجات لا يمكن مشابهة نوعها بسهولة في الاسواق العالمية[1].

لقد احدثت ثورة المعلومات تغييرات جوهرية في ميدانين:

١. تقنية الاتصالات الجديدة لبث المعلومات.

٢. اجهزة الكومبيوتر ومعالجتها[2].

لقد جاءت الثورة العلمية والتكنولوجية بتأثيرات ايجابية وسلبية في العلاقات الدولية، فساهمت في تحرير الانسان من بعض انواع العبودية في عمله وفي حياته اليومية. ولكنها من جهة اخرى فتحت آفاقاً جديدة في التنافس الدولي من اجل امتلاك او تقسيم الموارد خارج القارات. فقامت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالدخول في سباق حقيقي نحو الفضاء منذ عقد الستينات. واليوم تشهد الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية تعاوناً في ميدان اكتشاف الفضاء. وفي الوقت الحاضر فأن الدول المتقدمة تتنازع على الموارد في اعماق البحار والمحيطات وتعمل على الاتفاق مع الدول النامية على تحديد الوضع القانوني لهذه المساحات التي يجب ان تخضع الى نظام قانوني دولي. ان اللجوء المكثف الى العلم يشكل تهديداً خطيراً على نظام البيئة مثل تردي البيئة وتوقف التوازن العام البيولوجي وتلوث الهواء والماء. كذلك ان الاشعاعات الذرية كالصور تتجاوز الحدود. وهناك هاجس آخر هو

---

[1] الفن توفلر "تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة" تعريب ومراجعة د.فتحي بن شتوان ونبيل عثمان، ط٢، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٦، ص٢٢-٢٣.

[2] ولتر ب. رستون "افول السيادة: كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا" ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري، مراجعة الدكتور ابراهيم ابو عرقوب، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤، ص١٤-١٥.

ان التقدم العلمي اخذ يزيد من اللامساواة في القوة والتطور بين الدول. وبالنتيجة فأن التوتر بين الدول الصناعية لنصف الكرة الشمالية والبلدان النامية في نصف الكرة الجنوبي اخذ بالازدياد. ومن اجل تغطية الفجوة بين العالمين فأنه اصبح من الضروري ان تقوم الدول الصناعية بمساعدة العالم النامي في نقل التكنولوجيا. وفي الحالة المعاكسة فأن سيطرة تكنولوجية للاغنياء ستؤدي وبشكل دائم الى اعتماد الفقراء عليهم[1]. وفي الواقع ان انتشار التكنولوجيا الحديثة لا يجعل من المجتمعات مستقرة بالضرورة او يغيرها نحو الاحسن اذ ان نمو القدرات التكنولوجية لبعض الدول يمكن ان يؤدي الى قيام الصراع الدولي وفي الوقت نفسه يؤدي الى الانسجام الدولي[2].

لقد اثرت التكنولوجيا في العلاقات الدولية في ميادين ثلاثة رئيسية:

**اولاً: الميدان العسكري:**

قلبت الثورة التكنولوجية كل المعطيات الاستراتيجية العسكرية، فانتقل العالم الى عصر الصواريخ العابرة للقارات وطائرات التجسس بدون طيار والاقمار الصناعية القادرة على التصوير سرياً لهدف بحجم كرة التنس واصبح مسرح العمليات العسكرية يمتد الى جميع ارجاء الكرة الارضية الذي يشكل حالياً مسرحاً استراتيجياً موحداً. وان ظهور الاسلحة النووية والهيدروجينية يمثل اخطر تطور في ميدان التكنولوجيا الحديثة. مما ادى الى قيام توازن الرعب النووي واستراتيجية الردع وبالتالي ادى الى خلق سلام من نوع جديد: السلام النووي القائم على قواعد غير مسبوقة[3]. اذ ان توازن

---

[1] **Daniel Colard op-cit, p.76**

[2] **William R.Kintner and Harrey Sicherman "Technology and International Politics", Lexington Books, London, 1975, p.139.**

[3] **Daniel Colard, op-cit, p.41**

الرعب النووي قد ادى الى قيام الردع النووي المتبادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، أي قدرة كل طرف من اطراف التوازن على تدمير الطرف الآخر تدميراً كاملاً نهائياً في حالة وقوع الحرب النووية بينهما. وفعالية الردع النووي مستمدة من حقيقة استراتيجية هامة وهي نجاح هاتين الدولتين على تطوير قدراتهما النووية والوصول بها الى مستوى القدرة على التدمير بالضربة الثانية. أي اذا تعرضت الولايات المتحدة مثلاً لهجوم نووي سوفيتي ايا كان عنفه وشموله فسيظل بمقدور الولايات المتحدة ان تستوعب الضربة الاولى التي وجهت اليها وتوجيه ضربة انتقامية ساحقة الى الاتحاد السوفيتي في مختلف مراكزه السكانية والصناعية والاستراتيجية وهذه الحقيقة هي التي تجعل من الحروب النووية انتحاراً متبادلاً بين اطرافها[١].

لقد تطورت الحرب النووية وخرجت بطبيعتها كلياً من نطاق الاسلحة التقليدية. فانتاج الاسلحة النووية لايتم اذن بقصد الاستخدام حيث ان وظيفتها الاساسية منع الخصم من استخدامها بوصفها وسيلة لحماية النفس من الدمار وذلك لان استخدامها قد يجر البشرية كلها الى عملية انتحار جماعي. وهذا هو بالضبط منطق الردع الذي يعتمد اساساً على امكانية المحافظة على القدرة على توجيه ضربة ثانية للخصم[٢].

لقد نجم عن تطوير الاسلحة النووية النتائج الآتية:-

١. اصبح المخزون النووي الحالي والمتراكم لدى الدول النووية يكفي لتدمير العالم عدة مرات وازالة أي اثر للحياة. ووصل اعداد الرؤوس

---

[١] د.اسماعيل صبري مقلد "التكنولوجيا ومستقبل العلاقات الدولية" ندوة التكنولوجيا كاحدى تحديات العصر، مطبوعات رابطة الاجتماعيين، الكويت، ١٩٧٠، ص١٣٨.

[٢] William Kintner and Hervey Sicherman op-cit, p.139.

النووية في العالم في الثمانينات الى حوالي (٥٠) الف رأس نووي تبلغ قدرتها التدميرية مليون مرة اقوى من قنبلة هيروشيما.

٢. بسبب التطور في صناعة الصواريخ ووسائل اطلاقها اصبح بالامكان اصابة أي هدف للخصم وبدقة بالغة وخلال ثلاثين دقيقة انطلاقاً من أي نقطة على سطح الارض.

٣. اصبح بأمكان وسائل الرصد عن طريق الاقمار الاصطناعية تطوير ونقل صور كل الاجسام الساكنة والمتحركة كما تستطيع شبكات الرادار الثابتة او الطائرة ان تراقب عن بعد كل التحركات العسكرية لاي خصم محتمل[1].

وفي الواقع هناك عوامل ثلاثة تتصل بالضغوط التكنولوجية تضع بذور الشك في استراتيجية الردع:

١. اصبح هناك خوف دائم من تمكن طرف من اكتشاف السلاح المطلق والذي يمكنه من شل قدرة الطرف ألآخر بضربة قاضية واحدة. وهذا يفسر باستمرار البحث الدائم من جانب الاطراف المتصارعة اسلحة اكثر تطوراً مثل محاولة الولايات المتحدة تبني مبادرة الدفاع الاستراتيجي في عام ١٩٨٣ من اجل تحقيق هذا الهدف ومشروع الدرع الصاروخي الذي تبنته ادارة كلنتون في التسعينات وسارت عليه ادارة بوش الابن.

٢. ان انقاص حجم العبوات النووية ومن ثم امكانية استخدامها جنباً الى جنب مع اسلحة اخرى في حرب تقليدية يجعل من العسير التفرقة بين منطق الردع وبين منطق المعركة في هذه الحالة.

---

[1] **مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥.**

٣. ان احتمال اللجوء الى الحرب التقليدية يبقى قائماً مع افتراض امكانية قيام الردع بوظيفته على الوجه الاكمل مما يسمح له استبعاد التدمير النووي.

وقد شهد على ذلك التدخل العسكري في فيتنام والتدخل العسكري في افغانستان، ومعنى ذلك انه ينبغي على كل القوى النووية الكبرى اعتماد استراتيجيتين بديلتين تستجيبان لمنطقين مختلفين. منطق الردع ومنطق المعركة، وتوجيه جهودهما التسليحية وحساباتهما العسكرية في الوقت نفسه بما يتلائم مع هذين الافتراضين(١). ونشير بهذا الصدد الى المعارك والمناوشات التي جرت بين الهند والباكستان خلال عام ١٩٩٩ على الرغم من كونهما دولتين نوويتين وذلك حول منطقة كشمير.

لقد واكبت العلوم العسكرية التطورات العلمية في استخدام المعرفة اذ اصبحت تعتمد اعتماداً يكاد يكون كلياً على المعرفة المحتواة في الاسلحة وتقنيات الرصد والاستطلاع. فالاسلحة الحديثة من الاقمار الاصطناعية الى الغواصات مبنية الان من مكونات الكترونية غنية بالمعلومات. اما طائرة اليوم المقاتلة فهي لا تعدو ان تكون حاسوباً طائراً بل وحتى الاسلحة الصماء يتم صنعها اليوم بمساعدة الحاسبات الفائقة الذكاء والرقائق الالكترونية. والقوات المسلحة في الولايات المتحدة على سبيل المثال لا الحصر تستخدم معرفة محوسبة في الدفاع ضد الصواريخ. ونظراً لان الصواريخ التي تقل سرعتها عن سرعة الصوت تقطع حوالي ١٠٠٠قدم في الثانية كان لابد من ايجاد نظام دفاعي فعال قادر على التصرف لنقل في ١٠/١٠٠٠ في الثانية. بيد ان نظم الخبراء هذه قد تحتوي من ١٠٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠ قاعدة استنبطها اختصاصيون من البشر. ويتعين على الحاسبة ان تتفحص هذه القواعد وتزنها وتربط فيما بينها قبل ان تتوصل الى قرار بشأن كيفية الرد

---

(١) **المصدر السابق، ص٢٠٥-٢٠٦.**

على تهديد ما. لذا عمدت وكالة مشروعات ابحـاث الـدفاع المتقـدم فـي البنتاغون الى وضع هدف بعيد المدى يتمثل في اجراء مليون استنتاج منطقي في الثانية. فالمنطق والاستنتاج ونظريات المعرفة، وباختصار العمل الذهني البشري والآلي اصبح المتطلب الاساسي للقوة العسكرية في هـذه الايـام[1]. وبواسطة التكنولوجيا تطورت كل الاشكال الاخرى للقـوة. فحتـى الحـرب العالمية الثانية كانت القوة متجانسة نسبياً، حيث كانت عناصـرها المختلفـة. الاقتصادية او العسكرية او السياسية، تكمل بعضها بعضاً. وما كـان بوسـع مجتمع ان يكون قوياً عسكرياً دون ان يكون في موقع مماثل فـي الحقـول الاخرى. غير ان الخيوط المختلفة اخذت تتباعد على ما يبدو فـي النصـف الثاني من القرن العشرين. ويمكن فجأة ان تصبح دولة قوة اقتصادية دون ان تمتلك قدرة عسكرية مهمة (مثل المملكة العربية السعودية) او تطـور قـوة عسكرية عظيمة رغم ركودها الاقتصادي بشـكل واضـح (مثـل الاتحـاد السوفيتي السابق). فمن المتوقع ان تعاود هذه الخيوط الالتحام ثانية في القرن الحادي والعشرين. فقد بين مصير الاتحاد السـوفيتي ان التشـديد الاحـادي الجانب على القدرة العسكرية لا يمكن استمراره. وبخاصة في عصر الثورة الاقتصادية والتكنولوجية المرتبطة بالاتصالات الفورية التي تجمع مـا بـين الفجوات الواسعة في مستويات المعيشة في البيوت في كـل انحـاء العـالم. بالاضافة الى ذلك، قفز العلم في جيل واحـد قفـزات تتجـاوز المعـارف المتراكمة للتاريخ البشري السابق بأكمله. ومنح الحاسوب والانترنت وحقـل التكنولوجيا الحيوية المتنامي التكنولوجيا آفاقاً لم يكـن يتصـورها أي جيـل سابق[2].

---

(١) الفن توفلر، مصدر سبق ذكره، ص٣٣-٣٤.

(٢) هنري كيسنجر، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

**ثانيا: الميدان الدبلوماسي**

لقد غير التقدم الهائل الذي تم احرازه في ميدان الاتصالات في ظروف ممارسة العلاقات الدبلوماسية تغييراً عميقاً ان لم يكن قد غير من طبيعة العلاقات نفسها. ففي الماضي كان السفراء يقومون بوظيفتين في آن واحد، وظيفة تمثيلية ووظيفة عملية لحساب رؤوساء الدول والحكومات. وكانوا يتفاوضون ويتوصلون الى اتفاقيات مع السلطات الاجنبية ويناقشون بنودها عند الضرورة. اما بعد تطور الاتصالات فلم تعد القيادات السياسية في حاجة الى خدمة السفارات للقيام بوظيفة الاتصال فيما بينها اذ اخذت هذه القيادات بممارسة الاتصال المباشر فيما بينها عن طريق اللقاءات الثنائية او المؤتمرات الدولية.

وهناك وسائل عديدة يمارس فيها القادة اللقاءات المباشرة مثل الهاتف والتلكس والفاكس والبرق وتستخدم كذلك الانباء المباشرة والصحافة والاذاعة والتلفزيون في الدول ذات الانظمة الشمولية كوسيلة لنقل رسائل شبه رسمية كان من الممكن ان تنقل من قبل خلال القنوات الرسمية للبعثات الدبلوماسية[1].

وحتى التفاوض نقلت هذه الوظيفة بدورها تدريجياً من نطاق المهام الموكولة الى السفارات حيث اخذت يقوم بها المسؤولون الرسميون ان ازدياد وتنوع كثافة العلاقات الدولية عمل على تطوير مهمة السفارات في القيام بحماية اشخاص وممتلكات رعاياها المقيمين بصفة دائمة او مؤقتة على ارض دولة اجنبية فقد تطورت الخدمات التجارية والمالية والثقافية والاجتماعية تطوراً كبيراً في السفارات وهو ما يؤكد على ان الاخيرة قد تحولت حين عجزت عن الاستمرار كمراكز للتاثير السياسي الى شيء اشبه

---

[1] **مارسيل ميرل سوسيو لوجيا العلاقات الدولية مصدر سبق ذكره ص ٢٠٣.**

بمكاتب العلاقات العامة ومراكز متقدمة للاختراق التجاري[1]. وهكذا لم يعد الدبلوماسي يقوم بمهامه السابقة من حيث حصوله على المعلومات مثلما يقوم به رؤوساء الدول والحكومات باستخدام الاتصالات الهاتفية للتحدث بشكل مباشر واللقاء وجهاً لوجه من اجل معالجة القضايا الحساسة. واصبح اسلوب مؤتمرات القمة امراً ناجحاً في حل المشاكل واسلوباً للتعامل في العلاقات الدولية[2].

اما في مجال الاعلام فان التاثير كبير جداً بحيث اضحت وسائل الاعلام السمعية والمرئية تؤثر تاثير ليس له مثيل عى خلق انطباعات وقناعات بين الامم واصبح نقل الاخبار يتم على وجه السرعة اذ بامكان المواطن ان يطلع على اخبار البلدان الاخرى بواسطة النقل بالاقمار الصناعية (الساتلايت) واخذت القنوات التلفزيونية الفضائية لا تزود الناس بالاخبار فقط وانما بالمعلومات والانطباعات والثقافات الاخرى ايضاً. واخذ يزيد ذلك من مدارك الناس وسعة اطلاعها على ثقافات وحضارات الاخرين ولكن يرى البعض بان نظام القيم قبل قيام هذه التطورات كان مستقراً وان تطويرا شبكة عالمية من الاتصالات اخذ يؤثر على التوازن الثقافي واصبح واضحاً ان اية حدود لاتستطيع ايقاف انتشار الاعلام عبر شبكات الهوائية والشبكات التلفزيونية ومن هنا يشير بعض المعنين الى انه اصبح بوسع الدول الكبرى ذات القدرات الاعلامية الكبرى ممارسة تاثير ثقافي على الدول الصغيرة وعلى اثر ذلك اصبحت الشخصية الثقافية مهددة[3]. واخذ يشير بعض المختصين الى ان العولمة قد تركت اثاراً سلبية على الثقافات الوطنية مما يدفع الحكومات الى بذل المساعي الى حماية الهوية القومية والخصوصية

---

[1] المصدر السابق، ص٢٠٣.

[2] Daniel Colard, op-cit, p.75.

[3] Ibid, p.76

الثقافية من الانحلال والتلاشي نتيجة ضعف دور الدولة بسبب تدخل المؤسسات والشبكات الاعلامية في شؤونها[1].

لقد لعبت وسائل الاعلام دوراً مهماً في التاثير على صناع القرار. فهي التي اجبرت الادارة الامريكية لترك فيتنام في عام ١٩٧٥. وعلى العكس فان عدم وجود دور وسائل الاعلام في حرب الفوكلاند والحرب السوفيتية في افغانستان قد مكن تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة من قيادة العملية بنجاح ومنعت بريجنيف من الانسحاب من افغانستان حتى مجيء غورباتشوف عام ١٩٨٥ والذي قرر الانسحاب عام ١٩٨٩. ولعبت وسائل الاعلام دوراً مؤثراً خلال الثورة الرومانية التي اطاحت بشاوشيسكو عام ١٩٨٩ في اطلاع العالم بمجريات واحداث الثورة[2].

**ثالثاً: الميدان الاقتصادي**

لقد اصبح واضحاً هناك شبه اجماع بين العلماء والمهتمين بان التقدم التكنولوجي يشكل واحداً من اهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي ان لم يكن اهمها على الاطلاق واخذ يعني ذلك بان ٩٠% من الزيادة في متوسط دخل الفرد لاتعود الى زيادة في الكميات المستخدمة في العملية الانتاجية من عنصري العمل ورأس المال وانما بسبب التكنولوجيا. وفي بعض الدراسات الاقتصادية التي اجريت على الاقتصاد الامريكي خلال الخمسينيات بينت بان التقدم التكنولوجي ساهم بحوالي ٩٠% من الزيادة في معدل النمو الاقتصادي وان ٤٠% من حصة الزيادة الكلية في الدخل القومي للولايات المتحدة الامريكية خلال فترة ١٩٢٩- ١٩٥٧ تعود الى التقدم

---

[1] د. محمد عابد الجابري "العولمة والهوية الثقافية" عشر اطروحات "المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٢٨، ٢٠/ ١٩٩٨، ص٢١-٢٢.

[2] Daniel Colard op-cit, p.81

التكنولوجي وقد كان لسيطرة اليابان على التكنولوجيا الحديثة ونجاحها الساطع في خلق تكنولوجيا متينة وبيئة بحثية موجهة لايجاد الحلول العملية للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الياباني وبالاخص قطاع الصناعة الحديث اثر بالغ الاهمية على مجمل النشاط الاقتصادي لليابان وعلى مستوى المعيشة وعلى قدرة اليابان التنافسية في العالم[١].

وتنتج الان احدث التقنيات الصناعية العاملة بالحاسوب الالي صنع طائفة لاحصر لها من المنتجات المتنوعة واخذت المعرفة تحل محل ما كان يقتضيه التغيير في العملية الانتاجية من تكلفة مرتفعة كما تؤدي المعرفة الى خلق منتجات جديدة تماماً من المركبات المستخدمة في صناعة الطائرات الى المواد البيولوجية كما انها تزيد من مقدرتنا على استبدال مادة باخرى فالعالم لايزال ينقل كميات ضخمة من المواد الخام كالبوكسايت او النيكل او النحاس عبر العالم فهو اننا نفتقر الى المعرفة اللازمة لتحويل المواد المحلية الى بدائل صالحة للاستخدام وينطبق الشيء نفسه على الطاقة. فهناك قابلية احلال المعرفة محل المواد الاخرى اكثر مما ستجده الطفرات الجديدة في مجال الموصلات الفائقة التي ستؤدي باقل تكلفة الى انخفاض حاد في مقدار الطاقة اللازم نقلها لكل وحدة انتاج[٢].

ان تقنية المعلومات والاتصالات تحوي ابتكارات في الكترونيات الدقيقة المكونات والبرمجيات والاتصالات البعيدة والالكترونيات المرئية، والمشغلات شديدة الصغر اشباه الموصلات، والالياف الضوئية تلك الابتكارات تسمح بتشغيل وتخزين كميات هائلة من المعلومات عبر شبكة

---

**[١] انطونيوس كرم" العرب امام تحديات التكنلوجيا " سلسلة عالم المعرفة في الكويت العدد ٥٩ تشرين الثاني ١٩٨٢، ص٦٠- ٦١.**

**[٢] الفن توفلر تحول السلطة بين العنف والثورة والمعرفة، مصدر سبق ذكره ص١٢٠- ١٢١.**

الاتصال. في عام ٢٠٠١ كان يمكن ارسال معلومات اكثر عبر كبل واحد بالثانية الواحدة اكثر من المعلومات المرسلة عام ١٩٩٧ عبر شبكة الانترنت باكملها في شهر. سعر نقل تريليون بت من المعلومات من بوسطن الى لوس انجلوس انخفض من ١٥٠,٠٠٠ دولار عام ١٩٧٠ الى ١٢ سنتاً في عام ٢٠٠١ ان مكالمة تليفونية لمدة ثلاث دقائق من نيويورك الى لندن والتي كانت تكلف في عام ١٩٣٠ اكثر من ٣٠٠ دولار "باسعار عام ٢٠٠١" تكلف اقل من ٢٠ سنتاً في عام ٢٠٠١. ان ربط اجهزة الحاسب الالي والسماح لها بالاتصال فيما بينها يخلق معلومات متشابكة مما يؤدي الى حدوث تبدل جوهري في الحصول على معلومات وبنية الاتصالات موسعاً بالتالي مدى الوصول الشبكي الى كل اركان العالم[١].

ان هناك تطورات مذهلة تساهم في الاسراع في التنمية. فالتقنية البيولوجية تساهم في التقدم في الطب والزراعة بينما الطرق الاقدم كانت اقل نجاحاً. ان تصميم عقاقير جديدة وعلاجات معتمدة على علم الجينات والتقنيات ذات الصلة يقدم امكانية الاهتمام بالمشاكل الصحية الكبيرة التي تواجه الدول الفقيرة مما يؤدي الى اكتشاف لقاحات لامراض مستعصية كما يمكن لعلم الجينات ان يسرع من نمو النبات وان يقود الى تطور انواع جديدة من المحاصيل ذات مقاومة اعلى للجفاف والامراض، فضلاً عن اجهاد بيئي اقل وقيمة غذائية اعلى كما توفر التقنية البيولوجية الاداة الوحيدة او الافضل للمناطق البيئية الهامشية تم تركها في المؤخرة من قبل الثورة الخضراء ولكنها موطن اكثر من نصف افقر سكان العالم المعتمدين على الزراعة والثروة الحيوانية. ومازال الطريق طويلاً قبل ان تتم تعبئة امكانات التقنية البيولوجية. فقد زادت المحاصيل المعدلة وراثياً من ٢ مليون هكتار مزروعة

---

[١] **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ البرنامج الامم المتحدة الانمائي ، القاهرة ،ص ٣٠.**

عام ١٩٩٦ الى ٤٤ مليون هكتار عام ٢٠٠٠، لكن ٩٨% منها في ثلاث دول فقط- الارجنتين، كندا، والولايات المتحدة[1].

اما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا فانه كان من المستحيل حتى قيام الحرب العالمية الاولى نقل التكنولوجيا المعقدة نسبياً الى بلدان اخرى غير بلدان اوربا او شمال امريكا او اليابان او روسيا. احد اسباب ذلك ان التكنولوجيا ذاتها كانت معقدة ولايعتمد عليها في ان واحد وقد كانت صيانتها وتشغيلها عسيرة ومكلفة حتى في تلك البلدان التي تم نقل التكنولوجيا اليها بصورة سطحية وناجحة. اما اليوم فقد بات من السهولة بمكان نقل كل انواع التكنولوجيا الصناعية والعلمية[2]. فقد اصبح امتلاك بعض التكنولوجيات ضرورياً لجميع الدول من اجل تامين الازدهار او التطور الصناعي ولكن من جهة ثانية فان ذلك لربما يثير مخاطر الاندماج الكلي للدول المستلمة في اطار المؤسسات الاقتصادية الدولية. كما ان نماذج النقل كثيرة بواسطة مشاريع مشتركة ولكن الاعتبارات الجيوبولتيكية واهتمامات الدول الناقلة للتكنولوجيا بمناطق النفوذ غالباً ما تلعب دوراً في منح التكنولوجيا وفضلاً عن ذلك ان الشركات الخاصة المتعددة الجنسيات تستخدم اتفاقات الامتياز والاستثمار المباشر ووسيلة مشاريع" المفتاح في اليد"، وان اهتمامات تحقيق المنفعة في اطار الاستراتيجية الصناعية والتجارية الشاملة هي المحرك الاكثر تاثيراً في اتجاه التكنولوجيا واذا كان توجيه التكنولوجيا نحو دول الجنوب او دول الشرق فان النقل ينطوي دائما على تبعية هذه الدول حيال الموردين الغربيين وان كان المنح والتجارة للتكنولوجيا يساهم في تغطية

---

[1] المصدر السابق، ص٣٥.

[2] هيرمان كان" العالم بعد مئتي عام" الثورة العلمية والتكنولوجية خلال القرنين القادمين، ترجمة شوقي جلال، الكويت، عالم المعرفة،العدد٥٥، ١٩٨٢، ص٩٩.

بعض التأخر الصناعي ولكن ذلك لايشكل حلاً شاملاً وعالمياً لمشاكل تحقيق التنمية[1].

بالاضافة الى ذلك فان التقنية لاتنتشر بشكل عادل فـدول منظمـة التعاون الاقتصادي والتنمية تضم٧٩% من مستخدمي شبكة الانترنـت فـي العالم في حين لايزيد اتساع مدارها الدولي في افريقيا كلها عن ساوباولو في البرازيل اما ذلك الخاص بامريكا اللاتينية فيتساوى بالكاد مع سول عاصـمة كوريا الجنوبية وعدد من الدول النامية لاتتوفر لديه توليد الطاقة الكهربائيـة وشبكات توزيعها وحوالي ٢ مليار نسمة لايستطيعون الحصول على العقاقير الضرورية منخفضة التكاليف" البنسلين" التي تم تطوير معظمها منـذ عقـود مضت ونصف عدد الاطفال الافريقيين الذين يبلغون عاماً واحـداً لـم يـتم تطعيمهم ضد الامراض[2].

---

(1) **Max Gounelle, op, cit, p.73**

(٢) **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، مصدر سبق ذكره،ص ٣.**

## المبحث السادس

## العامل العسكري

يعد العامل العسكري من اكثر العوامل الحاسمة والمؤثرة في العلاقات الدولية تقليدياً. ودوره كمحكم للنصر والخسارة واضح جداً. وطالما تبقى الحرب الملجأ الاخير للصراع الدولي فأن القوة العسكرية مسألة حيوية من اجل البقاء، ومن هنا اعطيت لها القيمة الكبرى في العلاقات الدولية المعاصرة[١]. والقوة العسكرية وسيلة للسياسة الدولية تتقاسم الخصائص مع الوسائل الاخرى، وان غرضها الاساسي الدفاع عن اهداف الدولة بواسطة التأثير على التوجهات والادوار والاهداف وافعال الدول الاخرى[٢].

ان ضعف التأييد المؤسساتي الفعال في استخدام القوة العسكرية يشكل احد المآخذ على النظام الدولي وفرقاً جوهرياً بينه وبين النظام الداخلي. فالدول لا تعيش في مأمن من المخاطر او الهجوم وغالباً ما تفشل في ايجاد بديل فعال ولهذا فهي تتمسك باسلحتها وبقوتها العسكرية التي هي ضرورية جداً لضمان امنها القومي. والاسلحة والقوة العسكرية والحروب كانت ولازالت من الوسائل الاكثر اهمية لسلوك الدول وتلعب دوراً مركزياً لحل الصراعات بين الدول في عصرنا الراهن[٣]. وغالباً ما يكون هنالك هدف آخر للوسائل العسكرية من غير هدف الدفاع فهناك سياسة القوة واعمال

---

[١] Ernst Hass and Allen Whiting, op-cit, p.107-108

[٢] K.J. Holsti, op-cit, p.273

[٣] Joseph Frankel "International Politics: Conflict and Harmony" op-cit p.167

العدوان والرغبة في الضم والتي تجعل من السلاح والجيوش وسائل عدم استقرار في العلاقات الدولية[1].

ان الاعتماد الكامل على القوة العسكرية لوحدها لتأمين الدفاع عن الدولة هي حالة نادرة في التاريخ. فحتى اكثر الدول قوة بحاجة الى حلفاء ودول مساندة. وهذا صحيح بالنسبة للقوى العظمى خلال فترة الحرب الباردة. والدول الصغيرة او الضعيفة والتي هي في موقع جغرافي جيد وترتيب دبلوماسي يمكن ان تضمن امنها من خلال التحالف مع القوى الكبرى او من خلال المنافسة بين عدد من الدول العظمى. وقد تشعر الدول الصغرى باطمئنان بالرغم من عدم امتلاكها لقوة عسكرية فعالة حينما تعتمد في دفاعها على المنظمات الاقليمية وعدم الانحياز او بواسطة الامم المتحدة[2].

ان امتلاك السلاح ليس مرتبطاً وجوده بحالة الحرب وانما بحالة السلم ايضاً. اذ من الصعب الفصل بينهما. فغالباً ما تستعرض الدول قوتها العسكرية في وقت السلم وتحت عدة اشكال مثل: استعراض القوات المسلحة في اليوم الوطني، او عندما تتم زيارات صداقة بحرية من اجل اظهار الاسلحة، وكذلك القيام بمناورات عسكرية برية وبحرية ليس من اجل الاستعداد للحرب وانما من اجل اظهار القوة العسكرية ويكون عرض القوة العسكرية احياناً موجهاً من قبل دولة اخرى، ويكون الغرض منه عندئذ تحذير الدولة الثانية باستخدام القوة. ان الطريقة الرائجة المتبعة عند استعراض القوة كوسيلة للضغط هو حشد القوات المسلحة على طول الحدود

---

(١) Max Gounelle, op-cit, p.73

(٢) Joseph Frankel "International Politics" op-cit, p.167

كما حدث بين الاتحاد السوفيتي والصين خلال الستينات[١]. او كما حدث بين الهند والباكستان في عام ١٩٩٩.

ان القوة العسكرية تعتمد اعتماداً اساسياً على القدرة الاقتصادية، فالدولة التي تسعى الى بناء قوة عسكرية وتعتمد عليها اساساً في ضمان امنها بحاجة الى قاعدة اقتصادية صلبة. وهناك علاقة وثيقة بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية. فتكريس نسبة عالية من الانتاج القومي للاغراض العسكرية يؤثر على مستوى معيشة المواطنين الذي سيتقلص تبعاً لذلك ويحول القوة العاملة من الانتاج المدني الى الانتاج الحربي مما يؤدي الى نتائج سلبية على الصادرات ويؤثر كذلك على ميزان المدفوعات ويخلق ضغوطاً تضخمية ويتطلب زيادة في الضرائب بالاضافة الى ايجاد عجز في الميزان التجاري[٢].

والقوة العسكرية تتطلب اصلاً وجود قاعدة صناعية متينة ووجود الموارد الاولية، وقد يتطلب استيرادها في حالة عدم توفرها في الداخل. وهذه الحاجة ربما تقابل جزئياً بواسطة الخزن من اجل الطوارئ في زمن السلم. ولكن الخزن يمكن ان يتحقق اذا كانت هناك سهولة في الحصول على الموارد وتوفرت الاعتمادات المالية. فضلاً عن ذلك ان زيادة الاعتماد على الموارد الاولية والاسواق يعني استمرار هشاشة الدول لاسيما في حالة التوتر الدولي. ان القوة العسكرية بدون القاعدة الاقتصادية المتينة تشكل ضعفاً جوهرياً مما يدفعها للبحث عن الحلفاء وعليه يجب الاخذ بنظر الاعتبار عوامل تشكل اساس القاعدة الاقتصادية مثل الميزانية، الصادرات، الواردات،

---

[١] Ibid, p.169-170

[٢] Charles J. Fergusson "Military Forces and Objectives" in David Mclellan and William Olson and Fred Sonderman "The Theory and Practice of International Relations" Prentice-Hall, Ins, Englewood Cliffs, New Jersey, U.S.A.g60, p.153

ميزان المدفوعات، المساعدة العسكرية، اذ ان هذه العناصر اساسية بل مهمة جداً لبناء وادامة القوة العسكرية[١].

وبدون شك ان القوة العسكرية لوحدها لا تكون كافية ما لم تدعم سياسياً اذ تلعب المؤسسات السياسية دوماً في دعم السياسة العسكرية للدولة ولاسيما قناعتها بجدوى الانفاق العسكري، والنقص في دور هذه المؤسسات ربما يزيد من حجم وتكاليف المجهودات العسكرية المطلوبة ويجعل النتائج القصوى للاعمال العسكرية غير مؤكدة وذلك حينما لا تتناسب مع التكاليف[٢].

ان امتلاك الدولة لجيش كبير العدد له قيمة كبرى على قوة الدولة العسكرية من الناحية التقليدية. فبورما على سبيل المثال بجيشها البالغ (٣٥) الف جندي لا تستطيع ان تتغلب علىجيش الصين البالغ تعداده مليونين ونصف المليون جندي. ولكن ضخامة حجم الجيش لا تدل مؤشراً على قوة الدولة من الناحية العسكرية. فحينما نحاول ان نقارن العوامل الكمية فيجب ان نضع تصنيفات ذات دلالات معينة. مثلاً جمع المعلومات حول توزيع القوات المسلحة على مختلف الصنوف، مثلاً حجم القوات البرية نسبة الى القوات البحرية والجوية. ان تطبيق هذه الحالة على الصين يعطينا فهماً آخر. فالقوات البحرية والجوية في الصين غير كافية من اجل ان تسمح لها ان تكون قادرة على التغلب على تهديد دولة كبرى[٣]. والعناصر التي تشكل اساس القوة العسكرية هي متعددة، انها تتضمن معنويات القوات المسلحة، معدات الامداد والقوات البرية والبحرية والجوية، تسهيلات النقل والاتصالات ولاسيما التي تستخدم للاغراض العسكرية، بالاضافة الى السكان والموارد

---

(١) **Padelford and lincolin "International Politics: Foundations of International Relations" op-cit, p.124-125**

(٢) **Charles J. Fergusson, op-cit, p.153**

(٣) **Robert Wendzel, op-cit, p.115-116.**

الاولية والقدرات الصناعية والمهارات، ويرى وين فيرس بأنه حينما تقاس قوة الدولة ينبغي الا ياخذ في الحساب العامل العسكري كمتغير لوحده ما لم تناقش في نفس العوامل الاخرى المتعلقة بدور السكان ودخل الحكومة وقيمة التجارة والوحدة الوطنية وعند اضافة هذه العناصر الاربعة الى العامل العسكري يمكن عندئذ ان نفهم تأثير العامل العسكري في العلاقات الدولية(١).

ان القدرات العسكرية نوعان، القدرات المتاحة والقدرات الكامنة وتشير القدرات المتاحة الى الموارد والقوات العسكرية الموجودة والتي هي تقريباً جاهزة للاستخدام. اما القدرات الكامنة فتتضمن العوامل التي يمكن ترجمتها الى قوة عسكرية فعالة من خلال التعبئة وتتضمن القدرات الاقتصادية للحرب والقدرات المختصة لادارة الحرب ومعنويات ودوافع المواطنين لادامة مجهودات الحرب(٢). ان النسبة بين القوة المتاحة والقوة الكامنة للامم تختلف كثيراً من دولة الى دولة اخرى. وتختلف ايضاً في نفس الدولة وحسب المحصلة الزمنية. ففي وقت السلم فأن القوة العسكرية تحت السلاح تكون صغيرة مقارنة مع ما تكون عليه في وقت الحرب. وفي مطلع الثلاثينات كانت الولايات المتحدة وبريطانيا في هذا الوضع. وحينما يلوح في الافق مخاطر التحول نحو حالة الحرب فأن الدول تحول نسبة كبيرة من قدرتها الكامنة الى قدرة متاحة وقد حدث ذلك بالنسبة لالمانيا في عام ١٩٣٨ والولايات المتحدة عام ١٩٤٠. ولكن حتى في الحروب الحالية فأن هذا التغيير بعيد عن الكمال. ففي بداية الحربين العالميتين الاخيرتين فأن كل المتحاربين الرئيسين عبئ جزءاً صغيراً من قدراتهم فقط. ففي عام ١٩٣٩

---

(١) **Ferris H. Wayne "The Power Capabilities of Nations-States" Lexington Books, London, 1973, p.33**

(٢) **Klaus Knore "Military Power and War Potential" in David S. Mclelan and William c. Olson and Fred sonderman, op-cit, p.156**

على سبيل المثال عندما تبنت المانيا النازية توجهاً عدوانياً فانها قد انتجت ٢٠% فقط من حجم الذخيرة الحربية التي انتجتها عام ١٩٤٤. وفي عام ١٩٤٠ فأن هذه النسبة كانت تساوي ٣٥% فقط. وفي تلك السنة صنعت مواد اسناد بما يساوي ٣٤% مما صنعته في عام ١٩٤٤ وفي نهاية عام ١٩٤٢ فأن الولايات المتحدة واليابان قد انتجتا معدات الحرب بما يعادل اقل من نصف ما تنتجه في عام ١٩٤٤.

والاسلحة تكون على نوعين، الاسلحة التقليدية واسلحة الدمار الشامل. والاسلحة التقليدية هي تلك الاسلحة التي تتجرأ الدول في استخدامها في حين لا يمكن ان تستخدم الاسلحة النووية في الحروب لانها تؤدي الى دمار شامل. فهي تتجاوز الاسلحة التقليدية من حيث شدة الدمار بشكل كبير جداً. اذ يكفي رأس نووي واحد لتدمير مدينة بكاملها. في حين قد لا تصيب قذيفة مدفع جزءاً من دار عوضاً عن ان اسلحة الدمار الشامل الموجهة اليوم بالاجهزة المتطورة قادرة على اصابة اهدافها بدقة. واسلحة الدمار الشامل هي الاسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية والنيوترونية، والدول التي تمتلك الاسلحة النووية اليوم هي خمس دول: الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، بريطانيا، فرنسا، الصين. وقد انتشر السلاح النووي الى الهند والباكستان بعد اعلانهما عن اجراء تفجيراتهما النووية في عام ١٩٩٨، وكذلك تمتلك اسرائيل عشرات القنابل النووية.

ان السلاح الذري هو ليس لغرض الاستخدام وانما لغرض الردع. والردع يهدف الى منع الخصم من استخدام القوة المسلحة بواسطة اظهار القوة، ومن المحتمل التفوق. ويستخدم الردع لضمان تجنب الدول الاخرى استخدام القوة. وعلى الرغم من ان الردع كعملية لا يتعلق بالاسلحة النووية فقط. وانما يتحقق بواسطة الاسلحة التقليدية ايضاً الا انه تقيد بالاسلحة النووية. والردع هو سياسة تقوم على حسابات نفسية واستراتيجية

صعبة. وان مضامينه قد تتغير بتطور انظمة الاسلحة والاستراتيجيات التي تقوم عليها. والردع قبل ظهور الاسلحة النووية كان يهدف الضغط على مهاجم محتمل عن طريق تأمين دفاع القوة العسكرية. ومن المهم التشديد بأن الردع قبل مرحلة الاسلحة النووية قد قام على قدرة الدولة للدفاع عن نفسها ضد هجوم محتمل وان القدرة على شن هجوم مضاد امر ثانوي. في حين، وفي العصر النووي يكون الدفاع عن الاقليم الوطني ضد هجوم نووي امر مستحيل لان الضربة التعرضية تحدث اضراراً جسيمة. فاساس الردع النووي يقوم على امتلاك قدرة نووية قادرة على البقاء بعد الهجوم وقادرة على الحاق خسائر غير مقبولة بالخصم. وهذا ما يسمى بالضربة الثانية. وهكذا يكون لكل دولة نووية نوعان من الاسلحة، اسلحة للضربة الاولى والتعرض واسلحة للضربة الثانية او الانتقام. وهذا ما قامت عليه سياسة الردع النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة[١].

وفي الواقع ان اعتماد الدول على الاسلحة النووية لضمان الامن سلاح ذو حدين، فمن ناحية يكون بناء قوة عسكرية تقليدية حديثة امر مكلف جدا حتى بالنسبة للدول الغنية والتي تكون على حساب القيم الاجتماعية الرئيسة. ومن ناحية ثانية فأن كفاءة هذه الوسيلة مشكوك بها في ضمان نجاح استخدام القوة بالاسلحة التقليدية كما حدث بالنسبة للولايات المتحدة اثناء الحرب في فيتنام. اذ تبين بأن مقدور قوة صغرى ان تتحدى قوة عظمى بالرغم من الجهود العسكرية الضخمة التي بذلت من قبل الولايات المتحدة في فيتنام[٢].

---

[١] **Joseph Frankel "International Politics: Conflict and Harmony" op-cit, p.170**
[٢] **Ibid, p.167**

لقد قللت الاسلحة النووية من احتمال قيام حرب بين الدول التـي تمتلكها رغم ان هذه المقولة لن تصمد اذا استمرت الاسـلحة النوويـة فـي الانتشار في دول ذات مواقف مختلفة تجاه الحيـاة الانسـانية او لا تـدرك تأثيراتها الكارثية. فحتى قدوم الاسلحة النووية، كانت الـدول تمضـي الـى الحرب لان عواقب الهزيمة او التسوية تعتبر اسوأ من عواقب الحرب نفسها. وقد قاد هذا النوع من التعليل اوربا الى استنفاذ مواردها في الحرب العالمية الاولى. لكن هذه المعادلة لا تنطبق بين الدول النووية الا في الظروف اليائسة تماماً. فمن المرجح ان يبدو دمار الحرب النووية، في عقول معظم زعمـاء الدول النووية الرئيسية، اشد كارثية من عواقب التسوية، وربما الهزيمة. ان التناقض الظاهري للعصر النووي يكمن في ان نمو القدرة النووية، ومن ثـم امتلاك قوة اجمالية عظيمة يقابله تراجع حتمي في الرغبة في استخدامها[1].

ومن المسائل التي تؤثر على العامل العسـكري هـي الانفـاق العسكري الذي تنفقه الدول على شراء او انتاج السلاح، فمن المخاطر التـي تكتنف حالة سباق التسلح هي الانفاق الباهض الذي تتكبده الدول المتصـارعة والذي يؤثر على ميزانية الدول وبالتالي على مسـتوى معيشـة المـواطنين ورفاهيتهم. وقد انفقت الدولتان العظيمان مبالغ باهضة جداً خلال فترة الحرب الباردة على التسلح ارهقت ميزانيتهما. واذا كان الانفاق العسـكري الضـخم واحداً من بين اسباب انهيار الاتحاد السوفيتي. فأن الولايات المتحـدة هـي الاخرى قد دفعت ثمناً باهضاً ايضاً لقاء ذلك فقد بلـغ الانفـاق العسـكري الامريكي خلال فترة رئاستي الرئيس الامريكي الاسبق ريغان (٢,٤) ترليون دولار. واذا كانت الولايات المتحدة قد خصصت نسبة (٦%) مـن مجمـل الانتاج القومي نحو الانفاق العسكري فأن السوفيت كانوا يخصصون ما يزيد

---

[1] **هنري كيسنجر "هل اميركا الى سياسة خارجية؟"، مصدر سبق ذكره، ص١٣-١٤.**

عن (١٦%) لنفس الغرض[١]. وفي الدول النامية فأن المشكلة هـي اخطـر بسبب محدودية الموارد المخصصة للنفقات العامة وضعف الاقتصاد الوطني وقلة حجم الادخار.

والدول العظمى تمتلك امكانيات عسكرية هائلة مقارنـة بالـدول الوسطى والصغرى. فبوسع الدول العظمى ان تنقل قواتهـا الـى مسـارح للعمليات بعيدة عن اراضيها بالنظر لامتلاكها لقدرات ضخمة برية وبحريـة ليس بمقدور الدول الاخرى التمتع بها. فالولايات المتحدة تواجدت فـي كـل حدب وصوب خلال الحرب الباردة عن طريق القواعد العسكرية والتسهيلات التي كانت تتمتع بها في ارجاء عديدة من العالم ولازالت كذلك ونفس الشيء بالنسبة للاتحاد السوفيتي الذي تمكن من وضع موطئ قدم له في دول عديدة في العالم الثالث واخذ يتمتع بتسهيلات عسكرية في دول حليفة لـه، وعليـه بوسع الدول العظمى ان تتحمل مسؤولية عالمية وتتبنى استراتيجيات كونيـة توجه لتحقيق اهدافها كذلك نقل قوة اذا كان حجمها المستخدم لايتناسب مـع المهمة المناطة به فالقوات المتعددة الجنسيات التي ارسلت الى لبنـان عـام ١٩٨٣ لم تكن كافية لتحقيق مهمة الاستقرار على الساحة اللبنانيـة ولكونهـا قوات رمزية فانها قد حققت نتائج رمزية مما ادى الى سحبها عام ١٩٨٤[٢].
ان القوات المسلحة لايمكن ان تؤدي دورها في الحرب اذا لايؤخـذ بنظـر الاعتبار دور المعنويات، نوع القيادة، التدريب العـالي، امـتلاك الاسـلحة

---

[١] **روبرت ماكنمارا "ما بعد الحرب الباردة" ترجمة محمد حسين يونس ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ١٩٩١، ص٨٦-٨٧. وفي تقرير لمؤسسة رائد عام ١٩٨٤ توقعت الدراسة ان الروس انفقوا ثلاثة اضعاف-كنسبة من اجمالي الانتاج القومي-ما صرفته الولايات المتحدة في السبعينات للمحافظة على مجال تأثيرهم وبسط نفوذهم وهذا لا يشمل تكاليف وادامة المؤسسة العسكرية-انظر روبرت كانتور، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٩.**

[٢] **المصدر السابق ، ص٢٩٩.**

المتطورة، قدرة الجندي على استيعاب الاسلحة ولاسيما المتطورة كذلك يجب ان يكون كل طرف على الاطلاع بما يملكه خصمه من اسلحة ومستوى تدريب العسكري ونوعية القوات البرية والجوية والبحرية وطبيعة الاستراتيجية والتكتيك الذي يملكه الخصم في العصر النووي فقد ادركت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي استراتيجية كل منهما الاخر واطلعت على الاسلحة التي يمتلكها ووسائل ايصالها الى المراكز العسكرية والمدنية خلال الحرب الباردة[1].

---

[1] **Vernan Van Dyke "International Politics" Third edition, Prentice-Hall, Ins, Englewood Cliffs, New Jersey, 1972, p.238-239.**

## جدول رقم (6) معلومات عن الدول الكبرى

| المعلومات / الدولة | السكان | | اعداد القوات المسلحة بالالاف | اعداد الاحتياطي بالالاف | نسبة النمو % | | الانفاق العسكري لعام ٢٠٠٣ مليار دولار | الدخل القومي لعام ٢٠٠٣ تريليون دولار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عام ٢٠٠٢ | عام ٢٠١٥ | ٢٠٠٢ | ١٩٩٩-٢٠٠٠ | ١٩٧٥- ٢٠٠٢ | ١٩٩٠- ٢٠٠٢ | | |
| الولايات المتحدة الامريكية | ٢٩١,٠٠٠,٠٠٠ | ٣٢٩,٧٠٠,٠٠٠ | ١,٤١٤,٠٠٠ | ١,٣٠٣,٣٠٠ | %٢ | %٢ | ٤١٧,٤ | ١٠,٣٨٨,١ |
| روسيا الاتحادية | ١٤٤,١٠٠,٠٠٠ | ١٣٣,٤٠٠,٠٠٠ | ١,٠٠٤,٠٠٠ | ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ | ٠٠ | %٢,٤ | ١٣ | ٣٤٦,٥ |
| بريطانيا | ٥٩,١٠٠,٠٠٠ | ٦١,٣٠٠,٠٠٠ | ٢١٠,٠٠٠ | ١٩١,٠٠٠ | %٢ | %٢,٤ | ٣٨,١ | ١,٥٦٦,٣ |
| فرنسا | ٥٩,٨٠٠,٠٠٠ | ٦٢,٨٠٠,٠٠٠ | ٢٦٠,٠٠٠ | ٤١٩,٠٠٠ | %١,٧ | %١,٦ | ٣٥ | ١,٤٣١,٣ |
| الصين | ١,٢٩٤,٠٠٠,٠٠٠ | ١,٤٠٢,٣٠٠,٠٠٠ | ٢,٢١٠,٠٠٠ | (*)١,٢٠٠,٠٠٠ | %٨,٢ | %٨,٦ | ٣٢,٨ | ١,٢٦٦,١ |
| اليابان | ١٢٧,٥٠٠,٠٠٠ | ١٢٧,٢٠٠,٠٠٠ | ٢٤٠,٠٠٠ | ٤٩,٩٠٠ | %٢٦ | %١ | ٤٦,٩ | ٣,٩٩٣,٤ |
| المانيا | ٨٢,٤٠٠,٠٠٠ | ٨٢,٥٠٠,٠٠٠ | ٢٩٦,٠٠٠ | ٣٤٤,٧٠٠ | %٢ | %١,٣ | ٢٨,٢ | ١,٩٨٤,١ |

المصادر:

١. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، مطبعة كرقي بيروت، لبنان.

٢. النفقات العسكرية انظر: الملحق رقم ١٠ اسعار مكافئ القدرة الشرائية في الكتاب السنوي ٢٠٠٤ "التسلح ونزع السلاح والامن الدولي" ص ص٤٧٣-٤٧٤ Sirri، معهد ستوكهولهم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

٣. اخذت المعلومات عن اعداد الاحتياطي من

The Military Balance 1999-2000, The International Institute for strategic studies, London, U. K. 1999.

(*) تحسب قوات الاحتياطي في الصين في نطاق الاقاليم

## المبحث السابع

## تاثير صناع القرار في العلاقات الدولية

ان خصوصية ودور صناع القرار تشكل عاملاً مؤثراً في العلاقات الدولية. وبدون شك ان رجال الدولة هم قبل كل شيء مقررون، وبالنتيجة لاعبون في المسرح الدولي لكنهم يعملون باسم ولمصلحة الدولة وحينما نتحدث عن سلوك الدولة في العلاقات الدولية فاننا نقصد سلوك ومواقف صناع قراراتها فالدول حينما تتفاعل مع غيرها في المسرح الدولي فانها تعمل بوحي من صناع قرارتها(١).

ومن هنا لايمكن ان نهمل العامل الانساني اذا ما اردنا فهم عمل ووظيفة المجتمع الدولي المعاصر ويبين لنا التاريخ وجود تنوعات غير محددة في سلوك الحكومات وان كل مسؤول سياسي يشكل خصوصية بحد ذاته وان اتخاذ القرارات يفسر جزئياً بواسطة شخصيات الرجال في السلطة فليس من الممكن مقارنة دبلوماسية الرايخ الثالث او ايطاليا بين الحربين بدون معرفة الخصائص النفسية لهتلر او موسوليني. ان ازمة كوبا لعام ١٩٦٢ ربما لم تكن قد حدثت لو لم يكن خروشوف وكندي في السلطة في الكرملن او البيت الابيض. ان السياسة الخارجية للرئيس الامريكي ترومان بين اعوام ١٩٤٥- ١٩٥٣ تفسر بتشدده الحاد تجاه الاتحاد السوفيتي الستاليني" استراتيجية الاحتواء، مشروع مارشال، اقامة جسر جوي لتشديد الحصار على برلين تقديم المساعدة الى تركيا واليونان" كذلك التشدد تجاه الصين الشيوعية على عهد ماوتسي تونغ" تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في الحرب الكورية رفض اقامة العلاقات الدبلوماسية معها"، كذلك ان خلافة

---

(١) **Daniel Colard "Relations Internationales" ed Masson, Paris, 1977, p.44**

الجنرال ديغول والسياسة الخارجية التي اتبعها خلفاؤه من بعده بومبيدو وديستان قد اثارت تساؤلات حول التمسك او التخلي عن التراث الديغولي[1].

ومن هذه التفسيرات المختلفة عن سلوك صناع القرار يمكن ان نلاحظ بانه على العكس مما يرى في العلوم الصرفة فان المجتمعات لاتتبع كلياً التحليل العلمي وفي العلوم الاجتماعية والتي تشكل سوسيولوجيا العلاقات الدولية جزء منها تكتشف بعض الخصوصيات الفريدة[2].

ان عدة عناصر مهمة تؤثر على صناع القرار عند اتخاذهم لقرار معين لها انعكاسات فعالة على العلاقات الدولية منها:-

**اولاً: طبيعة النظام السياسي**

ان عدة دراسات قد صنفت الانظمة السياسية الى انظمة سياسية مفتوحة وانظمة سياسية مغلقة وهناك علاقة بين النظام السياسي والسياسية الخارجية التي تتبعها الدولة فالانظمة السياسية المغلقة تتسم بالكتمان وذلك عن طريق تضليل الراي العام وتتمكن بسهولة من تحشيد المساندة الشعبية الواسعة ومن الانظمة المغلقة الانظمة التسلطية والدكتاتورية والتي في ظلها ينقطع صانع القرار عن التحليل الموضوعي للظروف الداخلية والخارجية حينما يكون محصوراً بنخبة صغيرة من الافراد مما تكون هناك دوافع قوية لاتخاذ سياسات ذات مخاطر عالية او القيام بمبادرات مفاجئة خطرة في الاهداف والادوار والتوصيات او الافعال. وفي انظمة دكتاتورية اتخذ قادتها مخاطرات خارجية لتدعيم مراكزهم وفي الانظمة التي يتزعمها قادة او شخصيات كارزمية تمكن صناع القرار من تحقيق رضاءهم الخاص من خلال ممارسة السلطة باستبداد ساعين للبحث عن الهيبة الدولية او عن

---

[1] Ibid, p.45

[2] Ibid, p.45

طريق تمجيد انفسهم من خلال التباهي العسكري وارسال الحملات العسكرية للخارج[1].

في حين في ظل الانظمة المفتوحة التي تمارس فيها الديمقراطية فان الدولة لاتتمكن من ممارسة سياستها الخارجية الا بعد التشاور فلا بد ان يرجع صناع القرار الى المؤسسات البرلمانية والدستورية عند اتخاذهم لقرارات خطيرة تتعلق بمصير الامة. وفي الواقع ان جميع الحكومات تسعى للحصول على درجة معينة من قبول للوجود من قبل مواطنيها فصناع القرار متعلقون بماذا يفكر به الشعب في حين تعد هذه المسالة اقل حقيقة في الانظمة الدكتاتورية ولكنها في الوقت نفسه تبقى عاملاً ذا اهمية معينة. فاذا احتاجت حكومة دكتاتورية الدعم من شعبها واذا اختلفت في الراي مع الشعب فان الدكتاتور يحكم بحد السيف ولكن صناع القرار في البلدان الديمقراطية اقل حرية عند صياغة وتنفيذ سياستهم الخارجية كما يرغبون هم بشكل اكثر من الدول الدكتاتورية بسبب ضغوط المؤسسات البرلمانية والاحزاب السياسية بالاضافة الى ذلك ان انظمة سياسية اكثر انفتاحاً تسمح بشكل اكبر لتبادل الاراء ومن المحتمل ان تقود الى قرارات مزودة بمعلومات فضلاً عن ان هيكلاً ديمقراطياً يفترض السعي لوضع تاكيد اكبر على الابداع والمبادرة الفردية، والتي بدورها تقود الى تطورات وسياسات مبتكرة. ففي الولايات المتحدة فأن كل المعاهدات يجب التصديق عليها من قبل مجلس الشيوخ، وهنا ينبغي على الرئيس ان يتشاور مع مجلس الشيوخ ويحاول ان يوفق سياساته مع وجهات نظره كما فعل الرئيس كارتر فيما يتعلق بمعاهدات قناة بنما بينما فشل الرئيس ولسون في ذلك من قبل مما ادى الى رفض معاهدة فرساي

---

[1] K.J. Holsti "International Politics" op-cit, p.338-339.

وعصبة الامم في نهاية الحرب العالمية الاولى[1]، ويلجأ الرؤوساء في الولايات المتحدة عادة الى استحصال موافقة الكونغرس عند اتخاذهم لقرار استخدام القوة ضد دول معادية لهم. ونشير بهذا الصدد الى موافقة الكونغرس باستخدام القوة ضد العراق في كانون الثاني ١٩٩١ تنفيذاً لقرار مجلس الامن ٦٧٨ في ٣٠تشرين الثاني ١٩٩٠ والقاضي باخراج العراق من الكويت[2].

**ثانياً: مستوى التماسك الوطني**

ان درجة التماسك الوطني هي قضية مهمة لانها تتعلق بالاستقرار السياسي الداخلي للدولة. فكلما كان المجتمع مجزأ كلما كرس الاهتمام والجهود والموارد الضرورية لمعالجة هذه المسألة ومواجهة مشاكل السياسة الخارجية. ان اسباب التجزئة متعددة، واحدها هو وجود اختلافات اثنية وقبلية، وهذا غالباً ما يؤدي الى الصراع. وقد ظهرت صراعات اثنية في باكستان وتشاد والسودان واثيوبيا وقبرص في السنوات السبعينية. كما استمرت حكومة الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا بفرض سيطرتها على الاغلبية السوداء حتى مطلع التسعينات. وكذلك تؤدي الاختلافات الدينية الى عدم توحد. فالنزاع بين البروتستانت والكاثوليك في ايرلندا مستمر حتى وقتنا الحاضر، كذلك ادت الانقسامات الدينية في شبه القارة الهندية التي تم تقسيمها بين الهند والباكستان الى مشاكل بين البلدين والصراع بينهما هو في جوهرة صراع هندوسي-مسلم[3]. ويمكن ان نشير الى الحرب الاهلية في البوسنة

---

(١) **Robert Wendzel "International" Politics: Policymakers and Policymaking" op-cit, p.213-216.**

(٢) **منصف السليمي "القرار السياسي الامريكي"، مركز الدراسات العربي-الاوربي، باريس، ١٩٩٧، ص١٧٠.**

(٣) **Rober Wendzel "International Policymakers and Policymaking" op-cit, p.218**

وفي اقليم كوسوفو في التسعينات وكذلك الحرب في افغانستان بين مختلف القوى السياسية الافغانية حتى سقوط نظام طالبان في اواخر عام ٢٠٠١.

ان درجة التماسك الوطني تتعلق بقضية اكبر تتمثل في مدى الدعم الشعبي للنظام القائم ولسياساته. وان انعدامه يؤدي الى ضعف دور السلطة.

فعدم المساندة الشعبية الامريكية للتدخل الامريكي في فيتنام ادى الى اضعاف قدرات الحكومة الامريكية من اجل تحقيق اهدافها المعلنة. كما ان تدهور الدعم الشعبي الصيني لحكومة تشان كاي شك كان عاملاً مهماً لوصول ماوتسي تونغ الى السلطة في الصين عام ١٩٤٩. كذلك ان عدم قدرة حكومة سايغون في فيتنام الجنوبية في الحصول على النزر اليسير من الدعم الشعبي كان يرتبط بعدم قدرتها على دحر اعدائها بالرغم من المساندة الامريكية الشاملة لها. وعلى العكس من هذه المواقف التي عبرت عن ضعف الاسناد الشعبي نجد ان الشعب البريطاني قد عبر عن اسناد كامل لحكومته خلال الحرب العالمية الثانية[١].

ان المطلب الاول لسياسة خارجية فعالة هو ما اذا كانت الامة متحدة حول سياسة خارجية موحدة. ومهما كانت الخلافات قائمة في الداخل فأنه ينبغي على صناع القرار العمل على حلها قبل الدخول في المسرح الدولي ومن الضروري ان تعبر السياسة الخارجية عن الارادة الشعبية، مما يثير ذلك مسألة الديمقراطية والمساهمة الشعبية في صنع القرارات. ولكن سهولة وسرعة تكوين السياسة يتطلب بأن يشارك عدد قليل من المواطنين في عملية صنع القرار في حين يتطلب تكوين السياسات التمثيلية بأن تشارك كل الاطراف ذات المصلحة في القرار وفي هذا الاطار على الامة ان تختار بين هذه البدائل[٢].

---

[١] Ibid, p.221

[٢] AFK, Organski, op-cit, p.164

ان احدى الوظائف الاكثر اهمية لاي حكومة هو ضمان ذلك الاسهام، والمقصود اسهام كل المواطنين سواء كانوا منتجين او مستهلكين او مجرد دافعي ضرائب. ان المهمة الاولى هي تحريك المساندة الشعبية لسياسة الدولة الخارجية. وهكذا فأن الاهداف الوطنية، بالمعنى الواسع، يمكن ان تحدد جزئياً بواسطة الجمهور. ولكن السياسة الخارجية بتفاصيلها هي نتاج المختصين وحالما ينتهون منها فأن السياسة يجب ان تعرض على الجمهور. وهذا ما يحدث من خلال تصريحات المسؤولين الحكوميين، البيانات الرسمية او الاعلانات غير الحكومية ومحطات الاذاعة[١].

وهناك مسألة اخرى هي لجوء القادة الى اثارة القضايا الخارجية من اجل جمع الشمل الوطني وتحقيق الوحدة الوطنية. وفي البلدان النامية لجأ بعض الزعماء الى اظهار العداء للخارج من اجل تحويل الانظار عن المشاكل الداخلية، وطبقاً لكيسنجر يوفر المسرح الدولي فرصة لتبني سياسات خارجية مؤثرة كرد فعل على المشاكل الداخلية. وقد فسر البعض بأن النزاعات الداخلية يمكن ان تقود الى سياسات خارجية عدوانية[٢].

واذا كان المطلوب من السياسة الخارجية ان تكون موحدة فالامر يتطلب ان تكون مستقرة ولا تتغير نتيجة التغييرات في السياسة الداخلية وينبغي الا يتداخل الاستقرار مع المرونة، فاذا تغير الوضع الدولي ولم تتغير السياسة الخارجية فانها تكون متصلبة وليست مستقرة. كما ان القدرة على تغيير السياسة الخارجية بشكل هادئ انما تعكس فائدة كبيرة بشرط ان يملي هذا التغيير من قبل مصلحة خارجية وليس فقط لاجل التحول لمن يضع السياسة الخارجية. واذا افترضنا بأن السياسة الخارجية هي موحدة ومستقرة

---

[١] Ibid, p.166

[٢] K.J. Holsti, op-cit, p.339

ولكنها يجب ان تكون ملائمة وان توضع من اجل تحقيق الاهداف الوطنيـة وان تختار افضل الوسائل المناسبة التي هي بحوزة الامة لتحقيقها[١].

وتعد الاحزاب السياسية العمود الفقري لاي نظام سياسي ديمقراطي وهي تربط المواطنين بالحكومة وتمكن القادة الوطنيين للتعلم مـن التجربـة المحلية وتوصل الرأي الى صناع القرار وتوفر لقادة الاحزاب من جهة ثانية الوسائل المناسبة لبث الدعاية الى الجمهور. والمشكلة هو انه ليس فـي كـل الدول امكانية وجود احزاب سياسية تمارس عملها بحرية كاملـة حيـث ان الاحزاب السياسية في الدول النامية عبارة عن منظمات في الظـل تطالـب بالتعبير عن رأي المواطنين، ولكنها في الواقع عبارة عن جماعات صـغيرة من المثقفين واصحاب المهن الحرة والاغنياء الذين لهم اتصال محدود مـع بقية المواطنين، وان اغلبية السكان لا تمتلك أي صوت في تكوين السياسات الخارجية، وبالتأكيد انهم لا يمتلكون الكثير مما يعملونه مع الحكومة[٢].

والمشكلة ايضاً ان هذه المجتمعات النامية مرتبطة بحالة المرحلـة الاولى من الوعي السياسي الذي يتميز بهوية ذاتية سياسية ضيقة قائمة على درجة عالية من المبالغة العرقية[٣].

**ثالثاً: الخصائص الشخصية لصانع القرار**

ان التأكيد على الخصائص الشخصية لصانع القرار هـي مسـألة مهمة لان صناع القرار، كافراد لهم تأثيرات مختلفة على السياسات الخارجية للدولة. وبدون شك تضم السياسة الدولية احداثاً مهمة في التـاريخ لاولئـك القادة الذين يحتلون مركزاً للتأثير في وقت معين، فتأثير ونسـتون تشرشـل

---

(١) **AFK Organski op-cit, p.164-165**

(٢) **Ibid, p.166**

(٣) **زبغنيو بريجسنكي "الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة مالك فاضل، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨، ص٥٣".**

الشخصي علىسياسة بريطانيا الخارجية في الحرب العالمية الثانية كان واضحاً، وكذلك كان لهنري كيسنجر تأثير مهم على السياسة الخارجية الامريكية، ومن المشكوك ايضاً ان ثورة الصين الشعبية ما كانت تنجز لو كان هناك شخص آخر غير ماوتسي تونغ لقيادتها. كما ترك ويلي برانت مستشار المانيا الاسبق تأثيراً خاصاً على سياسة المانيا الخارجية تجاه الاتحاد السوفيتي. كذلك غير الجنرال ديغول كثيراً من سياسة فرنسا الخارجية[١].

ان الامر يتطلب هنا دراسة طبيعة وشخصية صانع القرار وتحديد الخطوط الاساسية لسلوكه. فاتجاه الرئيس الامريكي الاسبق ريتشارد نكسون في العمل كان عدم الثقة بالصديق والعدو مما اثر بشكل كبير على طريقة عمله. وكذلك تحديد كيفية تعامل صانع القرار ازاء المؤثرات، فالمطلوب دراسة كيفية تعامل صانع القرار كفرد ازاء انواع مختلفة من المحرضات. ويمكن ان نثير تساؤلاً حول ما اذا وجدت بعض النماذج من انواع السلوك التي تحدث بانتظام في بعض انواع المواقف[٢]، وهذا يتطلب دراسة ما يلي:-

**أ. التجربة السابقة**

ان مرور صانع القرار كأنسان خلال فترة حياته بتجربة معينة تجعله يستفيد من بعض الدورس والاحداث اليومية. فعندما ابلغ الرئيس الامريكي الاسبق ترومان بالهجوم الكوري الشمالي على كوريا الجنوبية في حزيران ١٩٥٠ فأنه تصور السنوات الثلاثينية وما حف بها من ظهور الخطر النازي حيث يعيد التاريخ نفسه. وهذا يتطلب دراسة كل شيء عن صانع القرار من مرحلة الطفولة حتى سن المراهقة والى التكوين الاجتماعي ومستوى التعليم ومن خلال فعالياته في صنع السياسة الخارجية. وكذلك دراسة تجربته لحياته الوظيفية، اذ ان الكثير من دبلوماسية هنري كيسنجر قد

---

(١) Robert Wendzel, "International Politics: Polcymakers and Policymaking", op-cit, p.222-223

(٢) Ibid, p.224

تدفقت من افكاره ونظرياته التي طورها اولاً حول مترنيخ ومـؤتمر فينـا. كذلك يؤثر التأثير الشخصي في بعض المواقف التاريخية على تصور صانع القرار. وكأحد ضباط الجيش المصري تأثر الرئيس الراحـل جمـال عبـد الناصر بحالة الاذلال والنقص التي تعرض لها الجيش المصري خلال حرب ١٩٤٨ مما اثر على نظرته لقوة ودور الجيش المصري بعد ثورة ١٩٥٢[١].

**ب. طبيعة الدور**

تتأثر طبيعة الدور الذي يلعبه القائد او صـانع القـرار بالعـاملين التاليين:

**اولاً:** البحث في التاريخ: ففي اغلب الاحوال تضع الاحداث والمواقف السابقة بعض القواعد والسوابق وردود الافعال للفعاليات المختلفة التـي مـن المفروض قد وضعت في السجل. وعلى الرغم من ان سجل التـاريخ غير مسيطر عليه بالضرورة فأن ما حدث سالفاً سيضع بعض الضغوط على صناع القرار.

**ثانياً:** تتأثر طبيعة دور صناع القرار بما يفكر الاشخاص الآخرون العاملون مع صناع القرار اذ يتحدد دورهم بما يتصوره هؤلاء[٢]. وفي الولايات المتحدة يلعب مجلس الامن القومي دوراً مهماً في تنسيق جميع انشـطة المصالح والمؤسسات المهمة بالامن القومي وتحديد الاهـداف الدائمـة والخطط المتعلقة بقضايا الامن القومي ويتولى، بالاضافة الـى تقـديم المشورة الدائمة للرئاسـة، تحديـد الخطـط والبـرامج ذات الطـابع الاستراتيجي فـي مجـالات الـدفاع والسياسـة الخارجيـة والادوار الاقتصادية الامريكية في العالم وصياغة الخطوط العامة للقرارات ذات الطابع الاستراتيجي، عسكرية، اقتصادية، سياسية. كما تطرح التحولات

---

(١) Ibid, p.226

(٢) Ibid, p.227

الجارية في العالم، على مجلس الامن القومي التفكير في ايجاد خطط واستراتيجيات جديدة لدور الولايات المتحدة في العالم، وتصورات جديدة لقضايا التسلح والتوازن النووي وانظمة الفضاء، وصيغ حل النزاعات الدولية والامن في العالم وخصوصاً المناطق التي تعتبر مجالاً حيوياً للامن القومي الامريكي[١].

**ج. المعرفة والمهارة**

ان المعرفة ضرورية جداً لصانع القرار من اجل فهم مبادئ السياسة الدولية. فالمطلوب منه معرفة خصائص ودور الوحدات المختلفة المعنية في العلاقات الدولية ودور الاخلاق والقانون والايديولوجية والقوة وكذلك معرفة العلاقة بين الاهداف الآنية والمتوسطة المدى التي يجب الحفاظ عليها[٢]. ان المعرفة والمهارات لصانع القرار هي مهمة جداً، واخذ يبدو واضحاً ان وراء كل فرد صانع للسياسة قدرة للتأثير على الاحداث. وعلى صانع القرار ان يكون على دراية وعمق وافق اوسع بالمعرفة والمهارة العالية في صياغة وتنفيذ سياسة الدولة الخارجية، وبالتالي سيكون بوسعه انتقاء الخيار الملائم من بين عدة بدائل ويتمكن عند ذلك من تحقيق وحماية الاهداف الوطنية بأقل كلفة ممكنة[٣].

**رابعاً: العقلانية**

المقصود بالعقلانية الموائمة بين الهدف والوسائل اللازمة لتحقيقه[٤]. وان تحقيق العقلانية هي مسألة صعبة لانها تتأثر باهواء صناع

---

**(١)** منصف السليمي "القرار السياسي الامريكي" مصدر سبق ذكره، ص١٩٦-١٩٨.

**(٢) Robert Wendzel "International Politics: Policymakers and Policymakings, op-cit, p.229.**

**(٣) Ibid, p.230-231.**

**(٤)** مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٣٧٥ وكذلك روبرت كانتور "السياسة الدولية المعاصرة"، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٥.

القرار. فقد يتصرف هؤلاء تصرفات غريبة عند معالجتهم للازمات الدولية. اذ يصعب وضع العقلانية ضمن معايير متفق عليها. ومن الصعب وضع حدود لفحصها. وكذلك يصعب اثبات العقلانية بالنسبة للافعال، فكم من القرارات التي اذا نظرنا اليها في حد ذاتها تبين انها قد اتخذت بدافع الحرص على المكانة اكثر منها استجابة لحسابات عقلانية رشيدة، وبشكل عام فعادة ما تبرر التصرفات السياسية استناداً الى مفاهيم بأسم منطق الدولة او المصلحة الوطنية. فالدكتاتوريون لا يتورعون عن استخدامها لتبرير تصرفاتهم. اما في الدول التي تسود فيها حرية الرأي والنقاش فنادراً ما يتم الاتفاق على مضمون موحد للمصلحة الوطنية بين الحكومة والمعارضة. وفي الواقع وعند الرجوع الى مدرك المصلحة الوطنية في اطاره التاريخي فسوف نجده اقل تماماً مما قد يبدو لاول وهلة. ثمة يتضح ان الاتفاق العام الذي تحقق حول سياسة معينة في لحظة معينة، وعلى ضوء الخبرة اللاحقة، متعارضاً مع المصالح الحقيقية للدولة[1].

ويتطلب اختيار اكثر الوسائل ملائمة، من صانع القرار، تحديد القيم للممارسات المعنية وللنتائج المحددة. وكان على الرئيس الامريكي الاسبق كندي ان يصيغ التقديرات المحتملة لمزايا ومضار البدائل المختلفة المتاحة خلال ازمة معينة على سبيل المثال، ولابد من تقدير الخيارات جميعها من حيث نجاحها المحتمل وردود الفعل المتوقعة من قبل الخصم. ومثل مواقف الازمات هذه تظهر قيداً آخر على العقلانية، وان عامل الوقت قد يحول دون معرفة جميع البدائل التي يمكن تطبيقها. وان الافتقار الى البيانات الاستخبارية قد يقيد دقة الاحتمالات[2].

---

(1) مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٦.

(2) روبرت كانتور مصدر سبق ذكره، ص٤٣٥.

# الفصل الخامس

## القوة والحرب

### المبحث الاول

### مفهوم القوة

ان كل شيء في السياسة سواء كان على المستوى الداخلي او الدولي ينبع من الحقيقة بأنه لدى الشعب حاجات ورغبات، وان الجهود لاشباع هذه الحاجات والرغبات تجلب الشعب نحو اتصال بعضه بالبعض. وان هذه الاتصالات تقود الى تشكيل الجماعات. وطالما تقوم هذه الحاجات والرغبات المتنوعة على الاختلاف فانها عادة تفترض ان تكون مشتركة. ان الجماعات تنغمس في بعض الافعال وتتبع بعض السياسات من اجل اشباع حاجات ورغبات اعضائها. وهكذا فأن السياسة لا تنشأ فقط من مجرد قيام الجماعة ولكن ايضاً من جهود الناس لاقامة مثل هذه العلاقة والتي تحتها يمكن اشباع الحاجات والرغبات الى اوسع حد ممكن. وبما ان هذه الحاجات والرغبات غير محددة وان الجماعة تسعى الى تحقيق اعلى مستوى من الاشباع، وحتى لو تم ذلك، فأن اشباعهم الكامل هو غير ممكن. وهكذا فأن العلاقات بين الوحدات المساهمة في عملية السياسة هي صراعية غريزياً[1].

ربما لا يوجد عامل مشترك مهم في كل فكر العلاقات الدولية اكثر من الافتراض بان الدول تعتمد في وجودها على القوة وتعمل على تحقيق اهدافها بواسطتها. ومن الواضح ان مسألة ادارة القوة في العلاقات الدولية تبدو المسألة المركزية في عصرنا الحاضر. ويرى الكثير من المعنيين في العلاقات الدولية مثل شومان وموركنثاو بان كل السياسات هي

---

(1) Mahendra Kumar, op-cit, p.10-11

صراع من اجل القوة. انها افتراض قائم على ان القوة تبدو المحرك الاساس في الانظمة الدولية. كما انها تتطابق مع الفكرة التي تقول بأن الانسان عدواني بطبعه وان للدولة الطبيعية ذاتها. انها فكرة جاء بها بعض السوسيولوجيين لتفسير مؤسسات المجتمع ودرجة التنظيم المطلوبة للحفاظ على الانسجام وعلى اساس فكرة القوة. ويرى البعض بأن توازن القوى هو القانون الاساسي في السياسات الدولية وان هذا القانون الذي ينبغي ملاحظته من قبل اية دولة ترغب في الحفاظ على استقلالها فضلاً عن ان القوة والسياسة هما مسألتان لا تنفصلان وان التبرير لجعل القوة هي نقطة البداية لتحليل السياسة يرجع الى ان السياسة مثل المجتمع، وبشكل عام، محكومة بواسطة قوانين موضوعية والتي تجد جذورها في الطبيعة البشرية[١]. ان موركنثاو يدعي بأنه يكفي للقول بأن الصراع من اجل القوة هو صراع عالمي في الزمان والمكان المحددين حقيقة لا يمكن نكرانها. ولا يمكن ان ننكر ايضاً بأنه عبر المراحل التاريخية وبغض النظر عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كانت الدول وما زالت تتنافس من اجل القوة. واذا كانت هناك وجهة نظر شائعة تقضي بأن رجال الدولة يواجهون عادة خيارين بين السياسات القائمة على اساس توازن القوى وبين السياسات المرغوبة القائمة على اساس الاخلاق والعدالة فأن هناك وجهة نظر اقل شيوعاً تقضي بأن أي نظام دولي يتعرض بشكل مستمر الى لعبة القوة. وان هناك بعداً اجتماعياً يبين بأن الاستقرار يمكن ان يتحقق من خلال ميل الوحدات المستقلة لاقامة نوع معين من التعادل[٢].

---

[١] **John Burton, "International Relations" op-cit, p.46-47**

[٢] **Ibid, p.48**

## تعريف القوة

يكاد يتفق اغلب الكتاب على ان مفهوم القوة غامض ويتداخل مع مفاهيم فرعية ويعني عدة اشياء في آن واحد. ويعرف رينولدز القوة هي "القدرة على توليد النتائج المقصودة"[1]. ويعرفها كل من بادلفورد ولنكولن بـ"امتلاك القوة المادية والعسكرية والقدرات" ولكن بالمعنى الواسع الذي يستخدم فيه المصطلح فان يتضمن اكثر من ذلك انها "المجموع الكلي لقوة وقدرات الدولة اعدت وطبقت من اجل تطوير مصالحها الوطنية وتحقيق اهدافها الوطنية"[2]. ويرى ايرنست هاس بان القوة هي "وظيفة لعدة عوامل بعضها ملموسة مثل الموارد الاولية والانتاج الصناعي وبعضها غير ملموسة مثل التكنولوجيا والاخلاق". القوة هي مرادف للقوة العسكرية وتعرف بانها "مقدار القوة المتاحة لنخبة الامة نحو انجاز اية مساعدة معينة"[3].

القوة مصطلح يختلف حوله الكثير من المختصين في العلاقات الدولية بسبب كثرة المعاني التي تتضمنها ولتداخله مع عدد من المصطلحات ذات المعاني المتناظرة. ولناخذ مثالاً بسيطاً. فهناك دولة تبدو قوية امام دولة اخرى الا انها في الحقيقة ضعيفة تجاه دولة ثالثة. فبلجيكا هي اقوى من لوكسمبورغ، الدولة الصغيرة، ولكنها ضعيفة تجاه الولايات المتحدة. ففي هذا المثال نرى ان مفهوم القوة عبارة عن انصهار يضم عدة عناصر للاقناع تتراوح بين الاجبار القسري الى التاثير الاقتصادي. ان القوة القسرية تعني استخدام وسائل الاجبار العسكرية والاقتصادية. وتحدد وسائل الاجبار من قبل اللاعب (أ) على اللاعب (ب) من اجل تحقيق الاهداف السياسية لدولة

---

(1) **P.A Reynolds Op-cit, p.116**

(2) **Padelford and Lincolin "International Politics: Foundation of International Relations" op-cit, p.193**

(3) **Ernst Hass and Allen Whiting, op-cit, p.82**

(أ) والقدرة تساوي التاثير ويقصد بها استخدام وسائل الاقناع مثل قيام اللاعب (أ) باستخدام القوة من اجل الحفاظ على او تغيير سلوك اللاعب (ب) بطريقة تتناسب مع تطلعات اللاعب (أ) والقوة تساوي السلطة ويقصد بها الامتثال الطوعي للاعب (ب) لاوامر اللاعب (أ) ويدعم ذلك بواسطة ادوات اللاعب (ب) تجاه اللاعب (أ) مثل الاحترام، التضامن، التعاطف، المودة، القيادة والمعرفة[١].

ويطلق ايضاً تعبير السلطان على القوة التي يعرفها موركنثاو بـ"سيطرة الانسان على عقول الاخرين وافعالهم" ويضيف "ونحن نشير بتعبير السلطان السياسي الى علاقات الاشراف المتبادل بين حاملي اية سلطة عامة وبين هؤلاء وبين الشعب بمجموعه"[٢]، ويرى بأن الميل للسيطرة بصورة خاصة يعد عنصراً ماثلاً في جميع الترابطات الانسانية ابتداءاً بالاسرة وعبوراً بالترابطات الاخوية والمهنية والمنظمات السياسية المحلية وانتهاء بالدولة[٣]. ويفسر ذلك بأن (أ) من الناس يمارس او يرغب في ان يمارس سلطاته السياسية على (ب) وهذا يعني بأن (أ) قادراً او يريد ان يكون قادراً على السيطرة على بعض ما يقوم به (ب) من اعمال عن طريق التأثير على عقله وتفكيره[٤].

اما ستيفن روزن فأنه يعرف القوة بانها "قابلية لاعب دولي في استخدام المصادر والموجودات الملموسة وغير الملموسة بواسطة التأثير على

---

(١) **Theodore Couloumbis and James Wolfe op-cit, p.86-87.**

(٢) **هانز جي. موركنثاو "السياسة بين الامم" ترجمة خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص٦٠.**

(٣) **المصدر السابق، ص٦١-٦٢.**

(٤) **المصدر السابق، ص٥٦.**

.مخرجات الاحداث في النظام الدولي في اتجاه تحسين قناعاته في النظام"[١].

ويؤشر هذا التعريف بعض الخصائص الهامة في علاقة التأثير بين اللاعبين بالشكل الآتي:-

**اولاً:** القوة هي الوسيلة التي يتعامل بواسطتها اللاعبون بعضهم ببعض.

**ثانياً:** القوة هي ليست صفة سياسية طبيعية ولكنها وليدة موارد مادية.

**ثالثاً:** القوة هي وسيلة من اجل تحقيق التأثير على اللاعبين الآخرين الذين يتنافسون من اجل تحقيق نتائج ملائمة لاهدافهم الخاصة.

**رابعاً:** ان استخدام القوة اذا ما تم عقلانياً فهو محاولة من اجل ان تكون مخرجات الاحداث الدولية لتحقيق اغراض خاصة للحفاظ على تحسين رضا اللاعبين في السياسة الدولية. ان هذا الرضا طبيعي وهو مقياس درجة ادراك تأثير عناصر صناع القرار للمجتمع الداخلي لحاجات واهداف المجتمع الدولي الواجب استخدامها في القواعد الدولية السائدة[٢].

## التأثير بوصفه عنصراً من عناصر القوة

ان محاولة تأثير دولة (أ) على (ب) تكمن في عدم قدرتها على تحقيق اهدافها ما لم تقدم (ب) على فعل معين وهو (ص) ويشمل هذا التأثير الجوانب التالية:-

١. ان التأثير وسيلة لتحقيق هدف معين وصناع القرار يوظفون القوة لتحقيق عدة اهداف مثل الهيبة، تحقيق الامن، الموارد الاولية، الحفاظ على الاقليم.

---

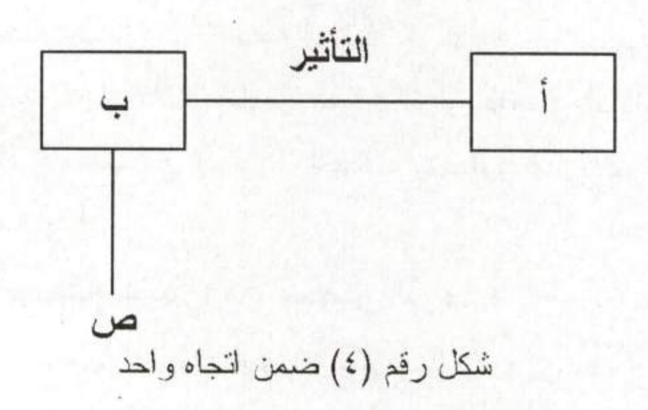
[١] **Steven Rosen "The logic of International Relations" Winthrop pub, Inc, Massachusette, 1977, p.181**

[٢] **Ibid, p.181**

٢. يتضمن الفعل عنصر القدرات التي يجندها اللاعب (أ) في جهوده للتأثير على اللاعب (ب)، اذ ان قدرات (أ) هي المفتاح الاساس لتحريك الفعل في اطاره التاريخي.

٣. ان فعل التأثير ينطوي على وجود علاقة بين (أ) و(ب) خلال فترة زمنية محددة وحينئذ سيكون بوسعنا الحديث عن عملية تأثير.

٤. اذا كان بمقدور (أ) ان يحصل من (ب) على بعض الاشياء التي ليس بمقدور (ب) الحصول عليها من (أ) سيكون عندئذ بوسعنا الحديث عن وجود قوة (أ) على (ب) وعليه فأن مقارنة القوة بين دولتين ليست ذات معنى لان القوة هي نسبية، والمثال على ذلك:




شكل رقم (٤) ضمن اتجاه واحد

وبامكاننا عند تحليل السياسة الدولية ان نصنف القوة الى اسس ثلاثة:-

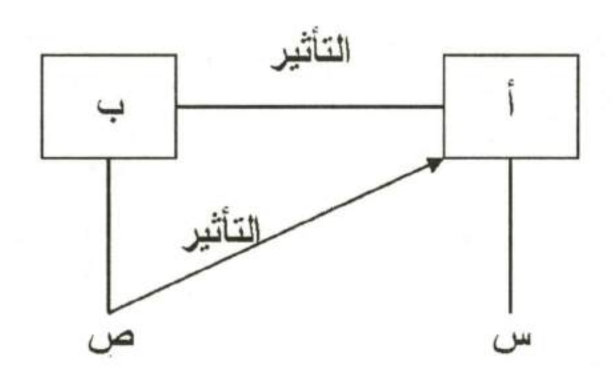
١. الفعل.
٢. القدرة.
٣. رد الفعل.

وان دراسة انموذج فعل التاثير لحساب عدة نماذج عند دراسة السلوك ياخذ بالامور التالية:

**اولاً:** لقد وجد سنجر ان ممارسة التاثير يتضمن اكثر من مجرد قدرة"أ" على تغيير سلوك"ب" وذلك حينما يسعى"أ" لجعل "ب" تستمر في سياق فعل

ينصب في مصلحة"أ" بل ان ممارسة التاثير يجب الا تتوقف حتى بعد ان تقوم "ب" على عمل كما هو في شكل" ".

**ثانياً:** ان التاثير لايمارس في اتجاه واحد فقط وانما في اتجاهات متعددة فاذا استجابت "ب" لرغبات "أ" وعملت "ص" فان السلوك الناتج يمكن ان يحفز "أ" لتغيير سلوكه وربما في مصلحة الدولة "ب" . فاذا افترضنا ان الدولة "أ" بعد ان قامت بتهديدات ، اقنعت الدولة"ب" بتخفيض تعريفاتها الجمركية على سلع الدولة "أ"، فهذا يرينا وجود تاثير في اتجاه واحد فقط ، ولكن حينما تقوم الدولة" ب" بتخفيض التعريفات فان هذا ربما يحفز الدولة "أ" لمكافأة "ب" في نفس الاتجاه وكما في الشكل " ".




شكل رقم (٥) التأثير ضمن اتجاهات متعددة

**ثالثاً:** مستوى الاتصالات: ان عدد المرات التي تجعل دولة مشاركة في افعال التاثير يعتمد على المستوى العام لمشاركة اللاعب في النظام. فكلما زادت مشاركة اللاعب في النظام كلما كانت هناك ضرورة لتاثير عميق على غيره من اللاعبين وان الهدف الاول من التاثير هو ادراك بان دولة "ب" قد ارتبطت بتحقيق اهداف دولة"أ" وعند ذلك سيكون هناك علاقة اعتمادية اذ كلما كان هناك تدخل للاعب في النظام كلما

كانت هناك ضرورة لتاثير عميق على غيره من اللاعبين. فهناك ادراك ضعيف للاعتمادية بين ايسلنده واوغندا بسبب احتياجات ايسلنده القليلة لاوغندا.

**رابعاً:** مستوى التفاعلات السابقة: حينما تريد دولة "أ" ان تقوم بعمل "ص" ولكنها لاتفعل خشية من قيام الدولة "ب" بعمل "س" الامر الذي يعد غير مرغوب غير المرغوب من جانب الدولة "أ".

**خامساً:** ادراك صناع القرار لعملية توظيف القدرات: تكون هناك احياناً فجوة عميقة بين صناع القرار لعملية توظيف القدرات وحقيقة القدرات نفسها. ويمكن ان تكون النتائج خطرة على السياسة الخارجية للبلد المعني.

**سادساً:** العلاقات النموذجية: يسعى"أ" للتاثير على "ب" ليس من اجل ان تعمل "ص" بل حينما يمارس"أ" افعاله بطريقة ما من اجل منع أي عمل يضر بمصالحها[1].

## القوة وسيلة وغاية

يخلط بعض الباحثين بين القوة بوصفها وسيلة وبين القوة بوصفها غاية فالكثير منهم يعرف القوة بوصفها وسيلة والمقصود بذلك كونها" امكانية للسيطرة على سلوك الاخرين من اجل اتمام غايات معينة" مثل اغراض عالية القيمة واهداف بعيدة المدى" . واذا كانت الاهداف بعيدة المدى تحتاج الى قيم مثل السلام والامن والتقدم الوطني والتنمية الاقتصادية ونشر الديمقراطية او نشر اية افكار او ايديولوجيات وعندئذ فان القوة تعد ضرورة

---

(1) **K.J. Holsti "The concept of power in the study of International Relations" in Bruce L. Sanders and Alan Durbin in "Contemporary International Politics: Interoductory Redings", John Wiley and sons, Inc, U.S.A., 1972, p.91-94**

بمثابة الاعتبار لوجود هذه القيم في حين يعتبر الباحثون الآخرون القوة في العلاقات الدولية بمثابة وسائل وغايات للعمل السياسي[1].

ان امتلاك القوة يكون بدون معنى اذا كانت القوة غير قادرة عند ممارستها، على الاتيان بالنتائج التي تزيد من قناعة اللاعب. بالاضافة الى ذلك فأنه يجب الاخذ بنظر الاعتبار نسبية خصيصة القوة. فحينما تتنافس دولتان حول مسألة معينة فأن قابلياتهم في اكتساب القوة ربما تكون متعادلة او ربما تكون غير متعادلة بشكل كبير[2].

ويعتقد كل من هاس وويتنك ان القوة ترتبط بالغاية، فالامم لا تعيش من اجل القوة ولكن صراعاتهم حول القوة هي من اجل الغايات المتأصلة في القيم والمصالح. وان القوة ترتبط بالوسائل لانها الطريقة التي يتم بواسطتها تحقيق الغايات. وانها تتضمن القوة العسكرية في حين يمكن ان تكون الوسائل المتبعة اقتصادية وسياسية وعسكرية[3].

وهناك عدة وجهات نظر حول القوة يمكن ان تصور بشكل مختلف وذلك طبقاً لحسابات النخب السياسية. فالحرب الشاملة تتضمن الاختيار النهائي الحتمي للقوة ولكن القوة مؤشر ثابت في العلاقات الدولية غير العسكرية. ان النخب تعمل من اجل التأثير على الآخرين او بالعكس يقوم الآخرون بالتأثير عليهم. وفي هذا المعنى فأن القوة هي ما يجب ان يدركه صناع القرار من حسابات عوامل القوة المتعلقة بأمة او مجموعة من الامم[4].

---

(1) Theodore Couloumbis and James wohs op-cit p.87

(2) Setven Rosen, op-cit, p.182

(3) Hass and Whiting, op-cit, p.82

(4) Ibid, p.82

وترتبط القوة بالوسائل كما ترتبط بالغايات. انها تـرتبط بالوسـائل التي تستخدم لتحقيق هذه الغايات. وهذا يثير العقبة الاولى امام القوة المطلقة. فالقوة الوطنية هي مهمة فقط حينما يكون من الممكن استخدامها. وقد اشارت الاحصائيات بأن الموارد الانسانية والصناعية هما بدون معنى ما لم تـرتبط بغايات ووسائل السياسة. وبدون شك تحدد القيم والمصالح ما تريـد النخـب الحاكمة انجازه وكيف يمكن انجازه. ولكن القوة تكون غير متاحة لنخبة الامة اذا كانت ايديولوجيتها تحرم استخدامها. وعندئذ لا تكون القوة موجودة لانـه لا يمكن ترجمتها الى فعل. فبعد الحرب العالمية الثانيـة كانـت الولايـات المتحدة هي الدولة الاقوى في العالم في اطار الانتاج الصـناعي وامتلاكهـا للقنبلة الذرية ولكن ايديولوجيتها السائدة كانت تمنع استخدام القنبلة الذرية ضد الكتلة الشيوعية وهكذا تم تجميد دور القوة[١].

وحينما نقول بأن القوة هي الوسيلة التي تنجـز بواسـطتها الـدول سياساتها الداخلية والخارجية بواسطة القوة العسكرية فـأن هـذا لايعنـي ان الدول تسعى دوماً الى تحقيق غاياتها في السياسة الخارجية بواسـطة القـوة العسكرية ولا يعني ذلك بأنها يجب ان تكون دائماً في اعلـى درجـة مـن الاستعداد العسكري، اذ انها ربما تكون قادرة على تحقيق اهدافها من خـلال الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية ولكنها يجب ان تكون دائماً علـى حـذر بأمكانية احتمال اللجوء الى القوة العسكرية[٢].

ويصر بعض الكتاب بأنه لا توجد سياسات بدون قـوة وان الـدول تتجه نحو الصراع من اجل القوة لغرض البقاء حتى لو منحت الحرب زيادة في حجم القوة العسكرية وفي حجم الاقليم وفي بعض الوسائل لاجل تعزيـز

---

[١] **Ibid, p.83**

[٢] **Norman Palmer and Perkins Howard op-cit, p.35**

الامن وان الكثيرين من القادة يعتقدون بأن الحرب العالمية الاولـــى كانــت لاغراض دفاعية[١].

ان سعي الدول للحصول على قوة فائضة هو مــن اجــل تجنــب الاوضاع او المواقف التي يمكن ان تؤدي الى استخدام القوة. وعليــه ففــي العصر النووي فأن الدول الاكثر قوة تصبح الاقل قوة. ويرى البعض بأنه في حالة استخدام الضغوط السياسية فأنها تعد شكلاً من اشكال اســتخدام القــوة. ويمكن المحاججة بأن الدول الحديثة في تجنبها الدخول في الاحلاف وافلاتها من المشاركة في سياسة القوة فأن لا يعني ذلك بأنها لا تمارسها فــي اطــار الطرق غير العسكرية. ان مفهوم سياسات القوة يبقى بدون معنى ما لم يعــط بعض الوصف المحدد للقوة فشوارزنبرغر يرى بأن القوة هي وسيلة تتراوح بين التأثير واستخدام القوة ويعرفها بــ"القدرة على فرض التأثير والقدرة على فرض ارادة شخص معين على الاخرين وذلك عن طريق فرض عقوبات في حالة عدم الاذعان"[٢].

## التأثير بدون استخدام القوة

ان اول ما يتبادر الى الذهن هو ان التعبير عن القوة يتحقق بواســطة استخدام الوسائل العسكرية. انها في الواقع نظرة قاصرة. اذ في كثيــر مــن الاحيان يتحقق التأثير بدون استخدام للقوة. فقدرة الطرف (أ) على الطــرف (ب) يتمثل في سيطرة (أ) على افعال وسلوك (ب) اذ تستجيب في هذه الحالة دولة (ب) الى دولة (أ) بدون استخدامها للقوة العسكرية. ان التــأثير الــذي تمارسه الدول القومية ما وراء حدودها اخذ ينظر اليه كوظيفــة للقــوة. وان مثل هذه القوة ليست بالضرورة قوة عسكرية، فالثروة والمال قد تكسب دولة صغيرة تأثير في الاقتصاد العالمي بدون اعطاء الاعتبــار لــدور القــوات

---

[١] Ibid, p.36

[٢] John Burton "International Relations", op-cit, p.48-49

المسلحة مثل سويسرا. اذ ان دورها في الاسواق المالية العالمية يمنحها قوة للتأثير وان الاعتراف من قبل الغير بدولة صغيرة ولكنها ثرية بقدرتها على لعب دور اقتصادي اعطى مشاعر الامن والخوف والتي هي غالباً ما تهدد افعال الحكومات بشكل اساسي لممارسة التاثير. ان هذا النوع من التأثير هو طبيعي ليس نتيجة للموارد وحدها ولكن نتيجة لطريقة توظيف الموارد ايضاً. ان الاستخدام المناسب والذكي للقوة يمكن ان يفسر بأن توسيع التأثير يجب الا يعتمد فقط على الاعتراف بأن القوة هي موجودة وانما على التوقع بأنها ستستخدم ايضاً[١]. وحينما تحمل حكومة معينة افكار ومبادئ جذب للشعوب الاخرى فانها ستمارس حقاً التأثير على افعالهم، او قيام حكومة ذات سمعة حسنة بتقديم معونات لدول اخرى فانها ستكسب الاحترام والتأييد في الخارج. كذلك ان التشابه في العادات والمؤسسات واللغات والدين ينعكس على السياسات، ويصبح التأثير عندئذ النتيجة الطبيعية لاتفاق الاراء. وهكذا اصبح التأثير موجوداً بشكل مستقل عن القوة ويمكن ان يوفر وسائل بديلة تخدم الاهداف الوطنية وتعمل على تقدمها[٢].

لقد كانت بريطانيا تمارس دور الدولة العظمى قبل وبعد الحرب العالمية الاولى، الا ان دورها اخذ في التراجع تدريجياً، بحيث لم يعد بمقدورها ممارسة تأثيرها السابق في العالم. فعلى سبيل المثال عندما عرضت قضية جبل طارق التي هي مثار خلاف بين بريطانيا واسبانيا على الامم المتحدة صوتت غالبية الدول ضد بريطانيا بالرغم من تجنيد بريطانيا لامكاناتها الدبلوماسية من اجلها[٣].

---

[١] **Grant Hugo "Appearance and Reality in International Relations" Columbia University Press, New York, 1970, p.163**

[٢] **Ibid, p.163**

[٣] **Ibid, p.166**

وهكذا فأن القوة لا تحمل المعنى القسري دائماً، فغالباً ما تتحقق عبر اساليب غير عسكرية ولا تتضمن العقاب فقط وانما تنطوي على المكافأة، وربما لانها وسيلة تساهم في تحقيق المصلحة الوطنية بشكل افلح من الوسيلة القسرية، فضلاً عن كونها لا تنطوي على خسائر مادية. بالاضافة الى ذلك ان الحرب تؤدي الى العداوة والاحقاد التي قد لا تنسى عبر اجيال من الزمن. كذلك ان استخدام القوة العسكرية يكون له ردود فعل لا تتناسب مع الغرض الذي استخدمت من اجله او ربما تكون نتائجها محدودة. ففي فيتنام الجنوبية استخدمت الولايات المتحدة كل الوسائل العسكرية عدا الاسلحة النووية لاجبار فيتنام الشمالية على الانسحاب. لكن ذلك لم يؤد الى اجبار فيتنام الشمالية على الانسحاب ولم يؤد ذلك الى نجاح الولايات المتحدة في تحقيق اهدافها. لقد كان الفيتناميون الشماليون وجبهة التحرير الوطني الفيتنامي قادرين على التمسك بارادتهم الوطنية والعمل على تدمير الدعم المقدم من قبل واشنطن ومنعها من تحقيق اهدافها السياسية من اجل الدعوة لحق تقرير المصير وطرد القوة الامريكية. وان الردود المحدودة للقوة النارية الامريكية مرتبطة مع تفوق الموارد غير الملموسة والتي كان الفيتناميون قادرين على استخدامها مما عدل من اللاتماثل الظاهر في علاقة القوة. ان بعض اشكال القوة عاجزة حقاً ولكن مثل هذه الامثلة الساطعة فأنه لا يمكن قياس كل علاقات القوة بالسلاح او بالقوة العسكرية فقط وان القابلية للتعبير عن القوة ليست محددة بمواقف القوة العسكرية وبالتأكيد فأن اللاعبين الدوليين يمارسون القوة غالباً وبشكل دائم. وقد يدفع تكرار العمليات العسكرية الى الدفاع بأتجاه معاكس. ويرى البعض بأن استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية هو انحراف عن العلاقات الطبيعية للقوة بين الدول وان القوة العسكرية يجب ان ينظر اليها بوصفها خياراً من بين عدة بدائل للتأثير على مخرجات الاحداث[١].

ويعتقد بعض الكتاب ان القوة هي ظاهرة طبيعية في حياة الانسان، فالقوة اصبحت جزءاً من علاقات الانسان والدول بحيث ان ممارسات سلوكه تتطلب بأن تكون القوة جزءاً منها. ان الافتراض بأن السياسات هي اتباع للقوة هو امر لا مفر

---

[١] Steven Rosen, op-cit, p.182

منه وذلك حينما لا يمكن تحقيق الاهداف بدون تقييد مصالح الاخـرين[١]. ويشـك المرء بأن الجزء الاكبر من علاقات الانسان والعلاقات بين الدول يتطلـب عـدم استخدام القوة ولا حتى ممارسة الاقناع[٢]. لقد تغير فهم ظاهرة القوة من العصـر التقليدي الى العصر النووي. ونتيجة للحرب التي كانت تحدث في العصر التقليدي، فهناك غالب ومغلوب في حين لا يوجد غالب في الحرب النووية. وفي حالة لعبـة الدجاجة فأن الطرف الذي يخرج من اللعبة هو بمثابة الطرف الخاسر وهو الطرف الذي يخرج من المباراة في المفاوضات. ان هذا هو احد معالم مفاوضـات نـزع السلاح حيث يسعى كل طرف ليضع في المقدمة مقترحات سياسية مثيرة لا يمكن القبول بها بحسابات الطرف الآخر[٣].

وفي اية مرحلة من مراحل التاريخ المعاصر يعد الصراع من اجل القـوة بين الامم احد المعالم الرئيسة للسياسات الدولية. فالصراع ما بعد الحرب العالميـة الثانية اصبح صراعاً واضحاً بين الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربـي. وفـي أي مستوى من مستويات سياسات المجتمع اخذ هذا الصراع ينطوي على المنافسة من الحصول على مركز القوة والسيطرة الاجتماعية والقوة في العالم. ان غرض العمل السياسي هو لخدمة الاشخاص والجماعات والغايات الوطنية من خـلال الوسـائل الدبلوماسية والحصول على مراكز من اجل التأثير والسيطرة على سلوك الافـراد والجماعات. ولان القوة السياسية هي عنصر اساس في تنظيم المجتمـع والحفـاظ عليه ومنح فرص وفوائد كبيرة بالاضافة الى منح مسؤوليات على اولئك في مراكز القوة والسلطة فأن الصراع من اجل القوة قد رافق طريق الانسانية مع الدول ومن خلالها[٤].

---

(١) **John Burton "International Relations" op-cit, p.49**

(٢) **Ibid, p.49**

(٣) **Ibid, p.50**

(٤) **Padelford and Lincolin "International Politics: Foundations of International Relations" op-cit, p.192**

## المبحث الثاني
## قياس القوة الوطنية

جرت العادة الى لجوء الباحثين في السياسة الدولية الى اسلوب مقارنة القدرات المجندة والكامنة لعدة دول والى جمع المعلومات ومقارنتها بين عدة دول تتعلق بأنتاج المعادن والتطور الاقتصادي ومستوى التعليم ونمو السكان والقدرات العسكرية ونظم المواصلات والموارد الاولية بوصفها مؤشرات لقوة الدولة. الا انها في الواقع، لا تعبر عن قياس قوة الدولة او تأثيرها وانما قياس قاعدتها فقط. اذ ان هذه المقارنات لا تعد مفيدة ما لم ترتبط او توظف باهداف السياسة الخارجية لدول مختلفة(١).

ان القدرة هي الامكانية على عمل شيء ما وان تقويمها ليس بذي معنى حينما ينجز في اطار بعض اهداف وغايات السياسة الخارجية. وان الاستنتاجات المستخلصة من التأثيرات الحالية للقدرات الكمية والنوعية المعبئة والكامنة يمكن يقدم صورة تقريبية احياناً. ولكن من الناحية التاريخية توجد هناك اختلافات بين قاعدة القوة ودرجة التاثير من اجل ضمان تبني هذا التطبيق بوصفه منهجاً مفيداً في العلاقات الدولية(٢).

ان اجراء مقارنة للمستويات التكنولوجية والتربوية للمستوى العام للمعيشة بالنسبة للولايات المتحدة في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن يبين بانها كانت من اكثر اللاعبين تأثيراً في النظام وانها في وضع تحسد عليه. وخلال الفترة ١٩٢٥-١٩٣٠، كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة فقط في العالم التي انتجت من مواردها الخاصة امدادات كافية من الغذاء

---

(١) K.J.Holsti "The concept of power in the study of International Relations", op-cit, p.96
(٢) Ibid, p.96

والحديد والمكائن والكيمياويات والفحم والذهب والنفط. واذا ما رتب تسلسلها في جدول يتعلق بالدول المنتجة لهذه الموارد الرئيسة فأنه يصبح بالشكل الآتي:- ١-الولايات المتحدة ٢-المانيا ٣-بريطانيا ٤-فرنسا ٥-روسيا ٦-ايطاليا ٧-اليابان. ومع ذلك، فأن التاريخ الدبلوماسي للعالم للسنوات ١٩٢٥-١٩٣٠ قد بين بأن العلاقة بين هذه القدرات وتأثيرها في العلاقات الدولية هو مغاير تماماً اذا ما قمنا بقياس التأثير بواسطة الردود التي يثيرونها عندما تكون الدول قادرة على اجبار الدول الاخرى على تغيير سلوكها. فالنتيجة تكون بالشكل الآتي:- ١-فرنسا ٢-بريطانيا ٣-ايطاليا ٤-المانيا ٥-روسيا ٦-اليابان ٧-الولايات المتحدة. اذ ان القدرات لوحدها لا تعد كافية لممارسة التأثير ولابد من ان ندرج الى جانبها بعض العوامل غير الملموسة مثل: الشخصية، الادراك، الاصدقاء، الحلفاء، التقاليد، العادات. ومع ذلك، فكل ذلك لا يحقق القياس بشكل دقيق لان الاختلاف بين القدرات المادية والتأثير يرتبط بالمصداقية. فالقدرة النووية على سبيل المثال هي من اجل زيادة التأثير الدبلوماسي لمالكيها لانها ليست لغرض الاستخدام وانما لاغراض الردع. وعلى اللاعبين الآخرين ان يدركوا بأن القدرات هي ليست مجرد معنى رمزي[1].

وبأمكاننا ان نتحرى عن التأثير طبقاً لدراسة ردود الافعال للاطراف التي هي في علاقة قوة. فاذا كان بمقدور الدولة (أ) جعل الدولة (ب) ان تقوم بعمل (ص) فأنه ليس بمقدور الدولة (ج) ان تجعل (ب) تقوم بفعل نفس الشيء. وعندئذ بمقدورنا ان ندرك ان للدولة (أ) تأثير اكبر. ان القدرات لا تقود دائماً الى الاستخدام الجيد للتأثير وانه يجب الاخذ بنظر الاعتبار تأثير المتغيرات الاخرى، وبصورة عامة يختلف التأثير حسب نوع الاهداف التي يسعى اليها اللاعب، وكذلك نوعية وكمية القدرات التي يحتفظ بها لايجاد

---

[1] **Ibid, p.97**

الحلفاء والقدرات غير الملموسة التي هي في حوزته والمهارات في تجنيد القدرات لتعزيز الاهداف واخيراً المصداقية للتهديد والمكافأة[1].

ان القوة توجد دائماً في اطار علاقة بين اثنين او اكثر من الوحدات. وحينما نتحدث عن قوة بريطانيا عندما تكون في عزلة فأنه من العبث ان نتحدث عن قوة لان ليس لبريطانيا في هذه الحالة قدرة للتأثير على سلوك الآخرين. وحينما نناقش مسألة القدرة وتأثيرها على سلوك الآخرين فانها تعتمد في التحليل على مساحة واسعة ونسبة عالية من تأثير العناصر مثل حجم الاقليم، الموقع، المساحة، المناخ، الموارد الطبيعية، ودرجة الاعتماد على التجارة، المستوى التكنولوجي، الميزان التجاري، المهارات الفنية، درجة تعبئة الموارد الاقتصادية، الهيكل الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي، حجم السكان وبنيته والمهارات، اتجاهات السكان، البيئة السياسية، الاستقرار السياسي، النظام الدستوري، نوعية القيادة، صفات الشعب، المعنويات، القيم، الاخلاق الاجتماعية، الموارد العسكرية، البيئة الدولية، درجة ونوعية مستوى التفاعل بين الحكومات داخلياً ودولياً. كل هذه العناصر تؤدي الى قوة الدولة في التأثير على السلوك للدول الاخرى. ولكن القدرة على التاثير تختلف من قضية الى قضية اخرى ومن دولة الى دولة اخرى. وحتى عندما يكون حساب العناصر يختلف طبقاً لطبيعة العلاقة وطبقاً للقضية ذات العلاقة. ففي عام ١٩٤٧ كان الاتحاد السوفيتي قادراً على منع بولندا وجيكوسلوفاكيا من قبول الدعوة للمشاركة في مناقشات مشروع مارشال ولكنه لم يكن قادراً على منع اجراء المناقشات نفسها. ان نفس مجموع عناصر القوة كانت قادرة على التأثير على سلوك حكومات بولندا وجيوسلوفاكيا ولكن ليس على حكومات

---

[1] Ibid, p.97-98

بريطانيا وفرنسا والحكومات الغربية الاربعة عشر من المشاركة في خطة مارشال[1].

في ازمة كوبا عام ١٩٦٢ كانت قوة الولايات المتحدة حاسمة ومتفوقة على الاتحاد السوفيتي في الاعتبارات العسكرية-الاستراتيجية وفي ميدان ادارة المعركة والاسلحة التقليدية، وبالنتيجة لم يتمكن الاخير من تعزيز موقفه ضد الضغط العسكري دون اللجوء الى التبادل النووي. وهذا يعني الوصول الى درجة من الخسارة غير المقبولة. وفي فيتنام من جهة اخرى كانت القوة العسكرية للولايات المتحدة اكبر في عام ١٩٦٢ واكثر قوة من فيتنام الشمالية ولكن لم يكن بوسعها استخدامها كلياً وذلك بسبب عوامل داخلية امريكية وعوامل دولية. وفي عام ١٩٣٨ كان شامبرلن رئيس وزراء بريطانيا قادراً على الحصول من هتلر على معاهدة سلام تعلن عن رغبة البلدين في عدم الذهاب مطلقاً الى الحرب ولكنه لم يكن قادراً على تعديل مطالب هتلر في جيكوسلوفاكيا[2].

وفي هذه الامثلة الثلاثة يصبح واضحاً درجة التعقيد في نماذج التفاعل. ففي الحالة الاولى نجد ان نفس الدولة كانت قادرة على التأثير على سلوك الدولتين في القضية المعنية ولكن ليس على سلوك الدول الستة عشر الغربية. وفي القضية الثانية فأن عناصر القوة الامريكية كانت حاسمة والعنصر الآخر كان حاسماً في القضية الاخرى، وفي القضية الثالثة فأن زعيم احدى الدولتين كان قادراً على التأثير على سلوك الثاني في القضية الاولى ولكن ليس في القضية الثانية. في الانموذج الاول فأن النقطة الرئيسة تمثلت في ان قوة الدولة يمكن ان توجد فقط في اطار تعديل سلوك حكومة الدولة الاخرى. اما الانموذج الثاني فيرينا بأن عناصر الدولة كلها مترابطة

---

[1] P.A. Rynolds op-cit, p.117

[2] Ibid, p.118

بعضها بالبعض وان ذلك الترتيب الذي يعطي اهمية للعناصر الاخرى يختلف من قضية الى اخرى ومن علاقة ثنائية الى علاقة ثنائية اخرى. ان الحجم الكبير للسكان الذي يتلقى تدريباً عسكرياً، مع بقاء العناصر الاخرى متساوية، يعطي للدولة تأثيراً اكبر بالمقارنة مع دولة بنفس المستوى من التكنولوجيا ولكن بعدد اقل من السكان مقارنة بدولة بنفس التعداد القليل ولكن بمستوى اعلى من التكنولوجيا. اما الانموذج الثالث فأنه حينما تشكل قضيتان مشكلة بين دولتين فأن قوة كل منهما التي هي في علاقة مع القضية، مع تساوي العناصر الاخرى، ستتأثر بواسطة الاولوية النسبية المقدمة بواسطة الحكومتين لكل قضية من القضيتين ومستوى الجهود التي تبذلها كل منهما لانجاز اهدافها. ان الارادة التي لا تستخدم المصادر مسألة حاسمة وان هذا بدوره قد تأثر اساسياً بواسطة الاهمية النسبية التي تمسكت بها الحكومتان في المسألة الخاصة للقضية مقارنة مع الاهداف الاخرى الداخلية والخارجية[1].

بالاضافة الى ذلك، فأن كل عنصر من عناصر القوة يتغير باستمرار مثل تغيير الموقع الجغرافي ببطء بينما تتغير العناصر الاخرى بشكل سريع، مثل نوعية القيادة وان آثار كل ذلك تعني بأن القوة هي في زيادة مستمرة لكل الدول وانها تتغير في أي وقت من قضية الى قضية اخرى، ومن علاقة الى علاقة اخرى ومن زمن الى زمن آخر. ان القوة تتغير كما تتغير عناصرها وكما يتغير التفاعل بين هذه العناصر. وعندما نقول بأن القوة موجودة ويمكن تقييمها فقط عندما يتغير السلوك فأن ذلك ليس انكاراً لامكانية تحديد تدرجية الدول طبقاً لقوتها. وليس من العقلانية الافتراض بأن حكومة دولة ذات خصائص جغرافية ملائمة مع حجم كبير من السكان ذي مهارة وبنسبة عالية من الشباب مع دخل قومي مرتفع وزخم من الموارد الاولية ونظام سياسي مستقر وقدرات عسكرية ذات تسليح جيد مع اهداف تعكس قناعة راسخة

---

(1) Ibid, p.118

ببيئتها الدولية فأنه من المرجح ان تؤثر على سلوك الحكومات التي تمتلك خصائص اقل منها درجة كبيرة من التأثير اكثر مما هم يؤثرون عليها. ولكن هذه الحالة ليست بالضرورة ولا يمكن ان تكون كذلك مثل الولايات المتحدة وفيتنام الشمالية الانموذج المقترح[1].

## طرق ممارسة التأثير في العلاقات الدولية

يتحدث هولستي عن ست طرق لممارسة التأثير في السياسة الدولية، وهي تعد مهمة جداً لتحليل استخدام التأثير في النظام. ولنفترض ان دولة (أ) تسعى لتحقيق واحد من ثلاثة انماط سلوكية:

١. ان تجعل (ب) تعمل (ص)
٢. الا تجعل (ب) تعمل (ص)
٣. ان تجعل (ب) تستمر في عمل (ص)

وفي هذا الاطار يمكن دراسة النماذج الستة التالية[2]:-

**اولاً: الاقناع:** ويمكن ان يتضمن التهديد والمكافأة وفرض العقوبات ولكنه يعني ايضاً تلك المواقف التي يتعامل فيها لاعب آخر ويستطيع الحصول على ردود ايجابية دون التخلي قطعياً عن امكانية المكافأة او العقاب. اذ لا يستطيع الادعاء بأن ممارسة التأثير يكون دائماً ضد رغبة الآخرين. فهناك فقط امكانيتان لمخرجات الفعل، واحدة لصالح اللاعب (أ) والاخرى لصالح اللاعب (ب). فمثلاً تطلب الدولة (أ) من الدولة (ب) مساندتها في مؤتمر دولي قادم حول السيطرة على

---

[1] Ibid, p.118-119

[2] K.J.Holsti "The concept of power in the study of International Relations" op-cit, 98-100

المخدرات في الوقت الذي ليس فيه لدولة (ب) اية مصلحة اصلاً في المؤتمر او بنتائجه ولكنها تقرر على اساس مبادرة الدولة (أ) بأن شيئاً ايجابياً ربما يمكن الحصول عليه ليس فقط عند مساندتها لمقترحات الدولة (أ) ولكن بواسطة حضورها للمؤتمر ايضاً.

**ثانياً: عرض المكافأة:** في هذا الموقف فأن الدولة (أ) توعد بتقديم بعض الاشياء الملائمة للدولة (ب) اذا ما استجابت لها. ان المكافأة هي العنصر الغالب في العلاقات الدولية. ومن اجل الحصول على المساندة الدبلوماسية من (ب) في مؤتمر السيطرة على المخدرات فأن الدولة (أ) يمكن ان تعرض زيادة المساعدة الخارجية وتعرض تخفيض التعريفات علىالسلع المستوردة من (ب) والعمل على مساندة (ب) في المؤتمر على تسهيل الاتصالات وبأمكانها ان تقترح رفع بعض العقوبات.

**ثالثاً: منح المكافأة:** في بعض الحالات وعندما تكون مصداقية اللاعب غير عالية وان الدولة (ب) قد تستجيب لرغبات (أ) ربما تصر بأن على الدولة (أ) ان تقدم المكافأة بشكل مسبق. وغالباً ما يجري في محادثات الهدنة بأن ايا من الاطراف لا يتخذ من جانب واحد اجراءات معينة مثل اخلاء منطقة معينة من الاسلحة او نزع السلاح حتى يقوم الطرف الآخر دليل للاذعان للاتفاقية.

**رابعاً: التهديد بالعقاب:** ان التهديد بانزال العقاب يمكن ان ينقسم الى قسمين:

أ. التهديد الايجابي: وذلك حينما تهدد دولة (أ) على سبيل المثال بزيادة التعريفات او قطع العلاقات الدبلوماسية اوفرض حظر او مقاطعة ضد التجارة مع الدولة (ب) او استخدام القوة.

ب. التهديد بالحرمان: وذلك حينما تقوم دولة (أ) بالتهديد بسحب المساعدة الخارجية او ايقاف المكافأة او اية فوائد تمنح للدولة (ب).

**خامساً: فرض العقوبات غير القسرية:** في هذا الموقف يتم توجيه تهديد الى دولة (ب) على امل تغيير سلوكها والذي في الغالب لا يمكن تغييره بالطرق الاخرى. وان المشكلة في هذه الطريقة هو انها تنجم عن اجراءات متبادلة بواسطة الطرق الاخرى مما يؤدي الى الحاق الضرر بالطرفين. وهكذا فلن ينجم عن ذلك بالضرورة تمهيد السبل الى الطريقة المرغوبة. فاذا كانت الدولة (أ) تهدد بزيادة قدراتها العسكرية اذا ما قامت الدولة (ب) بعمل (ص) وتقدم بعد ذلك على التحرك لتنفيذ التهديد، فأنه ليس في الغالب ان تستجيب لرغبات (أ) لانها الدولة (ب) قادرة ايضاً على زيادة قدراتها العسكرية بشكل سهل. وفي هذا النوع من المواقف فأن كلا الطرفين ينضمان في تطبيق العقوبات التي يمكن ان تأخذ شكلاً تصاعدياً اكثر خطورة ما لم يحل الخلاف.

**سادساً: القوة القسرية:** في الحالة السابقة حينما لا تمتلك الحكومات التنوع في وسائل سياستها الخارجية التي هي مفيدة فأن عليها ان تعتمد على المساومة في استخدام القوة. والعنف هي ليست من اكثر الوسائل فعالية ولكن في قضايا عديدة تعتبر الوسيلة الوحيدة والممكنة للتأثير. واليوم فأن الموقف مختلف، فبالنظر لتصاعد مستوى التكنولوجيا فأن الوسائل الاخرى للتدخل اصبحت نافعة ويمكن استخدامها بديلاً عن القوة القسرية.

## نماذج التأثير في العلاقات الدولية

ان اكثر الحكومات تستخدم من وقت الى آخر، بعض وسائل التأثير على الآخرين. ولكن من المحتمل ان ٩٠% من هذه العلاقات بين الدول تقوم على الاقناع ويتم التعامل فيها نسبياً مع قضايا ثانوية غير مهمة. وطالما تشكل هذه التفاعلات لوحدها الخطوط الاساسية فأن اغلب العلاقات بين الدول

تنطوي على تهديد. ولكن منذ ان تتصل حكومة باخرى حول قضايا ثانوية غير مهمة او حول قضايا ذات اهمية بالغة فأنه من المحتمل ان تستخدم اسلوباً خاصاً في محاولاتها للتأثير يعتمد على الحالة العامة للعلاقات بين الحكومتين. وان الحكومات التي لا تتفق حول ترتيب واسع على اهداف هي اكثر احتمالاً باللجوء الى التهديد وفرض العقاب.

وانها طالما هناك نماذج واضحة لعلاقات بين الدول في ضوء استراتيجيات سياساتهم الخارجية (الاحلاف، العزلة، الحياد) فأن هناك ايضاً نماذج للعلاقات بين اللاعبين يستخدمونها في التأثير على بعضهم البعض والتي يمكن تحديدها بما يلي[1]:-

**اولاً: علاقات الاجماع:** ان علاقات الاجماع يمكن ان تكون نموذجية بين اللاعبين الذين يسود بينهم عدم اتفاق حول اهداف السياسة الخارجية اولديهم مستوى ضعيف جداً من التفاعلات والتشابك بعضهم ببعض، والمثال على الانموذج الاول هو العلاقات الامريكية-البريطانية. والمثال على الانموذج الثاني هو العلاقات بين تايلند وبوليفيا. ففي حالة علاقة الاجماع فأن التأثير يمارس بشكل اولي بطريقة الاقناع ومن خلال عرض مكافأة ملائمة. واخيراً طالما يعد العنف شكلاً من اشكال العقاب فهو غالباً غير مدرك بين دولتين وان القدرات العسكرية لاي من اللاعبين هي غير معبئة ومهيئة وموجهة ضد اللاعب الآخر.

**ثانياً: علاقات المناورة المكشوفة:** هنا يوجد عدم اتفاق او صراع حول اهداف السياسة الخارجية. فيمكن ان تتخذ الدولة (أ) بعض السياسات الداخلية التي لا ترضى عنها الدولة (ب) مثل سياسات التمييز العنصري. ان الطرق المستخدمة للتأثير سوف تتضمن اذا ما فشل الاقناع العادي، ما ياتي:

---

(1) Ibid, p.100-102

أ. عرض المكافأة

ب. منح المكافأة

ج. التهديد بمنع المكافأة (عدم منح المساعدة في المستقبل)

د. التهديد بالعقاب غير القسري مثل وضع تعريفات ضد منتجات الدولة (ب). ومن الناحية العسكرية في مسألة المناورة المكشوفة فأنه لا توجد حالة تعبئة او توجيه للقدرات العسكرية تجاه الدولة (ب) مثال على ذلك العلاقات بين الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي للفترة (١٩٦٠-١٩٦٣) والعلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة لنفس الفترة.

**ثالثاً: علاقات الاكراه:** في علاقات الاكراه هناك عدم اتفاق اساسي حول اهداف السياسة الخارجية. وان كل الافعال التي تتخذها الدولة (أ) خارجياً تقريباً هي مدركة من قبل الدولة (ب) وموجهة لتهديد مصالحها. ان الاتفاق بين الاثنين هو محال وتسعى الدولة (أ) للتأثير على الدولة (ب) وفق ما يأتي:

أ. بواسطة التهديد بالعقاب

ب. بواسطة وضع عقاب غير قسري

ج. بواسطة الاستخدام المختار والمحدد للقوة مثلاً الحصار في زمن السلم. والقدرات العسكرية في حالة الاكراه هي موجهة بعضها ضد بعض منذ العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والتحالف الغربي خلال فترة الحرب الباردة. وكذلك بين كوبا والولايات المتحدة للفترة (١٩٦٠-١٩٦٣)، والعلاقات بين المانيا وجيكوسلوفاكيا للفترة (١٩٣٧-١٩٣٩) والعلاقات بين مصر واسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى معاهدة السلام ١٩٧٩.

**رابعاً: علاقات القوة القسرية:** هناك عدم اتفاق كلي حول اهداف السياسة الخارجية. وان مجالات الاجماع تقتصر على احتياجات قليلة مثل الاتصالات ودرجة المشاركة تكون عالية. ان الشكل النموذجي لممارسة التأثير هو من خلال استخدام العنف ومن خلال المكافأة احياناً (تقديم عروض السلام) وتعبئ القدرات الوطنية بأتجاه العقاب بشكل مباشر مثل العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣.

## المبحث الثالث

## في مفهوم الحرب

**اولاً: معنى الحرب**

ان الحرب هي" ممارسة العنف المسلح المنظم بين الجماعات الانسانية[١]، وهي وسيلة الاكثر قسراً للدولة لتحقيق اهدافها"[٢] وتستخدم لانجاز السياسة الوطنية[٣]، ويقول كلاوزفتز انها استمرار للسياسة بوسائل اخرى"[٤].

والحرب قديمة قدم التاريخ، فقد كانت الجماعات البدائية الصغيرة تقاتل من اجل البحث عن القوت وفي تلك المجتمعات غير المتحضرة كانت الحرب حالة مالوفة وسواء كان الضغط السكاني السبب إم الحاجة الغذائية فانها عاشت في حالة منافسات شديدة ومستمرة وحروب كثيرة[٥].

---

[١] **Robert Purnelle "The Society of states: An Interoduction to International Politics", Weidenfeld and Nicolson, London, 1973, p.196.**

[٢] **David Jordan, op-cit, p.111**

[٣] **Margaret Ball and Hugh Killough op-cit, p.174**

[٤] **Ibid, p.174**

[٥] **Robert Purnelle, op-cit, p.196**

ان الحرب وسيلة للسياسة هي فكرة لايمكن الاخذ بهـا كشـيء مسلم به ونحن في القرن الحادي والعشرين اذ لاتسـتطيع الـدول الحديثـة الاتكال على الحرب مع ضمان عدم تطورها من حرب محدودة الى حـرب شاملة وربما تشمل العالم بأسره وتبين من الحربين العالميتين السابقتين بـان اية قوة تاخذ على عاتقها تحقيق الاهدلف الوطنية بواسطة القوة المسلحة ربما قد تسلك طريقاً لايمكن السيطرة على نتائجه[١].

ويمكن ان تمثل الحرب في بعض الاحيان خياراً عقلانيـاً عنـد صناع القرار. وان السرعة التي يلجأ اليها الزعماء والوسائل التي يبررونها يمكن ان توصلنا الى ان هناك جذوراً نفسية في الطبيعة البشرية التي يرجـع اصلها الى الخصائص السلوكية الشخصية. وان تاثر الدول الحديثة بـالحرب ينبع من الحقيقتين التاليتين.

**اولاً:** قدرة الحكومات بفضل سيطرتها المباشرة على اقتصادها الوطني علـى تعبئة نسبة كبيرة من الموارد للقيام بالحرب اكثر من السابق.

**ثانياً:** ان زيادة عملية المشاركة السياسية والرجوع الى الاجراءات الدستورية تمثل مسالة حيوية في مساندة ارادة القتال، وبالتالي فانه يكون من نتائج ذلك تحمل الحكومات تبعات ومسؤولية الحرب[٢].

ان القاعدة العامة هي ان الدول تلد من الحرب وان تلك الحـروب تلعب دوراً سياسياً في تقرير ما يجب ان تكون عليها حدودها ، فضلاً عـن ذلك فان الحرب هي سبب رئيسي لانتهاء الدول. ان هذه التعميمـات قابلـة للتطبيق في السابق والحاضر. وفي جميع المناطق الجغرافية من العـالم قـد حدثت الحروب الاستعمارية بشكل واسع في اقلـيم امريكـا الشـمالية وان المستعمرات الامريكية الثلاث عشرة اعلنت استقلالها من خلال حرب والتي

---

[١] **Margaret Ball and Hugh Killough, p.174**

[٢] **Robert Purnell, op-cit, p.200**

اصبحت حرباً دولية حينما التحقت بها فرنسا. وان بورتوريكو والفلبين ولدت من حرب مع اسبانيا ودخلت روسيا عدة حروب مع الدولة العثمانية وان حدودها قد تعدلت في اوربا طبقاً لذلك. كما ادت الحرب العالمية الاولى انهيار النظام القيصري في روسيا ووصول الحكم البلشفي الى السلطة وادت الحرب العالمية الثانية الى توسيع الاتحاد السوفيتي واضافة اقاليم جديدة واقامة انظمة شيوعية في شرق اوربا مما ادى الى اقامة امبراطورية سوفيتية واسعة مضافاً اليها حلفاء وتوابع تمتد من نهر الالب في قلب اوربا الى جزر الكوريل في شمال اليابان[١].

**ثانيا: اهداف الحرب**

تتضمن الحرب تحقيق الاهداف التالية[٢]:

١. وضع اهداف اطراف النزاع موضع التطبيق.
٢. تطمين حماسة الراي العام في الداخل بشرعية الاهداف المعلنة والتاكيد على هذه الاهداف والتي يقاتل من اجلها ذات قيمة كبرى.
٣. الحصول على موقف ملائم من الدول المحايدة كلما كان ذلك ممكناً والعمل على منع انتقال المحايدين الى الجبهة الاخرى، اذا كان من الصعب الحفاظ على موقف الحيادفي الاقل.
٤. اقناع العدو وسكانه بالاضافة الى حكومته وجيشه بان البديل في اقامة السلام هو افضل بكثير من استمرار الحرب.

---

[١] **Vernan Van Dyke, op-cit, p.359**

[٢] **Margaret Ball and Hagh Killough op-cit, p.183**

**ثالثاً: طبيعة الحرب:**

١. ان الحرب هي معركة مادية: اولاً وقبل كل شيء تعد الحرب معركة مادية، فليس كل المعارك المسلحة هي حرباً بالمعنى القانوني. وان الاستخدام المحدود للقوة والذي يتطلب احياناً قتالاً هو ليس بالتعريف حرباً وان الحرب بالمعنى المادي وقعت منذ اقدم الازمنة. ولكن منذ القرون الحديثة بامكاننا ان نلاحظ تحولاً طبيعياً في الحرب من حروب جيوش الى حروب شعوب تجند فيها جميع موارد التكنلوجيا الحديثة. ان الحرب الحديثة تمثل حروباً لكل مواطني الدولة. واخذت الصناعة الحديثة جزءاً منها مجهودات الحرب. كما اصبح جميع السكان خاضعين للضربات الجوية الهادفة للقضاء على الانتاج الحربي بالاضافة الى ضرب مراكز الاتصالات الاستراتيجية ومنذ عام ١٩٤٥اصبح من الصعب تقدير القدرة التدميرية للحرب الحديثة وان تطور الاسلحة منذ هذا التاريخ يدفعنا الى الاستنتاج بان حرباً عالمية ثالثة تكون كارثة على الانسانية. وان شبح هذه الحرب اصبح له اثر رادع على السياسات الوطنية في العقد الاول لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فالحاجز الذي امتلكته الولايات المتحدة من الاسلحة النووية قد استخدم لمنع السوفييت من استخدام تفوقهم بالاسلحة التقليدية ليندفعوا الى الامام في اوربا. ان هدف الحرب المادية هو اخضاع العدو نفسياً . وسابقاً كان يعني ببساطة دحر الجيش المعتدي. ومنذ عام ١٩١٤ فان هذا اخذ يعني ضرب المدنيين ايضاً بالاضافة الى شن الحملات للحرب النفسية لاقناع شعب العدو من مغبة الاستمرار بالحرب وفي اية حرب عالمية ثالثة فان هدف تدمير السكان المدنيين اصبح اكثر اهمية وخصوصاً اذا وضعت اسلحة نووية جديدة[١].

---

(١) Ibid, p.174

٢. الحرب بوصفها وضعاً قانونياً: الحرب ليست مواجهة مادية فقط وانها ايضاً علاقة قانونية بين الطرفين. انها توقف وتلغي بعض المعاهدات مثل " الاتفاقيات البريدية والاتفاقيات التجارية" بين الدول المتحاربة كما انها تدعو الى عقد معاهدات التحالف وتغيير مجرى التجارة المسموحة وتطبيق قوانين حيادية ما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات وان قيام الحرب بالمعنى القانوني يعتمد على رغبة الاطراف فكل دولة تعتبر نفسها في حالة حرب يتطلب فيها اعلان حالة الحرب. واذا لم يعلن ذلك فان اندلاع القتال يتطلب اعلانه ولكن قيام الحرب يتم احياناً بدون اعلانه وهذا في حالة الاحتلال الياباني لمنشوريا ١٩٣١-١٩٣٢ وكذلك الحرب العراقية- الايرانية ١٩٨٠- ١٩٨٨. ان حالة الحرب لاتعتمد على اولوية اعلانها على الرغم من اتفاقية لاهاي ١٩٠٧. ان اغلب الدول اخذت على عاتقها بعدم بدء القتال دون اعلانه[1].

## رابعاً: اسباب اندلاع الحرب

أ- الاسباب الاقتصادية

يقود الصراع من اجل السيطرة على الاسواق الخارجية والموارد الاولية الحكومات للبحث عن السيطرة الخارجية او البحث عن المستعمرات مما ينجم عن ذلك صراع مسلح وفي مثل هذه الحالات تستخدم الحكومات مجرد ادوات لتحقيق المصالح التجارية والوطنية واصبحت الحرب اداة زواج مصلحة بين رجال المال والصناعة في الدول الاستعمارية من اجل السعي للحصول على مركز اقليمي او تحقيق احتكار اقتصادي شامل. ان المنظرين الذين عرفوا العوامل الاقتصادية بوصفها سبباً رئيساً لاثارة الحرب ينقسمون

---

(1) Ibid, p.175

الى قسمين: دعاة التجارة الحرة والماركسيين. ولاسباب متعددة فان كلا المجموعتين وجدتا في رأس المال مصدراً للعنف في العلاقات الدولية. وقد كتب الاقتصادي البريطاني هوب هاوس بأن الاستعمار لا يولد السياسة الامبريالية من جانب الدولة المستعمرة فقط بل يثير ايضاً الحروب بين الدول الاستعمارية نفسها ويضيف بأن تطبيق نظام التجارة الحرة سيعمل على ابعاد شبح الحرب عن المجتمع الدولي عن طريق اضعاف العلاقة التكافلية بين السلطة السياسية والمصالح المالية الباحثة عن الاسواق والموارد ما وراء البحار. اذ سيتم توزيع الفوائد على المنتجين والمستهلكين على السواء مما سيؤدي ذلك الى تحقيق الاستقرار في النظام الدولي(١). واذ كانت حرية التجارة هي طريق السلام بالنسبة لهوب هاوس فأنها تعد طريق الحرب بالنسبة للماركسيين. اذ يعتقد الشيوعيون بأن الرأسمالية المتقدمة هي ملتزمة في البحث عن الاستثمارات الخارجية مع وجود الفائض الرأسمالي فأن الحروب تحدث بين الدول(٢). واذا تبنى الليبراليون تفسيراً عرضياً للامبريالية فأن الماركسيين يعتقدون بأن الرأسمالية التي هي نمط من الانتاج، تؤدي الى قيام الامبريالية انما تبحث عن الهيمنة على الاخرين من اجل الحصول على فوائد اقتصادية وعسكرية وغيرها وحينما يكون تحقيق الامن هو الهدف فأن هذه الهيمنة يجب الحفاظ عليها وان اضطرت الدولة الى انفاق المبالغ الباهضة من اجل الدفاع والحفاظ على ممتلكاتها الاستعمارية(٣).

وترى الماركسية انطلاقاً من نظرية الصراع الطبقي بأن الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية هي مسألة حتمية والنمو الحتمي للفوائض في البلد الام يتطلب اقامة منافذ وراء الاسواق الداخلية مما ادى ذلك الى نشوء

---

(١) Theodre Couloumbis and James Wolfe op-cit, p.202

(٢) Norman Padelford and George Lincolin "International Politics" op-cit, p.262-263

(٣) David Jordan, op-cit, p.140

الاستعمار. وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فأن الماركسيين الجدد قد شخصوا بان الاستعمار قد اتخذ شكلاً اكثر خطورة من السابق بسبب سياسة التدخل التي اخذت تمارسها الحكومات في بعض الدول الرأسمالية، وان التنمية كانت في سباق بين دول الشمال الصناعية من اجل ضمان امنها للدخول الى اسواق دول الجنوب مما ادى الى منازعات بينها والى اثارة حروب تحرر وطني خاضتها الشعوب المستعمرة وطبقاً لذلك ترى الماركسية بأن الدولة هي مجرد اداة للمصالح الرأسمالية(١).

وفي الواقع لا يمكن ان ننكر بأن المصالح الاقتصادية تلعب دوراً رئيساً في نشاط الدولة ولكن لا يعني ان الاقتصاد هو العامل الوحيد لاثارة الحرب كما تدعيه الماركسية(٢).

ان الصراع حول المستعمرات ادى الى زيادة الحروب بين الدول الاستعمارية، وعلى العكس من ذلك فأن حصول المستعمرات على استقلالها قد ادى الى تخليص الدول الاستعمارية من الاعباء الباهضة التي تتطلبها سياسة المستعمرات. فقد ادى فقدان المانيا لمستعمراتها في افريقيا عام ١٩١٨ الى تقوية الاقتصاد الالماني. ونفس الشيء فأن استقلال المستعمرات البريطانية والفرنسية في آسيا وافريقيا جعل بريطانيا وفرنسا اكثر قوة اقتصادياً واستطاعت تنمية اقتصاداتها. وكان من نتائج ذلك تكمنها بنجاح من الانغماس في بناء مشروعهما الاقتصادي الوحدوي المتمثل بالسوق الاوربية المشتركة عام ١٩٥٨ مما مكنهما من الانصراف الى بناء اقتصادهما الداخلي(٣).

---

(١) **Theodore Couloumbis and James Wolfe, op-cit, p.203**

(٢) **Norman Padelford and George Lincolin "International Politics" op-cit, p.262-263**

(٣) **Theodore Couloumbis and James Wolfe, op-cit, p.202-203**

وانتقدت نظرية التفسير الاقتصادي للامبريالية بأنها قد فشلت في تفسير الحروب بين الدول الشيوعية قد بينت بأن المجتمعات المنظمة اقليمياً لا يمكن ان تقدم سبباً واحداً لتفسير الحروب. وعلى الرغم من رواج التفسير الاقتصادي لاسباب الحرب فأنه من المشكوك جداً ان تعد الرأسمالية، التي هي نتاج الثورة الصناعية، سبباً لكل الحروب. صحيح ان بعض الاراء الاقتصادية تؤكد بأن الاسباب التجارية هي من بين اسباب قيام الحروب لان تاريخ الحروب هو طويل جداً ويصعب تفسيره بواسطة سبب واحد الا هو العامل الاقتصادي اذ لابد من الاخذ بنظر الاعتبار دور العوامل الاخرى. وعلينا ان نضع في اذهاننا مقولة المؤرخ البريطاني فولر بأن استراتيجية بريطانيا العظمى خلال الحرب العالمية الثانية قد استهدفت تقليص التجارة والمالية الالمانية بالاضافة الى اضعاف قوتها العسكرية[١].

ومن جهة اخرى يثير مبدأ التغلغل الاقتصادي الاجنبي من اجل الحصول على الاستثمارات في الداخل قلقاً شديداً لدى الرأي العام لان ثمن القومية يعد ذا قيمة داخلياً. فضلاً عن ذلك اذا كانت النشاطات الاقتصادية موجهة من الخارج فأن القادة ربما يكونون على درجة عالية من الضعف ازاء الضغوط الخارجية. وقد نبه الجنرال ديغول الرئيس الفرنسي الاسبق الى آثار الوجود الامريكي في اوربا. كذلك تدفع سياسة وضع التعريفات الجمركية في وجه السلع الاجنبية الى اثارة التوترات بين الدول. فقد فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على الساعات السويسرية من اجل حماية الصناعات الالكترونية وكانت لاسباب اقتصادية اكثر من كونها اسباباً سياسية. كما تفرض ضرائب على السلع اليابانية المنافسة للسلع الامريكية.

---

[١] Ibid, p.203

وهكذا تساهم السياسات القومية، مدفوعة باغراض اقتصادية احياناً، في اثارة التوترات بين الدول[1].

**٢- الاسباب السياسية**

تذهب الدول الى الحرب لاختلاف فهمها لمصالحها الوطنية التي تحركهم لاشباع هذا السبيل. وان اعتبارات الصواب والخطأ لتحقيق العدالة لعبت دوراً في قيام الحروب. وهكذا كان الامر بالنسبة للقومية والمثالية والدين والخوف وانعدام الامن. ويمكن ان نضيف الى هذه الاسباب الرغبة في الحصول على القوة والاقليم والهيبة وغيرها. ولعبت المشكلات الحدودية وتوازن القوى واختلاف الانظمة السياسية والايديولوجيات دوراً في قيام الحرب. والحرب تقوم احياناً بسبب حدوث التوترات بين الدول المنتصرة فيها، لاسيما بسبب عدم الاتفاق حول مصطلح الحل السلمي فاذا قامت الحرب بين دولتين وانتصرت احداهما على الاخرى واذا كان هناك دولتان او اكثر من الدول المنتصرة فأن مسألة الوصول الى الحل السلمي يمكن ان تنطوي على مشكلات جدية بينهم. فكل منهم يريد ان يشبع الرغبات التي قادته للدخول في الحرب او تلك الرغبات التي ظهرت خلال فترة الحرب. وكل من الدول المنتصرة تريد موقفاً قوياً لنفسها. وقد لا تتطابق الرغبات الجديدة لاحد المنتصرين مع غيره، فيظهر عندئذ صراع جديد ينطوي على توترات وربما يقود الى حرب جديدة. فخلال حرب البلقان وحتى انتهاء الحرب العالمية الاولى ساد الخلاف بين الدول المنتصرة حول نتائج الحرب. وخلال مؤتمر فينا ١٨١٥ بعد الحرب النابليونية فأن ثلاثة من الدول الكبرى وقفت ضد فرنسا. وبعد الحرب العالمية الاولى ازدادت التوترات، ولاسيما حول المطالب الايطالية في حين ساد التوتر بعد الحرب العالمية الثانية بين حلفاء

---

[1] David Jordan op-cit, p.143-144

الامس الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الذين دخلا في الحرب الباردة[1].
وحالما يوضع الحل السلمي فأن الشروط قد تبدو احياناً غير مقنعة لبعض الدول مما يمكن ان يدفع ذلك السياسات الدولية لافساد الحل. فضلاً عن ان بعض الدول المنتصرة في الحرب غير مقتنعة بذلك فبعد الحرب العالمية الاولى على سبيل المثال تبنى الكثير من الايطاليين وجهة النظر التي تقول بأن ايطاليا قد ربحت الحرب ولكنها فقدت السلام وتحت عهد موسوليني اصبحت ايطاليا دولة تعديلية سرعان ما التحقت بالمانيا للهجوم على معاهدات السلام. وبالطبع ان الدول المندحرة هي اكثر احتمالاً لاستنكار تسوية السلام والبحث عن التغييرات فيها. ولم تقبل فرنسا الصلح مع المانيا لخسارتها الالزاس واللورين عام ١٨٧١. وان تسوية فرساي نكدت على المانيا وادت الى ظهور النازيه. كما ان تقسيم المانيا بعد الحرب العالمية الثانية كان واحداً من الامور التي سعت المانيا للخروج منها[2]. والدليل على ذلك هو مساعيها نحو اعادة وحدتها طيلة فترة الحرب الباردة حتى تحقيقها عام ١٩٩٠.

وبدون شك تندلع الحرب لعدم اقتناع الدول المحايدة بنتائجها. ولذلك تلجأ هذه الدول الى اجراء التغيير، وربما ترى في نتائج الحرب الجديدة مخاطر عليها. فاذا ما شعر بلد بأمن نتيجة لكبح قوة العدو من قبل دولة ثالثة فربما يشعر هذا البلد بانعدام الامن اذا ما دحرت تلك الدولة الثالثة. وهكذا فقد شعرت فرنسا بأمان تجاه المانيا طالما كانت النمسا قادرة على كبح جماح المانيا. ولكن بعد اندحار النمسا شعرت فرنسا بقلق شديد تجاه المانيا مما كان لذلك ابرز الاثر في اندلاع الحرب الروسية-الفرنسية[3].

---

[1] **Van Vernan Dyke "International Politics" op-cit, p.135**

[2] **Ibid, p.136**

[3] **Ibid, p.136**

وكذلك تساهم الحرب في اضعاف وتغيير القوة. فبعد حرب القرم فأن الدول المنتصرة (بريطانيا وفرنسا وسردينيا) منعت روسيا من تحصين سواحل البحر الاسود او من الاحتفاظ بالسفن البحرية على سواحله. ولكنه حينما وقعت الحرب الروسية-الفرنسية فأن روسيا تحدت المنع حيث كان المنتصرون في القرم منشغلين كثيراً في شؤون اوربا. وخلال الحرب البروسية-الفرنسية فأن القوات الفرنسية لم تستطع الحفاظ على سيطرة البابا على منطقة روما. وهكذا فأن الايطاليين الوطنيين كانوا في حرية تامة لاتخاذ خطوات اكثر نحو تحقيق وحدة ايطاليا[١].

كذلك ان النجاح في الحرب قد يثير حرباً اخرى فالحروب تؤثر على سلوك الدول من خلال الدروس التي تتركها. ان المغانم التي تحققها دولة واحدة خلال الحرب قد يشجع على استخدام الحرب كوسيلة في السياسة. وبمعنى آخر ان الحرب احياناً هي معدية فأن احتلال اليابان لمنشوريا قد شجع بالتأكيد موسوليني للاعتقاد بأن مقدوره شن عدوان علىاثيوبيا بدون اثارة معارضة مضادة له من قبل الدول الكبرى. وان النجاح في اثيوبيا بدوره قد شجع كلا من ايطاليا والمانيا للتدخل في الحرب الاهلية في اسبانيا. كما ان النجاحات المتلاحقة لهتلر شجعته للعدوان على الدول الاوربية الواحدة تلو الاخرى لتقوده نحو الحرب العالمية الثانية. ان الافتراض بأن الحرب الناجحة تشجع علىاثارة حرب اخرى هو في الحقيقة احد العوامل التي دفعت الرئيس الامريكي الاسبق ترومان لاعطاء الاوامر بالتدخل في كوريا عام ١٩٥٠. وقد اقتنع الرئيس الامريكي بأن افشال عمق عدواني شيوعي سوف يثبط من عزم الاعمال العدوانية اللاحقة. ونفس

---

(١) Ibid, p.136

الافتراض ينطبق على الحرب في فيتنام اذ سعت الولايات المتحدة بعدم السماح للشيوعيين من تحقيق النصر خلال حرب فيتنام[١].

وتساهم القومية بأثارة الحروب ايضاً وتحت هذا الاطار تأتي حروب لتحرير القومية في القرنين التاسع عشر والعشرين. ان تحرير دول البلقان من الحكم العثماني وتوحيد ايطاليا والمانيا قد تحقق عبر الحروب. وفي القرن العشرين فأن الحروب الوطنية قد انتقلت من اوربا الى آسيا وظهرت الثورات في السنوات المعاصرة في اندونيسيا وفيتنام ضد السيطرة الاوربية[٢]، ثم انتقل ذلك الى مختلف شعوب المستعمرات التي ناضلت من اجل الحصول على استقلالها.

**٣. الاسباب النفسية-الاجتماعية**

يرى البعض بأن العنف هو عبارة عن حاجة طبيعية في السلوك الانساني، ومن خلال هذه الحقيقة فأن الفيلسوف البريطاني هوبز قد عرف التبرير السياسي عند الانسان بالصراع من اجل السيطرة على الاخرين. وان الدارسين المعاصرين للسلوك الانساني قد توصلوا الى انه بدون قوة تقييد مشتركة فأن العدوان والحرب سيهيمنان على العلاقات بين الناس. وقد ذكر الانثربولوجي البريطاني انطوني ستور بأن الناس يمتلكون نظاماً نفسياً-كيمياوياً يلبي التهديدات والفشل بواسطة توليد سلوك عدواني. فهناك اساس نفسي للعنف عبارة عن سلسلة ردود الافعال التي تعد جسم الانسان للقتال. وعلى الرغم من سجل الانسان في تاريخ الحروب فأن تساؤلات كثيرة طرحت حول ما اذا كان الاتجاه نحو العنف مسألة فطرية عند الانسان. وقد

---

(١) **Ibid, p.138**

(٢) **Mills A. Lennox and Charles H. Mclaughilim "World Politics in Transition" Henry Holt and Company, New York, 1957, p.98**

طرح روبرت آردي بأن الناس يشبعون رغباتهم من اجل الهوية والامن والتحرر باللجوء الى الحرب. وقد انتقد جيوفركورير الانجليزي نظرية آردي حول النظرة العدوانية عند الانسان واشار الى ان المعلومات التجريبية المتعلقة بنظرية آردي تنبع من دراسة السلوك الحيواني. وان هذه المعلومات طبقاً لكورير لا يمكن ان تتحول الى دائرة العلاقات الدولية بدون ان تعمل على نقلها الى منطق التحقيق العلمي(١).

ويعزو الانثربولوجي الانجليزي مالينوسكي الحرب الى الاسباب الثقافية ويرفض المفهوم الفرويدي الذي يفسر وفقاً لفطرة عدوانية ويرى بأن الحرب هي بدون شك ظاهرة ثقافية. وان محدداتها الاساسية هي اصطناعية وليست متأصلة في الطبيعة الانسانية. وحينما نواجه عدة نظريات تؤكد بأن الحرب هي متأصلة عضوياً في بعض العوامل البيولوجية والتي هي محرض للانسان ولكن مالينوسكي يؤكد بأن التحليل المبسط للسلوك ينجم عن عمل واحد او اكثر من المواجهات النفسية الاساسية او من بعض الاشياء نتيجة التداخل مع المصالح الثقافية ومن الشهوات والرغبات وذلك حينما تكون الشهوة والجوع والطموح والثروة مهددة، فأن العدوان يقع. ويرى كلوكوهين بأن الاسس النفسية عند الافراد للاعتداء تظهر بواسطة الحرمان، ويلاحظ كلوكوهين بأن الاعتبارات النفسية في شن الحروب تظهر عندما يهدد امن الافراد او يهدد تماسك الجماعة. وهذا يعني بأن جزءاً من مشاكل الحرب يقع في انعدام الامن بالاضافة الى مشاعر ورغبات الافراد الذين يقودون مصائر الشعوب(٢). ويمكن ان نضيف بأن الخوف يشكل احد اسباب الحروب. وبقدر

---

(١) Theodre Couloumbis and James Wolfe op-cit, p.198

(٢) Padelford and Lincolin "International Politics", op-cit, p.262-264

ما تعد الاسلحة ضرورية لحفظ الامن ولكنها من جهة اخـرى تولـد الشـك والخوف الذي يزيد من خطر وقوع الحرب[١].

وكذلك تلعب الاضطرابات الداخلية دوراً في اثارة الحرب، فالـدول التي تعاني من ضعف في التماسك الداخلي تدعو الى الحرب لابعاد الانظـار من الداخل الى الخارج. فقد احتل موسوليني اثيوبيا لاغراض تحقيق الوحـدة الوطنية في ايطاليا[٢]. وتعد الحرب عند ذلك وسيلة لجمع الصـف الـوطني وتحقيق الوحدة الوطنية.

وللحرب اثار هامة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسـي للاطراف المتحاربة وهذا يؤثر بالنتيجة على سـلوكهم. فـالحرب العالميـة الاولى هي التي سمحت للبولشفيك المسك بالسلطة في روسيا. كما ان الحرب العالمية الثانية هيأت الفرصة لتوسيع السيطرة الشيوعية على شرق وجنـوب شرق اوربا والصين وكوريا الشمالية. وان هذه التطورات التي كان لها اثار على السياسة الدولية قادت الى قيام الحرب الباردة. ونفس الشيء فأن الحرب العالمية الاولى وما بعدها قد ادى الى تغييرات في المانيا مما سهل من بزوغ هتلر وادى ذلك الى اندلاع الحرب العالمية الثانية[٣]. لقد توقع هتلر ان اقامة امبراطورية هو امر يمكن ان يدوم، وان الحرب كانت الوسيلة التـي يمكـن بواسطتها فرض ارادة المانيا على دول اوربا التي نظرت الـى ان الحـرب كانت تعني الوسيلة الوحيدة التي يمكن بموجبها تجنب السيطرة الالمانية[٤].

---

[١] **Mills Lennox and Charles Mclaughilim, op-cit, p.98**

[٢] **Ibid, p.98**

[٣] **Van Vernon Dyke, op-cit, p.98**

[٤] **Mills Lennox and Charles Mclaughilim, op-cit, p.138**

### ٤. الاسباب الدينية-الايديولوجية

لقد كان الدين سبباً مهماً من اسباب قيام الحروب مثل الحروب بين البروتستانت والكاثوليك[١]، والحروب بين روسيا والدولة العثمانية كان مردها جزئياً اسباب دينية. اذ كانت روسيا تطالب بحماية الاقلية الارثوذكسية في الدولة العثمانية.

ولعبت الحرب دوراً قوياً في الصراع بين الايديولوجيات والثقافات والحضارات، ويبدو واضحاً في العملية التي توسعت فيها المسيحية في اوربا وفي الجزء الغربي منها.

وان الاسلام قد اتسع وانتشر الى مساحات واسعة بواسطة الفتوحات الاسلامية. ولعبت افكار الثورة الفرنسية في تأجيج الحرب وانضم ليبراليو وثوار الاقاليم الاوربية الى صفوف الجيش الفرنسي ضد حكوماتهم لتحرير شعوبها من النظم التقليدية[٢].

ان الافكار والتكنولوجيات الغربية قد رافقت السياسة الاستعمارية الغربية في التغلغل في آسيا وافريقيا. وان التوسع الاقوى للايديولوجيات والقوميات قد حقق انتصاره بشكل كبير عبر الحرب. نذكر بأن الايديولوجيات النازية والفاشية فقدت مصداقيتها من خلال الحرب. ولعب الصراع الشرقي-الغربي ابرز تعبير عن المواجهة الايديولوجية خلال القرن العشرين، وكان المعسكرين ينظران الى بقاءهما بشكل كبير بالطرق العسكرية.

---

(١) Ibid, p.98

(٢) د.كاظم هاشم نعمة "العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص١٨٠.

# الفصل السادس

# توازن القوى

## المبحث الاول

## مفهوم توازن القوى

يعد توازن القوى بمثابة احد الحلول لمعضلة ممارسة القوة في العلاقات الدولية. والتامل في دور القوة يعيدنا الى حالة الفطرة التي كانت قائمة في المجتمع الانساني في قديم الزمان. فالانسان يميل دوماً الى الصراع مع اقرانه البشر للبحث عن المنفعة او دفاعاً عن امنه وطمعاً في المجد اذ مثلت حالة الطبيعة وضعاً دائماً وثابتاً في العلاقات الدولية عبر ذلك عن محاولة الدول للبحث عن التوازن فيما بينها من اجل منع سيطرة دولة واحدة على العالم[١].

ان كلمة توازن كما يرى رينولدز "تثير الانطباع الذهني بوجود ميزان مع ثقل في كل واحدة من الكفتين بحيث تتوازن المقادير في الكفتين في حالة التعادل. ان توازن القوى يقصد به حينئذ وصف حالة تكون فيها دولتان او مجموعتان من الدول او كل دول العالم المتجمعة حول مركزين، تفهم انها تتصرف تقريباً بنفس المقادير من القوة"[٢]. ويرى الاستاذ كونيسي رايت بان توازن القوى بوصفه نظاماً مصمماً لادامة الاعتماد الراسخ في كل دولة اذا ما حاولت الاعتداء فانها ستجابه بجمع لايقهر من الاخرين"[٣]. ويعرف فاتيل توازن القوى "بانه تنظيم الامور بحيث لاتوجد قوة قادرة على

---

[١] مارسيل ميرل سوسيولوجيا العلاقات الدولية مصدر سبق ذكره ص ٥٧- ٥٨.

[٢] P.A. Reynolds, op-cit, p.190

[٣] Fredreick Hartmann, op-cit, p.306-309

ان تسود بصورة مطلقة او ان تفرض قوانين علـــى الاخـــرين"[1]. ويـــرى شوارزنبرغ بان "توازن القوى هو "تعادل او قـــدر مـــن الاســـتقرار فـــي العلاقات الدولية بحيث ينبثق تحت اوضاع ملائمة من تحـــالف دول او فـــي ادوات اخرى"[2].

اما ستيفن روزن يعرفه بانه مفهوم ذو معان كثيرة خصوصاً التعادل واللاتعادل او التناوب في الهيمنة بالاضافة الى كونه مبدا شـــاملاً تاريخيـــاً خاصاً[3].

ان توازن القوى مصطلح يشو به الغموض ويعني عدة اشياء : التعـــادل واللاتعادل واللاتوازن . ويرى كراب ان التوازن يعني اشياء ثلاثة:

١- انه يعني المساواة التامة في القوة بحيث لاتؤدي الى هيمنة احد الاطراف على الاخرين.

٢- انه يعني وجود طرفين متساويين وان دولة ثالثة تقوم بمهمة الحفاظ على التوازن وتسمى بالدولة الحاملة للميزان.

٣- قد يؤدي التوازن الى ترجيح كفة احد الطرفين علـــى حســـاب الطـــرف الاخر مما يمنحه هيمنة على خصمه.

وهناك مشكلات ثلاث عند الحديث عن التوازن:

١- يعني التوازن رجحان القوة، فالدولة تسعى لان يكون التوازن لصـــالحها وبالتالي فهي تعمل قدر الامكان للحفاظ على التوازن المرغوب.

٢- التوازن يعني التعادل في القوة ففي ظل توازن الرعب النووي يسعى كل عملاق نووي الى جعل خصمه يحجم عن اســـتخدام اســـلحته النوويـــة، بالرغم من أي من العملاقين النووين لايمتلك تفوقاً على خصـــمه فـــان

---

[1] Ibid, p.307

[2] Palmer and Perkins, op-cit, p.243

[3] Steven Rosen, op-cit, p.205

تعادلاً تقريبياً يقوم في النهاية لذا تكون هناك رغبة قائمة في الحفاظ على مبدأ التعادل مما يؤدي الى السلام والاستقرار.

٣- التوازن يعني توزيعاً للقوة الشاملة وان اختلال في التوازن الاقليمي يؤثر على التوازن العالمي باية صورة من الصور[١].

والمقصود بان توازن القوى يعني التعادل هو ضمان التعادل في القوة بين الدولتين او المجموعتين من الدول وهكذا لن تتمكن دولة او دول من القيام بالعدوان لوجود قوة مقابلة لها ونظرياً فان نظام توازن القوى هو احد الانظمة الذي توظف فيه القوة او التهديد لتغيير التوازن . واذا ما حاولت دولة تعديلية السعي لتحقيق مصالحها التجارية او الاقليمية فان التغيير في القوة يمكن ان يعطي الضوء الاخضر للقيام بالتصحيح او التعديل والضوء الاحمر لمنع اية دولة تريد مقاومة التغيير كما ان أي تحد غير مسموح به للهياكل القائمة عن طريق اقامة الاحلاف يعد امراً ممنوعاً بين قوى الوضع القائم. وتحت توازن القوى فان كل دولة يجب ان تكون على استعداد نتيجة لتغيير الظروف الدولية لتغيير مساندتها من دولة ومجموعة دول اخرى الى غيرها اذا وجدت ان قيم الاخيرة تتفق مع قيمها ومصالحها[٢].

وحينما نتحدث عن توازن القوى بين الهند وباكستان فنحن نتحدث عن تعادل بينهما في القوة في المجال العسكري والعلاقات بين هاتين الدولتين مع القوتين العظميين اثناء الحرب الباردة كانت متعادلة ايضاً. وبالتالي كان بالامكان منع اللاتعادل بواسطة قوة فائضة ممنوحة من الخارج. بايجاز ان التعادل قائم بين الهند وباكستان لان اياً منها لايمتلك قوة او تاثير اكثر من الاخر واياً منها لايستطيع افساد التوازن[٣].

---

[١] Cecil V. CrabbJr "Nations in Multipolar World" op-cit, p.45-46

[٢] John Burton "International Relation" Op-cit, p.56-57

[٣] Steven Rosen and Johns Walter, op-cit, p.203

والمعنى الاخر لتوازن القوى اللاتعادل وهو الموقف الذي تحقق فيه دولة واحدة او عدة دول توازن قوى لصالحها بحيث يمكن منع اية محاولة لافساد الوضع القائم وفي هذه الحالة فان التوازن القوى له صلة قوية جداً بالحفاظ على الوضع الراهن وكل دولة في حلف معين تفسر توازن القوى بالمعنى الذي يحقق التوازن لصالحها والذي بواسطته يتم الحفاظ على السلام الذي يتلائم مع اختياراتها الخاصة وفي هذا المجال فان هناك فرصة للنجاح او الفشل للدولة التي تريد تصحيح التوازن ويمكن اجراء التصحيح او التعديل من قبل الدول التي ترفض الوضع الراهن[١]. والمثال على ذلك هو توازن القوى بين الدولتين العظميين في ظل نظام ثنائي القطبية فالتوازن كان يعتمد اعتماداً اساسياً على القوة العسكرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

وبشكل عام يمكن ان يقال بانه في ظل علاقاتهما التنافسية ليس لاحد الطرفين كفة اعلى وليس بوسعه الاعتماد على المصادر العسكرية والدبلوماسية والمصادر الاخرى اكثر من الاخر. فخلال الحرب الباردة لم يكن طرفاً الصراع متساويين بشكل مطلق في قدراتهم العسكرية كانت الولايات المتحدة تتميز عن الاتحاد السوفيتي من الناحية التكنلوجية ولكنهما متعادلين من الناحية العملية والولايات المتحدة اصبح لها هامش واسع للتاثير والقدرة على تفعيل ارادتها من خلال مصالحها الاقتصادية بالرغم من التفوق المتبادل في الاسلحة وفي ميزان الرعب فان توازن القوى قد اصبح لصالح الولايات المتحدة وان توازن القوى بينما اخذ يعرف باللاتعادل[٢].

ويعني توازن القوى اللاتوازن وذلك عن طريق سعي احد الاطراف للتفوق على حساب الميزان[٣]. اذ يتم التناوب من التعادل الى اللاتعادل او

---

[١] John Burton "International Relations" Op-cit, p.58

[٢] Steven Rosen and Johns Walter, Op-cit, p.204

[٣] P.A. Reynolds, Op-cit, p.199

التناوب في اللاتعادل ومن الهيمنة لطرف واحد الى هيمنة للطرف الاخــر. فحصول اسرائيل على منظومات اسلحة يؤثر على توازن القوى في الشــرق الاوسط ويؤدي الى تعزيز مكانتها الاستراتيجية فاعتراف المانيــا الغربيــة باسرائيل عام ١٩٦٥ ساهم في تغيير القدرات الكامنة لاسرائيل نحو حيــازة سلع صناعية واسلحة ومنحها صديق قوي ودعمها في سياستها المساومة مع العرب[1]. وكذلك ايضاً ساهم التعاون الاستراتيجي الامريكي- الاسرائيلي في تعزيز قدرات اسرائيل العسكرية في الشرق الاوسط ودعــم تفوقهــا علــى العرب.

ويعد توازن القوى السياسة التي تحافظ على السلم لان التوازن يقــوم على القوة وعلى استعداد كل طرف لمجابهة الطرف الاخر ويمتلك كل منهــا قوة متعادلة تقريباً، وفي وقت معين فانهما سيمتنعان من اللجوء الى الحــرب لان صراعاً بين القوى المتعادلة في القوة لايمكن ان يمنح احدهما نصراً على الاخر وانما في الاغلب يؤدي الى الدمار وبهذا المعنى يمكــن ان نتصــور توازن القوى لايشكل تهديداً للسلام بقدر ما هو ضمان له فقيــام الدولــة "أ" بتطوير قدراتها العسكرية وتحقيقها تفوقاً على الدولة"ب" سيشكل عاملاً فــي قدرتها على الحاق الهزيمة بالدولة"ب" التي تضطر الى التحالف مع الدولــة "ج" من اجل التخلص من تهديد الدولة "أ" وبالتالي سيتم اعادة التوازن معهــا ومتى ما عاد الوضع السابق فسيكون بمقدور توازن القوى من الحفاظ علــى السلام. ومع ذلك فهناك من يعتقد بان هذه الحقيقة لاتــتلائم مــع الانمــوذج السابق وذلك لعدم وجود توازن بالمعنى الدقيق للكلمة الا فــي حالــة كــون الطرفين يتمتعان بقوة متعادلة. وفي الحقيقة هناك اذن توازن تقريبي وان أي طرف يكون بمقدوره الحصول على قوة هامشية يمكن ان يقود الى التــوتر ومن المحتمل ان يؤدي ذلك في الوقت معين الى الحرب والمثال على ذلــك

---

(1) **Steven Rosen and Jones Walter, op-cit, p.204-205**

عندما تكون العلاقات بين"ب"و"ج" غير ودية في فترة معينة وحتى في حالة وجود توزان تقريبي فان الطرف الذي سيقوم بشن الحرب ربما سيكون له حظ كسبها ايضاً، وعند ذاك لن يساعد التوازن على حفظ السلام فضلاً عن ان مثل هذه التوازنات يمكن ان تتزعزع وتضطرب بسرعة وربما يتم التحالف بين"أ" و"ج" على سبيل المثال[1].

ان من نتائج حصول توازن القوى هو قيام الاحلاف. والحلف يتأسس نتيجة احساس الدولة المنظمة اليه بوجود تهديد مشترك وبسبب ذلك ترتبط الدول بعضها بالبعض الاخر. وان تشكيل حلف او كتلة سيؤدي وبشكل لايقبل الشك الى تشكيل حلف مناهض له كما ان قيام الحلف يرتبط اصلاً بالغرض الذي اسس من اجله ومن هنا يتوجب علينا التمييز بين انشاء الحلف وبين مقاصد صناع القرار. ومن اجل التمييز بين الافعال والمبررات فيمكن ان نتصور ان اسلحة الدولة "ب" يمكن ان تهدد الدولة "أ" اذا كانت تخشى من ان هذه الاسلحة ربما تستخدم ضدها. وهكذا فان الحلف الذي تقيمه الدولة "أ" سيكون هجومياً اذا كان هو الغرض الحقيقي من اقامته. والمشكلة في التوازن تكمن في ان الدول لاتكتفي بالتوازن وانما تحاول الحصول على قوة فائضة اكثر مما لدى الخصم مما يندفع الاخير للحصول على قوة مماثلة وهكذا يندفع الطرفان في سباق التسلح.

ان المسالة الهامة في هذا الصدد هو ان القوة الهامشية او الفائضة لا ينبغي ان تكون مدعاة لافساد التوازن، فالمطلوب من اطراف التوازن تحقيق الاستقرار رغم كونه استقراراً مؤقتاً تشوبه درجة معينة من الخطورة واذا كان الردع النووي اكثر استقراراً من سالفه فان توازن القوى التقليدي قد عكس الكثير من حالات الصراع والحروب. والتوازن قد يحقق او لا يحقق

---

[1] **Robert-Straus Hupe and Stefan Possony "International Relations" MaGraw-Hill Book, com, inc, New York, 1954, p.291**

التعادل طالما استمر سباق التسلح ولان ايا منهما لا يسعى للبقاء باقل قوة من الطرف الاخر[1].

ان التوازن هو النظام الذي اما يكون فيه للمشاركين هدف مشترك لتحقيق علاقة مشتركة او ان يعمل تحت أي ظرف خارج هذا الاطار عملياً كلما تساوت الضغوط بواسطة الضغوط المضادة[2]. ومن الواضح، ومنذ قيام مجموعتين من الاحلاف، وان كانتا قد اقامت وبشكل متبادل تعادلاً في القوة، فأنه لربما لا يؤدي ذلك الى حالة من الاستقرار. وبدون شك سيعتمد ذلك على قدرة الطرفين على المباراة التي يخوضونها. وعلى العكس فاذا كان طرف يسعى لهدم توازن القوى فان النتيجة ستكون استقراراً غير مرغوب فيه. ان هذه الامثلة تدل على ان النتائج لا تتحدد بالمقاصد، ولكن تحديد المقاصد هو ليس امراً سهلاً كما يتصوره هذه الامثلة. فأن درجة القصد الهجومي والدفاعي للدول التي تقيم الاحلاف لا يمكن استنباطه من خلال الحقيقة المبسطة كون الدول هي التي صنعتها. وكل ما بوسعنا معرفته حقيقة بأن الاحلاف قد تكونت من الدول التي تشعر بتعرضها لخطر مشترك وترتبط سوية بسبب ذلك. ولكن الحقيقة لا تدلنا كيف تسعى الدول لاستخدام الحلف، ولا ماذا ستكون عليه النتائج. وكل ما نعرفه بأن تشكيل كتلة مقابلة سيؤدي وبشكل لا يقبل الجدل الى قيام الحلف المنافس له[3].

وبدون شك ان توازن القوى هي سياسة مرفوضة من قبل القوى التي تسعى الى تغيير الواقع ومحكوم عليها بالفشل، ومن اجل ان يكون توازن القوى فعالاً فيجب ان يكون متغيراً وديناميكياً[4].

---

[1] Frederick Hartmann Op-cit, p.306-309

[2] Ibid, p.307

[3] Ibid, p.305-306

[4] Palmer and Perkins, Op-cit, p.244

وللنظام السياسي داخل الدولة انعكاسات على توازن القوى التي هي سياسة ليست ملائمة لا للدول الدكتاتورية ولا للدول الديمقراطية ما لم تكن الاعتبارات الجغرافية والسياسية والعسكرية ملائمة ايضاً. فالديمقراطية لاعب رافض وقائد ضعيف في لعبة توازن القوى لانها تهتم بشدة في سياسات القوى. وان الدكتاتوريات من جهة ثانية تهتم في مسائل الصراع والتنافس بأقامة القواعد التي تتلائم مع معتقداتها[١].

ان توازن القوى هو مبدأ اجتماعي عام تدين له جميع المجتمعات التي تضم عدداً من الوحدات السياسية المستقلة. وان مساعي الدول للحفاظ عليه ليست حتمية فحسب، بل تؤلف عامل استقرار سياسي في مجتمع الدول المستقلة ذات السيادة. فعندما يتعرض التوازن للاضطراب اما بفعل قوى خارجية او نتيجة تبدل عنصر او اكثر من العناصر التي تؤلف النظام، فأن هذا النظام يبدي ميلاً لاعادة التوازن الاصلي او لاقامة توازن جديد. وهناك افتراضات يقوم عليها التوازن، فالعناصر التي يجري التوازن بينها ضرورية للمجتمع بسبب الحق في الوجود اولاً وانه في حالة الافتقار الى التوازن فأن عنصراً من العناصر لابد وان يتفوق على العناصر الاخرى، متجاوزاً حقوقها ومصالحها وملحقاً بها في النهاية الخراب والدمار ثانياً[٢].

ان توازن القوى هو لعبة الدول الكبرى بالرغم من ان الدول الصغرى تأتي في المحصلة وهي غالباً ما تكون ضحاياها، وتعد في احسن الاحوال بمثابة متفرجين بدلاً من لاعبين. وان الدول مجبرة على منع دولة اخرى او مجموعة من الدول من تحقيق اهدافها في الهيمنة على الاخرين لانها اذا ما فشلت فانها تجازف بوجودها. ففي ظل الحرب الباردة لم يكن

---

[١] **Ibid, p.245**

[٢] **هانز جي موركنثاو "السياسة بين الامم" ترجمة خيري حمادي، الجزاء الاول، ط٢ القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥، ص٢٣٩-٢٤٠.**

بوسع صانع القرار الامريكي سوى تحقيق اهداف محدودة من اهدافه الداخلية والخارجية. فاذا كان بأمكان الاتحاد السوفيتي او الصين تحقيق سيطرة عالمية فلن يكون بوسع صناع القرار في هاتين الدولتين تحقيق اهدافهم المرسومة اذا اصبح العالم تحت الهيمنة الامريكية. لذا فالتمسك بمفهوم توازن القوى يعني رغبة الدول في البقاء والحفاظ على استقلالها عند صياغة سياساتها. ومن هنا يصبح الحديث واضحاً بأن توازن القوى يعد قانوناً اساسياً للحياة مثل قانون الجاذبية الذي يحكم سلوك الاشياء[١].

ومن ضمن المفاهيم التقليدية في دراسة العلاقات الدولية ان توازن القوى يحدد فقط بواسطة القوة العسكرية ولكن على العكس من ذلك نجد ان المفاهيم الحديثة في العلاقات الدولية تقر بالتأثير النسبي للقدرات العسكرية على توازن القوى لان هناك عوامل اخرى تلعب دوراً الى جانب القوة العسكرية. اذ علينا ان نميز بين القوة العسكرية من جهة والقدرة بمفهومها الشامل من جهة اخرى. ان المفهوم الرئيسي في توازن القوى هو اثر القدرات الاقتصادية في التوازن. فاليابان دولة ذات قدرات عسكرية محدودة اصبح لها تأثير اقتصادي في العلاقات الدولية، مثل تأثير امكاناتها الاقتصادية على العالم ولاسيما على الدول النامية. وحتى بدون القوة العسكرية فأن تأثيرها الاقليمي يزداد بشكل متسارع ويقوم على علاقاتها الاقتصادية الثنائية وعلى قدرتها في قيادة آسيا والباسيفيكي في مجال التنمية الدولية. ونفس الامر بالنسبة للاتحاد الاوربي وزيادة قدراته التنافسية، فبالرغم من اعتماده على الولايات المتحدة من ناحية الامن العسكري فأنه سيشكل اكبر منافس لها في المستقبل[٢].

---

[١] **Cecil V. Crabb Jr. Op-cit, p.43-44**

[٢] **Steven Rosen and Jones Walter op, cit, p.208-209**

## المبحث الثاني

## وسائل توازن القوى

ويقصد بها الوسائل التي تستخدم الدول لتحقيق التوازن وتشمل:

**اولاً: الاحلاف**

تعد الاحلاف من اكثر التدابير المتعارف استخدامها بوصفها وسيلة فعالة في نظام توازن القوى إذ إن ظهور التهديد في منطقة معينة يكون دافعاً للدول التي تعيش فيها للتكتل وتشكيل الاحلاف ولاسيما ان الاحلاف قد اثبتت جدارتها في تحجيم طموحات بعض الدول. وبصورة عامة وجدت الاحلاف الدائمة والمؤقتة ذات الصيغة المتغيرة وتطبيقاتها بشكل مستمر في تاريخ اوربا الحديث[١].

وفي نظام توازن القوى التقليدي فان اقامة الاحلاف ليس سوى لغرض تفعيل نظام التوازن وذلك من اجل الحفاظ على الاستقرار ومنع قيام الحرب. وان الاحلاف اخذت تستخدم القوة فقط لتحقيق الاهداف في نطاق توازن النظام ومنع حالة اللاتوازن فيه. وان الاحلاف اخذت تستخدم للسيطرة على القوة التي بدورها توظف لتشغيل نظام التوازن[٢].

ان الاحلاف هي وسائل فعالة لحل بعض المشاكل وليست علاجاً لجميع امراض المجتمع الدولي. وفي عالم لم يحصل فيه التعاون السلمي بين الدول الكبرى حينما يكون هناك خطر للحرب فان الاحلاف ذات الاغراض هي مسالة خطيرة كما انها تجعل القوى تحت شكوك وتدعوهم الى عمل مضاد. وخلال السنوات السبعة عقدت روسيا وفرنسا حلفاً ضد بروسيا و هذا الحلف كان في الاصل ذو صلة باغراض دفاعية[٣].

---

[١] Palmer and Perkins, op-cit, p.254

[٢] John Burton "International Relations" Op-cit, p.77

[٣] Robert Strauz-Hupe and Stefan Possony, Op-cit, p.280

**والاحلاف على نوعين:** احلاف هجومية واحلاف دفاعية وكلاهما يتعلق بتوازن القوى. بالنسبة للحلف الهجومي فانه يسعى لافساد التوازن لصالح اطرافه. و الاحلاف الدفاعية تهدف لاعادة التوازن او قلبه لصالح الدول التي تقوم بتشكيل الحلف[١]. ومن الصعب التمييز بين حلف دفاعي واخر هجومي لان كليهما بنظر صانعيه هي احلاف دفاعية وهذه العبارة تجعل الاحلاف مؤسسات مشكوك بها[٢].

واذا لم يكن هناك خطر واضح لاندلاع حرب فان اقامة حلف تستخدم عادة لاغراض هجومية والتاريخ يبين لنا عدة امثلة لعدة دول دخلت في الاحلاف كخطوة نحو الحرب الوقائية. ففي عام ١٦٩٩ سعت روسيا وبولندا والدانمارك لتحجيم قوة السويد في البلطيق واقامت حلفاً سرياً وفي السنة التالية بدات العمليات الحربية وان هذه الحرب كانت بداية لانهيار قوة السويد ممهدة الطريق العام امام صعود روسيا. وفي عام ١٧٩٨ وقعت روسيا وبريطانيا والنمسا ونابولي والبرتغال وتركيا حلفاً هجومياً تحت زعامة قيصر روسيا ضد فرنسا وشنت الحرب ضدها مما ادى في النهاية الى قهر الثورة الفرنسية[٣].

واذا كانت احلاف الحروب فعالة فانه من العقلانية ان نجزم بانه تحت ظروف معينة يمكن ان تكون الاحلاف الدفاعية فعالة ايضاً وقبل ان يكون أي حلف فعال عملياً فانه من الضروري ان تنحاز الدول الى معسكر معاكس لأعدائها لقد اصبحت الاحلاف ضرورية لايقاف معتدي او لتجنب الحرب اذا كان هذا مستحيلاً لربح القضية في اقصر وقت وباقل خسائر[٤].

---

[١] Palmer and Perkins, op-cit, p.254

[٢] Ibid, p.255

[٣] Robert Strauz-Hupe and Stefan Possony, op-cit, p.28

[٤] Ibid, p.281

ان التاريخ يرينا بان الاحلاف يمكن ان توقف المعتدي فبعد عام ١٨١٥ كانت فرنسا ترغب في استخدام القوة كوسيلة للتخلص من الشروط التي فرضت عليها في تسوية باريس الا ان محاولتها باءت بالفشل لانها واجهت حلفاً رباعياً تكون من بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا قد تم كذلك ايقاف محاولتها من اجل ان تلعب دوراً في الشرق الادنى وذلك بواسطة معاهدة لندن المعقودة بين بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا[١].

وظائف الاحلاف في توازن القوى:

**اولاً: تقويض قوة الخصم:** دأبت الاحلاف علىاضعاف قوة العدو ولايكتمل ذلك الا من خلال استخدام الدبلوماسية والدعاية عن طريق الجمع بين الاثنين وفي هذا المجال هناك اثنين من الاهداف الرئيسة:

أ- اضعاف ائتلاف العدو الحالي او المحتمل بواسطة واحد او اكثر من اعضائه.

ب- القضاء على آمال الأعداء في الحصول على حلفاء جدد من دول غير منخرطة في الأحلاف وذلك بابقاء هذه الدول محايدة.

ان أي تحالف هو غير ثابت لان مسالة القوة المشتركة لاتعكس مفهوماً مطابقاً عند كل اعضاء الحلف وفي كل الاوقات، عوضاً عن الاختلافات في المصالح الوطنية اذ ان الاختلافات تختفي بسبب احتضانها من خلال خيارات سياسة بديلة ولاسيما اذا كان الخطر محدقاً ومتساوياً في الخطورة لكل المصالح الحيوية لهؤلاء فسيكون انحلال الحلف عندئذ صعباً ومن النادر ان تتوفر كل هذه الصعوبات في وقت واحد ولفترة طويلة من الزمن ولاسيما عندما تكون التكتلات كبيرة عددياً كما هو الحال في ظل نظام توازن القوى ثنائي القطبية ويصعب الحفاظ على وحدتها[٢].

---

(١) Fredrick Hartmann, op-cit, p.326

(٢) Ibid, p.322

**ثانياً: سحب الحلفاء:** ان من سمات التوازن هي مساعي كل طرف لاضعاف الخصم وذلك بمساعيه العسكرية والدبلوماسية لسحب حلفاء خصمه الى جانبه وفي ظل التوازن القوى التقليدي كانت الاطراف تقوم بتغيير جهة التمحور حسبما تميله عليها مصالحها الامنية وفي ظل نظام توازن القوى ثنائي القطبية يمكن ان نؤشر انسحاب يوغسلافيا الكتلة السوفيتية وانتهاجها لسياسة عدم الانحياز بالرغم من بقاءها دولة شيوعية. انها لم تعد تشكل ثقلاً سوفيتياً فضلاً عن ان الغرب قد حقق مكسباً باضعاف التاثير الشيوعي ولجوء يوغسلافيا الى انتهاج سياسة انفتاح سياسي واقتصادي وتمكنت من ان تحقق قدراً من التوازن بين المعسكرين[1].

**ثالثاً: تحطيم امال حلفاء الخصم الجدد:** ان تدمير العدو معنوياً في اطار توازن القوى يتمثل بتجريده من حلفائه. وكذلك باقناع الدول المحايدة او المنفردة بان بقائها على الحياد سوف يحقق لها مكسباً ولاسيما اذا ما اندلعت الحرب او عند اندلاعها اذا كان العدو يشعر بصعوبة الحصول على مثل هؤلاء الحلفاء. وهكذا اذا ما فشل العدو في تحقيق هذه المكاسب فان قوة التعادل ستلعب دورها. لقد لجأ بسمارك الى هذا الاسلوب من اجل تحقيق مشروعه في العلاقات الدولية المتمثل بجمع كل الاقاليم الالمانية تحت زعامة بروسيا فقد عمد بسمارك الى منع كل من فرنسا وروسيا من مساندة النمسا وسعى الى كسب حياد روسيا في صراعاته الاوربية. وقد تحقق له تطمين روسيا بالصداقة والحياد في شباط ١٨٦٣. ومع اندلاع التمرد البولندي ضد روسيا فقد ضمن بسمارك قيصر روسيا الى جانبه وتحقيق التعاون التام معه وهكذا تمكنت روسيا المدعومة من بروسيا من تحدي بنجاح محاولات تدخل

[1] Ibid, p.324

بريطانيا والنمسا وفرنسا واستطاع بسمارك من ضمان حياد روسيا في حروبه التالية مع النمسا وفرنسا[١].

هناك مطلبان اساسيان لقيام حلف فعال: الاول هو امتلاك الحلف لقوة كافية لتحقيق الهدف الذي اقيم من اجله، اما المطلب الثاني ويتمثل في وجود مصلحة اساسية مشتركة بين الدول المتحالفة. اما الشروط الاخرى لقيام الحلف والمتمثلة بالاستراتيجية والجغرافية والايديولوجية المشتركة والتشابه في الثقافات والتكامل الاقتصادي. فهذه الشروط تساعد على جعل الحلف اكثر استقراراً ودواماً. وهكذا قد شكل التحالف مع الاتحاد السوفيتي حجر الزاوية للسياسة الخارجية الامريكية اثناء الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من البعد الجغرافي والاختلافات الايديولوجية والثقافية بين الدولتين فانهما قد عبرتا عن رغبة حقيقية في التعاون مع بعضهم البعض ومع بريطانيا بشكل فعال من اجل انجاز النصر التاريخي على المانيا[٢].

**ثانيا: سياسة التفرقة:** ويقصد بها قيام الدول الكبرى بتفرقة خصومها ومنافسيها بغية انقسامهم وبث الفرقة بينهم ومنع توحدهم. والافتراض الرئيس لهذا المبدأ هو ان التجزأة والانقسام سوف تجعل القوى المنافسة ضعيفة[٣].

وعلى الرغم من ارتباط هذا المبدأ بنظام توازن القوى الا انه احياناً يمارس كمبدأ للسيطرة على الدول. فقد تبناه الرومان من اجل تحقيق اهدافهم للحفاظ على سيطرتهم على الشعوب التي خضعت لهم. وكذلك استخدمته الدول الاستعمارية بغية الاحتفاظ بالاقاليم التي احتلتها. وقد استخدمت بريطانيا بفطنة هذا المبدأ للحفاظ على ممتلكات امبراطوريتها وحتى وقت

---

(١) **Ibid, p.326**

(٢) **Palmer and Perkins, Op-cit, p.255**

(٣) **Charles Lerche and Abdul A. Said "concept of International Politics", op-cit, p.118**

قريب. وكذلك كانت سياسة فرنسا التقليدية تجاه المانيا خلال القرن السابع عشر وسياسة فرنسا تجاه القارة الاوربية وسياسة الاتحاد السوفيتي تجاه اوربا الشرقية[١]. ولكن هذا المبدأ وسيلة من وسائل توازن القوى. فلم يكن في صالح بريطانيا ان تتحد دول اوربا خشية من اضعاف تأثيرها في القارة. وبالتالي فأن افلح وسيلة كانت في بث الفرقة بين الدول الاوربية الرئيسة فرنسا والنمسا وبروسيا واقامة توازنات متعددة داخل القارة الاوربية لكي تضطلع بريطانيا بدور الصدارة.

**ثالثاً: التعويضات:** يقصد بها توزيع المنافع الاستعمارية والاقاليم الاستعمارية وتخطيط مناطق النفوذ بين الدول الاوربية الكبرى[٢]. ان هذه الوسيلة المشتركة غالباً ما تستلزم تجزأة الاقاليم بين الدول الاستعمارية، والمثال على ذلك تقسيم الممتلكات الاسبانية في اوربا وخارجها من قبل آل بوربون وآل هابسبورغ في في معاهدة اترخت ١٧١٣ وتجزئة بولندا وتعديل الاتفاقات الاقليمية لمعاهدة سان ستيفانو في مؤتمر برلين. ان التعويضات الاقليمية غالباً ما توضع من قبل الدول القوية على حساب الدول الضعيفة وبشكل اكبر بواسطة الدول المنتصرة في الحروب. وخلال الفترة الاستعمارية ١٨٧٠-١٩١٤ حدثت كثير من الاتفاقات والمساومات بين الدول الاستعمارية وحينما لا تتعلق التعويضات بشكل مباشر في مناطق الاقليم يبقى تطبيق المبدأ نفسه. ان المساومة في المفاوضات الدبلوماسية الناجمة عن المساومات السياسية هي تعبير عن مبدأ التعويضات الذي يرتبط بنظام توازن القوى. والمثال على ذلك المساومات الاستعمارية بين بريطانيا وفرنسا حول توزيع مناطق النفوذ في شمال افريقيا اذا اعترفت بريطانيا بالمصالح الفرنسية في دول

---

[١] Palmer and Perkins, op-cit, p.118

[٢] Ibid, p.255-256

المغرب العربي مقابل اعتراف فرنسا بالمصالح البريطانية في مصر[١].

**رابعاً: التسلح:** تعد مسألة الاستعداد العسكري احدى اهم المسائل التي تشغل اهتمامات الدول الكبرى على باقي وسائل الدفاع. اذ قد تقود هذه السياسات سباق التسلح بسبب الزيادة في التنافس بين القوى الكبرى مما يؤدي الى تعريض العلاقات الدولية الى حالة من الخطورة ووضع من اللاتأكدية، والاكثر من ذلك ان تطوير الاسلحة ووسائل القتال يعمل على زيادة كفاءة قدرة الدولة الهجومية والتي يمكن ان تساعد على شن الحرب. ومن الناحية النظرية فأن توازناً مستقراً في القوة يمكن اقامته بواسطة ايقاف سباق التسلح واجراء تخفيضات متبادلة في الاسلحة من قبل الدول المتنافسة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لتحقيق التخفيضات فأنه يمكن تأشير استمرار سباق التسلح[٢]. وهذه هي الوسيلة الاساسية التي تساعد القوى الكبرى في الحفاظ على التوازن لصالحها. والافتراض الاساسي لذلك هو ان كميات كبيرة من الاسلحة كماً ونوعاً تزيد من قدرات الدولة على الهجوم والردع وان النتيجة لسباق التسلح هي الزيادة في الاعباء العسكرية مما يؤثر كثيراً على ميزانية الدولة[٣].

ان الدولة التي تتسلح هي بحاجة الى قدرات اقتصادية عالية ووفرة في الموارد الاولية بحيث يكون بمقدورها ادامة الانتاج الحربي وخوض سباق في التسلح يعينها في الحفاظ على التوازن مع خصومها ومواكبة تسلحهم. وتشكل حالة سباق التسلح استنزافاً خطيراً للموارد الاقتصادية حتى

---

[١] Charles Lerche and Abdul A. Said, Op-cit, p.118

[٢] Palmer and Perkins Op-cit, p.256

[٣] Charles Lerche and Abdul A. Said, Op-cit, p.118

بالنسبة للدول الكبرى. اذ كان لسباق التسلح في ظل تـوازن القـوى ثنـائي القطبية آثار خطيرة على القدرات الاقتصادية للدولتين العظميين. اما الـدول التي تعاني من ضغوط وتوترات من قبل دول اخرى والتي لـيس بوسـعها مواكبة سباق التسلح معها تضطر الى التحالف مع قوى كبرى للتعويض عن ضعفها العسكري ووهنها الاقتصادي.

**خامساً: التدخل:** لقد تم ممارسة التدخل من قبل الدولـة الحاملـة للميـزان، لاسيما، بريطانيا. ولقد تمتعت هذه الدولة بحريـة اختيـار واسـعة، وكانت قادرة على استخدام وسائل متعددة من اجـل الحفـاظ علـى التوازن الاوربي. ويتراوح التدخل من مجرد الانحراف والحياد فـي المعنى التقليدي الى التدخل العسكري الكامل في حرب عامة[1].

والتدخل يكون على نوعين: تدخل دفاعي وتدخل هجومي. ويهـدف التدخل الدفاعي الى الحفاظ على النظام السياسـي. بينمـا يكـون التـدخل الهجومي موجه لتغيير هذا النظام. والتدخل الدفاعي قائم على الافتراض بعدم قدرة دولة ما، وعامة هي دولة عظمى، بالسماح بتغيير التوازن لغير صالحها من قبل دولة اخرى بتغيير حكومة او سياسة. والمثال علـى التـدخل فـي العصر الحالي: تدخل الحلفاء في روسيا عام ١٩١٨ لحماية النظام الذي سبق الحكم البلشفي والتدخل السوفيتي في هنغاريا عام ١٩٥٦ للحفاظ على حكومة كادار والتدخل الامريكي في لبنان عام ١٩٥٨ لمساندة حكومة كميل شمعون. اما التدخل الهجومي فهو توسعي ويظهر مبدئياً بواسطة التغلغل وهدفه هـو الاعداد لاجراء تغيير في سياسة او حكومة الدولة الاخرى، او عند الضرورة الغاء استقلالها كلياً. ان الطريقة التي توحدت بها كل من المانيا وايطاليا فـي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت على شكل تدخل هجومي استخدم من قبل روسيا وبيد مونت. ان اقامة الحكومات الشيوعية في شرق اوربا بعد

[1] Palmer and Perkins, Op-cit, p.256

نهاية الحرب العالمية الثانية يمثل تدخل هجومي روسي. كما شكل تدخل الولايات المتحدة في دول امريكا اللاتينية تدخلاً هجومياً[1].

ان عدم التدخل يمثل سياسة يروج لها من قبل الدول الصغرى، وكذلك من قبل الدول العظمى التي تسعى للحفاظ على التوازن. وهناك تبرير مهم لتاليران بأن عدم التدخل هو مصطلح سياسي يعني ما يريده التدخل بالضبط. وان عدم التدخل يشير الى الحياد عند بعض الدول او جهود لتحديد رقعة الحرب اقليمياً او للحفاظ على حقوق الدول المحايدة في زمن الحرب[2].

**سادساً: الدول العازلة:** يقصد بالدولة العازلة تلك الدولة الصغيرة الواقعة بين دولتين او قوتين او اكثر، وهي ايضاً دولة ضعيفة نسبياً تقع بين مناطق مصالح الدول العظمى. وان الافتراض الاساسي لهذه الوسيلة يقوم على ان مصلحة كل دولة واحدة من هذه القوى الكبرى ان تمنع الدول الكبرى الاخرى من السيطرة على المنطقة العازلة، وكل دولة متنافسة تبحث للابقاء على استقلال الدول الصغرى العازلة وتفضل ابقاءها في وسط هذين النفوذين من اجل عدم وقوعها في احضان الدول الكبرى الاخرى[3].

ان توازن القوى في ظل نظام ثنائي القطبية هو غير ثابت بدون مناطق عازلة ومناطق محايدة بين القوى الكبرى ذات الاتصال المباشر، ولكن العملاقين كانا منفصلين عن بعضهما البعض بحواجز ارضية ومحيطات وحتى بستار حديدي يفصل بين حلفاء كل منهما في اوربا وان القوات الروسية التي كانت في مواجهة القوات الامريكية في مناطق مثل مضيق بيرنج والمانيا هي منفصلة في مناطق واسعة. والدول العازلة لها اهمية كبرى لما لها من تأثير وقيمة عند الدول الكبرى. ويمكن ان تكون محايدة او تم تحييدها من قبل الدول او ان تكون دول تابعة او

---

(1) Charles Lerche and Abdul A. Said, Op-cit, p.116-117

(2) Palmer and Perkins, Op-cit, p.256

(3) Charks Lerche and Abdul A. Said, Op-cit, p.117.

عبارة عن اقاليم خاضعة، او ربما تكون مشاركة مع واحد او اثنين او اكثر من تجمعات القوى وتقوم بدور شرفي. وطبقاً لمارتن رايت فأن اكثر المناطق العازلة في العالم هي تلك التي تفصل بين روسيا وبريطانيا وهي عبارة عن منطقة تتكون من دول ضعيفة، واسعة المساحة مع حواجز جغرافية ووجود قوميات متصاعدة ومصالح متصارعة بين الدول الكبرى وهي منطقة لمصالح لا متناهية للجيوبولتيكيين لانها تشكل جزءاً كبيراً من منطقة القلب لماكندر والمنطقة التي وسعها فيما بعد سبا يكمن. وهناك دول ضعيفة تحيط بروسيا مثل ايران وافغانستان تعزل بين روسيا وغيرها من الدول[١]. وكانت كل من سويسرا وبلجيكا في الماضي مناطق عازلة بين المانيا وفرنسا. وخلال الفترة الاخيرة من القرن التاسع عشر كانت افغانستان دولة عازلة بين النفوذ البريطاني في الخليج والنفوذ الروسي. وكانت المستعمرات الاسبانية في افريقيا منطقة عازلة بين النفوذين الفرنسي والبريطاني. وكانت النمسا دولة عازلة بين دول شرق وغرب اوربا في ظل فترة الحرب الباردة، والنيبال كذلك كانت دولة عازلة بين الهند والصين[٢].

## المبحث الثالث

## انماط توازن القوى

### اولاً: توازن القوى التقليدي

#### أ. المفهوم

هو ذلك النظام الذي هيمن على العلاقات الدولية منذ معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨ وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية والذي يقوم على التعددية السياسية وعلى وجود الدول القومية في اقاليم محددة. والمقصود بالتعددية السياسية هو تعدد الاقطاب الرئيسة. وهذا النظام كان يقوم على وجود خمس دول رئيسة في الاقل. وفي النظام المتعدد، فأن الدول الكبرى تكمل احدها الاخرى وتعمل بشكل منفرد. ويتطلب هذا النوع من التوازن

---

(١) Palmer and Perkins, Op-cit, p.257

(٢) Charles Lerche and Abdal A. Said, Op-cit, p.118

وجود اتفاق ضمني لاحترام وجود بعضهم البعض ومنطقة نفوذهم. وتقتصر الخلافات على المسائل التي تعد ثانوية. وان تكوين الائتلافات هـي مسألة عادية. وان تخفيض عدد الدول الكبرى يعد امراً غير مرغوب فيه لانه يثير المخاطر لافساد النظام(١).

وعلى الرغم من ان سياسة توازن القوى التقليـدي قـد ارتبطـت بظهور الدول القومية الا انها سياسة قديمة. فالدول منذ القديم عرفـت مبـدأ التوازن وان الاحلاف الدفاعية والهجومية قد اقيمت من قبـل دول المدينـة الاغريقية وكذلك من قبل الدويلات الايطالية في القرن الخامس عشر، وحتى من قبل المجتمعات غير المتحضرة للقبائل الهندية في امريكا في صـراعهم مع المحتلين الاوربيين(٢).

لقد كان نظام الدولة الاوربية يقوم على الوراثة. وقد عرف الملـوك مبدأ توازن القوى كمصلحة عامة وحتى عندما تلغى الدولة او تـزال كمـا حصل لبولندا فانه تم التضحية بها من اجل الحفاظ على توازن القـوى بـين النمسا وبروسيا وروسيا. ومع ذلك، فانه من الضروري التاكيد على ان الدول غالباً ما تجد نفسها منقادة نحو سياسة التوازن والحفاظ عليها. انها لا تختارها وانما منقادة اليها. ويرى بعض الكتاب ان الهجمات الاخلاقية للـرأي العـام على توازن القوى لا يمكن القبول بها لان الدول لا تختارها وانما تجد نفسها فيها(٣).

**ب. افتراضات توازن القوى التقليدي**

ان هذه النظام يقوم على الافتراضات التالية(٤):-

---

(١) **Ibid, Op-cit, p.114-115**

(٢) **Margaret Ball and Hugh Killough, Op-cit, p.97**

(٣) **Robert Purnelle, Op-cit, p.141**

(٤) **Steven Rosen and Jones Walter, Op-cit, p.209**

١. ان كل دولة تسعى الى زيادة قوتها من اجل تحقيق اغراضها الخاصة.

٢. وبالنتيجة فكلما تتنافس الدول من اجل الحصول على القوة، ولاسيما بين دول ذات مصالح متعارضة مثل المصالح الاستعمارية فأن هناك احتمال لقيام الصراع الدولي.

٣. من اجل رفع قدرتها الكامنة فأن الدول المتشابهة في الاتجاهات السياسية تدخل في حلف نتيجة لهيمنة احلاف او حلف منافس لها في النظام.

ضمن هذه الافتراضات الثلاثة، فأن انموذج توازن القوى يبين بأنه لا يختلف عن أي نظام دولي آخر. ولكن عمل النظام يقتضي بأن كل مشارك فيه يضع قيمة عالية للتعادل. وفي اطار تحالفات تنافسية فأن اهداف الاطراف سعت نحو تحقيق التعادل اكثر من اللاتعادل الذي يمكن ان يكون لصالحها. ومن اجل الحفاظ على التعادل فأن الدول تعمل على تغيير التحالفات من اجل تعديل التوازن، حيث يجري تعديل التحالفات بين الدول بشكل تلقائي[١].

**ج. الاستقرار في نظام توازن القوى التقليدي**

يتسم نظام توازن القوى التقليدي بعدم الاستقرار، لان الاستقرار لا يستمر لفترة طويلة من الزمن اذ سرعان ما يؤدي الى حالة من اللاستقرار ووراء ذلك عدة اسباب:

١. ان الدول لا تكتفي بما لديها من قدرات بل تسعى عن قصد لزيادة قدراتها مما يؤدي الى حدوث فجوة بين قدرات الدول المتنافسة مما يسبب شعوراً بالخوف عندها، لاسيما عند الاطراف المتأخرة في سباق التسلح ويدفع الى التورط بمجازفات قد تنتهي بقيام الحرب.

---

[١] Ibid, p.210

٢. ضعف مستوى الاتصالات بين اطراف التنافس، والتي هي ضرورية من اجل ايصال المواقف والاهداف وتجنب أي سوء تقدير في الموقف[١].

٣. انعدام الايديولوجية كعامل يمسك بارضية التحالف. وان الدول كانت تنتمي الى الاحلاف حسبما تمليه اعتبارات مصالحها السياسية والعسكرية وليس الاعتبارات الايديولوجية كما جرى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

٤. وتبعاً لذلك، فأن الدول اطراف التوازن، كانت تغير كفة التوازن وتنتقل الى الكفة الاخرى من اجل الحفاظ على التوازن والعمل على تعديله كما تفرضه الظروف[٢]. وان الانتماء الى الاحلاف كان يجري بصورة مؤقتة سرعان ما يتغير وذلك بسبب وجود مرونة كاملة او شبه كاملة في الانضمام الى الاحلاف او الخروج منها. فالدولة وفي ظل هذا النمط من التوازن قد تمتعت بسلطة مطلقة في تقرير كل ما يتعلق بمصالحها في اطار التوازن الدولي الذي تحاول الابقاء عليه[٣].

لهذا فأن توازن القوى هي ليست سياسة جامدة ولا تؤدي الى تعادل مستمر. ففي القرن التاسع عشر فأن بروسيا تحدت هابسبورغ من اجل البحث عن حل توفيقي، وقامت فرنسا بدعم الاخيرة، بينما قررت بريطانيا دعم بروسيا.

وان التقديرات للاحتمالات المستقبلية قامت آنذاك على اساس ان موقف بريطانيا سيكون ضعيفاً اذا ما تقوضت القوة البروسية. وبعد قرن ونصف من الزمن فأن تصاعد القوة الالمانية شكل تهديداً لبريطانيا. ففي الحرب العالمية الاولى التحقت بريطانيا مع فرنسا ضد الامبراطورية

---

[١] د.كاظم هاشم نعمة "العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٦.

[٢] **Padelford and Lincolin "Internationl Politics"op-cit, p.217**

[٣] د.اسماعيل صبري مقلد "العلاقات السياسية الدولية" مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

الالمانية. وفي الحرب العالمية الاولى ايضاً كانت في معسكر مختلف مع حليفتها اليابان. وان ايطاليا حليف سابق لبريطانيا في الحرب العالمية الاولى حاربت الى جانب المانيا ضد بريطانيا وفرنسا في الحرب العالمية الثانية.

ان الاحلاف قد دخلت في توازن القوى التقليدي باعتبارها اجراءات ملائمة وضعت من قبل علاقات القوة السائدة في وقت معين، بالاضافة الى ذلك فأن الهدف قد تمثل آنذاك في ليس الوصول الى تعادل تام بين القوى المتصارعة كميزان يستخدم في هذه الجهة او تلك مثل توازن الآلة. ان كل دولة تحاول ان تجمع اكبر قوة ممكنة الى جانبها لضمان الحد الادنى من الامن ووضع جزء منها للاحتياط، وتحت هذه الظروف فأن توازن القوى غير مستقر[1].

ان الحفاظ على التوازن كان هو المبدأ الذي قاد حكام اوربا طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وكان ذلك مفتاحاً لقيام الاحلاف والاحلاف المضادة. وان التغييرات المألوفة بين الدول تمثلت كما اسلفنا في الانتقال من طرف الى طرف آخر او الطرف الخصم. وفي نهاية القرن التاسع عشر انهار النظام التعددي وتم ابداله بالتوازن البسيط. وعانى نظام توازن القوى التقليدي من الاضطراب وذلك حينما دحرت المانيا النمسا عام ١٨٦٦ وفرنسا عام ١٨٧٠ وهذا منحها عشرون عاماً من الهيمنة على القارة الاوربية. كما ان موقفها قد تعزز عن طريق تحالفها مع النمسا وايطاليا وتدريجاً تشكل تحالف مضاد بواسطة تشكيل الحلف الروسي- الفرنسي عام ١٨٩٤ والوفاق الفرنسي- البريطاني عام ١٩٠٤ والوفاق الانكليزي- الروسي ١٩٠٧ والتحول التدريجي لايطاليا من جهة المانيا الى العصبة الغربية. ان جميع الدول الكبرى في تلك الفترة قد تحالفت مع طرف معين ولم يترك أي مجال للتحول نحو الانهيار. ان التوازن البسيط هو اكثر

---

[1] **Margaret Ball and Hugh Killough, op-cit, p.98**

خطورة من التوازن المتعدد لانه يعمل على زيادة التوترات وسباق التسلح ويؤدي الى حدوث الازمات[1].

لقد اصبح التوازن مسألة شاملة ولم يعد مسألة اوربية فقط، فأعتبارات توازن القوى اصبحت اكثر تأثيراً في قرارات الحكومات نحو اندلاع الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤. واصبح نفس التفكير في عقل الحكومة الامريكية حينما دخلت الحرب عام ١٩١٧ خوفاً من قيام المانيا بالسيطرة على اوربا وتدمير القوة البحرية البريطانية. وان الحرب قد بينت بأن المانيا اصبحت على درجة عالية من القوة بحيث ان الدول الاوربية لم تعد قادرة على تدميرها لوحدها وبدون مساعدة. فمساعدة الولايات المتحدة اصبحت ضرورية لنجدة اوربا. وخلال الحربين العالميتين، بذلت المحاولات لابدال التوازن بنظام الامن الجماعي عن طريق تأسيس عصبة الامم. ولكن المحاولة فشلت لهذا يعتقد البعض بأنه ليس هناك طريق ثالث سوى توازن القوى من اجل الحفاظ على استقلال الدولة الضعيفة. ومرة اخرى فأن بريطانيا وفرنسا تعاونتا في عام ١٩٣٩ من اجل اعادة احياء الوفاق الثلاثي للحرب العالمية الاولى. ومرة اخرى دعمت الولايات المتحدة الدول الغربية لان نصراً للمحور لم يكن في مصلحة امريكا[2].

**د. طبيعة نظام توازن القوى التقليدي**

يمكن تقسيم الانظمة في ظل نظام توازن القوى التقليدي الى انظمة ثورية وانظمة محافظة او معتدلة، وان الذي يحدد نوع ذلك هو طبيعة الاهداف والوسائل التي تستخدمها الدول. وان نظام توازن القوى يمثل النموذج المثالي للنظام المحافظ. فاللاعبون الرئيسيون يتصرفون بطريقة

---

[1] **Lennox A. Mills and Charles Mclaughlim "World Politics" Henry Holt and Company, New York, 1957, p.111**
[2] **Ibid, p.111-112**

يعبرون بها بشكل متبادل عن طموحاتهم ويحافظون على توازن تقريبي للقوة ويقللون من درجة المجابهة. ومن بين الشروط الاساسية لهذا النوع من النظام نجد التعددية ووجود قانون الشرعية الدولية. والنظام المعتدل يجب ان يكون متعدداً ومتجانساً وان سياسة التوازن تدعو اللاعبين الرئيسيين لوضع اهداف معتدلة والتي يسعون الى تحقيقها بالوسائل المعتدلة مثل (الوسائل السلمية والحروب المحدودة). ان مزايا النظام المعتدل هي ذات بعدين:

ان تدرجية الدول ومرونة النظام تدفع الى خضوع الدول الصغرى تحت حماية الدول الكبرى، والتي تشكل مجتمعاً يكون فيه الاعضاء المتنافسون منقسمين بواسطة طموحات تنافسية وليس بواسطة صراعات تلقائية ودائمة. وان التوفيق في هذا الحال يسود اكثر من البغضاء. اما فيما يتعلق بالمرونة فأنها تنجم عن التجانس، فالنظام يعمل بدون ان تؤثر عوامل النظام السياسي في الداخل والايديولوجية على العمل السياسي وهذا ليس هو الحال في النظام الثوري[1].

## ثانياً: نظام توازن القوى ثنائي القطبية

### أ. المفهوم

لقد غيرت الحرب العالمية الثانية بشكل كبير جداً من جوهر السياسة الدولية. اذ واجه رجال السياسة وضعاً ليس له مثيل بسبب ظهور مشاكل عالمية نجمت عن دخول الاسلحة النووية كواقع جديد في العلاقات الدولية. والنتيجة الثانية التي ترتبت على ذلك تمثلت في خفض عدد القوى العظمى الى اثنين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. اذ توزعت مراكز القوى العظمى في العالم الى مركزين فقط.

---

[1] Daniel Colard "Les Relations Internationales" Op-cit, p.77

اما النتيجة الثالثة فهي بروز الصراع الايديولوجي بين الدولتين العظميين صراعاً تكنفته حالة عدم الثقة والمنافسة وسوء الادراك[1]. وحدث استقطاب في القوة ليس له مثيل على الاطلاق في السياسة الدولية. اذ لم تتمركز القوة منذ انهيار الامبراطورية الرومانية مثلما تمركزت فيها عام ١٩٤٥. فقد ترجمت قوة الدولتين العظميين من قوة كامنة عام ١٩٣٩ الى قوة فعلية هائلة فيما بعد الحرب.

وهكذا فأن عالم ما بعد الحرب لم يشهد فقط المشاركة الفعالة لهما في الشؤون الدولية وانما شهد ايضاً احتكارهن المشترك في تقرير مصير العالم(٢).

وفي نظام ثنائي القطبية هناك ثلاثة انواع من اللاعبين(٣):-

١. الدول الرئيسة: وهي الدول التي تهيمن على باقي ارجاء الكتلة بشكل هرمي لمنع اية حركة صعود في القطب او الكتلة الاخرى والحفاظ على تماسك معسكرها الخاص. والوسائل المستخدمة في تحقيق ذلك مختلفة مثل: الحماية، العقوبات، التعويضات.

٢. الدول الثانوية: وهي تلك الدول التي تنضوي تحت لواء احد القطبين بسبب روابط الصداقة او للاعتبارات الايديولوجية. انها تعمل وفقاً لاعتبارين:

أ. ان مصالح الحلف الذي تنتمي اليه يتفق مع مصالحها الخاصة.

ب. ان مصالح الحلف الذي تنتمي اليه لا يتلائم مع مصالحها الوطنية.

---

(١) Steven Rosen and Walter Jones, op-cit, p.213

(٢) تشارلس او ليرتش "الحرب الباردة وما بعدها"، تعريب الدكتور فاضل زكي محمد، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٦، ص١٥-١٦.

(٣) Daniel Colard "Les Relations Internationales: Op-cit, p.79

٣. الدول غير المرتبطة بالمعسكرين: تعد من اللاعبين الخارجيين عن النظام وليس لها اية مصلحة للمشاركة في هذه الكتلة او تلك. انها تبقى خارج المعسكرين لانها تستفاد من المنافسة الثنائية. وعلى العكس، اذا ما تغيرت الظروف فانها تدخل في اللعبة لتقديم الدعم الى احد المعسكرين. مثل دول عدم الانحياز.

**ب. خصائص نظام توازن القوى ثنائي القطبية**

١. انه نظام غير متجانس ويوصف بالثورية وغير مستقر ويشوبه العنف ويكون للمتنافسين فيه الخيار بين التعارض المؤقت والاتفاق الدائم وتعاني فيه الاطراف من عبوديتهم للعداوة ومواجهة معضلة الامن بشكل مستمر وخطير. وان المنافسة الشاملة تجعل من البحث عن الحلفاء فيها مسألة غير عادية ويجعل ذلك كل قطب يعتمد على اسناد الاطراف الثالثة[١].

٢. ان القطبين غير متطابقين او قابلين للتبادل. فالولايات المتحدة كانت اغنى من الاتحاد السوفيتي، وذات نظام رأسمالي تطرح نفسها كزعيمة ومدافعة عن العالم الحر الذي يمتاز بسيادة مبدأ الحرية الاقتصادية واحترام القواعد الديمقراطية. اما الاتحاد السوفيتي فيقود المعسكر الاشتراكي والذي اتسعت حدوده من خلال الحرب والثورات[٢].

٣. علاقة التوازن بالاطراف الثانوية. في الواقع ان مصير هذه الاطراف يعتمد على لعبة الصراعات بين العملاقين[٣]. فقد انضمت هذه الدول بحثاً عن المساعدة والحماية في مواجهة تهديدات من غيرها. وبهذه الطريقة قامت الكتل، وهي نوع من الاحلاف في زمن السلم تفرض فيها كل قوة نووية سيطرتها على الاخرين مقابل تقديم الحماية لهم. وتصبح

---

[١] **Ibid, p.79**

[٢] **مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٤٧٦.**

[٣] **Daniel Colard "Les Relations Internationales" Op-cit, p.79**

هذه الدول الاخرى بمثابة دول تابعة، ومع ان درجة وشكل التبعية يختلف من كتلة الى كتلة الا ان كلاً منهما يعتمد في الاساس على قـوة النـواة المركزية او على قوة الطرف الرئيسي داخل الحلف[١].

٤. وبظهور دول عدم الانحياز اصبحت الكتل اكثـر تسـامحاً تجاهها واصبحت الثنائية القطبية الصلبة مرنة اذ ترفض الدول غيـر المنحـازة التفريط باستقلالها برفضها الانضمام الى أي من هاتين الكتلتين[٢].

تعبر القطبية الثنائية عن وضع نسبي للتوازن فالحدود بين الكتلتـين "هي الحدود التي تقسم اوربا الى شطرين من البلطيق الى الادرياتيكي" كانت تفصل العلاقات بين الشرق والغرب الى منطقتين للنفوذ ويحظـر علـى أي طرف من الطرفين المتصارعين بموجب اتفاق ضمني ان يتدخل في الشؤون الداخلية بمنطقة الاخر. لقد تركت الولايات المتحدة والدول الغربيـة قـوات الاتحاد السوفيتي تغـزو المجـر "١٩٥٦" وقـوات حلـف وارشـو تغـزو جيكوسلوفاكيا "١٩٦٨" دون ان يثير هذا الغزو اية ردود فعل عسكرية مـن جانبها لكن الدول الغربية لم تتنازل مطلقاً عن الحق الـذي حصـلت عليـه بموجب اتفاقيات بوتسدام والذي يخولها احتلال جزء من مدينة بـرلين ولـم تتمكن الولايات المتحدة في حينها من ان تمنع قيام نظام ماركسـي ومـوال للسوفيت في كوبا عام ١٩٥٩. ولم يستطع الاتحاد السوفيتي ان يمنع تـدخل القوات الامريكية في مناطق عديدة من العالم[٣].

**ج. انواع توازن القوى ثنائي القطبية**

يمكن تقسيم القطبية الثنائية الى قسمين:

---

**[١] مارسيل ميْرل، "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٤٧٦-٤٧٧.**

**[٢] Paldelford and Lincolin "The Dynamics of International Politics" Op-cit, p.34**

**[٣] مارسيل ميرل سوسيولوجيا العلاقات الدولية مصدر سبق ذكره، ص٤٧٧.**

اولاً: **القطبية الثنائية الصلبة:** وتعني توزيع كل قدرات العالم الفعلية الى كتلتين متنافستين فالهيكل المؤسس للنظام يقوم على وجود نظامين من الاحلاف تهمين على احدهما الولايات المتحدة ويهيمن على اخر الاتحاد السوفيتي وهناك عدد قليل من الدول لم تشارك فيه دول الحياد القانوني. ولكن في الحقيقة فان القوة القابلة للقياس في العلاقات الدولية قد اتجهت نحو واحد من هذين الهيكليين واستمر نظام توازن القوى ثنائي القطبية منذ عام ١٩٤٥ حتى اواسط الخمسينات وسمي بثنائية القطبية الصلبة لانها فترة انتشرت فيها الاحلاف من قبل الولايات المتحدة وقيام المعسكر الاشتراكي باقامة حلف وارشو عام ١٩٥٥ ويتميز نظام ثنائي القطبية الصلب بما يلي:-

١- انه يختلف عن نظام توازن القوى في القرن التاسع عشر في افتراضه بان التعادل الدولي هو هدف ثانوي اذن الهدف الاساسي للحكومات هو الانضمام الى تحالف مهيمن.

٢- انه نظام يقوم على افتراض ان القوة الفعلية قد انضوت تحت احدى الكتلتين بحيث لم يعد ممكناً قيام الدولة الحاملة للميزان.

٣- ان هدف هذا الانموذج من القوة هو المبادأة لدحر التحالف الاخر اذا ما حاول تجاوز حدود المعسكر الاخر ولهذا السبب فليس من قبل الصدفة ان قامت الاستراتيجية الامريكية خلال تلك الفترة على الانتقام الشامل. وقد كان من المشكوك به الا يؤخذ التهديد بجدية. ومن البعيد تصوره بان القوات التقليدية المتوازنة في الحلف الاوربي كانت ستؤمن الاستقرار في المنطقة. اذ لم تكن تلك الاستراتيجية منطقية بكفاية كاساس استراتيجي.

٤- ان نظام توازن القوى ثنائي القطبية لايتضمن التعادل المطلق للكتلتين، فلم تكن الولايات المتحدة وحلفاؤها اقل قوة من الكتلة

السوفيتية خلال العقد الذي تلى الحرب العالمية الثانية. ان عدم التساوي في القدرات النووية لايؤثر على التوازن فالقدرات الامريكية موزعة عالمياً بينما كان توزيع القدرات السوفيتية محدوداً ومع ذلك ان امتلاكهم سوية للقدرات النووية مع الاحتفاظ بتوازن حرج في المنطقة الصعبة- اوربا- يؤمن الحفاظ على توزيع القدرات القتالية ويؤمن القدرة على الرد. وهكذا فان توازن القوى ثنائي القطبية يمكن ان يقوم بدون تعادل مطلق في القوة العسكرية وبدون تعادل مطلق في تاثير الشامل النسبي وبما ان القوة هي غالباً نسبية فلا يستتبعها ان يكون لاحدى الكتلتين بسبب نقص في التعادل المطلق امتياز سياسي اقل من الكتلة الاخرى في المناطق الحرجة(١).

**ثانياً: القطبية الثنائية المرنة:** لظهور متغيرات جديدة في الخمسينات اخذت القطبية الثنائية الصلبة تتحول الى القطبية الثنائية المرنة. ففي داخل المعسكر السوفيتي ظهر هناك نوع من عدم الرضا عن السيطرة السوفيتية وحدثت ثورات وانتفاضات في شرق اوربا كان من نتائجها مطالبة دولها بالتخلي عن الهيمنة الستالينية الا ان ابرزها كان في الانقسامات التي ظهرت بين الصين والاتحاد السوفيتي اذ كانت الصين تتطلع الى دور الدولة الكبرى. ومع بداية الستينيات حدثت عدة تحولات واضحة في صلابة ثنائية القطبية ليس بسبب التغيرات الداخلية في الحلفين الرئيسيين ولكن بسبب زيادة عدد الدول الكبرى في النظام وبسبب حركة تصفية الاستعمار التي ادت الى بروز دول صغرى جديدة تقاسمت الفقر والتخلف والاختلافات العنصرية وتعرضت لصراع حاد بين الدولتين العظميين. اذ سعت كل واحدة منها لادخال عدد منهم في فلكها وكسب انتمائهم الايديولوجي وذلك من اجل اظهار

---

(١) Steven Rosen and Walter Jones, op-cit, p.215-216

تفوقهما الايديولوجي. والغالبية من هذه الدول النامية تفضل عدم الارتباط مع أي من العملاقين ولكنها تفضل قبول المساعدة من أي منهما بأقل ثمن ممكن. وهكذا لم تعد ثنائية القطبية صلبة. هناك اذن كتلتان تستندان بشكل مباشر الى نقطة ارتكاز، والآخرون اما ينشأوون من كتلة رئيسة او يرتبطون باغراض احدى الكتلتين. وليس بالضرورة ان يكونوا حلفاء كاملين. وبالنسبة لاعضاء الكتلة فأن قواعد السلوك في القطبية الصلبة والمرنة هي متشابهة. وان اعضاء الحلف يعملون على ازالة الحلف المناهض وهم اكثر استعداداً لدخول حرب صغيرة على حرب عامة. وان الاعضاء يسعون لتقوية كتلتهم داخلياً وحل الخلافات بواسطة المفاوضات اكثر من الصراع. كما ان التهديد بالدمار الشامل يؤدي الى اتفاق بعدم اثارة حرب بين الاطراف الرئيسة المتصارعة. وفي داخل كل كتلة للاطراف الرئيسة مسؤوليات اضافية في ثنائية القطبية المرنة، وان الجهود للحفاظ على آلية هذه الوظيفة تشمل المكافأة او العقاب والذي بواسطته تؤثر الدول القوية على سلوك الدول الاقل قوة مثل المكافأة الاقتصادية، الحرمان الاقتصادي، عروض سحب معدات الحرب. وفي الحالات القصوى فأن الاطراف الرئيسة يمكن ان تستخدم القوة كما حدث للاتحاد السوفيتي في هنغاريا عام ١٩٥٦ والولايات المتحدة في كوبا عام ١٩٦١ وفي الدومنيكان عام ١٩٦٥. ان القواعد لتحديد سلوك اللاعبين غير المنتمين هي جوهرياً مختلفة. اذ ان دورها الرئيس قد اعد للمنافسة السلمية للقوى الكبرى وكتلها الخاصة بها، فكل واحدة منها تسعى للحصول على انتماء الدول غير المنتمية اولاً والعمل على منعها من الانضواء تحت لواء الطرف الآخر ثانياً[١].

---

[١] Ibid, p.217-219

**د. مستوى الاستقرار في النظام**

يرى البعض بأن نظام توازن القوى ثنائي القطبية هو نظام مستقر للاسباب التالية:-

١. عدم حدوث صدام مباشر بين العملاقين مطلقاً.

٢. تمكن العملاقان من السيطرة على بعض الازمات مثل حرب تشرين/ اكتوبر ١٩٧٣ بتجنب التصعيد وبفرض تسوية مباشرة او غير مباشرة على الاطراف المتصارعة.

٣. ظهور عدم الانحياز وتشكيله خطاً للمقاومة في مواجهة رغبة الدولتين العظميين منفردتين او مجتمعتين في ادارة والسيطرة على شؤون العالم.

٤. مواجهة كل معسكر صعوبات في الحفاظ على تماسك وحدة معسكره.

ففي الجانب السوفيتي ضعفت العلاقة مع يوغسلافيا منذ عام ١٩٤٨، والانقسام مع الصين ثم خروج البانيا عام ١٩٦٥ عن مركز موسكو. كذلك اهتز التماسك الغربي بسبب خروج فرنسا من القيادة العسكرية لحلف شمال الاطلسي منذ آذار ١٩٦٦[١].

في حين ترى وجهة نظر ثانية بأن نظام توازن القوى ثنائي القطبية غير مستقر للاسباب التالية:

١. انه ينطوي على نزعة للتوسع، فبالرغم من ان حقيقة نظام توازن القوى يقوم على اساس كبح جماح الدول الراغبة في التوسع بواسطة توليد ضغوط مضادة من قبل المعسكر المضاد الا انه في حقيقة الامر ان نظام ثنائي القطبية لم يقلل من النزعات والرغبات التوسعية وحتى العدوانية بل انه يسعى الى زيادتها طالما ان المنافسة بين القطبين هي

---

[١] مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٤٧٩.

فعالة وواسعة على السواء. وان أي فعل لاحدهما ينظر اليه بمثابة مناورة استراتيجية من قبل الآخر، وحتى الافعال التي ربما لا يراد منها اية اشارة دولية سوف ينظر اليها في اطار المنافسة الثنائية وهذا بدوره سوف يزيد من العداء السياسي بين المعسكرين. كذلك ان أي تحسن طفيف في مواقف احدهما يمكن ان يثير الآخر للقيام بمساعي ربما تكون غير مرضية. كما ان المناخ النفسي الذي يتخذ فيه هذا الصراع مكاناً يمكن ان يساهم في زيادة العداوة. كذلك تساهم المخاوف المتبادلة من شن هجوم مفاجئ من زيادة عدم الثقة وان الحرب الوقائية يمكن ان ينظر اليها بوصفها احتمال مرغوب(١).

٢. انه نظام لا يساهم في تنشيط السلام الدولي ما لم تكن الدول المعنية تريد السلام. اذ ان انضمام دولة توسعية الى التوازن من اجل الحصول على بعض المكاسب قد يزيد من المخاطر وذلك لان الدولة التي تريد الحفاظ على الوضع الراهن ستعمل على صد محاولات التوسع هذه. ومن اجل الحفاظ على الوضع الراهن فأن الحصول على قوة فائضة يجب ان يكون مقبولاً من قبل الدولة التوسعية للحفاظ على التوازن. بيد ان قوة فائضة تؤدي الى الاخلال تكون مبعثاً على اللااستقرار(٢).

٣. لقد ارتبطت ثنائية القطبية برغبة القطبين من اجل السيادة العالمية او في الاقل في صراع للحفاظ على مركزهم النسبي. وان أي فعل لواحد منهما يؤثر بشكل مباشر على موقف الآخر. وان التغيرات الدولية لها معنى حيوي في الميدان الذي تؤثر فيه على التوازن. وطبقاً لمفهوم ثنائية

---

(١) Richard Rosecrance "Bipolarity, Multipolarity and the Future" in Bruce L. Sanders and Alan Durbin" "Coutemporary International Politics: Interoductory Readings" John Wiley and Sons, Inc, U.S.A. 1971, p.175-176

(٢) David Jordan Op-cit, p.120-121

القطبية فأن التغيرات الاقليمية او السياسية يمكن ان تحدث في العلاقات الدولية بدون التعرض للاستقرار السياسي[١]، ولكن الكسب السياسي لاحد الطرفين لا يستبعد حصول كسب سياسي للطرف الآخر في منطقة اخرى. واذا كان الامر غير ممكن فلا يستبعد ان يكون على حساب التوازن وفي هذا مخاطر اكبر[٢].

٤. ان تحقيق السلام عن طريق الازمات هي مسألة منتقدة ومشكوك بها. ومن الصعب القول بوجود سلام قائم على الحرب كما هو الحال في ظل توازن القوى ثنائي القطبية. واذا كانت الدول تحاول بشدة تجنب الحرب وذلك حينما تواجه موقفاً حاداً، ولكن الارادة في تجنب الحرب كانت عالية، فأن اقتراب الحرب يكون عالياً ايضاً. ان ازمات مثل كوبا فيتنام علمت اسلوب ادارة الازمة ولكنها علمت ايضاً على نشر اللاستقرار[٣].

٥. ان نظام توازن القوى ثنائي القطبية هو غير مستقر لان كل معسكر يسعى بشكل دائم للحفاظ على تماسكه الداخلي والقضاء على تماسك خصمه. وان عدم الاستقرار يمكن ان يخلق الظروف المواتية لحرب عامة. ومن الصعب اخلاء اوضاع العالم من عدم الاستقرار بسبب روح الكراهية والبغضاء بين اطراف الصراع[٤].

**ثالثاً: نظام توازن القوى متعدد الاقطاب**

وهو النظام الذي يتألف من اكثر من ثلاث دول تمتلك قوة كافية لترجيح ميزان القوى بواسطة حلف. وفي ظل هذا النظام تكون بعض القوى

---

[١] **Richard Rosecrance, Op-cit, p.176**

[٢] **د.كاظم هاشم نعمة "العلاقات الدولية" جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية"، مصدر سبق ذكره، ص٢١١.**

[٣] **Richard Rosecrance Op-cit, p.177**

[٤] **Daniel Colard "Les Relations Internationales" op-cit, p.79-80**

اقوى من غيرها ولكن اياً منها ستكون غير قادرة على الهيمنة على النظام الدولي، وفي الوقت ذاته فأن جميعها لديها الوسائل لمنع الهيمنة[1]. ويتكون هذا النظام عند قيام عدة لاعبين بتشكيل كتل قادرة على اداء سلوك حقيقي وحينما يكون لاولئك اللاعبين قدرة السيطرة على الاحداث في المناطق الاقليمية او المناطق الخاصة بهم[2].

**أ. معيار التعددية القطبية**

ان معيار التعددية القطبية يقوم على امتلاك الاقطاب قدرة ردع نووية مستقلة[3]، أي امتلاك الاقطاب سلاح من نفس الطبيعة. ان هناك اليوم خمس دول كبرى تمتلك الاسلحة النووية: الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، فرنسا، بريطانيا، والصين[*]. وتتفوق الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية على غيرها من الدول بشكل ساحق بسبب عدد وتنوع ودقة الاسلحة النووية التي تمتلكانها. وهناك فجوة كبيرة بينها وبين سائر الدول النووية الاخرى، فضلاً عن ذلك، فبالامكان الاستناد الى معايير اخرى لتقويم الاقطاب الموجودة. ويمكن ان نأخذ على سبيل المثال الثروة او النفوذ او الهيبة. وهناك خصائص عديدة للقوة. ولكن من الصعوبة بمكان تقويم وترتيب هذه العناصر هرمياً. وتحاول الدول المسيطرة تركيز ادوات القوة لمصلحتها وتقليدياً كانت هذه الدول هي الافضل تسليحاً والاغنى ثروة والاوسع نفوذاً. اما الان فقد تغير الامر، اذ تفكك الارتباط بين ادوات القوة وتوزعت على

---

[1] روبرت كانتور "السياسة الدولية المعاصرة" مصدر سبق ذكره، ص٤٨٢.

[2] **Steven Rosen and Walter Jones, Op-cit, p.219-210**

[3] مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٤٨٢.

[*] التزمت كل من كازاخستان واوكرانيا وروسيا البيضاء بالتخلي عن السلاح النووي بعد انسلاخها عن روسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

شكل ترتيب غير متكافئ. اما القوة المادية والتجارية فهي في ايدي دول قليلة مثل المانيا واليابان(١).

ان قابلية النظام المتعدد للبقاء يعتمد على فهم ضمني وقيم مشتركة بين الدول. وتعترف الدول في هذا النظام في حق غيرها في البقاء مع رغبة في التحالف فيما بينها مع أي دولة اخرى، وتغيير تحالفها يمنع أي حلف آخر من ان يصبح مهيمناً. ان ترتيب الية النظام المتعدد الاقطاب مع تفاصيل القوة او محصلتها مبيناً في الارقام العددية كما في الشكل التوضيحي رقم ( ).

ان اقوى تحالف ممكن من دولتين في هذا الجدول هو (د.هـ) الذي يملك نسبة مجموع اقوى يصل الى الرقم (٣٠) اما تحالف (أ، ب، ج) فأن نسبة مجموع قوتها (٢٥) فقط لمنع تفوق قوة (د، هـ) البالغة (٣٠).

| الدولة | نسبة القوة |
|---|---|
| أ | ٥ |
| ب | ١٠ |
| ج | ١٠ |
| د | ١٥ |
| هـ | ١٥ |

**شكل رقم (٦) حول نسبة القوة في نظام تعدد الاقطاب**

**المصدر: روبرت كانتور "السياسة الدولية المعاصرة"، مصدر سبق ذكره ص١٣٤.**

واذا تم تطبيق شروط التوازن القائمة على مساعي كل قوة للبقاء بمنع أي تحالف يصبح مهماً فان هذه الشروط مع تطبيقها على المثال السابق ينفي امكانية أي تحالف مثل "ج، د، هـ" الذي من المحتمل ان يتخلص من الدول الضعيفة "أ، ب" وذلك لان اعتراف "ج، د، هـ" في حق "أ، ب" في البقاء على قيد الحياة امر ضروري للحفاظ على توازن القوى داخل النظام(٢).

**ب. الاستقرار في نظام توازن القوى المتعدد الاقطاب**

(١) **مارسيل ميرل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص٤٨٢.**

(٢) **روبرت كانتور، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤.**

ان نظام توازن القوى المتعدد الاقطاب يعاني من مخـــاطر كثيـــرة تساعد على انتشار اللا استقرار فعلى الرغم من سياسات تقييد القوى لانتشار السلاح النووي نجد ان هناك مساعياً من قبل دول عديدة لامتلاكه فألى جانب الدول المالكة له تبذل دول عديدة صغرى مساعي حثيثة لتطوير تكنولوجيـــا نووية عالية. كما ان وجود نزاعات أقليمية عديدة تشـــكل مســـالة خطيـــرة وتساهم في انتشار صراعات مسلحة قد تتحول الى حروب اذا مـــا امتلكـــت الدول وخصوصاً الدول الصغرى الاسلحة النووية واذا كانت فرص المواجهة النووية تتسع تحت نظام التعددية القطبية فان هذه الحقيقة قـــد افضـــت الـــى السعي نحو معادلة التوازن من قبل الدول الاخرى التي تريد الحفـــاظ علـــى النظام الدولي من الدمار او المجازفة بواسطة الحروب النووية. في الحقيقـــة ان الاسلحة النووية لم تستخدم منذ عام ١٩٤٥ مما يعني بان الانتقـــال الـــى التعددية القطبية ليس هو تطور غير مستقر. اذ ان عدة قوى تعمل في الحقيقة على تقليل ارجحية مواجهة نووية شاملة. ومن بين تلك القوى، دول صغرى ومتوسطة وكبرى تعمل على منع المواجهة النووية. وقد اتخـــذت الولايـــات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً خطوات لحقتهما فرنسا لمنع الحوادث التـــي قد تؤدي الى حرب نووية. وعلى الرغم من الانتشار الحاسم فـــي الاســـلحة النووية والتوسع في عدد الفرص لاندلاع حرب عالمية فأن القوى الفاعلة في الساحة الدولية التي هي ضد اندلاع حرب عالمية تبدو اكثر عدداً مـــن تلـــك القوى التي تريد افساد النظام(١). واذا كانت ارجحية التـــدمير النـــووي قـــد انخفضت تحت بعض الظروف في التعددية القطبية فأنه لا يقال نفس الشيء بالنسبة للحرب غير النووية او في النزاعات المحدودة بين اعضاء المجتمـــع الدولي. ان نزاعات حدودية وصراعات عرقية وعنفاً سياســـياً وايـــديولوجياً

---

(١) Cecil V. Crabb Jr. "Nations in Multipolar World" Op-cit, p.643.

وعدم انتظام مجتمعي ودعم خارجي للتمردات الداخلية وتدخلات عسكرية قد تضاعفت بشكل يلفت النظر. ان المكاسب السياسية قد تراجعت امـــام قيـــام مواجهة نووية وازداد استخدام العنف بشكل ملحوظ بين الدول الصغيرة فـــي النظام الدولي. ومما شجع على انتشار النزاعات المحدودة هو ان الزيادة في عدد الدول المستقلة في المجتمع الدولي قد زاد من فرص انتشار النزاعـــات المسلحة في كل ارجاء العالم. وكلما زاد عدد الدول كلما ازدادت التوقعـــات بأن عدداً منها سيلجأ الى ممارسة القوة. ومن خلال سياســـات كـــل الـــدول الساعية نحو تجنب المواجهة النووية فأن الصراعات العسكرية المحدودة قـــد بينت بأن كل المجتمع الدولي له مصلحة في الحفـــاظ علـــى مســـتوى مـــن الصراع ادنى من المواجهة النووية. وان عدة قوى تساهم في الـــدعوة الـــى تحقيق هذا (الهدف) حتى ان القوى الكبرى نفسها ليست لديها احياناً مصلحة حيوية في قيام مثل هذه الصراعات المحدودة، مثـــل النـــزاع الجزائـــري- المغربي او النزاع بين ليبيا وتشاد الذي تمت تسويته عام ١٩٩٨. فضلاً عن ان المساهمين فيها يسعون احياناً الى الامتناع عن التماس القـــوى الكبـــرى للمساهمة فيها خشية من قيام الطرف الآخر بطلب مماثل (مثل الحرب الاهلية في اليمن في الستينات). والمتحاربون في هذه النزاعات لا يمتلكون الاسلحة النووية ولم يكن هناك اتجاه بين الدول المالكـــة للاســـلحة النوويـــة بقبـــول امتلاكهم لها. كما تمتنع دولة عظمى عن الالتزام في المنافســـات فـــي هـــذه النزاعات خوفاً من ان تقوم الدولة العظمى الاخرى بعمل مماثل، مثل قضية الكونغو بعد الاستقلال مباشرة. كما ان عدم انضمام اطراف النزاعات الـــى حلف معين باعتبارهم دولاً غير منحازة فأنه يصعب على الـــدول العظمـــى تقييد استخدامهم للعنف في تحقيق اهدافهم الخارجية. ومنذ ان كانت هنـــاك، بالتأكيد مخاطر قليلة نسبياً، فأن القوى العظمى ستحقق تعادلاً فـــي المنافســـة

مثل (نزاع الحدود الصومالي-الاثيوبي) او (ازمة اليمن) بسبب غياب التزامات الدفاع الرسمي التي تتطلبها هذه المشاركة[1].

ان زيادة عدد اللاعبين والتعبئة الدبلوماسية يمكن ان يساعد على ابطاء عملية تصعيد التسلح ويمكن ان ينطبق نفس التفكير ايضاً على ابطاء عملية تخفيض التصعيد. ان خفض التسلح من جانب احدى القوتين في نظام ثنائية القطبية يمكن ان يؤدي الى استجابة متقابلة من جانب القوة الاخرى، في حين لا تحوز المبادرة الفردية على استجابة الاطراف الاخرى في عالم متعدد الاقطاب، اذ غالباً ما تكون ضعيفة. واذا كنا نهتم في تخفيض التصعيد السريع-في نزع السلاح الجزئي والشامل-فأنه يبدو في عالم متعدد الاقطاب اكثر صعوبة، واذا شددنا بصورة اساسية على العكس على منع أي تصعيد سريع للمنافسة التسليحية بين قوتين عظميين فأنه سوف يبدو اكثر رحابة ضمن اطار التعددية القطبية. وفي نظام ثنائي القطبية والذي تبدو فيه كلتا الدولتين العظميين حذرة وتتصرف باعتدال كبير في مبادراتها السياسية وفي استجاباتها ايضاً فأن القوى الكبرى بأمكانها ان تتفاعل في امان اكثر في نظام تعدد الاقطاب الذي يضم عدة دول ذات تسليح عال والتي تكون حكوماتها غير مستقرة وغير كفوءة. ففي السياسة الدولية فأن نظاماً غير مستقر يساهم بأدخال مقومات عدم الاستقرار.

ان اهمية ذلك قد تبدو حاسمة في الوقت الذي تكون فيه حكومات بعض القوى الكبرى في وضع مستقر تأسس عبر سنوات طويلة وحافظ على حكومات مستقرة لم يسبق لها ان سجلت مبادرات خطرة وقامت بمغامرات عسكرية. وعند ذاك ستبدو مقومات الاستقرار قائمة في المجتمع الدولي. ولكن من اللحظة تمتلك فيها دول متوسطة صغيرة اسلحة نووية، لاسيما ذات حكومات غير مستقرة وتعاني من مشاكل داخلية وتتبع سياسات اقل حذراً في

[1] Ibid, p.644

السياسة الدولية فأن النظام الدولي سيعاني من مسببات اللااستقرار. ويـرى البعض بأن المطلوب في هذا المجال تكرار الدعوة الى حظر انتشار الاسلحة النووية واعتبار ذلك مبدأ اساسياً من اجل الحفاظ على استقرار النظام(١) وهذا ما تدعو اليه الدول الكبرى وكذلك الدول الصغرى والدول غير المنحازة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد شددت الولايات المتحدة على مسألة عـدم انتشار الاسلحة النووية وفرضت عقوبات على الهند وباكستان لقيامها باجراء تجارب نووية. وقد اصدرت الدول النووية الخمس التـي ادانـت التجـارب النووية للهند والباكستان بياناً تدين هذه التجارب ولا تعترف بها كدول نووية وتدعوهما الى الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النوويـة ومعاهـدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون قيد او شرط(٢).

ويرى كل من كارل دويتش وديفيد سنجر بـأن النظـام المتعـدد الاقطاب ربما يكون مستقراً على المدى القصير مقارنة بنظام ثنائي القطبيـة ولكنه يعاني من اللااستقرار على المدى البعيد. ويرجع ذلك الى الطموحـات المتعارضة لاطرافه. واذا ما طبقنا المباراة الصفرية في نظرية اللعبة والتـي طبقاً لمنطوقها فأن كسب أي واحد من الطرفين المتصـارعين يـؤدي الـى خسارة متساوية المحصلة للطرف الآخر، وعند ذاك علينا ان نقول بأن هدف كل قوة متصارعة سيكون الحصول على كل الاقلـيم والسـكان. وان هـذا الانموذج من التوازن سينطوي على امكانية تدمير الدول التي يخطئ قادتهـا

---

(١) **Karl Deutsch and David Singer" Multipolar Power System and International Stability" in James Rosenan "International Politics and Foreign Policy" A Reaer in researche and Theory" The Free Press, New York, 1969, p.323.**

(٢) **د.فوزي حماد وعادل محمد احمد "الابعاد الاستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية والباكستانية" السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد (١٣٣) يوليو ١٩٩٨.**

تقدير توازن القوى في الوقت المناسب او الدول التي لا تستطيع اقتصاداتها تحمل النفقات المتزايدة للتسلح والمجهودات العسكرية المطلوبة لاقامة التنافس. ان فكرة دويتش وسنجر تقوم على اساس محصلة المباراة. اذ ان زيادة في التهديد من قبل دولة (أ) ضد دولة (ب) وبالعكس في النظام المتعدد الاقطاب سيدفع الدولتين (أ و ب) لايجاد حلفاء متكافئين من اجل منافسة احلافهم الخاصة بهم والتوصل في المحصلة الى نظام توازن القوى[١].

ومن ناحية اخرى يرى البعض بأن نظام تعدد الاقطاب اكثر قدرة على تحقيق الاستقرار الدولي وذلك للاسباب الآتية:

١. ان نظام تعدد الاقطاب يوفر فرصاً اكبر للتفاعل بين الدول، ومن ثم لتحقيق الاهداف الوطنية عن طريق تعامل الدولة الواحدة مع عدد من الدول المختلفة اذا تطلب الامر ذلك.

٢. يتميز نظام تعدد الاقطاب بتعدد المحالفات بين الدول طبقاً لكل قضية على حدة، فالدولة قد تتحالف مع دولة اخرى تحالفاً عسكرياً، ولكنها ربما تتحالف مع دولة ثالثة تحالفاً اقتصادياً. ويؤدي تقاطع هذه المحالفات وتشابكها الى ربط مصائر الدول بعضها ببعض، ومن ثم تحقيق الاستقرار الدولي.

٣. يؤدي نظام تعدد الاقطاب الى الحد من حجم الاهتمام الذي توجهه الدولة الى الدولة الاخرى الداخلة في صراع معها. ومن ثم يتضائل احتمال تصاعد الصراع الى حالة الحرب.

٤. يؤدي نظام تعدد الاقطاب الى تحجيم سباق التسلح، لان اتجاه دولة واحدة الى زيادة تسلحها قد لا يفسر على انه موجه بالضرورة الى

---

(١) Karl Deutsch and David Singer, Op-cit, p.323-324

القطب المضاد كما هو الحال في نظام القطبية الثنائية، ولكنه قد يفسر على انه موجه الى أي من الدول الاخرى الكائنة في النظام.

٥. يتميز نظام تعدد الاقطاب بوجود الدول الوسيطة التي قد تساعد على تسوية المنازعات بين الدول[١].

**ج. الانتقادات على نظام تعدد الاقطاب**

**اولاً:** ان النظام المتعدد الاقطاب يزيد من النزاعات الدولية، ففي نظام توازن القوى ثنائي القطبية يمكن ان تحدث عدة نزاعات ولكنها ترجع في الاصل الى نزاع واحد بين طرفي الصراع. في حين تتشعب النزاعات في ظل النظام المتعدد الاقطاب وتنتشر اهتمامات اللاعبين على كافة انحاء النظام، وهكذا فأن مصالح وطنية ستتشعب وبشكل حتمي ان المصالح الوطنية هي اندماج مركب للمواقف مثل التقاليد والموقع الجغرافي والقوة الاقتصادية والعسكرية والتوجه الايديولوجي والهيكل الحكومي. وبما ان عدداً كبيراً من اللاعبين هم من الكبار في النظام المتعدد الاقطاب فهذا يعني وجوداً محيراً للمطالب والمصالح المراد تحقيقها. وكلما زاد سلم المطالب كلما اصبح صعباً الموائمة بينها. وهكذا فأن التعددية مع كثرة التنوع في الدول والمطالب، ستعمل على زيادة الصراعات[٢].

**ثانياً:** اذا كان نظام تعدد الاقطاب متجانساً كما يروج له انصاره، فأنه حتى التوزيع الواسع لانتشار الاسلحة النووية سوف يساهم في عدم استقرار النظام حيث ان دخول دول نووية جديدة وتركيزها على المصالح

---

**(١) د.لويد جنسن "تفسير السياسة الخارجية" ترجمة د.محمد بن احمد مفتي ود.محمد السيد سليم، الرياض، جامعة الملك سعود، ١٩٨٩، ص٣٠٤.**

**(٢) Richard Rosecrance "Bipolarity, Multipolarity and the future" Op-cit, p.329**

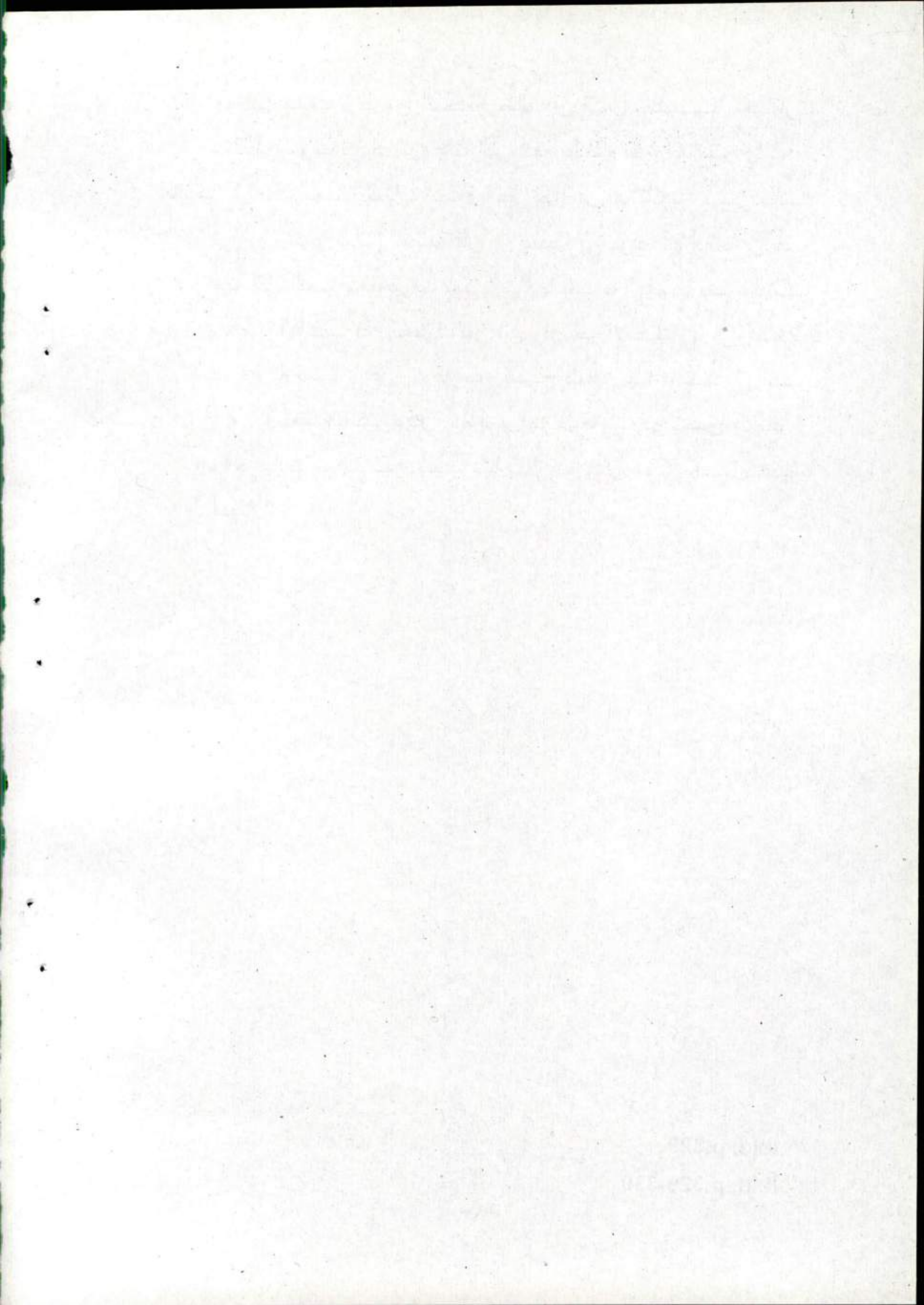
الوطنية سوف يزيد من المخاطر طالما ان الدول بطبيعتها مغامرة، وبالتالي سوف تزداد النزاعات التي تدفع بالنظام نحو اللااستقرار[1].

**ثالثاً:** ان نظام تعدد الاقطاب ينطوي على حالة من اللاتأكدية. ففي نظام توازن والقوى ثنائي القطبية فأن أي تعديل في موقف كلا القطبين هو مهم لكل النظام والتغييرات يمكن حسابها بسهولة، بينما في النظام المتعدد الاقطاب فأن تغييراً منفرداً في ترتيب الاحلاف او في النتائج العسكرية لصناع القرار والفرص تصبح صعبة جداً. ومنذ ان تثير التعددية تعقيدات كثيرة فأن النظام يواجه صعوبات في تحقيق الاستقرار والحرب قد تحدث ليس بسبب فشل الارادة ولكن من خلال سوء الفهم[2].

---

[1] Ibid, p.329

[2] Ibid, p.329-330



# الفصل السابع
# نزع السلاح وضبط التسلح

## المبحث الاول
## اطار نظري في نزع السلاح وضبط التسلح

### اولاً: مفهوم نزع السلاح وضبط التسلح

يعد مصطلح نزع السلاح Disarement اقدم من مصطلح ضبط التسلح Arms Control . ويعني نزع السلاح " التدمير الشامل للاسلحة والتخلص من القوات المسلحة"[1]. ان نزع السلاح ينطوي على فكرة قيام عالم تتخلى فيه الدول عن وسائل القتال، وهذا يعني التخلي عن الاسلحة والمعسكرات وحل القوات المسلحة وعدم الابقاء على اية قوة سوى القوة الضرورية من الشرطة من اجل حفظ النظام. وتحدث عمانوئيل كانت عن الغاء الجيوش، وكانت فكرة خيالية تعكس عالم غير موجود بالفعل، وهي مسألة لا تتفق مع طبيعة الانسان والمجتمعات الانسانية اذ اصبحت الدول على قناعة تامة بأنها غير قادرة للتخلي عن وسائل الحرب. بعبارة اخرى انها اصبحت غير قادرة عن التخلي للدفاع عن مصالحها. صحيح ان تدرجية الدول كبيرها وصغيرها تختفي في هذا العالم المنزوع من السلاح، ولكن قيام نظام بدون تدرجية للقوة وبدون احتكار للقوة هو في واقع الامر غير ممكن ادراكه[2]. ويرى البعض بأنه حتى لو تم تدمير كل الاسلحة في العالم فأن ذلك لا يلغي مشكلة القوة طالما تستمر الدول ذات السيادة في البقاء. فالقوة

---

(1) Theodore Couloumbis and James Wolfe, op-cit, p.233

(2) Raymond Aron, Op-cit, p.629

الوطنية الثابتة تحت شكل موارد اولية وقوة بشرية يمكن ان تترجم الى قوة عسكرية متاحة تحت ظل اهواء الدول الفردية[١].

ان مفهوم نزع السلاح ينطوي على عموميات واطلاق وربما يكون من غير المرغوب اذا ما حاولنا تحقيقه لانه يؤدي الى قيام توترات وعدم ثقة متبادلة ويصبح من الصعب جداً تحقيقه.وربما يكون من الانسب اختيار بعض الانواع من الاسلحة من اجل التخلص منها او تلك التي ينتج منها بشكل متكرر وتكون اكلافها عالية[٢].

واذا اصبح غير ممكن الغاء الجيوش في عصرنا الحاضر، في عصر تتنازع فيه الايديولوجيات، فأن خفض التسلح اصبح الهدف الامثل ليس بسبب التغاضي عن فكرة الغاء الجيوش وانما لانها هدف غير واقعي. فالدول قد قطعت اشواطاً كبيرة في التسلح بل انها اخذت تتفنن في انتاج اسلحة اكثر تطوراً من السابق. ويلعب التطور التقني دوراً لا يمكن نكرانه في هذا الشأن، وعليه فقد ظهر مصطلح ضبط التسلح ليعكس واقعية اكبر في العلاقات الدولية. وهو مصطلح اشمل من نزع السلاح، فضلاً عن انه يتماشى مع طبيعة تطور الواقع الدولي. وفي الوقت الذي كان السوفيت يتحدثون في الخمسينات عن نزع السلاح بسبب رغبتهم في تحقيق نزع السلاح الشامل فأن الامريكان وحتى عام ١٩٥٩ استخدموا مصطلح تنظيم التسلح. ومنذ ذلك الوقت استخدم الامريكان مصطلح ضبط التسلح Arms Control، اذ كانت الولايات المتحدة تصر على اجراء تخفيضات جزئية وتدعو الى رقابة فعالة. والاكثر من هذا وذاك ان كلا الطرفين المتصارعين قد اقتنعا آنذاك بأن الاسلحة النووية هي مسألة لا يمكن التخلي

---

[١] **Fredrick Hartmann, Op-cit, p.263**

[٢] **George Quester "The Continuing Problems of International Politics" The Dragon Press, U.S.A. 1974, p.49**

عنها[1]. ان ضبط التسلح لا يعني الغاء السلاح بقدر ما يعني تنظيم التسلح والاحتفاظ بمستويات معينة من الاسلحة فهو يهتم "بمستوى الاسلحة وخصائصها وتوزيعها واستخدامها"[2]. فضبط التسلح لا يعني الغاء الجيوش كما يدعو اليه نزع السلاح، وانما يبقيها في حوزة الدول[3]. وهكذا اذا كان نزع السلاح يعني "عملية تخفيض او الغاء الاسلحة" فأن ضبط التسلح يشتمل على الجهود التي تنظم التسلح من اجل جعل وقوع الحرب اقل احتمالاً والتخفيف من آثارها اذا ما وقعت[4].

ويعرف كل من بادلفورد ولنكولن مصطلح ضبط التسلح بأنه "ينطوي على نزع وتحديد الاسلحة وتنظيم التسلح وعلى امتلاك وطرق استخدامه"[5].

ويعرفه كل من كولومبس وولف بأنه "يتضمن تحديد بعض الانواع من الاسلحة او تخفيض مستويات التسلح"[6]. ويعرفه روبرت بووي بأنه "يتضمن اية اتفاقية بين عدة قوى لتنظيم بعض جوانب قدراتهم العسكرية او قدراتهم الكامنة"[7].

---

(1) Pierre Hassner "L'arms Control" Revue Francaise de Science Politique Vol XIII no 4 Decembr 1963, p.1023

(2) Charles Zorgbibe op-cit, p.336

(3) د.كاظم هاشم نعمة "العلاقات الدولية" مطبعة جامعة الموصل، ١٩٧٢، ص٢٨٦.

(4) Martin Laurence "Arms and Strategy: An International Survey of Modern Defense" Weidnfeld and Nicolson, London, 1973, p.239

(5) Padelford and Lincolin "The Dynamics of International Politics" Op-cit, p.417

(6) Couloumbis and Wolfe op-cit, p.233

(7) Robert Bowie "Basic Requirement of Arms Control" in "Arms and Foreign Policy in the nuclear age" ed by Milton Rakov, Oxford University Press, 1972, p.370

وضبط التسلح يمكن ان يتحقق بدون اجراء الخفض في السلاح او يمكن ان يأخذ شكل نزع السلاح غير المسيطر عليه. وقد يكون ضمنياً مثل ايقاف التجارب الذرية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للفترة ١٩٥٨-١٩٦١، وكذلك ايقاف الاتحاد السوفيتي لتجاربه الذرية من جانب واحد عام ١٩٨٥ والذي جدد لاربع مرات حتى ٢٦شباط ١٩٨٧، او يأتي في اطار معاهدات صريحة مثل معاهدة الحضر الجزئي للتجارب الذرية لعام ١٩٦٣. كما ان مفهوم ضبط التسلح يتسع لما وراء خفض الاسلحة ليتضمن اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية ويشمل كذلك الخط الاحمر بين موسكو وواشنطن لمنع استخدام القوة نتيجة سوء الفهم او سوء التقدير[١]. وعلى الرغم من الفوارق بين مفهومي نزع السلاح وضبط التسلح الا انهما يستخدمان بشكل متبادل احياناً[٢].

**ثانياً: انواع نزع السلاح وضبط التسلح**

**أ. من حيث الشمول**

١. نزع السلاح الشامل: هو ذلك النوع من نزع السلاح المسيطر عليه بشكل فعال ومضمون ويتطلب الالغاء الكامل للقوات المسلحة الوطنية والغاء كل الاسلحة التي تمتلكها الدول ويشمل كذلك مراكز انتاجها[٣].

٢. نزع السلاح الجزئي: وهو مرادف لتخفيض السلاح، وينطوي على اجراء تخفيضات متبادلة في مستويات التسلح كمياً ونوعياً. وقد يكون

---

[١] **Padelford and Lincolin "The Dynamics of International Politics" op-cit, 417**

[٢] **Martin Laurence, op-cit, p.239.**

[٣] **Clark Grenville et Luis Sohn "La Paix Par le Driot Mondial" traduit par Francis Gerard, ed P.U.F., Paris, 1961, p.333.**

مرحلة اولى من مراحل تحقيق نزع السلاح الشامل، وربما يشمل نوعاً من الاسلحة من دون غيره كما هو الحال في نزع السلاح البحري قبل الحرب العالمية الثانية[1].

**ب. من حيث عدد الاطراف:**

نزع السلاح من جانب واحد: وذلك حينما يعمد طرف واحد الى نزع سلاحه بشكل منفرد، فقد لجأت الولايات المتحدة وبريطانيا الى تخفيض عدد قواتها المسلحة بشكل منفرد بعد الحرب العالمية الاولى[2]. وكذلك قامت بعض الدول الكبرى بتخفيض سلاحها بعد انتهاء الحرب الباردة. فقد قررت بريطانيا تقليص انفاقها العسكري وتخفيض حجم قواتها المسلحة بنسبة (٤٠%)[3]. وكذلك مبادرة الرئيس الامريكي الاسبق بوش لخفض الترسانة الامريكية التكتيكية البرية وهي عبارة عن الصواريخ النووية الهجومية القصيرة المدى وقذائف المدفعية النووية. ومعظم هذه الاسلحة كانت منتشرة في اوربا وبعضها في آسيا والبعض الآخر في امريكا نفسها. وكذلك ازالة صواريخ كروز من السفن والغواصات والغاء حالة التأهب في كافة القاذفات الاستراتيجية والغاء كل الخطط لانتاج الصواريخ ذات القواعد المتحركة ام اكس[4].

٢. نزع السلاح متعدد الاطراف: وذلك حينما تتفق عدة دول على اجراءات لنزع السلاح فيما بينها مثل معاهدة واشنطن البحرية لعام ١٩٢٢[5] ومعاهدة

---

**[1] عبد الفتاح محمد اسماعيل "جهود الامم المتحدة لنزع السلاح" رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٢، ص٢٢-٢٤.**

**[2] المصدر السابق، ص٢٤.**

**[3] الدستور الاردنية العدد (٨٥٩٦) في ٢٩تموز ١٩٩١.**

**[4] الاهرام المصرية العدد (٣٨٢٨٦) في ٤تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩١.**

**[5] عبد الفتاح محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٤-٢٥.**

حظر انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٦٨ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية لعام ١٩٩٦.

**ج. من حيث المستوى:**

١. خفض التسلح (نزع السلاح الجزئي كما يسمى احياناً): ويتضمن اتفاق متبادل حول خفض مستويات الاسلحة بين الدول ويمكن ان تكون هذه التخفيضات على المستوى العالمي او على المستوى الاقليمي. وان المثل على نزع السلاح الاقليمي اتفاقية راش باكو (١٨١٧) بين الولايات المتحدة وبريطانيا والتي ادت الى اخلاء البحيرات العظمى من الاسلحة. وبعد الحرب العالمية الثانية كل من تبنت فنلندا والنمسا عام ١٩٥٥ سياسة الحياد وقبلت تقييد اسلحتهما. وان اكثر الامثلة انطباقاً على النهج الاقليمي هو معاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية (١٩٦٧) والتي من خلالها التزمت اثنتان وعشرون دولة من دول امريكا الوسطى والجنوبية بعدم ادخال الاسلحة النووية الى اقليمها[١]. وآخرها كانت معاهدة اعلان افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية في ١١نيسان ١٩٩٦.

٢. الحد من التسلح: ويتضمن اتفاقات بين دولتين او اكثر لتحديد السلاح مثل تقييد بيع ومنع نقل التقنية العسكرية الى بلد ثالث. وتشمل كذلك وضع سقوف للاسلحة[٢].

**د. من حيث الارادة**

١. نزع السلاح الاجباري: ويكون تحت نوعين من الظروف:

**الحالة الاولى:** وذلك حينما يفرض على دولة معينة عقوبة نتيجة لخسارتها الحرب.

---

[١] **Couloumbis and Wolfe, Op-cit, p.234**

[٢] **Fredrick Hartmann, op-cit, p.264**

**الحالة الثانية:** وتتم بموجب شروط اتفاق متبادل بين الدول على نزع السلاح.

والمثال على الحالة الاولى هو نزع سلاح المانيا بعد الحرب العالمية الاولى. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر فأن الدول المنتصرة في الحرب قد فرضت نزع السلاح على الدول الخاسرة. واحياناً يكون نزع السلاح كاملاً كما هو الحال بالنسبة لالمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد خسارة بروسيا امام نابليون عام ١٨٠٦ تم تقييد جيشها الى ٤٢ الف جندي ثم تم تقليص جيشها الى (١٠٠,٠٠٠) جندي بموجب معاهدة فرساي بعد الحرب العالمية الاولى ومنعت من انتاج السلاح كلياً. وكذلك تم حل الجيش العراقي بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة في نيسان ٢٠٠٣.

ان مشكلة نزع السلاح الاجباري تتمثل بالابقاء على قوات الدول المنتصرة في اراضي الدولة المندحرة لاغراض المراقبة وربما يعد ذلك بمثابة احتلال جديد والمشكلة تكون اكبر بعد انسحاب القوات من اراضي الدولة المندحرة، اذ يصبح من الصعب التأكد من متابعة التقييدات عليها وقد استطاعت المانيا بعد الحرب العالمية الاولى من الافلات من التقييدات التي فرضت عليها. ويصبح عندئذ من الصعب التأكد من ان الدولة المندحرة تقوم بتطبيق القيود التي فرضت عليها، كما ان اعادة تسليح الدولة التي تم نزع سلاحها قد يتم مرة ثانية وذلك حينما يفقد التحالف وحدته. والامر الاصعب هو انه على الرغم من تسريح الجنود وتدمير الاسلحة يبقى هناك اعداد من الرجال الذين يمكن تعبئتهم مجدداً ويصبح بالامكان اعادة تصنيع السلاح. ومن اجل ضمان نزع سلاح دولة في العصر الحديث فأنه يجب تدمير قدرتها الصناعية. وبالرغم من قرار الولايات المتحدة لمثل هذه السياسة بعد الحرب العالمية الثانية فأن الحلفاء لم يذهبوا اكثر من نصوص معاهدة بوتسدام في

تخفيض المستوى المسموح للانتاج الصناعي في المانيا[1]. ولكن في حالة نزع سلاح العراق بموجب قرار مجلس الامن (٦٨٧) الصادر في نيسان ١٩٩١ نجد ان مجلس الامن قد قرر تدمير جميع اسلحة الدمار الشامل الذرية البيولوجية والكيميائية ومنع انتاجها وعدم جواز انتاج وتدمير الصواريخ التي يزيد مداها عن (١٥٠) كم وتم تشكيل لجنة خاصة تابعة لمجلس الامن لتنفيذ ذلك[2].

٢. **نزع السلاح الطوعي:** وهو نزع السلاح الذي يتم بارادة الدول الطوعية، ويمكن ان يكون ثنائي مثل معاهدة راش باكو (١٨١٧) او ان يكون متعدد الاطراف مثل مؤتمر لاهاي الاول (١٨٩٩) ومؤتمر لاهاي الثاني (١٩٠٧) وكذلك ما وقع من معاهدات في مطلع القرن العشرين وما يجري في الوقت الحاضر من معاهدات[3].

## ثالثاً: المداخل النظرية لنزع السلاح وضبط التسلح

### أ. نزع السلاح المتعدد الاطراف والثنائي والمنفرد

١. نزع السلاح المتعدد الاطراف: ويقصد به اجراء مفاوضات حول نزع السلاح وضبط التسلح بين عدة دول من اجل التوصل الى اتفاقية ويحقق هذا النوع من المفاوضات عدة فوائد. اذ يكون بمقدور الدول الصغرى ودول عدم الانحياز المشاركة في المفاوضات. وان مشاركة عدد كبير من الدول يضفي نتائج ايجابية على المفاوضات، اذ سيزيد من مساحة الدول الملتزمة بتنفيذ بنودها ويشجع الدول الاخرى على ان تحذو

---

(1) Ibid, p.266

(2) قرار مجلس الامن (٦٨٧) القسم ج ـ نص القرار في مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٥) يوليو ١٩٩١، ص١٣٣-١٣٧.

(3) Frdrick Hartmann, op-cit,p.266

حذوها. وسيساعد ذلك على توسيع مساحات ضبط التسلح وتحقيق السلام الذي هو احد اهدافه الرئيسة. وفي عام ١٩٦٢ فأن ثماني دول من عدم الانحياز قد ادخلت خطة ادت الى التوصل الى معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذرية لعام ١٩٦٣. وان الدول الصغرى قد ساعدت في التوصل الى معاهدة خطر انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٦٨. بالاضافة الى ذلك لعبت المناقشات المتعددة الاطراف الى حد بعيد في وقف انتشار الاسلحة النووية وهما ما يشكل واحداً من المساعي المبذولة دولياً لايقاف انتشار السلاح النووي، ولاسيما الى الدول الصغيرة، وهذا ما نشاهده حالياً من جهود دولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ويمكن عندئذ القضاء على السوق السوداء في مجال اليورانيوم. ولكن مما يعاب عليه هو ان المفاوضات المتعددة الاطراف تأخذ وقتاً طويلاً للتوصل الى الاتفاق في الوقت الذي تتوصل فيه التحديثات التكنولوجية الى اسلحة جديدة بشكل يفوق سرعة مفاوضات ضبط التسلح[1].

٢. نزع السلاح الثنائي: ويقصد به ان تقتصر مفاوضات ضبط التسلح بين دولتين فقط ويشار هنا الى المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً، روسيا الاتحادية حالياً، حول ضبط التسلح. وتقتصر المفاوضات على الدول التي هي اكثر قوة وتتحمل المسؤولية لاستخدام الاسلحة النووية وما يؤخذ عليها هو استمرار الصراع حتى بعد التوقيع على الاتفاق فعلى سبيل المثال ازدادت التجارب الذرية بعد التوقيع على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذرية لعام ١٩٦٣ ومثال اخر ان التحديدات الكمية على الاسلحة الاستراتيجية بموجب معاهدة سالت الاولى لعام ١٩٧٢ قد ادت الى سباق نوعي في الاسلحة

---

[1] **David Carlton and Carlo Schaerf "Arms Control and Technological Innovation" Croom Helm, London, 1977, p.25-26**

وخصوصاً في الرؤوس الحربية. ولهذا يرى البعض ان من عيوب الاسلوب الثنائي هو انه يؤدي الى زيادة سباق التسلح. كذلك ان هذا الأسلوب يعمل على استبعاد الدول الاخرى مما يضعف من درجة الالتزام بالمعاهدات الدولية لضبط التسلح ومع ذلك فان الاسلوب الثنائي قد بين بان بأمكان طرفين متناقضين عقائديا الدخول في اتفاقيات ضبط التسلح وايجاد اجواء ملائمة للتعايش بدل الحرب الباردة كما حدث بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي[١]. وكما يحدث حالياً بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بعد انتهاء الحرب الباردة.

٣. نزع السلاح المنفرد: ويقصد به نزع السلاح من جانب واحد دون ان يقابل ذلك أي التزام مماثل من قبل الطرف الاخر. ويتميز هذا النوع من نزع السلاح بالسرعة والمرونة والكلفة المنخفضة. اذ سيكون بمقدور هذا الطرف الذي ينزع سلاحه ان يختار المجال الذي يراه مناسباً لخفض او الغاء الاسلحة وباقل كلفة ممكنة ان المساوئ الرئيسة لهذا النوع تتمثل في انعدام الرد من الطرف المقابل فكل طرف يقرر بنفسه اية قوة او اسلحة يرغب في تخفيضها على امل ان يتخذ خصمه خطوات مماثلة ان المنهج المنفرد يتميز بالمرونة الا انه ينقلب عكسيا اذا لم تكن ثمة استجابة مماثلة من قبل الطرف الاخر والمشكلة هنا تتمثل ان خطوة نزع السلاح المنفرد قد لاينظر اليها من قبل الخصم بمثابة اجراء حقيقي لنزع السلاح. لو كانت الولايات المتحدة قد سحبت اثناء الحرب الباردة اسلحتها النووية التكتيكية برشنغ من غرب اوربا على سبيل المثال فلربما لم ينظر اليها السوفيت بمثابة علامة تدل على مساعي لضبط التسلح ولكن بمثابة خطوة امريكية للتخلص او تبديل انظمة اسلحة قديمة. وقد قامت الولايات المتحدة بخفض اسلحتها النووية التكتيكية في غرب اوربا

---

[١] **Ibid, p.28**

الى ٣٥٠٠ سلاح بدون رد مقابل من قبل الاتحاد السوفيتي[١]. وكـذلك شاعت في بريطانيا فكرة نزع سلاح بريطانيا دون مقابل وهي اقترحهـا حزب العمال اثناء الحرب الباردة ولكنها بقيت مجرد اراء مثالية.

**ب. نزع السلاح الشامل ونزع السلاح الجزئي**

ان نزع السلاح الشامل هو ذلك النوع من نوع نزع السـلاح الـذي يتعامل تقريباً مع جميع المشاكل المتعلقة مثل الحظر الشامل للتجارب الذرية وايقاف انتاج المواد الانشطارية وخفض وازالة الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات البرية والقاذفات الاستراتيجية والصواريخ البالستيكية العابرة للقارات البحرية وحظر التجارب على الاسلحة الاستراتيجية وانظمة الايصال وحظر الاسلحة النووية التكتيكية الجديدة والقبول بكل المعاهدات الاقليميـة لاقامـة مناطق خالية من الاسلحة النووية ومناطق سلام في العالم وتجميد وتخفـيض الاسلحة التقليدية ومنع بيع الاسلحة الى بلدان العالم الثالث ويرى البعض بان هذا المنهج غير الواقعي وغير عملي في ميدان نزع السلاح[٢]. امـا نـزع السلاح الجزئي فيقصد به نزع او خفض اسلحة معينة من اطراف الصراع، وقد يكون على شكل خطوة خطوة وهو اكثر عملية وواقعية في منهاج نـزع السلاح[٣].

**ج. نزع السلاح الافقي والعمودي**

ويقصد بنزع السلاح الافقي منع انتشار السلاح الى دول اخرى مثل منع انتشار الاسلحة النووية اما نزع السلاح العمودي فيقصد بـه ان تقـوم الدول المالكة للاسلحة النووية بنزع سلاحها او تخفيضه او الحد منه. وطرح

---

[١] Ibid, p.28-29

[٢] Ibid, p.30

[٣] Ibid, p.30

البعض بان هناك علاقة سببية بين الاسلحة وسياسات الامن للدول المالكة للاسلحة النووية وبين القرارات التي تتخذها الدول غير المالكة للاسلحة النووية حول امكانية او عدم امكانية تطويرو الحصول ونشر الاسلحة النووية في مستوى معين. وطبقاً لسياسات الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية فان الاهداف العسكرية والهيبة السياسية هي امور مهمة وتبين ان الوضع بين القوى العظمى يمكن ان يقلل من انتشار الاسلحة النووية في الدول غير الحائزة عليها فهناك الوضع العالي والوضع المنخفض الاقصى والوضع المنخفض المعتدل. ففي الوضع العالي تزيد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق من الفجوة في قدراتهم العسكرية بينهم وبين الدول المالكة للاسلحة النووية الاخرى والدول غير المالكة لها وذلك بالابقاء على اختراعات الاسلحة النووية وبالتهديد باستخدام مثل هذه الاسلحة بالاساليب العسكرية والدبلوماسية فأن القوى العظمى ربما تكون في هذه الظروف قادرة على ايجاد ضمانات امنية للدول الاخرى وتعمل على تقليل الرغبة عند هذه الدول من اجل الحصول على الاسلحة النووية. وفي الوضع المنخفض الاقصى فأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يعملان على تقليص الفجوة بين قدراتهم العسكرية وبين القدرات العسكرية للدول المالكة للاسلحة النووية الاخرى والدول غير المالكة لها وذلك بالابقاء على الاختراعات للاسلحة النووية وتقييد مستوى التطور النوعي للاسلحة النووية وذلك بالاعتماد على استخدام التهديد بالاسلحة النووية ضمن اطار محدود بالاساليب العسكرية والدبلوماسية. ان الضمانات النووية الامنية للدول الاخرى لا يمكن اعطاؤها وتتعهد الدولتان العظيمتان كلاهما بالا تكون البادئة باستخدام الاسلحة النووية وهكذا تتوقف هذه الاسلحة بأن تكون ذات جاذبية لاولئك الذين يسعون للحصول عليها[1].

---

[1] Ibid, p.30-31

### د. المنهج القانوني في نزع السلاح

لقد اعطيت الاعتبارات لدور القانون الدولي فيما يتعلق بضبط التسلح. فالقانون الدولي قد اوجد لمنع الصراعات المسلحة والعمل على حلها وفرض العقوبات. ومن اجل منع النزاعات، فأن القانون الدولي يوفر هيكلاً دولياً وقواعد للسلوك. فقواعد القانون الدولي المتعلقة بالاسلحة والتعايش السلمي وحقوق الانسان والسكان والتلوث والصحة قد وضعت. ولحل الخلافات فأن القانون الدولي يساعد على تطوير الحل السلمي على اسس طوعية، وانه يوفر بدرجات مختلفة العمل الجماعي. وفي ميدان ضبط التسلح يلعب القانون الدولي دوراً مهما لان الدول تعتمد اكثر فأكثر على الاتكال عليه. ولا يوجد هناك سبب يدعو للاعتقاد بأن القانون الدولي لا يستطيع تقديم المساعدة في ضبط التسلح طالما تمتلك الدول ارادة سياسية. ومع ذلك، هناك من هو على درجة عالية من الشك حول الحكمة من تنظير ضبط التسلح وبالتأكيد في الجانب القانوني. ولازال هناك نقاش يدور حول ما اذا كان القانون الدولي ام لا قانوناً غربياً، وبالنتيجة انه يتحيز ضد البلدان النامية. وبالرغم من ذلك فأن هناك من يعتقد بأن الامم المتحدة في الوقت الحاضر قد استطاعت ان تعمل وبنجاح على تطوير قواعد قانونية لصالح جميع بلدان العالم اكثر من كونها قانونية غربية[1].

### هـ. نزع السلاح في الجوهر والشكل

يعني نزع السلاح في الجوهر مناقشة كل الجوانب المتعلقة بالقضية المعنية. اذ لا يشمل نصوص الاتفاقية فقط وانما يشمل الجوانب الاقتصادية والامنية والعسكرية. اما نزع السلاح في الشكل فهو يتعلق باجراء اقتطاعات معينة في الاسلحة دونما اعتبار للجوانب الاخرى المتعلقة بالاتفاقية. ان نزع السلاح من حيث الجوهر يتجاوز مناقشة نصوص الاتفاقية حيث يكون الهدف

---

(1) Ibid, p.32

تحسين الاجواء الدولية وخفض تكاليف الانفاق العسكري وتطوير الوضع الاقتصادي فالهدف من اتفاقية سالت، بالنسبة للولايات المتحدة، هو خلق اجواء سياسية تساهم بدون شك في تحسين العلاقات الامريكية-السوفيتية وهذا بدوره يؤدي الى التطور الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي وتحديث الحياة السوفيتية، وبالنتيجة العمل على كبح التوجهات العدوانية السوفيتية كما تراه الولايات المتحدة. بينما كان للاتحاد السوفيتي من جانبه عدة اهداف:-

**اولاً:** انه سعى لايقاف تطور انظمة السلاح الامريكية وتجنب سباقاً تكنولوجياً للتسلح مع الولايات المتحدة التي هي اكثر تفوقاً منه والتخلص من خطورة الصواريخ المضادة للصواريخ وربما كان يشك في فاعلية صواريخه المضادة.

**ثانياً:** لقد اراد الاتحاد السوفيتي اعلان نص رسمي بأن المساواة مع الولايات المتحدة قد تم التوصل اليها.

**ثالثاً:** ان السوفيت قد اهتموا في الحصول على المساعدة في ميدان الحسابات الآلية المتقدمة في حقل ادارة المهارات وفي تطوير الموارد الكثيرة في سيبريا وهكذا فقد تأملوا بأن الاتفاقيات حول الاسلحة ربما تؤمن هذه الاهداف.

**رابعاً:** اراد السوفيت التأكد من ان الولايات المتحدة لم تصل الى تفاهم اساسي مع الصين[١].

---

[١] **Ibid, p.33**

## مناهج ديفيد سنجر لدراسة ضبط التسلح

حدد ديفيد سنجر ثلاثة مناهج لدراسة ضبط التسلح:

**١. منهج التوترات- اولاً:**

يقصد به ان حل التوترات الدولية يتطلب ايجاد حالة من التقارب بين الشعوب والعمل على احلال التسامح والفهم والاحترام المتبادل محل النزاعات. وبالنتيجة فأن هذه المواقف الجديدة ستؤثر بدورها على العلاقات الدولية وستعمل على تهدئة التوترات الدولية. كما ان النخب الوطنية لن تجد عندئذ اية جدوى في ادامة التكاليف الباهضة للترسانات العسكرية. ومع هذا الانجاز ستأتي الارادة في ضبط التسلح، في الاقل، للوصول الى منهج اكثر مرونة في مفاوضات نزع السلاح. ويعتقد سنجر بأن هناك دوراً كبيراً للمواقف الشعبية في دفع صناع القرار بالتوجه الى سياسة ضبط التسلح وهنالك اعتبارات رئيسة ثلاثة في هذا الصدد:

أ. وجود اهتمام رئيس للنخبة بالامن القومي

ب. وجود ضرورة قصوى للدعم الجماهيري في قضية نزع السلاح

ج. وجود سهولة للحصول على هذا الدعم.

ان الاسناد الشعبي مهم جداً لدعم ادراك شدة التهديد الخارجي من قبل صانع القرار. ان كل نخبة تدرج القوات العسكرية للقوة الاخرى او القوة المعادية لها بوصفها هدفاً عدوانياً حيث تنقل النخبة هذا الادراك الى الشعب. وان التوترات بين الدول تجعل من الصعب بل من المستحيل تقليل التوترات بين الشعوب، طالما تبقى كل امة تتمسك بالقدرة على شن الحرب العدوانية. واذا ما كان هذا الادراك متبادلاً فأنه يصبح من الصعب القضاء على التوترات. هنا يعد نزع السلاح الوسيلة الاولى للقضاء او لاستئصال التوترات[١].

---

[١] David Singer "Deterrence, Arms Control and Disarmement" Ohio State University Press, 1962, p.174-176

٢. **منهج حل التوترات:** يرى جورج كينان ان أي بحث عن نزع السلاح هو كمن يضع العربة امام الحصان. اذ ان أي تخفيض للتسلح يجب ان يعتمد على حل النزاع. وان نزع السلاح غير ممكن طالما لم تحل القضايا السياسية التي ينظر اليها بوصفها مسائل حيوية. ويقول سلفادور مادرياكا بأن "السلم يجب ان يسبق نزع السلاح ولا يتبعه، وان الحرية يجب ان تسبق السلم" ويقترح منهج الحل السياسي بأن الخطوة الاولى يجب ان توضح لتحديد مناطق الصراع وتحديد مصالح الاطراف المتعارضة. ويكون عندئذ بالامكان السعي لاجراء مفاوضات لحل واقعي. وكما يوضحه جورج كينان فأن هذه العملية تتطلب معالجة الصراعات من اجل ايجاد الحلول لها[١].

**٣. منهج التسلح- اولاً:**

يرى هذا المنهج بأن النزاعات التي لا تجد لها حلاً وكذلك التوترات المرافقة لها ستقود الامم حتماً الى تبني برامج التسلح. ان موقف التسلح-اولاً يفترض بأن هناك بين الامم المتنافسة والتي تتسلح بشكل خطير مستوى عال من التوتر. والاكثر من ذلك، طالما زاد الانفلات في عملية التسلح فأن التوترات لا يمكن تخفيضها والصراعات لا يمكن حلها. فضلاً عن ان الاسلحة قد اضافت متغيراً جديداً الى التعادل. وان النقطة التي ينبغي التأكيد عليها هو انه طالما تظهر النزاعات السياسية والتوترات بشكل طبيعي قبل سباق التسلح، فأنه لا يتبع ذلك انها ستنخفض بشكل يسبق سباق التسلح. ان القيام باي نزع للسلاح جدي يتطلب توفر اوضاع خالية من التوتر. وفي عالم تكون فيه المتغيرات السياسية الرئيسة صعبة الحل فأن ضبط التسلح هو مسألة صعبة جداً. اذن وفقاً لانصار هذا المنهج ان التخطيط لاجراء خفض شديد للتوترات او حل القضايا السياسية يجب ان يسبق القيام بجهود خفض التسلح[٢].

---

(١) Ibid, p.177

(٢) Ibid, p.180

## المبحث الثاني

## دوافع نزع السلاح وضبط التسلح

١. الاسباب الاقتصادية: يكاد يتفق المعنيون في الشؤون الدولية بان الاسباب الاقتصادية تحتل منزلة مهمة في دفع الدول للمطالبة بنزع السلاح . ان سياسة سباق التسلح قد قادت الدول الى اتفاق باهض اثقل كاهلها فهناك اثار سلبية على اقتصاد البلدان التي تنفق مبالغ باهضة للتسلح. ففي البلدان المتقدمة فان القاعدة الاقتصادية المتينة تعمل على تقليل الاثار السلبية للمصروفات العسكرية ومع ذلك فان سياسة الانفاق العسكري تكون في غير صالح القطاعات الاقتصادية الاخرى ويكون لها تاثيرات سلبية على مستوى الادخار وتؤثر على الاستثمارات الضرورية للتنمية الصناعية. ولهذا يصبح واضحاً بان سباق التسلح في البلدان المتقدمة تكون له نتائج مماثلة في البلدان النامية بما يؤدي الى خنق الاستثمار الموجه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا بالتاكيد يكون اكثر وضوحاً في البلدان الاقل تقدماً[١].

ان الجانب السلبي للانفاق العسكري يكمن في كون الانتاج العسكري يشكل جزءاً من الناتج الوطني فانه يتميز عن الاشكال الاخرى لانه لايؤدي الى الاستهلاك المباشر ولا الى زيادة طاقة الانتاج. وفي الواقع ان الخسارة التي يفرضها الانفاق العسكري يمكن ان تقاس بالسلع والخدمات المدنية التي يمكن ان تعمل على انتاجها بغيابه وبعبارة اخرى ان تكاليف انتاج السلع والخدمات العسكرية هي في الواقع التكاليف المفقودة لانتاج السلع

---

[١] "Etudes des Consequences Economiques et Sociales de la Course aux armements et des depenses Militaires" Desarmement-Serie d'etudes no. 19 –Nations Unies, NewYork, 1989, P.41

المدنية وعندما تكون عوامل الانتاج غير موظفة او غير مستخدمة سابقاً فان النفقات العسكرية يمكن ان تنشط الاقتصاد لفترة قصيرة ولكن على المدى البعيد تظهر هناك نتائج سلبية[١]. فضلاً عن تاثيرها على المخزون من العملات الاجنبية والعمل على جعل الميزان التجاري سلبياً وتحويل الاستيراد عن السلع الاستثمارية[٢]. والمشكلة الكبرى تكمن في الدول الفقيرة او تلك الدول ذات الموارد المحدودة اذ يشكل الانفاق العسكري عبئاً كبيراً والعجز الحاصل نتيجة لذلك لايمكن تحويله بدون ديون كبيرة الامر الذي يفترض اللجوء الى مصادر التمويل الوطنية والاجنبية[٣].

وفي حالة البلدان النامية فان جوهر الدين يمول بواسطة مصادر اجنبية والذي هو في اواسط السبعينات من القرن الماضي عبارة في البلدان النامية عن اتحاد البنوك الخاصة الدولية وفي كل البلدان لاسيما في البلدان النامية فان تمويل العجز يخلق ضغوطاً تضخيمة والتي تؤدي بدورها الى قروض جديدة من الخارج. ان الانتاج الوطني للسلاح لايمكن ان يحقق النمو الا اذا كرس جزءاً مهماً من الاموال العامة للتنمية الارتكازية واقامة انظمة السلاح. كما ان استيراد السلاح يؤدي الى عجز في الميزان التجاري الامر الذي يقتضي الحصول على قروض جديدة. كما ان تصنيع السلاح ولاسيما حينما يكون وليداً لايلغي اللجوء الى استيراده من الخارج. بالاضافة الى ذلك فان البلدان المنتجة للسلاح يجب ان تشتري الادوات الاحتياطية التي هي

---

(1) **Christian Schmidt "Consequences Economiques et sociales de la course aux armements" Nations Unies Economica, Paris, 1983, P.83.**

(٢) **د. عبد الرزاق الفارس " السلاح والخبر : الانفاق العسكري العربي ١٩٧٠-١٩٩٠- دراسة في الاقتصاد السياسي " مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٩٣، ص٤٠- ٤١.**

(٣) **Etudes des consequences et Sociales de la courses et des depeuse Militares" Op-cit, P.47**

ضرورية لعملية الانتاج والتي لا يمتلكها المنتجون الوطنيون. ان مسالة انتاج السلاح في الداخل واستيراده من الخارج تعد من احد اسباب الديون الخارجية كما ان انتاج السلاح الذي يعتمد على الخارج وشراءه من الخارج ايضاً يزيد من تفاقم مشكلة الديون الخارجية ويؤدي الى التضحية بالقطاعات الاخرى عند توزيع الموارد التي هي محدودة في الاصل. ان توسيع عمليات بيع السلاح في السبعينات من القرن الماضي تم تمويله بواسطة القروض من البلدان الممولة ومنذ هذه الفترة فان السوق العالمية للسلاح قد اتسمت بالتنافس الذي جرى بواسطة الممولين الرئيسيين للسلاح. وفي نهاية السبعينات فان اكثر من نصف المستوردات للسلاح في البلدان النامية كانت ممولة بواسطة قروض التصدير. وان القيمة الكلية للدين العسكري العالمي للفترة ١٩٧٢- ١٩٨٢ يبلغ ٨٦ مليار دولار أي حوالي ١٥% من الدين الكلي للبلدان النامية في عام ١٩٨٢[١]. كذلك يشكل الانفاق العسكري احد اسباب التضخم لاسيما الزيادة السريعة لتكاليف التكنولوجيا العسكرية في السوق العالمية وان أي تحسن في التكنولوجيات العسكرية للطرف الخصم يؤدي بدوره الى زيادة وتحسين التكنولوجيات العسكرية لهذا الطرف ويشكل احد مشاكل الانفاق الباهظ الثمن[٢]. كذلك زادت اسعار الاسلحة الحديثة بشكل اكبر بكثير من الاسلحة القديمة وكلما تطورت نظم الاسلحة ازدادت اسعارها فهناك الطائرات التي لاتطير الا بالاستعانة بالحاسب الالكتروني والانظمة فائقة التقدم لوسائل الاتصال ومعدات الكشف والمراقبة التي تعتمد جميعها

---

[١] **Ibid, P.47**

[٢] **Ibid, P.45**

على الصناعات الالكترونية والتي تقدر بنسبة ٢٠- ٣٠% من انتاج الصناعات الالكترونية لاغراض الدفاع[١].

لقد ازداد الانفاق العسكري خلال فترة الحرب الباردة بشكل ليس له مثيل ففي العام ١٩٨١ ازداد الانفاق العسكري من ٥٥٠ مليار دولار الى ٦٠٠ مليار دولار وهذا يعني تضاعف الانفاق العسكري اربعة مرات منذ الحرب العالمية الثانية وخلال ٣٥ عام وفي فترات النشاط الاقتصادي كما هو الحال في فترات الركود فان القطاع العسكري قد امتص من ٥ الى ٨% من الانتاج الاقتصادي العالمي وعلى الرغم من ارتفاع اسعار النفط الى اربعة اضعاف خلال السبعينات فان الاستهلاك النسبي للطاقة من قبل الصناعة العسكرية لم يتاثر لانه يحتكر في بعض الحالات بين ربع الى ثلاثة ارباع الاستهلاك الوطني الشامل للنفط[٢].

وقد بلغت النفقات العسكرية لعام ١٩٨٥ بين ٨٥٠ الى ٨٧٠ مليار دولار ويرجع ذلك الى التوتر في اجواء العلاقات بين العملاقين وحلفائهما وللفترة ١٩٨٠- ١٩٨٥ ازدادت ازدادت النفقات العسكرية بنسبة ٣،٢% سنويا[٣].

بلغت النفقات العسكرية العالمية في عام ٢٠٠٣ نحو ٨٧٩مليار دولار بالاسعار الثابتة ٢٠٠٠ واسعار الصرف ونحو ٩٥٦ مليار دولار بالدولارات الحالية. ويمثل ذلك زيادة قدرها ١١% بالتكاليف عن السنة الماضية و١٨% عن فترة العشر سنوات وتاثرت الزيادة عام ٢٠٠٣ بقوة

---

**(١) دراغوسلاف افراموفيتش القيود الاقتصادية على الانفاق العسكري في منتصف الثمانينات" – نزع السلاح – مجلة دورية تصدرها الامم التحدة المجلد التاسع العدد "١" ربيع ١٩٨٦، ص٥.**

**(٢) Christian Shmidt Op-cit, P.81**

**(٣) "Consequences Economiques et sociales de la course aux armements" Op-cit, P.6-8**

باتجاه الانفاق العسكري الامريكي ولاسيما بالمخصصات الاضافية للعمليات العسكرية الامريكية في الخارج والحرب على الارهاب وقد بلغت هذه النفقات العسكرية العالمية في سنة ٢٠٠٣ نحو ٨٢٠ مليار دولار بالاسعار الثابتة ٨٩٣،١ مليار دولار باسعار الدولار الحالية، وتمثل زيادة حقيقية بنسبة٣،٥% على العام ٢٠٠٢[١].

### ٢. منع قيام الحرب

ان الغرض الاساس من ضبط التسلح يكمن في منع قيام الحرب اذ ان امتلاك السلاح يزيد من الاغراء باستخدام القوة ويشكل سباق التسلح احد الاسباب المؤدية الى اندلاع الحرب. ويختلف المعنيون حول ماذا كانت الاسلحة ام لا سبب قيام الحروب اذ يعتقد البعض بان امتلاك السلاح يسبب التوتر ويزيد من المخاوف التي تضغط على عقول صناع القرار لشن الحرب. فالاستعداد العسكري عند دولة ما يزيد من مخاوف خصومها الذين يزيدون بدورهم من استعدادهم العسكري ويحدث عندئذ سباق التسلح، والذي يسرع في اندلاع الحرب في حين يعتقد آخرون بأن منع الحرب لا يكمن في نزع السلاح لانه لا يؤدي الى القضاء على ارادة الاطراف في القتال، وبالتالي يرى هؤلاء ان المشكلة الرئيسة لا تكمن في نزع السلاح بقدر ما تكمن في ازالة الاسباب المؤدية الى اندلاع الحروب[٢]. وان القاء المسؤولية التامة لشن الحروب على غاتق الجيوش انما يعني اغفال حقيقة ان الجيوش ما هي الا ادوات لشن الحرب والتي هي ظاهرة اجتماعية معقدة الى درجة كبيرة. واسباب الحروب وفقاً لهذا الرأي لا ترجع الى الاسلحة والجيوش

---

(١) **اليزابيث سكونز" الانفاق العسكري" في كتاب" التسلح ونزع السلاح والامن الدولي" معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي، sipri ، الكتاب السنوي ٢٠٠٤ بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي للابحاث بالاسكندرية ٢٠٠٤، ص٤٦٦.**

(٢) **Vernon Van DYKE "International Politics" Op-cit, P.396**

وانما تكمن في تقصي جذور العدوان والبحث في الاسباب الاجتماعية لظاهرة الحروب[1].

وفي الحقيقة ان الاراء التي تعكس وجهات النظر هذه قد نوقشت لسنوات طويلة وان الجهود المبذولة من اجل تحقيق نزع السلاح قد جاءت بنتائج محدودة كما ان المساعي التي بذلت من اجل تغيير عقول الناس لتنمية جهود السلام وحل الصراعات قد لا تكون فعالة اذا بقيت الطموحات عالية والجهود المبذولة اقل من ذلك بكثير[٢].

ومع ذلك يعمل نزع السلاح بدون شك على تغيير علاقات القوة ولو بدرجة معينة فالدول تحقق من جراء ذلك فوائد نسبية وانها تسعى لتحقيق بعض المكاسب نتيجة لتحسن الظروف. وعندئذ سوف لا يكون دور نزع السلاح اكثر من تقليل دمار الحرب عبر مراحلها الاولى وسوف يكون النصر حليف الطرف الذي هو اكثر استعداداً لاعادة التسلح. ومن ناحية اخرى فأن اجراءات نزع السلاح يمكن ان تشجع بعض الحكومات للشعور بأن مخاطر وتكاليف الحرب قد قلت وهذا ربما يجعلها اكثر اعتقاداً بأنه اصبح من الممكن تحقيق اهدافها[٣].

ويساهم ضبط التسلح في تخفيف الحرب في ميادين اربعة:

**اولاً:** تقليل احتمال وقوع الحرب بالصدفة الناجمة عن الاخطاء الفنية او الاعلامية. ان التعامل مع هذه المخاطر يتطلب اجراءات لتحسين النظم الفنية او الاتصالات لجمع المعلومات وتحليلها.

---

[1] **Jean Klein "L'Entereprise du desarmement 1945-1964" Edition Cujaz, Paris, 1964, P.5 et P.11**

[٢] **Vernon Van DYKE, Op-cit, P.396**

[٣] **Ibid, P.396**

**ثانياً**: ان الخطر الثاني لشن الحرب هو قدرات الاطراف على شن الحـــرب. وهنا يقترح البعض اتخاذ اجراءات لضبط التسلح التي تحظر النشاطات العسكرية في بعض المناطق الاقليمية مثلما جرى بالنسبة للقارة القطبية الجنوبية وامريكا اللاتينية والباسيفيكي وافريقيا. ويقترح كـــذلك اتخـــاذ اجراءات لتهدئة الازمات واعادة الاعتبار للمفاوضات.

**ثالثاً**: ان المخاطر المرتبة علىامتلاك دولة ما للسلاح النووي وامتلاك القدرة على شن الضربة الاولى يمكن تبديدها بواسطة معاهدات حظر تطوير الصواريخ العابرة للقارات والسيطرة على قدرات الضربة الثانية مـــن اجل تحقيق الردع بواسطة التهديد بالعقاب والتي تجعل الحـــرب اقـــل قبولاً في السياسة الوطنية. وهذا ما جرى في واقع الامر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق من معاهدات خلال فتـــرة الحـــرب الباردة.

**رابعاً**: من اهداف ضبط التسلح تقليل درجة الدمار من خلال اجراءات نـــزع السلاح مثل الدفاع السلبي (الملاجئ وحماية السكان وتقييـــد القـــدرات التدميرية للدول)[1].

### ٣. تحسين الامن الدولي

فمن وجهة نظر السياسة الدولية ان نظام الدولة القومية يؤدي الـــى قيام حالة اللامن والتي تقود الى سياسة التسلح. وكـــان الاتحـــاد الســـوفيتي السابق ينظر الى الولايات المتحدة بمثابة تهديد لامنه القـــومي ويـــرى فـــي القواعد العسكرية الامريكية وميزانية التسلح والتدخلات بمثابة تهديد له. كما ان الولايات المتحدة كانت ترى في الاتحاد السوفيتي السابق بمثابـــة تهديـــد

---

[1] **David Edwards "International Political Analysis" Op-cit, P.241-242**

لامنها القومي وترى في القواعد العسكرية السوفيتية والانفاق العسكري العالمي والتدخلات بمثابة تهديد لامنها. ويرى البعض بأن الاتحاد السوفيتي السابق كان مسؤولاً عن التوترات التي ادت الى تكديس السلاح وان التورط في بعض الازمات الدولية مثل انغولا والشرق الاوسط تعد امثلة نموذجية حية حول عجز السوفيت في الوفاء او الاخلاص في الوفاق. وكذلك عدت قضية انكار السوفيت لحقوق الانسان مثال على عدم مسؤوليتهم. وكذلك لام البعض في الغرب، لاسيما الولايات المتحدة على اثارة حروب تقليدية في العالم منذ عام ١٩٤٥. ان دور سباق التسلح في التأثير على الامن القومي هو مسألة خطيرة بسبب وجود صلة بين الاسلحة النووية والامن القومي والتي تؤدي الى:

أ. مخاطر الحوداث: اذ ان هناك الالاف من الاسلحة النووية المنتشرة حول العالم وان حوادث التفجيرات النووية هي مكلفة وان المواد الانشطارية يمكن ان تنتشر بسرعة مسببة وفيات سريعة او بطيئة.

ب. الحروب عن طريق الخطأ: ان الحرب قد تقع لان الحوادث النووية قد ينظر اليها بمثابة حركة نحو الحرب او لان هناك اخطاء كالفشل في القيادة والسيطرة والاتصالات او بسبب وجود ازمة دولية شاملة والتي يمكن ان يرافقها وجود حوادث او فشل في السيطرة والاتصالات.

ج. صعوبات السيطرة: اذ انه من الصعب بل من المستحيل وضع نظام للسيطرة متقن (١٠٠%) وانه من المعقول الاعتقاد بأن بأمكان بعض اللاعبين من غير الدول النجاح في الحصول على عدد من هذه الاسلحة بسبب صعوبات الحماية[1].

**٤. نزع السلاح لترسيخ الوفاق الدولي:**

---

[1] David Carlton and Carlo Shaerf, Op-cit, p.12-13

وبغض النظر فيما اذا كان التسلح في الحقيقة المصدر الرئيس للتوترات والمخاطر فأنه يمكن ان يقدم لنا مثالاً مهما ويساهم نزع السلاح في ارخاء التوترات وايجاد مناخ افضل للعلاقات الدولية. صحيح ان الاتفاقات هي اجراءات فنية لتحقيق وتقييد الاسلحة بين الدول فمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذرية لعام ١٩٦٣ قد فسرت في هذا الاطار، فبقبولها للمعاهدة فأن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق قد وجدوا في المعاهدة ميداناً لترسيخ علاقاتهما لانها وقعت في فترة الحرب الباردة وشدتها[1]. ونفس الامر ينطبق على معاهدة سالت لعام ١٩٧٢ اذ انطوت هذه المعاهدة على التوقيع على اعلان المبادئ بين الزعيمين نكسون وبريجنيف والذي اكد فيه الطرفان على انه "في العصر النووي ليس هناك بديل عن ادارة علاقاتهما المتبادلة على اساس التعايش السلمي"[2].

٥. **الاسباب الانسانية لنزع السلاح**

ان من اهم اغراض نزع السلاح وضبط التسلح هو العمل على منع اندلاع الحروب والتخلص من آثارها المدمرة. ان حروب اليوم تنطوي على درجة عالية من الدمار والخراب التي تفوق على كانت عليه حروب الماضي. واذا كان هذا هو حال الحرب في ظل الاسلحة التقليدية فكيف يكون حالها في ظل الاسلحة النووية؟. ان قوة انفجار الاسلحة النووية تقاس بالكيلو طن او الميجاطن وهو الذي يعادل الف طن ومليون طن على الترتيب من مادة ت. ن. ت وتتباين قوة الاسلحة النووية بين اقل من كيلوطن الى اكثر من خمسين ميجاطن، ولكن اهم جزء من هذه الاسلحة في الواقع ما بين ثلث

---

[1] **Vernon Van Dyke, Op-cit, P.397**

[2] **د.امين شلبي "الوفاق الامريكي-السوفيتي" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١، ص١٩٩.**

ميجاطن وعشرة وهو الذي يشمل تلك الاسلحة التي تشكل الخطر الاساسي من التدمير البعيد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وعند انفجار سلاح نووي فأن منطقة الدمار الشديد تمتد الى مسافة اميال ثلاثة من مكان انفجار قنبلة ذات ميجاطن واحد او الى مسافة سبعة اميال من مكان انفجار قنبلة ذات عشرة ميجاطن. اما المسافات التي تنهار فيها المباني العادية فهي ابعد بالطبع وتمتد الدائرة التي قطرها ثلاثة اميال والناشئة عن قنبلة ذات ميجاطن واحد مساحتها ٢٨ميلاً مربعاً. اما الدائرة المقابلة للقنبلة ذات العشرة ميجاطن فهي تتسع قدر هذه ست مرات. ويوضح لنا هذا المثال ان الدمار لا يتناسب مع زيادة مطردة مع قوة القنبلة، فالدمار زاد ست مرات في حين زادت قوة القنبلة عشر مرات[1].

ان المخاطر الناجمة عن انفجار الاسلحة النووية لا تشمل التدمير المباشر فقط وانما تشمل ايضاً:

أ. الاشعاع الحراري الذي يؤدي الى قتل معظم الاشخاص الذين يتعرضون له بشكل مباشر من مسافات بعيدة نسبياً ويؤدي الى الحاق المزيد من الحرائق في مناطق ابعد.

ب. العصفة الهوائية: وتحمل معها حوالي نصف طاقة الانفجار وتنتقل بسرعة اقل كثيراً من سرعة انتقال مختلف اشكال الاشعاع ولكن بسرعة تفوق سرعة الصوت والشعور بوصول موجه العصف يكون في صورة ضربة مفاجئة مدمرة يعقبها على الفور ريح لها قوة الاعصار وتتجه الى الخارج من مركز الانفجار. وسيتعرض الاشخاص الموجودون فيها للقتل.

---

**(1) تشارلز باركر "نزع السلاح ومشاكله العالمية" ترجمة د.احمد بدران، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٦، ص٣٣-٣٤.**

ج. الاشعاع النووي: عند حدوث الانفجار يبدأ المتفجر في بعث دفعة كثيفة من النيوترونات ومن اشعة غاما. وهذا الاشعاع ينطلق كله تقريباً اول ثانية او اول ثانيتين ويضعف بسرعة مع زيادة المسافة اثناء الانتقال عبر الهواء او الاشخاص الذين يتعرضون للاشعاع يموتون في اقل من يوم او يومين بسبب الاصابة بالاشعاع اذا نجوا من العصفة والحرارة وكلما نبتعد عن مركز الضربة كلما تقل نسبة الاصابة.

د. السقاطة النووية: وتشمل الكرة النارية ثم السحابة بعد ذلك على معظم الذرات المشعة واغلبها منتجات انشطارية تكونت عند التفجير وتنتشر في الهواء وتندمج الذرات المشعة في جسيمات اكبر تتكون من الابخرة المتكثفة وما يختلط بها من غبار واتربة وحينما تترسب على الارض تشكل خطراً على الصحة بعد فترة تصل الى سنوات[1].

ناهيك عن الاضرار التي تصيب البيئة ومرافقها بشكل عام كذلك ان ممارسة التجارب الذرية له ايضاً مخاطر على الصحة العامة وعلى البيئة ففي كازاخستان-الاتحاد السوفيتي السابق-وفي منطقة سيميبالاتنسك ازداد معدل الوفيات من جراء سرطان الدم بين عامي ١٩٥٩و١٩٨٧ واسفرت العاهات الولادية عن حدوث زيادة كبيرة في معدل وفيات الرضع. وارتفع حدوث ولادات الاطفال التي يعقبها تخلف عقلي. وقد ثبت بوجه خاص ان حوالي (١٠,٠٠٠) شخص قد تعرضوا للاشعاع في المناطق المتاخمة مباشرة لموقع التجارب خلال ١٤عاماً التي كانت تجري التجارب النووية[2].

ولهذه الاسباب دعا الكثير من العلماء والمختصين الى ضرورة الانتباه الى المخاطر الناجمة عن الاسلحة الذرية وكذلك المخاطر الناجمة عن

---

**[1] الامم المتحدة "الاسلحة النووية: دراسة شاملة" مجموعة الدراسات، العدد ٢١ نزع السلاح، نيويورك ١٩٩١، ص١٠٣-١٠٨.**

**[2] المصدر السابق، ص٩٣-٩٥.**

اجراء التجارب الذرية وطالبوا المجتمع الدولي بضرورة وضع حد لسباق التسلح العالمي والتوصل الى معاهدة لنزع السلاح الشامل. وتم التوصل الى معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية في عام ١٩٩٦.

## المبحث الثالث

## مقيدات نزع السلاح وضبط التسلح

**١. مشكلة نزع السلاح والسلام:**

يتعرض نزع السلاح الى النقد بان عملية ازالة الاسلحة تخلط بين الاسباب والنتائج وبين الوسائل والغايات وطبقاً لوجهة النظر هذه ان سياسة التسلح هي نتاج وليست سبب للنيات العازمة على شن الحروب وفي التحليل النهائي فان قضية السلام هي مسالة سياسية. وان نزع السلاح يجب ان يتصور على هذا الاساس ان مهما بذلت الامم مساعيها للتخلص من الاسلحة فانها لن تتخلص من مشاكلها وصراعاتها وبالتالي فانها ستدور في حلقة مفرغة[١]. كما انه يجب النظر الى نزع السلاح من زاوية واسعة ويجب ان ينجز عقب حل المشاكل الدولية ويفترض مؤيدو نزع السلاح وجود منظمة دولية للرقابة على الاسلحة تمتلك اوسع سلطات للتفتيش ووجود محكمة عدل دولية تطبق القانون على الدول كما تطبقه المحاكم الداخلية وكذلك وجود قوة بوليس دولية سابقة على اتمام عملية نزع السلاح وهذه الامور هي افتراضية ومثالية يصعب تحقيقها في عالم الدول المتصارعة، اذ تحتكر الدول الخمس الكبرى امتلاك السلاح النووي وتحرم على غيرها امتلاكه فضلاً عن ان

---

**[١] اينيس كلود النظام الدولي والسلام العالمي ترجمة د. عبد الله العريان، دار النهضة العربية، القاهرة ،١٩٦٤، ص٤٠٣.**

الخلافات هي مستمرة في العلاقات الدولية[١]. ولابد من اتخاذ الخطوات في مجالات اخرى لدعم المؤسسات التي تقام بقصد المحافظة على السلم[٢].

**٢. السلاح والامن القومي**

للاسلحة وظائف عديدة وانها تستخدم لتحقيق مجموعة من الاغراض فالدول تعتمد على نفسها للدفاع عن بقائها وهي ليست مستعدة للتخلي عن اسلحتها او قبول تقيدات هامة عليها مالم توضع وسائل بديلة تستخدم نفس الاغراض والوظائف التي جاءت من اجلها وخلال فترات ما بين الحروب كانت هناك طروحات ممتدة ومهمة حول النظام الدولي الذي يجب ان يسوده التحكيم والامن ونزع السلاح. وكما تطورت الامور فان انصاف الاجراءات التي يتم تبنيها لتطوير التحكيم والامن قد برهنت بانها ذات اسس غير كافية لنزع السلاح. ان اغلب الدول اعتقدت بان عليها ان تبقى على درجة من التسلح لحماية مصالحها وحقوقها وانها بحاجة الى القوة المسلحة لاجبار الدول الاخرى على قبول التسويات السلمية للمشاكل وكوسيلة تستند عليها الدولة في الحالة التي تفشل فيها محاولات الوصول الى حلول سلمية.

بالاضافة الى ذلك ان الاحداث قد برهنت بان عدداً قليلاً من الدول قد ارادت الحفاظ على بناء قوتها العسكرية لاغراض العدوان على الاخرين وبعبارة اخرى ان احدى العقبات الاساسية لنزع السلاح هو غياب بدائل حقيقية عن القوة المسلحة لتحقيق عدد من الاهداف التي تسعى اليها الدولة[٣].

---

[١] **جول موك" ازدياد الامن عن طريق نزع السلاح انظر ارثر لارسون " عالم بدون حرب" ترجمة د. راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، بلا تاريخ ، ص٢٣- ٢٥.**

[٢] **سون لويس " المحافظة على السلام في عالم بدون اسلحة" انظر ارثر لارسون" عالم بدون حرب " المصدر السابق، ص١٣.**

[٣] **Vernon Van DYKE, Op-cit, p.402**

بالاضافة الى ذلك ان مشاكل الامن القومي هي ذات طبيعة متجددة قد تظهر اليوم على شكل مشاكل حدودية وقد تتغير في المستقبل في صورة صراعات عقائدية او خلافات جوهرية بين الانظمة السياسية. مما يزيد من الامر سوءاً هو ان مشاكل الامن القومي غالباً ما تكون نابعة من رواسب واحقاد نفسية وتاريخية وفي حالات اخرى تخلق هذه المشاكل ضغوطاً وانفعالات وتوترات قومية، ويبدو ان التنازل عن الاسلحة في ظل ذلك هي مسالة صعبة تماماً[١].

**٣. التوازن ومشكلة الاتفاق حول مستويات مقبولة للقوة**

تعد مسالة الاتفاق على مستويات القوة من المشاكل في موضوع نزع السلاح، فغالباً ما يثير الاتفاق حول درجة الخفض مشاكل لاحصر لها. فالدولة التي تكتسب مستويات مقنعة من القوة لها ولحلفائها تسعى للحفاظ عليها وعندما تكون راغبة لعقد اتفاقات حد او خفض في القوة العسكرية على اساس نسبة معينة فهي من المحتمل ان تحافظ على القوة لصالحها. بنفس المؤشر فان الدول التي ترى بان مستوى القوة القائم غير ملائم لها فانها تعمل على رفضه ونفس الشيء يمكن ان يقال عندما يكون نزع السلاح النوعي موضع اعتبار. فالدول تميل لنزع السلاح وذلك حينما تكون قدراتها متفوقة وحتى اذا كان هناك اتفاق على نزع السلاح حول نسبة معينة فان هناك مشكلة اكبر فقياس القوة مسالة صعبة عند الدول. فالحجوم والمساحات والسرعة يمكن قياسها. ولكن لاتوجد وحدة لقياس القوة. فاذا كان لدى جميع الدول نفس الاسلحة والاعداد من الجنود والتدريب فسيكون من الممكن تحديد مستوى القوة ولكن ليس هو الواقع فلبعض الدول اسلحة ذرية وليس لغيرها والدول ليس لديها نفس الاسلحة ولا نفس الاعداد من الجيوش وبالتالي يصبح قياسها امراً صعباً. ان القوة العسكرية هي ليست العنصر الوحيد للقوة الوطنية وحالما تخفض الاسلحة فان العناصر الاخرى للقوة الوطنية تتاثر

---

**(١) د. اسماعيل صبري مقلد" العلاقات السياسية الدولية" مصدر سبق ذكره، ص٦٠٣.**

تبعاً لذلك فحدود الدولة الطبيعية التي هي اقل دفاعاً واكثر ضعفاً من الدول الاخرى تتاثر عند خفض القوات المسلحة بموجب اتفاقات نزع السلاح[1].

كذلك يتطلب نزع السلاح الحفاظ على التوازن القائم بين اطراف المعاهدة بعد اجراء الخفض بحيث لا يؤدي الى ترجيح كفة احد الاطراف على الطرف الاخر مما يؤدي الى اعتقاد الطرف الاول بان توزيع القوة الجديد وفقاً لاتفاقات نزع السلاح لم يحقق المساواة بينهما. والمشكلة تكمن في ان كل طرف يسعى الى تحسين منزلته النسبية في اطار التوازن مما يعني الدخول في سباق جديد للتسلح. وبالنظر لوجود دول تريد الابقاء على الوضع الراهن ودول تريد تغييره فان المشكلة تزداد صعوبة. وان صعوبة نزع السلاح تتمثل في انه لابد ان يبدأ عند نقطة ما من الزمن الا انه لا توجد نقطة معينة صحيحة تماماً في عيون كل المشاركين الرئيسيين للبدء فيه فالمماطلة الى اجل غير مسمى هو رد الفعل السياسي الذي تقع على عاتقه المشكلة الرئيسية فاذا كان مشروع نزع السلاح تجميد الوضع القائم بتثبيت مراكز القوة على ما هي عليه بسبب الشعور بالكبت للدول الطامحة فان العمل على تقويض الوضع القائم عند قلب علاقات القوة بالشكل المعكوس يسبب قلقاً وارباكاً للمنتفعين او المستفيدين من النظام القائم[2].

**٤. التكنولوجيا العسكرية**

من المشاكل التي يعاني منها نزع السلاح هي مسالة التحديثات والتطورات التقنية وبما انه ليس هناك حدود للعلم فان أي تجديد علمي وتطوير لسلاح معين يؤثر على الطرف الاخر في التوازن لانه يؤدي الى تحسين منزلة الطرف الاول وهكذا يحدث خلل في التوازن وبالتالي اصبح

---

[1] **Vernon Van DYKE, Op-cit, p.403-404**

[2] **اينيس كلود، مصدر سبق ذكره، ص٤١٢- ٤١٣.**

ذلك مدعاة لدفع الطرف الثاني لمواصلة تطوير قدراته العسكرية وربما دفعه الى اعادة برامج تسليحه من جديد. ان تطوير الولايات المتحدة لانظمة الصواريخ المضادة للصواريخ ووضع الرؤوس النووية الحربية المتعددة عليها سرعان ما دفع السوفيت الى بناء انظمة مماثلة لها وقبلها فان انتاج السوفيت لصاروخ يحمل قمراً اصطناعياً "سبوتنك" تم اطلاقه عام ١٩٥٧ دفع الامريكان ليحذو حذوهم[١].

كذلك ان خطورة وسائل الدفاع البالستيكي السوفيتية على قدرات الولايات المتحدة على الوصول الى اهداف في الاراضي السوفيتية دفعها الى زيادة قدرات المناورة للرؤوس الحربية الامريكية مما ساعدها على تفادي الصواريخ السوفيتية المضادة[٢].

كما شكل تطوير الصاروخ الامريكي MX ضاغطاً على السوفيت من اجل الوصول الى حظر شامل على الانظمة الاستراتيجية المتنقلة في البر. واستمرت الولايات المتحدة بتنفيذ برامج التحديد نتيجة للفارق الحاد في اعمار الانظمة السوفيتية بالمقارنة مع نظيرتها الامريكية اذن ان معدل الانظمة السوفيتية المرتكزة الى البر هو "٥" اعوام مقابل عمر الاسلحة الامريكية "١٥- ٢٥" عاماً[٣].

---

[١] **Bernard Feld "Voice Crying in Widerness: Essags on the relations of Science and World Affaires". Pergamon Press, England, 1979,p.154**

[٢] **بعض الانظمة الاستراتيجية الامريكية- السوفيتية قيد التطوير ، النشرة الاستراتيجية مركز الاشرق الاوسط للابحاث والمعلومات ، لندن ، المجلد ٨، العدد١، في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٨٧.**

[٣] **محادثات ستارت وتحديث القوات الاستراتيجة الامريكية، النشرة الاستراتيجية ، مركز الشرق الاوسط للابحاث والمعلومات ، لندن ، المجلد ٩، العدد ٨، في ١٢ نيسان ١٩٨٨، ص٦.**

كذلك سعت الولايات المتحدة التي تبني مبادرة الدفاع الاستراتيجي عام ١٩٨٣ لمقابلة التفوق السوفيتي في ميدان الصواريخ البرية العابرة للقارات والتي تشكل ثلثي الصواريخ السوفيتية الاستراتيجية وكذلك لايقاف امتلاك السوفيت لتقنية الصواريخ المتعددة الرؤوس النووية المستقلة التوجيه و ايقاف امتلاكهم لقدرات الضربة الاولى بواسطة الصواريخ البرية العابرة للقارات[١].

وبالنظر لعدم قدرة الولايات المتحدة على حماية المدن الامريكية الامر الذي يعد هدفاً ملحاً فان الدفاعات المضادة للصواريخ اذا نشرت من اجل حماية المواقع العسكرية ستدخل شكوكاً جديدة في الادراك السوفيتي وسوف لن يكون السوفيت عندئذ قد ضمنوا القدرة على تدمير الصواريخ الامريكية المقامة على الارض وهكذا سيبقى الاتحاد السوفيتي واهناً حيال الولايات المتحدة لان النظام الدفاعي الامريكي المضاد للصواريخ سيلغي كل محاولة سوفيتية لتوجيه ضربة اولى في حالة اندلاع الازمة[٢].

لقد حققت معاهدة ستارت "١" فوائد للولايات المتحدة على اساس انها لم تفقد اعداداً من الصواريخ بقدر الاعداد التي فقدها السوفيت والذين اقتطعوا كميات اكبر من صواريخهم البرية العابرة للقارات والتي تشكل تهديداً مهماً للولايات المتحدة وخصوصاً الصواريخ البرية اس اس ١٨ التي هي من الدقة بمكان بحيث يكفي اثنان منهما تدمير احد صوامع الصواريخ

---

[١] **Philipe Forget "Eelment pour une analyse Politico-Strategique de l'IDS, Defence Nationale, Mars 1986, Paris, p.24**

[٢] **Ibid, p.25**

العابرة للقارات الامريكية وطبقاً لتقدير وزارة الدفاع فان هـذا النـوع مـن الصواريخ قادر على تدمير ٨٠% من الصواريخ الامريكية[١].

**٥. ازمة الثقة**

وهي مسالة خطيرة تضعف من احتمالات التوصل الى اتفاقات نزع السلاح فغالباً ما يسود عدم الثقة والشك بين الدول المتصارعة التي يمكن ان تركن بعضها للبعض نية حسنة. وقد تعرضت العلاقات الامريكية- السوفيتية الى ازمة ثقة خلال فترة الحرب الباردة وهذا ما ادى الى تاخير التوصل الى اتفاقات نزع السلاح لسنوات طويلة. لقد رات الولايات المتحدة بان التفتـيش والرقابة هو مبدأ جوهري لقيام نزع السلاح في حين اصر الاتحاد السوفيتي على تحريم السلاح النووي قبل اجراء التفتيش وكانت الولايات المتحدة تؤكد على اسبقية مبدأ الرقابة خشية الا يسمح الاتحاد السوفيتي ابداً بتخفيضـها اذا ما نجح اولاً في فرض التحريم عليها. لـذلك اجـل المشـروع الامريكـي التضحية الامريكية حتى تتم التضحية السوفيتية. وبـالعكس طلـب الاتحـاد السوفيتي بأن التحريم يجب ان يتم اولاً خشية لا تمضي الولايـات المتحـدة فعلاً في مرحلة التحريم اذا ما نجحت اولاً في ضمان انشاء نظام الرقابة[٢]. لهذا يعد وجود الصراعات غير القابلة للتوفيق اساساً لازمة الثقة ولاسـيما، تلك الصراعات التي جذور تاريخية عميقة مثل النزاع العراقـي-الايرانـي. فبعد مرور فترة طويلة على انهاء الحرب العراقية-الايرانية في عام ١٩٨٨ لم يوفق الطرفان في التوصل الى معاهدة سلام على الرغم من قبول العراق بمعاهدة عام ١٩٧٥ كأساس لحل الخلافات بين البلدين.

---

[١] **James Robin "Start Finish" Foreign Policy, U.S.A. , Fall 1989, p.105-106**

[٢] **آينيس كلود، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٨.**

### ٦. المؤسسة العسكرية-الصناعية في الولايات المتحدة

ادت عمليات تصنيع السلاح الضخمة في الولايات المتحدة الى ظهور المؤسسة العسكرية-الصناعية. اذ ان فرص العمل الممنوحة في القطاع العسكري تعتبر كبيرة جداً مقارنة بفرص العمل الممنوحة في المجال المدني، واصبح للجيش الامريكي قدرة على استيعاب الاعداد الجديدة من الخريجين ومنح فرص اكثر للعمل. واخذ ذلك يزيد من مستوى تأهيل العاملين في الصناعة العسكرية. واخذت النشاطات العسكرية منذ عام ١٩٦٧ تمثل عشر قوة العمل الامريكية وتستهلك حوالي عشر الدخل القومي. واصبح لوزارة الدفاع الامريكية مدخولات تعادل مدخولات كل من الهند وكندا مجتمعين. واخذت هذه المؤسسة التي هي عبارة عن شركات كثيرة العدد تمارس شتى التأثيرات على صانع القرار في الولايات المتحدة بمعارضة عمليات خفض التسلح. اذ سيترتب على ذلك خسائر كبيرة جداً للمدخولات الهائلة التي تدخل الى الولايات المتحدة جراء صنع وبيع السلاح الى الخارج. وقد مارست هذه المؤسسة ضغوطها عام ١٩٧٨ على الرئيس كارتر من اجل السماح بأنتاج القنبلة النيوترونية فتم اجباره على الموافقة على انتاجها بعد ان رفض ذلك في البداية. وساهمت كذلك في فوز الرئيس ريغان في انتخابات عام ١٩٨٠ والذي تبنى برنامجاً تسليحياً طموحاً يلبي مصالحها. وفي اثناء محادثات سالت-٢ حول الحد من الاسلحة لم تنظر هذه المؤسسة بعين الرضا عن كثير من الاجراءات التي اتخذها كارتر في المعاهدة متهمة اياه بتقديم الكثير من التنازلات للاتحاد السوفيتي[١].

---

[١] **د.سعد حقي توفيق "العوامل المؤثرة في سباق التسلح الامريكي-السوفيتي في الثمانينات" المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان ٣و٤ مزدوج، ايلول-سبتمبر ١٩٨٩، ص١٦٢-١٦٥.**

٧. المشاكل الفنية

وهي المشاكل المتعلقة بترتيبات تنفيذ معاهدات نزع السلاح وتبحث في الكيفية التي تصمم بها الوسائل الفنية التي تعتمد عليها في عمليات التفتيش والرقابة بحيث يمكنها رصد انتهاكات الدول لتعهداتها وتحديد مسؤولياتها في ذلك[1]، مثلاً كيفية تدمير السلاح واجراء الرقابة على تنفيذ معاهدات نزع السلاح. اذ تطبق معاهدات نزع السلاح في الاونة الاخيرة اجراءات عمليات التفتيش الموقعي للاشراف على تدمير اسلحة الدمار الشامل. وهناك مشاكل تتعلق بالتفرقة بين الاسلحة الاستراتيجية والاسلحة التكتيكية في مفاوضات نزع السلاح، فأحد الاطراف يعد اسلحة معينة تكتيكية بغية عدم شمولها في الاتفاقية المعدة لخفض وازالة الاسلحة في حين يعدها الطرف او الاطراف الاخرى اسلحة استراتيجية من اجل شمولها بالمعاهدة، وهذا يرجع الى ان الاسلحة لا تمتلك مواصفات وخصائص متماثلة عند الاطراف المتعارضة.

## المبحث الرابع

## الاتفاقيات الجماعية حول ضبط التسلح ونزع السلاح

١. بروتوكول جنيف حول حظر استخدام الغازات الخانقة والسامة ١٧حزيران ١٩٢٥.

ويقضي بحظر استخدام الغازات الخانقة والسامة وجميع ما شابهها من الوسائل والمعدات والوسائل فضلاً عن حظر استخدام الوسائل البكتريولوجية الحربية. غير ان البروتوكول لا يحظر استحداث او انتاج او تخزين او زرع الاسلحة الكيمياوية والبيولوجية ولا يوفر آليات واجراءات

---

(١) د.اسماعيل صبري مقلد "العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٦٠٧.

لمعالجة الانتهاكات. كذلك لا يتضمن البروتوكول اجراءات الرقابة والتفتيش وقد وصفت لجنة الامم المتحدة للاسلحة التقليدية عام ١٩٤٨ الاسلحة الكيمياوية والبكتريولوجية الفتاكة بأنها من اسلحة الدمار الشامل وبذلك عززت من بروتوكول جنيف عام ١٩٢٥[١]. وقد ابدت دول كثيرة بعض التحفظات لاسيما فيما يتعلق باحتمال استخدام الاسلحة على سبيل الانتقام[٢].

٢. معاهدة انتاركتيكا حول اخلاء القارة القطبية الجنوبية من الاسلحة النووية اكانون الاول ١٩٥٩.

تحظر المعاهدة اتخاذ أي تدابير ذات طابع عسكري في انتاركتيكا (القارة القطبية الجنوبية) مثل انشاء قواعد او تحصينات عسكرية او اجراء مناورات عسكرية او تجربة أي نوع من الاسلحة (ولكنها لا تمنع استخدام العسكريين او المعدات العسكرية لاغراض البحث العلمي او لاي غرض سلمي آخر)، وتحظر المعاهدة ايضاً اجراء التفجيرات النووية والتخلص من النفايات النووية المشعة وتنص المعاهدة كذلك على انه اذا اصبحت جميع الاطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا اطرافاً ايضاً في المستقبل في اتفاقات دولية تتعلق باستخدام الطاقة النووية بما فيها التفجيرات النووية والتخلص من النفايات المشعة، فأن القواعد التي تنشئها تلك الاتفاقات سوف تتبع في انتاركتيكا ايضاً وتنطبق احكام المعاهدة على المنطقة الواقعة جنوبي خط العرض ٦٠جنوباً، بما في ذلك جميع الجروف الجليدية[٣]. بالاضافة الى

---

[١] **Etat des accords Multilateraux en matiere de desarement et de controls des armements" Nations Unies edition, New York, 1987, P.7-12.**

[٢] نزع السلاح: الاسلحة الكيمياوية: استكمال للحالة-وقائع-العدد (٦٥) الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٩، ص٣.

[٣] الامم المتحدة "معاهدة انتاركتيكا"، صحيفة الوقائع، العدد (٥٩) نيويورك ١٩٨٨، ص٤ وحول تفاصيل نصوص المعاهدات، انظر:

**"Etat des accord Multilateraux" op, cit, P13-20.**

ذلك تعد المعاهدة اول صك متعدد الاطراف ينظم ألتسلح ويطبق تدابير للتحقق ذات طابع تدخلي على الاطراف المنتمين للحلفين العسكريين الرئيسيين آنذاك وقد قبل الاطراف نظامها للتفتيش في الموقع قبولاً تاماً لاكثر من ربع قرن[١].

٣. معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذرية ٥آب ١٩٦٣.

وتتضمن المعاهدة الموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا حظر اجراء التجارب الذرية في الهواء (فوق سطح الارض) وتحت الماء فقط. وان عدم حظر اجراء التجارب تحت سطح الارض يعود الى اختلاف المواقف بشأن مسألة التفتيش الموضعي، ولم يقم أي من الاطراف باجراء تجارب ذرية تحت سطح الماء وفي الهواء منذ عام ١٩٦٣. ولم تنظم فرنسا والصين الى المعاهدة رغم ان فرنسا اعلنت في عام ١٩٧٤ انها ستمتنع عن اجراء تجارب اخرى في الفضاء[٢].

وقد لعبت هذه المعاهدة دوراً في تقليل الاشعاعات الناجمة عن التجارب الذرية فوق سطح الارض. كما ساهمت في الحفاظ على البيئة من التلوث. كما ان عدم انضمام فرنسا والصين الى المعاهدة يضعف من قيمتها. ففي الوقت الذي امتنعت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا عن اجراء التجارب فوق سطح الارض اعتباراً من ٥آب ١٩٦٣ فقد اجرت الصين ١٤تجربة وفرنسا ٣٤ تجربة حتى عام ١٩٧٣. كذلك لم توقف المعاهدة سباق التسلح بين العملاقين[٣]، اذ اجرت الولايات المتحدة (٥٦٨)

---

[١] صحيفة الوقائع، العدد (٥٩)، المصدر السابق، ص١١.

[٢] الامم المتحدة "نمو حظر التجارب النووية" وقائع، العدد (٦٦) نيويورك، ص١٩٨٩، ص٥.

[٣] **Frank Barnaby and Ronald Huisken "Arms Uncontrolled" SIPRI, Harverd University Press, U.S.A., 1975, 199-201.**

تجربة جوفية والاتحاد السوفيتي (٤٣٥) تجربة جوفية والمملكة المتحدة (١٨) تجربة جوفية للفترة ١٩٦٣-١٩٨٧[١].

وفي عام ١٩٧٤ وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي معاهدة حظر التجارب النووية، وتحظر هذه المعاهدة اجراء أي تجربة جوفية للاسلحة النووية التي تزيد قوتها على (١٥٠) كيلو طن وتقتصر اجراء التجارب على مناطق محدودة. وفي عام ١٩٧٦ وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي المعاهدة المتعلقة بالتفجيرات النووية للاغراض السلمية وتنظم هذه المعاهدة التفجيرات التي تجريانها خارج مواقع تجريب الاسلحة النووية والتي يمكن افتراض انها تجري للاغراض السلمية وحددت قوة التفجيرات للاغراض السلمية على نفس العتبة التي حددت التجارب بالاسلحة أي (١٥٠) كيلو طن[٢].

٤. معاهدة تلاتيلوكو-معاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية ١٤ شباط ١٩٦٧.

تؤكد المعاهدة على جعل منطقة امريكا اللاتينية منطقة خالية من الاسلحة النووية وتنص المعاهدة:

أ. تلتزم الدول الاطراف فيها على عدم تجريب او استخدام او صنع او انتاج او القيام باية وسيلة كانت بحيازة أية اسلحة نووية على نحو مباشر او غير مباشر او بالنيابة عن أي جهة اخرى او باي وسيلة غير ذلك.

ب. عدم استلام او تخزين او اقامة او نشر او القيام باي شكل بحيازة أي اسلحة نووية على نحو مباشر او غير مباشر من قبل الاطراف نفسها. او من قبل اية جهة بالنيابة عنها او باية

---

[١] **نحو حظر التجارب النووية، مصدر سبق ذكره، ص٥.**

[٢] **المصدر السابق، ص٧.**

وسيلة غير ذلك كما تتعهد الاطراف بالامتناع عن القيام بصورة مباشرة او غير مباشرة بتجريب اية اسلحة نووية او استخدامها او تصنيعها او انتاجها او حيازتها او التمكن منها او تشجيع ذلك او التعويض به او المشاركة باية طريقة[1].

ومن مزايا المعاهدة انها تعمل على اخلاء قارة امريكا الجنوبية والوسطى من الاسلحة النووية ولكن يؤخذ عليها انه بموجب المادة ١٨ يجوز للاطراف ان تجري تفجيرات نووية للاغراض السلمية[2]، ولكن مما يؤخذ عليه هو ان الاجهزة النووية المستخدمة للاغراض السلمية يمكن استخدامها للاغراض العسكرية[3].

وعدلت المعاهدة في سنة ١٩٩٠ وسنة ١٩٩١ وسنة ١٩٩٢، واضيف اليها بروتوكولان وبموجب البروتوكول الاضافي:

١. تتعهد الدول لها اراضي ضمن المنطقة فرنسا هولندا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة بتطبيق قانون ازالة الاسلحة النووية على هذه الاراضي.

٢. وبمقتضى البروتوكول الاضافي تتعهد الدول النووية المعترف بها "الصين، فرنسا، روسيا" الاتحاد السوفيتي" ابان توقيع البروتوكول، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة " باحترام قانون ازالة الاسلحة النووية العسكرية لامريكا اللاتينية وعدم المساهمة في اعمال تنطوي على خرق للمعاهدة وعدم استخدام اسلحة نووية او التهديد باستخدامها ضد اطراف المعاهدة، اما عدد الاطراف الاصلية في

---

**[1] الامم المتحدة "معاهدة نيويورك حظر الاسلحة النووية في اميركا اللاتينية "معاهدة تلاتيلوكو" وقائع العدد ٦٨ نيويورك ١٩٨٩ ص٤.**

**[2] المصدر السابق، ص٥.**

**[3] د. كاظم هاشم نعمة " العلاقات الدولية الدولية" مصدر سبق ذكره، ص٢٧٢- ٢٧٣.**

المعاهدة"٣٣" دولة[١]، وكانت كوبا قد ابدت اعتراضات على المعاهدة اذ انها ترى بانها لايزال جزء من اقليمها الوطني غوانتانامو تحتله الولايات المتحدة بصورة غير مشروعة وكذلك تنتقد المعاهدة لانها لاتنص على اجراءات كافية وموثوقة للتحقق من امتثال الدول الحائزة للاسلحة النووية للالتزامات التي تعهدت بها بموجب المعاهدة[٢].

٥. معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ١ تموز-يوليو ١٩٦٨

تعد معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية التي دخلت في حيز النفاذ ٥ اذار/ مارس ١٩٧٠ حجر الزاوية للجهود الدولية الرامية الى بناء وتعزيز حواجز فعالة ضد مزيد من الانتشار للاسلحة النووية وقد دعمت على كبح نمو الهواجس الاقليمية التي يمكن ان تؤدي الى الانزلاق نحو حيازة قدرة من المتفجرات النووية واقامة عراقيل تقنية امام حيازة الاسلحة النووية كما اوجدت المعاهدة الفرصة في تهيئة مناخ عالمي يتعارض مع المحاولات الرامية للحصول على متفجرات نووية واضحت النتائج واضحة فليس هناك بلد اضافي واحد قام بتفجير جهاز متفجر نووي وساعد هذا النجاح للمعاهدة خلال ثمانية وعشرون عاماً في منع حدوث مزيد من الانتشار للاسلحة النووية وبدوره من كل الاطراف بل من كل البلدان[٣]. الا ان الامال قد خابت بقيام الهند والباكستان باجراء التفجرات النووية في ايار ١٩٩٨ وامتلاك اسرائيل للاسلحة النووية حيث شكل ذلك ضربة قوية للمعاهدة.

---

**[١] التسلح ونزع السلاح والامن الدولي " sipri ستوكهولم، لابحاث السلام الدولي الكتاب السنوي ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره ، ص١١٦٥- ١٦-١١٦٦.**

**[٢] معاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية مصدر سبق ذكره، ص٩.**

**[٣] لويس دن " معاهدة عدم الانتشار : نجاح لتحديد الاسلحة " نزع السلاح ، مجلة دورية، تصدرها، الامم المتحدة ، المجلد ٨ العدد ١ ربيع ١٩٨٥، ص٢٥.**

**وتتضمن المعاهدة:**

**المادة الاولى:** تؤكد على تعهد الدول الحائزة على الاسلحة النوويةبعدم نقل الاسلحة النووية الى أي مكان او جهة معينة وبعدم المساعدة على تشجيع او تحفيز اية دولة اخرى من الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية في صنع اية اسلحة او اجهزة نووية.

**المادة الثانية:** وتؤكد على تعهد الدول الحائزة على الاسلحة النووية بعدم قبولها باية اسلحة نووية متفجرة من اية جهة كانت وبعدم صنع اسلحة نووية وعدم تلقي المساعدة في صنع اية اسلحة.

**المادة الثالثة:** تلزم الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية والاطراف في المعاهدة بقبول الضمانات الدولية التي تديرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والغاية من هذه الضمانات هو التحقق من تنفيذها للالتزامات المترتبة عليها بموجب المعاهدة منعاً لتحويل استخدام الطاقة النووية من الاغراض السلمية الى الاسلحة النووية كما ان قبول الضمانات يعد تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة ويقلل من الهواجس التي يمكن ان تؤدي الى الاتجاه نحو حيازة قدرة من المتفجرات النووية كما تقدم المادة الثالثة مساهمة لهدم منع الانتشار باشتراط ضمانات على الصادرات النووية الى الدول غير الحائزة على الاسلحة[1].

**المادة الرابعة:** تدعو لتشجيع استخدام الذرة للاغراض السلمية.

**المادة السادسة:** تدعو كل الاطراف بمواصلة اجراء مفاوضات نزع السلاح بحسن نية بما يؤدي الى وقف سباق التسلح النووي وبالسعي الى نزع السلاح العام والكامل.

---

[1] **المصدر السابق، ص٢٢- ٢٣.**

**المادة السابعة:** تدعو الى المحافظة على حق الدول في اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية.

**المادة العاشرة:** وتنص على حق الدول الاطراف الانسحاب من المعاهدة اذا قررت ان ثمة احداثاً استثنائية ذات صلة بموضوع المعاهدة قد اضرت بمصالحها القومية العليا. ويجب اعلان ذلك الانسحاب قبل ثلاثة اشهر من حصوله الى جميع الدول الاخرى في المعاهدة والى مجلس الامن[1].

وفي ايار ١٩٩٧ تمت المصادقة على البروتوكول الاضافي الذي تضمن التدابير التي تعمل على تحسين امكانية الوكالة للكشف عن النشاطات غير المعلنة وقد وافقت الدول الاطراف على تزويد الوكالة الدولية بمعلومات كثيرة تكشف من خلالها الاعلان الموسع لبرامجها النووية ومنحت الوكالة ومفتشيها حقوقاً كبيرة في الوصول الى أي موقع من المواقع التي لها صلة بالبحث والتطوير لغرض التاكد من غياب المواد النووية غير المعلنة وفي عام ١٩٩٥ تم تجديد المعاهدة الى اجل غير مسمى وانضمت فرنسا والصين اليها عام ١٩٩٢. وبلغ عدد الدول المنظمة اليها ١٨٩ دولة حتى عام ٢٠٠٣ واعلنت كوريا الشمالية انسحابها من المعاهدة في ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ وسرى مفعول انسحابها في ١٠ نيسان/ ابريل ٢٠٠٣[2].

وتعرضت المعاهدة الى الكثير من الانتقادات منها:-

١. انها لا توازن بين الحقوق والالتزامات بين الدول الحائزة والدول غير الحائزة على الاسلحة النووية فالدول غير الحائزة للاسسلة النووية

---

**(١) حول تفاصيل نصوص معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية انظر صحيفة الوقائع رقم ٣٣ الامم المتحدة نيويورك ١٩٨٤.**

**(٢) " التسلح ونزع السلاح والامن الدولي" sipri معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي- الكتاب السنوي ٢٠٠٣ مصدر سبق ذكره ، ص١١٦٨- ١١٧٠.**

قد تخلفت عن امتلاك الاسلحة النووية في حين حافظت الدول الحائزة على امتلاكها لهذه الاسلحة.

٢. انها لا توفر ضمانات للدول غير الحائزة للاسلحة النووية فبمقتضى المعاهدة تخلت هذه الدول عن الخيار النووي دون ان يصاحب ذلك التزام مماثل من قبل الدول الحائزة بالا تضع الدول غير الحائزة في وضع عسكري ضعيف بصورة دائمة وبالرغم من صدور اعلانات انفرادية من قبل الدول الحائزة الا انها ليست لها حجة قانونية ولا يجوز ان تقبل كما تطالب الدول غير الحائزة كبديل للصكوك الدولية الملزمة قانوناً[1]. وان قرار مجلس الامن المرقم ٢٥٥ الصادر في عام ١٩٦٨ افتقر الى عناصر الفعالية واعادة الطمأنينة اللذين يحتاجها أي بلد عندما يتعرض لاستخدام الاسلحة النووية او التهديد باستخدامها، اذ ان طابع صنع قرارات مجلس الامن يفرض قيودا من شانها التقليل من درجة الحسم والاستعمال المطلوب ناهيك عن امكانية اجهاض أي قرار باستخدام حق الفيتو[2].

٣. بالرغم من تاكيد المعاهدة على ضرورة استمرار مفاوضات نزع السلاح النووي بغية التوصل الى نزع عام وشامل للسلاح وجدت الدول غير الحائزة بان سباق التسلح قد استمر بين الدول الكبرى وشهد تصعيداً ليس له مثيل في مطلع الثمانينات[3].

---

**[1] حولية الامم المتحدة لنزع السلاح ، المجلد "١٢" ١٩٨٧، ادارة شؤون نزع السلاح ، نيويورك، ص٢٧٨.**

**[2] بيان د. عصمت عبد المجيد وزير خارجية مصر في المؤتمر الاستعراضي الثالث للاطراف في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية انظر نزع السلاح ، مجلة دورية تصدرها الامم المتحدة المجلد ٨ العدد ٣ شباط ١٩٨٥ ص ٣٨.**

**[3] بيان د. صمت عبد المجيد، مصدر سبق ذكره ص٣٦.**

٤. عدم انضمام بعض الدول الى معاهدة مثل الهند والباكستان واسرائيل واصبحت الهند والباكستان دولتين نوويتين كما اشرنا في عام ١٩٩٨ في حين تشير الدلائل الى امتلاك اسرائيل عشرات القنابل النووية.

٥. وبشان الاستعمالات السلمية للطاقة النووية اكدت عدة دول غير حائزة للاسلحة النووية ان الضمانات التي تنص عليها المادة الثالثة تلحق اضراراً بها وذلك بالمقارنة مع الدول التي ليست اطرافاً في المعاهدة لانه بوسع الاخيرة ان تستورد مواد ومعدات نووية دون ان يتعين عليها اخضاع جميع انشطتها السلمية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية[١].

٦. معاهدة حظر وضع الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن ارضها- ١١ شباط ١٩٧١.

وتتضمن المادة الاولى على تعهد الدول الاطراف بعدم وضع اية اسلحة نووية او غيرها من اسلحة التدمير الشامل او اية مرافق مصممة خصيصاً لخزن او تجريب او استعمال تلك الاسلحة فيما وراء الحد الخارجي لمنطقة ما في قاع البحار. وتعرفها المادة الثانية بانها منطقة مطابقة للمنطقة المحددة باثني عشر ميلاً المشار اليها في اتفاقية جنيف للبحر الاقليمي والمنطقة المتاخمة وقد انيط حق التثبيت لكل طرف عن طريق مراقبة انشطة الاطراف الاخرى في قاع البحار فيما وراء تلك المنطقة المحددة[٢]. وقد

---

[١] نحو عقد المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية للدول الاطراف في عام ١٩٩٠، وقائع العدد ٦٧ ، نزع السلاح، نيويورك ١٩٨٩، ص ١٢-١٣.

[٢] الامم المتحدة "معاهدة قاع البحار" نتائج المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الاطراف ١٢- ١٣ ايول- سبتمبر ١٩٨٣ الوقائع العدد ٢٣ نيويورك ١٩٨٤.

وجهت بعض الانتقادات الى المعاهدة على اساس انها لا تحتـــرم النشـــاطات النووية في المنطقة الملاصقة للمياه الاقليمية كما انها تعطي جواز انشاء مثل هذه المنشات في المياه الاقليمية لدولة ساحلية غير نووية اذا وافقت الاخيـــرة على ذلك. كما لم تشمل الاتفاقية على تحريم الاجسام الســـابحة او المـــاخرة ذات الاغراض النووية مثل السفن والغواصات النووية وما يزال هذا المجال مفتوحاً امام سباق التسلح[1].

٧. اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسـلحة البيولوجيـــة- ١٠ نيسان ١٩٧٢ وهذه الاتفاقية هي اول اتفاق متعدد الاطراف ينص علـــى تدمير حقيقي للاسلحة من حيث انه لا يقتصر على حظـــر اســتحداث او انتاج او خزن او شراء المـــواد البيولوجيـــة او التكسـينات والاسـلحة والوسائل المستخدمة لايصال مثل هذه المواد لاغراض عدائية بـــل انـــه يلزم ايضاً بتدميرها او تحويلها للاغراض السلمية. وتعزز هذه الاتفاقيـــة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يحظر استخدام الوســـائل الكيميائيـــة والبكتربولوجية في الحرب[2]. انها تتخطـــى هـــذا البروتوكـــول بكثيـــر بحضرها استحداث او انتاج او تخزين مختلف انواع الاسلحة التي تشملها ووضعها اجراءات معينة فيما يتعلق بالشكاوى والرقابة (المادتـــان ٥و٦) كما انها كأي اتفاق آخر للحد من الاسلحة التي تم التوصل اليه الـــى الان بمطالبتها الدول الاطراف بالتعهد بتدمير هذه الاســـلحة تـــدميراً تامـــاً او

---

[1] د. كاظم هاشم نعمة " العلاقات الدولية" جامعة بغداد ، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٦.

[2] الامم المتحدة "تنظيم التسلح ومعاهدات نزع السلاح" الوقائع العدد (٥٨) نيويورك ١٩٨٨، ص٩.

بتحويلها للاستعمال في الاغراض السلمية في غضون تسعة اشـــهر مـــن ارتباطها بالتزاماتها[1].

وفي المؤتمر الاستعراضي الثاني المنعقد في ايلـــول عـــام ١٩٨٦ وجهت بعض الانتقادات الى المعاهدة منها وجود حالات بعدم الامتثال وهـــذا يثير مسألة التحقق وتقويتها وان احكام المعاهدة لم تفلـــح فـــي ازالـــة تلـــك الاسلحة. وكذلك بالنظر للتطورات العلمية والتقنية الجديدة ازداد تعقيد عملية التحقق من الامتثال للاتفاقيات وان الاتفاقية يمكن ان تتحسن اذا مـــا ادخـــل عليها تعديل يشدد من اجراءات التحقق[2].

٨. معاهدة حظر الاسلحة الكيميائية- ١٥كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

وقعت في باريس بعد مفاوضات استمرت احد عشر عاماً وتقضـــي المعاهدة بحظر تطوير وانتاج وامتلاك ونقل واستخدام الاســـلحة الكيميائيـــة. وتنص على تدمير المخزون من تلك الاســـلحة بكاملـــه ومنشـــآت انتاجهـــا وتطويرها خلال عشر سنوات من تاريخ دخول المعاهدة في حيز التنفيذ على ان تبدأ هذه العملية خلال ما لا يزيد عن عام من سريان العمـــل بالمعاهـــدة. كما تشتمل المعاهدة على انشاء وكالة دولية تتولى تسلم البيانات المقدمة مـــن الدول الموقعة على المعاهدة او المتعلقة بحجم المخزون ومواقعـــه وامـــاكن انتاجه وتتولى ايضاً مراقبة عملية تدمير المخزون واماكن الانتاج والتحقـــق من الشكوك المحيطة بالتزام بعض الدول بنصوص المعاهدة. بالاضافة الـــى الاشراف على الاستخدامات السلمية للكيمياويات. وتقضي المعاهـــدة بصـــفة

---

**[1] الامم المتحدة "الاسلحة الكيميائية والبايولوجية: عرض مستكمل للحالة" الوقائع العدد (٥٢) نيويورك، ١٩٨٧، ص٩-١٠.**

**[2] لين هانس "تحديد الاسلحة: موضوع اختيار" المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية الاسلحة البيولوجية، نزع السلاح، مجلة دورية، تصدرها الامم المتحدة-المجلد العاشر، العدد الاول شتاء ١٩٨٦-١٩٨٧، ص٥٣-٥٨.**

خاصة بقيام الولايات المتحدة وروسيا بتدمير ترسانتيهما من الاسلحة الكيميائية وان يعملا معاً على منع الدول الاخرى من انتاجها[1]. وتعد هذه المعاهدة استكمالاً لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والذي لم يحظر انتاج وتدمير الاسلحة الكيميائية. وهناك مشكلات تجابه المعاهدة منها عدم معرفة عدد الدول المالكة لهذه الاسلحة. وكذلك هناك صعوبات اجرائية تنصب اساساً في مجال اعمال التفتيش. فالمعاهدة تنص على ضرورة تطبيق اعمال التفتيش للتحقق من التزام الدول الموقعة عليها وتتمثل الصعوبة التي تجابه هذه المهام في انها تحتاج الى متطلبات بالغة التعقيد بسبب الحجم الهائل للمخزونات الكيميائية والتعقيد الشديد للانشطة الصناعية الكيميائية القائمة، اضافة الى ذلك هناك المشكلات الناجمة عن وجود مخزونات ضخمة من الاسلحة الكيميائية على اراضي بعض الدول والتي كانت قد ورثت عن عهود سابقة او خلفتها قوات احتلال اجنبية وترغب في الحصول على المشاركة في المعاهدة دون اعتبارها دولاً كيميائية مثل الصين التي اكتشفت في اراضيها ما لايقل عن مليون قطعة ذخيرة كيميائية خلفتها القوات اليابانية في الصين خلال الحرب العالمية الثانية[2]. وقد اصبحت المعاهدة نافذة في ٢٩نيسان/ ابريل ١٩٩٧ ويبلغ عدد اطرافها ١٥٢ دولة حتى بداية كانون الثاني ٢٠٠٣[3].

٩. معاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الاسلحة النووية-معاهدة راروتونغا-٦آب-اغسطس ١٩٨٥.

---

**(1) احمد ابراهيم محمود "تطورات خفض التسلح: ازالة مخلفات الحرب الباردة" السياسة الدولية، العدد (١١٢) ابريل ١٩٩٣، ص١٨٨.**

**(2) المصدر السابق، ص١٨٨-١٨٩.**

**(3) "التسلح ونزع السلاح والامن الدولي" الكتاب السنوي ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص١١٨٤.**

تنشئ المعاهدة منطقة لا نووية كبيرة جداً في جنوب المحيط الهادئ وتمتد هذه المنطقة من غرب استراليا الى حدود المنطقة الخالية من الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية شرقاً ومن خط الاستواء الى حدود المنطقة المنزوعة السلاح في انتاركتيكا جنوباً. ويتعهد كل طرف من اطراف المعاهدة بعدم صناعة او حيازة او امتلاك او فرض سيطرة على أي جهاز متفجر نووي او خارج المنطقة. وعلاوة على ذلك يتعهد كل طرف بالايقوم باية انشطة نووية الا بالتعاون مع الدول الاخرى وذلك وفقاً للتدابير الصارمة لعدم الانتشار بغية ضمان الاقتصار على الاستعمال السلمي غير التفجيري ولدعم فاعلية النظام الدولي لمنع الانتشار القائم على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي حين يظل كل طرف اعمالاً لحقوقه السيادية، حراً في ان يقرر لنفسه ما اذا كان يسمح للسفن الاجنبية التي قد تعمل بالطاقة النووية او تكون مسلحة باسلحة نووية في بحاره الاقليمية، وللطائرات الاجنبية بزيارة مطاراته او عبور اجوائه فأن كل طرف يتعهد بمنع وضع أي اجهزة متفجرة نووية في اقليمه. ويتعهد ايضاً بعدم اختيار اية اجهزة من هذا القبيل او مساعدة الاخرين على القيام بذلك. ويتعهد كذلك بالا يغرق نفايات مشعة في أي مكان في البحر داخل المنطقة ومنع قيام احد باغراق من هذا القبيل في بحاره الاقليمية. كما ان الدول الواقعة خارج المنطقة لها ولاية قضائية على اقاليم داخل الاقاليم (فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) لا تشمل في المعاهدة الا حينما تصبح هذه الدول اطرافاً في المعاهدة[١]. وقد مارست فرنسا دولة من خارج المنطقة عدة تجارب ذرية في الاقاليم التابعة لها في المنطقة (بولونيزيا) وهذا ما يضعف المعاهدة.

---

[١] **الامم المتحدة "معاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الاسلحة النووية" (معاهدة رارو تونغا) الوقائع العدد (٥٣) ١٩٨٨، ص٦-٩.**

١٠. الاتفاقية المتعلقة بالاسلحة غير الانسانية- ١٠نيسان ١٩٨١

نتيجة لتطوير اسلحة تقليدية جديدة اعتبرت شديدة القسوة في آثارها لانها تؤدي الى ما لالزوم من المعاناة او الايذاء او الموت بين الجنود المدنيين على السواء وكانت هذه الجهود قد بدأت منذ اواخر القرن التاسع عشر. وان هناك عدداً من الاتفاقيات قد وقعت بشأن حظر او تقييد اساليب الحرب قد اسهمت في تطوير القانون الدولي الانساني مثل اتفاقيتي لاهاي الاولى ١٨٩٩ ولاهاي الثانية ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكول عام ١٩٧٧ حول حماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة والثاني حول حماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية، لم تعتبر احكامها محددة تحديداً كافياً في ضوء التطورات الجديدة في الاسلحة، لذلك جرى في اوائل السبعينات دفع للجهود الرامية الى منع او تقييد استعمال اسلحة تقليدية معينة هي ما يسمى الاسلحة غير الانسانية. وقد يحتج المرء بأن السلاح لا يمكن ان يعتبر انسانياً، لكن هناك فروقاً كبيرة في الآثار التي تحدثها مختلف الاسلحة. وتتعلق تلك الفروق بحجم الحروق التي تحدثها او بقسوتها وبمدى الرقعة الجغرافية التي تصيبها وبمدى قدرة مستعملها على التحكم بها مثل اسلحة النابالم. وتنص الاتفاقية وبروتوكولاتها على حماية المدنيين والاعيان المدنية من الهجوم بالاسلحة المحرقة والغاء الالغام الارضية والاشراك وتفرض حظراً كاملاً على استعمال أي سلاح يكون اثره الرئيس الايذاء بواسطة الشظايا التي لا يمكن الكشف عنها بسهولة في جسم الانسان[1].

١١. معاهدة اعلان جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الاسلحة النووية (معاهدة بانكوك ١٩٩٥)

---

[1] **الامم المتحدة "الاتفاقية المتعلقة بالاسلحة غير الانسانية" وقائع، نزع السلاح، العدد (٧١) نيويورك ١٩٩٠، ص١-٥.**

وقعت (١٠) دول من جنوب شرق آسيا في ١٥كانون الاول-ديسمبر ١٩٩٥ على معاهدة اعلان جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الاسلحة النووية والتي اصبحت سارية المفعول في ٢٧آذار-مارس ١٩٩٧[١]. وبموجب هذه المعاهدة تعهدت الدول الموقعة عليها بعدم ادخال او تطوير او استخدام الاسلحة النووية في جنوب شرق آسيا او التهديد باستخدامها. وفي نفس الوقت تسمح المعاهدة باستخدام الذرة للاغراض السلمية. انها تعبر عن التزام من جانب الدول الموقعة عليها بالحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة بروح التعايش السلمي والتفاهم والتعاون. كما انها تتماشى مع الاتجاه العام للحد من انتشار واستخدام الاسلحة النووية والعمل في النهاية على ازالتها كلياً في العالم. والمعاهدة تعمل باتجاه تعزيز امن الدول في المنطقة وباتجاه دعم السلام والامن الدولي في سياق متابعة مبادئ واهداف معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية[٢].

وقد ظهرت بعض التحفظات عليها من قبل بعض الدول النووية التي اعترضت على تعريف المنطقة، حيث اعتبرت المساحة الجغرافية المقرة للتطبيق غير محددة. وترى الدول الموقعة على المعاهدة، بأن مصالح الدول النووية قد تم مراعاتها بكفاية حيث توفر المعاهدة ممارسة كاملة للحرية في اعالي البحار. فالمعاهدة كما ترى الدول الموقعة عليها متوافقة مع حرية الملاحة في اعالي البحار وحرية الطيران فوق اعالي البحار في المنطقة وغيرها[٣].

---

(١) The United Nations Disarmament-Year book, 1997: status of agrements, New York, P.19.

(٢) Alves Gasparini and Cipollone, Daians Belinda "Nuclearweapon-Free Zones in 21 st century, UNIDIR, New York and Geneva, 1997, P.59

(٣) Ibid, P.60

١٢. معاهدة اعلان افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية (معاهدة بلندابا) ١١أبريل/ نيسان ١٩٩٦.

وقعت ٤٣ دولة افريقية في ١١ ابريل ١٩٩٦ على معاهدة اعلان افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية" معاهدة بلندابا" وبموجب ذلك تعهدت هذه الدول على التخلي عن الاجهزة المتفجرة النووية" مادة ٣" ومنع صنع الاجهزة النووية المتفجرة"مادة ٤" وحظر اختبار الاجهزة المتفجرة "مادة ٥" والكشف عن الاجهزة المتفجرة النووية ومنشات صنعها او تفكيكها او تدميرها او تحويلها"مادة ٦" وحظر القاء النفايات المشعة في افريقيا[١]. وكان من بين ذلك خشية ادخال الاسلحة النووية الى القارة بعد محاولة اتحاد جنوب افريقيا للتحول الى دولة نووية لاسيما بعد تفجير ايلول سبتمبر ١٩٧٩، في منطقة جنوب المحيط الاطلسي وبعد ان تبنت برنامجاً نووياً بالتعاون مع اسرائيل ومما يؤخذ على المعاهدة هو ان وفقاً للخريطة الملحقة التي تبين المنطقة المحظورة تظهر على جزيرة دييغوغارسيا ضمن ارخبيل تشاجوس كمنطقة تابعة لافريقيا وجزء لا يتجزأ منها وان منظمة الوحدة الافريقية تعتبر هذه الجزيرة جزء من دولة موريشيوس التي تتمتع بعضوية المنظمة الا ان بريطانيا قبل استقلال موريشيوس قد اجرت الجزيرة الى الولايات المتحدة والتي حولتها الى قاعدة عسكرية بامكانها دعم عملياتها العسكرية بالاسلحة النووية التي تتمركز بالجزيرة. وان جميع الدول الافريقية الواقعة في هذه المنطقة او القريبة منها تشعر في خطر جسيم بسبب وجود الاسلحة النووية في الجزيرة ويشكل ذلك مسالة تؤثر على التصديق علىالمعاهدة من جانب الدول الموقعة عليها وهناك مسالة اخرى هي المسالة الخاصة باحتمال ان تسمح اية دولة موقعة على المعاهدة للطائرات الاجنبية التي قد تكون حاملة

---

**[١] انظر نص المعاهدة في " حالة الاتفاقات المتعددة الاطراف المتعلقة بتنظيم الاسلحة ونزع السلاح" الامم المتحدة، الطبعة الخامسة ، نيويورك،١٩٩٨، ص٢٧١- ٢٨١.**

لرؤوس نووية او أي سفن حربية حاملة لرؤوس نووية باستخدام موانئها ومطاردتها وقد ترك الامر لتقدير كل دولة تتخذ ما تراه محققاً لمصالحه وهذا يتطلب من الدول الموقعة على المعاهدة بممارسة حقها في هذا السياق بما لايخل بالروح العامة للمعاهدة ولايؤثر على مصالح اية دولة اخرى مما يؤدي الى سماح بعض الدول الافريقية بذلك وهذا ما يشكل خطراً على امنها كذلك وقعت بعض الاقطار العربية مثل مصر والسودان وتونس وليبيا والمغرب على المعاهدة وهي اقطار عربية تقع في افريقيا ويشكل بعضها جزءاً من منطقة الشرق الاوسط مما يعني التزامها بعدم امتلاك الاسلحة النووية مقابل بقاء اسرائيل تمتلك السلاح النووي وهذا ما يخل بالوضع الاستراتيجي بين الطرفين. ان موافقة الاقطار العربية الواقعة في افريقيا على المعاهدة هو من قبيل اظهار حسن النية نحو ايجاد منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط وعليه فانه من غير الممكن ان تلتزم هذه الدول بالتزامات تمس امنها القومي بدون مقابل من جانب اسرائيل[1].

١٣. معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية ١٠ ايلول ١٩٩٦.

وقعت ١٢٧ دولة في ١٠ايلول ١٩٩٦ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية. وتنص المعاهدة على الالتزامات الاساسية في المادة الاولى والتي تشمل على تعهد كل دولة طرف بعدم اجراء أي تفجير نووي آخر ويحظر ويمنع أي تفجير نووي من هذا القبيل في أي مكان يخضع لولايتها او سيطرتها. وكذلك تتعهد كل دولة طرف علاوة على ذلك بالامتناع عن التسبب في اجراء أي تفجير من تفجيرات تجارب الاسلحة الذرية او أي

---

(1) **مراد ابراهيم الدسوقي "افريقيا وجهود التخلص من الاسلحة النووية-معاهدة بلندايا ومستقبل فكرة المناطق الخالية من الاسلحة النووية" السياسة الدولية، العدد (١٢٥) يوليو ١٩٩٦، ص٢٢٦.**

تفجير نووي آخر، او التشجيع عليه او المشاركة فيه بأية طريقة كانت[1].

وقد انشئت بموجب المادة الثانية من المعاهدة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية التي تعمل على تحقيق موضوع وغرض المعاهدة وضمان تنفيذ احكامها بما في ذلك الاحكام المتعلقة بالتحقق الدولي من الامتثال لها وتوفير محفل للتشاور والتعاون فيما بين الدول الاطراف[2].

الا ان اهم ما في المعاهدة هو طريقة واجراءات التحقق والتي نصت على ان نظام التحقق يتألف من اربعة عناصر[3]:-

أ. نظام رصد دولي ويوضع تحت سلطة الامانة الفنية للمنظمة ويتألف من محطات للرصد تابعة له تملكها وتشغلها الدول المضيفة او التي تتولى المسؤولية عنها.

ب. التشاور والتوضيح بشأن القلق من عدم الامتثال للالتزامات الاساسية.

ج. التفتيش الموقعي والغرض منه توضيح ما اذا كان تفجير من تفجيرات تجارب الاسلحة النووية او أي تفجير نووي آخر على نحو يشكل انتهاكاً للمادة الاولى والقيام قدر الامكان بجمع اية حقائق يمكن ان تساعد في تحديد هوية أي منتهك محتمل، وبموجب ذلك تسمح كل دولة طرف في المنطقة باجراء تفتيش موقعي على اقليمها او في اماكن تخضع لولايتها او سيطرتها.

د. تدابير بناء الثقة والمساهمة في التوصل في الوقت المناسب الى تبديد أي قلق يتعلق بالامتثال ينشأ من التفسير الخاطئ المحتمل لبيانات التحقق المتصلة بتفجيرات كيميائية.

---

**[1] انظر نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٦، ص٢.**

**[2] المصدر السابق، ص٢.**

**[3] المصدر السابق، ص١١-٢٢.**

ويتألف نظام التحقق من محطات تشكل جزءاً من الشبكات المكونة لنظام يطلق عليه بنظام الرصد الدولي.

وتؤكد المعاهدة في المادة الخامسة(٣) انه في الحالات التي قد يحدث فيه اخلال بموضوع المعاهدة وغرضها يجوز للمؤتمر ان يوصي الدول الاطراف بتدابير جماعية تتفق مع القانون الدولي[١]. ويعد ذلك بمثابة تطور في اجراءات التحقق يهدف الى سد الباب امام الدول التي تنتهك المعاهدة. وقد سجلت (٢٠٠٠) تجربة نووية خلال الخمسين سنة بين اجراء اول تجربة في عام ١٩٤٥ وبين التوقيع على المعاهدة في عام ١٩٩٦ ويتألف نظام الرصد من (٣٣٧) تسهيل تشكل جزء من الشبكات المكونة لنظام الرصد الدولي[٢].

١٤. الاتفاقية بشأن حظر استخدام وتخزين وانتاج ونقل الغام مضادة للافراد وبشأن تدميرها (اتفاقية APM) ٥كانون الاول ١٩٩٧. وقعت في نيويورك واصبحت نافذة في ١آذار مارس ١٩٩٩. تحظر الاتفاقية الالغام المضادة للافراد، والمعرفة بأنها الغام مصممة للانفجار بفعل وجود او اقتراب او ملامسة شخص والتي تفقد او تجرح او تقتل شخصاً واحد او اكثر. ويتعهد كل طرف بتدمير جميع الالغام المضادة للافراد المخزونة في اقرب وقت ممكن على الا يتجاوز اربع سنوات من نفاذ الاتفاقية بالنسبة الى تلك الدولة الطرف. ويتعهد كل طرف ايضاً بتدمير جميع الالغام المضادة في مناطق ملغومة تحت سلطتها او سيطرتها في تاريخ

---

[١] المصدر السابق، ص٢.

[٢] **CTBT Comprehensive Naclear Test ban Treaty, United Nations Vienna International center, Austria, 1998, P.2-3.**

لا يتجاوز عشر سنوات من دخول الاتفاقية في حيز التنفيذ بالنسبة الى تلك الدولة الطرف[1].

## المبحث الخامس

## المعاهدات الثنائية حول نزع السلاح وضبط التسلح

وهي المعاهدات حول الحد وخفض الاسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة وبين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بعد انتهاء الحرب الباردة.

**١. معاهدة سالت الاولى ٢٦أيار ١٩٧٢.**

لقد ساد شعور بالخوف في الولايات المتحدة عند مطلع الستينات من قيام الاتحاد السوفيتي بشن ضربة اولى ضدها وكانت ذكريات بيرل هاربر ما تزال عالقة في مشاعر الرأي العام الامريكي، وبالتالي كانت هناك محاولات لتشجيع التسلح الامريكي، مما دفع السوفيت ليحذو حذوها. واستطاع الطرفان من الوصول الى القدرة على الانتقام بشن الضربة الثانية. ودفع ذلك الطرفان الى امتلاك انظمة الصواريخ المضادة للصواريخ مثل نظام جالوش السوفيتي ونظام سيفكارد الامريكي. ولم تكن الولايات المتحدة حينئذ في مواجهة مع السوفيت فقط وانما في مواجهة مع الصين التي امتلكت منذ عام ١٩٦٤ القنبلة الذرية، مما دفعها الى استخدام انظمة الصواريخ ذات

---

[1] **التسلح ونزع السلاح والامن الدولي الكتاب السنوي ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص١١٩١.**

الرؤوس المتعددة والصواريخ المضادة التي تستطيع اختراق الدفاعات السوفيتية لتصل الى المراكز السكانية والصناعية. وعليه فقد دخل الطرفان في مفاوضات منذ عام ١٩٦٩ من اجل التوصل الى معاهدة حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية وقد توجت المفاوضات في التوقيع على معاهدة سالت الاولى في ٢٦أيار ١٩٧٢ والتي اشتملت:

١. الجزء الاول ويتعلق بالاسلحة الدفاعية: فقد تم الابقاء على شبكتين دفاعيتين فقط من الصواريخ احداهما حول العاصمة والاخرى حول مواقع الصواريخ لكل من الطرفين، تبعد الشبكة الدفاعية مسافة (١٥٠) كم عن العاصمة ومواقع الصواريخ وكذلك الاحتفاظ بمائة صاروخ لكل منهما.

٢. الجزء الثاني ويتضمن الاتفاق حول الاسلحة الهجومية، فقد اتفق على قيام كل طرف بتجميد عدد الصواريخ وفقاً للسقف الذي وصلت اليه في ١تموز ١٩٧٢ والامتناع عن تحويل القواعد المخصصة لاطلاق الصواريخ العابرة للقارات من الانواع الخفيفة الى صواريخ عابرة للقارات من الانواع الثقيلة. وسوف تتحقق الرقابة بواسطة الاقمار الاصطناعية، وتم الاتفاق على تحديد مدة سريان المعاهدة بخمس سنوات[١].

ومن مزايا المعاهدة ان تحقيق الحد من التسلح سيفتح الباب الى تطوير مفاوضات نزع السلاح نحو مجالات افضل. كذلك المساهمة في ايجاد علاقات مستقرة بين العملاقين وفتح صفحة جديدة من العلاقات بينهما. واشرت المعاهدة بمثابة انطلاقة لفتح الباب امام الوفاق الامريكي-السوفيتي. وانتقدت المعاهدة بوصفها معاهدة للحد من التسلح من الناحية الكمية، فلم

---

[١] **Raymond Bousquet "Force et Strategie Nuclear du Monde Modern" ed Lavauzelle, Paris, 1974, P.34-50**

تشمل الجانب النوعي وبقي للطرفين قدرات كبيرة جداً بأمكانها تدمير احدهما للاخر عدة مرات. اذ انها لم تشمل الاسلحة الاستراتيجية الحديثة التي تم انتاجها وتطويرها فيما بعد[1]. وفي ٣تموز ١٩٧٤ اتفق الطرفان على تقليل الشبكتين الدفاعيتين الى شبكة واحدة حول العاصمة، اما حماية قواعد الصواريخ فيمكن ان يضمن بواسطة عدد من الغواصات[2]. في ١٣كانون الاول-ديسمبر ٢٠٠١ اعلنت الولايات المتحدة انسحابها من المعاهدة التي سرى مفعولها في١٣حزيران -يونيو ٢٠٠٢.

**٢. معاهدة سالت الثانية ١٨حزيران ١٩٧٩**

لقد حاولت معاهدة سالت الاولى اقامة توازناً تقريبياً في الاسلحة الاستراتيجية للجانبين وذلك بالسماح للسوفيت بتفوق في الجانب العددي، لكي يوازنون التفوق النوعي في الجانب الامريكي والذي كان يبدو بصورة اوضح في الرؤوس النووية المتعددة، الا انه بعد الاتفاق السابق (سالت ١) غير السوفيت من هذه المعادلة بتطويرهم لنظم الرؤوس النووية المتعددة. وان ظهور الصاروخ الامريكي كروز قد تجاوز هذا الاتفاق وقلب من المستويات القائمة باعتبار انه يمثل طائرة متحركة ذات حركة غير عادية قابلة لان تطلق من الارض والجو والبحر بعدد من الرؤوس والنطاقات والاطوار، على هذا الاساس طالب السوفيت ان يتضمن اتفاق سالت هذا الصاروخ. كما تخوف الامريكان من تزايد ونمو قوة نظم الصواريخ السوفيتية فتم اجراء اتصالات حول:

- تحديد عدد الرؤوس الذرية
- الصاروخ الامريكي كروز
- القاذفة السوفيتية باك فاير

---

[1] **Pierre-Marie Martin, op-cit, P.97**

[2] **Ibid, P.97-98**

ولما كانت هناك انتقادات كثيرة لسالت (١) باعتبارها اتفاقية تجميد وليس تحديد فقد اتفقت الدولتان العظميان على ان تتضمن معاهدة سالت (٢) قيود كمية ونوعية على الاسلحة النووية الاستراتيجية الهجومية. ووضعت قيوداً على ابحاث الصواريخ أي انها تحتوي لاول مرة على ملمح من ملامح نزع السلاح. لقد تضمنت معاهدة سالت (٢) اربعة مجالات:

١. ان الاتفاقية وضعت حدوداً او سقوفاً مشتركة لعدد مركبات الاطلاق مع تحديد حد اقصى للوسائل ذات الرؤوس النووية المتعددة وقاذفات القنابل الاستراتيجية المسلحة بصواريخ كروز.

٢. تخفيض عدد الوسائل الضرورية (المركبات) المسموح بها طبقاً لاتفاقية سالت (١).

٣. وضع قيود على التحسينات النوعية في مختلف الاسلحة

٤. تحقيق توازن اساسي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وتنص المادة (٣) على تحديد العدد الاقصى الاجمالي للاسلحة الهجومية الاستراتيجية ليكون (٢٢٥٠) صاروخاً على ان يكون العدد الاقصى للوسائل ذات الرؤوس المتعددة (١٣٢٠) صاروخاً تشتمل على الصواريخ من البر والبحر والجو على الا يزيد عدد الصواريخ البالستيكية ذات الرؤوس المتعددة بانواعها المختلفة على (١٢٠٠) من بينها (٨٢٠) صاروخاً من قواعد برية[1].

وانتقدت معاهدة سالت (٢) على اساس انها لم تشكل حائلاً امام التنامي السريع للقوة الاستراتيجية السوفيتية. وانها كانت تسلم بالتفوق الاستراتيجي السوفيتي وبالتالي فانها كانت تصفه لسنوات طويلة في المركز الاستراتيجي الافضل بعد ان كانت الولايات المتحدة هي التي تتمتع بذلك

---

**[1] للتفاصيل حول معاهدة سالت (٢) انظر محمد حسين زهدي "سالت (٢) المضمون والنتائج" السياسة الدولية، العدد (٥٨) اكتوبر ١٩٧٩، ص١٣٣-١٣٤.**

التفوق في السابق. وامتدت هذه الانتقادات لتقول ان مثل هذا التفوق السوفيتي كان يكفي لمنع الولايات المتحدة من ممارسة أي ضغط على الاتحاد السوفيتي لابعاده عن أي موقع يحاول السيطرة عليه في افريقيا او في الشرق الاوسط او في أي مكان آخر من العالم[1] وعلى الرغم من توقيع الزعيمين السوفيتي بريجيف والامريكي كارتر على المعاهدة فان الكونغرس لم يصادق عليها بسبب التدخل السوفيتي في افغانستان في ٢٧ كانون الاول ١٩٧٩.

٣. معاهدة ازالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى ٨ كانون الاول ١٩٨٧ تضمنت هذه المعاهدة ازالة الصواريخ السوفيتية والامريكية المتوسطة والقصيرة المدى من اوربا ونصت على حظر انتاج هذا النوع من الصواريخ وذلك بعد اتلاف الموجود منها وهذا يعني تحقيق تقدم فعلي في ميدان نزع السلاح وعدت بمثابة منطلقاً لفتح الطريق امام نزع فعلي للسلاح اذ نصت المعاهدة على ازالة ٢٨٠٠ صاروخ متوسط وقصير المدى وتضمنت:

٣.نزع الرؤوس النووية من الصواريخ

٤.نزع اجهزة التوجيه الالكترونية

٥.تدمير و اتلاف الصواريخ نفسها

وفي ميدان الرقابة والتفتيش فقد نصت الاتفاقية ولاول مرة في تاريخ نزع السلاح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على اجراءات التفتيش الميداني المتبادل ففي المرحلة الاولى والتي امدها ثلاث سنوات يتم تدريجيا وتحت مراقبة الطرف الاخر المواقع المختارة غشرين مرة كل عام وفي المرحلة الثانية التي امدها عشر سنوات يحق للطرفين القيام بمهمات التفتيش خمس عشرة مرة كل عام مع ذلك فان حجم الاقتطاعات في الاسلحة

---

(١) د.اسماعيل صبري مقلد "الاستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات" شركة فاطمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣، ص٢٥٢.

النووية في هذه المعاهدة ولكلا الطرفين لم تتجاوز "٤%" من مجموع اسلحتها النووية[١].

٤. معاهدة خفض وتحديد الاسلحة الهجومية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي" ستارت ١" ٣١ تموز ١٩٩١.

تضع هذه المعاهدة الموقعة بين الرئيسين الامريكي بوش والسوفيتي غوربا تشوف سقوفاً متساوية لكلا الطرفين في الاسلحة الاستراتيجية وبالشكل الاتي:-

أ. الاحتفاظ ب"١٦٠٠" وسيلة من مركبات الايصال موزعة بين الاسلحة البرية والبحرية والجوية بشكل يقل بنسبة "٣٦%" لما هو موجود لدى الاتحاد السوفيتي في ايول ١٩٩٠ ويقل بنسبة "٢٩%" لما هو موجود لدى الولايات المتحدة لنفس الفترة.

ب. الاحتفاظ ب"٦٠٠٠" راس نووي عند كل طرف وذلك بما يقل عن ٤١% لما هو موجود عند الاتحاد السوفيتي ويقل عن "٤٣%" لما هو موجود لدى الولايات المتحدة توضع منها ٤٩٠٠ من الصواريخ البرية او البحرية بما يقل ٤٨% لما هو موجود لدى الاتحاد السوفيتي ويقل بنسبة ٤٠% ما هو موجود لدى الولايات المتحدة.

ج. الاحتفاظ ب"١٥٤٠" راس حربي في الصواريخ العابرة من الطائرات الثقيلة وذلك بتخفيض ما يعادل"٥٠%" من الصواريخ الموجودة لدى الاتحاد السوفيتي علماً بانه ليس للولايات المتحدة صواريخ من هذا النوع

د. احتفاظ الطرفين بـ"١١٠٠" من الرؤوس الحربية على الصواريخ المتحركة

---

**(١) انظر عمران الشافعي "اتفاقيات واشنطن: المغزى والمرتقب" ملف السياسة الدولية قمة واشنطن والعلاقات الامريكية- السوفيتية السياسة الدولية، العدد ٩٢، ابريل ١٩٨٨، ص٦٢- ٦٩.**

هـ. بالنتيجة فان ثقل الحجم الجديد للاسلحة البرية والبحرية المنشورة يساوي ٥٤% من حجم اسلحة الاتحاد السوفيتي فكل طرف ينشر بما يساوي ٤٩٠٠ من الرؤوس حربية من مجموع ٦٠٠٠ راس للاسلحة البرية والبحرية المنشورة يساوي ٥٤% من حجم اسلحة الاتحاد السوفيتي فكل طرف ينشر بما يساوي ٤٩٠٠ من الرؤوس حربية من مجموع ٦٠٠٠ راس حربي له حق امتلاكها.

و. يقوم كل طرف باجراء تفتيش موقعي عشر مرات في السنة للتحقق من عدد الصواريخ المنشورة وعدد الرؤوس الحربية التي يجب الا يتجاوز ما حددته المعاهدة.

ز. يتم اجراء ١٢ تفتيشاً موقعيا بانواع مختلفة عن طريق ٦٠ ابلاغاً لمختلف التحديات التي تغطي الانتاج والتجارب والحركة والانتشار وتدمير الاسلحة الاستراتيجية[١].

وتعتبر الولايات المتحدة هذا الخفض لصالحها لانه يؤدي الى تقليل الصواريخ البالستيكية الضخمة العابرة للقارات التي تحمل رؤوساً نووية متعددة وكان السوفيت يهددون باستخدامها لتوجيه الضربة للمدن الامريكية[٢].

٥. معاهدة اجراء تخفيضات وتحديدات اضافية حول الاسلحة الهجومية بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية" ستارت٢" ٣ كانون الثاني ١٩٩٣ وتشمل المعاهدة مرحلتين:

**المرحلة الاولى:** وتستكمل خلال سبع سنوات من بدء سريان المعاهدة وتتضمن:

---

[١] **START I: UNIDIR Newsletter no 22 and 23 June-September 1993, P.36-37**

[٢] **مراد ابراهيم الدسوقي "اعادة تقويم السياسة النووية للقوى العظمى في عالم متغير" السياسة الدولية العدد ١٠٦ اكتوبر ١٩٩١ ص١٥١.**

يقوم كل طرف بتخفيض وتحديد صواريخه البرية والبحرية العابرة للقارات والقاذفات الثقيلة وكذلك خفض رؤوسها الحربية من الصواريخ المنشورة الى ما لايقل ٣٨٠٠- ٤٢٥٠ راس حربي و لا يجوز ان يزيد كل طرف رؤوسه الحربية الى اكثر من ٤٢٥٠ حربياً موزعة على:

أ. ٢١٦٠ راسا حربياً منشوراً في الصواريخ البحرية العابرة للقارات

ب. ١٢٠٠ راسا حربيا موزعة على الصواريخ البرية العابرة للقارات

ج. ٦٥٠ راس حربيا منشورا على الصواريخ الثقيلة البحرية العابرة للقارات[١].

**المرحلة الثانية:** وتستكمل مع حلول عام ٢٠٠٣ ويخفض الجانبان اجمالي رؤوسها النووية الى ما بين ٣٠٠٠- ٣٥٠٠ راس نووي وسوف يجري التخلص من جميع الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات الفائضة عن المرحلة الاولى والاكتفاء بنشر ٥٠٠ راس نووي منصوبة على تلك الصواريخ كما يكتفي الجانبان بنشر مالا يزيد عن ١٧٥٠ رأساً نوويا على الصواريخ البالستيكية المنصوبة على الغواصات[٢].

ان الموقف المحتمل للقوة النووية الروسية سوف يكون قريباً من اعداد الرؤوس النووية المنصوبة في الولايات المتحدة في كافة وسائل الايصال النووي الصواريخ البرية والغواصات والقاذفات وسوف تصل نسبة الخفض الى ١٥% لكلا الجانبين في مجال الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات"٦٥%" لروسيا في مجال الصواريخ المنصوبة عل الغواصات مقارنة

---

[١] **START II: UNIDIR Newsletter no 22 and 23 June-September 1993, P.48**

[٢] **احمد ابراهيم " تطورات خفض التسلح" ازالة مخلفات الحرب الباردة مصدر سبق ذكره ص١٨٨.**

مع ٥٢% للولايات المتحدة من نفس العينة بينما تبلغ نسبة الخفض في القاذفات حوالي٢٥% لدى روسيا في مقابل ٣٣% الولايات المتحدة اما فيما يتعلق بالرؤوس الحربية النووية فان نسبة الخفض سوف تصل الى ٧٠% لكلا الطرفين. ان معاهدة ستارت ٢ تعني تكريس لمكانة الولايات المتحدة كقوة استراتيجية اولى في العالم، فضلاً عن ان روسيا لم تعد مهتمة بالإبقاء على حالة التعادل الاستراتيجي مع الولايات المتحدة[١].

٦. معاهدة تقليص الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ٢٤أيار/ مايو ٢٠٠٢ وقعتها الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية في موسكو في ٢٤أيار/ مايو ٢٠٠٢ وأصبحت نافذة في ١حزيران/ يونيو ٢٠٠٣. وبموجب ذلك تلزم المعاهدة الطرفين بخفض عدد رؤوسها النووية الاستراتيجية المنشورة بحيث لا يتعدى عددها مجتمعة (١٧٠٠-٢٢٠٠) رأس لكل جانب مع حلول ٣١كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢[٢].

واهم ما يتضمن هذا الاتفاق من بنود:

١. عدم الربط ما بين هذا الاتفاق وبين نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي بما يضع حداً للتنافس بين البلدين وانتهاء الصراع الجيوسياسي بينهما وإلغاء احتمالات وقوع معركة فاصلة بين القوتين وهو يعني تخلي روسيا عن أهم شرط كانت تسعى لتحقيقه.

٢. يتم الخفض للرؤوس النووية على مدى عشرة أعوام بتخزينها وليس بالتخلص منها عكس الرغبة الروسية.

---

(١) **المصدر السابق، ص١٨٧.**

(٢) **"التسلح ونزع السلاح والامن الدولي"، الكتاب السنوي ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص١١٩٣.**

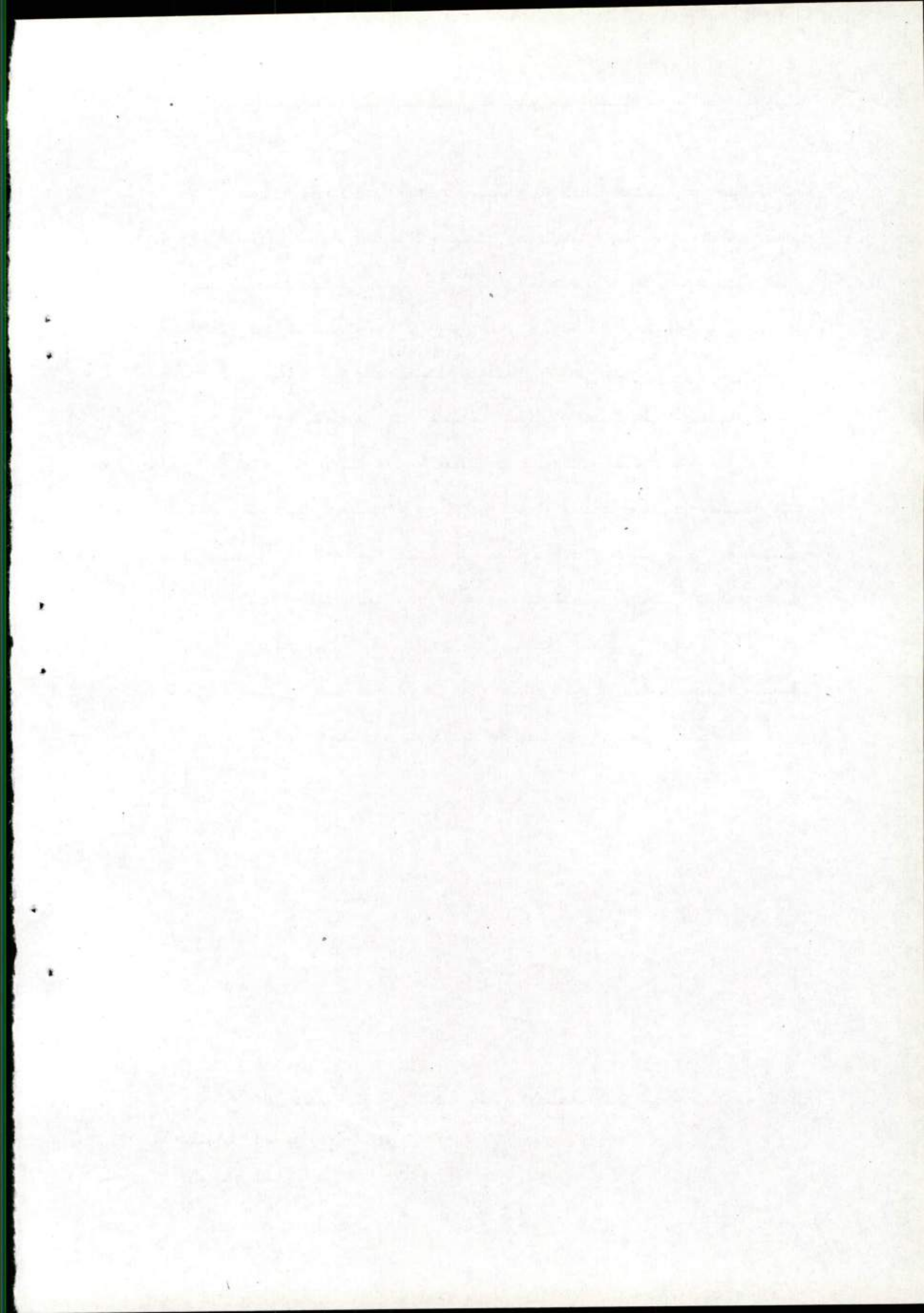
٣. حق الولايات المتحدة في تفتيش ومراقبة الترسانة النووية الروسية[١].

وتتمثل اهم دلالات المعاهدة بالنسبة للولايات المتحدة في انها ادركت ان روسيا الاتحادية لم تعد تشكل تهديداً لامنها نظراً لما اصاب قواها الشاملة من ضعف وحاجتها الى مساعدة الولايات المتحدة. ولم تعد قادرة حتى على المحافظة على ما تمتلك من الرؤوس النووية. كما ان التطور التكنولوجي الكبير الذي حققته الولايات المتحدة جعلها ليست في حاجة كبيرة الى الاسلحة النووية بعد ان تمكنت من بناء منظومة عسكرية تعتمد على الاسلحة الذكية بقدراتها التدميرية الهائلة وتنوع امكانياتها والوسائل التكنولوجية التي تحقق الوصول الى الهدف وتدميره ايا كان موقعه او طبيعته وبدرجة عالية من الدقة ومشروعها العملاق المتمثل في مبادرة الدفاع الاستراتيجي. وبالنسبة لروسيا الاتحادية يبدو انها تشعر بالعجز وتدرك انها لم تعد قادرة على الاحتفاظ بوضع الدولة العظمى كما كان الاتحاد السوفيتي السابق، لذلك انها تسعى لاغتنام الفرصة لتحقيق قدر من التعاون مع الولايات المتحدة وحلف الاطلسي من اجل الحصول على الدعم الاقتصادي التي هي بحاجة اليه[٢].

---

[١] **ل أ ح عادل محمد سليمان "اتفاقية خفض الاسلحة الاستراتيجية" السياسة الدولية العدد (١٤٩) يوليو ٢٠٠٢، ص٢٥٥.**

[٢] **المصدر السابق، ص٢٥٥-٢٥٦.**



# الفصل الثامن

# الدول الصغرى والنامية في العلاقات الدولية

## المبحث الاول

## الانحياز

### أ. معنى الانحياز

تسعى الدول الصغرى والنامية الى اقامة ائتلافات دبلوماسية دائمة او عقد احلاف عسكرية مع دول كبرى، حيث تعتقد بانها لاتستطيع منفردة من تحقيق اهدافها والدفاع عن مصالحها او منع التهديدات الخارجية عن طريق تعبئة قدراتها الذاتية. انها تركن على الاحلاف وتعقد التزامات مع الدول الاخرى التي تواجه مشاكل خارجية مماثلة او تشاركها في اهدافها[١].

وهذا ما يطلق عليه الانحياز. ان نظرية توازن القوى تؤكد على ان الدول تنحاز لمنع "بواسطة التوازن ضد" أي دولة اخرى او مجموعة من الدول من تحقيق الهيمنة. وان الدول تسلك هذا الطريق لانها تعرف بان ظهور قوة مهيمنة سوف يهدد بقاءها. ان محدد الانحياز يكمن في مواجهة التهديدات الخارجية الي تواجهها الدول[٢]. ان الانحياز قد ارتبط مع توازن القوى وان الاحلاف تهدف الى تعظيم المكاسب وتقاسم المسؤوليات. ان قرار الانحياز يستند الى المصالح الوطنية بالدرجة الاساسية وبالاشارة الى ظروف الواقعية والصراعات التي تعيشها الدول في مجال الامن والاستقرار.

---

(١) K.J. Holsti "International Politics" op-cit, p.101

(٢) Steven R. David: "Explaning Third World Alignment" in Daniel J. Kaufman, Jay M. parker and Kimberly c. Field "Understanding International Relations: The value of Alternative lenses" The McGraw Hill companies, inc, U.S.A. Forth Edition, 1999, p.542.

وبدون شك لم تكن فكرة الانحياز مرتبطة بصراع القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة فقط وانما ارتبطت ايضاً بسياسة توازن القوى التي تشتمل سياسة الدول الصغرى والنامية عموماً فالدول الصغرى منذ قيام توازن القوى كانت تنحاز لصالح القوى الكبرى وذلك لضمان امنها ومصيرها في عالم يتسم بالصراع وسيادة سياسة القوة الصراع يعد عندئذ المقرر الرئيسي للانحياز اذ ان دينامية الانحياز تكون اكثر وضوحاً وذلك حينما تحاط دولتين رئيسيتين بحلفاء اصغر حيث تعمل على جذبهم اليها ضمن اطار الاحلاف والدول الصغرى حينما تنحاز الى جانب دولة كبرى عادة ما تشعر بخوف من اضمحلال هويتها في حين عادة ما تحول الدول الكبرى تجنب المشاركة مع الدولة الصغرى خوفاً من المغالاة في توسيع التزاماتها واستنزاف مواردها ان الحركة نحو الانحياز من قبل الدول الصغرى خوفاً عادة ما تقع ضمن تهديد تشكله دولة اقوى منها وان الدولة الضعيفة ترتبط بدولة كبرى كرد فعل ضد هذا التهديد فتقوم الدول القوية بدور الحليف الحامي مهمتها الاساسية تكمن في حماية الدولة الضعيفة والحفاظ على موارد هذه الدولة من ان تكون خارج سيطرة الدولة القوية الاخرى. ان اضافة الحليف الاضعف الى الحلف غالباً ما يكون امراً عرضياً لان ذلك لا يضيف الى الحلف فائضاً اساسياً في القوة فانضمام الدول الصغرى الى الحلف ليس اكثر من قدرة الدول القوية على ممارسة الضغوط السياسية والعسكرية على الدولة المهددة "بكسر الدال" من اجل اسعاف الدولة الصغرى. في حين يشكل الحلف قيمة كبرى للدولة الصغرى اذ يساهم في تعزيز قدراتها العسكرية والاقتصادية من اجل مواجهة اعدائها(١).

---

(١) **George Liska "Nations in Alliances: The limits of Interdependence" John Hopkins Press, Baltimore, 1968, p.13-14**

وعلى الرغم من ان نظرية توازن القوى تنطوي على مسائل اساسية الا انها ليست كافية لتفسير انحياز الدول النامية والصغرى وهذا يرجع الى طبيعة البيئة السياسية الداخلية غير المستقرة التي تتميز بها هذه الدول اذ يركز صناع القرار فيها طاقاتهم على خصومهم الداخليين وطالما يفتقر الكثير منهم الى الشرعية فانهم يعملون على ضمان بقاءهم السياسي والمادي في السلطة لذا فان الانحياز يحقق لهم هدفاً كبيراً[١].

لقد كانت الدول النامية سبباً في اثارة معظم الازمات الدولية والاقليمية وان اغلب الحروب التي حدثت منذ عام ١٩٥٠ قد وقعت في اراضيها فضلاً عن ان الصراع الامريكي- السوفيتي منذ بداية السبعينات قد حدث واكثر حدته جرت في هذه الدول حيث ان كل طرف قد حقق مكاسبه وخسائره فيها. كما ان الصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة في ادارة الحلف الغربي كانت صغيرة مقارنة مع تلك الصعوبات التي واجهتها مع الدول النامية ولاسيما مع دول الشرق الاوسط وافريقيا السوداء اضافة الى ان تهديد النزاعات المحلية الذي دفع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الى حافة المواجهة النووية مثلما حدث في كوبا عام ١٩٦٢ والشرق الاوسط عام ١٩٧٣ كان اكثر حدوثاً في الدول النامية منه في اوربا حينما تواجه حلفي الناتو ووارشو بشكل مباشر[٢].

ان معيار تحديد الانحياز يختلف من قضية الى قضية اخرى فالدول الضعيفة غالباً ما تبحث عن حليف قوي مع الدول البعيدة جغرافياً ولاسيما اذا كانت هناك اختلافات ثقافية مع الدول المجاورة لها فالحليف الطبيعي لبولندا

---

[١] **Steven R. David, op-cit, p.543**

[٢] **David S. McLellon "The International System: Unequal and Revolutionary" In William C. Olson "The Theory and Practice of International Relations" 7$^{Th}$ edition, Prentice-Hall, Inc Englewood Cliffs, New Jersey, U.S.A., 1987, p.108**

تاريخياً كانت فرنسا في حين جذب الاتحاد السوفيتي كوبا نحوه وتعمل الروابط الثقافية على تقوية اواصر الارتباط بين الدول اذا كانت في قارة واحدة مثل انحياز دول امريكا اللاتينية الى الولايات المتحدة ان الجذب المباشر الذي تقوم به الدول القوية للدول الضعيفة يتمثل في الاستجابة للحاجات التجارية والاقتصادية وهي فرصة لايجاد موارد بديلة من اجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي(١). فالدول التي تشترك في مشاكل اقتصادية مشتركة من المحتمل ان تشكل جماعات تجارية او احلاف تحافظ على التضامن في قضايا التجارة وهكذا فالدول النامية لاتعد عندئذ كتلة بالمعنى العسكري الدبلوماسي فانها التحقت بالحلف من اجل الحصول على علاقات تجارية افضل مع الدول الصناعية(٢).

**ب. دوافع الانحياز**

**١- البحث عن الامن**

ان اهم دافع للانحياز هو تعرض الدول الصغرى لتهديدات من جانب دول اقوى منها او من قبل دول كبرى مما يدفعها الى الانحياز الى جانب دولة كبرى لدرء الخطر الذي يحدق بها. ان عدم قدرة الدول الصغرى على ضمان امنها بمفردها يشكل قاسماً مشتركاً عند الاعتماد على الدول الكبرى في ضمان ذلك الامن علما ان غالبية الدول النامية ترفض اخضاع صراعاتها الى الصراع العالمي خشية من ان تتعرض للضغوط والتبعية. ان اغلب الدول الصغرى التي تقوم بعمل عسكري غير قادرة على اسناد هذا العمل العسكري بصورة فعالة لفترة طويلة من الزمن وهذا كان حافزاً لتدخل الدول الكبرى وتنخرط في المساهمة في الاعمال العسكرية. ان بعض الدول

---

(١) George Liska "Nations in Alliances" op-cit, p.13-14

(٢) K. J. Holsti "International Politics" op-cit, p.102

النامية تشعر بانها تواجه اكثر من تهديد بشكل مباشر او بشكل غير مباشر من قبل دول صغرى حليفة لدول كبرى[١]. ان مشاكل الامن القومي ليست على وتيرة واحدة بل انها تتجدد خلال مراحل مختلفة من تطور الدولة فقد تظهر على شكل مشاكل حدودية او مشاكل تتعلق باختلاف طبيعة الانظمة السياسية وهكذا ان بناء قوة عسكرية متطورة في هذه البلدان عادة ما يشكل عبئاً ثقيلاً عليها لان تجديدها وتطويرها مسالة اكبر من حدود طاقاتها الاقتصادية اذ ان قدرات الدول الصغرى لايمكن ان تصمد امام الضغوط الخارجية من دون ان تمتلك قدرات اقتصادية اكبر و اقوى منها[٢].

**٢- البحث عن الاستقرار**

ان البحث عن الامن يرتبط بالبحث عن الاستقرار اذ تسعى الدول الصغرى الى البحث عن بيئة دولية تحقق الاستقرار لان محاولات الهيمنة من قبل الدول القوية لا يمكن ردعها الا عن طريق تكوين حلف يجمع الدول ذات المصلحة المشتركة للوقوف بوجه التهديد. ان الاستقرار يحقق منافع اقتصادية للدول الصغرى حيث يمكن ان تنصرف الى البناء الداخلي والتنمية الاقتصادية بدلاً من انفاق مبالغ باهضة على التسلح[٣]. كما ان بعض البلدان النامية اختارت الانحياز الى جانب الدول الاستعمارية للبحث عن الاستقرار في فترة ما بعد الاستقلال وان بعض الدول الصغرى انحازت الى جانب دولة كبرى للحفاظ على الاستقرار الاقليمي بسبب وجود دول عدوة لها مثل انحياز فيتنام الجنوبية سابقاً وكوريا الجنوبية الى جانب الولايات المتحدة اذ

---

[١] **George Liska "Alliances and the Third World" The John Hopkins Press, Baltimore, 1968, p.28**

[٢] **David Vital" The Inequality of States: A study of the Small Power in International Relations" Clarendon Press, London, 1967, p.118**

[٣] **George Liska "Alliances and the Third World"op-cit, p.29**

كانت فيتنام الجنوبية في حالة عداء مع فيتنام الشمالية وكانت كورية الجنوبية في حالة عداء مع كوريا الشمالية ان تحالف الولايات المتحدة مع فيتنام الجنوبية سابقاً وكوريا الجنوبية كان يهدد قدرات حلفاء الاتحاد السوفيتي السابق" فيتنام الشمالية وكوريا الشمالية" من اجل التنمية والاستقرار فيها[١]. ان الدول تختار الإنضمام الى الاحلاف مع غيرها من الدول من اجل زيادة كل واحدة منهما لقدراتها اذ ان الحلف هو وسيلة لتقليل تاثير القوة المعادية التي ينظر اليها بوصفها اداة ضغط تهدد استقلال الدول الحديثة فالهدف هو تحويل الضغط بضغط مضاد والحقيقة ان الحلف يجب ان يحقق الفائدة القصوى للاستفادة من كل حليف ضعيف كل حسب قدرته[٢].

ان انحياز الدول الصغرى الى جانب الدول الكبرى يضيف الى الدول الصغرى قوة اضافية كانت تفتقر اليها بدون الانضواء تحت حلف فضلاً عن ان زيادة عدد اعضاء الحلف يزيد من قدرات الحلف العسكرية في ظل توازن القوى التقليدي فكلما ازداد عدد الحلفاء ازداد الحلف متانة وهنا تساهم المساحة والسكان والموارد الطبيعية والموقع الجغرافي في زيادة قدرات الحلف فضلاً عن ان الحلفاء الصغار يساهمون في تقديم التسهيلات الحيوية للحليف الاكبر ولكن الامر قد تغير منذ منتصف القرن العشرين حيث ساهم تطور التكنولوجيا العسكرية في التقليل من القدرات الاضافية للحلف ولم يعد الامر كذلك بسبب ان القدرات العسكرية للحلف تعتمد على القدرات النووية التي يوفرها الحليف الاكبر وليس الحلفاء الصغار حيث ان امن الكتلة يتاح من خلال مساهمة الحليف الاكبر الذي يمتلك السلاح النووي حيث ان افتقار الحلفاء الصغار لهذا السلاح يساعد على هيمنة الحليف الاكبر عليهم[٣].

---

[١] Ibid, p.29

[٢] Ibid, p.27

[٣] Ibid, p.27

### ٣- الجذب الايديولوجي

ان الدول الصغرى تنحاز الى جانب الدول الكبرى وذلك للتقارب الايديولوجي بينهما وقد مارست الدولتان العظيمان جذباً ايديولوجيا خلال الحرب الباردة تجاه الدول النامية وانتمى عدد منها الى احلافهما. فقد استخدمت الولايات المتحدة اسلوب الدعاية والتاثير على البلدان النامية من انها تتبنى قيم الحرية والديمقراطية وتسعى الى نشرها الى العالم وان الاتحاد السوفيتي يمارس اسلوب قمع الحريات والديمقراطية ويتبع اسلوب التدخل العسكري في البلدان الصغرى من اجل فرض عليهم انظمة سياسية دكتاتورية وقد ولد ذلك قلقاً وخوفاً من الشيوعية من قبل دول عديدة مثل تركيا واليونان والهند وبورما وماليزيا ودول اخرى مثل الهند الصينية وكوريا الجنوبية والفلبين والباكستان. وكان الاتحاد السوفيتي يماورس ايضاً اسلوب الجذب تجاه البلدان النامية من ان الحريات في الولايات المتحدة هي مزيفة وادان الديمقراطية الغربية ودعا الى تطبيق الاشتراكية على اساس انها نظام عدالة ومساواة ودعا الى مقارعة الاستعمار ودعم حركات التحرر الوطني وتعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي والقضاء على الاقطاع والقيام بالتنمية الوطنية وطرد الرأسمال الاجنبي والدعوة الى ديمقراطية الحياة الاجتماعية والتعاون بين البلدان النامية والاشتراكية الامر الذي استهوى العديد من البلدان النامية[١].

وبعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي مارست الولايات المتحدة باعتبارها الطرف المنتصر في المباراة، جذباً على البلدان النامية والصغرى وحتى التي كانت منحازة سابقاً الى جانب الاتحاد السوفيتي

---

[١] **Jean-Baptiste Duroselle "La Politique des Grandes Paissances: Etats-Unies et U.S.S.R." dans" Politique National envers les Jeunes Etats: sous la direction de J. B. Duroselle et J. Meyriat, Paris, Armand colin, 1964, p.21-33**

من ان قيم الديمقراطية والحرية وحرية التجارة والمنافسة غير المحدودة قـد انتصرت. ولهذا فقد غيرت كثير من النظم السياسية انظمتها السياسـية عـن طريق الانتخابات كما حدث في عدد كبير من الدول الافريقية. كمـا انتمـت بعض الدول من اوربا الوسطى الى حلف الاطلسي عام ١٩٩٩ مثل هنغاريا والجيك وبولندا.

ومع ذلك فأن التحالف يقوم ايضاً على الرغم من الاختـلاف فـي الانظمة السياسية. فتحالف فرنسا الديمقراطية مع روسيا القيصرية ضد المانيا قبل الحرب العالمية الاولى يعكس ذلك. اذ ان تأثير العوامل الداخلية قد تعزز بواسطة الحقيقة بأن الانحياز يحدث حتى في ظل انظمة سياسية غير متشابهة حينما تساهم التهديدات الخارجية في اثارة ذلك. فقد فشلت الصـين الشـعبية والاتحاد السوفيتي السابق في البقاء في الانحياز على الرغم من انتمائهما الى الشيوعية(١).

**٤- ضعف البنية الداخلية**

ان العالم الثالث يضم دولاً لا تشكل امماً (انها تعاني من نقص فـي مفهوم الامة) اذ انها ضعيفة جداً سياسياً واقتصادياً لكي توفر الرفاهية والامن لشعبها. كما ان الاوضاع تختلف احياناً من دولة الى دولة اخرى من العـالم الثالث.

ان عدداً من الدول في افريقيا وآسيا قد رسمت حدودها لـيس وفـق خصائصها الاثنية والقبلية والدينية وانما بموجب ارادة الدول الاستعمارية مما خلق مشاكل جديدة بعد الاستقلال وبالتالي فأن الدول الناشئة انطـوت علـى جماعات غير متجانسة لم تنصهر في مفهوم الامة. كما ان حكومات مثل هذه الدول هي في ايدي القبيلة المهيمنة ولذلك انها تفتقر الى الشرعية الكاملة في

---

(١) **Steven R. David "Explaining Third World A lignment" op-cit, p.542**

عيون مواطنيها. وفي أي مكان من دول العالم الثالث فأن الحكومات تعكس توازناً غير سهلاً بين الجماعات المتنافسة وان كل شيء قابل للانهيار كما حدث في بنغلاديش بعد انفصالها عن باكستان وكما حدث في الصومال ورواندا والكونغو في التسعينات. بالاضافة الى ذلك ان دول العالم الثالث متخلفة اقتصادياً وغير قادرة على توفير الرفاهية لسكانها حيث انها فقيرة بمواردها وتعاني من انخفاض في دخلها القومي والفردي وتخلف صناعاتها. كذلك تعاني هذه البلدان من عدم الاستقرار وكثرة اندلاع الحروب بينها والتغييرات في سياستها الخارجية. ان بعض بلدانها قام بالحروب من اجل تحويل اهتمام المواطن عن الداخل. فضلاً عن ذلك ان هشاشة اوضاعها الداخلية وفرت خياراً للقوى العظمى للتدخل في شؤونها الداخلية والدخول في الحروب بالنيابة[١].

ان الاحلاف تعمل على تقوية الانظمة السياسية الضعيفة وتخدم اساساً اغراض سياسية داخلية اكثر من الدفاع ضد تهديدات خارجية. ومن خلال التاريخ فأن الوحدات السياسية قد قدمت قدراتها العسكرية الى دول اخرى من اجل مساعدتها في الحفاظ على حكومات صديقة عن طريق القوة او ضمان استمرار سلالة معينة في السلطة ضد التمرد الداخلي او التهديد الخارجي، على الرغم من ان اغلب الاحلاف قد صيغت للدفاع عن عدو خارجي مشترك وان فعاليتها تظهر في الحفاظ على انظمة سياسية ضعيفة ضد الانقسامات الداخلية[٢].

**٥- اتفاق وتناظر المصالح**

ان كل تجمع او شراكة بين الدول (كفة او طرف في التوازن) يعتمد على وجود مصالح متماثلة. وان هذه المصالح ربما تكون متماثلة بين هاتين

---

[١] **David S. McLellan op-cit, p.108-110**

[٢] **K. J. Holsti Op-cit, p.102**

الدولتين اكثر من غيرها من الدول الاخرى او ربما قادرة علـــى ان تكـــون متماثلة من اجل ان تحقق النجاح. ان المصالح المتباينة يمكن ان تتقارب الى عمل مشترك.

فالمصالح المتباينة يمكن ان تتقارب حيث لا توجـــد، فـــي الاصـــل، مصالح متقاربة جوهرياً. الا ان حدوث التقارب هي مسألة افضل حينما توجد مصالح مركبة، تضم مصالح متماثلة، متباينة وحتى متصارعة. ان مثل هذه المصالح المتباينة مختلفة، اذ ان مجموعة من المصالح المتماثلـــة يجـــب ان تكمل المصالح المتصارعة وان تخدم كأساس لتعديلها، ولكنها ايضـــاً ليســـت مصالح خاصة اكثر من كونها مصالح متكاملة مثل المصالح المركبـــة. واذا اردنا ان نطبق ذلك على الحلف الامريكي-الباكستاني خلال فتـــرة الحـــرب الباردة فهناك مصالح متماثلة بين الطرفين تقوم على تحقيـــق الامـــن ضـــد الاتحاد السوفيتي. والشيء الاقرب للمصالح المتكاملة هو الاهتمام الامريكـــي بالحلف الصيني-السوفيتي وتخوف باكستان من انحياز الهنـــد الـــى جانـــب السوفيت. ان هذه المصالح متماثلة الا ان لا انحيازية الهند وقضية كشـــمير ادت الى ادخال المصالح المتباينة وحتى المصالح المتصارعة فـــي الهيكـــل الذي يقوم عليه الحلف. اذ ان النزاع الهندي-الباكستاني لم يكن يجـــد حـــلاً تحت الظروف القائمة آنذاك. ان الحليفين ربما لم يفهم بعضهما البعض عندما دخلا الحلف ولكن الحلف ربما يبقى لسببين اساســـيين: احـــدهما ان قضـــية كشمير هي واحدة من المصالح المركبة والارتباطات بين الولايات المتحـــدة وباكستان، بالاضافة الى انها ايضاً بين الولايات المتحدة والهند. وثانيهما هو ان قضية كشمير هي حيوية بالنسبة لباكستان التي تتقاسم الاولوية العليا مـــع الولايات المتحدة من اجل تجنب صراع هنـــدي-باكســـتاني فـــي المنطقـــة الصينية-السوفيتية والباكستان لديها اسباب اجبارية من اجل الحفـــاظ علـــى المدى الذي فرضت فيه هذه الاولوية من قبل الولايـــات المتحـــدة. ان هـــذه

الاولوية تتضمن المصالح الامريكية-الباكستانية المشتركة لبناء القدرة الدفاعية والاقتصادية الباكستانية. ان هذه المصالح المتماثلة يمكن ان تتقارب في حلف ترتبط بالصراع ضد الهند في كشمير بالنسبة لباكستان وايضاً ضد الكتلة الصينية-السوفيتية اثناء الحرب الباردة بالنسبة للولايات المتحدة[١].

**٦- توفير قوة اضافية**

ان الانضمام الى حلف يعمل على تعزيز قدرات الحلف الاقتصادية والعسكرية. ويمثل ذلك قيمة كبرى في اطار سياسات توازن القوى التقليدي. فالدول الصغرى قدمت قوة اضافية للاحلاف حتى نهاية القرن التاسع عشر. اذ كانت المساحة وحجم السكان والموارد الطبيعية والموقع الجغرافي تساهم في زيادة قوة الحلف وحتى في القرن العشرين ساهمت البلدان الصغرى في تقديم التسهيلات الحيوية للحليف الكبير. لكن الامر قد تغير في منتصف القرن العشرين حيث ساهمت التكنولوجيا العسكرية في التقليل من القدرات الاضافية للحلفاء الصغار. ولم يعد الامر كذلك في العصر النووي حيث اصبحت القدرات العسكرية للحلف تعتمد على القدرات النووية التي يوفرها الحليف الكبير ولم يعد للحلفاء الصغار دور في ضمان امن الكتلة وهذا ساهم في تعزيز هيمنة الحليف الكبير على الحلفاء. كذلك ان ارتباط الانحياز بنظام توازن القوى دفع الدول الى تفضيل الدخول في الاحلاف من اجل زيادة قدراتها وتقويم هذه القدرات حيال غيرها من الدول. فالحلف اخذ ينظر اليه بوصفه وسيلة لتقليل تأثير الدولة المعادية والتي تمارس ضغوطها لتهديد استقلال الدول الصغرى. والهدف هنا يتمثل بتحويل الضغط الى ضغط مضاد والتركيز على نقاط ضعف العدو من اجل استنزاف العدو اقتصادياً[٢].

---

[١] George Liska "Nations in Alliance: The limits of Interdependence" op-cit, p.29

[٢] Ibid, p.27

## المبحث الثاني

## عدم الانحياز

### اولاً: مفهوم عدم الانحياز

تعتبر سياسة عدم الانحياز ظاهرة من ظواهر السياسة الدولية ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وسرعان ما اصبحت سياسة الدول النامية. ومن ناحية التعريف لا يوجد هناك تعريف محدد لعدم الانحياز والسبب في ذلك يعود الى تعدد وجهات النظر حول فهم عدم الانحياز اولاً والى الغموض في المصطلح ثانياً والى عدم اتفاق الدول غير المنحازة على تعريف محدد ثالثاً والى تعدد التعابير المستخدمة من قبل بعض الدول في البداية كالحياد الايجابي في الوطن العربي والحياد الفعال او البناء في يوغسلافيا رابعاً والى عدم تكامل الحركة بشكل نهائي خامساً[١].

ان عدم وجود تعريف رسمي يرجع الى عدم اتفاق الدول غير المنحازة حول تعريف محدد لعدم الانحياز ففي المؤتمر التحضيري لقمة بلغراد الاولى المنعقدة في القاهرة في حزيران ١٩٦١ لم يحصل اتفاق بين الدول التي حضرته حول التوصل الى تعريف محدد لعدم الانحياز وساد المؤتمر التحضيري اتجاهان: اتجاه يرى ضرورة تعريف عدم الانحياز وكانت اندونيسيا من ابرز مؤيديه واتجاه اخر يعارض التوصل الى تعريف محدد وكانت الهند من ابرز مؤيديه[٢]. اذ كانت الهند ترغب في تفسير عدم الانحياز بطريقة اكثر تحرراً كي لا يتحول الى مفهوم جامد ولكي يتمكن من

---

[١] د. سعد حقي توفيق " في مفهوم عدم الانحياز " مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد الثالث عشر، ١٩٨٤، ص ٣٩٥ ٣٩٧.

[٢] سامي منصور" انتكاسة الثورة في العالم الثالث" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٧٢، ص٥٧– ٥٨.

الانتشار الى المزيد من الدول[1]. ومع ذلك كانت الهند ترغب في تحديد معايير لعدم الانحياز يمكن على اساسها دعوة الدول التي ترغب في المشاركة في مؤتمر القمة التاسيسي في بلغراد. ولما كان الرئيسان تيتو وعبد الناصر يعملان على جعل المؤتمر مقتصراً على الدول التي اتبعت بعض المبادئ المحددة فقد استقر الراي على تحديد معايير لعدم الانحياز[2]. والتي بموجبها يتم دعوة الدول الى مؤتمر القمة الاول تلك المعايير التي تمثل حتى الوقت الحاضر التعريف الرسمي لعدم الانحياز من قبل دول الحركة وهذه المعايير هي[3]:-

١- يجب ان تنتهج سياسة مستقلة قائمة على تعايش الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة وعلى عدم الانحياز اوان تظهر اتجاهاً يؤيد هذه السياسة.

٢- يجب ان تؤيد دائماً حركات الاستقلال القومي.

٣- يجب الا تكون عضواً في حلف عسكري جماعي تم في نطاق الصراع بين الدول الكبرى.

٤- يجب الا تكون طرفاً في اتفاقية ثنائية مع دول كبرى.

٥- يجب الا تكون قد سمحت لدولة اجنبية باقامة قواعد عسكرية في اقليمها بمحض ارادتها

وقد اورد بعض المختصين في العلاقات الدولية بعض التعاريف لعدم الانحياز فقد عرفه الاستاذ الدكتور محمد طلعت الغنيمي بانه "موقف

---

[1] **تشانا كياسن "في المواجهة الحرب الباردة" ترجمة عبد الرزاق ابراهيم، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٢ ص٢٨٧.**

[2] **المصدر السابق، ص٢٨٧.**

[3] **د. بطرس بطرس غالي" سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الامريكي- السوفيتي" السياسة الدولية، العدد ٣١ يناير ١٩٧٣ ص٢١.**

سياسي تتخذه دولتان او كتلتان متصارعتان او هو بتعبير اخر عدم الانحياز الدولة لاي من الجانبين اللذين يتصارعان في حرب باردة"[1]. ويعرفه الاستاذ الدكتور اسماعيل صبري مقلد بانه " السياسات التي تقوم على نبذ مبدأ الارتباط بعجلة التكتلات التي تخدم في الاساس مصالح الدول الكبرى لما ينطوي عليه ذلك من خطر فقدان الاستقلال السياسي والكرامة الدولية"[2].

وعلى العكس من اللغة الانكليزية التي تفرق بين تعبير حياد سياسي neutralism وبين تعبير الحياد قانوني neutrality فان اللغة العربية لا تتضمن مرادف يبين الفرق بين المعنى السياسي والمعنى القانوني لكلمة حياد لهذا فقد اضيف في الوطن العربي كلمة ايجابي الى جانب كلمة حياد من اجل توضيح معناها السياسي ولتمييزه عن مضمونها القانوني[3]. اما اللاالتزام non- engagement فهو رفض لفرضية وجود معسكرين دوليين يرغبان في فرض سياستهما على كافة دول العالم نتيجة لعدم اتفاق الدول غير المنحازة مع مصالحهما[4]. ويعتبر البعض بان هذا التعبير هو جزء من كل الا هو الحياد الايجابي[5]. ويرفض البعض ان يشبه اللا التزام مع الحياد السياسي لانه لا يدل على المفهوم السياسي لان كل الدول ملتزمة من اجل ازالة الاستعمار او الحفاظ على النظام الاستعماري[6].

---

**(١) د. محمد طلعت الغنيمي، نظرات في العلاقات الدولية العربية مطبعة اطلس ، القاهرة ص٢٥٦.**

**(٢) د. اسماعيل صبري مقلد" الاستراتيجية والسياسة الدولية" مؤسسة الابحاث العربية بيروت، ١٩٧٩، ص١٦**

**(٣) د. سعد حقي توفيق في مفهوم عدم الانحياز مصدر سبق ذكره ص ٣٨٢.**

**(٤) د. كلوفيس مقصود معنى الحياد الايجابي دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٠ ص ٨٦.**

**(٥) المصدر السابق، ص٨٧.**

**(٦) DouDou Thiam "La Politique Etrangere des Etats Africans" P.U.F. , Paris, 1963, p.107**

وترتبط حركة عدم الانحياز بظاهرتين في السياسة الدولية هما:

**اولاً:** ظهور البلدان الحديثة الاستقلال، ويعد عدم الانحياز تعبيراً عن السلوك الخارجي للدول حديثة الاستقلال واصبح ركناً اساسياً من اركان سياستها الخارجية.

**ثانياً:** قيام الحرب الباردة: ويرى الغربيون بأن حركة عدم الانحياز هي رد فعل على الحرب الباردة بينما ينكر آخرون ذلك ويردون هذه الحجة بأن جذور عدم الانحياز هي اكثر عمقاً من ذلك لانها تلبي طموحات عدد كبير من الشعوب المتحررة من ربقة الاستعمار ومتلهفة لان تكون معترف بها بشكل متساو مع غيرها من الامم. وفي عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية فأن الارضية كانت ملائمة جداً لظهور سياسة عدم الانحياز. ويرى آخرون بأن للحركة دور في تحول النظام الدولي الى القطبية الثنائية المرنة[١].

**ثانياً: اهداف حركة عدم الانحياز**

بوسعنا تحديد نوعين من اهداف الحركة:

أ. **الاهداف التقليدية:** وهي الاهداف التي نادت بها الحركة قبل تأسيسها وتمسكت بها عند سنوات تأسيسها الاولى ويمكن اجمالها بما يلي:-

١. **تحقيق الاستقلال السياسي:**

ويعد من اول اهداف عدم الانحياز. اذ نادت حركات التحرر الوطني وشعوب المستعمرات بتحقيق الاستقلال السياسي كشرط ضروري

---

(١) **Jayantanuja Bandoypadhyaya "Place et Enolution et Perspectives du Ǹon Alignement" Problems Politigue" et Sociawx Paris,**

وكذلك

**Mcs Jha "Le Non-Alignement dans un Monde en evolution" Politique Etrangere Paris, Ng 4-5 1967 p.351**

واساسي لانبثاق الدولة والولوج الى معترك الحياة السياسية الدولية. ومنذ مؤتمري بييرفيل ١٩٢٦ وبروكسل ١٩٢٧ تعالت الدعوات لتحقيق الاستقلال السياسي. وفي مؤتمر بروكسل عام ١٩٢٧ تم تشكيل العصبة المعادية للاستعمار وتم تحقيق اول لقاء بين الحركات الوطنية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية[١]. ان غالبية دول الحركة قد حققت استقلالها عبر نضال طويل ضد الاستعمار وهي لذلك تدرك معنى الحرية اكثر من غيرها ولم تتوان عن المطالبة بالحفاظ على الاستقلال بعد تحقيقه. لان هذا الاستقلال الحديث يبقى هشاً طالما ظلت هذه البلدان فقيرة ومتأخرة. ومن هنا فأن طموحها نحو الاستقلال السياسي للشعوب المستعمرة يمر بواسطة السلام الذي هو ضرورة للتقدم الاقتصادي. وان هذا السلام لا يمكن بأي حال ان ينبع من الارتباط بالاحلاف لان توجهات القوتين الاعظم نحو الهيمنة والمجابهة كانت تهدد استقلال هذه الدول[٢].

ان انحسار الاستعمار بعد قيام حركة عدم الانحياز قد ادى الى زوال الاستعمار التقليدي وحل محله الاستعمار الجديد[٣]، والذي كان دافعاً لاستمرار الحركة في تشديد نضالها. فعدم الانحياز الذي هو نتاج تصفية الاستعمار والحرب الباردة جاء لرفض اشكال الهيمنة والخضوع والتمييز العنصري والسيطرة وهيمنة ثنائية القطبية. وكان عام ١٩٦٠ عام تحول بالنسبة للحركة بسبب ازدياد اعداد الدول المستقلة والتي انتمت الى حركة عدم الانحياز وانضمت الى الامم المتحدة.

---

[١] Daniel colard "Le Mouvement des Pays non-Alignes" La Documentation Francaise, Paris, 1981, p.33

[٢] John Burton "International Relatios" op-cit, p.190

[٣] Daniel Colard"Le Mouvement des pays Non-Alignes" op-cit, p.34

## ٢. تحقيق نزع السلاح

يبقى تحقيق نزع السلاح احد الاهداف الرئيسة التي تمسكت به الحركة منذ نشوئها. فالحركة تأسست في فترة التأزم الدولي والحرب الباردة والمخاطر التي كانت تهدد المجتمع الدولي بقيام حرب عالمية ثالثة. ان زيادة الانفاق العسكري الذي ترتب نتيجة لذلك كان يثير المخاطر. وبقدر ما يثقل هذا الانفاق كاهل القوى العظمى فأنه كان يتم على حساب تنمية البلدان النامية. وقد احست هذه البلدان بمدى المخاطر المرتبة على استخدام السلاح النووي كالتدمير والاشعاع مما يؤثر على الانسانية. ومن هنا جاءت دعوة بلدان عدم الانحياز في مؤتمر قمة بلغراد الاول عام ١٩٦١ بالدعوة الى نزع السلاح الشامل اذ طالبت هذه البلدان بما يلي:

١. يجب ان يضمن نزع السلاح العام والشامل بواسطة نظام فعال للرقابة والتفتيش ويجب ان يضم ذلك بلدان عدم الانحياز.
٢. الدعوة الى اقامة دورة استثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة حول نزع السلاح ويجب ان تدعى اليها بلدان عدم الانحياز للمناقشة.
٣. يجب ان تتم كل المفاوضات حول نزع السلاح في اطار الجمعية العامة للامم المتحدة ويجب ان تشارك فيها كل البلدان.

ولما وقعت الدولتان العظيمتان على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذرية عام ١٩٦٣ دعت البلدان غير المنحازة الى توسيعها لتشمل حظراً شاملاً على التجارب الذرية[1]، وهذا ما تحقق في عام ١٩٩٦.

وينطلق موقف حركة عدم الانحياز من قضية نزع السلاح، من كون قضية تصفية الاستعمار وتثبيت اركان السلم والامن الدوليين وتحقيق التنمية لا يمكن انجازها كلها الا في حالة نزع للسلاح، فضلاً عن ان زيادة

---

(1) Eugene Berg "Non-Aligement et Nouvel Ordre Mondial" Paris, P.U.F., 1980, p.106-107

سباق التسلح بين القوى الكبرى تعكس آثار سلبية على البلدان غير المنحازة التي تضطر تحت وطأة التهديد وحب البقاء الى اقتناء الاسلحة مما يضيع عليها فرصاً كثيرة في مجال التنمية والتقدم الاجتماعي فضلاً عن تهديد امنها بصورة مباشرة[1]. كذلك تلعب زيادة المشاكل بين الدول النامية وظهور عدد من النزاعات الاقليمية ومساهمة الدول العظمى فيها من المطالبة بنزع السلاح واقامة مناطق منزوعة من السلاح. كما ان انتشار السلاح النووي الى عدد من الدول الكبرى والصين ربما يساعد على انتشاره في البلدان النامية مثلما حدث بالنسبة الى الهند والباكستان واسرائيل وكوريا الشمالية. لقد كسرت بلدان عدم الانحياز انفراد الدولتين العظيمتين في مفاوضات نزع السلاح ودخلت في لجنة نزع السلاح التابعة للامم المتحدة المكونة من ثماني عشرة دولة وطرحت في مؤتمر القاهرة عام ١٩٦٤ توسيع معاهدة اجراء التجارب الذرية لعام ١٩٦٣ ولما تم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٦٨ لم ترحب بها البلدان غير المنحازة كلياً لانها لا ترضي طموحاتها بسبب غياب الضمانات الممنوحة للبلدان غير النووية[2].

**٣. دعم الامم المتحدة:**

لقد ابدت الدول غير المنحازة في اسلوب معالجتها للشؤون الدولية اهتماماً متزايداً بدور الامم المتحدة. ولا يرجع ذلك الى رغبة هذه الدول في الحفاظ على استقلالها فقط وانما من قلقها العميق ازاء الاوضاع السياسية في العالم. واذا كانت الدول الكبرى لا تشعر بحاجة عميقة الى دور الامم المتحدة في ضمان حاجاتها الامنية بسبب قدرتها في الدفاع عن نفسها في الظروف الصعبة. واذا كانت الدول المنحازة تشعر بقدر من الاطمئنان تجاه اعدائها

---

[1] **د.احمد مفتاح البقالي "حركة عدم الانحياز" الرباط، المغرب، مطبعة الانباء، ١٩٨٠، ص٢٠٤.**

[2] **Engene Berg, op-cit, p.107**

نتيجة انتمائها الى احلاف عسكرية دونما الحاجة للحماية من جانب الامم المتحدة، فأن دول عدم الانحياز يمكن ان تواجه مخاطر كبيرة اذا ما فقدت مظلة الامم المتحدة في عالم يستطيع فيه المعتدي ان يجني ثمار عدوانه[1].

واخذت قيمة الامم المتحدة تزداد بشكل تدريجي لدى دول عدم الانحياز لانها الملاذ الذي تستطيع من خلاله صيانة استقلالها وسلامة كياناتها والحصول على دعمها لتحقيق رفاهيتها وان تعزز مكانتها ونفوذها عن طريق الاتفاق مع غيرها من الدول من اجل تحقيق اهداف سياسية مشتركة[2]. وبدون شك ازداد تمسك بلدان عدم الانحياز بالامم المتحدة، لاسيما، بعد ان ازداد اعدادها في الجمعية العامة للامم المتحدة، مما ادى الى تغييرات جوهرية في تكوين التجمعات الدولية. فقد قل تمثيل اوربا في الجمعية العامة الى جانب ازدياد ثقل دول عدم الانحياز فيها[3].

وتأثر نمو التجمعات الدولية في الجمعية العامة الى حد كبير بنمو دورها السياسي وبدأت اهمية تكوين الاغلبية واثر ذلك على اتخاذ القرارات فيها. ويرجع ازدياد ثقل الجمعية العامة الى طريقة التصويت المتبعة فيها بواسطة الاغلبية في حين كان مبدأ الاجماع هو احد الاسس الجوهرية التي قامت عليها عصبة الامم[4]. وطبقاً لنصوص الميثاق لم تعد للدول الكبرى صلاحيات اتخاذ قرارات تلزم الدول الاعضاء في الامم المتحدة ولم يدر

---

**(1) فرنسيس او ويلكوكس "دول عدم الانحياز والامم المتحدة" في مارتن لورنس "الحياد وعدم الانحياز، الدول الحديثة في مجالات الشؤون العالمية" القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤، ص١٩٤.**

**(2) المصدر السابق، ص١٩٤**

**(3) مصطفى عبد العزيز "التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للامم المتحدة، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٦٨، ص١٨٧.**

**(4) المصدر السابق ص١٢٠-١٢٢. وانظر كذلك كميل داغر "الامم المتحدة وموازين القوى المتحولة في الجمعية العامة" بيروت، دار الطليعة ١٩٨١، ص١٧-٢٤**

بخلدها التطور الفعلي وما يترتب على التغيير القانوني مما ادى الى نمو الدور السياسي للجمعية العامة فيما بعد[1].

### ٤. حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية

بالنظر للمخاطر المترتبة على الحرب الباردة واحتمالات تحولها الى حرب ساخنة وللنتائج التي قد تترتب على امتداد الصراعات الاقليمية الى مناطق الدول النامية ولظهور سياسات الاستقطاب الدولي والاحداث العسكرية وجدت الدول غير المنحازة بأن حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية يساعد على تخفيف حدة التوتر الدولي. ومما يشجع على ذلك هو رغبة هذه الدول في الابتعاد عن الصراع الدولي والتوجه نحو حل مشاكلها الاقتصادية وبناء وحدتها الوطنية، فضلاً عن ذلك فأن امكاناتها المحدودة عسكرياً واقتصادياً كان يمثل احد البدائل التي تدفعها نحو الحلول السلمية للمشاكل الدولية. ان ايمان دول عدم الانحياز بقضية السلام بوصفها قضية جوهرية في ايديولوجية عدم الانحياز يمثل عنصراً هاماً لايجاد حل للنزاعات بين الدول. ولو تتبعنا الفكر الهندي في عدم الانحياز لوجدنا انه فكر زاخر في التوجه نحو حل النزاعات بين الدول فقد لعب رئيس الوزراء الهندي الاسبق نهرو دور الوسيط خلال الحرب الكورية وعمل على اتباع سياسة التقريب بين الدول خطوة خطوة الى الحد الذي يحملها على اجراء محادثات سلمية وكذلك اقترح طريق تسهيل حل منازعات الحرب الباردة[2].

وباعتبار سياسة عدم الانحياز سياسة ايجابية نشطة تهدف الى تخفيف حدة التوتر الدولي، فقد لجأت الى تشكيل لجان من اجل حل المشاكل بين الدول مثل لجان المساعي الحميدة ومنها لجنة الثمانية الخاصة بفلسطين

---

**[1] مصطفى عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢**

**[2] ارنست ليفيفر "ابطال الحياد نهرو وعبد الناصر ونكروما" انظر مارتن لورنس "الحياد وعدم الانحياز" مصدر سبق ذكره ص ١٥٩- ١٦٠.**

واللجنة الرباعية للنزاع بين ايران والعراق اثناء الحرب بينهما. وهناك الدور النشط الذي قامت به الحركة في بداية الستينات لتسوية النزاع بين الصين والهند اثر اندلاع القتال بينهما عام ١٩٦٢ وكانت مصر عنصراً بارزاً في تلك اللجنة(١).

**ب. الاهداف الجديدة لعدم الانحياز:**

ظهرت هذه الاهداف بعد تبلور الحركة وتطورها وهي:

**١. اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد:**

لم تهتم حركة عدم الانحياز بالقضايا الاقتصادية الا في مطلع السبعينات. وهذا لا يعني عدم اهتمام الحركة بالجوانب الاقتصادية منذ سنوات نشوئها. فقد انصب اهتمامها الاساسي على مسألة التحرر والاهتمام بقضية الصراع الدولي(٢). ويرجع السبب في اهتمامها بالقضايا الاقتصادية الى تدهور مركز البلدان النامية النسبي في التجارة الدولية من (٢١,٣%) في عام ١٩٦٠ الى (١٧,٦%) في عام ١٩٧٠ والى زيادة مديونيتها التي بلغت في عام ٢٠٠١ حوالي (٢١٩٤,٨) مليار دولار(٣). وتدني مدخولات صادراتها بسبب تدهور شروط التبادل والصعوبات التي تعاني منها في النمو الاقتصادي. واجمالاً فانها لا تستفيد من مساهمتها في النظام الاقتصادي العالمي الذي تهيمن عليه البلدان الصناعية. وهكذا فقد تولد احساس حاد لدى

---

(١) **د.محمد نعمان جلال "حركة عدم الانحياز في عالم متغير" القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٨٧، ص٢٦.**

(٢) **د.محمد السيد سليم "حركة عدم الانحياز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (٧٠) اكتوبر ١٩٨٢، ص١٠٤.**

(٣) **المصرف العربي للتنمية في افريقيا-التقرير السنوي ٢٠٠١-ص١٠-١١**

زعماء الدول غير المنحازة بأن مشكلة التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي اخذ يشكل حيزاً متزايداً في اهتماماتهم[١].

ومنذ مؤتمر القمة الثالث المنعقد في لوساكا عام (١٩٧٠) بدأت الحركة تولي اهتماماً بالمشكلة الاقتصادية للبلدان النامية اهتماماً خاصاً يعادل اهتمامها بالقضايا السياسية، واذا كانت القضايا الاقتصادية قد مثلت في جدول اعمال مؤتمر بلغراد التأسيسي (٧,٥%) ومؤتمر القاهرة (١٣,٣%) فأن النسبة قد ارتفعت في مؤتمر لوساكا الى (٤٦%) والى ٤٩,٨% في مؤتمر الجزائر والى (٥٠,١%) في مؤتمر كَولومبو وانخفضت انخفاضاً طفيفاً في مؤتمر هافانا الى (٤٢,١%)[٢].

ولم يزداد اهتمام دول الحركة بالقضايا الاقتصادية بعد مؤتمر لوساكا فقط وانما تحول منهجها في التعامل مع تلك القضايا، فقد دعت بلدان عدم الانحياز الى اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وعادل. وفي مؤتمر لوساكا تم لاول مرة تبني اعلانين، الاول حول القضايا السياسية والثاني حول القضايا الاقتصادية. ولكن مؤتمر قمة الجزائر يعد المؤتمر الرئيسي الذي لم يطرح جوهر المشاكل الاقتصادية فقط وانما طرح كيفية علاجها ايضاً وان اعلانه الاقتصادي يعد وثيقة مهمة للتعبير عن الاستراتيجية الاقتصادية لعدم الانحياز. كما ان اضفاء مؤتمر قمة الجزائر اهمية كبرى على القضايا الاقتصادية لعدم الانحياز ادى الى تحويل الحركة الى جماعة ضغط اقتصادية من اجل تنظيم النظام الاقتصادي العالمي[٣].

---

[١] Eugene Berg, Op-cit, p.118

[٢] عدم الانحياز من بلغراد الى بغداد "منشورات العالم العربية، باريس، ١٩٨٢، ص٢٠٢

[٣] Engene Berg Op-cit, p.121

لقد اكد مؤتمر قمة الجزائر لعام ١٩٧٣ على بعض المبادئ الهامة مثل سيادة الدول النامية على الموارد الواقعة في نطاق اقليمها وحق الدول النامية في تأميم ادوات الانتاج المملوكة ملكية اجنبية كوسيلة لحماية مواردها والتأكيد على حق الدول النامية وحدها في تقدير حجم التعويض وطريقة دفعه وتسوية أي نزاع ينشب بسبب التأميم في اطار التشريع المدني الوطني للدولة التي اتخذت التأميم واصلاح النظام النقدي الدولي بشكل يسمح لكل الدول النامية بالمساهمة بشكل متساو ويجب ان يتم ضمان استقرار التدفقات وشروط تمويل التجارة الدولية والاعتراف بشروط الحاجات الخاصة للبلدان السائرة في النمو على اساس توسيع اطار النظام العام للتفضيلات واعطاء الدول النامية معاملة تجارية تفضيلية[١].

ان عدم الانحياز يسعى لمعالجة الوضع الاقتصادي الدولي بوجه عام ثم يعرض لمطالب الدول النامية المتمثلة[٢]:-

١. الدعوة لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد باعتبار ان النظام السائد نشأ وتطور في عهد الاستعمار وفي ظل سيطرة القيم والحضارة الغربية والسعي من اجل اسواق الدول النامية والحصول على ما لديها من سلع اولية بارخص الاسعار وترتب على ذلك آثار ضارة في التجارة الدولية ومشاكل النقد الدولي والتنمية الاقتصادية بما في ذلك التصنيع.

٢. ان معالجة الوضع الاقتصادي الدولي ينبغي ان تتم في اطار شامل وعالمي وهو ما اصطلح على تسميته بالمفاوضات العالمية لمنهج متكامل أي تشمل جميع دول العالم وجميع السلع الرئيسة.

---

[١] **Ibid, p.111-132**

[٢] **د.محمد نعمان جلال، مصدر سبق ذكره، ص٣٩-٤٠**

٣. ضرورة ايجاد برنامج للتدابير الفورية في الموضوعات ذات الحساسية الخاصة او الحرجة مثل النقد والتمويل والتجارة والطاقة والاغذية. وقد تبنت الحركة استراتيجيات ثلاث رئيسة لتحقيق التقدم الاقتصادي:-

أ. التعاون بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب النامية

ب. التعاون بين دول الجنوب-الجنوب (استراتيجية الاعتماد الجماعي)

ج. استراتيجية الاعتماد على الذات.

لقد وجدت بلدان حركة عدم الانحياز بأن الحوار مع الدول الصناعية هو احد السبل التي ينبغي اتباعها لتحقيق هذه الاهداف، فظهر هنا الحوار بين الشمال والجنوب والذي استندت عليه البلدان غير المنحازة لمجابهة التحديات التي اخذت تجابهها وتوصلت الى قناعة بأن هناك ترابطاً وثيقاً بين الدول الصناعية والدول النامية، بحيث انه اذا حاول احدهما حل مشكلاته بمفرده، سيكون له اثره المضاد على الآخر[1].

ومع ذلك فعلى ما يبدو بأن حل المشاكل الاقتصادية لبلدان عدم الانحياز لا يتم بمعزل عن معالجة تنبع من داخل هذه البلدان نفسها.

ومن هنا يجب تبني استراتيجية الاعتماد على الذات لحل المشاكل الاقتصادية ابتداءاً من داخل الحركة نفسها. ويقصد بها توظيف الموارد الذاتية في اتجاه تحقيق التكامل بين القطاع الزراعي وقطاع انتاج السلع الانتاجية والاستهلاكية بحيث يتولد لدى الاقتصاد القومي قوة دفع نابعة من

---

[1] عادل بشاي "عدم الانحياز: الشمال والجنوب-الجنوب" ترجمة ايناس فريد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (٧٠) اكتوبر، ١٩٨٢، ص١١٥.

داخله وليس من قوى السوق العالمية وبحيث يزداد وزن القطاع الانتاجي في الاقتصاد القومي على حساب قطاع التجارة الخارجية[١].

ان التعاون بين البلدان غير المنحازة والدول الصناعية الغربية هي مسألة لا زالت تكتنفها صعوبات قوية بسبب طبيعة النظام الاقتصادي العالمي ذاته والذي يعطي قوة اقتصادية هائلة للدول الرأسمالية والتي تستأثر بحوالي (٦٤,٩%) من الناتج القومي الاجمالي العالمي ولديها الكثير من المؤسسات القادرة على بلورة الاستراتيجيات الكفيلة باجهاض الحركة الاقتصادية لدول عدم الانحياز كما ان القوة الاقتصادية الهائلة للنظام الرأسمالي تعطي الدول الرأسمالية ذات المصلحة في الابقاء على الخصائص الراهنة للنظام الاقتصادي العالمي قوة مقاومة هائلة للمطالب الاقتصادية اللاانحيازية[٢].

وهناك بعض المعوقات ترجع اسبابها الى بعض القصور في بلدان عدم الانحياز نفسها اختلاف استراتيجيتها في النمو بين دول غنية كالدول المصدرة للنفط والدول الاخرى، كما ان ظاهرة التطور التقني والتي هي جزء من النظام الدولي زادت من تبعية البلدان النامية للدول الصناعية. كذلك ان سعي الدول النامية نحو التصنيع انما يتم في اطار النظام الاقتصادي الدولي الحالي ويتم ذلك عن طريق الاعتماد على الاقتراض من الخارج لاقامة صناعة وطنية والحصول على التقنية المطلوبة[٣].

ان طرح فكرة اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد كان الغرض منه خلق اجواء وظروف ملائمة لعمل حقيقي للاقطار غير المنحازة في داخل العالم الثالث ولدعوة البلدان المتقدمة صناعياً للتعاون ولايجاد تفاهم اكبر

---

(١) **د.محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص١١١.**

(٢) **عدم الانحياز من بلغراد الى بغداد، مصدر سبق ذكره، ص٢١٥-٢١٦.**

(٣) **المصدر السابق، ص**

بشأن ايجاد حلول لمشاكل التنمية للبلدان الاقل تطوراً صناعياً والبلدان غير المتطورة صناعياً[1].

**٢. ديمقراطية العلاقات الدولية:**

برز هذا المفهوم بعد عدة سنوات من تأسيس الحركة. ان انهيار النظام الاستعماري ونيل اغلبية المستعمرات لاستقلالها لم يقض كلياً على نظام العلاقات الدولية الذي نشأ في العهد الاستعماري اذ شعرت البلدان غير المنحازة انها ولدت وهيكل العلاقات الدولية قد اتخذ شكله النهائي وبالتالي فانها لا تزال تعيش على هامش النظام الدولي وانها وضعت خارج عملية التوترات[2].

ويقوم مبدأ ديمقراطية العلاقات الدولية على اساسيين[3]:

**الاساس الاول:** مبدأ المساواة ويستند الى ثلاثة مبادئ: مبدأ الحصانة، ومبدأ المقابلة بالمثل، مبدأ عدم التمييز.

**الاساس الثاني:** مبدأ الاستقلال ويتضمن مبدأ عدم التدخل، مبدأ حق تقرير المصير، مبدأ السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية.

ويهدف مبدأ ديمقراطية العلاقات الدولية الى تحقيق الاهداف التالية:

**١. تغيير العلاقات الدولية في اطار منظمة الامم المتحدة**

تسعى بلدان عدم الانحياز الى جعل الامم المتحدة مكاناً حقيقياً للمفاوضات بين الدول حول المشاكل الرئيسة في العالم على اساس قاعدة

---

[1] Leo Mates "Non-Alignment: Theory and current policy" The Institut of International Politics and Economics, Belgrad, Oceana Publication Inc, Dobbs Ferry, New York, 1972, p.162

[2] ادوارد كاردل "الجذور التاريخية لعدم الانحياز، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٦، ص٢٩.

[3] Marie-Pierre Martin op, cit, p.107-108

واسعة وروح المساواة والمشكلة ترجع الى ان العلاقات الاوليجارشية قد كرست حق التسلط. وان مساعي العالم الثالث يجب ان تعمل على تغيير ذلك وان تكون هناك وظيفة جديدة لتصحيح اللامساواة بين الامم[1]. كما ان ديمقراطية العلاقات الدولية، في اطار الامم المتحدة، تعني تطبيق المداولات المتخذة في الجمعية العامة للامم المتحدة. وهي مسألة لا يبدو ممكناً تحقيقها الا في ظل القرارات المتخذة من قبل الدول القومية. وفي مؤتمر الجزائر طالبت الدول غير المنحازة اجراء اصلاحات في المنظمة العالمية[2].

فمن الناحية الفعلية الدول متساوية حسب نص الفقرة الثانية مادة (١) من ميثاق الامم المتحدة. ولكن منح حق الفيتو للدول الدائمة العضوية في مجلس الامن يعطي لمجلس الامن سلطة اتخاذ القرار بينما الجمعية العامة تقدم توصيات، اذن للدول العظمى الدائمة العضوية مركزاً مهماً في مجلس الامن وهذا يخل بمبدأ المساواة بين الدول[3]، اذ لمجلس الامن:

١. حق استخدام القوة حسب المادة (٤٢) من الميثاق ومنه الدول الكبرى
٢. حق استخدام النقض عند الدول الخمسة الدائمة العضوية.

حالياً ان النظام القانوني للامم المتحدة المؤسس للحفاظ على السلم العالمي يمكن ان يعاق قانونياً بواسطة أي عضو دائم في مجلس الامن. ومع ذلك فأن الدول الاخرى، ولاسيما، الدول النامية تسعى بواسطة الوسائل السياسية لحماية نفسها ضد تدخل الدول القوية في شؤونها الخاصة، ولاسيما في شؤون بلدان عدم الانحياز. والدول غير المنحازة تدين طبيعة البناء القانوني للميثاق بقدر ما تدين السياسات الاستعمارية والاستعمار الجديد الذي

---

[1] **Geprge Chatillon "La Politique du Non-Alignement et la Conference d Alger" Annuaire Tiers-Monde, Berger Lavrault, Paris, 1975, p.68**

[2] **Ibid, p.69**

[3] **Ibid. p.66**

تفرضه الدول العظمى في شؤونها السياسية والاقتصادية. وبالتأكيد فأن حركة عدم الانحياز تطلب تطبيقاً حرفياً للمبادئ الاساسية للقانون الدولي من اجل الدفاع ضد التدخلات الخارجية. ان ديمقراطية العلاقات الدولية اخذت تفترض تطبيق قاعدة الاغلبية في مجلس الامن والغاء حق الفيتو[1]. وقد طالب مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز المنعقد في نيودلهي في ٧نيسان ١٩٩٧ باجراء اصلاحات في الامم المتحدة وعلى رأسها الغاء حق الفيتو.

**٢. الوقوف بوجه التدخل الخارجي والعدوان:**

ان ديقراطية العلاقات الدولية تتطلب ان تشعر كل دولة بالامن والاستقرار المحيط بها وان تكون حرة في تحديد خياراتها السياسية والاجتماعية. ومن هنا جاء نضال حركة عدم الانحياز ضد سباق التسلح وضد الاحلاف العسكرية التي تقودها الدول العظمى وضد اقامة قواعد عسكرية. ولذلك تقترح دول الحركة اقامة مناطق سلام في العالم. كما تسعى بلدان الحركة الى توسيع دائرة الوفاق الدولي ليشمل كل البلدان في العالم. كما رحبت بلدان الحركة في حل بعض الاحلاف العسكرية التي ولدت اثناء الحرب الباردة[2].

**٣. نشر مبادئ السلام العالمي والامن الدولي والوفاق.**

في عصر الحرب الباردة كانت حركة عدم الانحياز تلح على انعاش الحوار بين الدولتين العظيمتين ساعية الى بذل دور الوسيط احياناً. وكان الهدف الرئيس لمؤتمر بلغراد التأسيسي هو تجنب قيام صراع عالمي جديد. وفي عصر الوفاق فأن بلدان عدم الانحياز قد عدلت من تحليلها للموقف الدولي واخذت تقلل من حماسها للعلاقات بين الشرق والغرب لصالح

---

(١) Ibid, p.67

(٢) Ibid, p.70-71

المشكلات الاقليمية التي ظهرت في الستينات والسبعينات كاحتدام الصراع العربي-الاسرائيلي وشدة الحرب في فيتنام والحروب الاستعمارية في المستعمرات البرتغالية في غرب افريقيا. لقد احست بلدان عدم الانحياز بأنها وقعت في هامش النظام الدولي لذا اخذت تطرح مسألتين هامتين: انها تؤكد اولاً: بان تتوسع عملية الوفاق لتشمل كل ارجاء العالم. وانها تطالب ثانياً بحق كل الامم وكل حسب امكاناته للحصول على القدرة الاقتصادية والعمل على قدم المساواة لحل المشاكل الدولية. وقد مثل هذان المطلبان المبادئ الجوهرية لاقامة نظام عالمي جديد[١].

### ثالثاً: تقويم حركة عدم الانحياز

ينبغي علينا ونحن نقوم بتقويم حركة عدم الانحياز ان نشير الى الانجازات التي حققتها منذ نشوئها، لاسيما، في ميدان تصفية الاستعمار. فقد زال الاستعمار التقليدي بفضل دور الحركة ونشاطها المتميز في الجمعية العامة للامم المتحدة، ولاسيما في لجنة تصفية الاستعمار. فبفضل الكثرة العددية للدول غير المنحازة في الجمعية العامة تمكنت هذه الدول من حيازة اغلبية الثلثين المطلوبة لاصدار القرارات وتم بنجاح تحرير القرارات المتعلقة بهذه القضية. وفي ميدان القانون الدولي تمكنت الحركة من تقنين بعض القواعد القانونية مثل عدم شرعية التدخل في الشؤون الداخلية لدولها كما ورد في القرار الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة المرقم ٢٦٢٥ في عام ١٩٧٠ وكذلك النصوص التي وردت بشأن ذلك في مقررات قمة عدم الانحياز، وتم ادانة استخدام القوة لتجريد الشعوب من سيادتها الوطنية وكذلك

---

(١) Eugene Berg, Op-cit, p.104

احترام مبدأ المساواة في السيادة[1]. وكذلك التأكيد على مبدأ سيادة الدول على ثرواتها ومواردها الطبيعية في القرار الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة المرقم ١٨٠٣ والصادر في ١٤ديسمبر ١٩٦٢.

كما تدعم الحركة الوضع القانوني لحركات التحرر الوطني التي فرضت نفسها على المسرح الدولي في القرار الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ الخاص بمنح الاستقلال للاقاليم والشعوب المستعمرة، ويعني ذلك اقرار منظمة الامم المتحدة بمشروعية الكفاح الوطني القومي من اجل التحرر واعتراف هذه المنظمة والمنظمات المتفرعة عنها بأن النضال ضد الاستعمار والتفرقة العنصرية هو نضال مشروع وذلك من خلال القرار الصادر من الجمعية العامة للامم المتحدة المرقم ٢٦٢١ في ١٢تشرين الاول ١٩٧٠. والملاحظ ان منظمة الامم المتحدة تعرب عن اقرارها بمشروعية النضال القومي والتحرير لحركات التحرر الوطني والشعوب من الناحية العملية باحدى الطريقتين:

١. دعوة ممثلي الحركات التحررية الوطنية والقومية للاشتراك في مناقشات اجهزة الامم المتحدة للامور المتعلقة بالاقاليم غير المستقلة التي يمثلها هذه الحركات.

٢. طلب الامم المتحدة من اجهزتها ووكالاتها المتخصصة والحكومات والمنظمات غير الحكومية، بل الافراد الى تقديم العون الدولي لحركات التحرر[2].

وكذلك اقرت الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها المرقم ٣٢٨ الصادر بتاريخ ١٠ديسمبر ١٩٧٤ دعوة حركات التحرر كاعضاء مراقبين

---

**[1] مختار مزراق "حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية" الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣-١٩٨٤، ص ٢٥٣-٢٥٤.**

**[2] المصدر السابق، ص٢٩٨-٣٠١**

بصفة دائمة[1] وكذلك قرار رقم ٣٢٣٧ في الدورة التاسعة والعشـــرين عـــام ١٩٧٤ بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة كعضو مراقب في جميع دورات المنظمة[2].

ولكن هناك الكثير من الجوانب السلبية التي عانت منهــا الحركـــة وساهمت الى حد كبير في اضعافها. فمن الناحية المفاهيمية يمكن ان نرصـــد ضعفاً واضحاً. لعدم وجود تعريف محدود لعدم الانحياز، وكل ما هو موجود هي مقاييس عدم لانحياز الخمسة التي حددت في مؤتمر القاهرة التحضـــيري لقمة بلغراد التأسيسية والمنعقد في حزيــران ١٩٦١. وقـــد وضـــعت هـــذه المقاييس في مرحلة اتسمت بطابع الصراع بين الشرق والغـــرب وتـــأثرت بطابع تلك المرحلة. ويرى البعض ان هذا المفهوم غير مكتمل وبحاجة الـــى مراجعة جديدة. ومبادئ الحركة هي على درجة من العمومية بحيـــث انهـــا تحتاج الى تحديد اكثر ودقة واضافة معايير جديـــدة كمعيـــار الديمقراطيـــة والاهتمام بالجانب الاقتصادي وهي جوانب تنسجم مع التطورات والمتغيرات الجديدة في العلاقات الدولية. وقد ادى الغموض في معنى عدم الانحياز الـــى زيادة الشك في قدرة الحركة على تحديد اهدافها. وتحاول قسم من هذه الدول التأكيد وبشكل مستمر على تنقية الحركة من الشوائب واعادة النظر في هوية الدولة غير المنحازة.

ومن الناحية التطبيقية فأن الحركة تعاني الكثير من المشاكل منهـــا اتساعها الى (١١٣) دولة في عام ١٩٩٧ بحيث اصبحت مرادفاً للعالم الثالث ومما زاد من صعوبة التوصل الى اتفاق عام حول الاهداف السياسية هو ان الزيادة في العضوية رافقها تزايد في عدم الالتزام بتطبيق معايير العضـــوية

---

(١) المصدر السابق، ص٢٢٣-٢٢٤

(٢) المصدر السابق، ٢٨٨.

(٣) المصدر السابق، ص٢٢٩

المشار اليها آنفاً من اجل قبول اعضاء جدد في الحركة واصبح الانتماء اليها مسألة سهلة تقدر عليها غالبية الدول النامية حتى انها اصبحت اشبه بناد مفتوح والانتساب اليه شبه تلقائي، والسبب في ذلك يرجع الى عدم وجود شروط حقيقية لمنح العضوية. وهناك من يقترح اقرار مبدأ العضوية المؤقتة غير الدائمة والتي تخضع للظروف والمتغيرات التي تحكم سلوك الدولة غير المنحازة مما يعطي ضماناً اكثر لسلوكها في حالة مخالفتها للمقاييس المؤقتة المستجدة التي يصار الاتفاق عليها خلال مؤتمراتها[1].

ويرى البعض ان افتقار الحركة الى اطار مؤسساتي يضعف الكثير من دورها في العلاقات الدولية، وبرر البعض ذلك بأن الآباء المؤسسين للحركة امثال نهرو وتيتو وعبد الناصر وسوكارنو ارادوها حركة ديمقراطية ليس لها طابع مؤسساتي لان اضفاء اجهزة مؤسساتية على الحركة ربما يحولها الى منظمة دولية عندئذ تتطور الى تكتل دولي وهذا يتنافى مع الهدف الذي جاءت من اجله الا وهو النضال ضد التكتلات.ولكن مع تقادم الزمن تولد احساس بضرورة خلق اجهزة دائمة تتولى عملية التنسيق الدولي بين الدول غير المنحازة. كما ان افتقارها لجهاز مؤسساتي ادى بالنتيجة الى افتقارها الى اجهزة لحل الخلافات بين اعضائها. اذ تثار تساؤلات عما هو دور الدول غير المنحازة في حل خلاف يثور بين دولتين. وبدون شك ان مساهمة دول عدم الانحياز في حل هذا الخلاف له اهمية كبرى على تماسك الحركة ويؤثر على مصيرها. وبالنتيجة فالنزاعات تساهم في اضعاف الحركة، فضلاً عن ان كثرة النزاعات بينها يشجع على البحث عن اجهزة لحل الخلافات.

---

[1] **ندوة شؤون عربية حول "حركة عدم الانحياز" شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد (١٨) آب-اغسطس ١٩٨٢، ص١١٠-١١٤.**

ان المشكلة الحقيقية التي اخذت تعاني منها دول الحركة هي كثـرة الانقسامات بين صفوفها وهذا ناجم عن كثرة اعدادها، فضـلاً عـن عـدم الالتزام حرفياً بتطبيق معايير عدم الانحياز عند قبول دول جديدة، وبالتـالي يمكن تأشير دخول دول ذات ولاات متعددة مما ادى الى وجود وجهات نظر مختلفة داخل الحركة وساهم ذلك في ايجاد الانقسامات بين دولها. ان تـأثير الدول الكبرى ووجود دول تعبر عن طروحاتها داخل الحركة ساهم الى حـد بعيد في اضعاف الحركة، وبانتماء دول منحازة ضـعف الالتـزام بمبـادئ الحركة ويظهر ذلك اثناء التصويت في مؤتمرات الحركة حول قضـايا ذات طبيعة عالمية هامة. اذ يتم التوصل الى قرارات الحد الادنى وهذا لا يخـدم بطبيعة الحال اهداف الحركة[1].

وفي ظل المتغيرات الدولية الجديدة، وبعد انهيار الاتحاد السـوفيتي وانتهاء الحرب الباردة واجهت الحركة صعوبات كثيرة في تحقيق اهـدافها. ومن نتائج ذلك زيادة الضغوط الخارجية على الحركة، سـواء فـي ميـدان التدخل في الشؤون الداخلية لدول الحركة لاغراض انسانية واستخدام مسـألة حقوق الانسان واقرار التعددية السياسية وتبني اقتصـاد السـوق كشـروط ضرورية للحصول على القروض والمساعدات. وفي هذا الاطـار نجـد ان هناك ثمة استجابة من قبل دول عدم الانحياز. ففي اجتماع وزراء خارجيـة عدم الانحياز الذي انعقد في اكرا في ايلول ١٩٩١ كانت محصلة الاجتمـاع التأكيد على ضرورة تشجيع الدول غير المنحازة على اتباع التعددية السياسية واقامة اطار من المشاركة الديمقراطية ونظم حكـم متفتحـة. وطبقـت دول افريقية كثيرة مبدأ التعددية السياسية واجرت انتخابات بموجب ذلك واخـذت دول الحركة تربط بين حقوق الانسان والديمقراطية والتنمية والتي اخذ يطلق عليها بالتعهدات الثلاثة وقد نبهت قمة داكار الثالثة ٢١-٢٣ نـوفمبر ١٩٩١

---

(١) المصدر السابق، ص١١١

الى ان انتهاكات حقوق الانسان بالنسبة للافراد والمجتمعات امور لا يجـوز التغاضي عنها تحت أي ظرف وهذه دلالة على تأثر الحركـة بـالمتغيرات الدولية الجديدة[1].

وهناك اليوم اتجاه جديد داخل الحركة اخذ يسعى الى تحويلها الـى حركة اقتصادية يطلق عليها بحركة العالم الثالث التي تضـم حركـة عـدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ ويكون هدفها تحقيق الاسـتقرار والديمقراطيـة ويقوم اسلوب عملها على الحوار والتفاهم وتجنب الصراعات والمصـادمات واحترام المبادئ التي قام عليها عدم الانحياز.

وفي قمة جاكارتا المنعقدة في ايلول ١٩٩٢ ظهرت مسارات جديدة تؤكد على ضرورة تطوير الحركة ووضع اطار جديد لها بعد انتهاء المبـرر الرئيسي لتأسيسها في الخمسينات والستينات وان تقوم على الحوار الايجـابي والتنسيق بين الشمال والجنوب والاسهام في النظام الدولي الجديد.

وفي الواقع لوعدنا الى ما قبل قمة جاكارتا نجد ان الحركة عبـرت عن اول ضعف لها تمثل في بروز مجموعة الـ (١٥) وهي مجموعـة دول التعاون والتشاور بين الجنوب والجنوب. وتشكلت هذه المجموعة من خـلال اجتماع القمة التاسع للحركة في بلغراد في ايلول ١٩٨٩ وباقتراح من رئيس البيرو، والغاية من ذلك هو جعل الحركة اكثر اسـتجابة لمتطلبـات النظـام الدولي الجديد، واليوم هناك خشية من ان تقتصر مهام الحركة على الجوانب الاقتصادية دون الجوانب السياسية.

وبدون شك اضافت المتغيرات الدولية الجديدة مهـام جديـدة الـى الحركة حيث ان التحولات الهامة ذات الطبيعة السياسية والاقتصـادية التـي تجتاح العالم حالياً من شأنها ان توفر فرصةً فريدة لبدء حقبـة للسـلام فـي

---

(١) **احمد طه محمد "التحولات الديمقراطية في العالم الثالث" السياسة الدولية، العدد (١٠٧) يناير ١٩٩٢، ص١٨٠.**

العالم. واساس ذلك هو الحاجة لدعم التعاون والاعتماد المتبادل بين دول العالم اقتصادياً الامر الذي يجب ان يمكن كل الشعوب من اقتسام ثمار التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي، كذلك ان توقف الحرب الباردة، والدفع المتزايد لنزع السلاح من شأنه ان يتيح الفرصة لاقامة نظام لاقتسام ثمار السلام في صورة موارد يتعين استخدامها لتنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن جهة ثانية يرى البعض بأن هذه المتغيرات الجديدة عملت على اضعاف الحركة وساهمت في تهميش دورها وتجريدها من اهدافها السياسية والمتمثلة برفض الهيمنة والتبعية ورفض اقامة قواعد اجنبية والعمل على دفعها نحو تبني اهداف جديدة مثل الاقتصار على الاهداف الاقتصادية وكل ذلك من شأنه ان يعمل على ايجاد انقسامات في صفوفها ويؤدي الى المساس بجوهر افكارها ومبادئها.

وقد ادت احداث ١١سبتمبر ٢٠٠١، كما يرى هنري كيسنجر، الى نقطة تحول في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين حيث انها ساهمت بصورة واضحة في تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة ودفعت القوى المنافسة مثل اوربا الموحدة واليابان وروسيا الاتحادية والصين والهند الى التعاون بصورة وثيقة مع الولايات المتحدة وهي مسألة لم تكن متوقعة قبل تلك الهجمات بسبب الخلافات السياسية القائمة بين الولايات المتحدة وتلك القوى الدولية بصورة منفردة مما ادى الى بناء علاقات شراكة جديدة بين الجانبين. فضلاً عن ذلك فأن العلاقات بين هذه الدول ودول الجنوب ادت الى مزيد من التكاتف باعتبار ان هذه المخاطر تشكل تهديدات استراتيجية يتعرض لها الجميع بسبب انهم اصبحوا يرون ان الخطر الذي يتعرضون له

جميعاً لا يتأتى عبر الحدود وانما من الارهاب المزروع داخل بلدانهم او من النزاعات الاقليمية[1].

## المبحث الثالث

## تقويم دور الدول الصغرى والنامية في العلاقات الدولية

### أ. الخيارات الخارجية للدول الصغرى والنامية

من المسائل التي تهم الدول الصغرى والنامية في الشؤون الخارجية هو كيف تتجنب المواقف التي تعكس فيها ضعفها وكيف تستطيع ان تتصرف بموارد محدودة في العلاقات الدولية؟. ان المشكلين مرتبطتان سوية وان جهود هذه الدول لتوسيع وتطوير مواردها ونشاطاتها الاقتصادية والعسكرية تؤدي الى زيادة انكشافها وتعرضها للضغوط والتدخلات الخارجية. فهي تعمل على تجنب الدخول في احلاف مع الدول القوية او الكبرى، لاسيما، تلك الدول التي تسعى للسيطرة عليها. انها تضطر للتعامل معها في اطار التبادل التجاري والتعليمي والتي لها علاقات دبلوماسية معها. اذ ان الانغماس في الصراعات يؤدي الى نتائج وخيمة على مستقبلها، لاسيما، ان حساسية الدول الصغرى تجاه الدول الكبرى هي عالية. ان ضعفها الاقتصادي يدفعها للتعامل مع هذه الدول في اطار تبادل المنافع. وبالمقابل تعد الدول الكبرى بمثابة سوق كبير للدول النامية وخاصة في ظل الاعتمادية الدولية حيث تحتاج هذه الدول للسلع والتكنولوجيات من الدول المتقدمة الكبرى. ونتذكر في عام ١٩٣٥ حينما فرضت عصبة الامم عقوبات اقتصادية على ايطاليا نتيجة لاحتلالها للحبشة نجد ان كل من هنغاريا والنمسا لم تتضامن مع قرار

---

(١) **احمد ابراهيم محمود "الارهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية" السياسة الدولية، العدد (١٤٧) يناير ٢٠٠٢، ص٥١.**

العصبة وبقيتا تتعاملان مع ايطاليا وذلك للاعتماد الاقتصادي الكبير مع هـذه الدولة[١].

ان احد جوانب هشاشة الدول النامية هو ضعف اقتصادها. وبالنظر لعدم وجود مستلزمات تساهم في تحقيق قفزة نوعية في حياتها الاقتصادية فأن الاحلاف تعد بديلاً عن ذلك. وبالنظر لضعف القدرات العسكرية للدول النامية فانها تسعى الى امتلاك قوة دفاعية فعالة. اذ ان هامش الامان هو محدود، لذلك من اجل ان تختار هذه الدول طريقاً وسطاً فانها تعمل على:-

أ. بناء والاحتفاظ بقوة عسكرية اساسية وحديثة.

ب. الاتكال على العوامل السياسية والنفسية والقانونية.

ان المشكلة لبناء قوة عسكرية متطورة تقوم علـى الحقيقـة بـأن صيانتها وتجديدها وحتى فعاليتها هي اكبر من حدود الطاقة الاقتصادية للدولة النامية ان هذه القدرات المحدودة للدولة النامية لا تصمد امام الضغوط الخارجية او الهجوم من قبل اعدائها الذين يمتلكون قاعدة اقتصادية اقوى منها وفي الوقت نفسه فان هذه الظروف قد جعلتها هشة للضغوط حتى من الدول الكبرى التي تمتلك روابط اقتصادية قوية ولهذا يرى البعض في ظـل هـذه الظروف فان عدم الانحياز يصبح تدريجياً اقل امكانية لاسباب مادية وفنيـة بالدرجة الاولى وليست سياسية وان عدم الانحياز لا يشكل ضـماناً لامنهـا وبالتالي فان الانحياز هو الضمان لها ووفق هذه الرؤية فان حرية الاختيـار في السياسة الخارجية لهذه الدول ليست متاحة لان القدرة على الوقوف بوجه التحديات الخارجية والصراعات الاقليمية والدولية هي محـدودة وان الـثمن الذي تقدمه الدول النامية لتحقيق الاستقلال هو محدود[٢].

---

[١] David Vital "The Inequality of States" Op-cit, p.89-90.

[٢] Ibid, p.117-119

ان هشاشة انظمة عديدة في الدول النامية لقبول التغيير والثورة وممارسة الدول الكبرى جذباً لها اثار مشاكل عديدة في تحديد الخيارات الخارجية لهذه الدول ان التحدي الاكبر تمثل في سياسات الدول الكبرى تجاهها فقد تطلبت المنافسة السوفيتية- الامريكية من الولايات المتحدة انفاق مائة مليار دولار للمساعدات الاقتصادية خلال الحرب الباردة وتدخلت مرات عديدة بشكل مباشر في الدومنيكان وغرنادا وفيتنام و نيكاراغوا وبشكل غير مباشر في المساعدة بالاطاحة بنظام الليندي في شيلي وباعت اسلحة تقليدية ومعدات عسكرية وذخائر لهذه الدول كما قامت الولايات المتحدة بتعديل بعض المبادئ التقليدية للنظام الراسمالي الغربيَ مثل اعطاء معاملة تفضيلية لمساعدة البلدان النامية في التنمية[1].

ان قدرة البلدان النامية على تجاوز الانحياز يعتمد بصورة اساسية على امرين:

١- المدى الذي يمكن ان تتطور فيه الدول النامية الى انظمة فرعية subsystem مثال على ذلك حركة التكتلات الاقتصادية التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر.

٢- قدرة البلدان النامية على تطوير سياسات خارجية وطنية.

بعبارة اخرى ان هذه الدول يجب ان تكون قادرة على بلورة سياسة خارجية مستقلة كجماعة. والاستقلال هو نقيض الهيمنة التي تمارسها الدول الكبرى. ان الانظمة الفرعية للدول الصغرى تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال في نظام متعدد متضمناً المنافسة. ففي مثل هذا النظام فان القوى الكبرى سوف تقيد احداهما للاخرى لمنع التدخل في الصراعات القائمة

---

[1] **David S. McLellan "The International system"op-cit p.110**

اقليمياً وعالمياً. صحيح ان استقلال الدول سيكون محدداً ولكنه لا يلغي كلياً اذ كانت قوة تمارس الهيمنة اقليمياً تم انتدابها من قبل الدول الكبرى في العالم ولاسيما اذا كانت المنطقة تنطوي على صراع للقوى الكبرى فيها[1]. ومن هنا فان نظام تعدد الاقطاب سيكون نظاماً مثالياً يعين الدول النامية على بلورة سياسات خارجية مستقلة وفعالة اكثر من نظام ثنائي القطبية واكثر بكثير من النظام الاحادي القطبية.

**ب. تاثير الدول الصغرى على النظام الدولي**

هناك عدة عوامل توضح لنا قدرة الدول الصغرى والنامية في التأثير على النظام الدولي[2]:-

١. قدرة الدول الصغرى على تركيز جهودها على قضية واحدة في الوقت الذي تضطر الدولة الكبرى نتيجة لمسؤولياتها العالمية ان تتعامل مع العديد من قضايا السياسة الخارجية في آن واحد. كما ان قضية معينة قد تكون شديدة الاهمية بالنسبة للدول الصغرى ولكنها ليست بالاهمية نفسها بالنسبة للدولة الكبرى، مما يؤدي الى قبول الاخيرة لوجهة نظر الدولة الصغرى.

٢. رغبة بعض الدول الصغرى في اتخاذ قرارات تنطوي على مخاطر كبيرة اذ انها لا تخسر كثيراً نتيجة لذلك مقارنة بما لدى الدولة الكبرى، بل قد تحقق تلك الاجراءات على بعض المكاسب. فضلاً عن ذلك فقد

---

[1] George Liska "Alliances and the Third World" Op-cit, p.44-45.

[2] د.لويد جنسن "تفسير السياسة الخارجية"، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٩-٢٧٠.

يكون للدولة الكبرى مصلحة في منع انهيار الدولة الصغرى، خاصة ان كانت الدولة الكبرى تجد في ان هذا الانهيار سيخلق فراغاً يمكن ان تملأه الدول المعادية. وقد كان هذا هو العامل الذي اثر على السلوك الامريكي تجاه ايران خلال ازمة الرهائن الامريكيين، وسلوكها ازاء الحرب العراقية-الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨. فقد رأت الولايات المتحدة ان انهيار ايران سيؤدي الى زيادة نفوذ الاتحاد السوفيتي في الشرق الاوسط بحكم التجاور الجغرافي بين الاتحاد السوفيتي وايران.

٣. قد يكون بمقدور الدولة الصغرى ان تفرض وجهة نظرها نتيجة استعدادها لتحمل التضحيات في صراعها مع القوى الكبرى. فالصراعات الطويلة التي دخلتها فيتنام الشمالية مع فرنسا ثم مع الولايات المتحدة، جعلتها لا تكترث بالدمار الذي يمكن ان يلحق بها بسبب صراعها مع القوى الكبرى مما دفعها لان تكون اكثر استعداداً لتحمل التضحيات من تلك القوى. وقد تأكدت اهمية عامل الاستعداد لتحمل التضحيات.

٤. قد تستفيد الدولة الصغرى من مركزية هيكل اتخاذ القرار فيها حينما تواجه دولة كبرى تتسم بالتعدد السياسي. ففي هذه الحالة تستطيع الدولة الصغرى ان تنال تعاطف بعض عناصر هيكل اتخاذ القرار في الدولة الكبرى، وبالتالي تستطيع التأثير في سياسة الدولة الكبرى تجاهها، وربما تغيير السياسات التي اتخذتها الدولة الكبرى بالفعل. وفي الوقت ذاته، فأن مركزية هيكل اتُخاذ القرار في الدولة الصغرى يجعل من الصعب على الدولة الكبرى ان تفعل الشيء نفسه.

٥. ان الدولة الصغرى المالكة للموارد الاولية بمقدورها التأثير في سياسات الدولة الكبرى التي تحتاج الى هذه الموارد، ولكن ذلك يعتمد على تعاون الدول الاخرى التي تمتلك الموارد ذاتها.

٦. قد تستطيع الدولة الصغرى ان تؤثر في سياسة الدولة الكبرى عن طريق التهديد بالانحياز الى الجانب الآخر اذا ما رفضت الدولة الكبرى تحقيق مطالبها. وان نظام توازن القوى ثنائي القطبية يساعد على نجاح الدولة الصغرى من تحقيق اهدافها باتباع هذا الاسلوب. فقد نجح شاه ايران في الحصول على شروط جيدة لصفقات السلاح التي عقدها مع الولايات المتحدة نتيجة تهديده بشراء السلاح من الاتحاد السوفيتي. وكانت الولايات المتحدة تصدق تهديدات الشاه بحكم سيطرته على السياسة الداخلية والخارجية حينما كان على رأس السلطة.

وفي ظل الانظمة الدولية تلعب الدول الصغرى ادوراً مختلفة. ففي ظل نظام توازن القوى التقليدي تضيف الدول الصغرى قدراً معيناً من القوة الى الطرف الرئيسي. بحيث تزداد المساحة الجغرافية والسكان والموارد لجميع اطراف الكتلة مما يزيد من قوتها العسكرية وذلك باضافة عدد من الدول، طالما ان القوة العسكرية التي تتبعها الكتلة هي القوة العسكرية التقليدية. بالاضافة الى ذلك تتمتع الدول الصغرى في ظل توازن القوى التقليدي بمرونة كبيرة في الانتقال من كفة او كتلة الى اخرى، اذ ان نظرية توازن القوى تقوم على افتراض اساسي يقوم على ان الدول لا تربطها ببعضها علاقات دائمة وانما هي في حالة حركة مستمرة مدفوعة في ذلك باعتبارات القوة. اذ ان اعتبارات المصلحة هي التي تقرر الانتماء الى هذا الحلف او ذاك وليس الاعتبارات الايديولوجية. فقد دخلت المانيا النازية مع الاتحاد السوفيتي في ميثاق عدم اعتداء في عام ١٩٣٩ وقبل قيام الحرب العالمية الثانية مباشرة، ولكن الغزو الالماني للاتحاد السوفيتي انهى هذا التحالف بنفس الطريقة التي ظهر فيها. وكذلك حاربت ايطاليا في صفوف الحلفاء في الحرب العالمية الاولى، ثم الى جانب المانيا النازية في الحرب العالمية الثانية، ثم عادت فانضمت الى جانب الحلفاء مرة اخرى بعد الحرب

العالمية الثانية. اما في ظل توازن القوى ثنائي القطبية فلم يعد بمقدور الدول الصغرى الانتقال من حلف الى آخر حيث فقدت المرونة في الانتقال لان الاعتبارات الايديولوجية شكلت اساساً مهماً في فرز الانتماء الى الاحلاف. فلم يعد ممكناً ان تنتقل دول من حلف وارشو الى حلف الاطلسي وبالعكس. فقد كانت محاولات بعض الدول في تبني سياسات تحرر في ظل النظام الاشتراكي تقمع بالقوة مثل قيام الاتحاد السوفيتي بالتدخل في هنغاريا عام ١٩٥٦ وجيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ لقمع محاولات التغيير فيهما[١].

وفي ظل نظام توازن القوى متعدد الاقطاب فأن الدول الصغرى والنامية ستتمتع بحرية حركة واسعة في الانتقال بين الاقطاب وستنشط سياسة عدم الانحياز. فكل الاقطاب ستسعى الى كسب الدول الصغرى والنامية الى جانبها واغراءها بتقديم المعونة والمساعدة الاقتصادية لانها ستشعر بأن غيابها عن الساحة الدولية والاقليمية سيعزز مركز بقية الاقطاب وبالتالي ستترتب بعض الخسائر جراء انسحابها[٢]. اما في ظل النظام الاحادي القطبية فقد زادت شدة الضغوط على الدول الصغرى من اجل تغيير سلوكها بالشكل الذي ينسجم مع تطلعات القطب الاحادي، والمقصود بذلك الولايات المتحدة الامريكية. وسارعت العديد من الدول الصغرى والنامية الى تغيير مواقفها وسياساتها بحيث تنسجم مع تطلعات ورغبات السياسة الامريكية، فقد انضمت ثلاثة دول من شرق اوربا، كانت سابقاً اعضاء في حلف وارشو، الى حلف شمال الاطلسي في عام ١٩٩٩. وتم توسيع حلف شمال الاطلسي من ١٩الى ٢٦ دولة في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ باضافة سبع دول: ليتوانيا، استوينا، لاتفيا، بلغاريا، سلوفينيا، سلوفاكيا،

---

[١] د.اسماعيل صبري مقلد "العلاقات السياسية الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٢٧-٢٨ وكذلك ص٢٨١-٢٨٢.

[٢] المصدر السابق، ص٢٨.

رومانيا[1]. وقدمت الولايات المتحدة الى دول آسيا الوسطى التي كانت سابقاً جزءاً من الاتحاد السوفيتي، مساعدات عسكرية واقتصادية، فضلاً عن محاولاتها لتطوير علاقاتها معها بغية اقامة ترتيبات امنية ووجود عسكري امريكي دائم فيها. واجتازت الولايات المتحدة مناطق في افريقيا كانت في السابق حكراً على النفوذ الفرنسي، ولا يستثنى المغرب العربي منها.

لقد ازدادت التحديات التي اخذت تواجه الدول الصغرى والنامية في ظل القطبية الاحادية حيث برزت مشاكل جديدة وازدادت خطورة تحديات اخرى. واهم ما برز فيها هو مسألة انتشار اسلحة الدمار الشامل الى هذه الدول على الرغم من التقييدات التي قننت في معاهدات واجراءات دولية وبالرغم من محاولات تطوير نظام عدم الانتشار النووي. وشكلت مسألة انتشار السلاح النووي الى الهند وباكستان وكوريا الشمالية واسرائيل مخاطر كبيرة ليس فقط على الامن الاقليمي وانما على الامن الدولي ايضاً اذا اخذت تؤثر على الاستقرار الدولي. ومن المحتمل ان ينتقل الى دول اخرى مثل ايران. ان بعض الدول الصغرى والنامية اخذت تمتلك جيوشاً كبيرة مثل كوريا الشمالية والعراق (قبل احتلاله) والهند وفيتنام. فضلاً عن ان الزيادة في القوة والجيوش لهذه البلدان لم ترافقها زيادة في ضمان الاستقرار الدولي. كذلك لم يتخذ المجتمع الدولي اجراءات حاسمة بشأن احتلال اسرائيل للاراضي العربية. ان تحديات اخرى مثل الارهاب والبيئة وازمة انهيار وبناء الدولة والتدخل العسكري من قبل القطب الاحادي تشكل مخاطر على امن وسلامة البلدان الصغرى والنامية. فضلاً عن ان زوال الاحلاف (مثل

---

[1] انظر "التسلح ونزع السلاح والامن الدولي" الكتاب السنوي، ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠.

حلف شمال الاطلسي) بعد انتهاء الحرب الباردة يشكل اكبر خطراً على الامن والاستقرار الدوليين اذ عادت سياسة الانحياز نحو القطب الاحادي.

كما تشكل التنمية الاقتصادية ابرز تحد يواجه البلدان النامية في المرحلة الراهنة لان ابعادها لا تنطوي على قضايا اقتصادية فقط وانما على قضايا سياسية واجتماعية ايضاً. لقد فشلت التنمية في اغلب بلدان الجنوب بالاضافة الى فشل اغلب البلدان التي كانت حليفة للاتحاد السابق او التي اختارت الطريق الثالث، طريق الاشتراكيات القومية، فشلت جميعها في تحقيق التنمية، في الوقت الذي استفادت فيه الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة مثل دول جنوب شرق آسيا من المنافسة بين القطبين وتمكنت من الانخراط في اقتصاد السوق. صحيح ان العولمة اصبحت تشكل مساومة للاستقلال السياسي في عالم اليوم الا انها اصبحت حقيقة لا يمكن تجاهلها او تجنبها. ويرى البعض بأنه يجب التكيف معها والعمل على مسايرتها واستيعابها لانه اصبح لها قوة من الدفع الذاتي ما يجعل أي اقتصاد محلي عاجز عن الوقوف في مواجهة مدها وتيارها.

وينصح البعض في التجاوب مع متطلبات العولمة بسبب عدم قدرة الدول النامية من التحكم في العلاقات الاقتصادية بالسوق العالمية ومن اجل استيعاب انجازات العلم والتكنولوجيا والمعلوماتية. لذلك اخذت الدول النامية تنخرط في التكتلات الاقتصادية العالمية وتسعى للانضمام الى منظمة التجارة العالمية للمشاركة مع الدول المتقدمة في حل مشاكلها الوطنية ولعل انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية ابرز مثال على ذلك[١].

---

**[١] انظر د.سعد حقي توفيق "علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين" عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٣، ص٣٤٧-٣٥٩.**

# الفصل التاسع

# نظام الامن الجماعي

## المبحث الاول

## مفهوم الامن الجماعي

يعرف آينيس كلود الامن الجماعي بأنه "اية تدابير من أي نوع تتضمن احتمال القيام بعمل عسكري مشترك في أي ازمة من قبل دولتين او اكثر"[1]، ويعرفه الدكتور اسماعيل صبري مقلد "يهدف اولاً وقبل كل شيء الى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي او الاخلال باوضاعه وعلاقاته وتبديلها في الاتجاه الذي يخدم مصلحة احدى الدول على حساب غيرها"[2]، ويعرفه الدكتور محمد طلعت الغنيمي "النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من اعضائها والسهر على امنه من الاعتداء"[3].

ان جوهر نظام الامن الجماعي يقوم على اساس العمل الجماعي للدول لاحباط العدوان ومنح الدول التي تقع ضحية لذلك الطمأنينة بأن المجتمع الدولي سيهب لنجدتها والعمل على ردع المعتدي المحتمل واحاطته علماً باليقين الرادع بأن موارد المجتمع الدولي ستعبأ ضد أي سوء استعمال للقوة الوطنية. ويجب الا يقتصر على مجرد تشجيع الدول في التأييد الجماعي

---

(1) آينيس كلود "النظام الدولي والسلام العالمي" ترجمة وتصدير وتعقيب د.عبد الله العريان، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤، ص٣٤١.

(2) د.اسماعيل صبري مقلد "العلاقات السياسية الدولية" مصدر سبق ذكره، ص٢٩٣.

(3) د.محمد طلعت الغنيمي "الاحكام العامة في قانون الامم: دراسة في كل من الفكر المعاصر والفكر الاسلامي: التنظيم الدولي" منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧١، ص٨٦.

لدولة كانت ضحية اعتداء وانما الوقوف موقفاً حازماً من المعتدي بحيث يشعر بأن استمراره بالعدوان لن يجدي نفعاً ويتم ذلك بمواجهة العدوان بقوة متفوقة عليه[1].

فلو قامت على سبيل المثال الدولة (أ) بتهديد الدولة (ب) فأن على الدولة (ج) و(د) و(و) و(ز) و(ح) و(ي) و(ك) ان تتخذ الاجراء نيابة عن المجتمع الدولي وكأن الدولة (أ) تهدد كلاً بتهديدها للدولة (ب) والعكس بالعكس، والواحد للكل والكل للواحد، هي كلمة السر فيه[2].

وهكذا فأن التطبيق الفعال لهذا النظام يلغي احتمالات استخدام القوة والعنف المسلح في العلاقات الدولية لان مجرد التهديد بأستخدام قوة المجتمع الدولي ضد اية دولة تفكر بالقيام بالعدوان سيدفعها لتحجم عن التورط في مخاطرات تعرف بشكل مسبق بأنها ستكون الخاسرة من ورائها[3].

ويمكن تحديد الاركان التالية لنظام الامن الجماعي:

١. وجود منظمة دولية تأخذ على عاتقها حماية السلم والامن الدوليين. وتعد اداة لنظام الامن الجماعي. وتعمل على تحقيق هدف النظام. واول منظمة دولية جسدت هذا النظام هي عصبة الامم التي تأسست بموجب معاهدة فرساي لعام ١٩١٩ وكذلك منظمة الامم المتحدة في الوقت الراهن والتي تؤكد في الميثاق في المادة الاولى على "حفظ السلم والامن الدولي"، وانطلاقاً من الفكرة التي تؤكد على ان الولاء هو للمجتمع فلا تبقى دولة ما، ولاسيما الدول العظمى خارج اطار التنظيم الدولي.

٢. من الالتزامات الضرورية لنظام الامن الجماعي هو استعداد الدول للحرب من اجل استمرار النظام القائم، وعلى الدول الاعضاء في المنظمة

---

(١) آينيس كلود، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٢.

(٢) هانز جي موركنثاو "السياسة بين الامم" الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره، ٤٢.

(٣) د.اسماعيل صبري مقلد "العلاقات السياسية الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٤.

الدولية ان يكونوا على استعداد لخوض الحرب للمحافظة على النظام الذي يحمي السلام في العالم[1]. ان ما يطلبه الامن الجماعي هو استعداد الدول للتخلي عن نواياها الفردية وعن السياسات القومية التي تخدم هذه النوايا. فالامن الجماعي يتوقع من سياسات الدول فرادى ان تستلهم اتجاهاته من مبدأ العون المتبادل ومن روح نكران الذات التي لن تتوانى عن الدخول في حرب ان اقتضى الامر ذلك[2].

٣. واذا اريد للامن الجماعي ان يؤدي وظيفته في اطار من الحياد وعدم المحاباة، فيتوجب على الحكومات ان تلتزم بالموضوعية في التعامل مع القضايا التي تمس الامن والسلام العالمي والا تتخذ من عواطفها وسيلة للتعبير عن مواقفها. فيتعين على فرنسا ان تكون مستعدة للدفاع عن المانيا ضد العدوان مثلما هي مستعدة للدفاع عن بلجيكا، وينبغي على بريطانيا ان تكون راغبة في الاشتراك في توقيع الجزاءات الجماعية ضد الولايات المتحدة الامريكية او ضد روسيا الاتحادية. فالامن الجماعي لا يعترف بالصداقات التقليدية ولا بالعداءات المزمنة، ولا يسمح بمحالفات مع ولا محالفات ضد. وان كل دولة يجب ان تكون قد تعهدت بالفعل بالدفاع عن كل دولة اخرى. فيفترض ان تكون الدول على استعداد للدفاع بعضها عن بعض. وبدون شك تعد الثقة شرطاً جوهرياً اساسياً لتحقيق النجاح. واذا كانت الدول مستعدة لذلك فأنها ستقدم الدليل على نجاح النظام وعكس ذلك فانها ستلجأ الى ممارسة سياسة هدم النظام وتجعله غير جدير بالثقة. اذ ان نظام الامن الجماعي لا يمكن ان يعمل ما لم تكن سياسات الدول مبعثها الثقة في النظام وان الامر يتطلب الايمان السياسي

---

[1] **آينيس كلود، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٥.**

[2] **هانز جي موركنثاو "السياسة بين الامم" الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٤٥-٤٦.**

للدول لكي تضع ثقتها في النظام دون سابق دليل علــى نجــاح النظــام وفعاليته[1].

٤. يتطلب الامن الجماعي عالمية جوهرية في العضوية. فينبغي ان تنظم جميع الدول لهذا النظام والا يستبعد الاعداء ايضاً. ويعترض البعض على هذا الرأي على اعتبار ان الامن الجماعي لا يعرف معتدياً محتملاً، وانما يفترض ان اية دولة قد تصبح معتدية، اذ ان الغرض من الامن الجماعي هو تهيئة الامن لكل دولة ضد أي تهديد معين يثير قلقهــا القــومي. واذا استبعدت الدول مصدر الشك او كل من يتوقع ان يكون معتدياً فأن ذلــك يعني ان عضوية النظام ستكون محدودة، وان أي نظام للامن الجمــاعي ليس في وسعه استبعاد أي من الدول الكبرى، لاسيما الدول التجاريــة او البحرية الهامة لان رفضها التعاون او الاذعان فيما يتعلق بحقوقها يعــد كافياً ليجعل من المستحيل التطبيق الفعال للجــزاءات الاقتصــادية علــى المعتدي. ويفترض مبدأ الامن الجماعي ان الاجراءات غيــر العســكرية ستكون كافية للقضاء على العدوان. اما الالتزامات العسكرية فهي مقبولة فقط على افتراض عدم اللجوء اليها الا ما ندر[2].

٥. يفترض نظام الامن الجماعي امكانية خلق قــوة كبــرى او طاغيــة لمقاومة المعتدي بحيث لن يكون في وسعه تحدي النظام الذي تدافع عنــه الارادة الجماعية[3]. والعدوان يمنع سبب التأكد من الهزيمة عن طريــق الحد الادنى من محاولات وجهود القوى الجماعية وهو افتــراض يمكــن افشاله بالتوزيع غير الكافي للقوة، فاذا كان ترتيب القوة وشكلها على نحو لا يمكن ان يحوز مثلاً اكثر من عشرة في المائة من القــوى العالميــة،

---

[1] آينيس كلود، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٦-٣٥٧.

[2] المصدر السابق، ص٣٥٩-٣٦٠.

[3] المصدر السابق، ص٣٦٠.

فسيكون بمقدور الامن الجماعي ان يحشد ما يوازي تسعين في المائة من القوة ضدها وهو امر يفسح للامن الجماعي مجالاً واملاً كبيراً للتفوق عليها وغلبتها. واذا كان عدد الدول التي تعارض الوضع القائم كبيراً، واذا كانت هذه الدول لا تبالي من ايلاء الافضلية للمصلحة العامة التي يحددها الامن الجماعي على معارضتها، فأن توزيع القوى بين الدول التي تؤيد الوضع القائم وتلك التي تعارضه لن يكون الى حد كبير في مصلحة الدول التي تؤيده. وقد يضل توزيع هذه القوى الى مصلحة دول الوضع القائم ولكنه لن يكون على نحو يصلح فيه للعمل كرادع مطلق للدول التي تعارض الوضع[1].

ان محاولة تطبيق الامن الجماعي في مثل هذه الاوضاع لن يعمل على تحقيق السلام والغرض من هذا النظام. فاذا هاجمت الدولة (أ) الدولة (ب) وقامت الدول (ج) و(د) و(هـ) و(و) بالوفاء بالتزاماتها الجماعية وسارعت الى مساعدة الدول (ب) فأن (ز) و(ح) قد تحاولان البقاء على الحياد في حين قد تقوم الدول (ط) و(ي) و(ك) بمساعدة الدولة (أ) في عدوانها. ولو لم يكن هناك نظام للامن الجماعي فأن (أ) قد تهاجم (ب) مهما كانت نتائج الهجوم، ودون ان تتدخل دول اخرى في الحرب. اما في ظل نظام الامن الجماعي الذي يعمل في اوضاع اقل مثالية فأن الحرب بين (أ) و(ب) او بين اية دولتين في مكان من العالم، لابد وان تثير اخطار حرب بين جميع دول العالم او معظمها[2].

ان عجز نظام توازن القوى على ضمان الامن والاستقرار في العالم بوصفهما طموحاً لكل الامم وللتخلص من الحروب وآثارها التي

---

**(1) هانز جي موركنثاو "السياسة بين الامم" الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.**

**(2) المصدر السابق، ص٤٧-٤٨. وحول نفس الفكرة انظر: آينيس كلود، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٠.**

عصفت بالعالم جاء نظام الامن الجماعي لتحقيق الغرض المنشود في توفير الفرص لاقامة السلام بديلاً عن توازن القوى.

ان توازن القوى يقوم اساساً على اساس ان الصراع هو القاعدة في العلاقات الدولية بينما يقوم نظام الامن الجماعي على اساس ان القاعدة في العلاقات الدولية هي التعاون ويفترض ان هناك تجانساً تاماً وكاملاً بين المصالح القومية للدول وبين تحقيق السلام والاستقرار الدوليين في حين لا يربط نظام توازن القوى بين الاستقرار ومصالح الدول القومية[1].

واخيراً فأن مفهوم السلام في نظام الامن الجماعي من المفاهيم التي لا تقبل التجزئة، لان التجزئة تعني اوضاعاً من التمييز والمحاباة مما يسهل على المعتدي جني ثمار عدوانه، أي عدوان وان كان على دولة بعيدة لابد ان يقابل بالقوة الجماعية للمجتمع الدولي كله[2].

## المبحث الثاني

## تطبيق وتقويم نظام الامن الجماعي في ظل عصبة الامم

### أ. تطبيق نظام الامن الجماعي في ظل عصبة الامم

تأسست عصبة الامم بموجب معاهدة فرساي عام ١٩١٩، ودخلت في حيز التنفيذ في ١٠كانون الثاني ١٩٢٠. وتضمنت ثلاثة اجهزة رئيسة: الامانة العامة، مجلس العصبة، الجمعية. وفي اطار تحقيق الامن الجماعي فقد اناط عهد العصبة الى مجلس العصبة اتخاذ الوسائل اللازمة لتنفيذ الامن الجماعي الذي نصت عليه المادة (١٠) بنصها "يتعهد اعضاء العصبة على احترام سلامة اقاليم جميع اعضاء العصبة واستقلالها السياسي القائم والمحافظة عليه ضد أي عدوان خارجي وفي حالة وقوع عدوان من هذا

---

[1] للتفاصيل حول جوانب الاختلاف بين نظامي الامن الجماعي وتوازن القوى انظر: د.اسماعيل صبري مقلد "العلاقات السياسية الدولية" مصدر سبق ذكره، ص٣٠١-٣٠٢.

[2] المصدر السابق، ص٢٩٤.

النوع ووقوع تهديد او حلول خطر هذا العدوان، يشير المجلس للوسائل التي يتم بها تنفيذ هذا الالتزام بفرض عقوبات على الدول المخالفة والتي تكون عقوبات اقتصادية (المادة ١/١٦) او عسكرية (المادة ٢/١٦) او سياسية قطع العلاقات الدبلوماسية او فصل الدولة من العصبة (المادة ٤/١٦)[١]. كذلك خولت هذه المادة مجلس العصبة اقتراح ما يراه فعالاً من التدابير العسكرية، البرية والبحرية والجوية التي يمكن ان تشارك فيها دول العصبة لردع العدوان وتصفيته. وقد نصت المادة السادسة عشرة "على انه اذا التجأت احدى الدول الاعضاء في العصبة الى الحرب متجاهلة بذلك تعهداتها تحت المواد ١٥،١٣،١٢ من عهد العصبة فأن هذا العمل العدواني كان ينظر اليه على انه موجه ضد كل الدول الاعضاء في العصبة بلا استثناء". وقد اتفقت الدول الاعضاء على انها ستساعد بعضها البعض في تنفيذ الاجراءات المالية والاقتصادية حتى يمكن تلافي او التقليل من الاضرار والمضايقات التي تحدث لبعض الدول بسبب مشاركتها في توقيع هذا الشكل من اشكال العقوبة على الدولة المعتدية. كما اتفقت ايضاً على مساعدة بعضها في تخفيف الآثار التاريخية عن ممارسة اساليب الضغط الاقتصادي التي قد تلجأ اليها الدولة المعتدية ضد اية واحدة من هذا الدول[٢].

**ب. تقويم نظام الامن الجماعي في ظل عصبة الامم**

عانت العصبة الكثير من نقاط الضعف في ميثاقها وفي اطار تطبيقه. فهناك جوانب ضعف عديدة يمكن تحديدها في عهد العصبة (الميثاق)، اذ يلاحظ ان قرارات مجلس العصبة والجمعية كانت تصدر بالاجماع، وذلك عدا الحالات التي كان يكتفي فيها الاغلبية البسيطة مثل المسائل المتعلقة

---

[١] **د.ابراهيم احمد شلبي "التنظيم الدولي: دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية" الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص٣٢٠.**

[٢] **المصدر السابق، ص٢٠٦.**

بالاجراءات طبقاً للمادة (٢/٥) من العهد. فهذا النظام ادى الى تعطيل كثير من القرارات، فقد كان يكفي ان تمتنع دولة واحدة عن التصويت او تصوت ضد مشروع القرار حتى يستحيل صدوره وبما ان العصبة كانت تتكون من دول عديدة متباينة الاهداف والمصالح والميول فقد كان من الصعب، بل من المستحيل، الحصول على موافقتها الاجماعية في كل الامور، ولهذا فأن القرارات التي اتيح لها ان تصدر كانت تتسم بالغموض والعمومية. والقصد من ذلك ارضاء الجميع وتحقيق الاجماع في التصويت[1]. وبالنسبة لتكوين مجلس العصبة فأنه كان في الاصل مكوناً من (٩) اعضاء، اعطيت الدول الكبرى(٥) مقاعد باعتبارها الدول ذات المقاعد الدائمة. ولكن الزيادة المستمرة في عدد الاعضاء غير الدائميين، والتناقص في عدد المقاعد الدائمة، انتهى بأن اصبحت الدول الكبرى اقلية في تشكيل مجلس العصبة حتى لم يكن لها سوى (٣) مقاعد من (١٤) مقعداً قبل قيام الحرب العالمية الثانية بقليل[2].

ويرى الاستاذ بانكارتشي ان فشل العصبة يرجع إلى العيوب التي تضمنها عهدها والى التطبيق لهذا العهد كما يلي:

أ. أي من اجهزة العصبة لم يكن يتمتع باختصاص اتخاذ القرارات الملزمة لحكومات الدول الاعضاء، حتى في الحالة التي كانت تصدر فيه هذه القرارات بالاجماع.

ب. اجهزة العصبة لم تكون تملك وسائل العمل المادي التي كانت ضرورية من اجل ضمان احترام الحقوق والواجبات الواردة في العهد.

---

**[1] د.محمد المجذوب " التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والاقليمية المتخصصة" منشورات الحلبي الحقوقية ط٧، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٧٩.**

**[2] د.محمد عبد العزيز سرحان" الاصول العامة للمنظمات الدولية" المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٦٧، ص٣٦١.**

ج. قصور عهد العصبة عن ضمان الامن الجماعي الذي كان يهدف الى تحقيقه.

د. نقص نصوص العهد بالجزاءات.

ه. بخصوص الحل السلمي للمنازعات الدولية لم يكن العهد يضمن الحل النهائي لاية خصومة[1].

كذلك اتبعت العصبة نظاماً مركزياً حصر في شخصها كافة الاختصاصات ولم يفسح المجال للمنظمات الاخرى، الفنية والاقليمية، لمساعدتها في اعمالها الضخمة او التخفيف عنها. ان جميع الهيئات والفروع كانت تابعة لها وخاضعة لمراقبتها ومرتبطة بها مالياً وادارياً بصورة مباشرة. وهذا النظام قد اثقل كاهلها وادى الى تقصيرها وعجزها عن انجاز المهمات المنوطة بها. وجرت محاولات عديدة لاحلال اللامركزية محل المركزية ولكنها باءت بالفشل بسبب تعنت البعض[2].

وخلال السنوات التي تلت تطبيق العهد، ظهر واضحاً مدى اوجه النقص الموجودة فيه، لاسيما ان تطبيق الامن الجماعي المنصوص عليه في العهد لم يكن حاسماً. وان الحرب العدوانية لم تكن محرمة بل بقيت مشروعة في بعض الحالات، وقد جرت عدة محاولات لمعالجة هذا القصور مثل معاهدة المساعدة المتبادلة وميثاق لوكارنو ١٩٢٥ واتفاق براين-كيلوج ١٩٢٨ ولكنها باءت بالفشل[3].

وعند تطبيق نظام الامن الجماعي واجهت العصبة العديد من المشاكل وبقيت عاجزة عن ايجاد الحلول لها. فاوجه النقص الكامنة في العهد لم تكن تؤدي الى فشل العصبة حيث كانت الدول راغبة حقاً في الابقاء عليها

---

[1] المصدر السابق، ص٣٦٣.

[2] د.محمد المجذوب، مصدر سبق ذكره، ص١٧٨-١٧٩.

[3] د.محمد عبد العزيز سرحان، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٤.

وان آثار الحرب العالمية الاولى اعطت تفاؤلاً عند الشعوب والدول بالتعاون وكشفت عن الاهمية القصوى لتحقيق الغايات الهامة للجماعة الدولية، لاسيما المحافظة على السلم والامن الدوليين وتنظيم وسائل الحل السلمي للمنازعات الدولية. ولكن بعد الحرب ضعفت روح التضامن والتعاون الذي ادى في النهاية الى تحلل الجماعة الدولية والقضاء على المظهر الاساسي والوحيد للتنظيم القانوني والسياسي لهذا المجتمع الذي انشأه عهد عصبة الامم[1].

لقد سمحت بريطانيا وفرنسا وهما الدولتان الغربيتان الكبيرتان ايام العصبة بأن ينتقل ميزان القوى بعيداً عن صالحهما. اما روسيا فقد قامت بدور المهدئ آملة ان تترك مهمة احتواء المعتدي الى آخرين يقومون بهذا الدور. وكذلك عدم انضمام الولايات المتحدة اليها في الوقت الذي كان فيه الرئيس ويلسون احد دعاتها الحقيقيين والذي حاول اعطاء الصورة التي تتفق مع المزاج القانوني الامريكي والتي تضمن موافقة البرلمان الامريكي بالتصديق على قيام العصبة، الا ان آمال الرئيس ويلسون خابت كلية عند رفض الكونغرس الامريكي التصديق على عهد العصبة[2].

وقد تصور المتحمسون للتغيير السلمي ان ذلك التغيير يثمر وضعاً مقبولاً يعمل فيه نظام توازن القوى على نحو اكثر فعالية لان القوى المتحالفة للمحافظة عليه سوف تكون اقوى تصميماً. وكان حرمان العصبة من قوة عسكرية خاصة بها احد الاسباب للاعتماد على الدول فرادى وهم في حاجة الى تنظيم يعاونهم في هذا الامر. لقد ركزت العصبة على اثارة الرأي العام كعائق ضد العدوان فاذا ساءت الحل امكن توقيع الجزاءات الاقتصادية[3].

---

(1) المصدر السابق، ص٣٦٦.

(2) د.محمد طلعت الغنيمي، مصدر سبق ذكره، ص٨٩ وكذلك د.محمد عبد العزيز سرحان، مصدر سبق ذكره، ص٣٦١.

(3) د.محمد طلعت الغنيمي، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

وكانت الجزاءات التي تفرضها العصبة الاقتصادية والعسكرية موضوعاً لتوصيات تصدرها العصبة ولكن ترك تطبيقها لارادة الاعضاء. وبعد ان ضمت العصبة (٤٥) عضواً عام ١٩١٩ بلغ عدد اعضائها (٦٠) عضواً ثم هبط العدد الى (٤٤) دولة في عام ١٩٣٩ بسبب اباحة العهد الانسحاب للاعضاء بمقتضى المادة الثالثة. ويتحقق الانسحاب بأن تعلن دول العصبة عزمها على الانسحاب ثم يسري هذا الانسحاب بعد مضي سنتين من تاريخ الاخطار. وكذلك لما كانت قاعدة الاجماع هي الاساس للتصويت في مجلس العصبة والجمعية، فقد اصبح من الناحية السياسية من العسير على دولة واحدة، من غير الدول الكبرى، ان تعرقل اصدار قرار[1].

وفشلت العصبة في ايجاد حلول للنزاعات التي حدثت بين دول كانت تؤثر في مصالح الدول الكبرى مثل[2]:-

١. النزاع الايطالي-اليوناني ١٩٢٣.
٢. النزاع الصيني-الياباني ١٩٣١-١٩٣٢.
٣. النزاع الايطالي-الاثيوبي ١٩٣٥-١٩٣٦.
٤. الحرب الاهلية الاسبانية ١٩٣٦-١٩٣٩.
٥. النزاع الالماني-البولندي بخصوص دانزك في ١٩٣٩.

والادهى من ذلك هو تلكؤ العصبة في اتخاذ المواقف الحازمة في الازمات الخطيرة. فقد كانت مترددة ازاء اول اعتداء ارتكبته دولة عضو ضد عضو، منتهكة بذلك نصوص الميثاق ومعرضة السلام الدولي للخطر مما اساء الى سمعتها كمنظمة دولية اسست لتحمي اعضاءها من العدوان، وشجع بالتالي الدول الكبرى على التمادي في غيها وفرض ارادتها على

---

[1] بول روتية "التنظيمات الدولية" ترجمة احمد رضا، مراجعة عبد الله الاشعل، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٧٨، ص٣١٦-٣٢٠.

[2] د.عبد العزيز محمد سرحان، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٥.

الدول الضعيفة المسالمة. فأيطاليا مثلاً لم تكن لتجرؤ على تنفيذ سياستها الاستعمارية التوسعية ضد الحبشة لو تمكنت العصبة من قبل صد العدوان الياباني على الصين. وهذا الضعف نفسه هو الذي شجع المانيا الهتلرية فيما بعد على ضم الاقاليم المجاورة[١].

## المبحث الثالث

## الامن الجماعي في ظل الامم المتحدة

ان الفكرة الرئيسة التي قامت عليها منظمة الامم المتحدة هي صيانة السلم والامن الدوليين جماعياً. كما كان الاساس الذي قام عليه مجلس الامن هو ان يكون الاداة التنفيذية في تحقيق هذه الفكرة ولكي يكون المجلس هذه الاداة، فهو يعمل نائباً عن جميع اعضاء المنظمة، ووفقاً لمقاصد الاخيرة ومبادئها، واعتماداً على المعونة التي يقدمها الاعضاء اليه في تنفيذ التدابير التي يقرر اتخاذها[٢]. وتعتبر اختصاصات مجلس الامن بشأن حفظ السلام والامن الدوليين وما يرتبط بذلك من اعادتهما الى نصابها من اهم الاختصاصات التي اقرها الميثاق للمجلس. وللمجلس نوعان من الاختصاصات في حفظ السلم والامن الدوليين، اختصاص حل المنازعات سلمياً وقد ورد ذلك في الفصل السادس من الميثاق واختصاص قمع ورد ذلك في الفصل السابع من الميثاق والذي هو محل اهتمامنا هنا. فالاول هو دور وقائي والثاني هو دور علاجي[٣]. وحق المجلس في اتخاذ تدابير القمع يغطي جميع الاحوال التي يترتب عليها الاخلال بالسلم والامن الدوليين او تهديدهما او وقوع عمل من اعمال العدوان. فمجلس الامن وفقاً للمادة (٣٩) من

---

(١) د.محمد المجذوب، مصدر سبق ذكره، ص١٧٨.

(٢) د.ابراهيم احمد شلبي، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٠.

(٣) المصدر السابق.

الميثاق هو الذي "يقرر ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم او اخلال به او كان ما وقع عملاً من اعمال العدوان". وهذا النص يقر مبدأ حق المجلس في التدخل بالصورة الملائمة من اجل المحافظة على السلم والامن الدوليين او اعادتهما الى نصابهما بالاضافة الى حق المجلس المماثل بالنسبة لاعمال العدوان[1]. وتقريره هذا مستمد، في الواقع من سلطته التقديرية الكاملة، فليست هناك ضوابط يلتزم بها او تعاريف مرتبط بها[2]، والمجلس يملك في هذا الخصوص سلطات واسعة حيث يملك[3]:-

**اولاً:** تقرير ما اذا كانت المسألة تهدد السلم والامن الدوليين او تخل بهما او تعتبر عملاً من اعمال العدوان.

**ثانياً:** ليس هناك تحديد دقيق لنطاق تطبيق هذا النص وهو ما يعطي المجلس سلطة واسعة في هذا الصدد مسترشداً في تحديد معنى العدوان واعمال العدوان بما سبق صدوره عن اجهزة الامم المتحدة بهذا الخصوص.

وعلى العكس مما قد يفهم من عبارة المادة (٣٩) التي تضمنت "ويقدم في ذلك توصياته او يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير" فأن ما يصدر عن المجلس، كما يرى د.ابراهيم شلبي، طبقاً لاحكام الفصل السابع بشأن ما يتخذه من الاعمال في حالات تهديد السلم او الاخلال به ووقوع العدوان تعتبر قرارات ملزمة للدول وهذه القرارات تستوجب اتخاذ تدابير لها الصفة الحربية او العسكرية كما انها تقتصر على تدابير لا يستوجب تنفيذها استخدام

---

**[1] د.محمد حسن الابياري "المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ٣٣١.**

**[2] د.ابراهيم احمد شلبي، المصدر السابق، ص٣٢٠.**

**[3] المصدر السابق، ص٣٢١.**

القوة العسكرية. وانطلاقاً من هذا فأن هناك نوعين من القرارات التي يتخذها المجلس بهذا الخصوص[1].

١. القرارات المتضمنة تدابير لا يستوجب تنفيذها استخدام القوة العسكرية.

٢. القرارات المتضمنة تدابير ذات صفة عسكرية.

وينطوي على هذه القرارات وجود ثلاثة انواع من التدابير:

أ. التدابير المؤقتة: وهي التدابير التي نصت عليها المادة (٤٠) من الميثاق "منعاً لتفاقم الموقف لمجلس الامن قبل ان يقدم توصياته او يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة (٣٩) ان يدعو المتنازعين للاخذ بما يراه ضرورياً او مستحسناً من تدابير مؤقتة". وسلطة مجلس الامن بمقتضى نص هذه المادة لم يحددها الميثاق وبناء عليه فأختيارها وتعيين اوضاع تطبيقها متروك لتقدير المجلس المطلق[2]. ومن هذه التدابير المؤقتة التي نصت عليها المادة (٤٠) يمكن ان يكون ما يلي:-

١. وقف اطلاق النار

٢. انسحاب قوات الطرفين الى مواقعها الاصلية واقامته مناطق منزوعة من السلاح.

٣. عقد هدنة بين المتنازعين كما حدث في فلسطين بقرار المجلس في ١٦انوفمبر-تشرين الثاني ١٩٤٨.

٤. انشاء لجنة استشارية او غير ذلك من الادوات المساعدة للمجلس[3].

---

[1] المصدر السابق، ص٣٢١.

[2] المصدر السابق، ص٣٢٢.

[3] المصدر السابق، ص٣٢٢.

واذا ما اخفق المجلس في دعوته هذه فانه يلجأ ال اتخاذ تدابير القمع وفقاً لتقديره في مواجهة كل حالة بعينها، وهو مخير في هذا الشأن بين اجراءات غير عسكرية واجراءات عسكرية[1].

ب. تدابير لا يستلزم تطبيقها استخدام القوات المسلحة ولكنها تدابير غير مؤقتة مثل قرار مجلس الامن في ٤نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٧ بالمقاطعة العسكرية. وقد نصت المادة (٤١) من الميثاق من هذا النوع من التدابير والتي تؤكد "لمجلس الامن ان يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله ان يطلب الى اعضاء الامم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز ان يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً او كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية". وهذا النص يتضمن وقف العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول التي اتخذ ضدها مجلس الامن قرار المقاطعة.

ج. تدابير ذات طابع عسكري بحت يتخذها ويمثل هذا النوع من القرارات قمة التطور الحديث في التنظيم الدولي حيث يجوز لمجلس الامن اتخاذ قرارات متضمنة تدابير يتعين لتنفيذها استعمال القوة العسكرية. وقد نصت المادة (٤٢) من الميثاق التي تؤكد "اذا رأى مجلس الامن ان التدابير المنصوص عليها في المادة (٤١) لا تفي بالغرض او ثبت انها لم تف به، جاز له ان يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الاعمال ما يلزم لحفظ السلم والامن الدولي او لاعادته الى نصابه. ويجوز ان تتناول هذه الاعمال المظاهرات والحصر والعمليات الاخرى

---

[1] **د.خليل اسماعيل الحديثي "الوسيط في التنظيم الدولي"، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٩١–ص٢٢٢.**

بطريق القوات الجوية او البحرية او البرية التابعة لاعضاء الامم المتحدة.

ومفهوم هذا النص ان مجلس الامن لا يتقيد في استعماله للمادة (٤٢) بضرورة استعمال ما سبق ان نصت عليه المادتان (٤٠،٤١) وهذا من شأنه توسيع اختصاصات المجلس الذي لا يرد عليه في ذلك من قيود الا ما نصت عليه المادة (٤٤) بقولها "اذا قرر مجلس الامن استخدام القوة، فأنه قبل ان يطلب من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسلحة وفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة (٤٣) ينبغي ان يدعو هذا العضو الى ان يشترك اذا شاء في القرارات التي يصدرها فيما يختص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة".

وفي الواقع ان نص المادة (٤٢) بشأن استخدام القوة العسكرية لم يكن له نظير في عهد عصبة الامم فهو يتقدم بالتنظيم الدولي خطوتين[١]:-

**الاولى:** انه يخول مجلس الامن سلطة اتخاذ قرار باستعمال العقوبات العسكرية بقصد العمل على استتباب السلم والامن الدولي او اعادته الى نصابه.

**الثانية:** ان القرار الذي يتخذه مجلس الامن وهو في هذا الشأن ملزم لجميع اعضاء الامم المتحدة وذلك وفقاً لحكم المواد (٢٤،٢٥،٤٨،٤٩). فالمادة (١/٢٤) تؤكد "يتعهد اعضاء الامم المتحدة الى مجلس الامن بالتبعات الرئيسة في امر حفظ السلم والامن الدولي ويوافقون على ان هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات". والمادة (٢٥) التي تؤكد" يتعهد اعضاء الامم المتحدة بقبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها وفق هذا الميثاق". والمادة (١/٤٨) التي تؤكد على "الاعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الامن

---

(١) **د.حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٢.**

لحفظ السلم والامن الدولي يقوم بها جميع اعضاء الامم المتحدة او بعض هؤلاء الاعضاء وذلك حسبما يقرره المجلس". والمادة (٤٩) التي تؤكد "يتضافر اعضاء الامم المتحدة على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الامن"[١].

ومن مظاهر اهمية الفصل السابع ما جاء في الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق من ان مبدأ عدم اختصاص الامم المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما المنصوص عليه في هذه الفقرة لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع، ومن ثم لا يجوز الدفع بدخول المسألة في صميم الاختصاص الداخلي لدولة ما، اذا كان المجلس بصدد اتخاذ اجراء من اجراءات القمع لحفظ السلام والامن الدولي او اعادته الى نصابه[٢].

وفي الحقيقة ان اعطاء مجلس الامن سلطة اصدار قرارات ملزمة في هذا المجال يعتبر بمثابة الثورة في التنظيم الدولي المعاصر، اذ لم يكن لما ينتهي مجلس العصبة الى وجوب توقيعه من عقوبات اية صفة ملزمة، بل كانت قراراته في هذا الخصوص مجرد توصيات للدول المعنية قبولها او رفضها[٣].

واذا حدث ان ترتب على هذه التدابير الاضرار بدولة اخرى فانه يجوز لها ان تعرض الامر على مجلس الامن دون تمييز في هذا الخصوص بين الدول واعضاء الامم المتحدة او غير الاعضاء فيها واعمالاً لما تقضى

---

[١] د.مصطفى سلامة حسين "المنظمات الدولية" الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٩، ص١٠٥-١٠٦.

[٢] د.محمد سامي عبد الحميد "قانون المنظمات الدولية-الكتاب الاول-النظرية العامة-الامم المتحدة، ط٣، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٢، ص٢٤١.

[٣] المصدر السابق، ص٢٤٠-٢٤١.

به المادة (٥٠) من الميثاق التي قررت "اذا اتخذ مجلس الامن ضد اية دولة تدابير منع او قمع فأن لكل دولة اخرى-سواء اكانت من اعضاء الامم المتحدة ام لم تكن-تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التجابير، الحق في ان تتذاكر مع مجلس الامن بصدد حل هذه المشاكل.

**آلية تطبيق اجراءات القمع**

لقد نصت المواد من ٤٣ الى ٤٧ على:- .

١. تكوين قوات مسلحة تابعة للامم المتحدة. فقد ذكرت المادة (١/٤٣) "يتعهد جميع اعضاء الامم المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ السلم والامن الدولي ان يضعوا تحت تصرف مجلس الامن بناءاً على طلبه وطبقاً لاتفاق او اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والامن الدولي من ذلك حق المرور".

٢. ويتضح من نص المادة اعلاه على ضرورة توقيع الدول على اتفاقيات خاصة مع الامم المتحدة لغرض تكوين القوات المسلحة.

٣. يختص مجلس الامن على توجيه وقيادة هذه القوات اذ نصت المادة (٤٦) على ان "الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة يضعها مجلس الامن بمساعدة لجنة اركان الحرب".

٤. تشكيل لجنة اركان الحرب من رؤساء اركان حرب الاعضاء الدائميين في مجلس الامن او من يقوم مقامهم تكون مهمتها اسداء المشورة والمعونة الى المجلس وتعاونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزم من حاجات حربية: (المادة ٤٧).

من صيغة هذا النص ان للمجلس الحق في ان يطلب تلك القوات والتسهيلات، ولكن ليس على الدول الاعضاء في الحالة ان تقدمها فعلاً، اذ ان هذا رهن بعقد تلك الاتفاقات الخاصة التي تشير اليها المادة. فالدول

الاعضاء تلزم بحكم الميثاق بقبول مبدأ تزويد المجلس بالقوات المسلحة والمساعدات وما اليها اما شروط تقديمها فمتروك الى ما يتراضى عليه في تلك الاتفاقات فهي التي تحدد على ما جاء في الفقرة الثانية من المادة ذاتها[1].

**حق الفيتو**

للاعضاء الدائميين في مجلس الامن حق الاعتراض على مشروعات القرارات المرفوعة الى المجلس، حيث اكدت المادة (٢٧/فق٢) "تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الاجرائية بموافقة تسعة من اعضائه واكدت (فق ٣) من نفس المادة" تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الاخرى بموافقة تسعة من اعضائه يكون من بينها اصوات الاعضاء الدائميين متفقة" وهذا يعني عدم صدور قرار في المسائل الموضوعية (غير الاجرائية) ما لم يوافق عليه جميع الاعضاء الدائميين في المجلس. وبعكسه فأن رفض عضو دائم على مشروع القرار يعني ابطال صدوره ما اطلق عليه (حق الفيتو). ووراء حق الفيتو عدة اعتبارات موضوعية:

١. ان الاساس الموضوعي الاول لحق الفيتو في المجلس هو تحقيق اجماع الدول الخمس الكبرى في مهمة صيانة السلم والامن الدولي. أي ما من دولة من هذه الدول تستطيع فرض ارادتها الخاصة على بقية الدول الاربع الكبرى دون ان تأخذ بنظر الاعتبار وجود هذه الدول وارائها. وحتى لو افترضنا حسن نية الدولة الواحدة فأن الغرض من الفيتو تذكير هذه الدول بأنها لن تستطيع ان تؤدي دوراً ايجابياً كبيراً ومهما في صيانة السلم والامن الدوليين بغير تعاون بقية الدول الاربع[2].

---

(١) **د.محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٢-٣٣٣.**

(٢) **د.صالح جواد الكاظم، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٣.**

٢. التوصل الى قرارات متفق عليها لخدمة مصلحة السلم والامن الدوليين لا مصالح طرف او اطراف محددة[1]. والحقيقة ان فلسفة منح حق الفيتو للدول الكبرى الدائمة في مجلس الامن في انه كان من الافضل ان يعرقل عمل مجلس الامن من ان تتفق اغلبية الدول في المجلس على اتخاذ قرار او ترتيب معين لا توافق عليه دولة كبرى، لان الاحتمال الارجح في مثل هذه الحالة ان هذه الدولة المعارضة كانت ستلجأ الى اتخاذ اجراءات مضادة الى درجة قد تورط المجتمع الدولي في صراع بغير حدود[2].

٣. عدم اللجوء الى هذا الحق الا في حالة استنفاذ محاولات التقريب بين وجهات النظر في المسائل المتعلقة بحفظ السلم والامن الدوليين فقط[3].

وقد بررت الدول العظمى منحها هذا الحق بأنها تتحمل المسؤوليات الاساسية في حفظ السلم والامن الدوليين وعليها تقع التبعة الكبرى وقت الحرب. وبررت كذلك الدول الكبرى ما ورد في المادة (١٠٦) من الميثاق بأن تتشاور الدول التي اشتركت في تصريح الدول الاربع الموقع في موسكو في ٣٠اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٤٣ هي وفرنسا وفقاً لاحكام الفقرة الخامسة من ذلك التصريح، كما تتشاور الدول الخمس مع اعضاء الامم المتحدة الآخرين، كلما اقتضت الحال للقيام نيابة عن الهيئة بالاعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والامن الدولي. وان هذا العبء هو الذي يبرر منحها لحق الفيتو[4].

وصدرت منذ تأسيس الامم المتحدة دعوات الى الغاء هذا الحق او تقليصه. وفي الواقع، ان بعضاً من هذه الدعوات يدفعها التعبير عن الاستياء من الطريقة التي استخدم بها هذا الحق. ودعت الدول غير المنحازة في

---

[1] **المصدر السابق، ص٢٢٣.**

[2] **د.اسماعيل صبري مقلد "العلاقات السياسية الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٣١٧.**

[3] **د.صالح جواد الكاظم، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٤.**

[4] **د.محمد طلعت الغنيمي، مصدر سبق ذكره، ص٦٢٣.**

مؤتمر نيودلهي لوزراء خارجية دول عدم الانحياز المنعقد في ٧نيسان ١٩٩٧ بالغاء حق الفيتو ووصفوه بأنه حق عنصري ويجب العمل على تحجيمه تهميداً لالغائه، وترى دول عدم الانحياز بأن الغاء حق الفيتو هو جزء رئيس من دعوى الحركة لاجراء اصلاحات ديمقراطية في الامم المتحدة. كما طالبت الدول غير المنحازة بتوسيع مجلس الامن والدعوة الى تمثيل اكبر للدول الفقيرة في مجلس الامن الدولي على اعتبار ان الامم المتحدة لا تزال تعكس واقع الجغرافية السياسية للاربعينات[١].

## المبحث الرابع

## قوات حفظ السلام

ان القوات المسلحة التابعة لمجلس الامن والتي نص الميثاق على تشكيلها في المادة (٤٣) لم يتم تكوينها بسبب الخلافات التي ثارت بين الدول الكبرى عند بداية تأسيس الامم المتحدة. وهذه الخلافات ترجع الى حجم هذه القوات وطبيعة تكوينها واساليب تمويلها. ولما كانت الامم المتحدة بحاجة الى انشاء قوات عسكرية تابعة لها لمعالجة بعض الازمات الدولية فقد لجأت الى انشاء ما يسمى بقوات حفظ السلام وتتمثل مهمتها في مراقبة وقف اطلاق النار او الاشراف على تطبيق هدنة، وهي لا تستخدم الأسلحة الا للدفاع عن نفسها فقط، فهي اذن ليست مهمة عسكرية بالمعنى الدقيق[٢]، وتكون هذه القوات على نوعين:-

١. بعثات المراقبين العسكريين التابعين للامم المتحدة: وتتألف من ضباط غير مسلحين تقدمهم الدول الاعضاء بناءاً على طلب السكرتير العام،

---

(١) انظر جريدتي الجمهورية العراقية في ٨و٩نيسان ١٩٩٧.

(٢) د.احمد محمد ابو الوفا "الوسيط في قانون المنظمات الدولية" ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥-١٩٨٦، ص٥٥٣-٥٥٤.

على ان تكون هذه الدول محايدة في نظر الاطراف المتنازعة، ووظيفة بعثة المراقبين، هي ان تراقب ما يجري وتقدم تقارير الى السكرتير العام الذي يبلغه بدوره الى مجلس الامن بشأن استمرار وقف اطلاق النار والتحقيق في انتهاكه والعمل على تحسين الموقف.

٢. قوات حفظ السلام: تتألف من قوات مسلحة تقدمها الدول الاعضاء التي تختار على نفس الاساس المتقدم، وتعاون هذه القوات بصورة نمطية في منع عودة القتال، وفي اعادة سلطة القانون والنظام وتهيئة الظروف للعودة الى الاحوال الطبيعية[١].

وتختلف قوات حفظ السلام عن اجراءات الامن الجماعي التي يمكن لمجلس الامن الامر بها بالتطبيق للفصل السابع من الميثاق من عدة نواحي:-

١. انها تحتاج الى موافقة الدول اطراف النزاع وخاصة التي سيرسل فوق اراضيها القوات، والدول التي سترسل قواتها وتلك التي تقوم بتمويلها. وهكذا فأن ارسال القوات الدولية في مناطق النزاعات له طابع ارتضائي.
٢. ان ارسال قوات حفظ السلام يمكن ان يتم تقريره من جانب جهاز من اجهزة الامم المتحدة لا تملك سلطة اصدار قرارات ملزمة في هذا المجال (الجمعية العامة).
٣. ان العمليات التي تقوم بها قوات حفظ السلام ليست عملاً قسرياً، فهي لا تهدف الى الضغط على دولة ما لاجبارها على اتباع سلوك معين كما هو الحال بالنسبة للجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع[٢].

---

**[١] حقائق اساسية عن الامم المتحدة، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٠، ص٤١-٤٢.**

**[٢] د.احمد ابو الوفا محمد، مصدر سبق ذكره، ص٥٥٤- وانظر كذلك د.مصطفى حسين سلامة "المنظمات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص١٨٦.**

٤. ان هدف نظام الامن الجماعي الذي حدد معالمه الميثاق بعمليات حفظ السلام، نجد انه بينما كان الهدف من نظام الامن الجماعي هو القضاء على كل ما يهدد او يعرض السلم والامن الدوليين للخطر أي انه نظام للقمع، فأن هدف قوات حفظ السلام مجرد السعي الى تهدئة الاوضاع في المناطق التي يتم ارسالها اليها، فهي تسعى الى وقف اعمال القتال او احترام الهدنة او التقليل من حدة التوتر القائم. فقوات حفظ السلام لا تؤدي الى تعديل او تغيير الوضع القائم من الناحيتين القانونية والسياسية، فهي تبقى على الحياد بصفة مطلقة في المجالين القانوني والسياسي[١].

وعند اندلاع الحرب الكورية في عام ١٩٥٠ تم تكوين قوات حفظ سلام من (٤٠٠) الف رجل[٢]، كان هدفها وضع حد لعدوان كوريا الشمالية ضد كوريا الجنوبية. ويعد قرار ( الاتحاد من اجل السلام) الذي اصدرته الجمعية العامة في عام ١٩٥٠ لمواجهة العدوان الكوري الشمالي المصدر القانوني لانشاء قوات حفظ السلام، حيث يحق للجمعية العامة ان تتخذ الاجراء والخطوات اللازمة من اجل مواجهة تعرض السلم والامن الدوليين الى الخطر، وعدم امكانية مواجهة مجلس الامن لمثل هذه الحالة. وبرغم ان اول قوات لحفظ السلام، تم تشكيلها ابان ازمة السويس عام ١٩٥٦ وذلك من جانب الجمعية العامة، الا ان مجلس الامن ذاته اخذ يتخذ من جانبه قرارات بتشكيل مثل هذه القوات بعد ذلك كما حدث في ازمة الكونغو عام ١٩٦٠ والشرق الاوسط عام ١٩٧٣[٣].

---

(١) **د.مصطفى حسين سلامة، المصدر السابق، ص١٨٤.**

(٢) **روبرت كانتور، مصدر سبق ذكره، ص٢١٢.**

(٣) **المصدر السابق، ص١٨٢.**

واذا كان تشكيل قوات حفظ السلام يدخل في نطاق النشاط المـــادي للامم المتحدة، فأنه لابد من الاشارة الى ان هذه القوات لم ينص عليها ميثاق الامم المتحدة، سواء من حيث كيفية تقرير تشكيلها او اختصاصاتها بحيث ان الامر يدخل في دائرة اعمال اعتبارات الموائمة بضرورة مواجهة ظــروف خاصة وما تتطلبه من اتخاذ التدابير اللازمة والملائمة لها. ورغبة من الامم المتحدة في احتواء الازمات والصراعات الدولية التي تهدد السلام في العـــالم للخطر سارعت الى اتخاذ خطوات تدخل في نطاق النشاط المادي او العملي، ولا ترقى او تدخل في نطاق الامن الجماعي، وهي ما عرف بقـــوات حفــظ السلام[١]. وقد لجأت الامم المتحدة عن طريق الجمعية العامة الى اجـــراءات عسكرية ذات صيغ مختلفة عما هو مهم في الميثاق من دور كان ينبغـــي ان يتولاه مجلس الامن، سميت احياناً بقوات طوارئ واحياناً بقوات سلام دوليـــة او قوات مراقبة هدنة او وقف اطلاق النار او قوات فصـــل بـــين جيـــوش متحاربة[٢] او قوات متعددة الجنسيات.

ان انشاء قوات تابعة للامم المتحدة وفقاً للاساليب التي اتبعت فـــي انشائها يعتبر نظاماً جديداً اوجدته الامم المتحدة لمعالجة الحـــالات الخطيـــرة التي ظهرت في مناطق متعددة من العالم. وان انشاء تلـــك القـــوات علـــى اختلاف تكوينها ووظائفها قد ارسى مبادئ وقواعد جديدة لمعالجة الحـــالات التي تؤدي الى اثارة نزاع دولي قد يؤدي الى اخلال او تهديد السلم والامـــن الدولي او وقوع عمل من اعمال العدوان فيمكن عندئذ اللجوء الى انشاء مثل هذه القوات الدولية لمعالجة كل حالة طبقاً لظروفها وخطورتها[٣].

---

**[١] المصدر السابق، ص١٨٢.**

**[٢] د.خليل اسماعيل الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٥.**

**[٣] د.جابر ابراهيم الراوي "الاسس القانونية لقوات السلام الدولية" مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٩، ٢١٥-٢١٦.**

ومن هذه القوات: لجنة الهدنة التابعة لهيئة الامم المتحدة في فلسطين عام ١٩٤٨ وقوة الطوارئ الدولية للفترة ١٩٥٦-١٩٦٧ والفترة ١٩٧٣-١٩٧٩ لمنع الاعتداءات بين اسرائيل ومصر وحفظ السلام والنظام في سيناء وقطاع غزة، وقوات هيئة الامم المتحدة في قبرص ١٩٧٣ وتحافظ على الامن والاستقرار والسلام بين القبارصة والاتراك في الجزيرة. وبعثة الرقابة الهندية-الباكستانية عام ١٩٦٥ وتعمل للاشراف على وقف اطلاق النار في ران اوف كوتش[١].

وبعد انتهاء الحرب الباردة اخذت عمليات حفظ السلام شكلاً متزايداً بسبب زيادة نشاط الامم المتحدة في ميدان حفظ السلم والامن الدوليين. فخلال السنوات الاربع الاولى للتسعينات انشأت عمليات جديدة تزيد على كل ما انشئ منها في السنوات الاربعين التي سبقتها. اذ اضطلعت الامم المتحدة في مطلع عام ١٩٩٤ بـ(١٧) عملية من عمليات حفظ السلام في شتى انحاء العالم ويربو عدد الافراد المشاركين فيها على (٨٠,٠٠٠) فرد وبلغت تكاليفها (١٤٠٠ مليون دولار)[٢].

وتميزت عمليات حفظ السلام في ظل النظام الدولي الجديد بعدد من الاجراءات:-

١. **صنع السلام:** وتعني الدبلوماسية الوقائية وتسعى الى منع او وقف الصراع، ويقصد بصنع السلام التفاوض والسعي لتحقيق اتفاق الاطراف المتعادية وفيه تستخدم الوسائل السلمية في اطار الفصل السادس من الميثاق.

---

[١] روبرت كانتور، مصدر سبق ذكره، ص٢١٢-٢١٣.

[٢] د.بطرس بطرس غالي "الامم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية"، السياسة الدولية العدد (١١٥) يناير ١٩٩٤، ص٩.

٢. **حفظ السلم:** ويشكل تواجداً للامم المتحدة في الميدان، بموافقة الاطراف المعنية. وقد استخدم عموماً للمحافظة على وقف اطلاق النار.

٣. **فرض السلم:** وينطوي على الاكراه والتعرض عسكرياً عندما تفشل الوسائل السلمية وهي منصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق، اذ انه بدون قدرة على فرض السلم تحضى بالتصديق لا يمكن ان يصبح الامن الجماعي حقيقة واقعة.

٤. **بناء السلم:** واهميته حاسمة في اعقاب انتهاء الصراع. ويعني توفير الدعم اللازم للهياكل التي توطد السلم وتبني الثقة والتفاعل فيما بين الاعداء السابقين.

٥. **بناء الدولة:** ويقصد به اعادة دولة قادرة علىالاحتفاظ بسيادتها وخدمة شعبها[1].

وبالرغم من ان انتهاء الحرب الباردة شكل منعطفاً جديداً في تاريخ العلاقات الدولية وذلك بعد زوال الصراع عند مستوى القمة الا ان المناطق الاقليمية شهدت صراعات حادة بين الدول مما ادى الى تحول جوهري في عمل الامم المتحدة من اجل وضع حد لها والبدء باسلوب مكثف بعمليات حفظ السلام بحيث ادى الى حدوث تغيير جوهري كمي وكيفي بهذه العمليات فعلى المستوى الكمي امتدت عمليات حفظ السلام التي قامت بها الامم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة لتشمل العديد من قارات العالم بما في ذلك القارة الاوربية. وفي افريقيا شملت هذه العمليات حوالي (٩٠%) من دول القارة تقريباً. كما ارسلت قوات تابعة للامم المتحدة الى كمبوديا والى جمهورية البوسنة والهرسك، وعلى مستوى دول امريكا الوسطى كانت هناك بعثة المراقبة الدولية التي ارسلت الى السلفادور منذ عام ١٩٩١. اما على

---

(١) **المصدر السابق، ص١٢.**

المستوى الكيفي فقد تطورت عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام لتكسب خصائص جديدة تضطلع بمهام لم تكن مألوفة من قبل. فاضافة الى الوظائف التقليدية التي عهد بها الى القوات المشاركة في حفظ السلام، كتثبيت وقف اطلاق النار او الفصل بين القوات المتحاربة او مراقبة الاوضاع في مناطق النزاع، كلفت هذه القوات في السنوات الاخيرة بمهام اخرى عكست وبحق التوجهات الجديدة للامم المتحدة خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة مثل حماية السكان وتأمين وصول الامدادات الغذائية والطبية كما هو الحال في رواندا في منتصف عام ١٩٩٤. وكذلك الحالة الخاصة بقوة الحماية الدولية في البوسنة والاشراف على سير العمليات الانتخابية والتحقق من مدى نزاهتها كما حدث بالنسبة الى قوات الامم المتحدة التي ارسلت في موزمبيق[١].

---

[١] د.احمد الرشيدي "المنظمات الدولية الاقليمية والدور الجديد للامم المتحدة في النظام الدولي" في الامم المتحدة: ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن: وجهة نظر عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايلول ١٩٩٦، ص٢٣٣-٢٣٤.

## المبحث الخامس

## تقويم نظام الامن الجماعي

ان أي تقويم موضوعي لنظام الامن الجماعي ينبغي ان لا ينطلق من الافتراضات النظرية التي جاءت بها وانما ينطلق الامر دراسة هذا النظام في اطار التطبيق. وعلى ما يبدو ان الامن الجماعي كأفتراض نظري انطوى على افكار جذابة سلبت شعور الناس حينما يخرجون على انقاض الحروب العديدة التي خاضتها الدول بدون جدوى. وعبرت هذه الافكار عما تختلج به صدور دعاة السلام اثناء الصراعات والحروب. افكار ابهرت اسماع الشعوب في كفاحها من اجل السلام. لقد عانت الامم المتحدة من عثرات عديدة في مسيرتها الطويلة. اذ عاش العالم بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة انقسامه الى معسكرين متصارعين ومتناقضين وانعكس هذا الصراع على عمل الامم المتحدة التي جردت من صلاحياتها وحل نظام توازن القوى محل نظام الجماعي الذي لم يكن موجوداً الا نظرياً فقط. مما ادى الى فقدان القناعة من جانب الدول بأن هذا النظام الامن بصيغة الراهنة وفي ظل الظروف القائمة آنذاك يمكن ان يشكل استجابة واقعية وملائمة لمشكلة ادارة علاقات القوى العالمية. لقد كان هذا النظام اكثر ملائمة مع مراحل تطور النظام الدولي في ظل الاسلحة التقليدية. فالحرب التي قام نظام الامن الجماعي على مواجهتها وردع الاطراف التي تثيرها هي التي تلك الحرب التي تدخل المواصفات التقليدية القديمة أي الحروب ذات الخصائص الاستراتيجية والتكتيكية الكلاسيكية واصبح غير ملائم مع المشكلات الاستراتيجية التي خلفتها الاسلحة النووية والحديثة[١].

---

[١] د.اسماعيل صبري مقلد "العلاقات السياسية الدولية" مصدر سبق ذكره، ص٣٣٣.

ان الصراع العالمي الشرقي-الغربي لم يسمح بفرصة اتخاذ وتنسيق ترتيبات جماعية مشتركة لمواجهة العدوان وكانت احتمالات استمرار الخلاف بين الكتلتين هي اكبر بكثير من احتمالات الاتفاق. ان الانقسام العقائدي في العالم والتناقضات العقائدية بين الشرق والغرب ساهمت الى حد بعيد في اضعاف تطبيق نظام الامن الجماعي، لاسيما ان الدول الكبرى كانت تؤكد على مصالحها الخاصة على حساب مصلحة السلام في العالم وكثرت سياسة التدخل من جانب الطرفين. فقد تدخلت الولايات المتحدة في فيتنام والدومنيكان وبنما وهايتي وتدخل السوفيت في افغانستان فضلاً عن تورطهم في مشاكل كمبوديا وانغولا. ولم تتمكن الامم المتحدة من تهدئة الخلاف بين الشرق والغرب، فقد ساد النفوذ الامريكي في المرحلة الاولى مما ادى الى اصابة نشاط الامم المتحدة بالشلل في مجال تسوية المنازعات التي احتدمت بين الشرق والغرب حيث شل استخدام حق الفيتو مجلس الامن واعاقة عن اتخاذ القرارات فقد بلغ عدد المرات التي استعمل فيها الاتحاد السوفيتي ثم الاتحاد الروسي، حتى منتصف عام ١٩٩٥، حق النقض، ١١٦مرة، والولايات المتحدة ٧٠، وبريطانيا ٣٠ وفرنسا ١٨والصين ٣. ان الغاء هذا الحق ليس من الامور اليسيرة، لانه يتطلب تعديلاً للميثاق الذي لا يعدل الا بموافقة الخمسة الكبار، ولا يمكن لهؤلاء الكبار ان يوافقوا على التعديل ويتخلوا بسهولة عن هذا الحق اذا كانوا يرون فيه امتيازاً وحصانة ودرعاً[١].

وكانت الجمعية العامة مجردة من السلطات الحقيقية. ولما كانت هناك معارضة في قبول دول جديدة، فانه لم ينظم سوى تسع دول الى الدول الاصلية الواحدة والخمسين في الفترة ١٩٤٥ الى ١٩٥٥ فقد كان من الضروري لقبول دولة جديدة، حسبما تقضي الفقرة الثانية من المادة الرابعة، ان يصدر قرار بذلك من الجمعية بأغلبية ثلثي الاصوات، بناء على توصية

---

[١] د.محمد المجذوب، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٦.

من مجلس الامن، وكان من شأن حرب كوريا (١٩٥٠) مع غيرها من الاحداث، ان شغلت الامم المتحدة بنزاع تمت تسويته خارج نطاقها، وفي سبيل وضع اساس يستند اليه تدخل الامم المتحدة في هذا الشأن ظهر تفسير جديد للميثاق ادى في الواقع الى احلال الجمعية العامة محل مجلس الامن[١].

ويمتاز التطبيق العملي على نص الميثاق، بمزيد من الدقة ولكنه يختلف عنه كثيراً، اذ يلاحظ ان اللجوء الى الفصل السابع خلال فترة الحرب الباردة اصبح عسيراً للغاية. وقد حالت الخلافات التي ثارت منذ البداية بين العملاقين دون اعداد القوات المنصوص عليها في المادة (٤٣) كما حالت دون تنفيذ أي قرار بشأن وسائل القمع غير العسكرية الا في مسألة روديسيا[٢].

اما بشأن تشكيل لجنة من اركان الحرب يكون من مسؤوليتها الاشراف على القوات المسلحة الموضوعة تحت تصرف مجلس الامن. فقد عهد المجلس الى هذه اللجنة في ١٦شباط ١٩٤٦ بأن تبحث من وجهة النظر العسكرية احكام المادة (٤٣) من الميثاق. وان تعرض ابحاثها وتوصياتها على المجلس في الوقت المناسب.

وقدمت اللجنة تقريرها الى مجلس الامن في ٣٠أبريل/ نيسان ١٩٤٧ عن المبادئ العامة لتنظيم القوة العسكرية للامم المتحدة غير ان الدول الخمس الكبرى لم تتفق على الاسس العامة لتنظيم القوة ذلك للخلافات حول تشكيلها كما ذكرنا[٣].

---

[١] **بول روتية، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٢.**

[٢] **المصدر السابق، ص٣٣٣.**

[٣] **يحيى ابو بكر وكمال متولي "حقيقة السلام"، مكتبة الانجلو-المصرية، القاهرة، بلا تاريخ، ص٣٥٦.**

كما حددت المادة (٤٧) كيفية تشكيل اركان الحرب واختصاصها وما لها ان تنشئة من لجان فرعية واقليمية. وبالرغم من هذه النصوص فأن مجلس الامن لم يبرم حتى الان الاتفاقات المنصوص عليها في المادة (٤٣).

وبالرغم من تشكيل لجنة اركان الحرب عام ١٩٤٦ الا ان عدم ابرام هذه الاتفاقات والصراع بين الكتلتين جعلا اعمالها غير منتجة مما ادى الى تجميدها. كما انه لم يتم لحد الان تطبيق نظام تسليح الامم المتحدة وخروجاً من هذا المأزق تقرر في عام ١٩٥٠ العودة للنظام الذي كان متبعاً في عهد العصبة وهو التسلح الاختياري للامم المتحدة عن طريق الجمعية العامة اذ تم تشكيل قوات حفظ السلام[١].

لقد صدرت عن الامم المتحدة العديد من القرارات التي تتعلق بقضية فلسطين، لاسيما تلك القرارات التي تدين الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية وضم اسرائيل لمدينة القدس وقيامها بأنشاء الكثير من المستوطنات في الضفة الغربية وغزة، قرارات رفضت اسرائيل تنفيذها. الا ان الملفت للنظر هو عدم اتخاذ الامم المتحدة للاجراءات الرادعة التي تتخذ عادة بحق الدولة المعتدية. كما اخلت حكومة جنوب افريقيا بحقوق الانسان والحريات الاساسية واصرت على التفرقة ولم تستجب لنداءات الجمعية العامة لاعادة النظر في سياستها الا بعد زوال حكومة الاقلية البيضاء في عام ١٩٩٣.

وبعد قيام المتغيرات الدولية الجديدة وانهيار الاتحاد السوفيتي ودخول العالم حقبة جديدة اطلق عليها النظام الدولي الجديد، ازدادت اهمية الامم المتحدة وتحققت سياسة الاجماع في مجلس الامن وهي حالة نادرة لم تمر بها المنظمة من قبل وتجلى ذلك في القرارات التي صدرت عن المجلس اثر احتلال العراق للكويت في ٢آب ١٩٩٠ واستند المجلس في قراراته الى الفصل السابع من الميثاق. كما واجهت المنظمة ازمات اخرى في الصومال

---

[١] د.ابراهيم احمد شلبي "مصدر سبق ذكره، ص٣٢٥.

والبوسنة وقضية لوكربي مع ليبيا وهايتي واصدرت قرارات استندت الى الفصل السابع. وتحاول الامم المتحدة ان تكيف نفسها مع الظروف الجديدة الناجمة عن المتغيرات الجديدة واتباع اسلوب جديد في عمليات حفظ السلام. وكذلك انعقاد قمة مجلس الامن في ٣١ يناير ١٩٩٢ والتي سعت الى توسيع مفهوم السلام بسبب ظهور مصادر غير عسكرية للصراعات تشكل تهديداً للسلام وتتمثل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبيئية، ولكن مما يخشى عليه هو استغلال صلاحيات الفصل السابع في قضايا لا يتطلب حلها الالزام مما يؤثر على دور الامم المتحدة[١].

لقد اختلفت ممارسات مجلس الامن المتعلقة بالعقوبات اختلافاً كبيراً بعد انتهاء الحرب الباردة عنها في اثناء هذه الحرب، كما اختلفت الدوافع من وراء فرضها بحسب كل حالة وكذلك نطاق العقوبات. فمن حيث التواتر والتكرار اصبح مجلس الامن اكثر ميلاً الى اللجوء الى اسلوب فرض العقوبات، وعكست قرارات مجلس الامن منذ مطلع التسعينات تلك الحقيقة بشكل واضح جداً ويكفي ان نشير هنا الى ان مجلس الامن لم يلجأ الى فرض عقوبات خلال الخمس والاربعين سنة من انشاء الامم المتحدة الا في حالتين وهما حالتا روديسيا وجنوب افريقيا، لكنه لجأ الى هذه الاسلوب في حالات خمس للفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ وهي حالة العراق عام ١٩٩٠ وجمهوريات يوغسلافيا السابقة عام ١٩٩١ والصومال عام ١٩٩٢ وليبيا عام ١٩٩٢ وهايتي عام ١٩٩٣. وكذلك من حيث نوع العقوبات ونطاقها ودرجة احكامها. فقد تطور الحظر من مجالات الرياضة والتعاون العلمي والفني الى مجالات شديدة جداً كما هو الحال مع العراق حيث كان الحظر الذي فرض عليه اكثر انواع العقوبات شمولاً. فقد اشتملت هذه العقوبات على انواع

---

(١) **د.نبيل العربي "الامم المتحدة والنظام العالمي الجديد"، مصدر سبق ذكره، ص١٥١-١٥٣.**

المعاملات كلها وتم تجميد الارصدة العراقية بالخارج بل اشترطت قـرارات الحظر ان يتم توزيع الاغذية والادوية بمعرفة المنظمات الدولية المختصـة. وتوسع مجلس الامن في استخدام هذه السلطة بحيث كانت العقوبـات ضـد العراق شديدة من حيث الفعالية والتأثير بشكل ليس لـه مثيـل فـي تـاريخ المنظمة الدولية[1].

لقد تزايد نشاط مجلس الامن بعد فترة انتهاء الحرب الباردة بشـكل كبير، وتشير الاحصائيات الى انه خـلال الفتـرة (١٩٩٠-١٩٩٤) تبنـى المجلس (٣٤٣) قراراً والتي تعادل اكثر من نصف القرارات التـي تبناهـا خلال الخمس والاربعين سنة السابقة من عمل الامم المتحدة. وخـلال نفـس هذه الفترة تبنى مجلس الامن (٦٤) قراراً في السنة الواحدة في حـين كـان المجلس يتخذ حوالي (١٣) قراراً في السنة خـلال الفتـرة ١٩٤٦-١٩٨٩. وعند مقارنة نشاط مجلس الامن في اطار جلساته الرسمية للفتـرة ١٩٨٧-١٩٨٨ نجد انه عقد ٥٩و٥٥ جلسة على التوالي في حين بلغت عدد جلسـاته الرسمية للفترة ٩٩٣-١٩٩٤ ما يساوي ١٧١و١٦٠ جلسة علـى التـوالي. وبالنسبة للجلسات غير الرسمية فانها بلغت خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ مـا يساوي ٤٣و٦٢ جلسة على التوالي امام ٢٥٣و٢٧٣ جلسـة علـى التـوالي للفترة ٩٩٣-١٩٩٤[2].

لقد تغير عمل مجلس الامن وبشكل كبير جداً عما كان عليه خـلال فترة الحرب الباردة. ففي تلك الفترة كان الهدف الاساسي للمجتمـع الـدولي

---

**[1] د.حسن نافعة "دور الامم المتحدة في تحقيق السلم والامن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة" في "الامم المتحدة وضرورات الاصلاح بعد نصف قرن: وجهة نظر عربية" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص١٤٤-١٤٥.**

**[2] Estanisola Angel Zawels and others "Managing arms in peace processes: The issues" Disarmement and conflict project, UNIDIR, United Nations, New York, 1996, p.8-9.**

عندما يتخذ عملاً ازاء ازمة معينة هو ضمان او تحقيق الاستقرار. في حين تغير عمله خلال فترة ما بعد الحرب الباردة من ضمان الاستقرار في المسرح الدولي الى تحقيق الاستقرار في الاوضاع الداخلية للدول. لقد اخذ المجتمع الدولي يساهم في تحقيق الاستقرار في الاوضاع الداخلية للدول في خمسة وسائل[١].

١. تسهيل الحوار بين الاطراف المتصارعة
٢. منع تجدد القتال المسلح .
٣. تعزيز البنية التحتية
٤. تحسين الامن الداخلي
٥. تسهيل العمليات الانتخابية التي تؤدي الى الاستقرار الداخلي.

ومنذ اواخر التسعينات لم تعد حالة الاجماع في مجلس الامن تتحقق بشكل دائم كما كان سابقاً. فلم تعد الولايات المتحدة قادرة على تمرير جميع مشاريع قراراتها بشأن استخدام القوة طبقاً للفصل السابع كما هو الحال في حالة العراق، اذ لم توافق كل من روسيا والصين وفرنسا على توجيه ضربات جوية للعراق تلك التي قامت بها الولايات المتحدة وبريطانيا في ١٧كانون الثاني ١٩٩٨ بسبب ايقاف العراق تعاونه مع لجان التفتيش وكذلك رفض فرنسا وروسيا اصدار قرار من مجلس الامن يخول شن الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣. كما عارضت روسيا والصين استخدام القوة ضد يوغسلافيا في مجلس الامن مما دفع ذلك الولايات المتحدة الى تخويل حلف الاطلسي باستخدام القوة ضدها لرفضها تطبيق قرارات رامبوييه في فرنسا حول قضية كوسوفو وتم شن الغارات عليها ابتداءاً من ٢٤آذار ١٩٩٩.

---

[١] **Marcos Mendiburu and Sarah Meek "Managing Arms in peace processes: Haiti" Disaramement and Conflict project, UNIDIR, United Nations, New York, 199, p.xi**

# الفصل العاشر

# تسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية

## المبحث الاول

## الوسائل الدبلوماسية

اولاً: **المفاوضات:** ويقصد بها تبادل الرأي بين دولتين متنازعتين بقصد الوصول الى تسوية للنزاع القائم بينهما[1]. ويقوم بالمفاوضات عامة المبعوثين الدبلوماسيين للدول الاطراف عن طريق مبعوثين خصيصين او عن طريق وزراء الخارجية[2]. وتعد هذه الطريقة افضل الطرق لتسوية المنازعات الدولية واكثر شيوعاً وهي الطريقة المألوفة لعقد مختلف المعاهدات والاتفاقات الدولية. وتتميز بالمرونة والسرية التي تؤدي الى تضييق شقة الخلافات اذا كانت القوى السياسية المتنازعة متكافئة، ام اذا لم تكن متكافئة فقد يؤدي الى ضرر يصيب الدولة الضعيفة في حالة خضوعها لسلطة الدولة القوية[3]. ويكون تبادل الاراء شفاهاً او في مذكرات مكتوبة او بالطريقتين معاً. واذا كان النزاع مما يحتاج حله لتدخل فني كتعيين الحدود بين دولتين متجاورتين، الفت الدولتان لجنة فنية مختلطة من مندوبين عن كل منهما تتولى دراسة موضوع النزاع ووضع تقرير برايها فيه يسترشد المفاوضون

---

(1) د.علي صادق ابو هيف "القانون الدولي العام" ط١٠، منشأة العارف بالاسكندرية، ١٩٧٢، ص٧٣٠.

(2) المصدر السابق، ص٧٣٠.

(3) د.جابر ابراهيم الراوي "المنازعات الدولية" مطبعة السلام، بغداد، ١٩٧٨، ص٣١.

الاصليون[1]. ان كل المشاكل الدولية تعد محلاً للمفاوضات: كأنهاء بعض المنازعات وتخفيض او الحد من الاسلحة وانهاء الاستعمار والوصول الى توفيق للمصالح المتفاوضة. ويلاحظ انه اذا فشلت المفاوضات بين الاطراف المتنازعة فيستعان عادة بطرف ثالث[2]. وطالما تمتاز المفاوضات الدبلوماسية بالمرونة والكتمان فهي لذلك تصبح عملاً لتسوية مختلف انواع المنازعات واغلبها بأستثناء المنازعات العسيرة. الا ان فعالية المفاوضات الدبلوماسية تعتمد على توافر حد ادنى من تعادل القوى السياسية بين الطرفين المتفاوضين[3].

وبالرغم من ان المفاوضات تتميز بمحاسن كثيرة غير انها محدودة الفائدة لان نجاحها يتوقف على الروح التي تسود المفاوضات فاذا كانت الدول المفاوضة لا تتمتع بقوة سياسية متعادلة فأن الدول الكبرى تطغي على الدول الصغرى وتفرض عليها ارادتها[4]. وكما تجري المفاوضات بين دولتين مباشرة فيمكن ان تجري عن طريق مؤتمر يجمع الدول المتنازعة ودولاً اخرى غيرها وذلك اذا كان الفصل في النزاع يمس مصالح دول اخرى ليست اطرافاً في النزاع[5].

**ثانياً: المساعي الحميدة**

ويقصد بها قيام دولة بمحاولة التقريب بين دولتين متنازعتين، وحثهما على الدخول في مفاوضات لحل النزاع القائم بينهما، كل هذا دون ان

---

**(1) د.علي صادق ابو هيف، مصدر سبق ذكره، ص٧٣٠.**

**(2) د.مصطفى سلامة حسين "العلاقات الدولية"، دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية، ١٩٨٤، ص٢١٩-٢٢٠.**

**(3) د.عصام العطية "القانون الدولي العام" جامعة بغداد، كلية القانون، ط٤ ١٩٨٧، ص٤٢٩.**

**(4) د.سموحي فوق العادة "القانون الدولي العام"، دمشق ١٩٦٠، ص٦٧٨.**

**(5) د.جابر ابراهيم الراوي "المنازعات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص٣٢.**

تشترك الدولة مقدمة المساعي الحميدة في المفاوضات بأية وسيلة مباشرة[1]. ويرى بول روتية ان تعبير المساعي الحميدة يطلق على تدخل دولة ثالثة سواء طلب منها التدخل او باشرته من تلقاء نفسها بقصد المساعي في تسوية ما بين الاطراف المتنازعة دون ان تقترح مباشرة حلاً للخلاف[2].

وغالباً ما تطبق هذه الوسيلة عند اخفاق النزاع في التوصل الى اتفاق في المفاوضات القائمة بينهما من اجل حث الطرفين على مواصلة المفاوضات والتقريب بينهما من اجل تسوية الخلاف القائم بطريق ودي[3]. والدولة التي تقوم بايجاد الاجواء الملائمة للدخول في مفاوضات مباشرة لحل النزاع القائم بين دولتين لا تشترك في المفاوضات كما لا تقدم حلاً للنزاع تعد الطرف الذي يقوم بالمساعي الحميدة، مثال اللجنة التي كونها مجلس الامن الدولي سنة ١٩٤٧ من ثلاثة اعضاء لحل القضية الاندونيسية حيث توصلت الى عقد اتفاقية هدنة بين اندونيسيا وهولندا وعقد اتفاق بشأن المبادئ الاساسية التي تؤدي الى حل النزاع[4].

ان المساعي الحميدة تتوخى منع نشوب نزاع مسلح او انهاء حرب قائمة.

ومن المساعي الحميدة التي تتوخى منع نشوب نزاع مسلح مثل:

١. المساعي الحميدة التي بذلتها الارجنتين والبرازيل والولايات المتحدة لحل خلاف الحدود بين الاكوادور وبيرو والتي ادت الى تسوية في ٢٨كانون الثاني ١٩٤٣.

---

(١) د.محمد حافظ غانم "مبادئ القانون الدولي العام"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص٧٣٧.

(٢) بول روتية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٨.

(٣) د.علي صادق ابو هيف، مصدر سبق ذكره، ص٧٣١.

(٤) د.جابر ابراهيم الراوي "المنازعات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٣٢-٣٣.

٢. المساعي الحميدة للولايات المتحدة لتسوية النزاع بين فرنسا وتايلند في آب ١٩٤٦ حول منازعاتهما الاقليمية.

٣. المساعي الحميدة للولايات المتحدة لمنع الحرب بين روسيا وفلندا في تشرين الثاني ١٩٣٩[١].

٤. المساعي الحميدة التي بذلتها الحكومة الاردنية عن طريق وزير خارجيتها بين العراق وايران بشأن النزاع الذي قام بينهما نتيجة قيام الحكومة الايرانية بالغاء معاهدة الحدود العراقية-الايرانية المعقودة في ٤تموز ١٩٣٧ والتوتر الذي كان قائماً بينهما على الحدود[٢].

وكذلك تهدف المساعي الحميدة لايقاف حرب قائمة.

١. قبول هولندا واندونيسيا للمساعي الحميدة للولايات المتحدة لانهاء الحرب القائمة بينهما في آب ١٩٤٧[٣].

٢. المساعي الحميدة لمنظمة المؤتمر الاسلامي لايقاف الحرب القائمة بين العراق وايران في عام ١٩٨٠.

**ثالثاً: الوساطة**

يقصد بها سعي دولة لايجاد حل لنزاع قائم بين دولتين عن طريق اشتراكها مباشرة في مفاوضات تقوم بها الدولتان المتنازعتان للتقريب بين وجهات النظر[٤]. ويعرفها بيركوفيتش "انها عملية ادارة للصراع تتعلق بجهود الاطراف ذاتها لكنها تتميز منها، حيث تطلب الاطراف المتنازعة مساعدة او تقبل عرضاً بالعون من فرد او جماعة او من دولة او منظمة،

---

**(١) د.سموحي فوق العادة، مصدر سبق ذكره، ص٧٦٩.**

**(٢) د.جابر ابراهيم الراوي (المنازعات الدولية)، مصدر سبق ذكره، ص٣٢-٣٣.**

**(٣) د.سموحي فوق العادة، مصدر سبق ذكره، ص٧٦٩.**

**(٤) د.محمد حافظ غانم، مصدر سبق ذكره، ص٧٣٧-٧٣٨.**

لتغيير او لتأثير في مدركاتها او سلوكها، دون اللجوء الى قوة مادية او مناشدة سلطة القانون"[1]. والدولة التي تقوم بالوساطة انما تتدخل من تلقاء نفسها، او بناءاً على طلب اطراف النزاع، فبامكانها تقديم اقتراح باسمها شروطاً للحل لا تلزم الاطراف ولا تعتمد حتماً على اعتبارات قانونية[2].

والوساطة كوسيلة من وسائل حل المنازعات سلمياً تتقرر في قواعد القانون الدولي العام، فلا يكون الرجوع اليها الزامياً، وحتى في اتفاقات لاهاي لعام ١٨٩٩ و١٩٠٧ التي نضمت الوساطة وحثت الدول على اللجوء اليها فليس هناك الزام على الدول المتنازعة ان تطلب وساطة ثالثة كما لم يكن هناك أي الزام على الدول الاجنبية على النزاع ان تقدم وساطتها للدول المتنازعة، الا اذا وجد اتفاق خاص يجعل الالتجاء الى الوساطة واجباً على الدول المتعاقدة[3] وكون الوساطة اختيارية وتتجلى هذه الصفة كل الامور فهي تحكم:

أ. مبادرة الوسيط حيث لاشيء يلزمه بتقديم وساطته

ب. موقف الدولتين المتنازعتين اللتين تتمتعان بحرية كاملة في رفضها للوساطة

ج. حتى ان نتيجة الوساطة-خلافاً للتحكيم-ليست الزامية ولا تعرض على طرفي النزاع[4].

وقد ظهرت منذ اواسط القرن التاسع عشر في بعض المعاهدات محاولات لجعل اللجوء الى الوساطة اجبارياً (المادة ٨من معاهدة باريس في

---

(١) **د.نهلة ياسين حمدان "الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة" ترجمة سمير كرم مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص٢٢.**

(٢) **د.محمد حافظ غانم، مصدر سبق ذكره، ص٧٣٧-٧٣٨.**

(٣) **د.جابر ابراهيم الراوي "المنازعات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص٣٣.**

(٤) **شارل روسو "القانون الدولي العام" نقله الى العربية شكر الله خليفة وعبد المحسن سعد، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٨٦.**

٣٠مارس-آذار ١٨٥٦) وكانت الوساطات التي عرفت انئذ في الواقع، هي وساطات حرة (كوساطة ليون الثالث عشر بين اسبانيا والمانيا بشأن جزر كارولين عام ١٨٨٥ ووساطة فرنسا من اجل عقد الصلح بين اسبانيا والولايات المتحدة عام ١٨٩٨[١].

ان عدم كون الوساطة الزامية يرجع الى ان مهمة الدولة الوسيطة هي التوفيق بين المطالب المتضاربة لاطراف النزاع والتخفيف من حدة الجفاء الذي قد يكون بينهما وليس لما تفرضه الدولة التي تقوم بالوساطة اية صفة الزامية من قبل الدول المتنازعة، وكأن توسطها او تقديمها للخدمات الودية بناءاً على طلب هذه الدول او احداها او من تلقاء نفسه[٢]. وان رفض الوساطة لا يعد مخالفة للقانون الدولي وان كان الرفض يعد عملاً غير ودياً ومن امثلة الرفض، رفض هولندا وساطة الصين في النزاع بينها وبين اندونيسيا عام ١٩٤٧. ورفض الهند عام ١٩٥٠ وساطة استراليا لانهاء النزاع بينها وبين باكستان حول كشمير، ورفض المغرب وساطة مصر في النزاع القائم بينها وبين الجزائر حول الحدود عام ١٩٦٣[٣].

والفرق بين الوساطة والمساعي الحميدة يكمن في ان الدولة التي تقوم بالمساعي الحميدة تكتفي بالتقريب بين الدولتين المتنازعتين وحثهما على استئناف المفاوضة لحل النزاع دون ان تشترك هي في ذلك، بينما تشترك الدولة التي تقوم بالوساطة في المفاوضات وليس لما تعرضه الدولة الوسيطة

---

[١] بول روتية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٩.

[٢] د.علي صادق ابو هيف، مصدر سبق ذكره، ص٧٣٢.

[٣] د.عصام العطية، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٠-٤٣١.

اية صفة الزامية للدول المتنازعة ومهمة الدولة الوسيطة تنتهي عندما يتبين لها او عندما تقرر احدى الدول المتنازعة عدم قبول وساطتها[1].

والوساطة من حيث الشكل قد تكون فردية تقوم بها دولة واحدة او جماعية تقوم بها عدة دول او قد تقوم بها منظمة دولية. مثال الحالة الاولى وساطة فرنسا بعقد معاهدة صلح باريس بين الولايات المتحدة واسبانيا عام ١٨٩٨ ووساطة الولايات المتحدة الامريكية لعقد معاهدة بورتسموث بين روسيا واليابان عام ١٩٠٥ ووساطة الجزائر بين العراق وايران في ٦آذار ١٩٧٥ لتسوية الخلافات القائمة بينهما. ومثال على الحالة الثانية الوساطة التي قامت بها ست دول امريكية عام ١٩٣٥ بين بوليفيا والبرغواي بسبب النزاع على منطقة شاكو وادت الوساطة الى انهاء الحرب[2] وكذلك الوساطة الجماعية التي قامت بها دول مؤتمر كولومبو عام ١٩٦٢ لتسوية النزاع الهندي-الصيني على الحدود بينهما[3]. اما الحالة الثالثة فهي قيام منظمة الوحدة الافريقية بدور الوسيط في صراع الحدود الجزائرية-المغربية المتعلق بالصحراء الغربية، في الفترة من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٧٠[4]. وقد تكلف المنظمة الدولية ممثلاً عنها كوسيط دولي.

والوساطة يلجأ اليها اما لتدارك حرب مثل:

١. وساطة بريطانيا عام ١٨٦٧ بين فرنسا وبروسيا بصدد لوكمسبورغ.
٢. وساطة البابايون الثالث عشر بين المانيا واسبانيا في الخلاف المتعلق حول جزر كارولين عام ١٨٨٥.

---

(١) د.محمد المجذوب "القانون الدولي العام" منشورات الحلبي الجامعية بيروت، ٢٠٠٤، ص٦٨٣ وانظر كذلك مصطفى حسين سلامة "العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص٢٢٠.

(٢) د.جابر الراوي "المنازعات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

(٣) المصدر السابق، ص٣٤.

(٤) د.نهلة ياسين حمدان، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

او يلجأ اليها لانهاء حرب قائمة بين دولتين مثل:-

١. الوساطة الفرنسية لايقاف الحرب الاسبانية-الامريكية التي افضت الى معاهدة الصلح في باريس عام ١٩٩٨.
٢. وساطة الولايات المتحدة لوضع حد للحرب الروسية-اليابانية التي ادت الى عقد معاهدة الصلح في بورتسموث في عام ١٩٠٥.
٣. وساطة اليابان لانهاء الحرب الفرنسية-التايلندية في الهند-الصينية والتي افضت الى اتفاق طوكيو عام ١٩٤١[١].

وقد تطورت الوساطة في العصر الحاضر خارج نطاقها التقليدي وبنوع خاص لاختيار شخص كفء بدلاً من الدولة للقيام بهذه الوساطة، فقد تم تعين الكونت برنادوت من قبل مجلس الامن في فلسطين كوسيط دولي بين العرب واسرائيل والذي تم اغتياله في عام ١٩٤٨. وكذلك تعيين رالف بانش وسيطاً في فلسطين ووساطة البابا يوحنا بولس الثاني في الخلاف بين الارجنتين وشيلي حول قناة بيغل والتوصل الى الاتفاق في عام ١٩٧٩ في مونتفيدو[٢].

وبعد انتهاء الحرب الباردة ونتيجة لمواجهة المجتمع الدولي للعديد من الازمات الاقليمية نشطت الامم المتحدة للقيام بالوساطة بين مختلف اطراف النزاع، مثل وساطة الامين العام للامم المتحدة بين اطراف النزاع في افغانستان والتي قام بها الاخضر الابراهيمي في عام ١٩٩٩ وكذلك مبعوث الامم المتحدة في قضية الصحراء الغربية جيمس بيكر. ونشاط المنظمات الاقليمية في حل النزاعات بين الدول مثل وساطة منظمة الوحدة الافريقية لايقاف القتال بين اثيوبيا وارتيريا في شباط ١٩٩٩. وكذلك نجاح وساطة الرئيس المصري حسني مبارك في احتواء الازمة بين سوريا وتركيا

---

[١] **شارل روسو، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٨.**

[٢] **المصدر السابق، ص٢٨٨-٢٨٩.**

في تشرين الاول ١٩٩٨ عن طريق التوصل الى اتفاق ادنة. ولعبت الوساطة الفرنسية بين اليمن وارتيريا حول جزيرة حنيش في عام ١٩٩٦ دوراً في قبول الطرفين بحل النزاع عن طريق اللجوء الى التحكيم. وكذلك الوساطة الاثيوبية حول نفس النزاع والتي ادت الى قبول ارتيريا بحل الخلاف عن طريق التحكيم في كانون الاول ١٩٩٥ والذي افضى الى التوقيع على اتفاق المبادئ في باريس في ١آيار ١٩٩٦. وكذلك المنسق الامريكي للسلام في منطقة الشرق الاوسط دينس روس والمبعوث الاوربي للشرق الاوسط ميغيل موراتينوس.

**رابعاً: التحقيق**

وهي طريقة جديدة لتسوية المنازعات الدولية تتوخى تسوية القضايا عن طريق التحقيق في صحة الوقائع التي تثير النزاع[١]. فقد يحدث ان يكون اساس النزاع خلافاً حول وقائع معينة فاذا ما فصل في صحتها امكن بعد ذلك تسوية النزاع ودياً. وفي مثل هذه الحالة يحسن بالدولتين المتنازعتين ان تحيلا موضوع النزاع على التحقيق لايضاح حقيقة الوقائع المختلف عليها حتى تكون المناقشة فيما يتبع لحل النزاع مستندة الى اساس الوقائع الصحيحة الثابتة[٢].

ان هذه الطريقة لتسوية المنازعات الدولية هي من ابتكار مؤتمر لاهاي الاول ١٨٩٩. وجاءت بناءاً على المبادرة الروسية ووضعت هذه الطريقة في مؤتمر لاهاي الثاني ١٩٠٧ (المواد ٩ حتى ٣٦). وتقوم هذه الطريقة عند نشوب خلاف ما، على عرضه على لجنة تحقيق مهمتها الوحيدة سرد الوقائع دون ابداء الرأي في المسؤوليات بأي شكل من الاشكال. وبوجه

---

(١) د.سموحي فوق العادة، مصدر سبق ذكره، ص٧٧٤.

(٢) د.علي صادق ابو هيف، مصدر سبق ذكره، ص٧٣٧.

عام نستخلص المسؤوليات غالباً من التقرير الموضوعي الذي يسرد الوقائع، وتترك للدولتين المعنيتين حرية الاخذ به وتسوية الخلاف اما مباشرة او بواسطة التحكيم[1]. وتتخذ اللجنة قرارها بأغلبية الاراء وتحرر تقريراً يوقع عليه جمعٌ اعضائها ويتلى هذا التقرير في جلسة علنية بحضور ممثلي الطرفين المتنازعين، ثم تسلم لكل منهما نسخة منه ويقتصر هذا التقرير كما ذكرنا على سرد الوقائع المطلوب تحقيقها وبيان ما تبين للجنة بشأنها، وليس هذا التقرير صفة قرار التحكيم ولطرفي النزاع كامل الحرية في ان يرتب عليه الاثر الذي يريانه[2].

وقد استخدمت طريقة التحقيق لاول مرة في قضية دوكرنبك او صيادي هول الناشئة عن مهاجمة الاسطول الروسي خطأ قوارب الصيد الانجليزية في عام ١٩٠٤ والتي ظنها الاسطول الروسي مدمرات يابانية وعلى اثر لجنة التحقيق الدولية التي شكلت وضعت تقريراً في عام ١٩٠٥ دفعت على اثره روسيا تعويضاً لبريطانيا لاصلاح الاضرار الناشئة عن هذا الحادث. وعلى اثر هذا الحادث نظمت طريقة التحقيق في عام ١٩٠٧[3].

ويؤخذ على نظام التحقيق كما وضعته اتفاقية لاهاي مأخذان:

**الاول:** ان الرجوع اليه ليس الزامياً، وان امره متروك لارادة حكومات الدول المتنازعة ورغبتها في التفاهم ودياً بشأن النزاع القائم.

**الثاني:** ليس للجان التحقيق صفة دائمة تسمح بالالتجاء اليها وعلى الفور عند بدء النزاع او بتقديم خدماتها قبل استعماله[4].

---

(١) **شارل روسو، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٩.**

(٢) **د.علي صادق ابو هيف، مصدر سبق ذكره، ص٧٣٨.**

(٣) **شارل روسو، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٩.**

(٤) **د.علي صادق ابو هيف، مصدر سبق ذكره، ص٢٩١.**

واخذت بعض المعاهدات تؤكد على التعهد الصريح باللجوء الى التحقيق في ظروف تحددها اتفاقات تعقد لهذه الغاية واخذت الولايات المتحدة بناءاً على طلب وزير خارجيتها بريان، تعقد المعاهدات، اذ عقدت نحو ثلاثين معاهدة من هذا النوع اطلق عليها معاهدات بريان ١٩١٣-١٩١٥[١]. ولجأت اليه كذلك اثناء الحرب العالمية الاولى هولندا والمانيا على اثر غرق احدى السفن الهولندية نتيجة اصابتها بطوربيد ادعت هولندا انه من غواصة المانية واعترضت المانيا على ذلك، ثم اثبت التحقيق صحة هذا الادعاء فاضطرت المانيا الى تعويض هولندا عن المركب الغارق[٢].

وتطور التحقيق في ظل عصبة الامم عن الاسلوب السابق وكذلك الشأن بالنسبة للامم المتحدة منذ عام ١٩٤٦، وتختلف هذه الطريقة، بشكل ظاهر، عن الاسلوب التقليدي الذي وضعته اتفاقية لاهاي، ففي حين يعتبر الاسلوب التقليدي الذي اعتمدته اتفاقية ١٩٠٧ اسلوباً مستقلاً، وكافياً بحد ذاته، فأن اسلوب عصبة الامم والامم المتحدة يبدو اساساً لتسوية اشمل فهو وسيلة لتزويد الاجهزة الدولية بالوقائع الحقيقية. فاخذ يجري ايفاد اللجنة الى مكان الحادث واخيراً تقترح اللجنة حلولاً، ولا تكتفي بمجرد عرض الوقائع وقد استخدمت هذه الطريقة في المنازعات الآتية:

١. قضية جزر الاند ما بين السويد وفلندا في عام ١٩٢٠.
٢. قضية الموصل ما بين بريطانيا وتركيا في عام ١٩٢٤.
٣. قضية حادث الحدود ما بين اليونان وبلغاريا في عام ١٩٢٥.

وعن طريق الامم المتحدة تم اجراء عدة لجان تحقيق مثل:

١. عين مجلس الامن في ١٩كانون الاول ١٩٤٦ لجنة تحقيق مهمتها توضيح اسباب الاضطرابات القائمة في شمال اليونان.

---

(١) **شارل روسو، مصدر سبق ذكره، ص٢٩١.**

(٢) **د.علي صادق ابو هيف، مصدر سبق ذكره، ص٧٣٩.**

٢. احداث مجلس الامن في عام ١٩٤٧ لجنة خاصة مهمتها التحقيق في الحالة العامة في اليونان وفي ما يهدد استقلالها ووحدتها.

٣. في المجر احدثت الجمعية العامة في ١٥كانون الثاني ١٩٥٧ لجنة خاصة من خمسة اعضاء بشأن احداث تشرين الاول-تشرين الثاني ١٩٥٦[١].

**خامساً: التوفيق**

ويقصد به حل النزاع عن طريق احالته لهيئة محايدة تتولى تحديد الوقائع واقتراح التسوية الملائمة على اطراف النزاع، ويكون قرار هيئة التوفيق غير ملزم لاطراف النزاع وهذا ما يميزه عن قرار هيئة التحكيم[٢]. ان لجان التوفيق تشبه من حيث مهمتها هيئات التحكيم او القضاء، لكنها تختلف عنها من حيث صفة القرار الذي تتخذه، فقرار لجنة التوفيق ليست له اية صفة الزامية وللدول صاحبة الشأن ان تاخذ به او ترفضه، بينما يلزم قرار التحكيم او حكم القضاء او اطراف النزاع ويتعين عليهم تنفيذه في كل جزئياته[٣].

والتوفيق هي طريقة حديثة لتسوية المنازعات الدولية دخلت التعامل الدولي بعد عام ١٩١٩ بواسطة عدة معاهدات ثنائية او جماعية كالمعاهدة البلطيقية في ١٧كانون الثاني ١٩٢٥. والاتفاقية العامة للتوفيق المعقودة بين الدول الامريكية في ٥كانون الثاني ١٩٢٩ والميثاق العالم للتوفيق المعقود بين دول الحلف الصغير في ٢١مارس ١٩٢٩ ومعاهدة عدم الاعتداء والتوفيق المعقودة بين دول امريكا الجنوبية في ١٠تشرين الاول ١٩٣٢[٤].

---

(١) **شارل روسو، مصدر سبق ذكره، ص٢٩١-٢٩٢.**

(٢) **د.محمد حافظ غانم، مصدر سبق ذكره، ص٧٣٨.**

(٣) **د.علي صادق ابو هيف، مصدر سبق ذكره، ص٧٤١.**

(٤) **د.سموحي فوق العادة، مصدر سبق ذكره، ص٧٧٨.**

ومهمة لجان التوفيق هي دراسة المنازعات وتقديم تقرير عنها الى الطرفين يتضمن اقتراحات واضحة بغية اجراء التسوية، ومجال هذه اللجان اوسع من مجال لجان التحقيق السابقة، اذ ينحصر دورها في سرد الوقائع.

وليس لتقرير اللجنة أي صفة الزامية، ولا يفرض قانوناً، على طرفي النزاع، فمهمة اللجنة تكمن في السعي الى التوفيق بين طرفي النزاع. ان ميزة التوفيق الاساسية هي اختيارية بالنسبة للقرار الذي تتخذه اللجنة وتعد هذه الطريقة بمثابة تمهيد للتسوية التحكيمية او القضائية ذات الصفة الالزامية التي يلجأ اليها الطرفان حكماً بعد اخفاق محاولة التوفيق[1].

اذ ازدادت اجراءات التوفيق نحو التحكيم منذ عام ١٩٤٥ ووجد عدد من الفقهاء في هذا الامر عنصراً من عناصر الاخفاق المتعلق بالتوفيق خلال الحقبة الواقعة ما بين الحربين العالميتين. وقد احدثت مختلف معاهدات الصلح المعقودة خلال عام ١٩٤٧ (انظر المادة ١٣ من معاهدة الصلح مع ايطاليا) لجان التوفيق ما بين الدول التي كانت متحاربة بحيث يكون لقرارات هذه اللجان قوة القضية وهي الزامية لكلتا الدولتين المتنازعتين[2].

---

[1] شارل روسو، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٣-٢٩٤. وكذلك انظر د.علي صادق ابو هيف، مصدر سبق ذكره، ص٧٤١. وكذلك د.سموحي فوق العادة، مصدر سبق ذكره، ص٧٧٩.

[2] شارل روسو، مصدر سبق ذكره، ص٧٢٥.

## المبحث الثاني
## الوسائل القانونية

ويمكن مباشرة التسوية القانونية بواسطة وسيلتين:

**اولاً: التحكيم**

الفكرة الاساسية للتحكيم هي الفصل النهائي في المنازعات الدولية، بقرار ملزم يصدره المحكمون، اختارهم اطراف النزاع للحكم فيه وفقاً للقانون[1].

وقد ورد في المادة (٣٧) من اتفاقية لاهاي الثانية لعام ١٩٠٧ بأن التحكيم يرمي الى تسوية المنازعات الناشئة بين الدول بواسطة قضاة تختارهم على اساس الحق[2]. ويبين هذا التعريف انه ليس هناك فرق بين التحكيم والتسوية القضائية:

١. انهما اسلوبان لتسوية قانونية للمنازعات الدولية أي التسوية التي تتم على اساس احترام الحق.

٢. يكمن، حتى اشعار آخر، اساس التسوية التحكيمية، مثل التسوية القضائية، في رغبة الدول المتنازعة. ففي حين يحدد القضاء الداخلي الاسس التي يحق في ضوئها التقاضي، فأن التسوية التحكيمية او القضائية، في القانون الدولي، لا تتم، على خلاف ذلك، الا على اساس اتفاقي، بحصر المعنى، أي نزولاً على رغبة الاطراف المتنازعة. والفرق الوحيد بين التحكيم والتقاضي في القانون الدولي هو فرق شكلي ونظامي، ففي حين يتألف الجهاز التحكيمي على اساس اتفاقي بواسطة قضاة تختارهم الاطراف المتنازعة بموجب معاهدة ثنائية تعقدها الاطراف لتسوية نزاع معين دون سواه، وبعد

---

(١) **د.محمد حافظ غانم، مصدر سبق ذكره، ص٧٢٥.**

(٢) **شارل روسو، مصدر سبق ذكره، ص٣٠١.**

نشوء هذا النزاع فأن الجهاز القضائي الدولي معين سلفاً وهو مؤسس لا بواسطة الاطراف المتنازعة بنفسها بصورة مباشرة انما بموجب معاهدة متعددة الاطراف للنظر في عدد غير محدود من الزمن[1].

والتحكيم على ثلاثة انواع:

١. التحكيم بواسطة رئيس الدولة: ان هذا الاسلوب المعروف بالتحكيم الملكي او تحكيم القاضي الفرد، موروث عن التقاليد القديمة التي كانت تعتبر رئيس الدولة مصدر العدالة والسلطة السياسية واخذ هذا الاسلوب طابعين:

أ. في القرون الوسطى: كان الامبراطور والبابا في عهد الامبراطورية المقدسة الرومانية والجرمانية يتنازعون السلطة السياسية في اوربا لذلك كان من الطبيعي ان يسمى احدهما حكماً. وبذلك توطد التحكيم في المجتمع الدولي.

ب. في عهد الاصلاح الديني: زالت الطريقة السابقة في عهد الاصلاح الديني وما رافقته من انحلال الامبراطورية المقدسة وظهور الدول القومية الكبرى في القرن السادس عشر والتي وطدت دولة الامراء، وزالت من جراء ذلك سلطة البابا والامبراطور وانتقلت الى الامراء فاصبح كل منهم امبراطوراً في مملكته يمارس القضاء. وهذا الاسلوب من التحكيم ينطوي على عدة مساوئ:

١. ان هذا الحكم لا يتمتع بصفات العمل والاختصاص
٢. صعوبة تحقيق النزاهة.
٣. ان انهماك رئيس الدولة بمصالح دولته يحول دون اهتمامه برقي القانون فيهمل تدوين المبادئ العامة

---

[1] المصدر السابق، ص٣٠١.

كي لا يبقى مقيداً بها في المستقبل او يرفض تعليل قراراته كي لا يعرض نفسه لانتقاد الفقهاء فيسئ بذلك الى كرامة السلطة الملكية[١].

٢. التحكيم بواسطة لجنة مختلطة: نشأ في القرن الثامن عشر بتأثير العلاقات الانجليزية-الامريكية نوع خاص من التحكيم بواسطة لجنة مختلطة، مستمدة من التعامل الامريكي القاضي باللجوء الى لجان مختلطة لتسوية المنازعات التي تقع مع الدول الاجنبية بسبب المطالبات المالية او تخطيط الحدود واتخذ هذا النوع من التحكيم شكلين:

أ. اللجنة المختلطة الدبلوماسية: وتؤلف من عضوين فقط يمثل كل منهما احد الطرفين المتنازعين دون ان يكون معهما عضو ثالث مرجح، وقد طبق هذا الاسلوب لتسوية منازعات الحدود بين انجلترا والولايات المتحدة.

ب. اللجنة المختلطة التحكيمية: وتؤلف من ثلاثة او خمسة اعضاء (واحد او اثنان عن كل طرف يضاف اليهما عضو ثالث مرجح يختار من رعايا احد الطرفين) غير ان هذه اللجنة كانت تتوخى التوفيق اكثر من التحكيم ويعتبر عملها دبلوماسياً وقانونياً في آن واحد[٢].

وكان لمعاهدة جاي (Jay) المعقودة في ١٩تشرين الثاني/ نوفمبر ١٧٩٤ الفضل الاكبر في انماء هذا الاسلوب وادت خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٧٩٨و ١٨٠٤ الى احداث ثلاث لجان تمكنت من تسوية معظم المنازعات القائمة بين الولايات المتحدة وبريطانيا. وتعرض هذا الاسلوب من التحكيم الى الانتقادات، اذ ان القرارات الصادرة عن اللجان المختلطة كانت

---

[١] د.سموحي فوق العادة، مصدر سبق ذكره، ص٧٨٦.

[٢] المصدر السابق، ص٧٨٧.

اضعف من القرارات التي كان يصدرها رئيس الدولة، فضلاً عن الصعوبات التي رافقت انتخاب الحكم المرجح من رعايا احد الطرفين المتنازعين؛ اما محاسن هذا الاسلوب فهي بالغة الاهمية اذ ان القرارات كانت تصدر عن خبراء فنيين حريصين على تعليلها وتضمينها حيثيات واضحة، وان كان يشوبها احياناً قليل من الاسهاب[1].

٣. التحكيم بواسطة المحاكم: يتولى هذا النوع من التحكيم اشخاص مستقلون يتصفون بالكفاءة العلمية ويستمدون قراراتهم المعللة من نصوص قانونية وفق اجراءات معينة. وقد بلغ هذا الاسلوب ذروته في قضية الاباما (ALABAMA) بين انجلترا والولايات المتحدة حيث استعمل التحكيم لاول مرة بين دولتين كبيرتين تنفيذاً لمعاهدة واشنطن المؤرخة في ٨مارس آذار١٨٧١ وصدر الحكم بشأنها في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٨٧٢ من قبل محكمة تحكيمية مؤلفة من خمسة اعضاء[2].

محكمة التحكيم الدائمة: وقد اتسع نطاق التحكيم خلال القرن التاسع عشر متجهاً نحو النمط القضائي عام ١٨٩٩، ثم اعيد تشكيلها في اتفاقية لاهاي الثانية عام ١٩٠٧ لهذه المحكمة الثقل العادي المعروف للمحاكم فهي لا تتكون من عدد معين من القضاة يوجد باستمرار في مقر المحكمة للفصل فيما يعرض عليها من المنازعات وانما ينتخب قضاة المحكمة من كشف (اسماء القضاة) مودع في قلم الكتاب الملحق بالمحكمة كلما دعت الظروف

[1] المصدر السابق، ص٧٨٧.

[2] المصدر السابق، ص٧٨٨.

الى تكوينها. ويتم اختيار القضاة باتفاق الطرفين المتنازعين فاذا فشلا في الاتفاق تكونت المحكمة وفقاً لنظام خاص منصوص عليه في الاتفاقية[1].

وهذه المحكمة كما يقول شارل روسو "ليست محكمة وليست دائمة وهي اذا شئت محكمة عابرة ضمن ملاك دائم. وهذه المحكمة ليست في الواقع محكمة عدل. انها مجرد لائحة تتضمن اسماء اشخاص معينيين سلفاً من اجل ممارسة مهام قضائية"[2].

## التحكيم في الوقت الراهن

وفي عام ١٩٢٨ وقعت الدول الاعضاء في عصبة الامم ميثاق التحكيم العام، فاضافت بذلك الى مجهود مؤتمر لاهاي مجهودات اخرى واليوم تفضل بعض الدول ان تعقد فيما بينها اتفاقات عامة للتحكيم تميل اليها كل نزاع ينشأ بينها. اما ما يجوز عرضه على التحكيم فيشمل:

١. خلاف حول تفسير معاهدة.

٢. تطبيق قاعدة دولية

٣. نزاع حول تعيين الحدود بين دولتين او اكثر.

والنزاع يعرض على التحكيم بناءاً على اتفاق الاطراف المتنازعة وقد يتم قبل ذلك النزاع او بعده او اثنائه، وللدول كامل الحرية في اختيار الهيئة التحكيمية وتقيد هيئة التحكيم بالمسائل التي يطلب اليها الفصل فيها. واذا حدد الطرفان القواعد التي يفصل بمقتضاها في النزاع تقيدت الهيئة بها. وان لم يحدد شيئاً طبقت الهيئة القواعد الثابتة والمتعارف عليها في القانون الدولي العام. وهيئة التحكيم لا يحق لها ان تفصل في النزاع وفقاً للمبادئ القانونية العامة او لقواعد العدالة والقانون الطبيعي الا اذا جاز لها الطرفان

---

[1] **د.محمد حافظ غانم، مصدر سبق ذكره، ص٧٢٩.**

[2] **شارل روسو، مصدر سبق ذكره، ص٣١٤.**

ذلك[1]. ويكون للدول المتنازعة الحرية في تعيين القواعد التي يطبقها المحكمون، فلها ان تنص صراحة في اتفاق التحكيم كما هو الحال بالنسبة لمبادئ واشنطن الثلاثة في نزاع الالباما. كما من الممكن ان تكتفي الدول بالاحالة على مبادئ القانون الدولي العام. وفي حالة عدم وجود نص على القواعد الواجبة التطبيق يقوم المحكمون بتطبيق قواعد القانون الدولي. ان التحكيم هو اسلوب قضائي يقوم على حل المنازعات على اساس قواعد القانون، والمحكم لا يراعي اية اعتبارات لا تمت الى القانون بصلة وللدول التي تلجأ الى التحكيم حرية اختيار قواعد الاجراءات الواجب على المحكمين اتباعها عند النظر في النزاع. فأن اغفلت ذلك قام المحكمون انفسهم بتقرير قواعد الاجراءات التي سيقومون باتباعها. وحكم المحكمين ملزم لاطراف النزاع وهذا ما يعطيه الصفة القضائية، ويميزه عن اعمال الوساطة والتوفيق غير انه من الجائز الطعن في الحكم لنقص او خطأ جسيم او غش او اكراه واقع على الحكم[2].

لقد كان للتحكيم في الماضي طبيعة سياسية ويمكن حتى الآن ايضاً ان يتم التحكيم مع اعطاء المحكمين حرية التقرير اذا اعترفت لهم الدول المعنية بهذا الحق الطليق كما يمكن للدول المعنية ان تترك المحكمين ان يفصلوا في النزاع بروح الانصاف[3].

وفي القضايا التي تم التحكيم فيها قضية طابا بين مصر واسرائيل والتي احيلت الى التحكيم بناءاً على اتفاق الطرفين واعطي الحكم لصالح

---

[1] **د.محمد المجذوب "القانون الدولي العام"، مصدر سبق ذكره، ص٧٠٦-٧٠٧-٨.**

[2] **د.محمد حافظ غانم، مصدر سبق ذكره، ص٧٢٨.**

[3] **بول روتية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٠-١٩١.**

عودتها الى مصر في ٢٩سبتمبر/ آذار ١٩٨٨. واعيدت الى مصر في آذار ١٩٨٩[1].

وكذلك قيام اليمن وارتيريا في عام ١٩٩٧ باحالة خلافهما حول جزيرة حنيش في البحر الاحمر الى التحكيم الدولي وتم تشكيل لجنة خماسية اختارت اليمن قاضيين احدهما مصرياً والآخر امريكياً، فيما اختارت ارتيريا قاضيين احدهما امريكياً والاخر بريطانياً في حين اتفق الطرفان على تعيين قاضي خامس بريطاني لرئاستها وكانت نتيجة التحكيم هي عائدية جزيرة حنيش الى اليمن في ٩تشرين الاول-اكتوبر ١٩٩٨، وتنفيذاً لحكم المحكمة قامت ارتيريا بتسليم الجزيرة الجزيرة الى القوات اليمنية في ١تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨.

**ثانيا: القضاء الدولي**

تأسست محكمة العدل الدولية عام ١٩٤٥ لتحل محل محكمة العدل الدولية الدائمة التي تأسست بدورها ضمن نطاق عصبة الامم. وتعد محكمة العدل الدولية الاداة القضائية الرئيسية للامم المتحدة، وتقوم بعملها وفق نظامها الاساسي الذي الحق بميثاق الامم المتحدة وهو جزء لا يتجزأ منه. ويعتبر جميع اعضاء الامم المتحدة بحكم عضويتهم في المنظمة اطرافاً في النظام الاساسي للمحكمة.

وتتكون من قضاة مستقلين ينتخبون من بين الاشخاص ذوي الصفات العالية الحائزين في بلادهم على المؤهلات المطلوبة للتعيين في ارفع المناصب القضائية او من المشرعين المشهود لهم بالكفاءة في القانون الدولي. وان يكون تأليف المحكمة كفيلاً بتمثيل المدنيات الكبرى والنظم القانونية

---

[1] **د.عطية حسين افندي "الحدود الشرقية لمصر: حالة طابا" السياسة الدولية، العدد (١١٢) ابريل ١٩٩٣، ص٩٨-١٠٥.**

الرئيسية في العالم وتتألف من خمسة عشر قاضياً ومدة العضوية تسع سنوات يتم انتخابهم من قبل مجلس الامن والجمعية العامة في آن واحد[1].

### وظائف المحكمة

١. الاختصاص القضائي: تقضي الفقرة الاولى من المادة (٣٦) من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية بأن ولاية المحكمة تشمل جميع القضايا التي يعرضها الاطراف عليها، كما تشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق الامم المتحدة او المعاهدات والاتفاقات المعمول بها فكل خصومه تقوم بين الدول، ويتفق الاطراف على رفعها الى المحكمة للنظر والفصل فيها، تختص المحكمة للنظر فيها، مهما يكن نوعها او طابعها، فسواء اكانت الخصومة ذات طابع قانوني ام ذات طابع سياسي فأن المحكمة تختص بنظرها والفصل فيها ما دام ان اطرافها قد رفعوا امرها الى المحكمة[2].

وتقتصر ممارسة الاختصاص القضائي للمحكمة على المنازعات التي تنشب بين الدول فقط والتي هي وحدها لها الحق في ان تكون اطرافاً في الدعاوى التي ترفع للمحكمة. وهناك ثلاث مجموعات من الدول لها حق التقاضي حسبما ورد في الميثاق:

١. الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي بحكم عضويتها في المنظمة.

---

[1] المادة (٩٢و٩٤) من ميثاق الامم المتحدة وكذلك المواد (٢و٣) من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية.

[2] د.حامد سلطان، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧٢-١٠٧٣.

٢. الدول غير الاعضاء في الامم المتحدة الا انها تنظم الى النظام الاساسي للمحكمة بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناءاً على توجيه مجلس الامن (مادة ٩٣ فق٢) مثل سويسرا في ٢٨حزيران ١٩٤٨.

٣. الدول التي هي ليست اعضاء في الامم المتحدة او اعضاء في النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية وقد اشار الى هذه الطائفة نص الفقرة الثانية من المادة (٣٥) من النظام الاساسي للمحكمة[١].

ان ولاية محكمة العدل الدولية في الاصل هي ولاية اختيارية وهي بذلك تختلف عن ولايات جهات القضاء الداخلي. أي قائمة على رضا جميع المتنازعين بعرض امر الخلاف عليها للنظر والفصل فيها، فاذا فقد التراضي بينهم جميعاً استحال عرض النزاع على المحكمة وذلك وفقاً لحكم الفقرة الاولى من (المادة ٣٦) من النظام الاساسي للمحكمة[٢].

ويستند وجود الولاية الاختيارية للمحكمة بالنظر الى حقيقة ان القضاء الدولي لم يصل بعد الى الدرجة التي وصل اليها القضاء الوطني. اذ ان اعتبارات السيادة افشلت كل محاولة لجعل ولاية محكمة العدل الدولية الزامية[٣]، وان القبول الاختياري للولاية الجبرية من قبل اطراف النزاع معمول به في القانون التقليدي، وهو وجوب الرضا المسبق بولاية المحكمة، اذ لا يجوز للمحكمة ممارسة اختصاصها هذا الا اذا ثبت لها ان الدولة المدعي عليها قد سبق ان قبلت اختصاص المحكمة وان هذا القبول يعد لدى غالبية الشراح نقطة الضعف الاساسية في النظام القضائي الدولي باعتباره يقوم على الاختيار لا الاذعان بخلاف ما تقضي به طبيعة القضاء وفلسفته[٤].

---

(١) المصدر السابق، ص١٠٧١.

(٢) المصدر السابق، ص١٠٦٨-١٠٦٩.

(٣) د.مصطفى سلامة حسين "المنظمات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص١٤٢.

(٤) د.خليل الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٢.

وللمحكمة ايضاً ولاية جبرية ويقصد بها ان تنظر المحكمة في النزاع المرفوع اليها بشكل الزامي. وتقوم هذه الولاية على قبول الدول لها. وبالنسبة للدول التي تعلن قبولها لها والولاية الجبرية يقتصر امرها على المنازعات التي تقوم في شأن[1].

أ. تفسير معاهدة من المعاهدات

ب. اية مسألة من مسائل القانون الدولي.

ج. تحقيق واقعة من الوقائع التي اذا اثبتت كانت خرقاً لالتزام دولي.

د. نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولة مدى هذا التعويض.

ولا تكون الولاية جبرية الا في حالتين:-

أ. حالة وجود اتفاقيات بين الاطراف المتنازعة ينص فيها على عرض ما يتحمل ان ينشأ من المنازعات بين اطرافها بشأن التطبيق او التفسير على محكمة العدل الدولية.

ب. قبول الولاية الزامية لمحكمة العدل الدولية. وقد صدرت تصريحات من عدة دول تقر بقبولها للولاية الالزامية للمحكمة. والملاحظ ان الفقرة ٢ من المادة ٣٦) من النظام الاساسي للمحكمة بنصها على ان تقر الدولة صاحبة التصريح للمحكمة بولايتها في النظر في جميع المنازعات القانونية بينها وبين دولة تقبل نفس الالتزام. أي تعني الالتزام بالتسوية القضائية المعنية بصورة عامة. ويستنتج من صياغة هذه الفقرة ان الاثر الوحيد لقبول دولة ما نفس الالتزام هو تساوي الطرفين في

---

[1] **المادة (٣٦ فق٢) من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية.**

الاستعداد لتحمل نتيجة الحكم الصادر عن المحكمة اضافة الى تساويهما عند المثول امام المحكمة.

ان شرط المقابلة بالمثل هذا يعد مستلزماً من مستلزمات المحكمة، أي ان ولاية المحكمة لا تنعقد اساساً بدون قبول طرفي القضية نفس الالتزام، على هذا فأن المقابلة بالمثل نص دستوري من نظام المحكمة الاساسي[١].

وحينما تفصل المحكمة في المنازعات التي ترفع اليها وفقاً لاحكام القانون الدولي فانها تطبق في هذا الشان[٢]:

١. الاتفاقات الدولية العامة او الخاصة التي تقرر قواعد معترف بها من الدول المتنازعة.
٢. العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال.
٣. مبادئ القانون العامة التي اقرتها الامم المتحدة.
٤. احكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الامم ويعتبر هذا او ذاك مصدراً احتياطياً لقواعد القانون.
٥. يجوز للمحكمة ان تفصل في القضية وفقاً لمبادئ العدل والانصاف متى وافق اطراف الدعوى على ذلك.

اما حكم المحكمة فهو نهائي غير قابل للاستئناف، وعند النزاع في معناه او مدلوله تقوم المحكمة بتفسيره بناءاً على طلب أي من الخصوم (مادة ٦٠) من النظام الاساسي. على انه يمكن اعادة النظر في الحكم في حالة ظهور وقائع تؤثر بصفة حاسمة في الدعوى وكانت هذه الوقائع غير

---

**[١] د.صالح جواد الكاظم "ولاية محكمة العدل الدولية الجبرية ومواقف الدول النامية حيالها" مجلة المجمع العلمي العراقي-الجزء الاول-المجلد الثالث والثلاثون، كانون الثاني ١٩٨٢، ص٣٤٣.**

**[٢] المادة (٣٨) من النظام الاسّاسي لمحكمة العدل الدولية.**

معلومة، ولم يكن جهل الدول بها نتيجة اهمال منها، ويجب تقديم التماس اعادة النظر في مدة لا تزيد على ستة اشهر من تاريخ اكتشاف الوقائع المذكورة، كما لا يجوز تقديمه بعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ الحكم (مادة (٦))[١] وقد صدرت عن المحكمة احكام عديدة من اشهرها: قضية مضيق كورفو عام ١٩٤٩ وقضية حق اللجوء السياسي بين كولومبيا وبيرو ١٩٥٠-١٩٥١ وقضية شركة النفط الانجليزية-الايرانية عام ١٩٥٢ وقضية احتجاز الرهائن من اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي في السفارة الامريكية في طهران ١٩٧٩ و١٩٨٠ وقضية اعمال الولايات المتحدة، العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغو (١٩٨٤و١٩٨٦)[٢].

ومن القضايا التي عرضت على المحكمة النزاع بين ليبيا وتشاد حول منطقة اوزو في عام ١٩٩٠ حيث اتفقت حكومتا الدولتين على عرضه على المحكمة. وفي ٣شباط ١٩٩٤ اصدرت المحكمة قرارها القاضي بانسحاب ليبيا من شريط اوزو الحدودي المتنازع عليه بين الدولتين والذي تحتله ليبيا منذ عام ١٩٧٤ والزمت ليبيا باعادته الى تشاد[٣].

---

[١] د.علي صادق ابو هيف، مصدر سبق ذكره، ص٧٦٥.

[٢] د.محمد المجذوب "التنظيم الدولي"، مصدر سبق ذكره، ٢٩٢-٢٩٨.

[٣] احمد عبادة اوشي "منظمة الوحدة الافريقية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية" رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص١٢٨.

## ثانياً: الاختصاص الافتائي

تقضي المادة السادسة والتسعون من ميثاق الامم المتحدة بقيام محكمة العدل الدولية بتقديم الفتوى وذلك بطلب من:

١. الجمعية العامة

٢. مجلس الامن

٣. لسائر الفروع والوكالات المتخصصة المرتبطة بالامم المتحدة ممن يجوز ان تأذن لها الجمعية بطلب الافتاء[1].

أي ان المحكمة تقوم بتقديم الاراء الاستشارية وهي تماثل الوظيفة التي تقوم بها بعض الهيئات القانونية داخل الدولة في تقديم الرأي القانوني، وبمقتضى هذه الوظيفة تقوم المحكمة بابداء الرأي القانوني في شأن اية مشكلة قانونية تهتدي بارائها فيما ينشأ من مشكلات قانونية يتطلب من محكمة العدل الدولية باداء وظيفة الافتاء عندما يطلب اليها ذلك. ولا يخفى ان طلب الفتوى انما يراد بسبب تفرق الرأي في شأن مشكلة في موضوع الفتوى، مما يجعل الامر قريب الشبه بوجود النزاع في شأنها ولذلك فأن الاجراءات التي تتبعها محكمة العدل الدولية في خصوص الفتاوى تماثل الى حد كبير تلك الاجراءات التي تتبع عند عرض خصومه عليها[2]. وفي الواقع ان المحكمة ليست ملزمة باصدار اراء استشارية حينما يطلب منها ذلك بل لها رخصة الامتناع عن اصدار مثل هذه الاراء متى رأت ان طبيعتها القضائية تحتم ذلك. على ان المحكمة باعتبارها الجهاز القضائي الرئيسي للامم المتحدة تراعي دائماً عدم الامتناع عن اصدار مثل هذه الاراء لمساعدة المنظمات الدولية على القيام بوظائفها. اما الافراد العاديون فلا يجوز لهم التقدم مباشرة الى المحكمة لطلب رأي استشاري وكذلك لا يجوز للمنظمات الدولية طبقاً للنصوص الحالية للميثاق وللنظام الاساسي للمحكمة طلب رأي استشاري فلا

---

(١) المادة (٩٦) من ميثاق الامم المتحدة.

(٢) د.حامد سلطان، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧٤.

يجوز لمنظمة اقليمية كجامعة الدول العربية او الاتحاد الافريقي طلب فتوى من المحكمة. وكذلك لا يمكن للدول ايضاً طلب فتوى من المحكمة[1].

واوضحت المواد (٦٥-٦٨) من النظام الاساسي للمحكمة النظام القانوني لافتاء المحكمة. وان الاراء الاستشارية او الفتاوى ليست ملزمة مثل القرارات. وقد اعطت المحكمة عدداً من الفتاوى مثل قبول اعضاء جدد في الامم المتحدة ١٩٤٨، واختصاص الجمعية العامة بشأن قبول اعضاء جدد ١٩٥٠ والتعويض عن الاضرار الناجمة عن خدمة الامم المتحدة ١٩٤٩، وكذلك التفسير الاول والثاني لمعاهدة الصلح المعقودة عام ١٩٤٨ بين الحلفاء من جهة وبين بلغاريا والمجر ورومانيا عام ١٩٥٠ من جهة اخرى والفتوى حول تحديد النظام القانوني الذي يخضع له اقليم ناميبيا عام ١٩٧١ والفتوى حول وضع الصحراء الغربية عام ١٩٧٥ والفتوى حول وجوب اللجوء الى التحكيم لحل الخلاف المتعلق بمقر الامم المتحدة عام ١٩٨٨[2].

وفي ٩تموز-يوليو ٢٠٠٤ اصدرت المحكمة فتوى بناء على طلب الجمعية العامة للامم المتحدة بعدم شرعية الجدار العازل الذي بنته اسرائيل واعتبرته غير قانوني وطالبت بازالته وتعويض المتضررين منه وطالبت بايقافه وتفكيكه[3].

---

**[1] د.احمد ابو الوفا محمد "الوسيط في قانون المنظمات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٥١٢-٥١٣.**

**[2] د.سموحي فوق العادة، مصدر سبق ذكره، ص٨٠٦-٨١٩ وانظر كذلك د.محمد المجذوب "التنظيم الدولي"، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٨-٣٠٠.**

**[3] وثيقة الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول الجدار العازل" مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد ١١٦ خريف ٢٠٠٤ ص١٦٢-٢١٦.**

## المبحث الثالث
## الوسائل السياسية

**اولا: التسويات السياسية في ظل عصبة الامم**

نص عهد عصبة الامم في المواد "١٢- ١٥" على وجود حل لكل المنازعات الناشئة بين الدول الاعضاء في العصبة بصورة سلمية وفرضت المادة ١٢ منه على جميع دول الاعضاء الخيار بين احدى الطريقتين اذ نصت هذه المادة على وجوب اخضاع الخلافات بين الدول الاعضاء:

أ. اما الى طريقة التحكيم والتسوية القضائية الى محكمة تحكيم أي محكمة التحكيم الدائمة او محكمة العدل الدولية الدائمة حسب رغبة الطرفين وتبعاً للشروط المبينة في المواد"١٣ او ١٤".

ب. او عرض الخلافات على مجلس العصبة لاجراء التحقيق وتقديم التوصية وفقاً للشروط وكان يقوم بمهمة الوسيط محاولاً حمل الطرفين على التفاهم المباشر او الوصول الى تسوية واعداد تقرير يعرض على التصديق فاذا نال الاجماع باستثناء صوت الطرفين اكتسب صفة القانون واصبح ملزماً للدول المتنازعة اما اذا حصل على الاغلبية فقط فلا يكتسب اية صفة ملزمة[١].

**ومن خصائص هذا الاسلوب:**

أ- حرية الاطراف المتنازعة فاعضاء العصبة ليسوا ملزمين بعرض النزاع على المجلس او الجمعية العامة، بل يمكنهم اختيار احدى الطرق السلمية للوساطة والتحكيم والتسوية السياسية او القضائية.

---

**[١] شارل روسو، مصدر سبق ذكره ص٢٩٦- ٢٩٧.**

ب- عرض النزاع على المجلس: انه يحق لكل من الطرفين المتنازعين عرض النزاع على المجلس مباشرة كما يحق لاعضاء عصبة الامم لفت نظر المجلس الى القضايا التي تهدد السلم العالمي[١].

**مساوئ هذا الاسلوب امران:**

١- ضعف المادة ١٥ من العهد اذ ان توصية المجلس لا تصبح نافذة الزامياً حيال الطرفين المتنازعين الا اذ اقرت بالاجماع اما الدولة التي تتجاوز هذه التوصية فتفصل من عضوية العصبة وتتعرض عند الاقتضاء للعقوبات كتلك العقوبات التي فرضت من قبل العصبة على ايطاليا بسبب نزاعها مع الحبشة وخلافاً لذلك فاذا لم تنل التوصية سوى غالبية الاصوات فانها تبقى غير الزامية.

٢- تكمن الثغرة الثانية في المادة ١٥ فق ٨ التي استثنت التسوية الاجبارية للمنازعات التي يعتبرها القانون الدولي من صميم اختصاصات الدولة التي لا تخضع بالتالي لاي تسوية يوصي بها المجلس[٢]. ان الصفة السياسية لهذا الاسلوب في التسويات تتمثل بتاليف المجلس، والاجراءات المتبعة، وطرق العمل التي يعتمدها وطبيعة المنازعات المحالة اليه والقرارات التي يتخذها[٣].

**ثانياً: التسويات السياسية في ظل الامم المتحدة**

ليس من وظائف مجلس الامن ان يعني بامر كل نزاع يقع بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة او بين دول من اعضاء هذه الهيئة ودول

---

[١] د. سموصي فوق العادة ، مصدر سبق ذكره، ص٧٨١.

[٢] المصدر السابق، ص٧٨٢، وكذلك شارل روسو، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩٧.

[٣] شارل روسو، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٨.

خارجية عنها. بل ان وظيفة المجلس في حسم المنازعات الدولية بالوسائل السلمية لا تتناول الا المنازعات او المواقف الدولية التي يكون من شأن استمرارها، تعريض حفظ السلم والامن الدولي للخطر. وهذا لا يعني ان منظمة الامم المتحدة لا تعني بمعالجة المنازعات الدولية التي تعرض الهيئة للخطر[1].

ان تسوية المنازعات الدولية بموجب ميثاق الامم المتحدة يجري بموجب الفصل السادس. وطبقاً للمادة (٣٣) من الميثاق التي نصت على وجوب اللجوء الزامياً الى طريقة الحل السلمي. وهنا نجد ايضاً ان الحرية كما في نظام عصبة الامم، متروكة للدول الاعضاء في ما يتعلق بأختيار طريقة الحل الملائم، من مفاوضات مباشرة، وتحقيق ووساطة وتوفيق، وتسوية قضائية، اللجوء الى منظمات اقليمية ...الخ ويحق لمجلس الامن التدخل في حال قيام نزاع او وضع يهدد استقرار الامن[2]:

أ. اما من تلقاء نفسه المادة (٣٤)

ب. او بناءاً على طلب احد اعضاء الامم المتحدة (المادة ٣٥).

ج. او بناءاً على مسعى الامين العام للمنظمة (المادة ٩٩)

وتأخذ سلطات المجلس في حل المنازعات بأن يدعو مجلس الامن اولاً اطراف النزاع التماس حله بالوسائل المذكورة في المادة (٣٣) فاذا اخفقت الدول المتنازعة في حل النزاع بالوسائل المذكورة وجب عليها ان تعرض الامر على مجلس الامن. وللمجلس ان يوصي بما يراه ملائماً من شروط لحل النزاع (المادة ٣٧) على انه يجوز للمتنازعين ان يتفقوا على عرض نزاعهم مباشرة على مجلس الامن، وفي هذه الحالة يقدم المجلس اليهم توصياته لحل النزاع سلمياً (المادة ٣٨) وعلى مجلس الامن وهو يقدم

---

[1] **د.حامد سلطان، مصدر سبق ذكره، ص٩٩٤.**

[2] **شارل روسو، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٨.**

توصياته في أي نزاع انْ يراعي ما اتخذه المتنازعون من اجراءات سابقة لحل النزاع. وان المنازعات القانونية يجب ان يقوم اطرافها بعرضها على محكمة العدل الدولية وفقاً لاحكام النظام الاساسي لهذه المحكمة (المادة ٣٦)[١].

ان ممارسة دور التسوية في مجلس الامن يقضي المرور بمرحلتين اساسيتين:

**المرحلة الاولى:** وتتمثل في النظر في موضوع النزاع او الموقف لمعرفة ما اذا كان من شأن استمراره تهديد السلم والامن الدوليين.

**المرحلة الثانية:** وتتعلق بفحص النزاع او الموقف وتستدعي قيام المجلس بانشاء لجان. وهي التي تظهر في العمل تحت اسم (لجان التحقيق) و(لجان التوفيق) وسلطة مجلس الامن في انشاء هذه اللجان تستند اساساً على المادة (٣٤) من الميثاق التي تقرر حق المجلس في التحقيق في أي موقف او نزاع يمكن ان يؤدي استمراره الى احتكاك دولي او الى نزاع. وفي الواقع ان كان ما يصدر عن المجلس طبقاً لاحكام الفصل السادس من الميثاق يأخذ صورة توصيات حتى ولو صدرت تحت اسم آخر مثل: طلب او دعوة او لفت نظر او تصريح. واذا كانت التوصيات غير ملزمة قانونياً الا ان لها قوة الزام ادبي لا يستهان بها على اساس انها تمثل رأي الجماعة الدولية[٢].

ان التوصيات الصادرة في شأن حل المنازعات حلاً سلمياً يمكن ان تنقسم الى الصور الثلاث الآتية:

---

(١) د.علي صادق ابو هيف، مصدر سبق ذكره، ص٧٣٤-٧٣٥.

(٢) د.ابراهيم شلبي، مصدر سبق ذكره، ص٣١٧.

**اولاً:** وتمثلها التوصية التي تصدر عن المجلس دون تحديد طريقة معينة من طرق حل المنازعات بحيث تكون هناك حرية في اختيار حل المنازعات التي تناسب الاطراف المعنية. وهنا تكون التوصية بمثابة دعوة لاطراف المجلس لتسوية ما بينهم من منازعات بالصورة السلمية وتظهر هذه الصورة من التسوية في المادة (٣٣ فق٢).

**ثانياً:** التوصية التي تتضمن طريقة معينة لحل النزاع، وقد تضمنت المادة (٣٦) الاحكام الخاصة بهذه الصورة.

**ثالثاً:** تمثلها التوصية التي تتضمن شروطاً لحل النزاع. والواقع ان من يضع شروط حل النزاع ينصب من نفسه حكماً بين اطراف النزاع اذ يمارس المجلس نوعاً من الاختصاص شبه قضائي[١].

**ثالثاً: تسوية المنازعات عن طريق المنظمات الاقليمية**

لقد اشار ميثاق الامم المتحدة باللجوء الى المنظمات الاقليمية لتسوية المنازعات الدولية، فاكدت المادة (٣٣) "على اطراف أي نزاع من شأن استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدوليين للخطر ان يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق...الخ او ان يلجاؤا الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التي يقع اختيارها"، كما اكدت الفقرة الاولى من المادة (٥٢) على معالجة من الامور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدولي عن طريق اللجوء الى العمل الاقليمي. كما اكدت الفقرة الثانية من نفس المادة على وجوب اللجوء الى التنظيمات الاقليمية قبل عرض أي نزاع نهائياً على مجلس الامن، وكذلك اكدت الفقرة الثانية من نفس المادة على ان مجلس الامن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية

---

[١] **المصدر السابق، ص٣١٨-٣١٩.**

بواسطة المنظمات الاقليمية او بواسطة تلك الوكالات الاقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الامر او بالاحالة عليها من جانب مجلس الامن. فلو تصورنا وقوع نزاع بين دول الجامعة العربية فأن مجلس الامن يشجع على ان يتم حل الخلاف من قبل جامعة الدول العربية قبل عرضها على مجلس الامن. وفي الحقيقة ان ما يشجع على تطور العمل الاقليمي في اطار المنظمات الاقليمية هو وجود روابط متعلقة بالاصل او اللغة او الدين او الافكار والمعتقدات او الماضي التاريخي الواحد او الحاضر او المستقبل المشترك. ونظراً لان هذه الروابط من شأنها تقوية العلاقات فانها تخلق تواصلاً عند الانخراط في التنظيمات الاقليمية. وعليه فانه لا يمكن انكار اهمية الروابط الاقليمية التي توجد بين هذه الدول، وفي الحقيقة فانه بالامكان حل المشكلات العالمية عن طريق المنظمات الاقليمية ويرجع ذلك الى قدرة المنظمة الاقليمية في التعبير عن حاجات الدول المنظمة اليها بشكل افضل من المنظمة العالمية. والواقع ان المنظمات الاقليمية لها فائدة كبيرة في معظم الاحيان وبالنسبة للمسائل التي تستطيع حلها وهو ما يخفف من مهام التنظيم العالمي ايضاً ويعاون المنظمات الدولية على اداء وظيفتها نحو افضل[١].

وقد تضمن ميثاق جامعة الدول العربية في المادة الخامسة نصاً حول عدم جواز اللجوء الى القوة لحل المنازعات العربية ولمجلس الجامعة ان يتدخل لحل المنازعات بين الدول العربية ويتخذ ذلك صورتين اساسيتين، وتتمثل اولهما في ما تسمية بالتدخل اللاحق. ويكون في حالة نشوب خلاف بين دولتين او اكثر من دول الجامعة لا يتعلق باستقلال الدولة او سيادتها او سلامة اراضيها فعندئذ يلجأ المتنازعون الى مجلس الجامعة لفصل هذا الخلاف ويعد قراره نافذاً وملزماً وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي يقع بينها الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته. وثانيهما يطلق عليها

---

[١] المصدر السابق، ص٥١٥.

اسم التدخل السابق او الوقائي وتتمثل في وساطة المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة ودولة اخرى من دول الجامعة او غيرها للتوفيق بينها. وكذلك يقوم المجلس باجراء التحكيم ايضاً وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط باغلبية الاراء[١].

والوساطة يقصد بها سعي مجلس الجامعة لايجاد حل للنزاع القائم وذلك بالعمل على تقريب وجهات النظر، وتكون سلطة المجلس اجبارية في المنازعات الخطيرة التي يخشى منها وقوع حرب بين الدول اطراف النزاع، وقرارات المجلس في هذا الصدد تصدر باغلبية الاراء دون ان يدخل في هذه الاغلبية اصوات الدول المتنازعة. ومع ذلك يجوز للدول المتنازعة ان ترفض الحل الذي قرره المجلس حيث ان حلول الوساطة لا تكون ملزمة مثل حلول التحكيم. والتحكيم المنصوص عليه في المادة الخامسة من ميثاق الجامعة العربية هو التحكيم الاختياري وليس الاجباري حيث لا يتم الالتجاء الى هذا النوع الاخير من التحكيم الا بموافقة مسبقة من اطرافه كما يشترط الا يكون موضوع التحكيم متعلقاً باستقلال او سيادة او سلامة اراضي الدولة[٢].

---

**[١] د.احمد ابو الوفا محمد، مصدر سبق ذكره، ص٦٢٨-٦٢٩.**

**[٢] د.ابراهيم شلبي، مصدر سبق ذكره، ص٥٤٦-٥٤٧.**

# الفصل الحادي العاشر

## التعاون والتكامل الدولي

ان البحث عن السلام هو هدف لازم المجتمع الدولي منذ زمن طويل. فتعاقب حربين عالميتين خلال ربع قرن وما ترتب عليهما من دمار وظهور العالم النامي وتنامي خطى الثورة التكنولوجية زاد من كثافة الاتصالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وفي الوقت نفسه تعاظمت ظاهرة تدويل الانتاج وآثارها وظهرت دعوى عالمية من اجل تنمية التعاون بين الدول ولاسيما بين العالم الصناعي والعالم النامي من اجل تجاوز الصعاب التي يعاني منها المجتمع الدولي. كما ظهرت دعاوى تتجاوز قضايا التعاون واخذت تدفع باتجاه تحول المجتمع نحو الاندماج في كيان واحد.

## المبحث الاول

## معنى التعاون والتكامل

**اولاً: معنى التعاون الدولي:**

التعاون هو الاطروحة المعاكسة للصراع. انه شيء اكبر من التشاور واقل من التكامل ويعرفه كونيدك بأنه "نمط من العلاقات الدولية ينطوي على تطبيق سياسة تتبع خلال فترة محددة من الزمن وموجهة لجعل العلاقات الدولية اكثر ودية، بفضل وجود آليات دائمة، في مجال معين او عدة مجالات، بدون الانتقاص من استقلال الوحدات المعنية"(١) انه مفهوم واسع ينطوي على عدة معان، اذ يشمل الجوانب العسكرية والاقتصادية والثقافية.

ففي الجانب العسكري يظهر التعاون في اطار الاحلاف التي هي "تعبير يطلق اجمالاً على تنظيم او التزام عدد من الدول باتخاذ تصرفات تعاونية معينة ضد دولة او دول اخرى في ظروف معينة. وقد يأخذ التعاون غير المنظم باتفاقية بين دولتين او اكثر شكلاً يعرف بالانحياز حيث تعتمد الدولة الصغيرة في معظم حاجاتها الاقتصادية او العسكرية على دولة كبرى او تتلقى منها توجيهات سياسية مباشرة او غير مباشرة تكون في حالة انحياز لها اكثر من كونها متحالفة معها"(٢). او قد توقع دولة معينة تحالفاً عسكرياً مع دولة كبرى او مع دول عديدة. والمثال على ذلك المعاهدات الثنائية والجماعية التي توقع بين دول عديدة لضمان الامن. مثل معاهدة الامن المتبادل بين الولايات المتحدة واليابان عام ١٩٥١ ومعاهدة حلف شمال الاطلسي عام ١٩٤٩.

---

(١)

(٢) **د.محمد عزيز شكري "الاحلاف والتكتلات الدولية" الكويت، دار المعرفة ١٩٧٨، ص٦.**

وكذلك يأخذ التعاون الاقتصادي بعداً اكبر في العلاقات الدولية. فالتشابك بين اقتصادات البلدان الرأسمالية كان عاملاً في تحرير التجارة الدولية الامر الذي ادى الى تخفيض في القيود على التدفقات السلعية. وقد ادى ذلك الى تخفيض الرسوم الجمركية بين البلدان الصناعية من ٤٠% في المتوسط الى اقل من ١٠%. وكان للتطور التكنولوجي السريع دور كبير في نشوء سوق عالمية وظهور عدد ضخم متنوع من السلع الجديدة التي اصبحت تمثل نسبة عالية من التجارة الدولية. وفي الوقت نفسه شهدت تلك الفترة تغييرات عميقة في العلاقة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية وفي العلاقة بين البلدان الصناعية بعضها ببعض. واقترن ذلك بظهور انماط جديدة لتقسيم العمل الدولي[1].

وبدون شك ساهمت التدفقات المالية الدولية ونمو الاسواق المالية النقدية في تحرير واسع النطاق للانتقالات الرأسمالية. فقد ازالت البلدان الصناعية الرئيسية قيود الرقابة على الصرف كما فتحت اسواقها للاقتراض الاجنبي. وفي الوقت نفسه استحدثت ادوات جديدة لتسهيل عملية الاقتراض واشباع الحاجات المتباينة للمقرضين والمقترضين. وقد ساهمت هذه التطورات في ظهور واستفحال مشكلة المديونية الدولية، وهي تعكس بصورة واضحة الاعتماد المتبادل بين البلدان الدائنة والمدينة. فالبلدان المدينة لا تستطيع الوفاء بديونها دون تخفيض الحواجز الجمركية في البلدان الدائنة وتحسين معدلات النمو فيها وهذه بدورها تعتمد على اسواق البلدان المدينة لتصريف نسبة هامة من ناتج عدد كبير من الصناعات[2].

---

**(١) سعيد النجار "الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالاشارة الى الواقع العربي" في كتاب "الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي. مقاربات نظرية" بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠، ص٤٥.**

**(٢) المصدر السابق، ص٤٥.**

وكذلك شمل التعاون العلاقات الثقافية الدولية، لاسيما، بعد الحرب العالمية الثانية. فقد ازدهرت المؤسسات التربوية والثقافية ازدهاراً حقيقياً وجعلت مهمتها ان تعمل على تأليف الثقافات القومية والتقارب الثقافي الدولي. واخذت الدول تعمل على تنمية العلاقات الثقافية على عاتقها، كل واحدة على طريقتها. ولم يبق بلد كبير الا وحرص على ان تكون له علاقات ثقافية في الخارج. ان الرغبة في اقامة السلام في العالم يسهله التفاهم الدولي والتطور العلمي والتقدم غير العادي لطرق ووسائل المواصلات جعلت الشعوب تشعر بعاطفة ارتباطها اللصيق.

وظهرت تبعاً لذلك الحاجة الى تعاون دولي على الصعيد الفكري وظهرت الرغبة الى معرفة الثقافات وطرق الحياة في بلدان اخرى فضلاً عن المساعي في الحصول على المساعدة على الصعيد التربوي والعلمي. فساهمت الدول، ولاسيما المتقدمة منها، في نقل معارفها وتجاربها الى الدول الاخرى مما نجم عن ذلك بروز ظاهرة التعاون الثقافي الدولي[١].

لقد صار واضحاً ان المخاطر التي تهدد العالم لا يمكن قصرها على الجوانب العسكرية. فهناك الفقر وعدم الاستقرار السياسي والتدهور البيئي، وهي المخاطر التي تعرض تكوين شراكة عالمية متكافئة بين جميع اطراف العملية التنموية بحيث تبدأ هذه الشراكة داخل الدول المتلقية بين الحكومة والقطاع الخاص وكل من له تأثير في عملية التنمية. كذلك اخذ الاهتمام بوضع الاطر المؤسسية لنظام عالمي يقوم على مبادئ التنمية المستديمة يأخذ ابعاداً جديدة. بموجبه تكون معونات التنمية موجهة لتمويل السياسات المتفقة مع مبادئ التنمية المستديمة يتفق مع مخرجات العملية السياسية في الدولة

---

[١] **لويس دوللو "العلاقات الثقافية الدولية" ترجمة بهيج شعبان ومراجعة هنري زغيب، بيروت، دار منشورات عويدات، ١٩٧٤، ص١٧-١٨.**

المتلقية بدلاً من الدخول في مفاوضات يسودها الشك نظراً لاختلال موازين القوى بين الطرفين[1].

ان من فوائد التعاون الدولي هو العمل على التقليل من الصراعات بين الدول. فالدول تتردد في دخول صراعات، خوفاً من تجميد ارصدتها الخارجية او توقف معاملاتها الاقتصادية الخارجية. وكلما زاد حجم استثمار الدول في دولة اخرى وازداد حجم تجارتها معها، اصبحت اكثر اعتماداً على الاستقرار السياسي والاقتصادي في تلك الدولة. ولاشك ان احد القيود الكبرى التي تحد من رغبة منظمة الاوبك في زيادة اسعار النفط هو وجود ارصدة دولارية طائلة لتلك الدول في الدول الغربية واهمها الولايات المتحدة. فدول منظمة الاوبك تخشى ان تضعف زيادة اسعار البترول من اقتصاديات وقيمة عملة الدول التي تستثمر فيها ارصدتها، مما يؤدي الى فقدان دول المنظمة ذاتها-وغيرها من المستثمرين المحليين والاجانب-جزءاً كبيراً من قيمة تلك الارصدة. كذلك فأن الشركات التي لها استثمارات اجنبية ضخمة تعمل على ضبط السلوك الصراعي للدولة الام تجاه الدولة المستقبلة للاستثمارات خشية ان يؤدي انفلات سلوك الدولة الام الصراعي الى تأميم استثمارات تلك الشركات او سحب الامتيازات الخاصة الممنوحة لها في الدولة المستقبلة للاستثمارات[2].

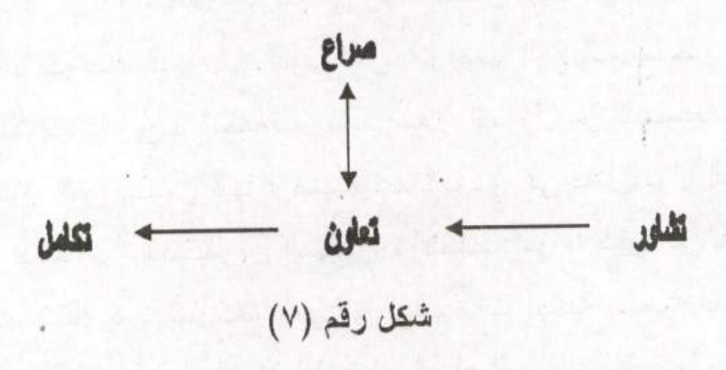
لقد تطور التعاون الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة نتيجة وصول الدول الكبرى الى سياسة التوافق والتعاون بدلاً من الصراع واتجاه العالم الى التفاعلات الجيو اقتصادية واولوياتها على التفاعلات الجيوسياسية

---

**(١) محمد علاء عبد المنعم "مستقبل التعاون الدولي في ضوء قمة الارض" السياسة الدولية، العدد (١٠٥) اكتوبر ٢٠٠٢، ص٢٥٧.**

**(٢) د.لويد جنسن "تفسير السياسة الخارجية" ترجمة د.محمد بن احمد مفتي ود.محمد السيد سليم الرياض، جامعة الملك سعود، ١٩٨٩، ص٢٢٠-٢٢١.**

والجيواستراتيجية الامر الذي تطلب تغييراً في اسلوب تعامل القوى الكبرى من اجل الحفاظ على مصالحها[1]. ولا ننكر ان حالة التعاون التي سادت القوى الكبرى في مجلس الامن كان لها الكثير من الانعكاسات الايجابية على حالة العلاقات الدولية، لاسيما المساهمة في احتواء الكثير من الازمات الاقليمية. وقد لعب التوافق الدولي الذي حدث اثر حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ دوراً في القيام بتحرك دولي جديد نحو الاستقرار السياسي والامني في العالم.




شكل رقم (٧)

**ثانياً: معنى التكامل الدولي**

يعرف آرنست هاس التكامل بأنه "العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز الدول القومية القائمة"[2].

---

[1] زكريا محمد عبد الله "التعاون العربي في ضوء التعاون الشرق اوسطي" السياسة الدولية مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١٢٧) يناير ١٩٩٧، ص١٩٤.

[2] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص٢٧١.

ويعرفه كارل دويتش "خلق كل واحد من عدة اجزاء-أي تحويل وحدات كانت من قبل منفصلة عن بعضها البعض الى مكونات نظام متماسك"[١].

فالتكامل اذن عبارة عن علاقة بين وحدات، وفيها تعتمد هذه الوحدات على بعض وتخلق سوياً خواصاً للنظام تفتقر اليها كل وحدة بمفردها. غير انه احياناً تستخدم كلمة "تكامل ايضاً لوصف عملية التكميل أي الربط التي يتم الوصول الى مثل هذه العلاقة او هذا الوضع بين وحدات كانت من قبل منفصلة بعضها عن بعض[٢].

والتكامل السياسي يعني ضم ممثلين سياسيين او وحدات سياسية من قبل الافراد او الجماعات او الهيئات البلدية او الاقاليم او البلاد، وذلك من ناحية سلوكها السياسي. وفي السياسة يكون التكامل علاقة يتبدل فيها سلوك امثال هؤلاء الممثلين السياسيين او الوحدات او المكونات، عما يمكن ان يكون عليه[٣].

واستناداً الى تعريف هاس للتكامل عرف ليون ليندبرغ التكامل بانه:

١. العملية التي تجد الدول نفسها راغبة او عاجزة عن ادارة شؤونها الخارجية او شؤونها الداخلية الرئيسية عن بعضها البعض، وتسعى بدلاً من ذلك الى اتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون او تفوض امرها فيها لمؤسسة جديدة (منظمة دولية مثلاً).

---

**[١] كارل دويتش "تحليل العلاقات الدولية" ترجمة محمود نافع، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، ١٩٨٢، ص٢١٣.**

**[٢] المصدر السابق، ص٢١٣.**

**[٣] المصدر السابق، ص٢١٣.**

٢. او هي العملية التي تقنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية الى مركز جديد[١].

**النظريات السياسية للتكامل[٢]**

**أ. النظرية الفدرالية:**

وتسعى الى تطبيق نموذج الدولة الفدرالية على المستوى الدولي بمعنى قيام الدول الداخلة في عملية الاندماج بالتخلي عن سيادتها لصالح حكومة فدرالية، وان يتم توزيع جديد للسلطات بين الحكومة الفدرالية والحكومات الاقليمية في المجالات المختلفة، ويعطي انصار هذا الاتجاه الولايات المتحدة الامريكية كمثال ناجح للدولة الفدرالية. وقد وجدت الفدرالية صدى لها في اوربا بعد الحرب العالمية الثانية فقد دعا ونستون تشرشل في خطاب له في زيوريخ عام ١٩٤٦ الى انشاء اتحاد فدرالي في اوربا او ما اطلق عليه "الولايات المتحدة الاوربية". والتكامل بالنسبة لاصحاب المدرسة الفدرالية عبارة عن نتيجة وليس عملية لانه يعني بروز اتحاد سياسي بين دول مستقلة وذات سيادة وعلى الرغم من ان اصحاب هذه المدرسة يعترفون بمثالية مطلب بروز حكومة فدرالية عالمية في الاقل في الوقت الحاضر، الا انهم لا يشكون في استحالة تحقيق ذلك على المستوى الاقليمي حيث ان التجانس ووحدة المصالح امر لا يمكن تجاهله.

**ب. النظرية الوظيفية:**

---

**[١] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٢.**

**[٢] محمد مصطفى كمال "صنع القرار في الاتحاد الاوربي" انظر محمد مصطفى كمال و د.فوآد نهرا" صنع القرار في الاتحاد الاوبي والعلاقات العربية-الاوربية" بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص١٧-١٩. وانظر كذلك د.مصطفى عبد الله خشيم "موسوعة علم العلاقات الدولية" طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ط١ الفاتح ١٤٢٥ ميلادية ص٧٣-٧٦.**

وترتبط هذه النظرية باسهامات ديفيد متراني الذي قام باقتراح وسيلة بديلة للتكامل اطلق عليها "الخيار الوظيفي". وتقوم فكرة ميتراني على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الوظيفية في عملية التكامل الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة، والتخلي عن فكرة الاتحاد السياسي. ويضرب ميتراني مثالاً بعصبة الامم التي انهارت في الحرب العالمية الثانية في حين استمرت منظمة العمل الدولية (وهي منظمة وظيفية في اداء عملها). والتصور النهائي لعملية التكامل لدى ميتراني يقوم على انشاء تنظيمات وظيفية دولية وتقوم الدول بنقل جزء من سيادتها في هذه القطاعات الفنية الى المؤسسات الدولية، في حين تحتفظ بسيادتها السياسية ولا يتم نقلها الى أي مؤسسة فدرالية.

ويرى ميتراني ان الدول لا تعارض التكامل في الوظائف غير المسيسة. فالتركيز هنا يتم على المتغيرات غير السياسية للتكامل وتستخدم هذه المدرسة في اطارها الفكري من تجربة منظمة الفحم والصلب الاوربية التي تأسست عام ١٩٥١.

**ج. النظرية الوظيفية الجديدة:**

واهم منظريها هو آرنست هاس. وقد بدأ هاس بنقد الافكار الوظيفية لميتراني، وبخاصة امكانية الفصل بين الامور السياسية والفنية بما فيها الامور الاقتصادية حيث اكد في عبارة شهيرة "ان التفرقة بين الامور السياسية والامور الفنية، او بين رجل السياسة والخبير الفني هي مسألة غير قائمة، لان الامور الفنية عادة ما تصبح كذلك نتيجة لقرار سياسي سابق". وقدم هاس مفهوماً جديداً هو مفهوم الانتشار لتفسير التداخل بين عملية التكامل الفني والتكامل السياسي، حيث يرى ان التكامل في القطاعات الفنية

(الوظيفية) سوف يؤدي الى انتشار عملية التكامل بشكل تدريجي الى مجالات اكبر بما فيها المجال السياسي.

ولا تقدم الوظيفية الجديدة شكلاً نهائياً لعملية التكامل لانها تنظر اليها على انها عملية مستمرة ذات نهاية مفتوحة، ولكنها في الوقت نفسه تؤكد اهمية انشاء مؤسسات للتكامل كأحد مؤشرات نجاح هذه العملية، ولكن الوظيفيين الجدد لا يحددون شكلاً نهائياً لهذه المؤسسات. وتقدم الوظيفية الجديدة تعريفاً لمفهوم "فوق القومية" على انه لا يعني نقل سيادة الدولة الى مستوى فوق مستوى الدولة، ولكن يعني تجميعاً لسيادة الدول المختلفة في مستوى اعلى، وتتم ممارسة هذه السيادة بشكل مشترك وليس منفرد- كما كان في السابق- من خلال المؤسسات فوق القومية. وكثيراً ما تستخدم هذه النظرية لتفسير تطور الاتحاد الاوربي.

**د.النظرية الاتصالية:**

وترتبط بافكار كارل دويتش، وتؤكد اهمية الاتصال بين الوحدات الدولية المختلفة كأساس لقيام التكامل. والهدف النهائي لدويتش هو انشاء ما اطلق عليه "مجتمع آمن" والذي يمكن ان يأخذ ثلاثة اشكال، الاول هو اما اطلق عليه "مجتمع اللاحرب" الذي يتوافر فيه الحد الادنى اللازم لحل المشكلات من دون اللجوء للعنف، والشكل الثاني هو "المجتمع التعددي" الذي يتضمن انشاء عدد محدود من المؤسسات السياسية المشتركة، والشكل الثالث هو "المجتمع المندمج" حيث يتم انشاء مؤسسات مشتركة في قطاعات المجتمع كافة.

وقد قام دويتش بدراسة التفاعلات التي تمت في منطقة شمال الاطلسي من خلال عدد من المؤشرات الاتصالية مثل تبادل البريد وحركة السياحة والهجرة والمحادثات التلفونية وحجم الصادرات والواردات.

ومن اهم الافكار التي تحدث عنها دويتش هي ضرورة وجود احساس بالانتماء الجماعي بين ابناء المجتمع المعين، وهو ما يطلق عليه آخرون الثقافة السياسية للتكامل، أي انه من دون توافر مجموعة مشتركة من القيم والاحساس بالانتماء يكون من الصعب اضفاء شرعية على مؤسسات التكامل.

**النظريات الاقتصادية للتكامل[١]**

**أ. منطقة التجارة الحرة**

وتقوم على اساس ازالة الحواجز امام حركة التجارة بين الدول الاعضاء (التعريفات الجمركية والحصص)، ولكن احتفاظ كل دولة بحقها في فرض رسوم جمركية خاصة بها في مواجهة الدول غير الاعضاء.

**ب. الاتحاد الجمركي**

ويتضمن بالاضافة الى تحرير التجارة بين الدول الاعضاء في الاتحاد، فرض تعريفه جمركية مشتركة بين هذه الدول في مواجهة الدول غير الاعضاء.

**ج. السوق المشتركة**

وتتضمن بالاضافة الى العنصرين السابقين (حرية التجارة وتعرفة جمركية موحدة) حرية حركة عناصر الانتاج الاخرى بين الدول الاعضاء مثل العمل ورأس المال.

**د. الوحدة الاقتصادية**

وهي اعلى مراحل التكامل الاقتصادي، وتتضمن بالاضافة الى كل العناصر السابقة، توحيد السياسات المالية والاقتصادية، وخلق مؤسسات فوق قومية في هذه المجالات تكون قراراتها ملزمة للدول الاعضاء.

---

[١] المصدر السابق، ص٢٠-٢١.

وعلى الرغم من اختلاف الاساس النظري الذي يقوم عليه كل مستوى من المستويات السابقة، الا ان نظرية التكامل الاقتصادي بصورة عامة تقوم على الاستفادة من مزايا الاقتصاد الكبير عن طريق توسيع الاسواق، مما يؤدي الى زيادة الانتاج وخفض السعر وتحسين الجودة والقدرة على المنافسة وتقسيم العمل بين الدول الاعضاء.

## المبحث الثاني

## اشكال التعاون والتكامل

### اولاً: اشكال التعاون الدولي

#### أ. التعاون حسب طبيعة النشاط[١]:

١. **التعاون الشامل:** هو ذلك الشكل من التعاون الذي يشمل كل جوانب النشاط الانساني. فهناك منظمات دولية ذات عدة جوانب وظيفية في حين هناك منظمات دولية متخصصة. فمنظمة الامم المتحدة ترجع الى النوع الاول. فالمادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة التي تحدد اهداف المنظمة لا تشير فقط الى مسائل السلام والامن الدوليين فقط ولكن تشير ايضاً للمشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والانساني، فضلاً عن مسائل حقوق الانسان والحريات الاساسية. ويجب ان نشير الى ان كل منظمة دولية تسعى الى توسيع مجال تدخلها. وبسبب قوة المنظمة الدولية فأنها تسعى الى تنويع نشاطاتها الى كل المجالات.

---

[١] **P.F. Gonedic Op-cit, p.409**

٢. التعاون المتخصص: هو ذلك النوع من التعاون الذي يشمل نشاط محدود. فبعض المنظمات الدولية يتركز نشاطها في ميدان محدد مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية. فهدف التعاون يمكن ان يكون ذا طابع علمي. وما يسعى اليه هنا زيادة المعرفة بواسطة وسائل عديدة مثل التعاون في اطار منظمة اليونسكو.

**ب. التعاون طبقاً لمعيار التنظيم[١]:-**

١. التعاون المؤسساتي ويكون التعاون في هذا المجال قائم على وجود هيكل دائم كما هو الحال في المنظمات الدولية او التعاون الذي كان قائماً بين الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الرأسمالية. فاتفاقات التعاون بين الاتحاد السوفيتي وفرنسا انطوت على تأسيس لجنة كبرى مشكلة من اعضاء حكوميين ومن الموظفين الكبار.

ان المؤسسة يمكن ان تغطي اشكالاً من التعاون الحكومية وغير الحكومية مثل مؤسسات عامة وشركات دولية. وفي عام ١٩٦٧ وقعت المانيا وفرنسا معاهدة تخص اعمال واستثمار مفاعل ذات دفع عالي للنترون حيث ان نقل مهمة تنفيذ الالتزامات من الحكومات الى مؤسسات لا مركزية عامة وخاصة ينجم عن عقد التعاون.

٢. التعاون غير المؤسساتي وهو التعاون الذي لا ينطوي على هياكل دائمة وهذا هو الحال عندما لا يتفق الشركاء لايجاد عقد تبادل الاموال الذي لا يقتضي انشاء هيئات خاصة. ولكن طبيعة التعاون نفسها تفترض مدة محددة لوضع هياكل دائمة.

---

[١] Ibid, p.413

ج. التعاون طبقاً لعدد الشركاء

1. تعاون ثنائي: وهو التعاون الذي يتم بين دولتين ويعد شكل التعاون الشائع في العلاقات الدولية ويتحدد ذلك وفق معاهدة. ويجب أن يكون على أساس المساواة وعادة ما يشمل جانب أو عدة جوانب في آن واحد مثل السياسة التجارية والثقافية(1).

إن التعاون التجاري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق وروسيا الاتحادية اليوم هو مثال على ذلك. فالاتحاد السوفيتي كان يبغي من تعاونه الاستفادة من التقدم في التقنية الأمريكية في مجال الحاسبات الالكترونية. فضلاً عن أن للولايات المتحدة شركات خاصة ذات خبرة ورأسمال كافيين يمكنها التعاون في مشاريع ثنائية عالية التعقيد وذات نطاق واسع، بالإضافة إلى رغبة الولايات المتحدة في زيادة عدد أسواق صادراتها. كذلك العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين.

ففي ظل معاهدة ١٩٨٠-١٩٩٠ وافقت الصين على شراء ستة ملايين طن من القمح الأمريكي سنوياً مقابل أن تستورد الولايات المتحدة المنسوجات الصينية(2). إن هدف سياسة الانفراج في العلاقات الدولية كان ربط التعاون الاقتصادي بالتعاون السياسي.

إن التعاون الثنائي لا يقتصر على التعاون بين دولتين فقط فقد يكون بين المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة على سبيل المثال ودولة ما لأن هناك شريكان فقط في إطاره.

2. التعاون المتعدد الأطراف: ويقصد به التعاون بين دول عديدة وبين دول ومنظمات دولية وبين دول وجماعات خاصة وتعاون بين منظمات

(1) Pierre Marie Martin, Op.cit., 150

(2) روبرت كانتور، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٨-٣٦٩ وكذلك ص٣٧٢.

دولية[١]. والتعاون بين دول مثل التعاون بين الدول الرأسمالية والاشتراكية سابقاً، فقد كانت هناك رغبة لكل كتلة في الاستفادة من سوق الكتلة الأخرى الواسع لجعله مكاناً لصادراتها. وينتج عن ذلك اجتذاب التقنية الغربية للشرق واجتذاب المعادن الشرقية ومخزونات الطاقة إلى الغرب، بالإضافة إلى ذلك أن التعاون المتزايد في العلاقات التجارية أدى بالتالي إلى تعاون مماثل في مجالات مثيرة للتوتر مثل الحد من التسلح. إذ أن تنمية اعتماد الدول بعضها على البعض من الناحية الاقتصادية يشجع على تسوية الخلافات التفاوض عليها بدلاً من نمط المواجهة الذي كان يحتدم بين التارة والأخرى[٢]. وكذلك التعاون العربي-الأوربي في إطار السياسة المتوسطية. فقد انطوت الشراكة الأورو-متوسطية اعتباراً من عام ١٩٩٥ على علاقة تعاون بين الدول الأوربية ودول البحر المتوسط العربية انطوت على شراكة سياسية والأمنية وشراكة اقتصادية ومالية والاجتماعية وثقافية وإنسانية. وتهدف الشراكة السياسية إلى عدم استخدام القوة في النزاعات بين الدول الأطراف وحثها على حل خلافاتها بالطرق السلمية وتقوية التعاون بين الدول الأخرى لمحاربة الإرهاب. إلا أن أبرز ما ورد في الشراكة الاقتصادية والمالية إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول ٢٠١٠ وتعاون مالي واقتصادي[٣].

والمثال على التعاون بين دول ومنظمات دولية هو إنشاء الدول العربية المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا عام ١٩٧٤ بموجب

---

(١) P.F. Gonidec, Op.cit, p.413

(٢) روبرت كانتور، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٨.

(٣) وفاء بسيم "التعاون الأورو-متوسطي: عملية برشلونة" السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد (١٣٨) اكتوبر ١٩٩٩، ص ٢٤٧-٢٤٨.

مؤتمر القمة العربي المنعقد في الجزائر في ٢٦نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٣. ويهدف هذا المصرف الى دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول العربية والدول الافريقية بشكل قروض انمائية باسعار فائدة ميسرة وبشروط ملائمة لمقتضيات الانماء الاقتصادي. كما تنص وظائفه على المساهمة في تمويل مشروعات وخطط التنمية الافريقية وتشجيع مساهمة رؤوس الاموال العربية في التنمية الاقتصادية الافريقية وتقديم العون الفني المطلوب لتنمية افريقيا[١].

فقد قدم المصرف قروضاً ومعونات للفترة ١٩٧٥-٢٠٠١ تقدر بـ(١٧٤٩,٣٩٣) مليون دولار للدول الافريقية شملت (٤٢) دولة افريقية. وبلغ حجم الخطة الخمسية الرابعة للمصرف للفترة ٢٠٠-٢٠٠٤ مبلغ (٦٧٥) مليون دولار في حين بلغ الحجم المخصص للتمويل في عام ٢٠٠١ مبلغ (١٣٠) مليون دولار رصد منه (١٢٤,٨) مليون دولار للمشروعات ومبلغ (٥,٢) مليون دولار للعون الفني[٢].

وكذلك قدم صندوق الاوبك للتنمية قروضاً الى الدول الافريقية بهدف تحقيق التنمية فيها وغالباً ما كانت هذه القروض بدون فائدة او ذات فائدة منخفضة للغاية ولآجال طويلة، كما ان بعضها يقدم كمنح ومساعدات ولا تسترد[٣].

---

**[١] يوسف الحسن "التعاون العربي-الافريقي"، بيروت،دار الوحدة،١٩٨٢، ص٩٦-٩٧.**

**[٢] انظر المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، التقرير السنوي ٢٠٠١، ص١٢-١٥ وكذلك ص٦٨.**

**[٣] يوسف الحسن، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤-١٠٥.**

**د. التعاون طبقاً لمدى الاهداف**

١. التعاون المحدود: يدرك صناع القرار في دولة ما بأنه يمكن تقديم المساندة والدعم لطرف آخر بشكل محدود. وعادة ما تكون العلاقة في هذا المجال ضعيفة وغير رسمية. وهناك عدة اسباب وراء ذلك:

أ. ان هذا المنهج يسمح بوجود مرونة كافية وذلك بسبب عدم وجود التزام قوي، وانه من الممكن تنويع التكتيكات ودرجة وانواع المساندة.

ففي بعض الاحيان فأن القيام بمساندة محدودة يكون هو المطلوب. ففي مطلع عام ١٩٧٧ قدمت فرنسا دعماً عسكرياً جوياً للقوات المغربية في زائير، التي اصبحت قادرة مع القوات الحكومية على صد المتمردين المتواجدين في انغولا. واذا كان المستوى المحدود غير كاف فأنه بالامكان الذهاب نحو التصعيد.

ب. ان المرونة الملازمة لهذا الخيار تخلق نوعاً من اللاتأكدية وربما يكون ذلك نافعاً. فاذا كانت دولة معينة غير متأكدة فيما اذا كان طرفاً آخر سيدافع عن الدولة (س) فانها قد تتردد في القيام بالمخاطرة بالهجوم عليها. وان صانع القرار حينما يدرس عدة خيارات فأنه سوف يدرك بأن المساندة المحدودة هي ذات تكلفة واطئة وذات مخاطر قليلة اقل بكثير من المساندة الكاملة وان هيبة الدولة المساندة ليست على المحك مثلما تكون عليه في حالة وجود التزامات قوية. بالاضافة الى ذلك، طالما ان احد الاطراف غير متأثر بشكل مباشر بالقضية فأن ميله للمساندة سيكون اقل.

ج. ان الدولة يمكن ان تقرر تقديم مساندة محدودة لانها تشعر كونها مجبرة على عمل ذلك بسبب تأثير حليف قوي او دور قائد اقليمي او ان الطرف المقدم له المساندة متورط في القضية، وبالتالي فأنه لايوجد خيار آخر[1].

٢. التعاون الكامل

في بعض الاوضاع لا يكون خيار التعاون المحدود كافياً لتحقيق الاهداف، واذا كان الهدف ذا مردود عال فأن الخيار سيقع على شكل التعاون الكامل.

فالولايات المتحدة كانت تفضل ان تقاتل من اجل منع السيطرة العسكرية السوفيتية على المانيا الغربية خلال الحرب الباردة بشكل لا لبس فيه وكان له اثر على نتيجة الموقف. وفي الحقيقة ان وجود مثل هذه المساندة ربما يمكن ان يؤثر بشكل مباشر على نتائج الموقف. ان المساندة الكاملة تدفع صانع القرار للتصرف في كل الخيارات المتاحة من اجل زيادة القدرات الخارجية وبذل اقصى جهد لتحقيق اهداف السياسة الخارجية[2].

ويرى هولستي ان هناك اشكال ثلاثة للتعاون:

١. تعاون ثنائي: ويشير الى ان اغلب حالات المبادلات والتفاعلات تجري عادة بين حكومتين تجاه قضية معينة ولمصلحة مشتركة. فالبرازيل واليابان تتفاوضان سنوياً حول قضايا التجارة، وباكستان والصين تنظمان الاتصالات الجوية بينهما في حين تتفق دولتان افريقيتان حول مراقبة وتحديد حدودهما المشتركة.

---

(١) Robert Wendzel "International Politics: Policymakers and Policmaking" op-cit, p.120

(٢) Ibid, p.123-124

٢٢. تعاون في اطار المنظمات الدولية: ويشير الى ان بعض المنظمات الدولية مثل الامم المتحدة لا تستطيع ان تعمل بدون موافقة الاطراف المعنية في القضية، والاتفاق حول التعاون يجري طبقاً للارادة العضو في حين في المنظمات الدولية الاخرى مثل الاتحاد الاوربي فان التعاون يأخذ شكلاً ليس على غرار الامم المتحدة.

٢٣. التعاون غير المؤسساتي والذي يطلق عليه كارل دويتش "مجتمعات الامن المتعددة". وفي ظل هذه المجتمعات فان دولتين او اكثر تسودها مبادلات، وفي الافق تفاعل دائم. وان الخصوصية المميزة لهذه المجتمعات هي ان العلاقات ما بين الوحدات سلمية وعندما تندلع الازمات فانه غالباً ما يتم حلها بواسطة الاتفاق والمكافأة وتجنب استخدام القوة اكثر من التهديد والردع والقوة. لقد ميز دويتش مجتمعات الامن المتعددة وذلك عندما لا يوجد هناك تكامل مؤسسات سياسية او سلطة سياسية مشتركة مثل العلاقات بين كندا والولايات المتحدة[1].

ان معايير وجود مجتمع امن مندمج هي:

١. حينما تتوقف وحدتان او اكثر عن التفكير في اثارة الحروب.

٢. حينما تتوقف دولتان او اكثر عن تخصيص الاموال لبناء القدرات العسكرية الواحدة ضد الاخرى.

٣. القبول المتبادل بوجود قواعد قانونية وذلك حينما لا تكون الاهداف العامة للوحدات في حالة انسجام. وهذا يتضمن بالاضافة الى تجنب التهديدات العسكرية وجود اتفاق حول الالتزامات المعاهدة وتجنب التدخل في الشؤون الداخلية واتباع القواعد الدبلوماسية لحل المشاكل واستخدام

---

[1] K.J. Holsti "International Politics" Op.cit, p.505-506

المفاوضات. فعندما لا توجد اهداف عسكرية ولا توقعات للحرب واتباع للمعاهدات فأنه يمكن الحديث عن مجتمعات امن مندمج[١].

**ثانياً: اشكال التكامل الدولي[٢]**

**أ. التكامل الاقتصادي**

ويكون ذلك بأقامة الاسواق الاقتصادية المشتركة بهدف تعزيز الطاقات الاقتصادية المتاحة لدى الاطراف في هذه العمليات التكاملية. ومن الادوات الشائعة الاستخدام في تنفيذ تلك المشاريع توحيد التشريعات الضريبية والجمركية وحذف كافة العوائق التي تحول دون التدفق الحر للسلع والخدمات وانسياب حركة العمل ورأس المال بين مختلف مناطق السوق.

**ب. التكامل الاجتماعي**

والمقصود به عملية نقل الولاءات القومية الى مجتمع سياسي اكبر من الدولة، وتنمية الاتجاهات فوق القومية او ما يسمى بالوعي فوق القومي.

**ج. التكامل السياسي**

ويعني ادماج بعض المؤسسات السياسية القومية ونقل السيادة على السياسة الخارجية الى اجهزة دولية مشتركة. والتكامل السياسي لا يهدف الى الغاء الحكومات الوطنية ولكنه يقتصر على نقل سلطتها في بعض المجالات. وفيما عدا حالة الوحدة الفدرالية الكاملة لا تصبح هناك حاجة الى مباشرة السيادة الكاملة على السياسات الداخلية للدول الاعضاء.

---

(١) **Ibid, p.507-508**

(٢) **د.اسماعيل صبري مقلد "نظريات السياسة الدولية" مصدر سبق ذكره، ص٣٨١-٣٨٣.**

والتكامل السياسي اصعب في تحقيقه من التكامل الاقتصادي، ذلك ان الحافز على اتمام الاخير هو اعتماد الدولة على دوره الايجابي في دعم اقتصادها القومي، اما التكامل فهو يفيد سيادة الدولة وسلطتها في عملية اتخاذ القرارات بالنسبة لمواطنيها، كما يصطدم بالنزاعات والاعتبارات القومية لانه يهبط بوضع الدولة. وهناك اعتقاد بأن التكامل السياسي لا يتحقق الا اذا كان مسبوقاً بتكامل اقتصادي.

**د. التكامل الامني**

وهو على الرغم من انه ينبع من نظام المحالفات القائمة، الا انه في حقيقة الامر يعني اكثر من مجرد عضوية تحالف. فالتكامل الامني يفترض ان تتفق الاطراف في هذه الترتيبات الامنية الجماعية بغض النظر عن تفاوت مواردها من القوة-على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط، والتنفيذ، والقيادة المشتركة.

والتكامل الامني غالباً ما ينبثق في المرحلة اللاحقة على تحقيق التكامل السياسي، لان مجرد اقامة المحالفات العسكرية لا يعني اندماج اجهزة اتخاذ القرارات، او القيادة الخ. كما ان هذه العمليات التكاملية في مجال الامن المشترك لا تظهر عادة الا في ظروف الازمات، ومع تفاقم التهديدات والاخطار المشتركة، أي انها لا تحدث في الظروف الطبيعية.

وفي الحقيقة انه لا يوجد للتكامل الامني صور تطبيقية واقعية كثيرة من الحياة الدولية المعاصرة.

وقد قدم غالتنك اشكالاً اخرى للتكامل وتتمثل[1]:-

١. التكامل القيمي: ويمكن تقسيم هذا النموذج الى شكلين:-

---

**[1] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٣.**

أ. نموذج التماثل حيث تتماثل القيم او تتكامل نتيجة وجود مصالح متطابقة للاطراف.

ب. النموذج التدرجي حيث ترتب القيم في درجات معينة بحيث يتم تسوية الصراعات طبقاً للقيمة العليا في هذا السلم.

٢٢. تكامل الاطراف: وهو الذي يتمثل في نموذجين:

أ. يتمثل في نموذج التشابهات العديدة بين الاطراف من حيث الحجم او المركز الدولي او التركيبة السكانية او البنى السياسية والاقتصادية والثقافية بين الاطراف الى درجة يجعل من التأثير على طرف معين يترك آثاره على الطرف الآخر.

٢٣. التكامل التبادلي بين الكل والجزء ويتمثل ذلك في نموذجين:

أ. نموذج الولاء: حيث يستمر ويتطور التكامل طالما ان اطرافه مستمرون في دعمه، وهنا يمثل الدعم من قبل الاطراف كالدخول في تحالفات او توزيع الموارد من الاجزاء الى الكل ما يسمى بالمدخلات.

ب. نماذج التوزيع: حيث يصبح وجود التكامل معتمداً على قدرته في تقديم نتائج ايجابية او ما يسمى بالمخرجات مثل حماية الكيان من الاعداء او تحقيق مكاسب اقتصادية مثل رفع مستوى المعيشة او توسيع الاسواق.

وفي الواقع فأن أياً من هذه النماذج لوحده لا يقدم الظروف الكاملة او الضرورية لاقامة حالة تكاملية، اذ ان التكامل يمثل عملية مرتبطة الى حد ما بطبيعة الاطراف والبيئة التي يعملون فيها. ولكن غالباً يفترض في ان عملية التكامل تكون قد اكتملت عندما تتطابق التصورات التي لدى كل عضو مع التصورات التي لدى بقية الاطراف.

## المبحث الثالث

## المستلزمات الاساسية للتعاون والتكامل

### اولاً: المستلزمات الاساسية للتعاون الدولي

#### أ. انخفاض حدة الصراع.

ان حالات التعاون عادة تكتنف العلاقات الدولية على الرغم من وجود حالات الصراع. فالصراع قد يكون اساس العلاقات الدولية والتعاون بين اطرافه قد يعبر عن حالة الاستثناء. ففي خلال فترة الحرب الباردة كانت حالة الصراع هي الحالة السائدة في العلاقات الامريكية-السوفيتية، ومع ذلك فقد انتابت تلك العلاقات حالات من التعاون. فقد ذكر الرئيس الامريكي الاسبق كارتر "يبدو ان الوفاق يعني استمرار الصراع العدواني بطرق متنوعة والتنافس بدون كبح او قواعد مشتركة مما يزيد في تعميق التوتر"(١).

وفي مطلع السبعينات ادت سياسة الوفاق الدولي الى دخول العلاقات الامريكية-السوفيتية الى حالات من التعاون. فقد توصلت الدولتان الى معاهدة سالت ((١))في عام ١٩٧٢ والتي ساهمت بشكل كبير في ترسيخ الوفاق الدولي. فعلى الرغم من كونها معاهدة عسكرية الا انها انطوت على التزام الجانبين بالتعايش السلمي بل بالموافقة الضمنية على النظام الاجتماعي لكل منهما، حتى ان الرئيس الامريكي الاسبق نكسون قال "ان هذه الاتفاقيات ليست احداثاً منعزلة فهي جزء من نسيج علاقة بازغة جديدة يمكن ان تكون ذات اهمية سياسية وتاريخية كبرى"(٢). كذلك اصدرت الدولتان العظيمتان

---

(١) روبرت ماكنمارا "ما بعد الحرب الباردة" ترجمة محمد حسين يونس، عمان دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩١م، ص١٧٧.

(٢) د.السيد امين شلبي "الوفاق الامريكي-السوفيتي ١٩٦٣-١٩٧٦" القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١م، ص١٩٩.

اعلان مبادئ حيث اكدتا "انه في العصر النووي ليس هناك بديل عن ادارة علاقاتهما المتبادلة على اساس من التعايش السلمي، وان الخلافات الايديولوجية والنظم الاجتماعية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ليست عقبة امام التطور الثنائي للعلاقات الطبيعية القائمة على مبادئ المساواة والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة"[١]. وكذلك وقع الطرفان اتفاقية منع الحرب النووية في حزيران/ يونيو ١٩٧٣ واتفاقية التعاون للاستخدام السلمي للطاقة واتفاقيات للتعاون الزراعي وغيرها من الاتفاقيات الاخرى[٢].

وبعد التدخل السوفيتي في افغانستان في ٢٧ كانون الاول ١٩٧٩ اجلت ادراة كارتر عرض معاهدة سالت ٢ على مجلس الشيوخ الامريكي وجمدت ٢ مليار دولار كانت تستخدم لتمويل مبيعات القمح للاتحاد السوفيتي ومنعت رياضيها من المشاركة في اولمبياد موسكو و اوقفت بيع التكنولوجيا المتقدمة للسوفيت وزادت من مساعدتها للباكستان بعد ان سبق رفضتها وعجلت من اتصالاتها مع الصين الشعبية. وهذا يدل على ان الوفاق لا يعني انهاء الصراع[٣].

### ب. المنافع المتبادلة:

وغالباً ما يحدث التعاون بين دول غير متفقة سياسياً او مختلفة في المنهج السياسي وذلك استجابة للمنافع المتبادلة بين الطرفين مثل التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اثناء الحرب الباردة فقد عقدت اتفاقية بين الطرفين مدتها ثلاث سنوات عام ١٩٧٢ يشتري بمقتضاها الاتحاد السوفيتي

---

(١) المصدر السابق، ص٢٠٣.

(٢) المصدر السابق، ص٢١٧-٢١٩.

(٣) روبرت ماكنمارا مصدر سبق ذكره، ص٢٧٧.

ما لا يقل عن ٧٥٠ مليون دولار من القمح والحبوب الامريكية وكذلك اتفاقية التعاون العلمي والتكنولوجي واتفاقية التعاون في مجال الفضاء لعام ١٩٧٢[١].

وكذلك تعاون الولايات المتحدة مع الصين فقد جددت ادارة الرئيس كلنتون وضع الصين بوصفها الدولة الاولى بالرعاية دون ربط ذلك بحقوق الانسان. والصادرات الامريكية مع الصين عام ١٩٩٢ مثلت ١٩% من مجمل صادرات الامريكية و١٧% في عام ١٩٩٣ ومع فيتنام قرر الرئيس الامريكي الاسبق كلنتون رفع الحظر التجاري والاقتصادي في عام ١٩٩٤ واقامة مكتب اتصال مع هانوي اذ حاولت امريكا المبادرة في اتخاذ خطوات لملئ الفراغ الناجم عن انسحاب السوفيت من المنطقة فضلاً عن رغبة الولايات المتحدة في الحصول على فرص استثمارية في فيتنام[٢].

**ج. الاعتماد المتبادل:**

تعد ظاهرة الاعتماد المتبادل من الظواهر التي اخذت تحتم العلاقات الدولية اذ ان سوء توزيع الموارد يؤدي الى فجوة بين الدول التي تمتلك الموارد وتلك التي تفتقر اليها وكذلك وجود فجوة بين الدول الصناعية الغنية التي تفتقر الى الموارد وبين الدول المالكة لها لهذا فقد قامت البلدان الصناعية باستيراد النفط من الدول المنتجة لهذا في المقابل تعتمد البلدان النامية ومن بينها الدول المنتجة للنفط على شراء السلع الصناعية من الدول والمثال على ذلك الاعتماد المتبادل بين اليابان والدول العربية المنتجة للنفط. كذلك تطفح مستودعات الغذاء في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي بالمنتجات

---

**[١] د. امين شلبي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٨.**

**[٢] د. سعد حقي توفيق النظام الدولي دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة الاهلية للنشر والتوزيع عمان ١٩٩٩ ص١٥١- ١٥٢.**

الزراعية الفائضة في حين تواجه شعوب اسيا وافريقيا المجاعة وبالتالي فان سياسة التعاون هي ضرورية لحل هذه المشاكل .

د. التقاء المصالح المشتركة

بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ دخلت روسيا في التحالف المناهض للارهاب فقد منحت روسيا التحالف ضد الارهاب بعض الامتيازات مثل الحق في استخدام مجالها الجوي لطلعات ذات اهداف انسانية وكذلك منح حق الاستفادة من الاستخبارات الروسية . وكانت احداث ١١ ايلول فرصة بالنسبة لروسيا اغتنمتها لصالح تحقيق اهدافها لاسيما انها تتطلع الى استعادة ما فقدته من تعامل على قدم المساواة مع القطب الاوحد اذ ان التقاء المصالح المشتركة للدول الغربية وروسيا في مكافحة الارهاب كان سبباً في ايجاد صيغة التعاون بين البلدين لهذا فقد تتعاون انظمة سياسية غير متطابقة الاهداف كلياً من اجل مصلحة مشتركة وعندئذ يكون الاشتراك في مصلحة واحدة احد مستلزمات الاساسية للتعاون وخلال الحرب الباردة كثر هذا الشكل من التعاون بين الدول فقد تحالفت الولايات المتحدة مع بعض الدول على الرغم من كونها انظمة دكتاتورية وذلك لمواجهة التيار الشيوعي في العالم مثل التعاون بين الولايات المتحدة والفلبين في عهد فرديناند ماركوس وتعاونت الصين مع دول معادية للاتحاد السوفيتي مثل العلاقات بين الصين والباكستان حيث كانت الاخيرة حليفة للولايات المتحدة في حلف السيتو .

هـ. التقاء المصالح الاساسية

ان اقوى نمط للتعاون يكمن في التقاء المصالح الاساسية والتقارب في الاهداف ان لم يكن التطابق بينها احياناً بحيث تطغى حالة التعاون على العلاقات الثنائية بين دولتين ونشير بهذا الصدد الى العلاقات الامريكية– البريطانية والتي يطلق عليها بالعلاقات الخاصة والتي يمكن وصفها ايضاً بالاستراتيجية فبالاضافة الى كون الدولتين عضوين بارزين في حلف شمال

الاطلسي فانهما تجمعها الثقافة الانكلوسكونية فضلاً عن العلاقات الاقتصادية الا انهما من الدول السبعة الصناعية وتشتركان في مصير واحد وكذلك العلاقات الكندية – الامريكية التي تقوم على التقاء المصالح العسكرية والامنية والاقتصادية ونفس الشيء بالنسبة العلاقات الخاصة الاسرائيلية – الامريكية.

**ثانياً: المستلزمات الاساسية للتكامل الدولي**(١).

**أ. التماثل الاجتماعي**

ويعد هذا العامل بالذات من الشروط المسبقة التي تلزم تحقيق التكامل الدولي ويطلق عليه المحرك او السبب الاجتماعي في خلق الدافع الى التكامل حيث يتطلب الامر توفر اتجاهات فوق قومية مشتركة لدى اطراف عملية التكامل وهناك خلاف حول الحد المناسب من التماثل الاجتماعي الذي يتعين توفيره كشرط مسبق للتكامل ولكن لاخلاف على ان هناك حداً ادنى من المتطلبات لايمكن النزول عنه اذا اريد لهذه العملية التكاملية ان تبدأ وتستمر ومن ابرز هذه المتطلبات:

١- نزعات التسامح الثقافي المتبادلة أي غياب مشاعر التعصب الثقافي القومي التي يمكن ان تعطل عملية التفاعل المشترك بين اطراف هذه العمليات.

٢- الاتفاق المشترك على اهداف السياسة الخارجية.

٣- وجود علاقات ودية بين الحكومات المعنية.

**ب. التشارك في القيم وهذه المشاركة في القيم وبخاصة بين النخب هامة للغاية اذ تعزز قوة الدفع في عملية التكامل.**

---

(١) د. اسماعيل صبري مقلد: نظريات السياسة الدولية " مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٣-٢٧٥

فبالنسبة للتكامل الاقتصادي مثلاً، فقد يتحقق الانتماء القيمي المشترك من خلال الارتباط بالايديولوجية الرأسمالية او الاشتراكية، او باعتناق فلسفة السوق الحر او فلسفة السوق الخاضعة للرقابة والتخطيط المركزي الشامل.
وبالنسبة للتكامل السياسي، فقد يتحقق عامل التشارك في القيم من خلال اعتناق المبدأ الديمقراطي او من خلال الاعتقاد المشترك في وجود بعض التهديدات العدائية الخارجية للامن، او للنظم السياسية، او للنخب الحاكمة، او لاسلوب الحياة.

**ج. المنافع المتبادلة**

ان قيام التكامل الدولي على اساس المنافع المتبادلة يعد من اهم الاسس اللازمة له. فالمنافع المتبادلة توفر الحافز على التنازل عن بعض صلاحيات السيادة القومية وبدون هذا التوقع فان الدول تتردد في الارتباط بعمليات تكاملية مقيدة لسلطتها في بعض المجالات التي تهم مصالحها.
واذا كانت الدولة تتوقع ان تخسر في بعض القطاعات من وراء تنفيذ التكامل فانها يجب ان تكون مقتنعة بأن ما تربحه من منافع في القطاعات الاخرى سوف يرجح الخسارة المحدودة.

**د. علاقات تاريخية ودية**

ويقصد بها ان يكون السجل التأريخي للعلاقة بين اطراف عمليات التكامل في اتجاه تعزيز الطابع السلمي للتعامل المشترك. والمعنى هنا يبدو واضحاً، اذ لا يمكن تصور ان ينطلق التكامل من حصيلة متراكمة من التفاعلات السلبية او الانطباعات العدائية بفعل مؤثرات تاريخية غير طبيعية في جو من العلاقة المتبادلة، وحتى وان كان قد طرأ على تلك العلاقة في خطوطها العامة او الرئيسة بعض التحسن النسبي فيما بعد.

هـ. المؤثرات الخارجية

ويقصد بها المؤثرات التي تخدم كعوامل تخفيز للاطراف التي تحس بها وتتأثر بنتائجها على الدخول في عمليات التكامل. ومتابعة تاريخ الحركات التكاملية التي ظهرت في اوربا بعد الحرب العالمية الثانية تبرهن على صحة هذه الفرضية. وقد يتمثل التأثير الخارجي في صورة:

١. تهديدات العدوان او الحرب الموجهة ضد هذه الاطراف
٢. الشعور بالتهديد الاقتصادي الخارجي.

**ثالثاً: عوامل تعزيز سياسات التكامل الدولي[1]:-**

أ. الارضاء الوظيفي، أي الاعتراف من جانب النخب ذات العلاقة بهذه العملية التكاملية وكذلك من الدوائر القيادية المسؤولة بأن التكامل يخدم فعلاً مصالحهم، حيث ان ذلك يوفر الحافز على متابعة العملية التكاملية في قطاعات اخرى جديدة بغية تصميم الفائدة من التكامل.

ب. ان الزيادة في حجم المعاملات السلمية بين اطراف التكامل يؤدي الى رفع مستوى الثقة والاعتماد المتبادل وابداء المرونة في اتجاه التنازل عن بعض صلاحيات السيادة الوطنية من اجل المنفعة المشتركة، وكذلك المساهمة في تمتين الروابط وتوثيقها حتى في المجالات التي لم تمتد اليها اجراءات التكامل وسياساته.

ج. ان نمو المؤسسات التي ترتكز عليها عمليات التكامل الدولي يؤدي الى اتساع الاطار التنظيمي الذي تدور في داخله هذه التفاعلات الجديدة. وهذه المؤسسات هي التي تقوم باتخاذ

---

(١) المصدر السابق، ص٣٨٥-٣٨٧.

القرارات، ومتابعة التنفيذ والرقابة عليه، وتوقيع العقوبات وفرضها على المخالفين.

د. يجب العمل على تنمية الاتجاهات السياسية والاجتماعية للجماهير على اساس من الفهم والتجاوب المتبادل عبر الحدود القومية للاطراف المشاركين في عمليات التكامل الدولي.

ه. ضرورة حدوث تحول في صور الولاء بحيث تنتقل من دائرة القيم القومية والاهداف الوطنية الى قيم واهداف ومؤسسات الكيان الدولي الذي خلفته عملية التكامل.

# الفصل الثاني عشر
# السيادة وحقوق الانسان في العلاقات الدولية الراهنة

## المبحث الاول
## مفهوم السيادة وحقوق الانسان في ضوء المتغيرات الدولية

ان من اهم سمات مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو تغيير النظرة الى السيادة فلم تعد السيادة مطلقة كما كانت سابقاً فالاتجاهات الفقهية الحديثة في القانون الدولي العام تتجه الان نحو المزيد من التقييد للسيادة وهذا نابع في الواقع من تبلور مفاهيم ومبادئ حول تعزيز ممارسة حقوق الانسان وحرياته الاساسية فتميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بالنظر لانتهاء الصراع على مستوى القمة بانتقال الصراعات والنزاعات الى المستويات الاقليمية فشهدت مختلف المناطق الاقليمية نشوب نزاعات بعضها مدفوع باسباب ايديولوجية او سياسية والاخرى مدفوع باسباب اثنية[1] ولكن حالة التفكك التي حلت ببعض الدول والصراعات داخل الدولة الواحدة او حتى انهيار الدولة احياناً اخرى استوجب من المجتمع الدولي اعادة النظر في صيغ تعامله مع هذه التطورات الجديدة ودعت الحاجة الى قيام الامم المتحدة بدور جديد ومضاف من اعمال انسانية من اجل وضع حد للفوضى في داخل الدولة.

---

[1] **د. سعد حقي توفيق "النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة" ، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤- ١٠٥.**

أ- السيادة ليست مطلقة:

وبشكل عام يتفق معظم اساتذة العلاقات الدولية على ان الدولة هي اللاعب الرئيسي في العلاقات الدولية لانها تتمتع بالسيادة، اذ لا سلطة تعلو عليها ما لم تقبلها بارادتها ومع ذلك فان وجهة النظر السائدة في العلاقات الدولية بان الدولة لم تعد تتمتع بالسيادة المطلقة كما كان سابقاً في عصر ما قبل التنظيم الدولي لان ظهور المنظمات الدولية ادى الى تغيير المفهوم السابق للسيادة فلم تعد الدولة تتمتع بذات الحرية المطلقة واصبح التنظيم الدولي يحد وبشكل كبير من حرياتها السابقة وبالتالي اصبح الجدل حول مفهوم السيادة ياخذ ابعاداً جديدة.

لقد تجادل انصار مذهب سيادة القانون الوطني وانصار مذهب القانون الدولي الراي حول ايهما تكون له الغلبة في حالة التعارض بين قواعد القانون الوطني والقانون الدولي فانصار مذهب القانون الوطني يرون بانه في حالة التعارض بين القوانين تكون الغلبة لقواعد القانون الوطني في حين يرى انصار مذهب سيادة القانون الدولي بان مذهب سيادة القانون الوطني لا يمكن قبوله لانه يهدم القانون الدولي من اساسه ويجعله عديم القيمة كما يترتب عليه منطقياً ان الدول تستطيع ان تتحلل متى شاءت من قواعد القانون الدولي العام وذلك يتنافى مع الالتزام المفروض على الدول باحكام القانون الدولي العام ولاشك ان سيادة القانون الدولي العام هي النظرية التي يؤيدها الفقه الدولي الحديث وتتفق مع العرف الدولي ومع الاتجاه الى تقوية القانون الدولي ونخلص من مراجعة احكام القضاء الدولي من حيث علو قاعدة القانون الدولي على القانون الداخلي وعلو القانون الدولي العام على الدستور الوطني وعلو المحاكم الدولية على المحاكم الوطنية[1].

---

[1] **د. محمد حافظ غانم" مبادئ القانون الدولي العام" ، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٩-١٧٠.**

ان الدول ليست مطلقة التصرف داخل اقليمها اذ هي تخضع للقانون الدولي الذي هو مفروض على الدول بناءا على اعتبارات تعلو ارادتها والذي يورد قيود على تصرفات الدول ويحكم علاقاتها مع الدول الاخرى ومع الهيئات الدولية. ومن الثابت انه لا توجد دولة تقرر انها ترفض الخضوع للقانون الدولي او تدعي انها تمتلك التصرف بحرية مطلقة في العلاقات الدولية. وحتى في الاحوال التي يتم فيها مخالفة قواعد القانون الدولي العام كانت الدول المخالفة تحاول تبرير موقفها عن طريق اللجوء الى تفسير قواعد هذا القانون بما يلائم هذا الموقف. كذلك لا تتفق نظرية السيادة مع التطور الجديد للقانون الدولي ومع محاولات اخضاع الدولة لسلطة المنظمات الدولية ومع اقامة نظام الامن الجماعي واخر للتنمية الاقتصادية الدولية في اطار منظمة الامم المتحدة وهي ايضاً لا تنسجم مع تدخل القانون الدولي عن طريق حماية حقوق الانسان في علاقة الدولة برعاياها[١].

والدول تربطها ببعض مصالح مشتركة تفرض عليها التعاون وتجعلها في حالة تبعية متبادلة وليس للدولة في سبيل تحقيق اغراضها الخاصة ان تكترث بمصالح الدول الاخرى وعندما تمارس سلطانها فانه يجب ان يكون في نطاق قواعد القانون الدولي وفي حدود تعهداتها والتزاماتها و لا يجوز ان يقال ان تقييد تصرفها على هذا النحو انما هو انتقاص لسيادتها لان هذا التقييد هو عام يشمل الدول كافة وفي صالحها جميعاً لان السيادة كذلك لا تتنافى مع الخضوع للقانون والذي يتنافى هو الخضوع لارادة دولة اخرى[٢].

لقد تضمن ميثاق الامم المتحدة قيداً هاماً على مبدأ السيادة المطلقة اذ تضمن الميثاق احكاماً مهمة سواء في ميدان نبذ الحرب كما جاء في ديباجته التي جاء فيها" نحن شعوب الامم المتحدة قد الينا على انفسنا ان ننقذ الاجيال

---

[١] **المصدر السابق، ص ١٧٠- ١٧١.**

[٢] **د. علي صادق ابو هيف" القانون الدولي العام" مصدر سبق ذكره ص ١٢٣.**

المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين احزاناً يعجز عنها الوصف.. وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا ان ناخذ انفسنا بالتسامح وان نعيش معا في سلام وحسن جوار وان نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والامن الدولي وان نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها الا نستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة" والى جانب هذه الالتزامات الصريحة في نبذ الحرب ذكر الميثاق في المادة الاولى منه "ان مقاصد الامم المتحدة هي حفظ السلم والامن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم ولازالتها. وتقمع اعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم او لتسويتها. وتضمنت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من الميثاق الالتزام التالي "يفض جميع اعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر". وذكرت الفقرة الرابعة من المادة ذاتها الالتزام التالي "يمتنع اعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لاية دولة او على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة. والى جانب ذلك تضمن الميثاق احكاماً اخرى-في الفصل السادس منه- لحل جميع المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية، كما ذكر في احكام الفصل السابع منه- الاعمال والتدابير التي تتخذ في حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان[1].

**ب. تغيير النظرة الى السيادة**

---

[1] **د.حامد سلطان "القانون الدولي العام في وقت السلم"، مصدر سبق ذكره، ص٨٣٧-٨٣٩.**

مع ظهور المتغيرات الدولية الجديدة وانتهاء الحرب البـاردة دخـل مفهوم السيادة في تطور جديد واخذت بعض الاراء تعيـد النظـر بمفهومـه السابق بالرغم من ان الجدل حول موضوع السيادة ليس بجديـد. اذ حصـل تغيير في النظر الى السيادة، وان الاتجاهات الفكرية الجديدة اخـذت تسـعى نحو المزيد من تقييد سيادة الدول. فترى الرؤية الحديثة بأن السيادة لم تعـد مطلقة وان هناك حاجة لاعادة النظر فيها ليس من اجل اضـعاف جوهرهـا وانما بقصد الاقرار بانها يمكن ان تتخذ اكثر من شكل وان تؤدي اكثر مـن وظيفة وهذه الرؤية يمكن ان تساعد على حل المشاكل سواء داخل الدولة او فيما بينها. وحقوق الفرد وحقوق الشعوب تستند الى ابعد من السيادة العالمية التي تملكها البشرية قاطبة والتي تعطي جميع الشعوب حقاً مشروعاً في شغل نفسها بالقضايا التي تمس العالم بمجموعه وهذا المعنى يجد انعكاساً متزايـداً له في التوسع التدريجي للقانون الدولي[١]. ويتصـل بـذلك الامـر تزايـد الاعتراف بأن الدول وحكوماتها لا تستطيع بمفردها مواجهة او حل المشاكل القائمة اليوم. فالتعاون الدولي لامناص ولا غنى عنه. وستكون نوعية التعاون ومداه وحسن توقيته هي التي تشكل الفرق بين التقدم الى الامام وبين الاحباط واليأس[٢].

وترى وجهة النظر الجديدة بأن النظام الدولي لم يعد دولياً بل اصبح عالمياً، أي ان العلاقات الدولية اصبحت اممية بمعنى عدم اقتصـارها علـى الدولة كفاعل رئيس وحيد في العلاقات الدولية. ولقد ظهرت قنـوات عديـدة يمكن من خلالها ان يتفاعل الفرد مع النظام العالمي. ان مجرد وجـود هـذه القنوات جعل الفرد احد المخاطبين من جانب القانون الـدولي ممـا يـدخل

---

[١] د.بطرس بطرس غالي "نحو دور اقوى للامم المتحدة" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١١١) يناير ١٩٩٣، ص١١.

[٢] المصدر السابق، ص١١.

انتهاكات حقوق الفرد كأحد الوسائل المشروعة للتداول في مجال العلاقات الخارجية[1].

**ج. السيادة ومسألة التدخل في السلطان الداخلي**

لقد اكد ميثاق الامم المتحدة في الفقرة السابعة من المادة الثانية ما يلي "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للامم المتحدة ان تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الاعضاء ان يعرضوا مثل هذه المسائل لان تحل بحكم الميثاق". ويرى البعض بأن هذا النص لا يبيح للامم المتحدة حق التدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة. ولكن اصبح من الصعب الموائمة بين السيادة بمعناها التقليدي وبين قيام المنظمات الدولية. فيرى الدكتور محمد سعيد الدقاق" ان تحديد المسائل المتعلقة بالاختصاص الداخلي كان في ظل عصبة الامم ومازال مع وجود الامم المتحدة منوطاً بقواعد القانون الدولي الاتفاقي والعرفي على السواء. والاختصاص الداخلي للدولة يصبح بذلك مجموعة من الامور التي تستطيع الدول التصرف بصددها بحرية كاملة دون ان يحد من قدرتها على التصرف التزام دولي او اتفاقي"[2]. بل ان الفقيه فردروس يذهب الى ابعد من ذلك فيرى "ان الامم المتحدة تستطيع ان تتدخل في مسألة ما وبواسطة ما تصدره من قرارات وتوصيات متى كان الامر متعلقاً من حيث المبدأ بالقانون الدولي. ولايهم بعد ذلك ان تكون هناك قاعدة قانونية دولية وضعية تنظم هذه المسألة ام لا بل حتى ولو كانت محكومة بالفعل بقاعدة داخلية. وقد رخصت الجمعية العامة للامم المتحدة نفسها في اصدار توصياتها في هذا الشأن لانها

---

**[1] د.عمرو الجويلي "الامم المتحدة وحقوق الانسان: تطور الاليات" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١١٧) يوليو، ١٩٩٤، ص١٥٧.**

**[2] د.محمد سعيد الدقاق "القانون الدولي-الجزء الثاني-التنظيم الدولي" الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص١١٢.**

قدرت تعلق المسألة من حيث المبدأ بالقانون الدولي لمساسها بحقوق الانسان وهذا ما يسقط دفع الدولة بعدم اختصاص الامم المتحدة بالتعرض لمثل هذه المسائل لتعلقها بصميم اختصاصها المحفوظ"[١].

ان الاختصاص المحفوظ للدول في نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة لا يعني مطلقاً بأن السيادة قائمة بصورة كاملة مطلقة في حظيرة المنظمة فالميثاق نفسه يفرض على الدول الاعضاء التزامات متعددة تتعارض والتمتع الكامل بالسيادة التامة[٢]. ويرى الدكتور محمد سعيد الدقاق بأن الفقرة السابعة من المادة الثانية لا تعدم اختصاص الامم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالنطاق المحفوظ للدول وانما توقفه فقط. ويمكن للمنتظم (الامم المتحدة) في أي وقت يزول فيه هذا المانع ان يبسط دائرة اختصاصه لتناول هذه المسائل، كل ذلك دون حاجة الى تعديل ميثاقه[٣].

ويرى د.محمد المجذوب بأن هذا النص لا يزودنا بتعريف واضح للسلطان الداخلي للدول وبسبب الغموض الذي احاط بمفهوم السلطان الداخلي جعل من الصعب تحديد المسائل التي تدخل في صميم هذا السلطان[٤].

ويرى الدكتور محمد طلعت الغنيمي بأن سلطان المنظمات الدولية شكل قيداً على سيادة الدول ويقول بأن "تحديد ما يعتبر من صميم الاختصاص الداخلي للدولة امر يتزايد بصعوبة مع تطور الجماعة الدولية"[٥]. ويعتقد الاستاذ الغنيمي بأن "التنظيم الدولي لم يقنع بما فرضه من

---

**[١] المصدر السابق، ص١١٢-١١٣.**

**[٢] د.محمد المجذوب، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٢.**

**[٣] د.محمد سعيد الدقاق "مصدر سبق ذكره، ص١١٥.**

**[٤] د.محمد المجذوب "التنظيم الدولي"، مصدر سبق ذكره، ص٢٠١-٢٠٢.**

**[٥] د.محمد طلعت الغنيمي "في التنظيم الدولي" منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧٤، ص١٢٥.**

قيود على سيادة الدولة خارج اقليمها فراح يتسلل الى تلك السيادة في داخل الاقليم"[1].

وهكذا فالقانون الدولي هو في حالة تطور مستمر فمبدأ السيادة المطلقة والذي كان سائداً منذ قرون لم يعد قائماً بالدرجة المتصورة نظرياً، بل ان البعض من الاساتذة يرى ان السيادة لم تكن ابداً مطلقة كما كان يباشرها الحكام بل اصبحت مقيدة. كما انها عملت على اعاقة قيام أي تنظيم دولي فعال، فضلاً عن انها الوسيلة التي شجعت الدول القوية للاعتداء على الدول الضعيفة[2].

**د. حقوق الانسان والمتغيرات الدولية الجديدة**

ان تقاليد حقوق الانسان ترجع جذورها الى عصر التنوير والتي جاءت تحت تأثير فلاسفة القرن السابع عشر مثل توماس هوبز وجون لوك، حيث بحث هؤلاء عن الاسس الاجتماعية والفردية للحقوق في مواجهة السلطة. وان هذا الفكر قد انجب وثائق عديدة هامة مثل لائحة بل الانكليزية ١٦٨٩ والاعلان الامريكي للاستقلال ١٧٧٦ والاعلان الفرنسي لحقوق الانسان ١٧٨٩.

ان مصطلح حقوق الانسان جاء الى التداول في القرن العشرين واعيد التأكيد عليه في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي صدر من قبل الامم المتحدة في ١٩٤٨[3]. وبدون شك ان ميثاق الامم المتحدة يشير الى حقوق الانسان في عدة مواضع (في الديباجة وفي المواد:

---

(١) المصدر السابق، ص١٣١.

(٢) د.حسن الجلبي "القانون الدولي العام" مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٦٤، ص١٩٢.

(٣) **Peter Burgess "Ethics of Humanitarian Intervention: The Circle closes" Security Dialogue, International Peace Researche Institute, Oslo, Norway, Vol, 33 no 3 September 2002, p.262.**

او١٣او٥٥و٦٢و٦٨و٧٦). لقد تضمن الاعلان العالمي لحقوق الانسان سلسلة من الحقوق والحريات يمكننا ان نقسمها الى:

١. الحقوق الشخصية: حياة الانسان، وحريته، وسلامته، وكرامته) والمساواة امام القانون، وتحريم الرق والتعذيب والاضطهاد)
٢. الحقوق الاجتماعية: الزواج، الملكية، وحق اللجوء، والحق في الجنسية.
٣. الحريات العامة والسياسية: حرية المعتقد والتعبير والاجتماع والانتخاب وتكوين الجمعيات.
٤. الحقوق الاقتصادية والثقافية: الحق في العمل والحريات الثقافية والثقافة والراحة والضمان الاجتماعي.

واصبح هذا الاعلان لحقوق الانسان مرجعاً ومستنداً لهيئة الامم المتحدة وللدول الاعضاء تعتمد عليه للوقوف في وجه التيارات والحركات والتصرفات الرامية الى احتقار حقوق الانسان. وبعد هذا "الاعلان" اصدرت الامم المتحدة العديد من الاتفاقيات والقرارات حول الحقوق والحريات، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري، واتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية، والاتفاقية الخاصة بحقوق المرأة السياسية، واتفاقية حقوق الطفل[١].

وفي جذورها تعود فكرة حقوق الانسان الى افكار جون لوك حيث اكد على ان حالة الطبيعة هي حالة الحرية والمساواة التي يكون عليها الناس قبل ان تقوم فيهم سلطة تحد من حقهم في ممارستها. والناس في هذا سواسية واحراراً ازاء بعضهم بعضاً لان حق الانسان في الحرية والمساواة هو حق طبيعي له، من عمل الطبيعة. ومن هنا جاءت المطابقة بين مفهوم "حقوق

---

(١) **د.محمد المجذوب "التنظيم الدولي"، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٩-٣٣٠.**

الانسان" وعبارة "الحقوق الطبيعية": حقوق الانسان هي حقوق طبيعية له. ثم جاء جان جاك روسو الذي كان اكثر فلاسفة القرن الثامن عشر تقريراً لفرضية العقد الاجتماعي. وهي الفرضية التي تقرر كيفية الانتقال من "حالة الطبيعة الى"حالة المدنية" مع ممارسة الانسان لحقوقه الطبيعية. وملخص هذه الفرضية ان الانسان بطبعه اجتماعي لا يستطيع العيش بمفرده ولابد م التقاءه مع غيره من الناس على اساس العقد الاجتماعي وان اجتماعهم لا يستقيم الا اذا تنازل كل واحد عن حقوقه كافة للجماعة التي ينتمي اليها والتي تجسدها الدولة كشخص اعتباري ينوب عن الناس في تنظيم ممارستهم لحقوقهم. وبذلك تتحول الحقوق الطبيعية الى حقوق مدنية وتبقى الحرية والمساواة هما جوهر هذه الحقوق[١].

وفي الواقع ان حقوق الانسان تنشئ نظاماً قانونياً جديداً، اذ هي بحكم طبيعتها تلغي التمييز التقليدي بين النظام الداخلي والنظام الدولي، وبالتالي يجب الا ينظر اليها من زاوية السيادة المطلقة او من زاوية التدخل السياسي. بل يجب على العكس ادراك ان حقوق الانسان تقضي ضمناً التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات الدولية، وضمن هذا الاطار يجب ان تكون الدولة الانموذج في ضمان حقوق الانسان واليها يجب ان يعهد المجتمع الدولي بشكل اساسي، المسؤولية الاولى عن حماية حقوق الافراد، وحينما تكون الدولة غير جديرة بهذه المهمة وغير قادرة على تحمل المسؤولية وذلك حينما تنتهك هذه الدول ذاتها المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة التي التزمت بها وحين تتحول الى اهدار حقوق المواطنين بدلاً من حمايتهم وهو ما لم يعد ممكناً لدولة ما اخفاؤه عن الرأي العام في ظل ثورة المعلومات

---

(١) **د.محمد عابد الجابري "الديمقراطية وحقوق الانسان" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٩٧، ص١٥٠-١٥٢.**

التي نعيشها اليوم[1]. وفي مثل هذه الظروف يتعين على المنظمات الدولية والاقليمية ان تتحمل مسؤوليتها نيابة عن الدولة التي تخفق في القيام بواجباتها في هذا الميدان. ان مثل هذا البناء القانوني والمؤسسي يجب الا يثير بعض المتحمسين اوالمتخوفين من هذا التطور فلا يمكن ان يصبح حماية السيادة او التمسك بها ذريعة تتستر وراءها انظمة شمولية لاهدار حقوق المواطنين[2].

ومع قيام المتغيرات الدولية الجديدة توسعت اعمال الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان، حيث تم القيام باعمال مراقبة خاصة باحوال حقوق الانسان مثل ما حدث في السلفادور وبموجب قرار مجلس الامن ٦٩٣. وعملية حفظ السلام في كمبوديا حيث تم تخصيص قسم خاص لحقوق الانسان، ويمكن اعتبار كافة عمليات حفظ السلام التي تتولى الاشراف على الانتخابات بما فيها انتخابات ناميبيا وانتخابات هايتي وجنوب افريقيا متعلقة بحقوق الانسان. وفي هذا المجال ظهر هناك تطور هام يأخذ بالنمو وهو التزام منظمة الامم المتحدة بالانتخابات الحرة، حيث ان المادة (٢١) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨ لم تنص فقط على ان مبدأ ادارة الشعب هو اساس سلطة الحكم بل اضاف ايضاً، ان ذلك يحدد عن طريق انتخابات شاملة ومتساوية عن طريق التصويت السري. وقد تم تأكيد هذا المبدأ الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٦٦. وفي تطور لاحق اتخذت الجمعية العامة قرارين هامين الاول عام ١٩٩٠ والذي اعاد تأكيد الالتزام بانتخابات حرة وطالب السكرتير العام تقديم تقرير حول تعزيز المساعدة الانتخابية وهو القرار ٤٦/١٣٧. اما القرار الثاني فقرر انشاء

---

**(1) د.بطرس بطرس غالي "حقوق الانسان بين الديمقراطية والتنمية، السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١١٤) اكتوبر ١٩٩٣، ص١٤٥.**

**(2) المصدر السابق، ص١٤٥.**

مكتب للمساعدة في الاجراءات التنفيذية وانشاء وحدة المساعدة الانتخابية. ان كل هذه التطورات تمهد لظهور ما يمكن تسميته بحق الحكم الديمقراطي [١].

وفي اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي انعقد في اكرا سبتمبر/ ايلول ١٩٩١ كان محصلة الاجتماع التأكيد على ضـــرورة تشـــجيع الدول غير المنحازة على اتباع التعددية السياسية، واقامة اطار من المشاركة الديمقراطية ونظم حكم متفتحة [٢].

وفي مؤتمر جاركاتا لقمة عدم الانحياز المنعقد فـــي عـــام ١٩٩٢ والذي يعد خطاً فاصلاً في مسيرة الحركة نادى البيـــان الختـــامي للمـــؤتمر بتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان والدبلوماسية الوقائية والامن الدولي [٣].

---

[١] **عمرو الجويلي، مصدر سبق ذكره، ص١٦١.**

[٢] **احمد طه محمد "التحولات الديمقراطية في العالم الثالث" مصدر سبق ذكره، ص١٧٩-١٨٠.**

[٣] **طارق دحروج "مؤتمر القاهرة: عدم الانحياز وآفاق المستقبل" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١١٧) ١٩٩٤، ص٢٨٥.**

## المبحث الثاني

## السيادة والتدخل لاغراض انسانية

### أ. مفهوم التدخل لاغراض انسانية:

ان مفهوم التدخل لاغراض انسانية اصبح مرادفاً مع أي فعل تتخذه الدولة"أ" ضد الدولة "ب" والذي تنفر منه الدولة "ب"[1]، وينحصر هذا المصطلح في الحالات التي يتعرض فيها قطاع كبير من المواطنين وليس بالضرورة رعايا دولة او دول اخرى في دولة ما للموت او التعذيب على نطاق كبير وذلك نتيجة لسياسة حكومة الدولة او بسبب انزلاق الحكومة الى الفوضى والتسيب كما كان الحال في ليبيريا والصومال[2]. وكذلك في السودان في اقليم دارفور عام ٢٠٠٤ ان مفهوم التدخل لاغراض انسانية اخذ يعني مبادرة دولة واحدة او مجموعة دول متحالفة لمهمة تنفذ تحت رعاية الامم المتحدة[3].

ويعرفه بيتر بريجس "عمل قسري بواسطة دولة واحدة او اكثر ينطوي على استخدام القوة المسلحة في دولة اخرى بدون موافقة سلطاتها ولغرض منع معاناة مواطنيها"[4] وفي هذا التعريف ينطوي التدخل الانساني على استخدام القوة لغرض حماية حقوق الانسان وهو تطور جديد في

---

(1) Ernst B. Hass "Beware the slipper slople: Notes toward the defintion of Justifiable intervention" Emerging Norms of Justified Intervention" A collection of Essays from a project of the American Academy of Arts and sciences, edited by Laura W. Reed abd karl kaysen, Cambridge-Massachussettes, 1993, p.65

(٢) كريستوفر كرين وود "هل هناك حق التدخل لاغراض انسانية " ملخص بحث منشور في السياسة الدولية، مركز الاهرام العدد ١١٥ يناير ١٩٩٤ ص٣٣٥.

(٣) المصدر السابق، ص٣٣٥.

(٤) Peter Burgess op-cit p.262

العلاقات الدولية. ان ايقاف الحروب الاهلية قد اعطانا انموذجاً حديثاً للتدخل. ففي ناميبيا ونيكاراغوا والصحراء الغربية وكمبوديا والسلفادور فـان انهـاء القتال قد ارتبط بشكل واسع بوضع حد لايقاف الدعم لاطراف ثالثـة ونـزع السلاح والتعبئة للمتمردين واعادة ادماج المتمردين والسكان النـازحين فـي المجتمع العادي واقامة والاشراف على الانتخابات والمصادقة على الدسـاتير الجديدة وتحمل المسؤولية من اجل حماية الديمقراطيـة[١]. ان التـدخل فـي بعض حالات الفوضى لحماية المواطنين يكون بالتهديد باستعمال القوة عـن طريق نشر قوات مسلحة حتى لا تلجأ الدول المعنية الى مقاومة مهمة التدخل وان كان لتوزيع معونات اغذية. والمسالة المهمة جداً هو اذا كان التدخل يتم على اساس موافقة الدول المضيفة فليس ذلك شرطاً اساسياً لحفظ السـلام اذ ان مجلس الامن قد اقام ذلك لكي يعطي اساساً قانونياً للقرارات التي تسـمح بالتدخل مبرراً ذلك بان التدخل يسمح في الحالات التي تهدد السلام[٢].

ويرى بول تايلور الاستاذ في مدرسة لندن للاقتصاد بـان التـدخل يمكن تبريره في بعض الظروف والتي يمكن تحديدها بما يلي[٣]:

**اولاً:** اذا انهارت الدولة وكان هناك اتفاق عام بان حكومتها قد توقفـت عـن الوجود فالتدخل الخارجي لا يساوم السيادة في عيون الـدول الاخـرى وفي هذه الحالة يصبح التدخل قائماً مثل الحالة في الصومال.

---

[١] **Ernst B. Hass op-cit, p.64**

[٢] **كريستوفر كرين وود، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٥.**

[٣] **Paul Taylor "New Dimensions in the role of the United Nations" in "first thoughts on Humanization Interventions" International Seminar on " The New world Order and the role of the United Nations" Kyung Hee University, Korea, 1993, p.8-9**

**ثانياً**: اذا كان هناك ثمة وجوذ للحكومة وظهر نزاع حول ما اذا كانت الدولة محل النظر تتمتع بالسيادة وفي مثل هذه الحالة فان الدبلوماسية تتدخل لحل النزاع وان التدخل يصبح امراً قائماً.

**ثالثاً**: لا يوجد نزاع حول استمرار سيادة الدولة ولكن المسالة تدور حول التدخل غير المجمع عليه بسبب وجود تهديدات على حياة وحقوق الناس بشكل خطير مما تدعو الحاجة الى ايجاد اجماع عام بين الدول من اجل القيام بالتدخل.

**رابعاً**: في هذه الحالة تبقى الدولة ذات السيادة ولكن حكومتها تقبل التعاون مع الدول الاخرى في مسالة التدخل الخارجي.

لقد تم ممارسة التدخل في مرحلتين مرحلة الحرب الباردة ومرحلة ما بعد الحرب الباردة وقد تشابهت المرحلتان باعتبارهما تشكلان تدخلاً عسكرياً غير رضائي موجهان لاغراض انسانية ولكن الاختلاف بينهما يرجع الى مرجع شرعية التدخل ففي فترة الحرب الباردة كان التدخل يمارس من قبل نفس الوكيل الدولة المتدخلة اما في فترة التسعينات فان قضايا التدخل قد برر بواسطة الامم المتحدة "يوغسلافيا السابقة والصومال وراوند وهايتي وسيراليون وتيمور الشرقية بواسطة تحالف دولي او بواسطة الناتو ليبيريا وشمال العراق"[1].

ووفقاً لمؤيدي التدخل الانساني فان التاكيد المتزايد على عالمية وعدم تجزأة حقوق الانسان يضع متطلباتها الاخلاقية في المجتمع الدولي اذ ان حماية وتطوير حقوق الانسان يتطلب مطالب اخلاقية تعبر الحدود الوطنية بسبب عالمية هذه الحقوق. ان هذه العالمية توفر نوعاً من الشرعية الاخلاقية والسياسية بحملات دعائية تقوم بها مختلف الجماعات العابرة للحدود مثل منظمة العفو الدولية بالاضافة الى ان مثل هذه العالمية تقتضي بان للدول

---

[1] **Peter Burgess, Op-cit, P.261-262**

واجبات تجاه كل الكائنات الانسانية في الاقل في مجال الحقوق الاساسية وليس مجرد واجبات تجاه مواطنيها فقط[١].

**ب- الاسانيد القانونية للتدخل لاغراض انسانية**

في الواقع ان المواثيق الدولية التي تضم بيانات الحقوق والحريات الاساسية تمنح هذه الحقوق من حيث المبدأ لعموم الافراد بغض النظر عن جنسياتهم أي ان أي دولة تقبل تقيدات على حرية عملها بموجب معاهدة دولية تلزمها حماية جميع البشر تكون ملزمة ايضاً بالتزامات بصرف النظر عن معاملة الاشخاص الذين تتخذ بلدانهم الامر نفسه او التي سوف تتخذه ولا يمكن تفسير مثل هذا من جانب واحد من قبل الدول على انه مصلحة شخصية[٢].

وبدون شك ان ضمانات حقوق الانسان والحريات الاساسية المثبتة في القانون الاساسي مستوحاة من فكرة الحرية المتعلقة بالحرية الشخصية. ان مثل هذا التوجه القيمي قد يحث الدولة بأن تضمن او في الاقل ان تنظر بعين الاعتبار لامكانية منح المواطنين الاجانب حقوقاً معينة بموجب قانونها المحلي حتى في ظل غياب الالتزام المتبادل من قبل الدولة الاجنبية. وقد يحث ذلك الدول ايضاً على تعزيز الضمانات المحلية للحقوق والحريات الاساسية مستخدمة القانون الدولي بغض النظر عن الحقيقة القائلة بان العديد او ربما اغلبية الدول قد ترفض القيام بذلك. ان مثل التقييد للسيادة المفروضة

---

(١) **Iain Atack "Ethical objections to Humanitarian Intervention" Security Dialogue-vol.33 no3 September 2003, Norway, Oslo P.281**

(٢) **Wilhelm Kerl Geck "International Protection of Fundamental Freedoms and National Sovereignty" in "Emerging norms of Justified Intervention" A collection of Essay, From a project of the American Academy of Arbs and Sciences, edited by Lauraw. Reed and karl Kaysen, Cambridge-Massachussetts, 1993, P.16.**

ذاتياً لصالح حماية الحقوق والحريات التي تتم الموافقة عليها سلفاً تحثه روح الشعب لدولة معينة[١].

ان مواثيق حقوق الانسان لم توجد تحت ضغط الاقوى، أي المصلحة الشخصية للاطراف المتعاقدة. انه افتراض حسن النية في التزامات المعاهدة بشأن حماية حقوق الانسان والحريات دون ضمانات التبادل يقتضي ضمناً اقرار الدولة المتعاقدة لمثالية الافراد والاحرار في دولة حرة ووجود قانون وطني يضع هذه المثالية موضع التنفيذ وما لم تلعب هذه الشروط فأن اية دولة لا يمكن ان تأخذ على عاتقها التزامات واسعة بموجب القانون الدولي لحماية هذه الحقوق دون التضحية باجزاء اساسية من نظامها القانوني الوطني[٢].

ان جذور نظرية التدخل الانساني ترجع الى مبدأ المناوبة حيث اكد قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٤٣/١٣١ على السمة البارزة لمبدأ المناوبة، بالاشارة الى سيادة الدولة المتضررة بكارثة طبيعية والدور الريادي الذي تضطلع به في مجال تقديم المساعدة الانسانية الى اراضيها وحق هذه الدولة في تنظيم المساعدة الانسانية وتنسيقها. كذلك ترجع هذه النظرية الى حق ضحايا الكوارث الطبيعية في تلقي المساعدات الانسانية حيث ان المساعدة الانسانية الدولية لا تقدم الا بالنيابة عن الاعمال التي كان يتعين على الدولة المنكوبة ان تقدمها ولكن لا تستطيع هذه الدولة القيام بها، لان وسائل الاتصال فيها قد دمرت، او لان الوصول الى ضحايا الفاجعة من الخارج اسهل من داخل الدولة المنكوبة. ويمكن الاشارة الى التوصية رقم ٥٤/٩٦ التي تبنتها الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٩٩ بعد ان ضربت كارثة طبيعية موزمبيق وشلت هذه الدولة واصبحت امكانياتها

---

[١] **Ibid, P.17**

[٢] **Ibid, P.18**

الانسانية صعبة، اذ دعت الفقرة الثانية من التوصية المذكورة المجموعة الدولية الى تقديم المساعدة الانسانية العاجلة الى موزمبيق[1].

ان المصادر الاساسية القانونية لحقوق الانسان والحريات الاساسية يمكن تحديدها بما يلي:-

**اولاً:** القانون الدولي العرفي: يأتي القانون الدولي العرفي من خلال منهج للعمل مدفوع بشكل مستمر من قبل الدول ومن خلال الاعتقاد بأن منهاج العمل مقيد بالقانون. وفي العلاقات بين الدول واغراضها الوطنية فأنه له تأثيراً محدوداً ولكنه يلعب دوراً مهماً في التعامل مع الاجانب. فالعرف الذي يقيد كل الدول يضمن الى الاجانب مستوى محدوداً من العدالة، ويفرض على الدولة التي يقيم فيها الاجنبي التزامات باحترام حقه في الحياة وضمان سلامته ويحمي مسكنه وملكيته[2].

**ثانياً:** المبادئ العامة للقانون: ان المبادئ العامة للقانون المعترف بها من قبل الامم المتحدة تعد مصدراً آخراً من مصادر تقييد القانون الدولي.

انها المبادئ التي تؤسس لاغراض التطبيق الدولي والتي وضعت لتكون مبادئ تحكم القانون الداخلي. ان ما يعادل ثلثي الدساتير الوطنية تتضمن نصوصاً حول حقوق الانسان وحرياته الاساسية، ولكن للمبادئ العامة للقانون دوراً ثانوياً في تطوير الحماية الدولية لهذه الحقوق وذلك لسببين:

---

(1) **د.غسان الجندي "حق التدخل الانساني" عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٣، ص١٨-٢١.**

(2) **Wilhelm Kerl Geck, OP-cit, P.10-11**

**اولاً:** انها تعني عدة اشياء في دول ذات انظمة سياسية وايديولوجية مختلفة. فحرية الرأي في دستور جمهورية المانيا الديمقراطية سابقاً لا تعني نفس حرية الرأي في دستور جمهورية المانيا الاتحادية.

**ثانياً:** ان تضمين الدستور ضمانات قانونية للحقوق والحريات الاساسية لا يعني كثيراً عند التطبيق. اذ تختلف الدول في تطبيق حقوق الانسان وحرياته الاساسية وتكثر الانتهاكات عند بعض الدول النامية[١].

**ثالثاً:** قرارات المنظمات والمؤتمرات الدولية: ان دساتير عدد مهم من المنظمات الدولية تعلن بأن من بين اهدافها الحفاظ وحماية الحقوق والحريات الاساسية. ومع ذلك فأن التأثير القانوني لمثل هذه النصوص الدستورية محدود. ففي الفقرة الثالثة من المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة تؤكد المنظمة على "تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعاً". والبعض يعتقد بأن قرارات واعلانات المنظمات الدولية والمؤتمرات الدولية لها فعالية محدودة لانها تقيم التزاماً قانونياً من جانب مساهمة الدول فقط وان انجاز هذه الدول يعتمد على الظروف الداخلية والخارجية وعلى السياسات الفردية للدولة وعلى حسن نيتها وانه من الحتمي بأن المشكلة تبدو من خلال التوجهات القائمة لبعض المنظمات الدولية. وهكذا ففي اطار الاتحاد الافريقي وفي اطار منظمة الامم المتحدة كان التصويت بالاغلبية مسألة سهلة حينما ادينت سياسة التمييز العنصري لحكومة جنوب افريقيا سابقاً، ولكن من المستحيل تبني مثل هذا القرار حينما تخرق الدول الافريقية حقوق الانسان. وعلى الرغم من هذا الضعف فأن اعلانات المنظمات الدولية

---

[١] Ibid, P.11

والمؤتمرات الدولية ربما يكون لها دور في تطوير الحماية الدولية لحقوق الانسان[1].

**رابعاً:** المعاهدات الدولية: تعد المعاهدات الدولية مصدراً مهماً للقانون الذي ينظم الحماية الدولية والحريات الاساسية. وهنا ينبغي التمييز بين الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات المتعددة الاطراف. حيث تؤدي الاتفاقيات الثنائية دوراً ثانوياً مقارنة بالاتفاقيات المتعددة الاطراف. ان وظيفة المعاهدات هي الاعتراف وتوسيع حماية محدودة لحقوق الانسان والحريات الممنوحة بواسطة القانون الدولي العام العرفي. ولهذا الغرض فأن الاطراف المتعاقدة يمكن ان تتخذ وبشكل متبادل ضماناً لمثل هذه الحقوق المتعلقة بها، مثل حق الاقامة، حماية حق التملك، الحماية الاضافية للمساواة في التعامل مع المواطنين الاجانب. وبشكل عام فأن المعاهدات الثنائية تتعامل مع الحقوق الخاصة وتقيدها فقط لمواطني الدول الاطراف في المعاهدة. في حين تمنح الاهمية الكبرى للمعاهدات الاقليمية والشاملة والتي تعمل على ضمان حقوق الانسان والحريات الاساسية لكل فرد بغض النظر عن جنسياتهم، وان المعاهدة الاقليمية التي تتضمن النصوص الشاملة لحماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية هي الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان لعام ١٩٥٠[2].

**ج. حالات التدخل الانساني:**

ان بعض حكومات الدول النامية لا تبرر التدخل في أي وقت بما فيها كل الحالات المطروحة، بينما هناك حكومات اخرى توافق على التدخل في بعض الحالات مثل حكومات الدول الشمالية وهولندا وارغواي وكوستاريكا

---

[1] bid, P.11-12

[2] Ibid, P.13

والولايات المتحدة والتي اتفقت مع المنظمات الدولية غير الحكومية، بأنه في بعض الحالات يسمح بالتدخل كما يأتي[1]:-

١. منع اقتراف جريمة خطيرة
٢. منع اقتراف جريمة الابادة
٣. موضوع المجاعة والامراض المعدية
٤. منع الكوارث الاقتصادية والمالية.
٥. ايقاف انتهاك حقوق الانسان الاساسية.

وحول هذه المسألة لا يوجد اتفاق حول كيفية استمرار مدى وحجم الانتهاك الذي يدعو الى التدخل، بالاضافة الى ذلك هناك عدم اتفاق حول طبيعة الحق المنتهك، واذا ما كان هناك تبرير سياسي للعذر المبرر الذي قد لا يتفق مع الاتفاقات والاعلانات الدولية، باختصار توجد خطورة حقيقية حول عدم مصداقية الاجراءات الدولية للحماية.

٦. فرض نزع السلاح ووضع تقييدات حول تجارة السلاح
٧. ضمان ممارسة حق تقرير المصير
٨. الانذار بكارثة بيئية
٩. اقامة وتعزيز وحماية الديمقراطية.

**د. تبريرات التدخل لاغراض انسانية**

ان الاساس في التدخل الانساني هو تعرض مواطني دولة ما لانتهاكات من قبل حكومتهم او تعرضهم للمجاعة والهلاك والحرب الاهلية. فاخذت بعض الحكومات، ولاسيما الغربية، تطرح تساؤلات هل يبقى المجتمع الدولي مكتوف الايدي ازاء ما يحدث؟. فيجيب البعض بأن التدخل يجب ان يحظى بموافقة الدولة المضيفة. وان معظم الدول التي اشتركت في مناظرة التدخل الدولي رفضت فكرة التدخل الانساني لحماية حقوق الانسان في الاقل

---

[1] Ernst B.Hass, "Beware the Slipper Slope" Op-cit, P.71-74

عندما ينجم عن هذا التدخل اسقاط حكومة ما حتى وان كانت مسؤولة عن اهدار حقوق مواطنيها. ان محكمة العدل الدولية اتخذت موقفاً مماثلاً من نيكاراغوا عندما نفت فكرة تعدي حكومتها على حقوق مواطنيها كذريعة او تبرير للتدخل العسكري من جانب الامم المتحدة، وبعض المعارضين لتدخل دولة في شؤون دولة اخرى ايدوا فكرة التدخل من جانب الامم المتحدة لان هذا سوف يقلل من ضرر تدخل تقوم به دولة من ذاتها[1].

ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة ظهرت الحاجة لاعادة النظر في التقويم التقليدي لشرعية التدخل الانساني، خاصة وقد تمخضت هذه الاحداث عن تحولات في الاتجاهات السياسية لمجلس الامن حيث اصبح التدخل الانساني امراً لا يمكن التغاضي عنه. كذلك هناك تغيير في الرأي العام العالمي بخصوص الموازنة بين احترام سيادة أي دولة وبين المطالب الانسانية. وقد اتخذ مجلس الامن عدة قرارات بشأن حالات التدخل[2]. فالبعض يعتقد بأن قرار مجلس الامن ٦٨٨ لعام ١٩٩١ حول الاكراد في العراق يعد حالة رئيسة في اتجاهات التدخل لان مجلس الامن ربط بين التدخل الانساني وحماية السلام والامن الدوليين. وقد الزم مجلس الامن الحكومة العراقية بالسماح للمنظمات الانسانية الدولية بتقديم المساعدات الى جميع من يحتاجون للمساعدة في كافة انحاء العراق وناشد الدول الاعضاء في المنظمة العالمية للمساهمة في تقديم المساعدات الانسانية الى المدنيين العراقيين[3]. ويعتقد البعض بأن قرار ٦٨٨ قد فتح آفاقاً جديدة لمجلس الامن

---

(١) كريستوفر كرين وود، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٥-٣٣٦.

(٢) المصدر السابق، ص٣٣٦.

(٣) انظر قرار مجلس الامن ٦٨٨ الصادر في ٥نيسان/ ابريل ١٩٩١ في السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١٠٥) يوليو ١٩٩١، ص١٣٧.

لكي يتخذ خطوات اكثر حزماً من ذي قبل ضد الدول التي تسئ معاملة مواطنيها(١).

وبالنسبة للوضع في ليبيريا والصومال فأن الوضع مختلف عن العراق، لان التدخل الانساني من جانب الامم المتحدة كان من اجل رفع المعاناة عن المواطنين وحمايتهم من اخطار المجاعة والموت نتيجة لسياسات حكومة البلدين التي تسببت في نشوب منازعات وحروب اهلية. ففي ليبيريا ادت الحرب الاهلية التي نشبت في صيف ١٩٩٠ الى حالة متدنية من الفوضى مما جعل المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا ان تقوم بنشر قوات لحفظ السلام وكان الهدف منها وقف اطلاق النار وتأسيس حكومة مؤقتة للاعداد للانتخابات. كما نشرت تصريحاً للتأكيد على ان قوات السلام التي ارسلت الى ليبيريا هي اولاً لوقف القتل العشوائي للابرياء في ليبيريا من مواطنين واجانب وثانياً لمساعدة المواطنين واستعادة مؤسساتهم الديمقراطية. اما بالنسبة للسند القانوني للمجموعة الاقتصادية فقد اعتمد اساساً على موافقة الامم المتحدة ومجلس الامن لانه لم يكن متيسراً اخذ الموافقة من الحكومة الليبيرية السابقة او المؤقتة. لذلك اعتبر التدخل امراً ضرورياً لحماية حقوق الانسان(٢). اما بالنسبة الى الحالة في الصومال فأن عدم وجود حكومة تستطيع فرض سيطرتها على كافة ارجاء البلاد دفع الولايات المتحدة لاتخاذ زمام المبادرة لتوفير القوات اللازمة لاتمام المهمة العسكرية ولكن على اساس ان يكون زمام هذه العمليات في يدها وبالرغم من ان السكرتير العام وعدداً من الدول كانوا يفضلون ان تكون هذه العمليات تحت سيطرة الامم المتحدة الا انهم قبلوا عرض الولايات المتحدة، وكانت النتيجة صدور قرار مجلس الامن ٧٩٤ الذي تمت الموافقة عليه بالاجماع في ٣ديسمبر/ كانون

---

(١) **كريستوفر كرين وود، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٦.**

(٢) **المصدر السابق، ص٣٣٧.**

الاول ١٩٩٢ والذي رحب بأن توفر الولايات المتحدة القوات اللازمة[١]. اما بالنسبة للوضع في يوغسلافيا فبالرغم من ان النزاع كان داخل الجمهورية الفدرالية الاشتراكية اليوغسلافية الا ان تفكك الجمهورية حول هذا النزاع من قضية محلية الى قضية دولية. اذ انفصلت كل من البوسنة والهرسك وكرواتيا وسلوفينيا ولم يعد الوضع يتطلب موافقة الحكومة اليوغسلافية. وبما ان في داخل هذه الدول عناصر وقوميات متداخلة فأن تدخل الامم المتحدة يعتبر تدخلاً انسانياً اكثر من اجراءات امن عاجلة فمهمة قوات حفظ السلام في البوسنة لتأمين مطار سراييفو كان لتأمين عملية تسليم المؤن ومواد الاغاثة ولذلك كان من حق هذه القوات ان تستخدم القوة اذا ما واجهت مقاومة لمهمتها[٢].

اما التدخل العسكري الانساني في كوسوفو فأنه لم يتم وفق قرار مباشر من قبل الامم المتحدة على الرغم من ان مجلس الامن لم يكن غائباً بشكل كامل خلال هذه الازمة. ففي ٦آذار ١٩٩٨ تبنى مجلس الامن القرار رقم (١١٦٠) واستند المجلس على الباب السابع من الميثاق وبموجب هذا القرار فرض المجلس حظراً على تزويد يوغسلافيا بالسلاح طالما بقيت وحدات الامن اليوغسلافية الخاصة موجودة في الاقليم واصدر المجلس كذلك القرار "١١٩٩" في ٢٣ ايلول ١٩٩٨ رداً على ممارسة الصرب القمع ضد البان كوسوفو حيث اعرب عن قلقه ازاء ذلك واصدر قراراً ثالثاً في تشرين الاول ١٩٩٨ برقم ١٢٠٣ وهو القرار الذي عبر المجلس عن تاييده للاتفاق الذي توصلت اليه يوغسلافيا من جهة والحلف الاطلسي ومنظمة الامن والتعاون الاوربي الا انه القرار الوحيد الذي يحمل في طياته اشارة الى استخدام القوة ضد يوغسلافيا بموجب الباب السابع من الميثاق لحماية مراقبي

---

(١) المصدر السابق، ص٣٣٧.

(٢) المصدر السابق، ص٣٣٨.

منظمة الامن والتعاون الاوربي المنتشرين في كوسوفو وبسبب صعوبة اتفاق اعضاء مجلس الامن على التدخل العسكري ضمن اطار الامم المتحدة بسبب رفض روسيا الاتحادية والصين ذلك باعتبار ان ما يجري هناك شان صربي داخلي فقد تدخل حلف الاطلسي في يوغسلافيا في ٢٤ اذار ١٩٩٩ وبعد انتهاء الحرب اصدر مجلس الامن في ١٠ حزيران ١٩٩٩ القرار ١٢٤٤ الذي وضع اسس حل ازمة كوسوفو[١].

وحيال قضية دارفور اصدر مجلس الامن القرار ١٥٥٦ في ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ وذلك لايقاف عمليات التطهير العرقي الذي يقوم به ميليشيات الجنجويد ضد الافارقة السود وتصرف المجلس بموجب الفصل السابع اذ طلب من حكومة السودان بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد واعتقال قادتها واقرانهم الذين قاموا بالتحريض على انتهاكات لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني ومنح الامين العام بالقيام بتقديم تقرير مدته ثلاثون يوماً عن التقدم الذي تحرزه حكومة السودان[٢].

وهكذا اصبحت فكرة استخدام الامم المتحدة للتدخل في شؤون دولة ما على اساس انساني مقبولة ومعترفاً بها من قبل المجتمع الدولي والدليل على ذلك قرارات مجلس الامن المشار اليها اعلاه. ان هذا التحول في دور الامم المتحدة من منظمة لحفظ السلام بالقوة العسكرية يعتبر امراً هاماً ومطلوباً ايضاً اذ انه يعطي فاعلية ومصداقية لقراراتها.

وبحدود عام ١٩٩٣ اخذت مسألة حقوق الانسان مكاناً في جدول الاعمال الدولي باتجاه وجهة نظر اقل تشدداً حيال السيادة والتي تحت ظروف معينة يمكن لتدخل غير مجمع عليه ان يحظى بالموافقة نتيجة لوجود اختراقات او مضايقات خطيرة لحقوق الانسان او لمعاناة فردية لا تطاق. وقد

---

[١] **د. غسان الجندي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩- ٩٣.**

[٢] **قرار مجلس الامن "٢٠٠٤"، SIRES/١٥٥٦.**

اخذت بعض المنظمات غير الحكومية دورها في تقديم المســاعدة الانســانية بدعم من الامم المتحدة[١].

**هـ. الانتقادات على التدخل لاغراض انسانية**

وجهت بعض الانتقادات الى مسألة التدخل لاغراض انسانية وكمـا يأتي:

١. ان الاعتقاد بأن هناك قيمة او قيماً معينة لابد وان تسود حتى علـى سيادة وهيمنة الدول والمجتمعات المختلفة هي فكرة مشكوك بها ولابد من معالجة حقوق الانسان بطريقة تضمن سيادة الدول وعدم اهـدار كرامتها.

٢. ان الدافع الانساني ليس هو المبرر الاساسي للسماح بالتدخل الـدولي حيث تلعب الدوافع الاقوى وهي المصلحة والمنافســة بـين الـدول القومية دوراً هاماً في التدخل الدولي. فيرى آدمز روبرت بأنه باسـم حقوق الانسان تم غزو القوات الامريكية لبنما عام ١٩٨٩.

٣. في حالة دعم التدخل الانساني العســكري كوســيلة لتـأمين حقـوق الانسان، لابد من دعم وسائل اخرى لا تقل اهمية مثـل الممارســات الدبلوماسية وسياسة التغيير التدريجي بدلاً من تدخل عسكري ســريع قد لا يأتي بالنتيجة المرجوة التي يمكن الحصول عليها كما حصل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة.

٤. ان فكرة قيام التدخل لصالح طرف من الاطراف المتنازعة في الدول يساعد على ايجاد الانقسامات. اذ ان الذين يقومون بتقديم المساعدات ينحازون لطرف دون آخر.

---

(١) **Paul Taylor "New Dimension in the Role of the United Nations" Op-cit, P.4**

٥. بالرغم من ان فكرة التدخل قد يكون لها ما يبررها الا انها يجب ان تكون البديل الاساسي لسياسات او قرارات اخرى قد تكون اكثر حسماً وفاعلية في حل الازمات تتمثل في اتخاذ سياسات عسكرية واقتصادية وسياسية بدلاً من اللجوء الى التدخل العسكري الذي يمكن ان يهمل الاسباب الحقيقية لهذه الازمات.

٦. ان فكرة التدخل العسكري الانساني لابد ان تكون تحت اشراف الامم المتحدة لكن ما يحدث في الواقع يثبت انه ما زالت هناك تدخلات عسكرية ثنائية من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا كما حدث في شمال وجنوب العراق لخلق منطقة طيران آمنة والتي هي ليست صادرة عن قرار من مجلس الامن، في الوقت الذي تشير فيه الدولتان الى انهما تنفذان القرار ٦٨٨. كذلك التدخل العسكري لحلف الاطلسي ضد يوغسلافيا في ٢٤آذار/ مارس ١٩٩٩ لم يكن مخولاً من مجلس الامن[1].

٧. ان مصاحبة الحماية العسكرية للمعونات الانسانية والقائمين عليها جعلت فكرة المعونة الانسانية مرتبطة بفكرة الاستعمار. اذ يعتقد آدمز روبرت استاذ العلاقات الدولية في جامعة اوكسفورد ان معظم المستعمرات بدأت بقصد حماية المرسلين والتجار وحتى المقهورين من اهل البلدة. كما ان فكرة الحماية العسكرية للمعونات الانسانية قد تؤثر سلبياً على منظمات اخرى للاغاثة الانسانية مثل الصليب الاحمر.

---

(1) **د.غسان الجندي، مصدر سبق ذكره، ص٧٥-٨١ وص٩٩-١٠٥.**

٨. ان فكرة التدخل الانساني اصبحت مرادفة لقوات الامم المتحدة لحفظ السلام، وهذا من شأنه ان يؤدي الى التشكك في ان دور الامم المتحدة هو السلام القائم على القوة العسكرية او التدخل العسكري[١].

٩. ان تعامل مجلس الامن مع بعض القضايا بقدر من الازدواجية يساهم وبشكل كبير في اضعاف دوره في ميدان حماية حقوق الانسان. كما ان استغلال صلاحيات الفصل السابع في قضـــايا لا يتطلـــب حلهـــا استخدام القوة قد يؤدي الى تحول قيم النظام الـــدولي الجديـــد الـــى مفردات عديمة القيمة[٢].

١٠.ترى البلدان النامية انه ليس من المناسب ان يطلب كل بلد من بلدان العالم التكيف مع معايير ونماذج لبلد معين او لبلدان معينة في هـــذا المجال. كما تحذر البلدان النامية من تحديـــد نظـــام دولـــي لحقـــوق الانسان من قبل طرف واحد او ان يوضـــع شـــرطاً مســـبقاً للعمـــل المشترك بين الدول والمجتمعات في المجالات السياسية والاقتصادية. وهكذا اصبحت مسألة حقوق الانسان سلاحاً بيد الغرب ضد البلـــدان النامية التي اخذت تشعر بخيبة امل تجاه دول الغرب التـــي اخـــذت تحتكر تفسير مبادئ العلاقات والمواثيق الدولية[٣].

ان الطروحات الغربية حول حقوق الانسان لم تلق لحد الان اجماعاً دولياً. فقد قاومتها بشدة الدول النامية حيث تبرز في الساحة الدولية اختلافات

---

**[١] للفقرات من ١-٧ انظر ملخص بحث لورنس فريدمان، آدمز روبرت، مريك جولدن "الحرب لاهداف انسانية والامم المتحدة الجديدة وحفظ السلام" في السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١١٥) يناير ١٩٩٤، ص٣٣٣.**

**[٢] د.نبيل العربي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢-١٥٣.**

**[٣] د.رياض عزيز هادي "العالم الثالث والنظام الدولي الجديد" في كتاب "النظام الدولي الجديد: اراء ومواقف" آفاق عربية، مديرية الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ص٢١١.**

واضحة في الرأي بين الجانبين. ففي مؤتمر الامم المتحدة لحقوق الانسان الذي عقد في فينا حزيران/ يونيو ١٩٩٣ كانت الدول الاوربية ودول امريكا الشمالية في جانب وفي الجانب الآخر كان هناك كتلة من حوالي خمسين دولة غير غربية، مما اثر على لهجة البيان الختامي والذي لم يتضمن أي قرار صريح لحقوق حرية التعبير والصحافة والاجتماع والعقيدة. وانه في جوانب عديدة كان اضعف من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٤٨. بل وفي مؤتمر بانكوك، المنعقد قبل شهرين من مؤتمر فينا، والذي حضرته الدول الاسيوية بينت هذه الدول في بيانه الختامي بان حقوق الانسان يجب ان ينظر اليها في اطار الخواص القومية والاقليمية والخلفيات التاريخية والدينية والثقافية المختلفة وان مراقبة حقوق الانسان اعتداء على سيادة الدولة، وان ربط المعونات الاقتصادية بالاداء في قضية حقوق الانسان يتعارض مع الحق في التنمية[١].

## المبحث الثالث

## انعكاس التطورات الدولية الجديدة على السيادة

لانجافي الحقيقة اذا قلنا ان ضعف السيادة وتراجع تأثيرها لم يتأثر بالعوامل الايديولوجية السياسية والقانونية فقط الوارد ذكرها في المبحثين السابقين وانما اخذ يتأثر ايضاً بالتطورات الجديدة التي اخذت تنتاب المجتمع الدولي والتي تتأثر بالعولمة وثورة المعلومات.

**أ. آثار العولمة على السيادة**

---

**(١) صموئيل هنتجتون "صدام الحضارات: اعادة صنع النظام العالمي" ترجمة طلعت الشايب، تقديم د.صلاح قنصوة، سطور، القاهرة، ١٩٩٨، ص٣١٤-٣١٥.**

ان اعادة ترتيب الفضاءات الاقتصادية لا يمكن مناقشتها فهي تبدو وتتأثر بشكل واضح في ميدان الاستثمارات التي اصبحت المحور الحقيقي للعولمة الاقتصادية. ولم تعد الحدود قادرة على صدها وان هذا التفكيك للحدود بواسطة الشبكات العالمية قد ازداد بواسطة سيولة رؤوس الاموال. كما ان المظاهر الاقليمية في جنوب شرق آسيا لم تستطع ان تقاوم السيطرة الساحقة للاستثمارات اليابانية في الاقليم. وان اقامة السوق المشتركة لامريكا الشمالية (النافتا) قد سبقته انشاء شبكة من العلاقات الاستثمارية، اذ ان (٧٠%) من الاستثمارات الاجنبية في المكسيك تأتي من الولايات المتحدة والظاهرة مثيرة في اطار لا مركزية عمل الشركات التي اخذت تمثل التحدي الكبير للاقليم[١].

ان استمرار التطور التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات التي صاحبته، والتي شكلت فتحاً جديداً في نمط الانتاج وطبيعته حملت بدورها تغيير في شكل التفاعلات والمعاملات الدولية، وبالاحرى تغييراً في شكل الرأسمالية العالمية. فلم تعد الحروب وسيلة لحسم الخلافات بين الدول الرأسمالية بل ظهرت الحاجة الى توحيد اسواق الدول الصناعية من خلال سوق عالمية واحدة وتوفير امكانية الارتفاع باداء الدول الصناعية بما يقتضيه ذلك من اعادة بناء لشكل الدولة الرأسمالية العالمية وكان ذلك يعني ضرورة تجاوز الحدود القومية وازالة الاوضاع الاحتكارية واعادة توزيع الدخل والعمل على رفع مستوى المعيشة حتى يمكن التوسع في سوق الدول الصناعية لاستيعاب المنتجات الحديثة والتي عرفت بمجتمع الاستهلاك الكبير بعد ان كانت قيمة الادخار هي القيمة الاساسية التي اتسمت بها الرأسمالية

---

[١] **Bernard Badie "La fin des territoires: Essai sur le desordre International et sur lunite sociale du respect" Fayard, Paris, 1997, P.181-182.**

منذ نشأتها حتى الحرب العالمية الثانية[1]. واذا تم ازالة الامتيازات من اللاعبين الوطنيين، فأن هذه الامتيازات ستنتقل الى خبراء دوليين والذين يعترف لهم بالقدرة المزدوجة بالامكانيات والاستقلالية عن السلطة المحلية. بعبارة اخرى تمسح الحدود بشكل لا يقبل الجدل وان السيادات الوطنية تتلاشى ازاء قيام سلطات جديدة والتي تخلق في واقع الحال كما ذكرنا لا مساواة جديدة. فعملية التعديل للسياسة الاقتصادية الوطنية تقتل في المهد المساعي لوضع الدولة موضع الرفاهية وايجاد سياسات اجتماعية وقيادة جهود التوزيع ولاسيما العمل على اعادة هيكلة المجتمع السياسي، ممهدة لاحلال اقتصاد سياسي يلغي الحدود القومية[2].

لقد بات من الممكن في اقتصاد الموجة الثالثة الجديد بناء سيارة اذ حاسب آلي في اربعة اقطار وتجميع الاجزاء المصنعة في قطر خامس، كما ان الاسواق تتوسع مجتازة الحدود الوطنية، والشركات والمؤسسات التجارية اخذت تتحول باطراء نحو التدويل، وهنا نجد الخدمات المالية-المصارف والتأمينات واسواق الاسهم-قد اخذت تتسابق بدورها، في تواز مباشر مع الاعمال التجارية، لتدويل نفسها بهدف خدمة عملائها من الشركات الدولية في كل مكان. وفيما تأخذ الاسواق رأس المال في التوسع والترابط من هونج كونج وطوكيو الى تورنتو وباريس عابرة مناطق العالم، تزداد سرعة تدفق رأس المال باطراء وتتزايد السرعة وقابلية التأثير تنتقل السلطة المالية في المجتمع من يد الى يد اخرى بسرعة اكبر فأكبر[3].

---

**[1] انظر: د.هالة مصطفى "العولمة.. دور جديد للدولة" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، ١٩٩٨، ص٤٣-٤٤.**

**[2] Bernard Badie, Op-cit, P.185**

**[3] الفن توفلر "تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة"، مصدر سبق ذكره، ٧٩-٨٠.**

لقد شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية بذور التحول من نمط الرأسمالية القومية الى الرأسمالية العابرة للقوميات التي يرتبط بها مفهوم العولمة التي عبرت عن ظاهرة اتساع مجال فضاء الانتاج والتجارة ليشمل السوق المالية بأجمعها، حيث لم يعد الاقتصاد محكوماً بمنطق الدولة القومية وحدها، وانما ظهر فاعلون اقتصاديون من نوع جديد. والفاعلية الاقتصادية لم تعد قاصرة على مالكي رؤوس الاموال من تجار وصناعيين ومدراء كان نشاطهم محكوماً في السابق بحدود الدولة القومية التي ينتمون اليها وانما اصبحت الفاعلية الاقتصادية مرتبطة بالمجموعات المالية الحرة مع مساعدة دولها-عبر الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات[1].

وعلى مستوى العلاقات الدولية فأن الامن الدولي اصبح منذ الان فصاعداً يتأثر وسط لعبة معقدة من شبكة من اللاعبين من ذوي المصالح الصغرى واللوبي التي اخذت تمارس عملها متجاوزة حدود الاقليم. وفي الواقع ان الدول لا ينتهي دورها كلياً فهي تبقى مكان للسلطة. والدولة تبقى شريك لاغنى عنه لاعادة ادخال الاقليم في لعبة القرار الاقتصادي. الا ان المهم ان الدولة تلغي قواعدها التنظيمية المضادة للاعبين الاقتصاديين. في حين ستنتعش الشركات عن طريق حصولها على الاختصاصات الاقليمية التي تقيم قانونها. وفي الوقت نفسه ستجد الدولة نفسها في خضم التحولات العميقة وستتنازل عن الكثير من صلاحياتها تلبية لمتطلبات المنافسة ولكنها لن تتحول الى وكيل للتحولات الاقتصادية لانها لا تتوانى عن تفكيك قاعدة الحمائية. ان تفكيك الاقليم قد تضاعف بشكل حتمي اذا اخذت الدولة تفقد على اية حال جزءاً مهماً من الاحتكارات التي كانت خاضعة لاختصاصاتها الاقليمية وان اللاعبين الاقتصاديين والمحررين من فصل الحدود اصبحوا

---

(1) **د.هاله مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.**

يمتلكون حقاً بسيطاً ولكنه حاسم لتنظيم كل الاقتصادات التي تتبع الاقتصاد العالمي[١].

ومن الواضح ان ازالة الحدود السياسية يؤدي بالمقابل الى وضع الحدود الاقتصادية موضع التطبيق. فقد حقق التكامل في شرق آسيا اقاليم اقتصادية متميزة ولكنها تعكس لامساواة جديدة وتقسيماً حقيقياً للعمل والذي يمنح اليابان انتاج السلع الاكثر قوة والاحسن نوعاً. ونستطيع ان نعتبر هذا التبديل للحدود السياسية بالحدود الاقتصادية لا يشكل عاملاً متزايداً للتوترات وعدم الاستقرار فقط ولكنه يمثل انموذجاً جديداً للتأثير في المسرح الدولي. اضافة الى ذلك تلعب المؤسسات الدولية الاقتصادية دوراً مؤثراً في سياسات التعديل الهيكلي لغرض تنظيم السوق[٢].

**ب. ثورة المعلومات**

ان ما يحدث اليوم هو نشوء نظام جديد كلياً لخلق الثروة يجلب معه تغييرات جذرية في توزيع السلطة والنفوذ. ولهذا النظام الجديد لانتاج الثروة يعتمد كلياً على التوصيل والنشر الفوريين للبيانات والافكار والرموز، وهو عبارة عن اقتصاد فائق الرمزية بشكل ما يحمل هذا التغيير عن معنى، ومجئ هذا النظام يمثل تحولاً وهو ليس علامة على زوال التصنيع او على افراغ نظام قائم او على اضمحلال الاقتصاد، كما لازال البعض يؤكد حتى الان، بل انه قفزة نحو نظام ثوري جديد للانتاج. ان التحرك من اقتصاد مبني على اساس المصانع ذات المداخن الى اقتصاد قائم على الحاسبات الآلية يقتضي تحولات كبرى للسلطة والقوة[٣]. فكما يقول ولترزستون" ان

---

[١] **Bernard Badie, Op-cit, p.183-184**

[٢] **Ibid, P.184**

[٣] **الفن توفلر "تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة" مصدر سبق ذكره، ص١٩-٢٠.**

ثورة المعلومات تشكل تهديداً عميقاً لبنى القوى في العالم لسبب وجيه. فطبيعة الدولة وسلطاتها ذات السيادة تتغير بل تتعرض للخطر بطرق اساسية"[1]. وينظر الى ثورة المعلومات عادة على انها مجموعة تغييرات تحدثها تقنية المعلومات بسبب تطور تقنية الاتصالات الجديدة لبث المعلومات واجهزتها وكذلك لتطور اجهزة الكومبيوتر ولمعالجتها، واصبح من الصعب ان يحدد اين تتوقف الاتصالات واين تبدأ اعمال الكمبيوتر. ولكن اساس هذه الثورة ما يدفعها الى الامام هما عنصران قويان يهزان بنى السلطة في العالم. اولهما الزيادة الهائلة والتوزيع واسع الانتشار للمعرفة والمعلومات من جميع الاصناف وثانيهما الاهمية المتزايدة للمعرفة في انتاج الثروة والهبوط النسبي لقيمة المصادر المادية. ان نشر المعلومات المحجوبة سابقاً، على اعداد هائلة من الناس الذين لم تكن تتوفر لهم من قبل، غالباً ما يخلخل بنى السلطة القائمة. وان انتشار المعلومات من اشكال الحياة البديلة في بلدان اخرى يهدد صحة بعض العقائد السياسية الرسمية ومصداقية الزعامة واستقرار نظام الحكم. واقترن الكومبيوتر بالاتصالات السلكية واللاسلكية المؤدي الى تحريك المعلومات بسرعة الى جمهور كبير يميل الى بنوك مركزية، الى سوق الكتروني عالمي، يديره تجار عملة في القطاع الخاص تنتقل السلطة من يد الى يد اخرى. وعندما يستبدل نظام اقتصاد وطني مرتبط بتجارة تنظمها الحكومة-جزئياً في الاقل-باقتصاد عالمي يتكامل بصورة متزايدة خارج نطاق تحكم الكثير من التنظيم الحكومي، تتحول السلطة من يد الى يد اخرى. وفي الواقع تظل السيطرة على الاقليم واحدة واحدة من اهم عناصر السيادة، ولكن طبيعة السيادة واهميتها اخذت تتغير لان ثورة المعلومات تجعل تأثير

**[1] ولتر رستون "افول السيادة"، مصدر سبق ذكره، ص١٤.**

السيطرة الاقليمية اصعب من حالات معينة واقل صلة بالموضوع في حالات غيرها[1].

لقد اصبح قطاع الاتصال والمعلومات هو القطاع الاساسي في المجتمع المعاصر واخذ يطلق على المجتمعات المتطورة تكنولوجيا مجتمعات المعلومات تمييزاً لها عن نمطين سابقين للحياة هما نمطا الزراعة والصناعة. وشكلت الاتصالات والمعلومات اذن سمة مجتمعات ما بعد الصناعة، ويمكن ان يفسر هذا الاتساع الدولي للانشطة المعلوماتية بوصفه جزءاً من عمليتين مترابطتين معاً بشكل عال. وهما عمليتي التخطي التجاري للحدود القومية وعملية التخطي المعلوماتي للحدود القومية. فالعملية الاولى تجد اساسها ومحورها في انشطة الشركات العابرة للقارات او الشركات المتعددة الجنسيات بينما تتضمن العملية الثانية تغييرات جوهرية في وسائل تخزين ومعالجة واسترجاع المعلومات والنمو السريع لتجهيزات الاتصالات عابرة القوميات وهي عملية اساسية يتم من خلالها تنظيم الشعوب في مجموعات افقية محل تنظيمهم رأسياً في مجموعات وطنية بمعنى آخر ترتبط الشعوب بعضها ببعض بالاساليب الكترونية ويسمى بالجوار الجغرافي وليس بالثقافة الوطنية[2].

لقد اخذت الاقمار الصناعية تربط العالم اليوم في مختلف الظروف ببنية تحتية الكترونية تنقل الاخبار والمال والبيانات الى أي مكان في كوكبنا الارضي بسرعة شديدة. وقد جعلت هذه الاقمار الحدود قابلة للاختراق كلياً امام المعلومات. فالاقمار الصناعية تبث الاخبار فوق ستائر

---

(1) **المصدر السابق، ص١٥-١٦ وكذلك ص١٩.**

(2) **د.محمود علم الدين "ثورة المعلومات ووسائل الاتصال: التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال: دراسة وصفية" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١٢٣) يناير ١٩٩٦، ص١٠٥.**

حديد او خيزران متجاوزة المـراقبين الحكـوميين، الـى كـل مـواطن[1].

والتغييرات في اوربا الشرقية مثال طريقة تتغير فيها البنى السياسـية عـن طريق المعلومات عن الحياة في الغرب، تتدفق بسهولة عبر ما كان يـدعى بالستار الحديدي، وقد استغلت ثورة ١٩٨٩ استغلالاً كاملاً تقنيات الاتصالات الحديثة من اجهزة الفاكس الى اطباق الاقمار الصناعية الى اجهـزة الفيـديو وكاميراتها الخفية. لكن المعلومات لعبت دوراً اهم في ثورة الكتلة الشرقية[2].

---

[1] ولتر رستون، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

[2] المصدر السابق، ص٣٣.

# المصادر

## المصادر في اللغة العربية

### اولاً: الكتب


١. الابراهيم، د.حسن علي "الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج" بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٢.

٢. الابياري، د.محمد حسن "المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية" القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

٣. ابو بكر، يحيى ومتولي، كمال "حقيقة السلام" القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، بلا تاريخ.

٤. ابو هيف، د.علي صادق "القانون الدولي العام" ط منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧٢.

٥. البستاني، د.باسل وآخرون "النظام الدولي الجديد: آراء ومواقف" بغداد، مديرية الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢.

٦. البقالي، د.احمد مفتاح "حركة عدم الانحياز" الرباط، المغرب، مطبعة الانباء، ١٩٨٠.

٧. الجلبي، د.حسن "القانون الدولي العام" بغداد، مطبعة شفيق، ١٩٦٤.

٨. الحديثي، د.خليل اسماعيل "الوسيط في التنظيم الدولي" مطبعة جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩١.

٩. الحسن، يوسف "التعاون العربي-الافريقي" بيروت-دار الوحدة-١٩٨٢.

١٠. الجندي، د.غسان "حق التدخل الانساني" عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٣.

١١. الدقاق، د.محمد سعيد "القانون الدولي-الجزء الثاني-التنظيم الدولي" بيروت الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٠.

١٢. الراوي، د.جابر ابراهيم "المنازعات الدولية" بغداد، مطبعة السلام، ١٩٧٨.

١٣. الراوي، د.جابر ابراهيم "الاسس القانونية لقوات السلام الدولية" بغداد، مطبعة السلام، ١٩٧٩.

١٤. الرمضاني، د.مازن "السياسة الخارجية: دراسة نظرية" جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ١٩٩١.

١٥. السماك، د.محمد ازهر "الجغرافية السياسية الحديثة" جامعة الموصل ١٩٩٣.

١٦. الطعيمات، د.هاني سليمان "حقوق الانسان وحرياته الاساسية" عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع-٢٠٠١.

١٧. العطية، د.عصام "القانون الدولي العام" جامعة بغداد، كلية القانون، ط٤، ١٩٨٧.

١٨. الفارس، د.عبد الرزاق "السلاح والخبز: الانفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠-١٩٩٠: دراسة في الاقتصاد السياسي" بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

١٩. الغنيمي، د.محمد طلعت "الاحكام العامة في قانون الامم: دراسة في كل من الفكر المعاصر والفكر الاسلامي: التنظيم الدولي" منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧١.

٢٠. الغنيمي، د.محمد طلعت "في التنظيم الدولي" منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧٤.

٢١. الفرزلي، نيقولا "عدم الانحياز من بلغراد الى بغداد، باريس، منشورات العالم العربي، ١٩٨٢.

٢٢. الكاظم، د.صالح جواد "دراسة في المنظمات الدولية" بغداد، مطبعة الارشاد، ١٩٧٥

٢٣. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك" ترجمة محمد كامل عارف ومراجعة د.علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة الكويت، العدد (١٤٢) تشرين الاول ١٩٨٩.
٢٤. المجذوب، د.محمد "التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والاقليمية المتخصصة" ط٧ بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٢.
٢٥. المجذوب، د.محمد "القانون الدولي العام" ط٥ بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٤.
٢٦. المسافر، محمود خالد "العولمة الاقتصادية: هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب" بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢.
٢٧. المصري، د.شفيق "النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر" بيروت دار العلم للملايين، ١٩٩٢.
٢٨. اسماعيل، د.عبد الفتاح محمد "جهود الامم المتحدة لنزع السلاح" رسالة دكتوراة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٢.
٢٩. اوشي، احمد عبادة "منظمة الوحدة العربية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية" رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨.
٣٠. النعيمي د.احمد نوري "السياسة الخارجية" كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠١.
٣١. باركر، تشارلز "نزع السلاح ومشاكله العالمية" ترجمة د.احمد بدران، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٦.
٣٢. بدوي، د.محمد طه "مدخل الى علم العلاقات الدولية" بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٢.

٣٣.بريجنسكي، زبغنيو "الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين" ترجمة مالك فاضل، عمان، الاهلية للنشر والتوزيع ١٩٩٨.
٣٤.توفلر، الفن "تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة" تعريب ومراجعة د.فتحي بن شتوان ونبيل عثمان، ط٢، طرابلس، ليبيا، مكتبة طرابلس العلمية العالمية.
٣٥.توفيق، د.سعد حقي "النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة" عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.
٣٦.توفيق، د.سعد حقي "علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين" عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٣.
٣٧.جلال، د.محمد نعمان "حركة عدم الانحياز في عالم متغير" القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.
٣٨.حتي، د.ناصيف "النظرية في العلاقات الدولية" بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٥.
٣٩.حتي، د.ناصيف "القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية" بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
٤٠.حداد، د.ريمون "العلاقات الدولية" بيروت، دار الحقيقية ٢٠٠٠.
٤١.حسين، د.عبد الرزاق عباس "الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية" بغداد، مطبعة اسعد، ١٩٧٦.
٤٢.حسين، د.وجدي محمود "العلاقات الاقتصادية الدولية" الاسكندرية، دار الجامعات المصرية، بلا تاريخ.
٤٣.حسين، د.مصطفى سلامة "المنظمات الدولية" بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٩.

٤٤.جنسن، لويد "تفسير السياسة الخارجية" ترجمة محمد بن احمد مفتي ود.محمد السيد سليم، الرياض، جامعة الملك سعود، ١٩٨٩.
٤٥.خشيم، د.مصطفى عبد الله "موسوعة علم العلاقات الدولية" طرابلس، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ١٤٢٥.
٤٦.داغر، كميل الامم المتحدة وموازين القوى المتحولة في الجمعية العامة، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨١.
٤٧.دبوي، جان رينية "القانون الدولي"، بيروت، منشورات عويدات، بلا تاريخ.
٤٨.دورثي، جيمس وبالستغراف، روبرت "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية" ترجمة د.وليد عبد الحي، الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥.
٤٩.دويتش، كارل "تحليل العلاقات الدولية" ترجمة محمود نافع، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، ١٩٨٢.
٥٠.دوللو، لويس "العلاقات الثقافية الدولية" ترجمة بهيج شعبان ومراجعة هنري زغيب، بيروت، دار منشورات عويدات، ١٩٧٤.
٥١.ربيع، د.محمد محمود "مناهج البحث في السياسة" منشورات جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٧٨.
٥٢.رستون، ولتر، ب "افول السيادة: كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا" ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري، مراجعة الدكتور ابراهيم ابو عرقوب، عمان، دار النسر للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.
٥٣.رفعت، د.احمد محمد والطيار، د.صالح بكر "الارهاب الدولي" باريس، مركز الدراسات العربي-الاوربي، ١٩٩٨.
٥٤.روتيه، بول "التنظيمات الدولية" ترجمة احمد رضا، مراجعة د.عبد الله الاشعل، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٧٨.

٥٥.رينوفان، بيير ودوروزيل، جان باتيست "مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية" ترجمة فايزكم نقش، بيروت، منشورات عويدات، ١٩٦٧.
٥٦.رياض، د.محمد "الاصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبولتيكا: مع دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط" بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٩.
٥٧.سرحان، د.محمد عبد العزيز "الاصول العامة للمنظمات الدولية"، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٦٧.
٥٨.سلطان، د.حامد "القانون الدولي العام في وقت السلم" ط٤، القاهرة دار النهضة العربية، ١٩٧٢.
٥٩.السليمي، منصف "القرار السياسي الامريكي" باريس، مركز الدراسات العربي-الاوربي، ١٩٩٧.
٦٠.سعودي، د.محمد عبد الغني "الجغرافية والمشكلات الدولية" بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧١.
٦١.سعيد، د.عبد المنعم "العرب ومستقبل النظام العالمي" بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
٦٢.شكري، د.محمد عزيز "الاحلاف والتكتلات الدولية" الكويت، دار المعرفة، ١٩٧٨.
٦٣.شلبي، د.امين "الوفاق الامريكي-السوفيتي" القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١.
٦٤.شلبي، د.ابراهيم احمد "التنظيم الدولي: دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية" بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٤.
٦٥.صادق، دولت احمد وآخرون "الجغرافيا السياسية" ط٣، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، ١٩٦٥.

٦٦.عبد الله، د.محمود امين "في اصول الجغرافيا السياسية"، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٨.

٦٧.عبد الحميد، د.محمد سامي "قانون المنظمات الدولية: الكتاب الاول-النظرية العامة-الامم المتحدة" ط٣، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، ١٩٧٢.

٦٨.العيسوي، ابراهيم وآخرون "الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

٦٩.غانم، د.محمد حافظ "مبادئ القانون الدولي العام" القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٢

٧٠.فريد، عبد المجيد "عرب بلا نفط: نظرة مستقبلية في آثار هبوط العوائد النفطية" بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٦.

٧١.فوق العادة، د.سموحي "القانون الدولي العام" دمشق، ١٩٦٠.

٧٢.كاردل، ادوارد "الجذور التاريخية لعدم الانحياز" الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦.

٧٣.كان، هيرمان وآخرون "العالم بعد مائتي عام: الثورة العلمية والتكنولوجية خلال القرنين القادمين" ترجمة جلال شوقي، الكويت، عالم المعرفة العدد (٥٥) تموز ١٩٨٢.

٧٤.كانتور، روبرت "السياسة الدولية المعاصرة" ترجمة د.احمد ظاهر، عمان، مركز الكتب الاردني، ١٩٨٩

٧٥.كرم، انطونيوس "العرب امام تحديات التكنولوجيا" الكويت عالم المعرفة، العدد (٥٩) تشرين الثاني ١٩٨٢.

٧٦.كلود، آينيس "النظام الدولي والسلام العالمي" ترجمة د.عبد الله العريان، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٤.

٧٧.كياسن، تشانا "في مواجهة الحرب الباردة" ترجمة عبد الرزاق ابراهيم، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢.

٧٨.كلير، مايكل "الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية" ترجمة عدنان حسن، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢.

٧٩.كيسنجر، هنري "هل تحتاج اميركا الى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين" ترجمة عمر الايوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢.

٨٠.لارسون، آرثر "عالم بدون حرب" ترجمة د.راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، بلا تاريخ.

٨١.لورنس، مارتن "الحياد وعدم الانحياز: الدول الحديثة في مجالات الشؤون العالمية" القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤.

٨٢.ليرتش، تشارلس. او "الحرب الباردة وما بعدها" تعريب د.فاضل زكي محمد، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٦.

٨٣.ليستر، براون وآخرون "اوضاع العالم-١٩٩٧-تقرير معهد ويرلد وتش حول التقدم نحو مجتمع قابل للبقاء" ترجمة علي حسين حجاج، عمان، الاهلية للنشر، ١٩٩٩.

٨٤.كمال، محمد مصطفى ونهى فؤاد "صنع القرار في الاتحاد الاوربي والعلاقات العربية-الاوربية" بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

٨٥.مارتين، هانس بيتر وشومان هارالد "فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية" ترجمة د.عدنان عباس علي، الكويت، عالم المعرفة العدد (٢٣٨)، ١٩٩٨.

٨٦.ماكنمارا، روبرت "ما بعد الحرب الباردة" ترجمة محمد حسين يونس عمان، ط١" دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩١.

٨٧.محمد، د.احمد ابو الوفا "الوسيط في قانون المنظمات الدولية" ط٢، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٥-١٩٨٦.
٨٨.مزراق، مختار "حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية" بيروت، الدار العالمية للطباعة والنشر، ١٩٨٣-١٩٨٤.
٨٩.مصطفى، عبد العزيز "التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للامم المتحدة، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٦٨.
٩٠.مطر، د.جميل وهلال، د.علي الدين "الامم المتحدة: ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن: وجهة نظر عربية" بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.
٩١.معهد ستوكهولم لابحاث السلام "التسلح ونزع السلاح والامن الدولي" الكتاب السنوي، ٢٠٠٣، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية كانون الثاني ٢٠٠٤.
٩٢.معهد ستوكهولهم لابحاث السلاح "التسلح ونزع السلاح والامن الدولي" الكتاب السنوي ٢٠٠٤، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية-تشرين الاول ٢٠٠٤.
٩٣.مقصود، كلوفيس "معنى الحياد الايجابي" بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٠.
٩٤.مقلد، د.اسماعيل صبري "الاستراتيجية والسياسة الدولية" ط٢، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية ١٩٨٥
٩٥.مقلد، د.اسماعيل صبري الاستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات " الكويت شركة فاطمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣.
٩٦.مقلد، د.اسماعيل صبري "العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات" ط٣، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٤.

٩٧.مقلد، اسماعيل صبري "نظريات السياسة الدولية" الكويت، دار السلاسل، ١٩٨٧.

٩٨.منصور، سامي "انتكاسة الثورة في العالم الثالث" القاهرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢.

٩٩.منصور، د.ممدوح محمود مصطفى "سياسات التحالف الدولي" القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.

١٠٠. موركنثاو، هانزجي "السياسة بين الامم" ترجمة خيري حماد، الجزء الاول، الجزء الثاني، الجزء الثالث، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥.

١٠١. مورلابية، فرانسيس وكولينز، جوزيف "صناعة الجوع: خرافة الندرة" ترجمة احمد حسان، الكويت، عالم المعرفة، العدد (٦٤) نيسان ١٩٨٣.

١٠٢. ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" ترجمة د.حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.

١٠٣. ميرل، مارسيل "السياسة الخارجية" ترجمة د.خضر خضر بيروت، جرس برس-سلسلة آفاق دولية(٢)، بلا تاريخ.

١٠٤. هادي، د.رياض عزيز "العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية" بغداد، سلسلة آفاق المستقبل، دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٩٥.

١٠٥. هادي، د.رياض عزيز "حقوق الانسان: تطورها-مضامينها-حمايتها" كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

١٠٦. هاشم، حامد احمد موسى "نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي-الاسرائيلي" القاهرة، رسالة ماجستير منشورة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٤.

١٠٧. هيرمان، كان "العالم بعد مائتي عام: الثورة العلمية والتكنولوجية خلال القرنين القادمين" ترجمة شوقي شلال، الكويت، عالم المعرفة، العدد (٥٥)، ١٩٨٢.

١٠٨. ولفانغ، فريدمان "تطور القانون الدولي" بيروت، دار الآفاق الجديدة، بلا تاريخ.

١٠٩. ناي، جوزيف س الابن "المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ" ترجمة د.احمد امين الجمل ومجدي كامل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة، ١٩٩٧.

١١٠. نعمة، د.كاظم هاشم "العلاقات الدولية" مطبعة جامعة الموصل، ١٩٧٢.

١١١. نعمة، د.كاظم هاشم "العلاقات الدولية" كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، ١٩٨٧.

**ثانياً: البحوث:**

١. الاشعل، د.عبد الله "تطور الجهود القانونية لمكافحة الارهاب" السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام العدد (١٤٩) يوليو ٢٠٠٢.

٢. افراموفيتش، دراغوسلاف "القيود الاقتصادية على الانفاق العسكري في منتصف الثمانينات" الامم المتحدة، نيويورك، نزع السلاح المجلد التاسع، العدد(١)، ربيع ١٩٨٦.

٣. الجابري، د.محمد عابد "العولمة والهوية الثقافية: عشر اطروحات" المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٨ ٢٢ (٢) ١٩٩٨.

٤. الدسوقي، مراد ابراهيم "اعادة تقويم السياسة النووية للقوى العظمى في عالم متغير" السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد (١٠٦) اكتوبر ١٩٩١.

٥. الدسوقي، مراد ابراهيم "تطورت خفض التسلح: ازالة مخلفات الحرب الباردة" السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام العدد (١١٢) ابريل ١٩٩٣.
٦. الدسوقي، مراد ابراهيم "افريقيا وجهود التخلص من الاسلحة النووية: معاهدة بلندابا ومستقبل فكرة المناطق الخالية من الاسلحة النووية" السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (١٢٥) يوليو ١٩٩٦.
٧. الحفني، حسن محمد "سلاح النفط بين مفاجأة ١٩٧٣ وقيود ٢٠٠٢" لندن، شؤون خليجية، المجلد الرابع، العدد (٣٠) صيف ٢٠٠٢.
٨. الجويلي، عمرو "الامم المتحدة وحقوق الانسان: تطور الآليات" السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (١١٧) يوليو ١٩٩٤.
٩. الشافعي، عمران "اتفاقيات واشنطون: الغزى والمرتقب" ملف السياسة الدولية" قمة واشنطون والعلاقات الامريكية-السوفيتية" السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (٩٢) ابريل ١٩٨٨.
١٠. العربي، د.نبيل "الامم المتحدة والنظام الدولي الجديد" السياسة الدولية القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (١١٤) اكتوبر، ١٩٩٣.
١١. الكاظم، د.صالح جواد "ولاية محكمة العدل الدولية الجبرية ومواقف الدول النامية حيالها" مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، الجزء الاول، المجلد الثالث والثلاثون، كانون الثاني ١٩٨٢.
١٢. بسيم، وفاء "التعاون الاوربي-المتوسطي: عملية برشلونة" السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (١٣٨) اكتوبر ١٩٩٩.
١٣. بسيوني، درية شفيق "عدم الانحياز بين تجريد المبادئ وديناميكية الحركة" السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (٩٦) ابريل ١٩٨٩.

١٤.بشاي، عادل "عدم الانحياز: الشمال-الجنوب والجنوب-الجنوب" ترجمة ايناس فريد، السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام العدد (١٠٧) اكتوبر ١٩٨٢.

١٥.براون، سيوم "وهم التحكم: القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين" تعريب فاضل جتكر بيروت، الحوار الثقافي، ٢٠٠٤.

١٦.توفيق، د.سعد حقي "في مفهوم عدم الانحياز" مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد الثالث عشر ١٩٨٤.

١٧.توفيق، د.سعد حقي "تشوء حركة عدم الانحياز" مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد العدد الاول، آذار، ١٩٨٨.

١٨.توفيق، د.سعد حقي "العوامل المؤثرة في سباق التسلح الامريكي-السوفيتي في الثمانينات" المجلة العربية للعلوم السياسية، بغداد، العددان ٣و٤ مزدوج، ايلول-سبتمبر ١٩٨٩.

١٩.حماد، فوزي واحمد، عادل محمد "الابعاد الاستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية والباكستانية" السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (١٣٣) يوليو، ١٩٩٨.

٢٠.دحروج، طارق "مؤتمر القاهرة: عدم الانحياز وآفاق المستقبل" السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (١١٧) يوليو ١٩٩٤.

٢١.دن، لويس. أ "معاهدة عدم الانتشار: نجاح لتحديد الاسلحة" نزع السلاح، نيويورك، مجلة دورية تصدرها الامم المتحدة، المجلد (٨) العدد (١) ربيع ١٩٨٥.

٢٢.زهدي، محمد حسين "سالت (٢): المضمون والنتائج" السياسة الدولية القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (٥٨) اكتوبر ١٩٧٩.

٢٣.سليمان عادل محمد "اتفاقية خفض الاسلحة الاستراتيجية" السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (١٤٩) يوليو ٢٠٠٢.

٢٤.سليم، د.محمد السيد "حركة عدم الانحياز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد" السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (٧٠) اكتوبر ١٩٨٢.

٢٥.عبد الله، زكريا محمد "التعاون العربي في ضوء التعاون الشرق اوسطي" السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (١٢٧) يناير ١٩٩٧.

٢٦.عبد المجيد، عصمت: بيان وزير خارجية مصر في المؤتمر الاستعراضي الثالث للاطراف في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية" نزع السلاح، نيويورك، مجلة دورية تصدرها الامم المتحدة، المجلد (٨) العدد (٣) شباط ١٩٨٥.

٢٧.عبد المنعم، محمد علاء "مستقبل التعاون الدولي في ضوء قمة الارض" السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (١٥٠) اكتوبر ٢٠٠٢.

٢٨.علم الدين، د.محمود "ثورة المعلومات ووسائل الاتصال: التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال: دراسة وصفية" السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (١٢٣) يناير ١٩٩٦.

٢٩.غالي، بطرس بطرس "سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الامريكي- السوفيتي" السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (٣١) يناير ١٩٧٣.

٣٠.غالي، بطرس، بطرس "نحو دور اقوى للامم المتحدة" السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (١١١) يناير ١٩٩٣.

٣١. غالي، د.بطرس بطرس "حقوق الانسان بين الديمقراطية والتنمية" السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (١١٤) اكتوبر ١٩٩٣.

٣٢. غالي، د.بطرس بطرس "الامم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية" السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (١٥) يناير ١٩٩٤.

٣٣. كرين وود، كريستوفر "هل هناك حق التدخل لاهداف انسانية" ملخص بحث في السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (١١٥) يناير ١٩٩٤.

٣٤. لورنس، فريدمان، ادمز روبرت، مريك جولدن مول "الحرب لاهداف انسانية والامم المتحدة الجديدة وحفظ السلام" ملخص بحث في السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (١١٥) يناير ١٩٩٤.

٣٥. محمد، احمد طه "التحولات الديمقراطية في العالم الثالث" السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (١٠٧) يناير ١٩٩٢.

٣٦. محمود، احمد ابراهيم "الارهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية" السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (١٤٧) يناير ٢٠٠٢.

٣٧. مصطفى، د.هالة "العولمة: دور جديد للدولة" السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (١٣٤) اكتوبر ١٩٩٨.

٣٨. مقلد، د.اسماعيل صبري "التكنولوجيا ومستقبل العلاقات الدولية" ندوة التكنولوجيا كأحدى تحديات العصر، الكويت، مطبوعات رابطة الاجتماعيين، ١٩٧٠.

٣٩. هانس، لين "تحديد الاسلحة: موضع اختبار: المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية الاسلحة البيولوجية" نزع السلاح، نيويورك، مجلة

دورية، تصدرها الامم المتحدة، المجلد العاشر، العدد الاول، شتاء ١٩٨٦-١٩٨٧.

**ثالثاً: وثائق الامم المتحدة**

١. حقائق اساسية عن الامم المتحدة، الامم المتحدة، نيويورك ١٩٨٠.
٢. الامم المتحدة "معاهدة قاع البحار: نتائج المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الاطراف ١٢-١٣ ايلول-سبتمبر ١٩٨٣، الوقائع، نيويورك، العدد (٣٢) ١٩٨٤.
٣. معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، صحيفة الوقائع، العدد (٣٣) نيويورك، الامم المتحدة، ١٩٨٤.
٤. الامم المتحدة: الاسلحة الكيميائية والبيولوجية: عرض مستكمل للحالة، صحيفة الوقائع، العدد (٥٢) نيويورك ١٩٨٧.
٥. معاهدة اعتبارة منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الاسلحة النووية (معاهدة راروتونغا)، صحيفة الوقائع، العدد (٥٣) نيويورك ١٩٨٨.
٦. معاهدة انتاركتيكا، صحيفة الوقائع، العدد (٥٩) نيويورك ١٩٨٨.
٧. تنظيم التسلح ومعاهدات نزع السلاح، الوقائع، العدد (٥٨) نيويورك ١٩٨٨.
٨. الاسلحة الكيميائية: استكمال الحالة، وقائع، العدد (٦٥) الامم المتحدة نيويورك.
٩. نحو حظر التجارب النووية، صحيفة الوقائع، العدد (٦٦) نيويورك ١٩٨٩.
١٠. نحو عقد المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في عام ١٩٩٠، الوقائع، العدد (٦٧) نيويورك، ١٩٨٩.

١١.معاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلوكو) وقائع، العدد (٦٨) نيويورك ١٩٨٩.

١٢.الاتفاقية المتعلقة بالاسلحة غير الانسانية، وقائع، العدد (٧١) نيويورك ١٩٩٠.

١٣.حولية الامم المتحدة لنزع السلاح، المجلد (١٢) ادارة شؤون نزع السلاح، نيويورك، ١٩٨٧.

١٤.معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٦.

١٥.حالة الاتفاقيات المتعددة الاطراف المتعلقة بتنظيم الاسلحة ونزع السلاح، الامم المتحدة، ط٥، نيويورك، ١٩٩٨.

١٦.الاسلحة النووية: دراسة شاملة، مجموعة الدراسات العدد (٢١)، نزع السلاح، نيويورك، ١٩٩١.

١٧.وثائق مجلس الامن

S/ Res/ 1368/ 2001
S/ Res/ 1373/ 2001
S/ Res/ 1377/ 2001
S/ Res/ 1452/ 2002
S/ Res/ 1456/ 2002
S/ Res/ 1483/ 2003
S/ Res/ 1516/ 2003


**رابعاً: دراسات ووثائق**


١. ندوة شؤون عربية "حركة عدم الانحياز" شؤون عربية، القاهرة، جامعة الدول العربية، العدد (١٨) آب-اغسطس ١٩٨٢.

٢. بعض الانظمة الاستراتيجية الامريكية-السوفيتية قيد التطوير، النشرة الاستراتيجية، لندن، مركز الشرق الاوسط للابحاث والمعلومات، المجلد (٨) العدد (١) في ١٣تشرين الثاني ١٩٨٧.

٣. محادثات ستارت وتحديد القوات الاستراتيجية الامريكية، النشرة الاستراتيجية، لندن، مركز الشرق الاوسط للابحاث والمعلومات، المجلد (٩) العدد (٨) في ٢١نيسان ١٩٨٨.

٤. حالة السكان في العالم ١٩٩٨، صندوق الامم المتحدة للسكان، ايلول ١٩٩٨.

٥. البلدان النامية في التجارة العالمية، تقرير التجارة والتنمية للامم المتحدة نيويورك ٢٠٠٢.

٦. المصرف العربي للتنمية في افريقيا، التقرير السنوي ٢٠٠١.

٧. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول ٢٠٠٢ منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط.

٨. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، القاهرة، البرنامج الانمائي للامم المتحدة.

٩. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، بيروت لبنان، دار الكركي للنشر، ٢٠٠٤.

١٠. تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٢، الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية-استعراض عام-مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الامم المتحدة، نيويورك، جنيف، ٢٠٠٢.

١١. وثيقة الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول الجدار العازل شؤون الاوسط، بيروت، العدد ١١٦، خريف ٢٠٠٤.

المصادر في اللغة الاجنبية

## 1. Books


١. Aron, Raymond "Paix et guerre entre les Nations" Paris, Calman-Levy, 1962.

٢. Badie, Bernard "La Fin des territoires: essai sur le desordre international et sur lutilite sociale du respect" Paris, Fayard, 1997.

٣. Ball Margaret and Killough Hugh "International Relations" New York, The Ronald Press Company, 1956.

٤. Bandyopahyay Jayantanuja "General Theory of International Relations" New Deldi, Allied publishers limited, 1993.

٥. Barnaby, Frank and Huisken, Ronald "Arms Uncontrolled" U.S.A. SIPRI, Harverd University Press, 1975.

٦. Beaute Jean "Relations Internationales" Paris, Les cours de Droit, 1979.

٧. Berg, Eugen "Non-alignement et nouvel ordre mondial" Paris, P.U.F. 1980.

٨. Bousquet, Raymond "Force et Strategie Nuclear du Monde Moderne" Paris, ed Lavauzelle, 1974.

٩. Brailliard Philippe " Theories des relations internationales" Paris, Press Universitaires de Francce, 1977.

١٠. Burton John "International Relations: A general theory" U.K. Cambridge University Press, 1965.

١١. Burton John "Systems, States, Diplomacy and Rules" U.K. Cambridge University Press, 1968.

١٢. Carlton, David and SchaerF, carlo "Arms control and Thechnological innovataion" London, Croom helm, 1977.

١٣. Carr, Edward Hallet "The twenty years crises 1919-1939: An introduction to the study of international relations" London, Macmillan St. Marilins Press, 1970.

١٤. Celerier, Pierre "Geopolitique et Geostrategie" Paris, Que-sais-je? P.U.F. 1969
١٥. Colard Daniel "Le mouvment des pays non-Alignes" Paris, La Documentation Francaise, 1981.
١٦. Colard Daniel "Les Relations Internationales de 1945 a nos jours", 7e edition Paris, Armand Colin, 1997.
١٧. Coplin, William and Kegley, Charles W. "Analyzing International Relations: A multimethod introduction" New Jersey, Praeger Puplishers, Inc, 1975.
١٨. Couloumbis, Theodore and Wolfe, James. H "Introduetion to International Relations: Power and Justice" New Delhi, Prentice-Hall of India, Private lmited, 1986.
١٩. Crabb Jr. V. "Nations in Multipolar World" New York, U.S.A. Harper and Row pub, 1968.
٢٠. Dolman, Antony "Resources, Regimes, World Order" U.S.A. Pergamon Policy Studies, 1981.
٢١. Duroselle, J. B et Meyriat, J "La communite Internationale Face aux Jeunes Etats" Paris, Armand Colin, 1964.
٢٢. Duroselle, J.B et Meyriat, J "Politique Nationale envers les Jeunes Etats" Paris, Armand Colin 1964.
٢٣. Edward David V. "International Polilical Analysis" U.S.A. Hold Rinehart and Winston, Inc, 1969.
٢٤. Dyke Vernon Van "International Politics" Third edition, New Jersey, Prentice-Hall, Inc, Englewood Cliffs, 1972.
٢٥. Falco, Maria J. "Truth and meaning in Political Science: An introduction to political inquiry" U.S.A. Charles Emerril pub com, 1973.
٢٦. Feld, Bernard "Voice crying in Widerness: Essays on the relations of science and World Affaires" England, Pergamon Press, 1979.
٢٧. Frankel Joseph "International Politics: Conflict and Harmony" England, Penguin books, 1973.

٢٨. Frankel Joseph "Contemporary International Thery and behaviour of States" Oxford, Oxford University Press, 1973.
٢٩. Gonedic P.F. "Relations Internationales" Paris, ed Montchrestien, 1974.
٣٠. Gounelle Max "Relations Internationales" 3em edition, Paris, Dalloz, 1996.
٣١. Grenvill, Clark et Sohn, Luis "La Paix Par le Droit Mondial" trduit par Francis Gerard, Paris, P.U.F. 1961.
٣٢. Hass, Ernst and Whiting, Allen "Dynamics of International Relations" New York, McGraw-Hill book Company, Inc, 1959.
٣٣. Hartmann Fredrick H. "The Relations of Nations" Forth edition, New York, Macmillan pub com, inc, 1973.
٣٤. Henderson Conway W. "International Relations: Conflict and cooperation at the turn on 21st Century" U.S.A. McGraw-Hill, 1998.
٣٥. Hoffman Stanley "Contemporary Theory in International Relations" New Jersey, Prentice-Hall, inc, 1962.
٣٦. Holsti K. J. "International Politics: A Framwork for analysis" Fifth edition, New Jersey, Pretice-Hall, inc, Englewood Cliffs, 1988.
٣٧. Hugo, Grant "Appearance and Reality in International Relations" New York, Columbia University Press, 1970.
٣٨. Hupe, Robert-Strauz and Possony, Stefan "International Relations" New York, MaGraw-Hill book com, inc, 1954.
٣٩. James Alan "The Bases of International Order" Oxford, Oxford University Press 1973.
٤٠. Jentelson, Bruce W. "American Foreign Policy: The Choice on the 21st Century" U.S.A. Norton and Company, 2000.
٤١. Jeuve, Edmond "Relations Internationales du Tiers-Monde" Paris, ed Berger-Levrault, 1977.

٤٢. Jenve Edmond "Ordre et desordre International" Paris, Les Cours de Droit, 1979.
٤٣. Kaufman Daniel. J, Park Jay M., Field, Kimberly C. "Understanding Inernational Relations: The Value of Alternative lenses" Forth edition, U. S. A. , The McGraw-Hill Companies, 1999.
٤٤. Kegley, Charles W. , Jr and Wittkopf, Engene R. "World Politics: Trend and Tranformation" Fifth edition, New York, St Martins Press, 1995.
٤٥. Kintner, William R. and Sicherman, Harvey "Technology and International Politics" London Lèxington Books, 1975.
٤٦. Jones, Royce "Analysing Foreign Policy: An introduction to some conceptual problems "London, Rontledge Paul 1972.
٤٧. Klein Jean "Lentreprise du desarmement 1945-1964" Paris, ed Cujaz, 1964.
٤٨. Korany, Bahgat "Social change, Charisma and international behaviour: Toward a Theory of Foreig" Policy-Making in the third world" Institut Universitaire de Hautes Etudes International, . Geneva, Sijtchoff Leiden, 1976.
٤٩. Kriesberg, Louis "social Processes in international relations: A Reader" U.S.A. John Wiley and son, inc, 1968.
٥٠. Kumar, mahendra "Theoretical Aspects of International Politics" India, shiva Lal Agarwala and company, 1990.
٥١. Laurence, Martin "Arms and strategy: an International Survey of modern defense" London, Weidenfeld and Nicolson, 1973.
٥٢. Liska, George "Alliances and the Third world" Baltimore, U.S.A. , The John Hopkins Press, 1968.

٥٣. Liska, George "Nations in Alliances: The limits of Interdependence" Baltimore, U.S.A. The John Hopkins Press, 1968.
٥٤. Mates, Leo "Non-Alignement: Theory and current Policy" Belgrad, The Institut of international Politics and Economics, Oceana Pub, inc Dobbs Ferry, New York, 1972.
٥٥. McLellan, David S. , Olson William C. and Sondermann Fred A. "The Theory and Practice of international relations" New Jersey, Prentice-Hall, inc, Englewood cliffs, 1960.
٥٦. Martin, Pierre-Marie "Interoduction aux relations internationales" Paris, ed Private, 1982.
٥٧. MeClleland, Charles A. "Theory and international System" New York, The Macmillan Company, 1966.
٥٨. Mendiburu, Marcos and Meek, Sarah "Managing Arms in Peace Processes: Haiti" Disarmement and conflict Project, New York, U.N.I.D.I.R., United Nations 1996.
٥٩. Merle, Marcel "La Vie internationales" Paris, Armand Colin, 1963.
٦٠. Mills, Lennox and Mclauyhilim, Charles "World Politics in Transition" New York Henry Holt and Company 1957.
٦١. Olson, William Clinton "The Theory and Practice of Intenational Relations" Prentice-Hall inc, New Jersey, 1987.
٦٢. Organiski, A.F.K. "World Politics" New York, Alfred A. Knopf, 1959.
٦٣. Padelford, Norman and Lincolin George "International Politics: foundations of international relations" New York, The Macmillan Company, 1954.
٦٤. Padelford, Norman and Lincolin, George "The Dynamics of International Relations" London, The Macmillan Company, 1967.

٦٥. Palmer, Norman and Howard, Perkins "International Relations: The World in Transitions" second edition Boston, U.S.A. Houghton Mifflin company, 1957.
٦٦. Platige, Raymond "International Relations: Problems of evolution and advancement" California, U.S.A. Garengie Endwment for international peace, 1966.
٦٧. Parnelle, Robert "The Society of States: An introduction to international Politics" London, U.K. , Wiedenfeld and Nicolson, 1973.
٦٨. Quester, George "The Continuing Problems of international Politics" U.S.A. The Dragon Press, 1974.
٦٩. Rakov, Milton "Arms and Foreign Policy in the nuclear age" Oxford, Oxford University Press, 1972.
٧٠. Reynolds P.A. "An Introdction to international relations" London, Longman Paperback, 1970.
٧١. Rosen, Steven and Walter Jones "The logic of International Relations" Massachusetts, U.S.A. Winthrop pub, Inc, 1977.
٧٢. Rosenau James "International Politics and Foreign Policy" New York, The Free Press1969.
٧٣. Sanders Bruce L. and Durbin Alan "Contemporary International Politics: Introductory Readings" U.S.A. John wiley and sons, inc, 1971.
٧٤. Schmidt Christien "Consequences economique et sociales de la cours aux armements" Paris, Nations-Unies, Economica, 1983.
٧٥. Schuman Frederick "International Politics" New York, McGram-Hill books company, 1968.
٧٦. Sprout, Harold and Margarete " Foundations of international politics" U.S.A. D. van Norstand company, Inc, 1963.
٧٧. Sullivan, Michael P. "International Relations: Theories and Evidence" New Jersey, Prentice-Hall, inc, Englewood, 1976.

٧٨. Thiam, DouDou "La Politique Etrangere des Etats Africans" Paris, P.U.F. 1963.
٧٩. Toma, A. Peter and Gyorgy, Andrew and Jordan, S. Robert "Baisic Issues in International relations" second edition, Boston, U.S.A, Allyn and Bacon, inc, 1974.
٨٠. Singer, David "Deterrence, Arms Control and Disarmement" Ohio State University, Press, 1962.
٨١. Speigel, Steven "Dominance and Diversity: The international hirarchy" U.S.A. Little Brown and company, inc, 1972.
٨٢. Vital, David "The Inequality of States: A Study of the small power in International Relations" London, Clarendon Press, 1967.
٨٣. Waltz, Kencth N. "Theory of International Politics" U.S.A. Addison-Wesley pub Company 1979.
٨٤. Wendzel Robert L. "International Relatios: A Policymaker Focus" U.S.A. John Wiley and sons, inc, 1977.
٨٥. Wendzel Robert "International Politics: Policyma kers and Policymaking" U.S.A., John Wiley and Sons, 1981.
٨٦. Wright Quincy "The Study of International Relations" New York, Appelton-Century Crofts, 1956.
٨٧. Zawels, Estanislao Angel and others "Managing arms in Peace Processes: The issues" New York, Disarmement and conflict Projet- U.N.I.D.I.R., United Nations, 1996.
٨٨. Zorgbibe, Chartes "Les Relations Internationales" Paris, P.U.F. , 1975.

**2. Articles**

١. Atack Iain "Ethical objections to humanitaration Internention" Norway, Oslo Security Dialogue, vol 33 no 3 September 2002.

٢. Bandypodhyaya, Jayantanuja "Place, Evolution et Perspectives du non-Alignement"Paris Problemes Politiques et Sociaux, 1979.
٣. Bender, Dieter "The developing countries in the new world Trade Organisation" Germany Economics, Vol 55/56, 1997.
٤. Chatillion, George "La Politique du non-Alignement et la conference d'Alaer" Paris Annuaire du Tiers-Monde, Berger-Levrault, 1975.
٥. Forget Philipe "Element pour une analyse Politico-Strategique de I.D.S." Paris, Defense Nationle, Mars, 1986.
٦. Geck, Wilhelm Karl "International protection of Fundamental freedoms and national Sovereignty" in "Emerging Norms of justified Intervention" A Collection of Essays From a Project of the American Academy of Arts and Sciences, edited by Laura W. Reed and Karl Kaysen, Combridge-Massachussettes, 1993.
٧. Hass, Ernst. B. "Beware the Slipper Slope: Notes toward the definition of justifiable intervertion" in "Emerging Norms of justified intervertion" A collection of Essays From a project of the American Academy of Arts and Sciences, ed edited by Laura W. Reed and Karl Kaysen, Combridge-Massachussetts, 1993.
٨. Hassner, Pierre "larms control" Paris, Revue Francaise de Seience Politique Vol, XIII, No4, December 1963.
٩. Layne, Chrestopher and Schwarz, Benjamin "American Hegemony Without An Enemy" U.S.A. Foreign Policy no 92, Fall, 1993.
١٠. MILNER. Helen "International Political Economy: Beyond hegemonic Stability" U.S.A. Foreign Policy, Spring, 1998.

١١. Robin, James "Start Finsh" U.S.A Foreign Policy, Fall, 1989.
١٢. Sache, Jeffrey "International Econmics: Unlocking the mystreries of Globalisation" U.S.A. Foreign Policy, Spring, 1998.
١٣. Taylor, Paul "New Dimensions in the role of the UNITED Nations: First thought of the humanisations intervertion" Kyung Hee University, Korea, International seminar on "The New world Order and the role of the United Nations" 1993.

**3. Documents and Reports**

١. Etats des accord Miltilateraux en matiere de desarmement et de controle des armement" New York Nations-Unies, 1987.
٢. Etudes des consequences econnomiquies et sociales de la cours aux armements et des depenses militaires", Desarmement-Serie detudes no 19 Nations Unies, New York, 1989.
٣. C.T.B.T. comprchensive Nuclear-Test-ban Treaty, United Nations, Vienna International Centre, Austria, 1998.
٤. START I and STAR.T II: Unidir Newsletter no 22 and 23 Jane-September 1993.
٥. World Economic Outlook-May 1995: A Survey by the Staff of International Monetray Found, Washington D.C. 1995.
٦. Human Development Report-2003, New York, United Nations, Oxford University Press, 2003.
٧. Military Balance 1999-2000, The International Institute for Strategic Studies, London, UK, 1999.

# المحتويات